مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثامن والثلاثون ، الجزء الأول ، رمضان 1437هـ/ حزيران 2016م

ISSN 2074 - 5648

مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات

38 الجزء الأول

Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies

Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies

A quarterly Scientific Refereed Journal

No. 38 - Vol. 1 - Ramadan - 1437H/ June 2016

ISSN 2074 - 5648

مجلة

جامعة القدس المفتوحة

للأبحاث والدراسات

مجلة جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات

مجلة علمية محكمة تصدر كل أربعة أشهر

العدد (38) - ج (1) - حزيران 2016م

الناشر:

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة القدس المفتوحة

توجه المراسلات والأبحاث على العنوان الآتي:

رئيس هيئة التحرير

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة القدس المفتوحة

الماصيون- رام الله/ فلسطين

ص. ب: 1804

هاتف: 2984491 -2 -970+

2952508 -2 -970+

فاكس: 2984492 -2 -970+

بريد الكتروني: *hsilwadi@qou. edu*

sprgs@qou. edu

تصميم وإخراج فني:

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة القدس المفتوحة

حقوق الطبع والتصميم والاقتباس والترجمة والنشر محفوظة للناشر 2016©

المشرف العام

أ. د. يونس عمرو

رئيس الجامعة

هيئة تحرير المجلة:

رئيس التحرير

أ. د. حسن عبد الرحمن سلوادي

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

هيئة التحرير

أ. د. عبد الناصر قاسم الفرا

أ. د. فيصل حسين غوادرة

أ. د. محمد محمد الشلش

أ. د. ناجي مطلق الداهودي

أ.د. هاني حسين أبو الرب

د. رشدي يوسف القواسمة

د. عماد عبد اللطيف اشتيه

د. معتصم توفيق خضر

قواعد النشر والتوثيق

تنشر المجلة البحوث والدراسات الأصلية المرتبطة بالتخصصات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في جامعة القدس المفتوحة وغيرها من الجامعات المحلية والعربية والدولية، مع اهتمام خاص بالبحوث المتعلقة بالتعليم المفتوح، وتقبل أيضا الأبحاث المقدمة إلى مؤتمرات علمية محكمة والمراجعات والتقارير العلمية وترجمات البحوث.

يرجى من الأخوة الباحثين الراغبين في نشر بحوثهم الاقتداء بقواعد النشر والتوثيق الاتية:

1. تُقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية.
2. أن لا يزيد حجم البحث عن *30* صفحة «*7000*» كلمة تقريبا بما في ذلك الهوامش والمراجع.
3. أن يتسم البحث بالأصالة ويمثل إضافة جديدة إلى المعرفة في ميدانه.
4. يقدم الباحث بحثه منسوخا على «*CD*» أو عبر البريد الالكتروني مع ثلاث نسخ مطبوعة منه، غير مسترجعة سواء نشر البحث أم لم يُنشر.
5. يرفق مع البحث خلاصة مركزة في حدود «*100 - 150*» كلمة. ويكون هذا الملخص باللغة الإنجليزية إذا كان البحث باللغة العربية ويكون باللغة العربية إذا كان البحث باللغة الإنجليزية.
6. ينشر البحث بعد إجازته من محكمين اثنين على الأقل تختارهم هيئة التحرير بسرية تامة من بين أساتذة مختصين في الجامعات ومراكز البحوث داخل فلسطين وخارجها على أن لا تقل رتبة المحكم عن رتبة صاحب البحث.
7. أن يتجنب الباحث أي إشارة قد تشير أو تدلل على شخصيته في أي موقع من البحث.

8. يزود الباحث الذي نشر بحثه بنسخة من العدد الذي نشر فيه، بالإضافة إلى ثلاث مستلات منه.

9. تدون الإحالات المرجعية في نهاية البحث وفق النمط الآتي: إذا كان المرجع أو المصدر كتابا فيثبت اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، اسم المترجم أو المحقق (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد، رقم الصفحة، أما إذا كان المرجع مجلة فيثبت المؤلف، عنوان البحث، اسم المجلة، عدد المجلة وتاريخها، رقم الصفحة.

10. ترتب المراجع والمصادر في نهاية البحث «الفهرس» حسب الحروف الأبجدية لكنية/ عائلة المؤلف ثم يليها اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، (مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر) الجزء أو المجلد.

11. بإمكان الباحث استخدام نمط *«APA» Style* في توثيق الأبحاث العلمية والتطبيقية، حيث يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب الآتي: «اسم عائلة المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة».

جميع الأفكار في المجلة تعبّر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

المحتويات

الأبحـــــاث:

تصورات معلمات رياض الأطفال لممارساتهن للمهارات التدريسية المتعلقة بتعليم طفل الروضة.
د. محمد أحمد مومني / أ. د. ابراهيم المومني
د. سهير جرادات / د. أروى عبد المنعم الرفاعي 11

الاضطرابات السيكوباتية والإجرام.
أ. ميهوب يوسف..... 43

عوارض سماع الرُّواةِ من الشيوخ وأثرها عند المحدّثين.
د. سعيد محمد علي بواعنة 69

بلاغة البنية في قصيدة حافظ إبراهيم "عاصفٌ يرتَمِي وبَحرٌ يُغِيرُ".
د. خالد عبد الرؤوف الجبر 113

إشكالية (الهوية) و (الانتماء) في أدب المنفى الرواية الأمريكية العربية النسوية نموذجاً.
أ. مديحة عتيق 145
الصراع الأهليّ في الأزمة السوريّة ديناميّاته وضوابطه وتجلّياته.
أ. سومر منير صالح 165

مجلة
جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات

توظيف التحليل المكاني المتعدد في برامج نظم المعلومات الجغرافية لتحديد الموقع الأمثل للاستعمال العمراني في لواء المزار الجنوبي.
أ. سامر عبد الكريم عودة الرواشدة
د. كمال الدين حسن محمد سعيد 201

التعسُّف في استعمال الملكية العقارية الخاصَّة في التَّشريع الجزائري.
أ. دغيش أحمد 233

حلول عددية للمعادلات الجبرية.
عبد النور زرفة / د. كعبوش عز الدين 267

أثر الأداء المالي على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية
"دراسة تطبيقية خلال الفترة (2009 -2012)".
أ. بوصبع هناء / أ. د. صاري محمد 277

إشكالية تنافسية الجزائر في ضوء تحديات بيئة الأعمال الراهنة: حتمية نظام الذكاء الاقتصادي (دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الريادية في الجزائر).
د. نسرين مغمولي 309

استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية خلال الفترة (1970 -2014م).
أ. شرقرق سمير 355

الأبحاث

تصورات معلمات رياض الأطفال لممارساتهن للمهارات التدريسية المتعلقة بتعليم طفل الروضة *

د. محمد أحمد مومني **
أ. د. ابراهيم المومني ***
د. سهير جرادات ****
د. أروى عبد المنعم الرفاعي *****

* تاريخ التسليم: 24/ 6/ 2014م، تاريخ القبول: 11/ 9/ 2014م.
** أستاذ مشارك/ كلية التربية/ جامعة أم القرى/ السعودية.
*** أستاذ/ كلية التربية/ الجامعة الأردنية/ الأردن.
**** أستاذ مشارك/ كلية التربية/ الجامعة الأردنية/ الأردن.
***** أستاذ مساعد/ كلية التربية/ جامعة أم القرى/ السعودية.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات معلمات رياض الأطفال لممارستهن للمهارات التدريسية المتعلقة بتعليم طفل الروضة في الأردن في ضوء متغيري الجنس والخبرة. تكونت عينة الدراسة من (159) معلمةً من معلمات رياض الأطفال في مديريات التربية والتعليم في محافظة العاصمة، وللكشف عن تصورات المعلمات طور الباحثون استبانة مكونة من (53) فقرة موزعة على خمسة أبعاد يمثل كل بعد منها أحد المهارات التدريسية وهي على التوالي: التخطيط، التهيئة للتدريس، استخدام الأساليب التدريسية وضبط الصف، واستخدام الوسائل التعليمية والأنشطة، ومهارة التقويم. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن متوسطات المعلمات لتصوراتهن لممارساتهن التدريسية بعامة كانت عالية نسبياً. وكان مجال التخطيط (الأعلى) ، ويليه مجال الأساليب والإجراءات ثم مجال الوسائل والأنشطة. وقد كان مجالي التقويم والتهيئة للدرس (الأقل) . كما بينت النتائج أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة الأقل من (5) سنوات والخبرة الأكثر من (10) سنوات في مجال الأساليب والأنشطة، وكان هذا الفرق لصالح المعلمات من فئة الخبرة الأكثر من (10) سنوات. كما بينت النتائج أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية (α=0.05) في مجال الأساليب والإجراءات بين المشاركة في أكثر من (3) دورات والمشاركة في أقل من (3) دورات لصالح المشاركة في أكثر من (3) دورات.

Kindergarten Teachers' Perceptions about Practicing Their Teaching Skills Related to Teaching Kindergartener

Abstract:

The aim of this study is to explore the kindergarten teachers› perceptions about practicing their teaching skills related to teaching kindergartener in Jordan in light of gender and experience. The sample of the study comprised (159) teachers who were teaching in the capital of Jordan, Amman. The researchers developed a questionnaire consisted of (53) items. The findings revealed that the mean of teachers› perceptions of their teaching skills were rated high. Planning domain was rated by teachers in the first rank, secondly facilities and activities, whereas the evaluation and the introduction came in the last rank. However, the findings indicated that there were significant differences at (a=0.05) between teachers due to the experience in favor of long experience (10) years, and there were significant differences (a=0.05) between teachers due to the number of workshops between teachers in favor of teachers who have been participated in (3) workshops or more.

مقدمة:

تعد مرحلة الطفولة المبكرة من أهم مراحل النمو في حياة الفرد. فالدعائم الأساسية للفرد في حياته الحاضرة والمستقبلية ترتكز على خصائص طفولته المبكرة، ولذا فإن رعاية الأطفال وتربيتهم باتت من أهم المعالم التي نستدل من خلالها على رقي المجتمعات وتقدمها، ويؤكد ماكس (Mackes, 2004) أن الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال يُعد واحداً من الأمور التي يستدل بها على تبلور الوعي المجتمعي ورقي ثقافته، إذ إن الاهتمام بالطفولة جزء من الاهتمام بالحاضر والمستقبل معاً؛ لأن الأطفال يشكلون الشريحة الأكثر أهمية في المجتمع، ولأنهم جيل المستقبل، وهذا مطلبٌ اجتماعيٌ مهم. فمرحلة الطفولة المبكرة تعد من أخصب مراحل العمر وأخطرها لما لها من تأثير كبير في حياة الفرد ففي هذه المرحلة تتشكل الصفات الأولية لشخصيته، وتتحدد اتجاهاته وميوله، كما تتبلور الأسس الأولية لتكوين مفاهيمه، وتسهم في تطوره من جميع النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية. ومن هنا يأتي أهمية التدخل المبكر لتعريض الأطفال إلى خبرات تربوية تعلمية تساعدهم في تنمية قدراتهم ومهاراتهم وتطويرها عن طريق تطوير قطاع التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة من حيث البيئة المادية والاجتماعية (Mackes, 2004) .

ويرى أبو حرب (2005) أن الاهتمام بالطفولة المبكرة وما يتعلق بها من كوادر تدريسية وإمكانات مادية أصبح من أولويات الأهداف التربوية والتعليمية على المستوى الدولي والعربي. لذلك لا يمكن لرياض الأطفال أن تحقق تلك الأهداف إلا إذا اشتمل كادرها على معلمات مؤهلات ومدربات على العمل مع الأطفال، وعليه فتعدّ المعلمات من أهم عناصر إنجاح برامج الروضة وتحقيق أهدافها. فإعداد معلمة رياض الأطفال لتفهم دورها في التخطيط والإعداد والتنفيذ والتقويم يعد على درجة كبيرة من الأهمية. وفي هذا الصدد، لا بد من إكساب دور المعلمة واستغلاله كمؤثر، ذلك أن معلمة رياض الأطفال تمارس تأثيراً بالغاً على نمو الأطفال بالمقارنة بمعلمات المرحلة الثانوية أو المتوسطة، فهي ستعيش من خلال عملها في عالم مليء بالإشراق والحركة والحب، ومليء بالبحث والاستطلاع والعمل المستمر والتساؤل (أبو طالب والصايغ، 2004) . وتؤكد أبو عياد (2013) أنه اذا كان الطفل محور العملية التعليمية والتربوية في رياض الأطفال ودور الحضانة، فإن المعلمة هي المسؤولة عن تنمية هذا الطفل وتوجيهه وإرشاده، كما أنها تعد مرشدة وموجهة لشريكتها الأساسية الأسرة في تربية الأطفال.

ويؤكد محاسيس (2010) أن معلمة رياض الأطفال تعد جوهر العملية التعليمية وعمودها الفقري، ولابد من توفر عدة صفات تتعلق بها منها: السمات الشخصية والمهنية للمعلمة، وتمتعها بالصحة الجيدة وسلامة الحواس وبالقوة العقلية، وتحليها بالصفات الخلقية الحميدة بالإضافة إلى الصبر والإخلاص في العمل والعطاء. ويجب أن تكون على وعي كامل بخصائص الأطفال وحاجاتهم، وبالأسس المعرفية، والعقلية، والوجدانية الروحية، والاجتماعية، والجسمية، بالإضافة إلى الاطلاع المستمر على القراءات والبحوث التربوية حول تربية الطفل. وبالرغم من أهمية الكفايات المعرفية والشخصية والاجتماعية للمعلمة، بيد أن الكفايات الأدائية للمعلمة تحتل منزلة خاصة لما لها من دور كبير في إحداث التغيير في سلوك الأطفال المتعلمين. ويقصد بالكفايات الأدائية ما تقوم به المعلمة من ممارسات تدريسية بقصد مساعدة المتعلم على تحقيق أهداف تربوية معينة، وإحداث تأثير في شخصية المتعلم، وتعديل سلوكه (قنديل وبدوي، 2003) . ومن هذه الممارسات التدريسية التي تقوم بها المعلمة: التخطيط، والإعداد، والتهيئة للتعلم، والتنفيذ واختيار الوسائل التعليمية و أخيراً التقويم. وامتلاك المعلمة لهذه الكفايات بدرجة كبيرة، والحالة هذه، يعد مؤشراً على تعلم فاعل ينعكس على تحسين الموقف التعليمي ومستوى الأطفال. **وعليه، يأتي تأثير المعلمة في نجاح التدريس أو استراتيجيات التدريس من مصدرين رئيسين هما**: 1) شخصية المعلمة أو سماتها، 2) مهاراتها التدريسية (قنديل، 2001) . ويعوّل على برامج إعداد المعلمين دورٌ كبيرٌ في صقل مهارات المعلمة التدريسية، وتزويدها بالمعارف في مجال علم نفس الطفل وإكسابها مهارة إعداد الأنشطة وتخطيطها وإعداد المواد التعليمية التي توصف بأنها ملائمة نمائياً (NAEYC, 2003) .

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يشهد المتتبع للحركة التربوية اهتماماً متزايداً من قبل الدول الأجنبية والعربية على حد سواء بإعداد معلمي رياض الأطفال لامتلاك الكفاية العلمية والأكاديمية والتربوية والمعرفية بعناصر العمل مع الأطفال لمساعدتهم في تفتح قابلياتهم وقدراتهم وإمكاناتهم واستعداداتهم. ويتطلب فهم الطفولة فهماً واعياً من القائمين ولا سيما المعلمات بأدوارهن وممارساتهن التدريسية المتعلقة بتعليم طفل الروضة. فمن خلال عمل الباحثَين في مجال الطفولة المبكرة واطّلاعهم على بعض من الممارسات التدريسية التي تقوم بها المعلمات تم ملاحظة الاختلاف في تصوراتهم لطبيعة الممارسات التي يقمن بها، حيث كان هناك عدد من الممارسات غير الملائمة نمائياً (Developmentally Appropriate Practices) وأن كثيراً من ممارساتهن تنحو في الغالب نحو تنمية المهارات الأكاديمية للأطفال. وربما

يعود السبب في ذلك إلى أن معظم مؤهلات المعلمات اللواتي يعملن في رياض الأطفال غير منتمية إلى تخصص تربية الطفولة المبكرة أو إلى غياب الإشراف التربوي الذي يبصر المعلمين بممارساتهم التدريسية. وقد أظهرت نتائج دراسة إحميدة وجميعان والخوالدة (2011) أن دور المشرف التربوي في مساعدة معلمات رياض الأطفال في تحسين ممارساتهن التدريسية ضعيف. وقد توقف الباحثون عند هذه المسألة حاملين بعضاً من التساؤلات فيما إذا كانت مهارات المعلمات التدريسية التقليدية هذه راجعة إلى كونهن غير مؤهلات تربوياً، أو إلى كونهن لا يعين ما هي الممارسات الفضلى، أو الى رواتبهن المتدنية مقارنة مع المعلمات في المدارس الحكومية مما يؤدي الى عدم رغبتهن في التحسن، أو لأسباب أخرى ربما يكشف عنها البحث، لذلك تأتي هذه الدراسة لتستقصي تلك الممارسات بالبحث والتحليل وبخاصة أنه في حدود علم الباحثين لم تجر أي دراسة حاولت استقصاء تصورات معلمات رياض الأطفال نحو ممارساتهن المهارات التدريسية المتعلقة بطفل الروضة في الأردن. **وبذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين**:

1. ما تصورات معلمات رياض الأطفال لدرجة ممارستهن للمهارات التدريسية اللازمة لتعليم طفل الروضة؟

2. هل تختلف تصورات معلمات رياض الأطفال تبعاً لمتغيري سنوات الخبرة، والمشاركة في الدورات التدريبية عند مستوى الدلالة (α=0.05) ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:

1. الكشف عن تصورات معلمات رياض الأطفال في الأردن لدرجة ممارستهن للمهارات التدريسية اللازمة لتعليم طفل الروضة.

2. التعرف على الممارسات التدريسية الأكثر توظيفاً من قبل المعلمات في تعليم طفل الروضة.

3. الكشف عن أثر كل من الخبرة، والدورات التدريبية في توظيف الممارسات التدريسية في رياض الأطفال.

أهمية الدراسة:

يكمن أهمية البحث الحالي في التعرف إلى تصورات معلمات رياض الأطفال نحو ممارساتهن للمهارات التدريسية المتعلقة بطفل الروضة في الأردن مما سيساعد صانعي

القرار التربوي، ومصممي المناهج، والمسؤولين في برامج إعداد معلم تربية الطفل على الوقوف على أبرز المهارات التدريسية التي يمارسها المعلمات بغية الوقوف على نواحي القوة وتعزيزها، والتعرف إلى نواحي الضعف بهدف إصلاحها. وإن هذا النسق ينسجم والتوجهات الحديثة في تقويم ممارسات المعلمات التدريسية، والوقوف على الكفاءة المهنية المناسبة للعاملات مع الأطفال (هير، 2006) . وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من إسهامها في توفير معلومات ضرورية عن درجة تصورات معلمات رياض الأطفال لممارساتهن التدريسية، وبالتالي ستعدّ خطوة أولى لتحسين مستوى الأداء التدريسي للمعلمات الذي يصعب تحديده بشكل دقيق وتفصيلي. كما أن افتقار المكتبة العربية إلى الدراسات ذات العلاقة بهذا الخط البحثي يبرز أهميتها أيضاً.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

◄ **المهارات التدريسية (Instructional skills)**: تعرف مهارة التدريس نظرياً بأنها "القدرة على أداء عمل/ نشاط معين ذي علاقة بتخطيط التدريس، تنفيذه، تقويمه، وهذا العمل قابل للتحليل لمجموعة من السلوكيات (الأداءات) المعرفية أو الحركية أو الاجتماعية، ومن ثم يمكن تقييمه في ضوء معايير الدقة في القيام به، وسرعة إنجازه، والقدرة على التكيف مع المواقف التدريسية المتغيرة بالاستعانة بأسلوب الملاحظة المنظمة، ومن ثم يمكن تحسينه من خلال البرامج التدريبية " (زيتون، 2001م، 12) . وإجرائيا تتمثل المهارات التدريسية في إجابة المعلمات على أداة الدراسة الحالية.

◄ **معلمة الروضة (Kindergarten Teachers)**: هي الفرد الذي يتولى تربية الأطفال وتعليمهم مباشرة داخل الروضة، ويسهم في تطورهم ونمائهم (وزارة التربية والتعليم الأردنية، 2014) . أما تعريفها إجرائياً هي المعلمة التي تعمل في رياض الأطفال التابعة لمحافظة العاصمة عمان في العام الدراسي 2011/ 2012م.

◄ **طفل الروضة (Kindergartener)**: هو الطفل الذي يتراوح عمره بين (5 – 6) سنوات، ومُسجّل في رياض الأطفال في الأردن للعام الدراسي 2011/ 2012م.

حدود الدراسة:

إن تعميم نتائج هذا البحث محدود بما يأتي:

♦ اقتصار عينة الدراسة على معلمات رياض الأطفال في مدينة عمان للعام الدراسي 2011/ 2012م، مما يجعل نتائجها مرتبطة بنوعية العينة المشمولة بالدراسة.

♦ استخدام أداة واحدة للدراسة وهي الاستبانة التي قامت المعلمات بالاستجابة عليها، وطبيعة الأبعاد المشمولة فيها وما تحقق لها من صدق وثبات.

الدراسات السابقة:

أجرى الباحثون عدداً من البحوث التي تناولت المهارات والكفايات التدريسية، ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام **أبو حرب (2005)** دراسة لمعرفة الكفايات التدريسية اللازمة لمعلمات مرحلة رياض الأطفال. تكونت عينة الدراسة من (48) مديرة ومعلمة، وأعد الباحث قائمة بالكفايات التدريسية بلغ عددها (85) كفاية موزعة على خمس كفايات رئيسة هي: كفاية التخطيط وتنظيم الأنشطة، وكفاية ربط الأفكار والمعلومات واستخدامها في التعليم واشتملت على، وكفاية حل المشكلات والعمل مع الآخرين، وكفاية جمع وتنظيم البيانات وتحليلها، وكفاية استخدامها. وأظهرت نتائج الدراسة ضعف المعلمات في هذه الكفايات وحاجتهن الماسة لجميع الكفايات التدريسية المقترحة.

وأجرى **الشيباني (2006)** دراسة هدفت إلى تقويم الكفاءات الأدائية لمربيات رياض الأطفال الأهلية في مدينة تعز في ضوء محددات استراتيجيات التعليم الإبداعي وقياس مدى ممارسة المربيات لهذه الكفايات في أثناء قيامهن بأدائهن التعليمي، وقد استخدم الباحث أداة ملاحظة مكونة من (50) كفاية موزعة على أربعة مجالات. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن الكفاءات المتوفرة في أداء المربيات المعتمدة على استراتيجيات التعليم الإبداعي ترتبت تنازلياً كما يأتي: كفاءات مجال التقويم، كفاءات مجال التخطيط، كفاءات مجال تنفيذ الأساليب التدريسية، كفاءات مجال التفاعل الاجتماعي والتواصل الإنساني، وقد أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بمربيات رياض الأطفال، والعمل على تأهيل غير المؤهلات تربوياً وعلمياً من خلال عقد دورات تدريبية قصيرة متخصصة لرفع الكفاءات الأدائية في مجال التعليم الإبداعي.

وقام **الهولي وجوهر والقلاف (2007)** بدراسة هدفت إلى تحديد الكفايات الشخصية الأدائية الأساسية اللازمة لمعلمة رياض الأطفال في الكويت، والتعرف على مدى توفر هذه الكفايات لدى مجموعة من معلمات رياض الأطفال، ومعرفة العلاقة بين عدد سنوات خبرتها والمنطقة التعليمية ومتغيرات أخرى على العمل برياض الأطفال وتوفر الكفايات الأدائية الأساسية لديها. وقد استخدم الباحثون بطاقات ملاحظة شملت على سبعة مجالات جرى تطبيقها على عينة بلغت (66 معلمة) . وكانت النتائج كالتالي: حققت الكفايات الشخصية تقديرات عالية مما يؤكد أهمية كفايات الصفات الشخصية للعمل مع الأطفال و ما يترتب عليها من آثار في تشغيل وجدان الطفل الكويتي وتنميته في رياض الأطفال. وكانت أهم

الكفايات التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: كفايات التخطيط للحلقة التعليمية، كفايات تنفيذ الحلقة التعليمية، كفايات تقويم الأركان التعليمية، كفايات إدارة الفصل والتفاعل مع الأطفال، وكفايات الوجبة الغذائية (المطعم) و كفايات القصة ثم كفايات الإعداد للأنشطة اللاصفية وهي تشمل الحركية والمكتبية والمطبخ ثم المرسم. وأظهرت النتائج أيضاً إلى أن نسبة توفر جميع الكفايات التعليمية كانت مرتفعة.

وهدفت الدراسة التي قامت بها **العريقي (2009)** إلى الكشف عن درجة أهمية الكفايات التعليمية الأساسية وممارستها من وجهة نظر مربيات الرياض في مدينة تعز، ومعرفة العلاقة الارتباطية بين درجة أهمية الكفايات التعليمية ودرجة ممارستها، كما هدفت إلى معرفة أثر كل من التخصص، ونوع الرياض، وسنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية التي التحقت بها المربية على هذه الدرجة. تكونت عينة الدراسة من: (75) مربية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة استبانة مكونة من (48) فقرة. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:- إن درجة أهمية الكفايات التعليمية من وجهة نظر المربيات كانت مهمة جداً، إن درجة ممارسة الكفايات التعليمية من وجهة نظرا لمربيات كانت كبيرة، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية الكفايات التعليمية الأساسية وممارستها من وجهة نظر المربيات تعزى لمتغيرات التخصص، وسنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية التي التحقت بها المربية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة الكفايات التعليمية الأساسية من وجهة نظر المربيات تعزى لصالح الرياض الخاصة.

وهدف **الخالدي (2013)** بدراسته إلى تقصي مدى ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمبادئ التدريس البنائي، واختبار دلالة الفروق بين متوسطات درجة الممارسة وفقا لمتغيرات: الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي، والمرحلة التعليمية، ولتحقيق هذه الأهداف طبقت استبانة مكونة من (33) فقرة، على عينة مكونة من (187) معلما ومعلمة، من معلمي التربية الإسلامية في مديرية عمان الخامسة. وأشارت النتائج إلى أن درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها للتدريس البنائي كانت متوسطة، وظهرت فروق دالة إحصائيا لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لصالح المؤهل العلمي الأعلى، ولم تظهر فروق دالة بين متوسطات درجة الممارسة لمتغير الجنس والخبرة والمرحلة التعليمية.

وحديثاً أجرى **الطويسي (2014)** دراسة هدفت إلى التعرف على درجة الممارسات التدريسية لمعلمي التربية المهنية المتعلقة بكفايات الاقتصاد المعرفي كما يراها المشرفون في الأردن. استخدم الباحث استبانة من تطوير الباحث لقياس الممارسات التدريسية للمعلمين الذين بلغ عددهم (64) مشرفاً ومشرفة. بينت النتائج أن درجة الممارسة كانت

متوسطة، وكان مجال الاتصالات والتفاعل مع الطلبة والقيادة والإدارة الأعلى ممارسة، بينما كان مجال التطوير الذاتي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأقل ممارسة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى للمؤهل العلمي، ووجود فروق دالة إحصائياً تعزى للخبرة ولصالح ذوي الخبرة الحديثة.

كما أجرى **نوافلة واليماني (2014)** دراسة هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة معلمي العلوم للكفايات الأدائية في التدريس، ولمسؤولياتهم نحو أنفسهم والطلبة والمجتمع من وجهة نظر مشرفي العلوم ومعلميها الأوائل في سلطنة عمان. استخدم الباحثان استبانة من تصميمهما للكشف عن درجة ممارسة المعلمين لتلك الكفايات الأدائية في التدريس. تكونت عينة الدراسة من (20) مشرفاً و (80) معلماً ومعلمة. أظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة معلمي العلوم للكفايات الأدائية في التدريس كانت متوسطة، وبينت وجود فروق دالة إحصائيا تعزى للجنس ولصالح الإناث.

يتبين من العرض السابق للدراسات التي تناولت تقويم المهارات التدريسية أن غالبيتها أجري على معلمي المراحل الدراسية المختلفة ومعلماتها (الشيباني، 2006؛ الخالدي، 2013؛ طويسي، 2014؛ نوافله واليماني، 2014) ، فيما أجري بعضها الآخر على معلمات رياض الأطفال (أبو حرب، 2005؛ الهولي وجوهر والغلاف، 2007؛ العريفي، 2009) . وقد ركزت غالبية الدراسات السابقة على تقويم واقع المعلمات للمهارات والكفايات التدريسية واستخدامها، ويلاحظ أن بعضها ركز على تقويم تلك المهارات في ضوء معايير الاقتصاد المعرفي (طويسي، 2014) . كما أن غالبية الباحثين اعتمدوا على استخدام الاستبانات التي كانت توزع على المعلمين والمعلمات، وبعضهم الآخر اعتمد على استخدام الملاحظة لجمع البيانات (الشيباني، 2006؛ نوافله واليماني، 2014؛ أبو حرب، 2005) . ويشير الاستعراض السابق للدراسات إلى عدم وجود دراسات تبحث في تصورات معلمات رياض الأطفال لممارساتهن التدريسية المتعلقة بتعليم طفل الروضة، وبخاصة في الأردن؛ ومن هنا جاء الاهتمام بهذه الدراسة.

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، وذلك لملاءمته وطبيعة هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من معلمات رياض الأطفال في مدينة عمان والبالغ عددهن

(300) معلمة. وقد تألفت عينة الدراسة من (169) معلمةً من معلمات رياض الأطفال التابعة لمديريات التربية والتعليم في مدينة عمان.

أداة الدراسة:

قام الباحثون في هذه الدراسة ببناء استبانة خاصة للدراسة الحالية للتعرف على تصورات معلمات رياض الأطفال نحو ممارساتهن للمهارات التدريسية المتعلقة بطفل الروضة في الأردن؛ وذلك في ضوء خبراتهم التدريسية والرجوع الى الأدب التربوي، والاستبانات والمقاييس الخاصة بمهارات المعلمات وممارساتهن التدريسية ومنها: (الشهراني والشهراني، 1997؛ أبو حرب، 2005؛ الهولي وجوهر والقلاف، 2010) .

وتكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (53) فقرة موزعة على خمسة أبعاد يمثل كل بعد منها إحدى المهارات التدريسية وهي على التوالي: التخطيط، التهيئة للتدريس، استخدام الأساليب التدريسية وضبط الصف، استخدام الوسائل التعليمية والأنشطة، ومهارة التقويم. وجميع فقرات المقياس مدرجة على مقياس ليكرت الخماسي (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، نادراً جداً) ، حيث يعطى المستجيب الدرجات (1، 2، 3، 4، 5) على التوالي للفقرات الإيجابية وتعكس في حالة الفقرات السلبية.

صدق الأداة:

لاستخراج دلالة صدق الاستبانة اعتمد الباحثون الصدق المنطقي (Logical Validity) ، حيث تم عرض المقياس على مجموعة محكمين من أساتذة الجامعات الأردنية للحكم على صدق فقرات الاستبانة، وقد تم تعديل بعض الفقرات وإضافتها وحذفها.واعتمد الباحثون نسبة (80%) من إجماع المحكّمين لحذف أو إضافة أي فقرة من فقرات الاستبانة، وبناءً على آراء لجنة المحكّمين واقتراحاتهم، تم استبدال بعض المفردات في بعض الفقرات، كما تم إعادة صياغة بعض الفقرات ودمج بعضها الآخر، بالإضافة إلى حذف (7) فقرات، حيث كان عدد فقراتها قبل التعديل (60) فقرة.وبعد مراجعة تعديلات المحكمين تكونت الاستبانة من (53) فقرة موزعة على خمسة مجالات فرعية.

وللتحقق من صدق البناء للاستبانة تم استخراج معاملات صدق البناء من خلال تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (27) معلمة، حيث تم حساب معاملات الارتباط بين الفقرة والمجال الذي تنتمي إليه والمقياس الكلي، وتراوحت جميع معاملات الارتباط بين فقرات المقياس والمجال الذي تنتمي إليه بين (0.26 – 0.58) ، وكذلك تراوحت قيم معاملات الارتباط بين فقرات الأداة وبين الأداة ككل ما بين (0.21 – 0.68)

.كما تم التحقق من الصدق الداخلي للاستبانة ومجالاتها من خلال حساب معاملات الارتباط بينها، وكانت النتائج كما في الجدول (1) .

الجدول (1)

معاملات الارتباط بين مجالات الاستبانة والأداة ككل

معاملات الارتباط	التخطيط	التهيئة للتدريس	الأساليب والإجراءات الصفية	الوسائل والأنشطة	التقويم	كامل الاستبانة
التخطيط	0.59	1				
التهيئة للتدريس	0.63	0.45	1			
الأساليب والإجراءات الصفية	0.67	0.53	0.55	1		
الوسائل والأنشطة	0.73	0.74	0.78	0.57	1	
التقويم	0.81	0.48	0.68	0.81	0.71	
كامل الاستبانة	0.80	0.71	0.82	0.85	0.73	1

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الاستبانة اعتمد الباحثون طريقة التجزئة النصفية، وكان معامل الثبات الكلي للاستبانة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (0.95) Cronbach's Alpha .أما فيما يتعلق بالأبعاد الفرعية للاستبانة فقد كانت كما هو مبين في الجدول (2) :

الجدول (2)

معاملات الثبات للاستبانة ولأبعادها الفرعية

الأبعاد	معامل الثبات
التخطيط	0.84
التهيئة للتدريس	0.76
الأساليب والإجراءات الصفية	0.86
الوسائل والأنشطة	0.82
التقويم	0.90
كامل الاستبانة	0.95

وقد عدّ الباحثون دلالات الصدق والثبات هذه كافية لاعتماد الاستبانة في هذه الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تصورات معلمات رياض الأطفال لممارستهن للمهارات التدريسية المتعلقة بتعليم طفل الروضة في الأردن.وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة ومناقشتها.

◄ أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول «**ما تصورات معلمات رياض الأطفال لدرجة ممارستهن للمهارات التدريسية اللازمة لتعليم طفل الروضة؟**»

للإجابة عن هذا السؤال تم تحليل البيانات وإخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المعلمات على الاستبانة كما هو مبين في الجدول (3) ، والذي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المعلمات لدرجة ممارستهن التدريسية في المجالات الرئيسية.

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المعلمات لدرجة ممارستهن التدريسية في المجالات الرئيسية

الرقم	العدد	المجالات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	160	التخطيط	4.66	0.37	عالية
3	160	الأساليب والأنشطة	4.62	0.33	عالية
4	160	الوسائل والأنشطة	4.58	0.36	عالية
5	160	التقويم	4.50	0.47	عالية
2	160	التهيئة للدرس	4.40	0.54	عالية
	160	الدرجة الكلية	4.57	0.33	عالية

يتبين من الجدول (3) أن متوسطات علامات المعلمات لتصوراتهن للمارساتهن التدريسية بعامة كانت عالية نسبياً.وكان مجال التخطيط (الأعلى) ، ويليه مجال الأساليب والإجراءات، ثم مجال الوسائل والأنشطة.وقد كان مجال التقويم و مجال التهيئة للدرس (الأقل) تقديراً لدى المعلمات.

ولمعرفة تصورات المعلمات الفرعية في مجال التخطيط، أخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة المتعلقة بمجال التخطيط كما هو مبين في الجدول (4) .

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المعلمات في فقرات مجال التخطيط

الرقم	العدد	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
2	159	أنوع في مجالات الأهداف السلوكية (عقلية، مهارية، وجدانية، ...)	4.77	0.45	عالية
5	160	أختار الأساليب المناسبة لتنفيذ الأهداف	4.74	0.51	عالية
8	160	أحرص على كتابة التقويم المناسب للأهداف الموضوعة في التخطيط	4.73	0.51	عالية
9	159	أخطط لتنظيم وقت الحصة بما يتناسب والأهداف	4.72	0.53	عالية
1	160	أصوغ الأهداف السلوكية صياغة مقبولة	4.71	0.54	عالية
6	160	أحدد الوسائل المناسبة لتنفيذ الأهداف مسبقاً	4.71	0.60	عالية
3	160	أكتب الأهداف بمستويات عقلية مختلفة (الفروق العقلية)	4.60	0.59	عالية
7	157	أقترح أنشطة مناسبة لتنفيذ الأهداف	4.52	0.63	عالية
4	159	أركز على الأهداف الوجدانية لتعلم الأطفال	4.40	0.70	عالية

يتبين من الجدول (4) أن جميع فقرات المجال الأول (التخطيط) عالية نسبياً ، وكانت الفقرة الثانية (أنوع في مجالات الأهداف السلوكية (عقلية، مهارية، وجدانية، ...) (الأعلى) ويليها الخامسة (اختار الأساليب المناسبة لتنفيذ الأهداف) .بينما كانت الفقرة الأقل هي الرابعة (أركز على الأهداف الوجدانية لتعلم الأطفال) يليها السابعة (أقترح أنشطة مناسبة لتنفيذ الأهداف) .

ولمعرفة تصورات المعلمات الفرعية في مجال التهيئة للدرس، أخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة المتعلقة بمجال التهيئة للدرس كما هو مبين في الجدول (5) .

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التهيئة للدرس

الرقم	العدد	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	160	أعرض صوراً ذات علاقة بموضوع الدرس كتهيئة للدرس	4.78	0.50	عالية
2	160	أستخدم أسلوب طرح الأسئلة كأسلوب من أساليب التهيئة	4.45	0.74	عالية
3	160	أستخدم القصة لتهيئة الأطفال للدرس	4.45	0.70	عالية

الرقم	العدد	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
4	160	أستخدم الأناشيد لتهيئة الأطفال للدرس	4.18	0.90	عالية
5	159	أمثِّل مواقف حياتيه مختلفة	4.13	0.90	عالية

يتبين من الجدول (5) أن جميع فقرات المجال الثاني (التهيئة للدرس) عالية أيضاً. وكانت الفقرة الأولى (أعرض صوراً ذات علاقة بموضوع الدرس كتهيئة للدرس) (الأعلى)، بينما كانت الأقل هي الخامسة (أمثِّل مواقف حياتيه مختلفة).

ولمعرفة تصورات المعلمات الفرعية في مجال الأساليب والإجراءات الصفية، أخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة المتعلقة بمجال الأساليب والإجراءات الصفية كما هو مبين في الجدول (6).

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنتائج المعلمات في مجال الأساليب والإجراءات الصفية

الرقم	العدد	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
13	160	أنادي الأطفال بأسمائهم عندما تدعو الحاجة	4.86	0.40	عالية
9	160	أحرص على تصحيح المفاهيم الخاطئة عند الأطفال	4.83	0.47	عالية
6	160	أعمل على ربط الخبرات التعليمية ببعضها البعض	4.78	0.50	عالية
2	160	أستخدم التعزيز المناسب للموقف التعليمي	4.77	0.45	عالية
15	160	أربط بين المعلومات الجديدة والسابقة	4.68	0.54	عالية
1	159	أنوع الأساليب التي استخدمها في تهيئة الأطفال للدرس	4.67	0.61	عالية
3	158	أتيح للأطفال الفرصة للتعبير عن أنفسهم	4.66	0.55	عالية
5	158	أتدرج في تناول الخبرات التعليمية	4.65	0.66	عالية
14	160	أشجع الأطفال على الإتيان بجديد	4.64	0.55	عالية
12	160	احرص على إثارة التفكير من خلال الأسئلة في عرض الخبرات	4.62	0.60	عالية
16	160	أنتقل في عرض المادة العلمية حسب الأهداف الواردة في الخطة	4.58	0.66	عالية
7	157	أستخدم أمثلة من بيئة الأطفال المحلية	4.55	0.65	عالية
10	160	أستخدم لغة عربية سليمة	4.54	0.57	عالية

الرقم	العدد	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
4	158	أحرص على تقديم خبرات حسية للأطفال	4.44	0.69	عالية
11	159	أنفذ الكثير من الاستراتيجيات أثناء الخبرة التعليمية الواحدة	4.41	0.63	عالية
8	160	أهتم بالأفكار التي يجلبها الأطفال معهم إلى الصف	4.29	0.77	عالية

يتبين من الجدول (6) أن جميع فقرات المجال الثالث (الأساليب والإجراءات) عالية نسبياً.وقد كانت الفقرات الأعلى لمتوسطات المعلمات هي: الثالثة عشر (أنادي الأطفال بأسمائهم عندما تدعو الحاجة) (الأعلى) يليها التاسعة (أحرص على تصحيح المفاهيم الخاطئة عند الأطفال) ، بينما كانت الأقل الثامنة (أهتم بالأفكار التي يجلبها الأطفال معهم إلى الصف واعتبرها أساس لعملية التعلم) يليها الحادية عشر (أنفذ الكثير من استراتيجيات التعلم والتعليم في أثناء الخبرة التعليمية الواحدة) .

ولمعرفة تصورات المعلمات الفرعية في مجال الوسائل والأنشطة، أخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة المتعلقة بمجال الوسائل والأنشطة كما هو مبين في الجدول (7) .

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المعلمات في مجال الوسائل والأنشطة

الرقم	العدد	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
4	160	أراعي شروط السلامة العامة في ممارسة الأنشطة المختلفة	4.76	0.47	عالية
9	160	أراعي الفروق الفردية بين الأطفال في تنفيذهم للأنشطة	4.76	0.50	عالية
10	160	أعطي فرصاً متساوية لكل طفل للمشاركة داخل الصف	4.75	0.49	عالية
3	160	أستخدم وسائل إيضاح مناسبة كالصور والمجسمات والأشكال	4.73	0.54	عالية
11	160	أحرص على تبديل الأدوار للطلبة أثناء تنفيذ الأنشطة	4.69	0.52	عالية
5	159	أراعي ميول الأطفال ورغباتهم أثناء القيام بالنشاط	4.60	0.62	عالية
12	160	أهتم بخبرات الأطفال السابقة في تنفيذ الأنشطة	4.56	0.62	عالية
7	160	أستخدم وسائل من بيئة الأطفال المحلية	4.54	0.64	عالية
1	160	أقدم أنشطة اثرائية متنوعة	4.47	0.69	عالية

الرقم	العدد	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
6	160	أشرك الأطفال بزيارات ميدانية لأماكن مختلفة	4.38	0.78	عالية
2	159	أقدم أنشطة علاجية متنوعة كلما دعت الحاجة	4.36	0.73	عالية
8	160	أستخدم التكنولوجيا مادامت متوفرة	4.36	0.68	عالية

يتبين من الجدول (7) أن جميع فقرات المجال الرابع (الوسائل والأنشطة) عالية نسبياً حيث كانت جميع متوسطاتها أعلى من (4) وقد كانت الفقرة الرابعة (أراعي شروط السلامة العامة في ممارسة الأنشطة المختلفة) والتاسعة (أراعي الفروق الفردية بين الأطفال في تنفيذهم للأنشطة) الأعلى وبنفس المستوى.بينما كانت أقل فقرتين هما: الثامنة (أستخدم التكنولوجيا مادامت متوفرة) يليها الثانية (أقدم أنشطة علاجية متنوعة كلما دعت الحاجة) .

ولمعرفة تصورات المعلمات الفرعية في مجال التقويم، أخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة المتعلقة لمجال التقويم كما هو مبين في الجدول (8) .

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التقويم

الرقم	العدد	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
6	160	أستخدم أدوات تقويم متنوعة	4.68	0.54	عالية
1	160	أستخدم أساليب تقويم متسقة مع طريقة التدريس	4.64	0.61	عالية
5	159	أركز على تقويم الأهداف السلوكية الخاصة بالخبرة التعليمية	4.57	0.60	عالية
10	160	أستخدم نتائج في تحسين التدريس	4.56	0.68	عالية
11	160	أركز على التقويم القائم على أداء الطفل	4.53	0.65	عالية
7	159	أحرص على توجيه أسئلة تعكس مستويات عقلية متنوعة	4.52	0.65	عالية
8	160	أحرص على أن يكون الطفل نفسه الحلقة الأولى في تصويب الأخطاء التي يقع فيها ثم أحد زملائه وبعدها المعلمة	4.51	0.67	عالية
9	160	أقدم التغذية الراجعة كإجراء تقويمي	4.46	0.70	عالية
3	160	أمارس التقويم البنائي أثناء تنفيذ الخبرة	4.42	0.67	عالية

الرقم	العدد	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
2	160	أستخدم التقويم القبلي للتأكد من خبرات الأطفال السابقة	4.33	0.70	عالية
4	160	أترك للأطفال مجالاً لتقويم أدائهم التعليمي	4.23	0.85	عالية

يتبين من الجدول (8) أن جميع فقرات المجال الخامس (التقويم) عالية، وقد كانت الفقرة السادسة (أستخدم أدوات تقويم متنوعة) (الأعلى) ويليها الأولى (أستخدم أساليب تقويم متسقة مع طريقة التدريس) .بينما كانت الفقرة الرابعة (أترك للأطفال مجالاً لتقويم أدائهم التعليمي) (الأقل) .وتشير هذه النتيجة إلى أن استخدام التقويم القبلي كان أقل استخداماً ويمكن أن يعزى ذلك أيضاً إلى إعداد المعلمات قبل الخدمة، وعدم التركيز على مساقات القياس والتقويم، والحاجة الماسة إلى إعداد برامج تدريبية للمعلمات في أثناء الخدمة.

◄ ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني »**هل تختلف تصورات معلمات رياض الأطفال تبعاً لمتغيرات سنوات الخبرة والمشاركة في الدورات التدريبية، والمؤهل العلمي**؟ »

وللإجابة عن هذا السؤال.تم استخراج المتوسطات الحسابية واستخدام تحليل التباين الأحادي ولمعرفة أثر متغير سنوات الخبرة، أخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هو مبين في الجدول (9) .

الجدول (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجالات	سنوات الخبرة	المتوسط	الانحراف المعياري
التخطيط	أقل من 5 سنوات	4.60	0.42
	5 - 9 سنوات	4.63	0.40
	10 سنوات فأكثر	4.68	0.34
	الدرجة الكلية	4.65	0.37
التهيئة للدرس	أقل من 5 سنوات	4.50	0.41
	5 - 9 سنوات	4.27	0.61
	10 سنوات فأكثر	4.44	0.52
	الدرجة الكلية	4.40	0.54

المجالات	سنوات الخبرة	المتوسط	الانحراف المعياري
الأساليب والإجراءات	أقل من 5 سنوات	4.56	0.32
	5 - 9 سنوات	4.54	0.37
	10 سنوات فأكثر	4.69	0.30
	الدرجة الكلية	4.62	0.33
الوسائل والأنشطة	أقل من 5 سنوات	4.57	0.38
	5 - 9 سنوات	4.50	0.37
	10 سنوات فأكثر	4.63	0.34
	الدرجة الكلية	4.58	0.36
التقويم	أقل من 5 سنوات	4.60	0.42
	5 - 9 سنوات	4.37	0.52
	10 سنوات فأكثر	4.53	0.44
	الدرجة الكلية	4.49	0.47
الدرجة الكلية	أقل من 5 سنوات	4.57	0.29
	5 - 9 سنوات	4.48	0.35
	10 سنوات فأكثر	4.62	0.32
	الدرجة الكلية	4.57	0.33

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه (9) أن هناك فروقاً ظاهريةً في المتوسطات الحسابية بين أفراد الدراسة باختلاف سنوات الخبرة بينهم، ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) أجري تحليل التباين الأحادي (On- Way ANOVA) كما هو مبين في الجدول (10).

الجدول (10)

نتائج تحليل التباين الأحادي (On- Way ANOVA) لعلامات المعلمات في المجالات المختلفة على المقياس حسب سنوات الخبرة

المجالات	مجال المقارنة	مجموع المربعات	درجات الحرية	المتوسط	ف	مستوى الدلالة
التخطيط	بين المجموعات	0.18	2	0.09	0.65	0.523
	داخل المجموعات	21.51	157	0.14		
	المجموع	21.68	159			

المجالات	مجال المقارنة	مجموع المربعات	درجات الحرية	المتوسط	ف	مستوى الدلالة
التهيئة للدرس	بين المجموعات	1.141	2	0.57	2.00	0.139
	داخل المجموعات	44.78	157	0.29		
	المجموع	45.92	159			
الأساليب والإجراءات	بين المجموعات	0.84	2	0.42	3.95	0.021
	داخل المجموعات	16.62	157	0.11		
	المجموع	17.46	159			
الوسائل والأنشطة	بين المجموعات	0.57	2	0.29	2.23	0.111
	داخل المجموعات	20.01	157	0.13		
	المجموع	20.58	159			
التقويم	بين المجموعات	1.19	2	0.60	2.76	0.066
	داخل المجموعات	33.95	157	0.22		
	المجموع	35.14	159			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.586	2	0.29	2.75	0.065
	داخل المجموعات	16.51	157	0.11		
	المجموع	17.10	159			

يتبين من الجدول (10) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية (α=0.05) في مجال الأساليب والإجراءات ولم يظهر هناك فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) في باقي المجالات وهى مجال (التخطيط، التهيئة للدرس، الوسائل والأنشطة، والتقويم) .ولمعرفة لصالح أي مستوى من مستويات الخبرة هذه الفروق، أجري اختبار توكي للمقارنات البعدية كما هو مبين في الجدول (10) .يبين الجدول (11) نتائج اختبار توكي للمقارنات البعدية لمتغير سنوات الخبرة.

الجدول (11)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية لمتغير سنوات الخبرة

المجالات	سنوات الخبرة	مستوى الدلالة (5 - 9 سنوات)	مستوى الدلالة (10 سنوات فأكثر)
التخطيط	أقل من 5 سنوات	0.999	0.062
	5 - 9 سنوات		0.053

المجالات	سنوات الخبرة	مستوى الدلالة (5 - 9 سنوات)	مستوى الدلالة (10 سنوات فأكثر)
التهيئة للدرس	أقل من 5 سنوات	1.00	0.387
	5 - 9 سنوات		0.389
الأساليب والإجراءات	أقل من 5 سنوات	0.82	0.017
	5 - 9 سنوات		0.070
الوسائل والأنشطة	أقل من 5 سنوات	0.678	0.289
	5 - 9 سنوات		0.058
التقويم	أقل من 5 سنوات	0.769	0.153
	5 - 9 سنوات		0.034
الدرجة الكلية	أقل من 5 سنوات	0.97	0.043
	5 - 9 سنوات		0.023

يتبين من الجدول (11) أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة الأقل من (5) سنوات والخبرة الأكثر من (10) سنوات في مجال الأساليب والأنشطة.وكان هذا الفرق لصالح المعلمات من فئة الخبرة الأكثر من (10) سنوات.ولمعرفة أثر متغير الدورات التدريبية، أخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنتائج المعلمات كما هو مبين في الجدول (12).

الجدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المعلمات تبعاً لمتغير المشاركة في الدورات التدريبية

المجالات	سنوات الخبرة	المتوسط	الانحراف المعياري
التخطيط	لم أشارك	4.65	0.25
	1 - 3 دورات	4.63	0.49
	أكثر من 3 دورات	4.85	0.25
	الدرجة الكلية	4.65	0.37
التهيئة للدرس	لم أشارك	4.27	0.49
	1 - 3 دورات	4.37	0.55
	أكثر من 3 دورات	4.73	0.36
	الدرجة الكلية	4.40	0.54

المجالات	سنوات الخبرة	المتوسط	الانحراف المعياري
الأساليب والإجراءات	لم أشارك	4.59	0.25
	1 - 3 دورات	4.59	0.35
	أكثر من 3 دورات	4.88	0.15
	الدرجة الكلية	4.62	0.33
الوسائل والأنشطة	لم أشارك	4.61	0.28
	1 - 3 دورات	4.54	0.37
	أكثر من 3 دورات	4.82	0.26
	الدرجة الكلية	4.58	0.36
التقويم	لم أشارك	4.57	0.49
	1 - 3 دورات	4.45	0.48
	أكثر من 3 دورات	4.72	0.49
	الدرجة الكلية	4.49	0.37
الدرجة الكلية	لم أشارك	4.57	0.47
	1 - 3 دورات	4.54	0.34
	أكثر من 3 دورات	4.81	0.18
	الدرجة الكلية	4.57	0.33

تبين النتائج الواردة في الجدول (12) أن هناك فروقاً ظاهريةً في المتوسطات الحسابية بين أفراد الدراسة باختلاف عدد الدورات التدريبية، ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية (α=0.05) أجري تحليل التباين الأحادي كما هو مبين في الجدول (13) .

الجدول (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي في المجالات المختلفة تبعاً للدورات التدريبية

المجالات	مجال المقارنة	مجموع المربعات	درجات الحرية	المتوسط	ف	مستوى الدلالة
التخطيط	بين المجموعات	0.67	2	0.34	2.52	0.084
	داخل المجموعات	21.10	157	0.13		
	المجموع	21.68	159			

المجالات	مجال المقارنة	مجموع المربعات	درجات الحرية	المتوسط	ف	مستوى الدلالة
التهيئة للدرس	بين المجموعات	2.07	2	1.03	3.70	0.027
	داخل المجموعات	43.85	157	0.28		
	المجموع	45.92	159			
الأساليب والإجراءات	بين المجموعات	1.15	2	0.58	5.55	0.005
	داخل المجموعات	16.31	157	0.10		
	المجموع	17.46	159			
الوسائل والأنشطة	بين المجموعات	1.08	2	0.54	4.35	0.015
	داخل المجموعات	19.50	157	0.12		
	المجموع	20.58	159			
التقويم	بين المجموعات	1.12	2	0.56	2.58	0.079
	داخل المجموعات	34.02	157	0.22		
	المجموع	35.14	159			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.06	2	0.53	5.18	0.007
	داخل المجموعات	16.04	157	0.10		
	المجموع	17.10	159			

يتبين من الجدول (13) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية (α=0.05) في بعض المجالات وهى: مجال التهيئة للدرس، الأساليب والإجراءات، الوسائل والأنشطة والتقويم بين المعلمات تعزى لاختلاف عدد الدورات التدريبية 0ولمعرفة لصالح أي عدد من الدورات التدريبية هذه الفروق، أجري اختبار توكي للمقارنات البعدية كما هو مبين في الجدول (14) .

الجدول (14)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية لمتغير المشاركة في دورات تدريبية

المجالات	الدورات	مستوى الدلالة (1 - 3 دورات)	مستوى الدلالة (أكثر من 3 دورات)
الأساليب والأنشطة	لم أشارك	0.960	0.209
	1 - 3 دورات		0.026

يتبين من الجدول (14) أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية (α=0.05) في مجال الأساليب والإجراءات بين المشاركة في أكثر من (3) دورات والمشاركة في أقل من (3) دورات لصالح المشاركة في أكثر من (3) دورات.

مناقشة النتائج:

◄ أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول "**ما تصورات معلمات رياض الأطفال لدرجة ممارستهن للمهارات التدريسية اللازمة لتعليم طفل الروضة؟**"

أشارت نتائج الدراسة إلى أن متوسطات علامات المعلمات لتصوراتهن لممارساتهن التدريسية بعامة كانت عالية نسبياً.وكان مجال التخطيط (الأعلى) ويليه مجال الأساليب والإجراءات ثم مجال الوسائل والأنشطة.قد كان مجال التقويم و مجال التهيئة للدرس (الأقل) تقديراً لدى المعلمات.وهذه النتيجة اختلفت مع دراسة أبو حرب (2005) التي أظهرت نتائجها ضعف المعلمات في الكفايات التدريسية.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الهولي وجوهر والقلاف (2007)، حيث أظهرت نتائجها أن كفايات التخطيط الأهم كانت الكفايات التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالحلقة التعليمية.وقد يعزى حصول مجال التخطيط على أعلى تقدير بين المجالات الأخرى إلى الاهتمام الكبير من قبل وزارة التربية والتعليم والمشرفين ومديري المدارس على إعداد مذكرات التحضير، ومتابعة الخطط اليومية، وتتمثل أهمية التخطيط للتدريس في كونه يجنب المعلم العشوائية في العمل، ويتيح له الفرصة للتفكير المسبق بالأهداف التعليمية وتحديدها وتوضيحها والتوزيع المسبق للوقت المخصص على الأنشطة التعليمية والتقويمية كما أن هذه المهارة تعدّ من الأساسيات والبديهيات بالنسبة للمعلمات حيث إن التحضير يسهم إيجابياً في سير العملية التدريسية، وتمكين المعلمات من عرض الدروس وشرحها بشكل جيد، كما تجدر الإشارة إلى أن معظم رياض الأطفال في الأردن تتبع القطاع الخاص حيث تكون الرقابة أكثف على المعلمات من قبل الإدارة ومالكي المدارس.

كما أظهرت النتائج أن جميع فقرات المجال الأول (التخطيط) عالية نسبياً حيث كانت جميع المتوسطات أعلى من (4) وكانت الفقرة الثانية (أنوع في مجالات الأهداف السلوكية (عقلية، مهارية، وجدانية، ...) (الأعلى) ويليها الخامسة (أختار الأساليب المناسبة لتنفيذ الأهداف) .بينما كانت الفقرة الأقل هي الرابعة (أركز على الأهداف الوجدانية لتعلم الأطفال) يليها السابعة (أقترح أنشطة مناسبة لتنفيذ الأهداف) .

ويمكن أن يفسر حصول الفقرة الرابعة في هذا المجال وهي " أركز على الأهداف الوجدانية لتعلم الأطفال" على أقل تقدير من قبل المعلمات أن صياغة الأهداف الوجدانية هي الأصعب من حيث الصياغة والتقويم والتركيز عليها وعلى تحقيقها في أثناء العملية التعليمية؛ وذلك لعدم اتسام مخرجات هذا المجال بالصدق والثبات، وعدم وجود تعريفات إجرائية لمكونات هذا المجال، و الحاجة إلى وقت طويل لتحقيق الأهداف في هذا المجال؛ مما يدفع المعلمات إلى تجاهلها وعدم التركيز عليها.وفي هذا الصدد يؤكد الخليفة (2010) أن الأهداف الوجدانية تحتاج الى وقت طويل نسبياً لتحقيقها، وأنها صعبة القياس والتقويم لاتصالها بميول المتعلمين واتجاهاتهم وقيمهم؛ مما يدفع المعلمين إلى إهمالها في ممارساتهم التربوية مع المتعلمين.

وبينت النتائج أن جميع فقرات المجال الثاني (التهيئة للدرس) عالية أيضاً حيث كانت جميع المتوسطات أعلى من (4) .وكانت الفقرة الأولى (أعرض صوراً ذات علاقة بموضوع الدرس كتهيئة للدرس) (الأعلى) يليها الثانية (أستخدم أسلوب طرح الأسئلة كأسلوب من أساليب التهيئة) ، بينما كانت الأقل هي الخامسة (أمثِّل مواقف حياتيه مختلفة) يليها الرابعة (أستخدم الأناشيد لتهيئة الأطفال للدرس) .

ويمكن أن يفسر تركيز المعلمات على استخدام الصور كإستراتيجية للتهيئة للتدريس من خلال الخبرة الميدانية للباحثين، حيث إنهم وجدوا أن عرض الصور من أكثر الاستراتيجيات المستخدمة في التهيئة للدروس اليومية في رياض الأطفال في الأردن، وربما يعود ذلك إلى أن الصور والبطاقات التعليمية وبخاصة الملونة أكثر جاذبية للأطفال ومتوفرة في غالبية رياض الأطفال؛ لذلك كان التركيز عليها من قبل المعلمات في التقديم للحصص المختلفة.

ويمكن أن يفسر حصول الفقرة الخامسة على أقل تقدير والتي تشير إلى قلة استخدام المعلمات لأسلوب التمثيل في أثناء العملية التعليمية في رياض الأطفال إلى ضعف التركيز على استخدام المسرح والتمثيل كإستراتيجية تدريسية في رياض الأطفال في برامج إعداد معلمي رياض الأطفال في الجامعات وكليات المجامع الأردنية، وعلى سبيل المثال هناك مساق واحد فقط في برنامج تربية الطفل في جامعة اليرموك يركز على استخدام المسرح والتمثيل في رياض الأطفال، وبالتالي قد لا يكون كافياً لتدريب المعلمات لاستخدام هذه الإستراتيجية المهمة في التدريس.

وفيما يتعلق بفقرات المجال الثالث (الأساليب والإجراءات) أظهرت النتائج أن جميع

الفقرات جاءت عالية نسبياً حيث كانت جميع المتوسطات أعلى من (4) .وقد كانت الفقرات الأعلى لمتوسطات المعلمات هي: الثالثة عشر (أنادي الأطفال بأسمائهم عندما تدعو الحاجة) (الأعلى) يليها التاسعة (أحرص على تصحيح المفاهيم الخاطئة عند الأطفال) ، بينما كانت الأقل الثامنة (أهتم بالأفكار التي يجلبها الأطفال معهم إلى الصف واعتبرها أساس لعملية التعلم) يليها الحادية عشر (أنفذ الكثير من استراتيجيات التعلم والتعليم في أثناء الخبرة التعليمية الواحدة) .

وهذه النتيجة تشير إلى ضعف اهتمام المعلمات بخبرات الأطفال وتطويرها والاستفادة منها في تدريسهم والانطلاق من خلالها إلى تعليمهم مفاهيم جديدة.وأيضاً يمكن أن يعزى ذلك إلى ضعف التدريب قبل الخدمة وبعد الخدمة، حيث تجدر الإشارة إلى عدم وجود برامج لتدريب معلمي رياض الأطفال في الأردن من قبل وزارة التربية والتعليم وذلك لأن هذه المرحلة ما زالت خارج نطاق وزارة التربية والتعليم وغير متوفرة في جميع المدارس التابعة للوزارة، ولذلك ما زال اهتمام وزارة التربية والتعليم في هذه المرحلة متواضعاً.

أما نتائج المجال الرابع (الوسائل والأنشطة) فكانت جميع الفقرات عالية نسبياً حيث كانت جميع متوسطاتها أعلى من (4) وقد كانت الفقرة الرابعة (أراعي شروط السلامة العامة في ممارسة الأنشطة المختلفة) والتاسعة (أراعي الفروق الفردية بين الأطفال في تنفيذهم للأنشطة) الأعلى وبنفس المستوى.بينما كانت أقل فقرتين هما: الثامنة (أستخدم التكنولوجيا مادامت متوفرة) يليها الثانية (أقدم أنشطة علاجية متنوعة كلما دعت الحاجة) .وجاءت هذه النتيجة منسجمة مع نتائج دراسة الطويسي (2014) والتي بينت أن مجال التطوير الذاتي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأقل ممارسة لدى المعلمين.

ويمكن أن يفسر عدم استخدام المعلمات لتكنولوجيا التعليم في التدريس، وعدم اهتمامهن بتقديم أنشطة علاجية متنوعة للطلبة هو أن غالبية معلمات رياض الأطفال في الأردن من حملة دبلوم كليات المجتمع ومن غير المتخصصات في تربية الطفل وبالتالي ليس لديهن القرة على التخطيط والتنفيذ للأنشطة العلاجية للأطفال، كما أن غالبية رياض الأطفال تفتقر إلى الوسائل العلمية والتكنولوجية التعليمية.

وأخيراً المجال الخامس (التقويم) ، حيث كانت جميع الفقرات عالية نسبياً حيث كانت جميع متوسطاتها أعلى من (4) وقد كانت الفقرة السادسة (أستخدم أدوات تقويم

متنوعة) (الأعلى) ويليها الأولى (أستخدم أساليب تقويم متسقة مع طريقة التدريس) .بينما كانت الفقرة الرابعة (أترك للأطفال مجالاً لتقويم أدائهم التعليمي) (الأقل) ، والفقرة الثانية (أستخدم التقويم القبلي للتأكد من خبرات الأطفال السابقة) .وتشير هذه النتيجة إلى أن استخدام التقويم القبلي كان أقل استخداماً ويمكن أن يعزى ذلك أيضاً إلى إعداد المعلمات قبل الخدمة وعدم التركيز على مساقات القياس والتقويم والحاجة الماسة إلى إعداد برامج تدريبية للمعلمات في أثناء الخدمة.

◄ ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني "**هل تختلف تصورات معلمات رياض الأطفال تبعاً لمتغيرات سنوات الخبرة والمشاركة في الدورات التدريبية، والمؤهل العلمي؟**"

أشارت النتائج إلى أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة الأقل من (5) سنوات والخبرة الأكثر من (10) سنوات في مجال الأساليب والأنشطة، كما بينت النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية (α=0.05) في مجال الأساليب والإجراءات بين المشاركة في أكثر من (3) دورات والمشاركة في أقل من (3) دورات لصالح المشاركة في أكثر من (3) دورات.وكان هذا الفرق لصالح المعلمات من فئة الخبرة الأكثر من (10) سنوات.واتفقت مع دراسة الطويسي (2014) والتي أظهرت وجود أثر دال للخبرة على المهارات التدريسية للمعلمين.واختلفت مع نتائج دراسة العريقي (2009) التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية الكفايات التعليمية الأساسية وممارستها من وجهة نظر المربيات تعزى لسنوات الخبرة، واختلفت أيضاً مع نتائج دراسة الخالدي (2013) والتي بينت عدم وجود أثر دال إحصائياً للخبرة في المهارات التدريسية للمعلمين.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن الخبرة التدريسية تعد مجالاً مهماً لا يقل أهمية عن الجانب النظري (الدراسة) في تطوير الكفايات التدريسية للمعلمات وزيادة خبراتهن في اختيار الأنشطة التعليمية وتصميمها وتنفيذها، لذلك حصلت المعلمات من ذوات الخبرة الطويلة على متوسط أعلى من نظيراتهن من ذوات الخبرة القليلة.كما يمكن أن تعزى هذه الفروق إلى المشاركة في الورش والتدريبات التي تعقد للمعلمات في أثناء الخدمة، حيث إن زيادة الخبرة التعليمية يتبعها زيادة الفرص في الالتحاق في الورش، مما يزيد من معرفة المعلمات وكفايتهن في اختيار الأنشطة وتنفيذها وتصميمها.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثون بما يأتي:

1. عقد دورات تدريبية لمعلمات رياض الأطفال تركز على طرق وأساليب التقويم الحديثة لطفل الروضة.

2. زيادة الاهتمام ببرامج تدريب معلمات رياض الأطفال قبل الخدمة وتضمين برامج إعداد معلمات رياض الأطفال على مستوى البكالوريوس في الجامعات الأردنية دراسة وممارسة الكفايات والمهارات التدريسية اللازمة لمعلمة رياض الأطفال.

3. زيادة الإشراف والرقابة من قبل وزارة التربية وتأهيل المعلمات ورفع درجة التأهيل في مجال التقويم والتدريس وإضافة حوافز مالية.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. أبو حرب، يحي (2005) . الكفايات التدريسية اللازمة لمعلمات مرحلة ما قبل المدرسة في ضوء تطوير نماذج المنهج للقرن الحادي والعشرين، في مؤتمر الأطفال والشباب في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
2. أبو طالب، تغريد والصايغ، ليلى والسعدي، شيرين. (2004) . المنهاج الوطني التفاعلي- الأسس الحديثة لتربية أطفال الروضة وتعليمهم (الإطار النظري) . عمّان: وزارة التربية والتعليم والمجلس الوطني لشؤون الأسرة.
3. جاد، عزة (1987) . الكفايات الأدائية الأساسية ومدى توافرها في معلمات رياض الأطفال. دراسات الطفولة، القاهرة.
4. جاد، منى. (2013) . مناهج رياض الأطفال. ط4، دار المسيرة، عمان: الأردن.
5. حميدة، فتحي وجميعان، ابراهيم والخوالدة، مصطفى. (2011) . دور المشرف التربوي في تحسين أداء معلمات رياض الأطفال في تنمية مهارات الأطفال اللغوية من وجهة نظر معلمات رياض الأطفال في الأردن. مجلة جامعة دمشق، 27 (1 – 2) ، 731 – 774.
6. الخالدي، جمال. (2013) . درجة ممارسة معلمي التربية الاسلامية ومعلماتها للتدريس البنائي. مجلة جامعة بابل العلوم الانسانية، 21 (1) ، 289 – 304.
7. العريقي، آمال. (2008) . أهمية الكفايات التعليمية الأساسية وممارسة من وجهة نظر مربيات الرياض في مدينة تعز. مؤتمر الطفولة الوطني الرابع "الطفولة المبكرة.. الحاضر والمستقبل"، مركز التأهيل والتطوير التربوي بجامعة تعز، 4 – 5 يونيو، 2009.
8. الخليفة، حسن. (2012) . المنهج المدرسي المعاصر. ط4، مكتبة الرشد، الرياض: السعودية.
9. زيتون، حسن. (2001) . مهارات التدريس- رؤية في تنفيذ التدريس. القاهرة: عالم الكتب.

10. الزراد، فيصل. (1990) . الكفايات العلمية والمهنية لمعلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية واتجاهاتهم نحو تجربة الفصول المميزة. المجلة العربية للبحوث التربوية، 10 (1) ، 38 – 72.

11. الشيباني، حلمي. (2006) . تقويم الكفاءات الأدائية لمربيات رياض الأطفال الأهلية في مدينة تعز في ضوء محددات استراتيجيات التعليم لإبداعي، المؤتمر العلمي الثامن عشر – مناهج التعليم وبناء الإنسان العربي، م2، الجمعية المصرية، المنعقد في 25 – 26 يوليو، 2006، 689 – 721.

12. الطويسي، أحمد. (2014) . درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المشرفين التربويين في الأردن. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 10 (1) ، 37 – 54.

13. قنديل، محمد، ورمضان بدوي، (2003) . أساسيات المنهج في الطفولة المبكرة. عمان: دار الفكر.

14. قنديل، يس. (2001) . التدريس وإعداد المعلم. دار النشر الدولي: الرياض.

15. الكرش، محمد (1990) . بعض الكفايات التعليمية المتطلبة لمعلمات رياض الأطفال، المؤتمر العلمي الثاني للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس "إعداد المعلم التراكمات والتحديات، الإسكندرية.

16. محاسيس، سامي. (2010) . المعلم في رياض الأطفال في الأردن تأهيله ومعايير اختياره (الواقع والمأمول) . وزارة التربية والتعليم/ إدارة التدريب والتأهيل والإشراف التربوي. استرجع بتاريخ 20/ 5/ 2013 من الموقع

www. majma. org. jo/ majma/ res/ data/ seasons/ 28/ 28- 3. doc

17. نوافله، محمد واليماني، نها. (2014) . درجة ممارسة معلمي العلوم للكفايات الأدائية في التدريس ولمسؤولياتهم نحو أنفسهم والطلبة والمجتمع من وجهة نظر مشرفي العلوم ومعلميها الأوائل في سلطنة عمان. اربد للبحوث والدراسات، 17 (2) ، 190 – 244.

18. الهولي، عبير و جوهر، سلوى و القلاف، بيل. (2007) . الكفايات الشخصية والأدائية لمعلمات رياض الأطفال في ضوء الأسلوب المطور. مجلة رسالة الخليج العدد العربي، 28 (105) .

19. هير، جودي (2006) . العمل مع الأطفال (مترجم) . الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان.

20. وزارة التربية والتعليم الأردنية. (2014). تعريفات ومصطلحات. مديرية الطفولة. استرجع بتاريخ 2/ 9/ 2014 من الموقع

21. http:// www. moe. gov. jo/ Departments/ DepartmentsMenuDetails. aspx? MenuID=470&DepartmentID=17

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Mackes, S. (2004) . The effect of using the computer as a learning tool in a kindergarten curriculum. Retrieved 29/ 11/ 2006*
2. *at: http:// proquestumi. com/ pqdweb?Did=765622401&sid=3&Fmt=2 &clientld=75089&RQT=309&Vname=PQD.*
3. *NAEYC & NAECS/ SDE. (2003) . Position statement with expanded resources. Early childhood curriculum, assessment, and program evaluation: Building an effective, accountable system in programs for children birth through age 8. Retrieved February 2, 2008, from www. naeyc. org/ about/ positions/ pdf/ CAPEpand. Pdf.*

الاضطرابات السيكوباتية والإجرام *

أ. ميهوب يوسف **

* تاريخ التسليم: 31/ 3/ 2014م، تاريخ القبول: 10/ 11/ 2014م.
** باحث دكتوراه/ كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة عبد الحميد ابن باديس/ الجزائر.

ملخص:

تعد الشخصية الإجرامية السيكوباتية من الشخصيات المعقدة التي حاول عدد من الباحثين والأطباء النفسيين والعقليين فهم ماهيتها، فهي تعدّ من الدراسات الحديثة التي جلبت اهتمام الباحثين من أجل التعمق فيها أكثر ومعرفة ميولها الإجرامية، والمجرم السيكوباتي يعرف بأنه ذلك المجرم غير الطبيعي الذي يرتكب سلوكيات غير طبيعية وهو يعي بذلك، ولكن تبدو بالنسبة إليه أموراً طبيعية لابد منها فهو يتميز بطابع خاص عن المجرمين العاديين، بحيث قد يرتكب عدة جرائم مختلفة ليست محددة دون شعوره بأي ضمير أو شفقة.

Psychopathic Personality and Criminality

Abstract:

Researchers such as psychiatrists tried to understand and study persons of psychopathic anomalies and criminality. This area of specialization is considered to modern. Specialists tried to study in depth this phenomenon and to collect more knowledge of the criminal tendencies and to know the source of such criminal behavior anomalies. This person is aware that he is committing a crime but without any sense of compassion. He looks toward his crimes to be normal.

مقدمة:

يشكل الإجرام ظاهرة اجتماعية خطيرة لكونه يهدد الكيان البشري في أمنه واستقراره لذلك نجد أن علماء النفس والاجتماع وفقهاء القانون يولون هذه الظاهرة اهتماما كبيرا من حيث البحث والدراسة [1] سواء أكان بالنسبة للجريمة أم المجرم، وكما نعلم أن المجرمين ينقسمون إلى أصناف وفئات معينة ولعل أهم صنف جذب الباحثين والعلماء صنف المجرمين السيكوباتيين حيث لا يظهر على الشخص السيكوباتي الاضطراب العقلي أو غير ذلك بشكل جلي، بل يبدو عليه ملامح الذكاء والدهاء للوهلة الأولى ولهذا كان من الصعب إدراجه وتحديده في أي فئة من هذه الفئات تحديدا محكما، وهذا ماجعله يمتلك ميزات وخصائص تميزه عن الأنماط الأخرى من المجرمين الشواذ.

إن موضوع السيكوباتية ودراسة الأشخاص المصابين بها، يعد ظاهرة تسود المجتمع اليوم ونذيرا خطيرا، لا ينبغي تجاهله أو الإقلال من شأنه، إذ أنه ما يواجهه الفرد من إحباط قد يقلب طاقاته العدوانية إلى الأفراد والجماعات، مما يهدد كيان المجتمع بخطر التمزق الاجتماعي، نظرا إلى الأساليب التي يستخدمها الأفراد ذوو الشخصية السيكوباتية[2] وقد وصف "فيليب بينيل Philippe Pinel" (1745- 1826) طبيب فرنسي متخصص في أمراض العقل) هذا السلوك بأنه حالة غير مألوفة لا يمكن وصفها تحت أي فئة تشخيصية من الاضطرابات النفسية والعقلية المعروفة، وفي عام 1981 قدم "روبرت كوش Robert Koch (1843- 1910)" طبيب ألماني وباحث في مجال البكتيريا) مصطلح الانحطاط السيكوباتي وأصبح شائعا خلال النصف الثاني من القرن العشرين. واستقر هذا المصطلح أيضا على اضطراب الشخصية المضادة للمجتمع [3]. ويسميها بعضهم بالاضطرابات السيكوباتية أو السوسيوباتية [4].

ومن أجل توضيح هذه الدراسة ونظرا لخصوصيتها علينا أن نبين مفهوم السيكوباتية ودلالتها ومن ثم يجب علينا توضيح ملامح التمييز ما بين الشخص السيكوباتي والجانح العادي من خلال إبراز الفرق والتعرف أكثر على هذه الشخصية، و للتعمق في هذه الدراسة سنتطرق إلى تحليل شخصية المجرم السيكوباتي الذي يتميز بملامح خاصة تميزه عن المجرمين الآخرين، وكذا دراسة نفسيته المعقدة التي حاول الكثيرون فهمها.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الاضطرابات السيكوباتية كمفهوم حديث ظهر في

أواخر القرن العشرين، ومن ثم التعمق أكثر في شخصية المجرم السيكوباتي بتحليل نفسيته المعقدة، وإظهار الملامح الأساسية التي يتميز بها عن المجرم بالصدفة، ومعرفة السبل الناجعة للسيطرة على هذا النوع من المجرمين، وكذا تبيان المسؤولية الجزائية الناجمة عن ارتكابهم لجرائم مختلفة تتسم في كثير من الأحيان بالعنف واللامبالاة.

أما تساؤلاتها فهي: إن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية التي يحاول الأكاديميون والمتخصصون في مجال القانون، وعلم النفس الجنائي تفسيرها، **وتتمحور تساؤلات هذه الدراسة على ما يأتي**:

- ما المقصود بالاضطرابات السيكوباتية؟ وما مدى ارتباطها بالإجرام؟
- ما هي الملامح الأساسية التي يتميز بها المجرم السيكوباتي؟
- هل هناك مسؤولية جزائية تقع على المجرم السيكوباتي في حالة ارتكابه لجريمة؟ أو أنه مجرد مجرم مصاب بالجنون؟

أهمية الدراسة:

للدراسة أهمية علمية وعملية، تتجلى الأهمية العلمية في تقديم دراسة مفصلة عن الاضطرابات السيكوباتية وعلاقتها بالإجرام، وكذا تسليط الضوء على المجرمين السيكوباتيين، وتكمن أهميتها أيضا في أنها تدمج بين علوم مختلفة من أهمها؛ علم النفس الجنائي الذي يدرس نفسية المجرم، ويقدم لنا تحليلاً نفسياً دقيقاً عن هذه الطائفة من المجرمين لمحاولة فهم سلوكهم، وعلم آخر لا يقل أهمية عن هذا العلم ألا وهو علم الإجرام الذي يقدم لنا أهم الدراسات حول هذه الطائفة من المجرمين، والعوامل التي أدت إلى ارتكابهم للجرائم. أما بالنسبة للأهمية العملية تكمن أولا في كيفية معاملة هذا النمط من المجرمين، ومعرفة السبل الناجعة لمعالجتهم، أما الأهمية الثانية؛ فتتمثل من خلال معرفة المسؤولية الجزائية للمجرم السيكوباتي مما يساعد جهاز القضاء على إصدار عقوبات وتدابير رادعة لهذه الفئة من المجرمين.

منهجية وخطة الدراسة:

اعتمدنا لدراسة موضوع الاضطرابات السيكوباتية والإجرام على المنهج التحليلي من أجل تقديم دراسة تحليلية مفصلة لهذه الشخصية، وللإجابة عن التساؤلات التي طرحت سابقا ارتأينا تقسيم الموضوع إلى مبحثين، تمثل المبحث الأول في مفهوم السيكوباتية، أما بالنسبة للمبحث الثاني تناولنا فيه الشخصية الشاذة للمجرم السيكوباتي.

المبحث الأول ـ مفهوم السيكوباتية:

منذ عام 1835 أشار العالم "بريتشارد Prichard" طبيب الأمراض العقلية الإنجليزي إلى وجود حالات مرضية لا يمكن تصنيفها ضمن المصطلحات المعروفة، أطلق عليها اسم الخبل أو البله الأخلاقي، ووصفها بأنها نوع من الاضطراب العقلي يبدو معه صاحبه وكأنه معوق عقليا أو مصاب بصدمة في دماغه Brain Damage[5] ولقد طرح مشكلة كبيرة في عدم القدرة على تشخيص هذه الفئة، ولأنها شخصية غير مألوفة، ولا تندرج في إطار أنماط الشخصيات المتداول عليها، إلى أن جاء عام 1891 أطلق الدكتور "كوش" على هذه الفئة مصطلح الانحطاط السيكوباتي، ومنذ ذلك الوقت بدأ يستعمل هذا المصطلح للإشارة على وجود مشكلة معينة واضطرابات في الشخصية التي لا ينطبق ولا يتوافق عليها أي تشخيص علاجي (إكلينيكي) .

وفي سنة 1930 أثبت الطبيب النفسي الأمريكي "جورج أيفرت بارتردج" George Everett Partridge (1870- 1953) بأن أفراد الشخصية السيكوباتية يتنوعون تنوعا كبيرا فمنهم من هو مصاب بالضعف العقلي، ومنهم من يعانون من مرض العصاب [6] وغيرهم، وأهم ما يميز هؤلاء صعوبة التكيف مع مطالب المجتمع [7]، ثم توسعت الدراسات وتعددت المصطلحات حيث أضاف بريتشارد بعض الحالات الخفيفة عن الوسواس والهستيريا التي لا تصنف في أي فئة من الاضطرابات العقلية Psychosis أو الاضطرابات النفسية Neurosis.

المطلب الأول ـ تعريف السيكوباتية:

يشتق مصطلح السيكوباتية من كلمتين Psycho ومعناها نفسي و Path معناها مرض أو انحراف أو مسلك أو طريق. ويحمل اصطلاح السيكوباتية Psychopathy معنى انحراف الفرد النفسي في سلوكه بعيدا عن الطريق السوي، ولذا كثيرا ما تقترن السيكوباتية بالانحراف فنقول "الانحراف السيكوباتي"، وتطلق السيكوباتية على السلوك الذي يعد مضادا للمجتمع وخارجا عن قيمه ومعاييره وقواعده. ولذا فإن السيكوباتية تشمل انحراف السلوك والأخلاق معا، وعلى هذا فهي تشمل فئات كثيرة كمدمني المخدرات والنصابين وغيرهم [8] من مختلف أنماط الأشخاص السيكوباتيين.

يضم مصطلح الشخصية السيكوباتية مجموعة من اضطرابات الطبع والسلوك، والتي تكون عبارة عن ميول معادية للمجتمع تتصف بالاندفاعية وعدم الاستقرار الانفعالي والمهني والاجتماعي، دون أن تندرج هذه المجموعة بوضوح في إطار مرض عقلي أو نفسي [9].

فانحراف السيكوباتية عبارة عن انحراف أخلاقي وسلوكي، وهو انحراف لا يصنف ضمن الأمراض النفسية كما لا يعد من بين الذهانات العقلية، لأن الخلل أو العطب فيه يصيب الجانب الأخلاقي والعاطفي لدى الفرد في حين تظل قواه العقلية سليمة [10]، ولهذا تصنف السيكوباتية في معظم الأحيان بأنها مرض أو اضطراب في الشخصية، ولا تندرج السيكوباتية ضمن أمراض الأعصاب لأن صراعات العصابي تتم غالبا بينه وبين نفسه، وللسيكوباتي نزعة لإتعاب نفسه وغيره، ويحب حل الصراعات عن طريق الواقع العملي والسلوك الاجتماعي [11].

ويقصد أيضا بالشخصية السيكوباتية تلك الشخصية التي تتصف بالميول الإجرامية والعدوانية، وبنزعات الانتقام، وبضعف الضمير الأخلاقي، وعدم الشعور بالذنب، وعدّ الطبيب "إيميل كربلن 1926 -1856) "Emil Kraepelin طبيب ألماني متخصص في الأمراض العقلية) أن السيكوباتية Psychopathy تقع بين السواء والاضطراب [12]. أما الطبيب "ويليام هوايت 1937 -1870) "William. White طبيب أمريكي متخصص في الأمراض العصبية والنفسية) قال إن السيكوباتيين يقعون بين المجانين والمجرمين [13].

ومن خلال هذه التعاريف المختلفة نلاحظ بأن السيكوباتية من المصطلحات الغامضة، وهذا ما عكسته التعاريف المتذبذبة المختلفة في تحديداتها للسيكوباتية، إلا أننا سنخرج بنقطة مهمة وهي أن الشخص السيكوباتي يعاني صعوبات من ناحية توافقه الانفعالي والاجتماعي.

المطلب الثاني ـ تمييز السيكوباتية عن السوسيوباتية:

في عام 1930 ميلادي استبدل "ألكسندر Alexander" اصطلاح الشخصية السيكوباتية باصطلاح آخر هو الشخصية العصابية Neratic claracter ويقصد بها الشخصية المريضة نفسيا، بمرض يتناول الجانب النفسي في الإنسان...، وكان "ألكسندر" يقصد بذلك تأكيد النشأة السيكولوجية أي النفسية Psychogenic في هذا الاضطراب، وفي خلال هذه الفترة اقترح "باتردج Patridge" اصطلاح الشخصية المضادة للمجتمع Sociopathic Personality [14] لكي يؤكد أن هذا الاضطراب عبارة عن سوء تكيف اجتماعي والذي يعبر عنه بمصطلح Social Maladjustment أكثر من كونه سوء تكيف نفسي والذي يعبر عنه بمصطلح Psychological maladjustment، ومنذ ذلك الحين والاصطلاحان يستخدمان بالتبادل ليشير كل منهما إلى الشخصية المضادة للمجتمع، ونعني بذلك اصطلاحي السيكوباتية والسسيوباتية Sociopathy ولكن في الاستخدام الحديث والمعاصر يفضل الاصطلاح الثاني أي السسيوباتية، إلا أنه يميل كثير من العلماء

إلى التمييز بين اضطراب الشخصية المضادة للمجتمع وبين السيكوباتية حيث لوحظ وجود فرق بينهما (على الرغم من وجود عناصر مشتركة بين هذين الاثنين وهي: الميل إلى خرق القانون Breaking Laws) وذلك لا يعني أنهما ليسا مرتبطين، ولكنهما ليسا اضطرابا واحدا، فلقد دلت بعض الدراسات الأمريكية أن هناك فقط 20% من أصحاب الشخصية المضادة للمجتمع كانوا من السيكوباتيين أيضا، فالسيكوباتي ليس من الضروري أن يكون مجرما بالتعريف القانوني، وكذلك أصحاب النزعة المضادة للمجتمع وهم فئة خارجة على القانون والنظام، وليس من الضروري أن يكونوا من السيكوباتيين أو مصابين السيكوباتية، وإن كانوا من معتادي الكذب، وكذلك فإننا حين نقوم بدراسة حالتهم ونسألهم أن يقروا عن أحداث قاموا بها منذ عشرين أو ثلاثين عاما فإننا لا نتوقع منهم أن يذكروا الحقيقة [15].

إن اضطراب الشخصية المضادة للمجتمع Antisocial Personality Disorder يتضمن ما يعرف باسم الاضطراب الأخلاقي أو السلوكي Conduct Disorder يظهر في سلوك المراهق قبل سن الخامسة عشر من العمر ويشمل ارتكاب الجرائم الآتية: التشرد، الهروب من المنزل، الكذب المتكرر، السرقة، جرائم الحريق العمد، تدمير الممتلكات بصورة عمدية... الخ [16]، وعموما فإنه يشترط استمرارية هذا النوع من السلوك بالنسبة للمراهق قبل سن الخامسة عشر إلى غاية سن الرشد، وهذا السلوك تظهر أعراضه في فترة ما قبل المراهقة بصفة نسبية [17]، فالسلوك المضاد للمجتمع لا يظهر فقط في الرشد ولكنه يرجع إلى مرحلة الطفولة، ولقد تبين ووفقا لبعض الإحصائيات الأمريكية أن 60% من الأطفال المصابين باضطراب الأخلاق نشأ عندهم في سن الرشد اضطراب الشخصية المضادة للمجتمع [18].

من وجوه التمييز البارزة بالنسبة لهذين النمطين أي السلوك المضاد للمجتمع والسيكوباتية هو أن الشخص المصاب بالسيكوباتية يقدم على السلوك المنحرف أو المجرم بصورة قهرية، ويكون اندفاعيا وبالتالي فلا يستطيع التحكم في فعلته ويليه شعور بالسعادة.

المطلب الثالث ـ التمييز بين الجانح العادي والسيكوباتي:

لقد عرفنا فيما سلف بأن السيكوباتية هي انحراف يصيب الأخلاق، وعدم القدرة على التكيف مع المعايير الاجتماعية، وهناك حقيقتان هامتان عن الانحراف السيكوباتي تتمثل الأولى في أنه يرجع إلى أسباب عضوية جسمانية أو وجدانية لم تعرف بالدقة أصولها، واختلف الباحثون في ذلك، وثانيها إن هذه الحالة تستمر مدى الحياة [19]. ولكي نتعرف أكثر على السيكوباتية يجب أن نقارن بين المجرم المتصف بالسيكوباتية والمجرم العادي

الذي يرتكب جرائمه بصفة عادية.

عموما تكشف المقارنة بين السيكوباتية والجنوح العادي أن الجانحين العاديين يقومون بأعمالهم عن تعمد وقصد وينتفعون منها، وكذلك يستطيعون وضع خطة معقدة لخدمة أهدافهم، حيث تكون فرصة الافتضاح واهية وسلوكهم دوريا وليس مستمرا، ولهم مهارة في إخفاء أخطائهم، فإذا عوقبوا فإنه عندهم من الفهم الطبيعي ما يكفي من الانتفاع من العقوبة فيبدون الحذر عند ارتكاب جرائم مرة أخرى، كما أن لديهم شيئا عن بعد النظر.

أما السيكوباتيون فإنهم على ذكاء وحدة، وهم كثيرا ما ينحدرون من أسر لها مكانتها الاجتماعية الطيبة أو المثالية كما أنهم يتميزون بالجاذبية، ولكن حالتهم غير قابلة للشفاء، وبهذا فيعتبرون الرابطة بين الذهانيين والعصابيين من جهة وبين المجرمين من جهة أخرى، وقد يكون عسيرا جدا في بعض الأحيان التمييز بينهم، وهو أمر لا يستطيعه إلا خبير اكتشافه بعد فحص شامل ودقيق غير متحيز لجميع الاعتبارات، وتقديم كل البيانات عن الحالة [20]. ونفهم من هنا أن المجرم السيكوباتي يتميز بغياب القدرة على التكيف المستمر مع الأعراف الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع الذي يعيش فيه، وهكذا يؤدي سلوكه إلى صراع مباشر مع المجتمع [21].

ويختلف أيضا المجرم السيكوباتي عن المجرم العادي من حيث غياب التكيف المزمن مع العادات والأعراف الاجتماعية السائدة، وهذا ما لم نجده في المجرم العادي بحيث هذا الأخير قد يستقيم ويمتنع عن ممارسة النشاط الإجرامي بعد عقابه. ويكمن الاختلاف الآخر في أن المجرم السيكوباتي يعجز عن إقامة علاقات اجتماعية بشكل طبيعي [22] بالرغم من جاذبيته وذكائه، فعلاقاته لا تدوم ولا تتميز بالاستمرارية، ومن وجهة نظر أخرى للتمييز بينهما هو أن السيكوباتي يرتكب جرائمه عن طريق قوى غريزية، وتخرج أفعاله بصورة قهرية اندفاعية على عكس المجرم العادي الذي يخطط لكل شيء.

المبحث الثاني ـ الشخصية الشاذة للمجرم السيكوباتي:

تعدّ شخصية المجرم السيكوباتي شخصية شاذة لها خصوصياتها بكل المعايير، ولكي نتعرف أكثر عليها، علينا أن ندرس سمات الطفولة التي ترشح أو تجعل الطفل سيكوباتيا مستقبلا ثم نتطرق إلى الملامح الأساسية للمجرم السيكوباتي، وأخيرا أنماط هذه الطائفة من المجرمين.

المطلب الأول ـ سمات الطفل السيكوباتي مستقبلا:

لقد أجريت عدة دراسات على مجموعة من الأطفال الذين تم تحويلهم إلى مؤسسات

إعادة التربية بحكم ارتكابهم لجرائم السرقة والعدوان وغيرها، وتوصلوا إلى أن هؤلاء الأطفال أنفسهم لهم المشكلة نفسها من ناحية التشرد والسرقة والهروب من المنزل والتأخر عن الدخول إليه، وذلك تعبيرا عن رفض طاعة الوالدين، وكانوا يفتقرون إلى الشعور بالذنب والمسؤولية عن جرائم ارتكبوها، ويكذبون بصفة مستمرة من حيث أماكن تواجدهم، ومن ناحية اعترافهم لارتكابهم جرائم معينة، ومعظمهم لا يتم تأديبهم من طرف الوالدين، حيث إن أساليب التنشئة الاجتماعية لها دور مهم في الجانب التعليمي والتأديبي للطفل [23].

إن الطفل الذي يسقط تخيلات عدائية على صورة والديه يكون لديه أخلاق أكثر قوة ووحشية من أخلاق الوالدين الفعلية، وعندما يتصور صورة الوالدين في ذهنه، فإنه يدمج هذه العناصر المشوهة أيضا، ونتيجة لذلك يكون ضميره اللاشعوري قاسيا وساديا [24]. وكشفت الدراسات أن مثل هؤلاء الأطفال يتسمون بالعناد ويتشبثون بآرائهم مهما كانت خاطئة، ويريدون ويتوقعون أنهم سيحصلون على ما يبغون من المجتمع، وأنه من الخطأ رفض إعطائهم الأشياء التي يريدونها، مما يؤدي ذلك إلى الإحباط، وبالتالي تنتج عنه ثورة عدم الصبر مع وجود الضغينة والحقد والشعور بالظلم، وتتضح أيضا سماتهم من خلال رسوماتهم فهم يميلون إلى رسم الأشياء المحطمة مثل: منزل محطم وهذا دلالة على ابتغاء وفاة الوالدين، ورسم الموتى والجثث مما له تأثير عليهم. ونضيف إلى هذا أن معاملة الوالدين له تأثير من بينها التذبذبات العنيفة في استجابة الوالدين، والشجار الصريح أمام الطفل مما له أثر في توجهه نحو العنف، وبالتالي ظهور نزعات سيكوباتية [25].

وهناك دراسة تبنتها طبيبة الأمراض النفسية الأمريكية "أدليد جونسون Johnson Adelaid" كان الغرض منها دراسة مدى تأثير الميول الإجرامية عند الآباء في خلق جناح الأطفال، وقد اعتمد البحث على خبرة عشر سنوات في علاج الآباء والأبناء الذين ينحدرون من أسر طيبة ويحولون للمؤسسات العقابية، وهنا نذكر أن صاحبة البحث قد وجدت أن أحد الأبوين أو كليهما كانا يستشفان إشباعا لا شعوريا، وأحيانا نادرا، وكذا إشباعا شعوريا لميول إجرامية لديهما، الأمر الذي كان يعدّ بالنسبة لهما إشباعا لرغبتهما في الرذيلة. وبهذه الطريقة يصبح هذا السلوك عند الأطفال سلوكا معززا، ويزداد عمقا لأنه يعني بالنسبة للآباء موضوع اهتمام [26].

ويوجد أيضا تواصل متبادل بين الوالدين والطفل فإن استجاب هذا الأخير لحبهما وعطفهما زادت العلاقة قوة ومتانة، وإن استجاب بالجحود ضعفت العلاقة بينهما، فالمعاملة القاسية للطفل حتما ستقوده إلى إظهار سلوكيات مضادة للمجتمع، ولهذا فإن الأطفال الذين أجريت عليهم مختلف الدراسات وجد أن معظمهم لم يتكيفوا اجتماعيا مع

آبائهم جيدا، وبالتالي أدى هذا الأمر إلى الهروب من المنزل والتشرد والتمرد على سلطة الوالدين، ورغم كل الدراسات المختلفة حول الأطفال السيكوباتيين مستقبلا تظل السببية المرضية للسيكوباتية في جانب كبير منها، غير معروفة [27].

المطلب الثاني ـ الملامح الأساسية للمجرم السيكوباتي:

لقد بينت دراسة عالم النفس النمساوي سيجموند فرويد (1856 – 1939) حول مجموعة من المجرمين إلى أن هناك ملامح وميزات معينة يتميز بها المجرم ذو الشخصية السيكوباتية، **ولعل من أهم هذه الملامح هي:**

1. ضعف نمو الضمير وفقدانه: عموما فإنه يوجد مظهران متصلان لتحديد مفهوم الضمير المختل، ويسميه " فرويد" الأنا الأعلى، **ويتمثل هذين المظهرين في:**

- عدم قدرة المجرم السيكوباتي على التقيد بأحكام المجتمع وقوانينه السائدة: فهو يسرق ويكذب ويغش ويزور... إلخ، ويفعل تلك الأمور التي تعد إجراما بصورة اندفاعية وخالية من المسؤولية حتى أنه لا يشعر بالقلق.

- عدم الشعور بالذنب: الشعور بالذنب عنصر مهم في تكوين الضمير، إذ يشعر الشخص السوي بالذنب إذا خالف القواعد الأخلاقية التي تحكم السلوك، وبالتالي يشعر بالتعاسة وتأنيب الضمير، وهذه الحالة غير معروفة عند المجرم السيكوباتي إذ يستمر في سلوكه المنحرف دون الشعور بالذنب، وإن كان يحاول في بعض الأحيان الاعتذار عن سلوكه وتصرفاته، وإظهار الندم وإعلان التوبة، غير أن هذه الألفاظ لا تحمل ذرة من الإخلاص فيها، وهو قادر على إعطاء أسباب وجيهة لتبرير تصرفاته مما يساعده في كثير من الأحيان على التخلص من المآزق الصعبة ليعود ثانية إلى تكرار الموقف نفسه والسلوك نفسه [28]، ويصل السيكوباتي إلى درجة أنه يستغل ويبتز ويستثمر الآخرين لصالحه [29]. ولذلك يقال في وصفه أنه يقتل ويضحك، تعبيرا عن عدم إحساسه بالذنب أو مبالاته [30].

2. عدم التمركز حول الذات والنضج الانفعالي: المجرم السيكوباتي غير مسؤول، محبط، يميل للبحث عن الإثارة والانحراف الجنسي الشاذ دون مراعاة لحقوق الغير [31]، وأما من الناحية الانفعالية يتسم بفجاجة الانفعال، وهو سمة انفعالية صبيانية تتفق مع سلوك الطفل وفق مبدأ اللذة بغض النظر عن قيود المنطق أو الزمن أو الأخلاق أو المعايير[32]. كما أن لديه تقلبات في المزاج فينتقل من المرح إلى الاحباط إلى الغضب ثم النرفزة فهو غير ثابت في شخصيته، وهذا التقلب يكون لأسباب تافهة ليس لها أي معنى في بعض الأحيان، الأمر الذي نجده في سلوك الطفل، حيث يبدأ بتمركزه حول ذاته والاهتمام بنفسه

ورغباته وفي حالة إحباطه يرد بعنف وبقوة وذلك بالاعتداء على أقرب الناس إليه، وهذا لعدم تمكنه من إشباع رغبته الكامنة فيه ويأخذ تدريجيا في الكبر فيتعلم طرق التعامل مع الناس، وبمعنى آخر يتعلم كيفية التوفيق بين سلوكه وبين المجتمع، إذ يكبح رغباته ويتركها جانبا ويطالب بها في الوقت المناسب دون تعارضها مع مصالح الغير، فينتقل من مرحلة التمركز الذاتي إلى التمركز الاجتماعي، في حين أن السيكوباتي لا يتوفر لديه مثل هذا النمو فهو ينمو مظهريا من ناحية الجسم وعقليا على حسب قدراته غير أنه لا ينضج انفعاليا بل تبقى فكرة التمركز حول ذاته، فلا يهمه إلا نفسه، وكيفية إشباع رغباته دون مراعاة للآخرين ومصالحهم، ولا يشعر بالندم أو بالذنب حتى ولو استعمل أساليب إجرامية للحصول على مراده، وتحقيق أهدافه.

3. غير مستقبلي في تفكيره: إن السيكوباتي لا يهتم بالمستقبل فيهمه فقط الحاضر، ويعدّ عاجزا من ناحية التطلع أو التخطيط له، لأن الحياة عنده تعدّ مجموعة سلسلة من الاندفاعات لا تخدم المستقبل من حيث التوصل إلى أهداف مهمة لمنح الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى الانفعالي، وبالرغم من أنه في بعض الأحيان له خطط مستقبلية إلا أنه يفشل في تحقيقها ومن أسباب ذلك عدم ثباته في عمله وبالرغم من إتقانه، لأنه منفعل وبالتالي يؤدي هذا إلى المشاجرة وعدم المسؤولية وبالتالي فقدان العمل.

4. العجز عن الحب والارتباط العاطفي: هناك فقر في الانفعالات والعواطف أو جمود العاطفة عند المجرم السيكوباتي وبمعنى آخر تحجر عاطفته سواء العواطف الإيجابية كالحب أو العواطف السلبية كالكراهية، ولذلك لا يشعر الشخص السيكوباتي بالعار أو الخجل، وإذا أظهر اهتماما بالآخرين أو تعاطفا نحوهم فإنما يفعل ذلك من جانب التمثيل فقط، فهو يدعي التعاطف لا غير، ولكنه من الناحية الظاهرية يبدو شخصا جذابا، ولذلك قد ينخدع به الناس [33]، كما أنه لا يقيم أي اعتبار لأحد، وبالتالي يخونهم ويستعمل ثقتهم فيه لتحقيق مأربه، إذ يفتقر إلى القدرة على المشاركة الوجدانية، وعدم الإحساس بانفعالات الغير أو مشكلاتهم. وينطبق ذلك على الحب، فهو عاجز عن حب الغير وهذا لا يمنع من أن تكون له حياته الجنسية غير أن هذه العلاقات تفتقر إلى العمق والأصالة، وبالتالي يتصف بعدم الاستقرار في العلاقة الزوجية المبنية على المودة والرحمة. فهو يمثل الحب إلى أقصى الحدود للوصول إلى مآرب ذاتية لاكتساب الثقة أو كسب التعاون أو الإشباع الجنسي، والعملية الجنسية تعدّ لديه عملية فسيولوجية بحتة لا تعقدها انفعالات الحب وعارضة دون ارتباط أو ولاء أو احترام للشريك [34].

وقد يكون شاذاً جنسيا حيث يرى علماء النفس أن سلوكهم الشاذ يكون نتيجة دوافع نفسية داخلية لا يستطيعون لها دفعا ولا يجدون منها مهربا [35].

5. الضعف الشديد في الاستبصار: ومعناه بأن المجرم السيكوباتي ينقصه الاستبصار في سلوكه؛ ويتورط في الكذب ولو كان من الواضح أنه سينكشف في الحال، ولديه سرعة كبيرة في التبرير وإسقاط اللوم بالنسبة لسلوكه المفروض اجتماعيا [36]. ويتضح أيضا من خلال سلوكه أنه لا يتعلم ويستفيد من تجاربه السابقة، وبالتالي يعدّ عاجزا عن إدراك الواقع لأنه لا يعرف إلا إشباع حاجاته ورغباته بشتى الطرق، فهو مليء بالسلوك السيئ المخالف المضاد للقانون وقواعد الضبط الاجتماعي عامة [37].

6. الفشل في الانصياع للمعايير الاجتماعية: فالشخص السيكوباتي لا يخضع للقانون فتراه يقوم بأفعال مضادة للمجتمع تؤدي إلى إلقاء القبض عليه من جانب السلطة وقد يقوم بإعادة ارتكابها دون الخوف والانصياع لتلك السلطة وأنظمتها [38]، ويعبر عنه آخرون ببساطة بالشخصية غير السوية فهو سيء التوافق وإن كان كثيرا ما يعد ضمن الأسوياء لخلوه من العلامات المميزة الواضحة للذهانيين [39].

7. المستوى الذهني عادي أو فوق المتوسط: حيث أن السيكوباتيين يصلون بدرجاتهم إلى مستويات متوسطة أو فوق المتوسطة في اختبارات الذكاء المقننة [40]، وهم يدركون في أكثر الأحيان كيفيات السلوك الصحيح [41]، ولذلك فإن ما نشهده هو نوع من عدم الرغبة في الالتزام بهذا الحد [42].

8. سهولة الاستثارة العدوانية: يتضح هذا في دخول هذا النوع من المجرمين الشواذ في مشاجرات عديدة وهجومه على الآخرين دون أن يكون ذلك من مقتضيات عمله أو الدفاع عن النفس أو الغير [43].

المطلب الثالث ـ أنماط المجرم السيكوباتي:

إن الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الفئة من السيكوباتيين يقسمهم علماء النفس إلى ثلاث فئات [44]:

1. معاداة المجتمع الفعلية.
2. الشواذ جنسيا.
3. أصحاب النزوات.

تشترك هذه الفئات بعناصر التشخيص الآتية [45]:

- غياب التكيف المزمن مع العادات والأعراف الاجتماعية السائدة.
- العجز عن إقامة علاقات اجتماعية بشكل طبيعي.

- بدائية العواطف وعدم تهذيبها، وهي مترافقة مع اضطرابات غريزية.

تشمل الفئة الأولى أي معاداة المجتمع الفعلية رجل العصابات ومروج المخدرات والقواد، على أن القاسم المشترك الذي يكمن وراء سلوكهم جميعا هو اتجاه اللامبالاة والانسلاخ نحو سائر الناس الآخرين. كما أن هذا الاتجاه يتجلى كما تتجلى الصورة في المرآة فعند القواد إلى البغايا اللاتي يتعامل معهن، وفي الانسلاخ البارد عند مروج المخدرات نحو من دمرهم الإدمان ممن يعتمدون عليه، وفي عدم اكتراث رجل العصابات بأولئك الذي يسطو على ما قضوا حياتهم في ادخاره. أي أننا نفتقد في هذه الطائفة أدنى درجة من التعاطف والتراحم والدفء الإنساني التي نجدها في أكثر أفراد البشر. ومع ذلك فإن هذه الاتجاهات غير الاجتماعية من النوع الذي وصفناه ليست مقصورة على القوادين ورجال العصابات، وإنما هي موجودة كذلك بين عدد من المحترمين مثل بعض من لا أخلاق لهم من المحامين، والأطباء، ورجال الأعمال الذين يضحون بصالح عملائهم وأعوانهم في مقابل حاجاتهم الأنانية [46]. وفي دراسة عن هذه الحالة الأخيرة " كان هناك رجل شاب لا يزال في أوائل العقد الثالث من عمره ينحدر من أسرة محترمة بارزة في قرية صغيرة من قرى الجنوب... وقد أصبح خلال سنوات الدراسة مشكلة خطيرة بسبب هروبه المستمر وسلوكه غير المنتظم في حجرة الدراسة، وبسبب ما بدا من أنه خلق التمرد بصفة عامة... وقد أصبح من عادته قبل أن يبلغ الثانية عشر من العمر أن يقوم بسرقة الأشياء من منزله ليبيعها في المدينة، كان يسرق ساعة أو قطعة من حلي أمه، ثم يرتضي مقابل هذه الأشياء الثمينة إلى حد ما ثمنا يبلغ الدولار بل ونصف الدولار. وكان يظهر أحيانا نوعا من العبقرية في إخفاء جريمته ولكنه في بعض الأحيان لا يهتم بإخفاء هذه الأفعال بالرغم من أنها قد تؤدي إلى اكتشافه... وفي سنوات المراهقة بدأ يسرق السيارات، ولذلك حاول أبوه أن يرضي ما قد يحسبه المرء من أنه النزعات النفسية التي تدفعه إلى إتيان ذلك السلوك، فاشترى له سيارة خاصة، ولكن هذا لم يمنعه من تكرار الجريمة، إذ حدث ذات مرة أنه كان يقود سيارته الخاصة ثم إذا به يتوقف ويترك سيارته ليدخل في سيارة أخرى ويمضي بها هاربا، ثم سرعان ما تخلى عن السيارة المسروقة من غير أن يكون قد حقق شيئا من الغنم المادي أو غيره من وراء ذلك، وأما علاقته مع النساء فكانت غير قائمة على التمييز ولا تنبني في ظاهرها على أية ارتباطات جادة من جانبه، وقد مكنته جاذبيته السطحية وما بدا عليه من صدق النية أن يغوي عددا من النساء... [47]

إلى جانب هذه الطائفة يوجد طائفة الشواذ جنسيا [48]، الذين يرتكبون سلوكياتهم الشاذة نتيجة دوافع نفسية وضغوطات داخلية تأتي بصورة قهرية، فلا يجدون منها

مسلكا. وهناك طائفة ثالثة هي طائفة المعتمدين على العقاقير التي تسبب الإدمان، وتحطم الشخصية، وانسلاخها عن الواقع لتصل بها إلى كثير من الانحرافات [49].

وهؤلاء أهم المنتمين إلى السيكوباتيين أما أنواع أو أنماط السيكوباتيين، فلقد تطرق إليها عدد من الفقهاء والأطباء النفسانيين بحيث هناك عدد من الأنماط والأشكال التي يظهر بها الشخص السيكوباتي والتي تصبح جزءا من تكوينه الشخصي، **وأبرز هذه الأنماط كما يأتي** [50]:

1. السيكوباتي العدواني: هو المجرم الذي يكون كثير الشجار، ويعاقر الخمر إلى درجة الإدمان، ولديه ميل ورغبة لإيذاء الناس.

2. السيكوباتي الناشز غير المتوافق: ويضم المرتكبين للجنح، والناشزين على المجتمع الذين يسببون مشكلات عائلية واجتماعية، وكذلك المتوكلين الذين يعيشون بالقوة والعنف عالة على أمهاتهم وآبائهم أو أقاربهم ومجتمعهم.

3. السيكوباتي الخارج: أفراد هذه الفئة يظهرون ضعفا ظاهرا في الخلق، مع شعورهم بعدم الأمان في داخل نفوسهم ويظهرون في سلوكهم الغرابة المميزة.

4. السيكوباتي المتجول: يتصف أفراد هذه الفئة بعدم القدرة على التحكم في رغباتهم لاسيما رغبة الانتقال من مكان إلى آخر، دون سبب واضح ودون هروب من سلطة القانون لأنهم في الغالب ليس لديهم نزعة الإجرام (لكن هذا لا يعني بأنهم لا يجرمون) .

5. السيكوباتي المتعصب: وهذا قد يكون من المصابين بالبرانويا ويشمل بهذا النوع المصلحين أصحاب النشاط الديني المتشدد، وهؤلاء يميلون للكفاية الذاتية، وهم متشوقون للعظمة، ويتصفون بسرعة الغضب، وليس لديهم روح المرح.

6. السيكوباتي المتعب القلق: ويصعب أن يفهم الناس، كما يصعب عليهم فهم الآخرين، وليس لديهم إدراك لمشاعر الآخرين، أو رحمة بهم؛ ويتميزون بالاهتمام بذواتهم فقط، ومواقفهم عموما غير اجتماعية.

7. السيكوباتي عديم الشعور: وهذا يقترف أعمالا عدوانية فيها عنف ضد أشخاص آخرين أو جماعات، دون القدرة على التحكم في اندفاعاتهم ودون الإحساس بالخطأ أو الشعور بالذنب.

8. السيكوباتي الانفجاري: يتميز ببرودة أعصابه، وعدم الإحساس بالآخرين، ويوجد لدى هذا النوع حالات الغضب الانفجاري، وقد يتخذ السلوك العدواني نحو نفسه فينتحر.

9. السيكوباتي المكتئب: الفرد في هذه الفئة لا يقدر نفسه، وينظر للمستقبل نظرة متشائمة، وكل شيء في حياته يذكره بالخطر، وكثيرا ما يفكر بالانتحار لكثرة همومه [51].

10.السيكوباتي صاحب النقص الخلقي: وهذا عموما يستطيع أن يقوم بالأفعال الفكرية، ولكنه من ناحية أخرى غير قادر على ملاءمة نفسه مع المجتمع، فهو عموما أناني ولا يفرق بين الخطأ والصواب، ولا يهتم لحقوق الآخرين.

11.السيكوباتي الكذاب: ينتمي إلى الذين يسردون من القصص ما يخرجون بها عن حدود المعقول والمدى الذي يصلون إليه في تأليفهم وإنتاجهم [52]، ولا يهمهم إذا ما اكتشفت أكاذيبهم أو لا، وهم يهتمون بفضح أعراض الناس وكل هذا يؤدي إلى ارتياحهم الداخلي والنفسي.

12.السيكوباتي المتقلب العاجز: يتميز هذا النوع من المجرمين بتغييره المستمر لعمله، وليس له وظيفة ثابتة بسبب مشاجراته في العمل، ينحرف إلى إدمان المخدرات، والشذوذ الجنسي، ويرتكب جرائم بسيطة.

13.السيكوباتي العدواني المتقلب الانفعالي: يتميز هذا النمط بعدة أفعال من شأنها إحداث ضرر للمجتمع، ويميل إلى ارتكاب جرائم القتل والاعتداء على الآخرين لأتفه الأسباب.

المطلب الرابع ـ المسؤولية الجزائية للمجرم السيكوباتي:

للمسؤولية الجنائية مفهومان مجرد وواقعي، يراد بالمفهوم الأول (المجرد) صلاحية الشخص لتحمل تبعة سلوكه، أما المفهوم الثاني (الواقعي) فيقصد به تحميل الشخص تبعة سلوك صدر منه حقيقة. وما يهمنا في هذا المطلب توضيح المسؤولية الجزائية للمجرم السيكوباتي، ولمعرفة هذا الأمر علينا التأكد من توفر العناصر المكونة لهذه المسؤولية.

- **أولاً– الدافع:**

لقد أثبت الطب النفسي الحديث أن الدافع الذي يؤدي بالمجرم السيكوباتي إلى ارتكابه لأفعال مجرمة هو دافع نفسي من أجل تحقيق نزواته ورغباته دون تردد، وهو من الأشخاص الذين لا يحبون فكرة الخضوع للقانون لكي يشعر نفسه أنه حر، ولا يتحكم فيه أحد، ومثال ذلك المجرم الذي يرتكب جرائم عنف واغتصاب بصورة مستمرة حتى ولو عوقب من قبل لارتكابه الجريمة نفسها [53].

- **ثانياً– المعرفة:**

الإنسان مسؤول عن الأفعال التي يميز فيها بين الخير والشر، ويعرف نتائجها، وما يترتب عنها من تبعات، فالطفل والحيوان والمجنون ليسوا

مسؤولين عن أفعالهم لأنهم لا يدركون ما يترتب عنها من نتائج خيرة، ومن خلال ما سبق في دراستنا يتبين لنا أن المجرم السيكوباتي لديه القدرة على تمييز أفعاله فهو على دراية تامة بالأفعال التي يرتكبها.

♦ **ثالثاً- الحرية**:

تتطلب المسؤولية دائما الحرية، بل الحرية تعد مصدرا للمسؤولية، وتعني قدرة الفرد على الاختيار والمفاضلة بين الأمور، كما يقصد بها شعور الفرد بقيمته وأهليته لتحمل نتائج أفعاله، مما يعني أن الإنسان لا يكون مسؤولا مسؤولية كاملة عن الأفعال التي قام بها تحت ضغوط أو قيود داخلية أو خارجية [54].

ولقد أفاد المتخصصون في علم النفس الجنائي أن المجرم السيكوباتي يرتكب جرائمه بكل راحة بال، وبدون الإحساس بالضمير في كثير من الأحيان، فهو غير خاضع لضغوط أو قيود سواء أكانت خارجية أم داخلية [55].

♦ **رابعاً- العقل**:

إن حرية الإرادة تقتضي كائنا عاقلا، مما يعني أن المسؤولية لا تقع على المجنون أو المعتوه لذهاب عقله، وقصور إدراكه، ولا على الطفل لعدم اكتمال نموه العقلي والنفسي والاجتماعي. ومن خلال دراسة المجرم السيكوباتي يتبين لدينا أنه مجرم سليم من الناحية العقلية والجسدية وجرائمه تتسم بالذكاء والدهاء، وبالتالي لا يمكن اعتباره مجنونا أو مريضاً بالجنون المؤقت، وهذا ما أثبته الطب الحديث[56].

♦ **خامساً- النية**:

إن المجرم الذي يقصد فعل جريمته ويقوم بها عن إصرار وسبق ترصد، يتلقى حكما أشد وأعنف من الحكم الذي يتلقاه شخص آخر قام بنفس الجريمة عن غير قصد أو عن خطأ. فالنّية إذن تتدخل في تحديد المسؤولية، وتؤثر فيها شدة وتخفيفا.

يتبين لنا أن المجرم السيكوباتي يرتكب جريمته عن سبق إصرار وترصد، ولا يرتكبها عن غير قصد أو عن طريق الخطأ كالمجرم بالصدفة، وبالتالي يعد مسؤولا عن جريمته، مما يؤدي إلى تطبيق عليه أقصى العقوبات، مثل القتلة المتسلسلين أمثال المجرم الأمريكي "تيد باندي Ted Bundy" الذي قام بقتل عدة نساء واعترف بذلك أمام السلطات القضائية بكل برودة أعصاب [57].

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الموضوع من تحليل وتفسير السيكوباتية، ومدى ارتباطها بالمجرم سنقول بأن المجرم السيكوباتي يتميز بشخصيته المعقدة التي أثارت فضول الباحثين، ولكن من خلال فهمنا للسيكوباتية لا يمكننا اعتبار كل مجرم هو عبارة عن مجرم سيكوباتي، كما يجب علينا ألا نخلط بين مجرمين ذهانيين أي عند ارتكابهم للجرائم لا يستطيعون التمييز بين الغلط والصواب وبين مجرمين سيكوباتيين الذين يدركون جيدا التمييز بين الخطأ والصواب عند ارتكابهم لجرائمهم، ولهم الإرادة الحرة في التراجع عن هذه الجرائم إلا أنهم يخضعون لنفسياتهم وإرادتهم ونزواتهم المختلفة بحيث يمارسون هذه الجرائم الشاذة من أجل إشباع غرائزهم المختلفة، وهذا سر خطورتهم بالنسبة للصنف الأول والأمر الأخطر أنهم يتكيفون مع المجتمع ويتعاملون مع الناس ويعيشون بينهم ويرتكبون جرائمهم في معظم الأحيان بدقة، وقلما يرتكبون أخطاء بحيث لهم القدرة والذكاء الذي يمكنهم من إخفاء الأدلة في مسرح الجريمة، وهذا إن كان يدل على شيء فإنما يدل على وعيهم التام بالأمور التي تحيط من حولهم وكذا وعيهم ومعرفتهم بأن الجريمة التي ارتكبوها تعدّ خطأ وأمراً غير أخلاقي، ورغم ذلك لا يلبثون إلا أن يرتكبوا جرائمهم الشاذة [58].

وفيما يخص علاج السيكوباتيين يذهب كثير من الأطباء إلى أن علاج الانحراف السيكوباتي Treatment of the Psychopathic Deviation مستحيل وأن نسب الفشل في الاجراءات العلاجية تصل إلى 100% وأن شفاء هذه الحالات يقع خارج الإمكانيات الطبية المتوفرة فيقال: إن السيكوبات الطبية Psychopath لا يشفى عن طريق الحبس Imprisonment ولا عن طريق آخر، ويرى كثير من علماء الطب العقلي أن السيكوباتية تتجاوز حدود العلاج [59] The Psychopathy is antreatable.

ومن خلال استعراضنا خلاصة النتائج التي استنبطناها وتوصلنا إليها من خلال دراستنا الحالية التي شملت المجرم السيكوباتي، **نوصي بما يأتي**:

1. يجب تعزيز الدراسات بالنسبة لهذا النوع من المجرمين لأنها تعد قليلة مقارنة مع الدول الأخرى المتطورة في هذا المجال.

2. ضرورة إنشاء مراكز للعلاج النفسي داخل السجون، تهدف خصيصا إلى إجراء فحوصات ودراسات نفسية لمثل هؤلاء المجرمين الشواذ لكي تعمل وتسهم في تأهيلهم النفسي والاجتماعي، وذلك بتعديل سلوكهم.

3. ضرورة متابعة الأسرة التي تحدث فيها الصراعات بين الوالدين مما يؤدي إلى العنف الأسري، وبالتالي يؤثر سلبا على الأطفال.

4. على المدرسة مراقبة طلابها مراقبة دقيقة من أجل معرفة سلوكياتهم، كم يجب على أن يعين أخصائي نفسي في المؤسسة التعليمية حيث يعمل على التواصل مع الأطفال، وكذا معرفة وضعهم الأسري والعمل على حل مشكلاتهم، وكل هذا من أجل تحقيق الانضباط النفسي.

5. توفير برامج توعية للأسر تقوم بتثقيفهم حول كيفية معاملة الأطفال والتعامل معهم في شتى المواقف.

6. يجب أن تلعب المؤسسات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية، دورا بارزا في المجتمع، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات حول الأسرة وغيرها، وكذا تشكيل لجان خاصة تعمل على التوعية، وهذا ما يسمى بأسلوب الوقاية.

7. العمل على حل مشكلات الأسرة من عدة نواحٍ سواء أكان من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية، وبخاصة حل مشكلات الأطفال لأنهم المتأثرون بالدرجة الأولى.

8. يجب أن تلجأ الدولة إلى فتح صندوق لإعالة الأطفال المحتاجين ومساعدة الأسرة.

9. العمل على تطوير برامج المؤسسة العقابية من أجل تأهيل وإعادة إدماج المجرمين الشواذ وإصلاحهم، مع العلم أن تشديد العقوبات في بعض الأحيان لمثل طائفة المجرمين الشواذ قد يكون مفيدا لردعهم وإعادة إدماجهم اجتماعيا.

10. العمل على محاربة الفساد الأخلاقي في المجتمع، ومحاربة الدعارة، والمخدرات، وكل الأمور التي تؤدي إلى إفساد المحيط والمجتمع، لكي لا نترك مجالاً للمجرمين الشواذ لارتكاب جرائمهم.

الهوامش:

1. منصور رحماني، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 15.
2. عكاشة أحمد، الطب النفسي المعاصر، أشار إليه أحمد بن موسى محمد حنتول، أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجون المنطقة العربية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في علم نفس النمو، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الفصل الأول، 1425هجري، ص 41.
3. أحمد بن موسى محمد حنتول، المرجع السابق، ص 41.
4. ريتشارد. م. سوين، علم الأمراض النفسية والعقلية، ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة، نشر مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، 1988، ص 464.
5. محمد محمد عودة وآخرون، الصحة النفسية في ضوء علم النفس والإسلام، دار القلم، الكويت، الطبعة الثالثة، 1994، ص 370.
6. العصاب مرض نفسي وظيفي ليس له أساس عضوي، يؤدي إلى توتر الإنسان نفسيا دون أن يؤثر على قواه العقلية، ومن أهم أنواع العصاب انتشارا هو عصاب القلق. (راجع: شيلدون كاشدان، أصول علم النفس الحديث، علم نفس الشواذ، ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة، مراجعة أحمد عثمان نجاتي، دار الشروق، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ص 58 – 59.) .
7. جلال سعد، الصحة النفسية، الأمراض النفسية والانحرافات السلوكية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص 344.
8. فرج عبد القادر طه وآخرون، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، 1993، ص 401.
9. مطيع رئيف سليمان، الأمراض النفسية المعاصرة، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص 250.
10. عبد الرحمن العيسوي، المجرم الشاذ، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2005، ص 71.
11. المغربي سعيد، المجنون، مكتبة القاهرة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1967، ص 280.

12. عبد الرحمن العيسوي، شخصية المجرم ودوافع الجريمة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990، ص 16.

13. الزراد فيصل محمد خير، الأمراض العصابية والذهانية والاضطرابات السلوكية، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى، 1984، ص 189.

14. عبد الرحمن العيسوي، شخصية المجرم ودوافع الجريمة، المرجع السابق، ص 17.

15. عبد الرحمن العيسوي، المجرم الشاذ، المرجع السابق، ص 75.

16. المرجع السابق ذكره، ص 71 – 72.

17. - DAVISON G. C and NEAL, J. M. 2001, Abnormal Psychology,. John wiley, New York, page 365.

18. عبد الرحمن العيسوي، المجرم الشاذ، المرجع السابق، ص 72.

19. فهمي مصطفى، الصحة النفسية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1976، ص 268.

20. فرج عبد القادر طه، المرجع السابق، ص 402.

21. محمد أحمد النابلسي، أصول الفحص النفسي ومبادئه، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997، ص 85 – 86.

22. محمد أحمد النابلسي، المرجع السابق، ص 86.

23. - DAVISON G. C and NEAL J. M. op. cit , page 370.

24. صالح حسن الداهري، أساسيات علم النفس الجنائي ونظرياته، دار الحامد، الأردن، 2011، ص 70.

25. - DAVISON G. C and NEAL, J. M, op. cit, page 369.

26. محمد أحمد غالي، في علم النفس الإكلينيكي والمرضي، ديناميات السلوك غير السوي، دراسات في سيكولوجية العصاب والجناح، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 1972، ص 210.

27. مطيع رئيف سليمان، الأمراض النفسية المعاصرة، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص 253.

28. جلال سعد، المرجع السابق، ص 347 – 348.

29. عبد الرحمن العيسوي، المجرم الشاذ، المرجع السابق، ص 74.

30. عبد الرحمن العيسوي، اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص 207.

31. أحمد بن موسى محمد حنتول، المرجع السابق، ص 44.

32. المغربي سعيد، المرجع السابق، ص 279.

33. عبد الرحمن العيسوي، اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي، المرجع السابق، ص 73 – 74.

34. جلال سعد، ، المرجع السابق، ص 349.

35. ريتشارد م. سوين، المرجع السابق، ص 506.

36. أحمد بن موسى محمد حنتول، المرجع السابق، ص 44.

37. المغربي سعيد، المرجع السابق، ص 279.

38. أحمد بن موسى محمد حنتول، المرجع السابق، ص 45.

39. المغربي سعيد،، المرجع السابق، ص 278.

40. شيلدون كاشدان، المرجع السابق، ص 74.

41. يوسف ميخائيل أسعد، قوة الإرادة، دار غريب، القاهرة، 1997، ص 154.

42. شيلدون كاشدان، المرجع السابق، ص 74.

43. أحمد بن موسى محمد حنتول، المرجع السابق، ص 45.

44. محمد أحمد النابلسي، المرجع السابق، ص 85.

45. المرجع السابق ذكره، ص 86.

46. شيلدون كاشدان، المرجع السابق، ص 71.

47. المرجع السابق ذكره، ص 72.

48. الشاذ جنسيا هو الذي يمارس انحرافات أو صور نشاط جنسي ليس في اتفاق مع الثقافة أو الأعراف العامة لمجتمعه أو دولته (راجع كمال دسوقي، ذخيرة علوم النفس، وكالة الأهرام للتوزيع، 1990م.، ص 1065) إلا أن هذا التعريف لم يبق على حاله فمع بدأ الدعوات إلى التعاطف مع الشواذ التي أتت من الغرب استبدلت كلمة الشواذ جنسيا إلى

أصحاب الجنسية المثلية وهي تعريب للمصطلح الإنجليزي Homosexuality، وكذلك حصل هذا التبديل في الطب العصبي الذي كان حتى سنة 1953م يصنف الجنسية المثلية على أنها نوع من الاضطراب الجنسي لشخصية مصابة بمرض عقلي Psychopathic personality، إلا أنه وإثر تحرك بعض الناشطين المؤيدين للشذوذ الجنسي تم حذف مصطلح الجنسية المثلية من دليل الأمراض العقلية ليوضع مكانه "اضطراب في التوجه الجنسي Sexual Orientation Disturbance. (راجع: هدى الخرسة، الشذوذ الجنسي عند المرأة، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2009، ص 207.) .

49. محمد نعيم ياسين، أثر الأمراض النفسية والعقلية على المسؤولية الجنائية، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، العدد السادس، شوال 1422هجري الموافق لينار 2002 ميلادي، ص 59.

50. الداهري حسن و العبيدي كاظم، الشخصية والصحة النفسية، أشار إليه أحمد بن موسى محمد حنتول، المرجع السابق، ص 45.

51. المرجع السابق ذكره، ص 46.

52. فهمي مصطفى، الصحة النفسية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1976، ص 268.

53. المركز الطبي الإجتماعي التابع لمركز الشرطة، ولاية مستغانم، الجزائر، بتاريخ 13 مارس 2012 (غير منشور) .

54. عوض محمد عوض، قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1972، ص: 18 – 20.

55. المركز الطبي الاجتماعي التابع لمركز الشرطة، ولاية مستغانم، الجزائر، بتاريخ 13 مارس 2012 (غير منشور) .

56. المرجع السابق، بتاريخ 17 مارس 2012 (غير منشور) .

57. المرجع السابق، بتاريخ 19 مارس 2012 (غير منشور) .

58. المرجع السابق، بتاريخ 13 مارس 2012 (غير منشور) .

59. عبد الرحمن العيسوي، اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي، المرجع السابق، ص 370.

المصادر والمراجع:

أولا- المراجع العربية:

1. الزراد فيصل محمد خير، الأمراض العصابية والذهانية والاضطرابات السلوكية، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى، 1984.
2. المغربي سعيد، المجنون، مكتبة القاهرة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1967.
3. جلال سعد، في الصحة العقلية، الأمراض النفسية والانحرافات السلوكية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.
4. ريتشارد. م. سوين، علم الأمراض النفسية والعقلية، ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة، نشر مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، 1988.
5. شيلدون كاشدان، أصول علم النفس الحديث، علم نفس الشواذ، ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة، مراجعة أحمد عثمان نجاتي، دار الشروق، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، بدون سنة نشر.
6. صالح حسن الداهري، أساسيات علم النفس الجنائي ونظرياته، دار الحامد، الأردن، 2011.
7. عبد الرحمن العيسوي، شخصية المجرم ودوافع الجريمة، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990.
8. عبد الرحمن العيسوي، اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004.
9. عبد الرحمن العيسوي، المجرم الشاذ، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2005.
10. عوض محمد عوض، قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1972.
11. فرج عبد القادر طه وآخرون، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، 1993.
12. فهمي مصطفى، الصحة النفسية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1976.

13. محمد أحمد النابلسي، أصول الفحص النفسي ومبادئه، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997.

14. محمد أحمد غالي، في علم النفس الإكلينيكي والمرضي، ديناميات السلوك غير السوي، دراسات في سيكولوجية العصاب والجناح، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 1972.

15. محمد محمد عودة وآخرون، الصحة النفسية في ضوء علم النفس والإسلام، دار القلم، الكويت، الطبعة الثالثة، 1994.

16. مطيع رئيف سليمان، الأمراض النفسية المعاصرة، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.

17. منصور رحماني، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

18. هدى الخرسة، الشذوذ الجنسي عند المرأة، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2009.

19. يوسف ميخائيل أسعد، قوة الإرادة، دار غريب، القاهرة، 1997.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

1. *DAVISON. G. C. and NEALE, 2001, Abnormal Psychology, John Wiley, New York.*

ثالثا- المقالات:

1. محمد نعيم ياسين، أثر الأمراض النفسية والعقلية على المسؤولية الجنائية، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، العدد السادس، شوال 1422هجري الموافق لينار 2002 ميلادي.

رابعا- البحوث والدراسات:

1. أحمد بن موسى محمد حنتول، أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجون المنطقة العربية، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في علم نفس النمو، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الفصل الأول، 1425هجري.

عوارض سماع الرُّواةِ من الشيوخ وأثرها عند المحدّثين *

د. سعيد محمد علي بواعنة **

* تاريخ التسليم: 15/ 1/ 2014م، تاريخ القبول: 14/ 4/ 2014م.
** أستاذ مساعد/ قسم أصول الدين/ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة اليرموك/ الأردن.

ملخص:

استهدفَ هذا البحث دراسة مسألة عوارض سماع الرواة من الشيوخ وأثرها عند المحدِّثين؛ ذلك أنَّ قضية السماعِ للروايةِ أو ما في حُكْمه ثبوتًا وعَدَمًا – يكونُ عليها مدار الحُكم على الرواية بالاتصال، أو الانقطاع.

وبعد استقراءٍ واسعٍ، ودقيق، لكتبِ تراجمِ الرواة تبينَ لي أنَّ العوارض التي تقف حائلة بين سماع الرواة من الشيوخ، ترجعُ إمَّا لأمورَ تتعلّق بالرواة أنفسِهم، أو بالشيوخ الذين يرادُ السماع منهم، أو بمادةِ الرواية. كما كشفَ البحثُ أنَّ هذه العوارض لها تأثير علمي بالغٌ يطالُ الرواةَ والشيوخَ على حدٍّ سواء.

The Obstacles of Hearing the Narrators of the Sunnah and their Impact on Al- Muhaditheen

Abstract:

This research aims at studying the issue of the obstacles of hearing the narrators of the "Sunnah" and their impact on "Al- Muhaditheen" because this issue of hearing the narration or what is proven or not, forms the rule on the narration by continuity or discontinuity.

After wide and accurate extrapolating for the books of biographies of the narrators, it is shown for me that the obstacles preventing hearing the narrators from the "Shioukh" come from points relating to the narrators themselves or to "Al- Shioukh" who are meant to be heard from or to the material of the narration. Further, this research reveals that these obstacles have a deep scientific impact on the narrators and "al- Shioukh" alike.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تابعهم بالخير، والإحسانِ إلى يوم الدين.

وبعد:

فإنَّه لمَّا كان السَّماعُ أرفعَ طرق التحمُّل بين الرواةِ عند جمهور المحدّثين، ولأجْله ارتحل طلّابُ الحديث، واجتازوا الفيافي والقِفار، وطوّفوا البلاد والأمصار، وكذا فإنّه لمَّا تشعَّبَ عن العناية به عند أئمة الشأنِ مسائل عديدة منها: ثبوتُه وصحّته، أو نفيُهُ وبُطلانُه– فقد استرعى مني البحث في ذات الموضوعِ مسألةً– لم أرَ من الباحثينَ مَنْ عرضَ لها بالبحث والدَّرس– ألا وهي مسألة: «عوارض سماع الرواة من الشيوخ وأثرها عند المحدِّثين»، وتكمُن أهمية دراسة هذا الموضوع في تحديدِ مفهوم العوارض من الناحية اللغوية والاصطلاحية، وبيان منشئها، والعملِ على تقييمها من خلال إبرازِ أثرها، وتداعياتِها على واقع الرواية عند المحدّثين.

هذا وقد اعتمَدتُ في دراسة ذلكَ، المنهج الاستقرائي في كتب التراجم والرواية؛ لجمع الأقوالِ والنُّصوص المُتعلقة بعَوارضِ سَماع الرُّواةِ من الشيوخ المُعاصرين لهم، وعملتُ على تصنيفِها باعتبارِ الباعث على عدم السماع، سواءٌ أكان من جهة الراوي، أم الشيخ، أم المَروي، وكذا تصنيفها ضمنَ كلِّ جهةٍ باعتبارِ طبيعتها، ومِن ثمَّ قمتُ بمحاولة تبيين أثر هذه العوارض على واقع الرواية إيجابا وسلبا، **وعليه جاءت الدراسة في هذه التقدمة وخمسة مطالب وخاتمة كالآتي**:

- المطلب الأول: عوارض السَّماع من الشيوخ لغةً واصطلاحًا.
- المطلب الثاني: عوارض السَّماع من جهة الرَّاوي.
- المطلب الثالث: عوارض السَّماع من جهة الشيخ.
- المطلب الرابع: عوارض السَّماع من جهة المَروي.
- المطلب الخامس: أثر عوارض السَّماع على واقع الرواية إيجابًا وسلبًا.
- الخاتمة، وتشتملُ على أهم النتائج التي توصَّلت إليها الدِّراسة.

وأخيرا أرجو الله تعالى الهداية والرَّشاد، والتوفيقَ والسَّداد، والله الهادي إلى سواء السبيل، وبه المستعان، وعليه التكلان.

المطلب الأول ـ عَوارض السَّماع من الشيوخ لغة واصطلاحًا:

العوارضُ في اللغة جمع عارض وهي من الجذر عَرَضَ وفيه معنى ما يَسْتَقْبِلُه المرءُ، ويواجههُ. قال ابن فارس: « قال الله تعالى: ﴿ **قَالُوا هذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنا** ﴾ [الأحقاف 24]، والعارضُ من كلِّ شيء: ما يستقبلُكَ، كالعارض من السَّحاب ونحوه" [1] . ومن معانيه أيضا: الحيلولة والمَنْع؛ قال ابن منظور: « يُقال: اعترَضَ الشيءُ دونَ الشيءِ. أي: حال دونه... قال الأَصْمعي: العَرَضُ: الأَمرُ يَعْرِضُ للرجل يُبْتَلى به؛ قال اللِّحْياني: والعَرَضُ ما عَرَضَ للإنسان من أَمْرٍ يَحْبِسُه من مَرَضٍ، أَو لُصُوصٍ. والعَرَضُ: ما يَعْرِضُ للإنسان من الهُموم والأَشغال. يقال: عَرَضَ لي يَعْرِضُ، وعَرِضَ يَعْرَضُ لغتان. والعَارِضَةُ: واحدة العَوارِض، وهي الحاجاتُ. و العَرَضُ، و العارِضُ: الآفةُ تَعْرِضُ في الشيء» [2] . أمَّا السَّماع فيعرفه ابن فارس بأنه: « إيناسُ الشيء بالأذن « [3] وقال الفيروز آبادي: « سَمِعَ سَمْعًا وسَمَاعًا، وَسَمْعَكَ إليَّ. أي: اسمعْ منِّي، وقالوا: أَخذتُ عنهُ سَمْعًا، وَسَمَاْعًا» [4] . وبالنظر إلى دَلالة عوارض السماع من الناحية اللغوية في ضوء ما تقدَّم فإنه يمكن القول: إنها أمورٌ، وحاجاتٌ، وآفاتٌ، وموانع تستقبل المرء فيما قد قصد إلى استئناسه بأُذنه سمعًا.

وأمَّا الدلالة الاصطلاحية « لعوارض السّماع من الشيوخ» فليست تبعدُ بمضمونها عن الدَّلالة اللغوية لها، ويمكننا في ضوء سَبْرنا لهذه العوارض أنْ نصوغ لها تعريفا اصطلاحيا إجرائيا فنقول: هي الأمورُ التي تحولُ دون سماع الراوي من شيخٍ لقيه، أو لم يلقهُ.

هذا وقد ظهر لي من خلال استقراء عوارض السماع من الشيوخ أنّ منها ما يرجع إلى الراوي، ومنها ما يرجع إلى الشيخ، ومنها ما يرجع إلى المَرويِّ، و سيأتي تفصيل جميع ذلك وبيانه في القادم من مطالب الدّراسة.

المطلب الثاني ـ عَوارض السَّماع من جهة الراوي:

إنَّ من العَوارض التي تحُولُ دونَ سماع راوٍ من شيخ ما – ما يرجع إلى الراوي نفسه، **ويُمكننا إجمَال ذلكَ بالآتي:**

♦ **أولا:** ضيقُ ذات اليد للرَّاوي؛ فلا يقدرُ حينئذٍ على الارتحال طلبا للسماع؛ إذ طلبُ الحديث يقتضي ترحالا دَؤوبًا، وهذا يستَلْزِمُ من الطالب نفقاتٍ متنوعة على صعيد المأكل، والملبس، والمسكن، وهذه النفقاتُ هي التي ألمح إليها أمير المؤمنين شعبة بن الحجّاج (ت 160هـ) بقوله: »من طَلبَ الحديث أفلس؛ لقد أفلستُ حتى بعْتُ طُستا لأمِّي بسبعةِ دنانير» [5] .

وعليه فقلة المال والعوَز، وشدّة الحاجة، قد تقفُ عائقًا بين الراوي وبين السماع من أحد الشيوخ، ومن النماذج على ذلك عدمُ سماع الإمام سفيان الثوري (ت 161هـ) من ابن شهاب الزهري (ت 124هـ) ، أسند الرامَهرمزي من طريق أحمد بن منصور قال: حدثنا عبد الرزاق قال: قيل للثوري: ما لكَ لم ترحل إلى الزهري؟ قال: لم تكن عندي دراهم، ولكن قد كفانا مَعْمرٌ الزهري، وكفانا ابن جريج عطاء « [6] . وممَّن عانى من هذا السبب الإمام محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت 275هـ) وذلك في عدم سماعه من أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين المعروف بابن دِيْزِيل (ت 277هـ) ، فقد نقل الإمام الذهبي في السير عن صالح بن أحمد الهَمداني في كتابه تاريخ هَمَدَان قال: » سمعت أبي يحكي عن ابن ماجه القزويني أنّه قال: مَنعني الخروج إلى إبراهيم، قلَّةُ ذات اليد» [7] . هذا وقد تنشطُ عزيمةُ بعض الرواة وتعلو همّته للتغلُّب على الضائقة المالية التي تمرُّ به كي لا تكون حائلا وعارضًا يمنع سماعه من أحد الشيوخ؛ فنراه يسعى للكسب والعمل بيده، حتى يَسُدَّ حاجته، ويبلغ وِجْهتهُ، من دون أن يَقبلَ عَونَ أصحابه له، ومن هؤلاء الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) ؛ فقد أسند أبو نعيم من طريق موسى بن هارون قال: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: لمَّا خرجَ أحمد بن حنبل إلى عبد الرزاق (يعني: ابن همام الصّنعاني) ، انقطعتْ به النفقة؛ فأكْرى نفسه من بعضَ الحمَّالين إلى أنْ وافى صنعاء، وقد كان أصحابه عَرضُوا عليه المواساة، فلم يقبل من أحد شيئا» [8] .

♦ **ثانيًا**: أن يقع للراوي بعضُ الشؤون الطارئة؛ فمن ذلك عدم سماع الإمام أبي حاتم الرَّازي (ت 277هـ) من محمد بن حاتم الجَرجَرائي (ت 240هـ) ، قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عنه فقال: قدمنا جَرجَرَايا– وكان خالي إسماعيل معي، وهو مريضٌ، وكان بها محمد بن حاتم، فاشتغلت بعلَّة خالي، ولم أسمع منه، وكان صدوقا « [9] . ومن ذلك أيضا عدم سماع أبي حاتم الرّازي من صَلْت بن محمد الخَاركِيِّ (توفي سنة بضع عشرة ومائتين) بالرغم من حرصه على الذهاب إليه مرات عديدة، قال ابن أبي حاتم الرازي: « سمعته يقول (يعني: والدَه) : ... أتيتُه مرارًا أيام الأنصاريِّ؛ فلم يُقضَ لي أنْ أسمع منه « [10] . قلتُ: إنَّ قول أبي حاتم: « أتيتُه مرارًا... فلم يُقضَ لي أنْ أسمعَ منه « مشعرٌ بأنَّ هناك طارئا عرضَ له حال دون سماعه من ابن الصَّلت.

وممَّن حاله كذلك الإمام أبو داود السِّجستاني (ت275هـ) في عدم سماعه من عمر بن حفص بن غِياث (ت 222هـ) ؛ فقد وقع في سؤالات الآجري أنه قال (يعني أبو داود) : «تبعتُ عمر بن حفص بن غِياث إلى منزله، ولم أسمع منه شيئا « [11] . ثم سأل الآجري أبا داود عن سماعه من جماعة؛ فذكر أبو داود سماعه من بعضهم مجلسًا واحدًا، وعدم سماعه من بعضهم الآخر ثم قال: « هؤلاء كانوا بعد العشرينَ، والحديثُ رزق، ولم أسمعْ منهم» [12]

. وأسند الحافظ ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي عيسى الأزرق قال: سمعت أبا داود يقول: دخلت الكوفة سنة إحدى وعشرين، فلم أكتب عن مخْول بن إبراهيم النَّهدي، ومضيت مع عُمر بن حفص بن غياث إلى منزله فلم يقض السماعُ منه « [13] . قلتُ: إنَّ مقتضى صنيع أبي داود بمُضيِّه مع حفص، وكذا قوله في رواية ابن عساكر: « فلم يقض السماعُ منه «يُشعرُ أنَّ هناك أمرًا طارئا قد عَرَضَ له حال دون السَّماع، وقوله في سؤالات الآجري: » والحديث رزق» يُعزِّز هذا الشعور والله أعلم.

♦ **ثالثا**: مَرضُ الراوي، ورُجوعه من البلد الذي نزلَ فيه الشيخ دون أن يسمع منه. وممَّن وقع له هذا العارض الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) وذلكَ في شأن سماعه من عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي (ت 187هـ) ، قال عبد الله بن أحمد: « سمعت أبي يقول: حجَّ عيسى بن يونس سنة ثلاث وثمانين– في السنة التي مات فيها هُشيم. قال أبي: وخرجتُ إلى الكوفة في تلك السنة، فمرضتُ، ورجعتُ وقَدِمَ عيسى الكوفة بعد ذلك بأيام، ولم أسمع منه، ولم يحجَّ عيسى بعد تلك السنة، وعاش بعد ذلك سِنين». وممَّن وقع له عارض المرض فحال بينه وبين السّماع من الشيخ أبو سعد السَّمعاني صاحب كتاب الأنساب (ت 562هـ) ؛ حيث لم يسمع من محمد بن إسحاق بن محمد النَّوحِي النّسفي (ت–) قال السمعاني: » ما لقيته، ولما رجعت إلى بخارى من نَسَف؛ ورَدَها مُنصرفًا من خُراسان، فعاقني المَرض لم أسمع منه، وسمع منه صاحبنا محمد بن أبي الفوارس الطَّبري، وخرج إلى نَسَف، وآخر عهدي به سنة إحدى وخمسين وخمس مائة» [14] .

♦ **رابعًا**: صغرُ سنِّ الراوي عن حدِّ الاعتداد بروايته. فذلكَ يعدُّ أحد العَوارض التي تحول دون سماع الراوي من شيخ ما، ومن النماذج على ذلك ما أسنده الحبَّال في كتابه وفيات المصريين من طريق عبد العزيز بن أحمد بن علي الحافظ (قال) : كتب إليَّ أبو الحسن علي بن بَقاء الورَّاق في مصر أنَّ أبا محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ حدَّثهم قال: ولدتُ سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي والدي سعيد بن علي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، ولم أسمع منه شيئا» [15] . قلتُ: إنَّ عدمَ سماعِ عبد الغني بن سعيد من أبيه مَردُّهُ لصغر سنِّه؛ فقد كان عمره عند وفاة والده خمس سنوات، وهو أول بداية التمييز؛ فاخترمَ الموتُ والده قبل أن يتهيأ له السَّماع منه. ومن نماذج ذلك أيضًا ما قرَّرهُ الحافظ الدارقطني في سَماع أبي عبيدة (ت بعد80هـ) من أبيه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت32هـ) ؛ قال الدارقطني: « الصحيح عندي أنه لم يسمع منه، ولكنَّه كان صغيرًا بين يَديه» [16] .

هذا وقد يتيسرُ للراوي وهو صغير أنْ يسمعَ منْ أحد الشيوخ غيرَ أنَّ سماعهُ لا يكون شيئا عند أئمة الشأن بسبب الصغر الذي هو مظنَّةُ عدَمِ الضَّبط، ولذلكَ لا يَعتدُّ المحدثون

بروايته بل ولا يسعون إلى السماع منه لأجل ذلك؛ قال الإمام أحمد بن حنبل: رأيت يعقوبَ الحَضَرميَّ جاء إلى عبد الرحمن بن مهدي فقيل له: لمَ لَمْ تكتب عنه، قال (يعني: ابن مهدي) : كانوا يقولون: إنه كان صغيرًا عند شعبة « [17] . قلتُ: إنَّ عارض سماع ابن مهدي من الحضرمي هو صغر سنه حين سمع من شعبة، ولذلك علَّل ابن مهدي إحجامه عن الكتابة عن الحضرمي بقوله: « كانوا يقولون: إنه كان صغيرًا عند شعبة «. هذا ومن نماذج من تُكُلِّمَ فيه بسبب سماعه وهو صغير قَبِيْصَةُ بن عُقبة (ت215هـ) ؛ حيث تكلَّم الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل في سماعه من سفيان الثوري، أسند الخطيب البغدادي في تاريخه من طريق حَنبل بن إسحاق قال: قال أبو عبد الله: كان يحيى بن آدم (ت 203هـ) أصغرَ مَنْ سمع من سفيان عندنا... قلت له: (القائل: حنبل بن إسحاق) فما قصَّةُ قَبيصة في سفيان؟ قال أبو عبد الله: كان كثيرَ الغلط. قلت له: فغيرَهذا؟ قال: كانَ صغيرًا، لا يضبط»، وفي كتاب بحر الدم وقع كلام الإمام أحمد بلفظ: « قَبيصةُ كثيرُ الغلط، وكان صغيرًا لا يضبطُ عن سفيان» [18] . قلتُ: وعليه فإنَّ مقتضى كلام الإمام أحمد هو أنَّ صِغَرَ سِنِّ قَبيصة حين سمع من سفيان الثوري– والذي أفضى بدوره إلى كثرة الغلط في حديثه عنه– كان عارضًا يَحُول دونَ أن يَنشطَ الرُّواةِ لسماع حديثهِ عن سفيان الثوري.

♦ **خامسًا**: غيابُ الرَّاوي عن البلدِ وقتَ تحديثِ الشيخ. وهذا من الأمور التي يَفُوتُ بها السَّمَاعُ على الراوي، وممَّن حصل له ذلك محمد بنَ أحمد بن محمد بن أبي الفَوارس (ت 412هـ) حيث لم يسمع من عبد العزيز بن عبد الله الدَّاركي (ت 375هـ) ، قال الخطيب البغدادي: « أخبرنا ابن التُّوزِي، أخبرنا محمد بن أبي الفوارس قال: كان عبد العزيز بن عبد الله الدَّارِكي ثقةً في الحديث، وكان يُتَّهَمُ بالاعتزال، ولم أسمع منه شيئا؛ لأنَّه حدَّثَ وأنا غائبٌ، وقدِمْتُ وهو يعيشُ، فلَمْ أُرْزَق أنْ أسمعَ منه شيئًا». وممَّن وقع له عارض الغياب أيضًا وقت تحديث الشيخ الإمام أبو سعد السَّمعاني (ت526هـ) ؛ حيثُ لم تسنح له الفرصة للسماع من محمد بن إسماعيل بن الفُضَيل الفُضيلي الهَرَوي (ت 537هـ) قال السمعاني: » كان مشهورا بالعدالة والتزكية، عالمًا باللغة، سمع الحديث الكثير، وكان من بيت الحديث، غير أنه ولِّي الأوقاف، ولم تُحمد سيرته– فيما ولي وفُوِّض إليه، ... لم أسمع منه؛ فإنه قدمَ مَرو، وحدَّث بها، وكُنتُ غائبا عنها في الرِّحلة، ولمَّا رحلتُ إلى هَراة كان قد توفي» [19] . هذا وقد يتسنى للراوي أن يروي عن شيخ ما برَغْم غيابه عن مجلس السماع منه، وإنَّما تكون روايتُه عنه بطريقة أدنى من طريقة السماع، كالإجازة مثلا، وذلكَ مثلما حَصَلَ مع الخطيب البغدادي (ت463هـ) ، وذلكَ حينَ فاتَهُ السَّماع من أبي ذر الهَروي (ت434هـ) . قال الخطيب البغدادي: « [قدمَ أبو ذرٍّ بغداد، وحدّث بها وأنا غائب] [20] وخَرَجَ أبو ذرٍّ إلى مكة فسكنها مُدَّةً، ثمَّ تزوَّج في العربِ، وأقام بالسِّرْوَان، وكان يَحُجُّ في كل عام، ويقيمُ بمكة

أيام الموسم، ويُحدِّث ثم يَرجع إلى أهله، وكتب إلينا من مكة بالإجازة لجميع حديثه، وكان ثقة، ضابطًا، دَيِّنًا، فاضلاً « [21] .

♦ **سادسًا**: حَسَدُ بعض الرُّواة لبعضهم؛ فممَّن وقع له ذلك أحد أكبر شيوخ الإمام الطبراني الذين أكثر، عنهم واسمه عليُّ بن عبد العزيز بن المَرزُبان البغوي (ت286هـ) ؛ حيث شغلهُ أخوه بأمرٍ ما حسدًا من عند نفسه كي لا يسمعَ من رَوْح بن عُبادة (ت 205هـ) . أسندَ الخطيبُ في جامعه قال: » أخبرنا أبو نُعيم الحافظ، قال: سمعت سليمان بن أحمد الطبراني يقول: سمعت علي بن عبد العزيز يقول: «دخلتُ مع أخي مجلس رَوح بن عُبادة؛ فبعثني أخي في حاجة، إلى قُطْرَبُلٍّ حسدًا أنْ أسمع منه شيئا- حتى فاتني، ولَمْ أسمع منه شيئا « [22] . قلتُ: وقد يُصرَّح بعض الرواة بحسَده مثل حجّاج بن أرطاة (ت 145هـ) ؛ فقد أسند الخطيب البغدادي في جامعه أيضا من طريق علي بن الحسين بن حِبَّان، قال: «وجدتُ في كتاب أبي، بخط يده، قال أبو زكريا- يعني: يحيى بن معين: سمعت حجّاجا يقول: ما طابتْ نفسي أنْ أفيدَ إنسانًا حديثا قطُّ، ولا سَمِع معيَ أحدٌ قطُّ، فأعطيتُهُ « [23] .

♦ **سابعًا**: أن يكونَ الراوي مُفضّلًا للسماعِ من الشيخ دون العَرض عليه؛ فلا يسمع منه لذلك.

إنَّ من العَوارض التي تحول بين الراوي والسّماعَ، أنَّ الشيخ يرى العرضَ عليه هو الأقوى عنده، والراوي إنّما يُفضِّل السماعَ من الشيخ دون العرض، وممن وقع له هذا العارض محمد بن سَلَام البِيْكَندي (ت 227هـ) أحد شيوخ الإمام البخاري؛ حيث لم يرو عن الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ) لهذا السَّبب، فمالك- رحمه الله- كان منهجُهُ العَرض، وأنه أقوى من السّماع؛ فقد أسند الخطيب في الكفاية من طريق محمد بن سليمان البخاري الحافظ (غَنْجار) قال: حدَّثنا خلف بن محمد، قال: سمعتُ أبا بكر محمد بن يعقوب البِيْكندي (قال) : سمعت عليَّ بن الحسين يقول: سمعت محمد بن سَلام يقول: أدركتُ مالك بن أنس، فإذا الناس يقرؤون عليه؛ فلم أسمع منه لذلك « [24] . ونقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب عن غَنجَار في تاريخه أنه ساق كلام البيكندي بإسناده وفي آخره قال: « فلم أسمع منه شيئا لذلك» [25] . وقال الحافظ الذهبي في السير: « رأى مالك بن أنس، ولم يتفق لهُ السماع منه « [26] . قلتُ: وقد يصلُ الأمر بالراوي إذا ما تحدَّى الشيخ وخالفَ طريقته في الراوية -أعني العرض- أنْ ينالَ عقوبةً على جُرأته وتحدِّيه له؛ فقد حصل ذلك مع هشام بن عمّار (ت246هـ) أحد شيوخ البخاري، حينما قصد السماع من الإمام مالك ابن أنس، حكى الإمام الذهبي قال: «قال يعقوب بن إسحاق الهَرَوي: عن صالح بن محمد الحافظ: سمعت هشام بن عمَّار يقول: دخلتُ على مالك، فقلت له: حدِّثني؟ فقال: اقرأْ، فقلتُ: لا. بل حدثني، فقال: اقرأْ، فلما أكثرتُ عليه، قال: يا غلام، تعال اذهب بهذا، فاضربهُ خمسة

عشر، فذهب بي فضربني خمس عشرة دِرَّةً، ثم جاء بي إليه، فقال: قد ضربتُهُ، فقلتُ له: لمَ ظلمتني؟ ضربتني خمس عشرة درة بغير جُرْم، لا أجعلك في حلٍّ، فقال مالك: فما كفارتُه؟ قلتُ: كفارتهُ أن تُحدِّثني بخمسة عشر حديثا. قال: فحدَّثني بخمسة عشر حديثا. فقلتُ له: زِدْ مِن الضرب، وزد في الحديث، فضحكَ مالك، وقال: اذهبْ» [27].

♦ **ثامنا**: تفضيلُ الرَّاوي الاشتغال بلون من العبادة على السَّماع. وممَّنْ حصلَ له ذلكَ من الرواة جَرير بن حازم الأزدي البَصري (ت 170هـ) ؛ حيث آثر الإنشغال في مكة بالطَّواف حولَ الكعبة على السَّماع من أبي الطفيل عامر بن واثلة –رضي الله عنه– (ت 110هـ) ، أسند الخطيب البغداديَ من طريق علي بن المديني قال: سمعت وَهَب بن جرير يروي عن أبيه قال: رأيت أبا الطُّفيل بمكة. فقلتُ له: ما مَنعكَ أنْ تسمع منهُ؟ قال: كان طوافٌ واحدٌ، يا بُنيَّ، أحَبّ إليَّ مِن ذاك» [28].

♦ **تاسعًا**: نهيُ بعض أهل العلم لراوٍ من الرواةِ عن السَّماع مِن شيخ ما لأمر ما.

ومِن ذلك نهي الإمام أحمد بن حنبل، لعلي بن عبد الله بن المديني (ت 234هـ) عن السَّماع من محمد بن عمر الوَاقدي (ت 207هـ) ؛ فقد أسند الخطيب في تاريخه من طريق أحمد بن منصور الرَّمادي قال: قدم علينا علي بن المديني بعد سنة سبع، أو ثمان ومائتين. قال: الواقديُّ قاض علينا. قال الرَّمادي: وكنتُ أطوف مع عليٍّ، على الشيوخ الذينَ يسمعُ منهم، فقلتُ: نريد أَن نسمع من الواقدي– وكان مترويًا في السماع منه، ثم قلت له بعد ذلك. قال: فقد أردتُ أنْ أسمع منه، فكتب إليَّ أحمد بن حنبل فذكر الواقدي، وقال: كيف تَستحلُّ أنْ تَكْتُبَ عن رجُلٍ روى عن معمر حديث نَبهان مكاتبَ أمِّ سلمة، وهذا حديثٌ، يونسُ تفرَّدَ به. قال الرَّمادي: وذكر حديثاً آخر عن معمر منقطعاً ممَّا أنكره أحمد على الواقدي» [29] . قلتُ: إنَّ الإمام أحمد أنكر على الإمام ابن المديني أن يسمعَ من الواقدي؛ بدعوى أنَّ الواقدي ساق حديث نبهان مُكاتب أم سلمة من طريق مَعمر عن الزهري، وإنما هو حديثُ يُعرف به يونس بن يزيد الأيلي تفرّد به عن ابن شهاب الزهري.

وممَّن وقع له النهي عن السماع من بعض الشيوخ أبو الكَرم خَميس بن علي الحَوْزي الواسطي (ت 510هـ) ؛ حيثُ نَهاهُ شيخُهُ أبو المفضّل عن السَّماع من أبي البركات محمد بن الحسن الهاشمي (ت–) ؛ لأنه كان قيِّمًا في الحمَّام في مَبدأ حياته، قال أبو طاهر السَّلفي في سؤالاته لشيخه الحَوزي: « وسألته عن أبي البركات محمد بن الحسن الهاشمي؟ فقال: هذا يُعرف بابن مَلوك، خرج عن واسط وهو صبي، فأقام بمكة، وسمع بها من كَريمة، وغيرها، وأقام بالقدس، وسمع مِن إسماعيل الأسْترابَاذي، ثم قدم واسط– وقد أسنَّ؛ فلازمتُهُ، وعوَّلتُ على أن أسمع منه مغازي الواقدي، فنهاني أبو المفضَّل عنه،

وقال: هذا كان قيِّمًا في الحمَّام في مُبتدئه؛ فَرغِبْتُ عنه « [30] . هذا وقد يصلُ الأمر بالرَّاوي أن يَمنَعَه من السماع بعض ذويه من أهل العلم، على نحو ما وقع لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ (ت 535هـ) ؛ حيث منعهُ والده، ولم يتركه يسمعُ من عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده (ت 470هـ) ، نقل الحافظ الذهبي في السير قال: قال السَّمعاني: سألت إسماعيل بن محمد الحافظ عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله؟ فسَكَتَ، وتوقَّفَ، فراجعته فقال: سمع الكثير، وخالف أباه في مسائل، وأعرضَ عنه مشايخُ الوقت، ما تركَني أبي أنْ أسمعَ منه، كان أخوهُ خيرًا منه « [31] .

المطلب الثالث ـ عَوارضُ السَّماع من جهة الشيخ:

لقد تبيّن لي بالبحث العميق، والاستقراء الدقيق، أنّ عوارض السماع من الشيوخ ليست ترجع إلى الراوي فقط بل إنَّ منها ما يَرجع إلى الشيخ نفسه، **وفيما يأتي بيان ذلك**:

♦ **أولا**: تهاونُ الشيخ في أمرِ الصلاة؛ إذ لمَّا كانت الصلاة عمودَ الدين، وأحد أركان الإسلام الخمسة، فقد كانَ أمرُ العناية بها يُعدُّ معيارًا لإقبال الراوي على السماع من شيخ ما، أو عدم ذلك؛ فإذا وجدَ مَن قصده ليسمع منه يُقيمها، أقام حينئذٍ ليسمعَ منه، وإذا تبينَ له تهاونُهُ، وتفريطُه فيها، زَهِدَ حينئذٍ في السماع منه، ورحَل عنه، ومِن نماذج من راعى ذلكَ رُفيع بن مِهران أبو العالية الرِّياحي (ت 90هـ) ؛ فقد أسند الخطيب البغدادي من طريق الربيع بن أنس عن أبي العالية قال: كنتُ أرحلُ إلى الرجل مسيرة أيام؛ لأسمع منه، فأوَّلُ ما أفتقدُ منه صلاتَه، فإنْ أجِدْهُ يُقيمها، أقمتُ، وسمعت منه، وإنْ أجدُهُ يضيِّعُها رجعْتُ، ولم أسمع منه، وقلتُ: هو لغيرِ الصلاة أضْيَعُ « [32] . قلتُ: إنَّ مقتضى كلام أبي العالية أنه لا يروي عمّن يتهاون، ويفرِّطُ في أمرِ الصَّلاة؛ كمن يُؤخرها عن وقتها، أو يؤديها على عَجَل، وليس كلامُهُ في حقِّ من لا يُصلِّي أصلا؛ إذ مَنْ لا يُصلِّي هو عَن العَدَالةِ أبعَدْ، ولا يُسمَعُ منه، ولا كَرَامة.

♦ **ثانيا**: تعسّر الشيخ في الرواية؛ حيث يكون مُقلّا من التحديث، وإذا حدَّث فلا يُحدّث أيَّ أحد، والتعسّر في التحديث منه ما هو محمود المقاصد، ومنه ما ليس كذلك، غيرَ أنّ صنيعَ بعضِ الشيوخ له يُشكِّلُ عارضًا لسماع الرواة منهم؛ فمن الذين فاتهم السماع بسبب عسرة الشيخ الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ) ؛ فقد سمع من الشيخ حديثين فقط، وفاته أحاديث أخرى من عُسرة شيخه إبراهيم بن عقيل بن معقل بن منبه الصنعاني (ت–) ، قال الحافظ المزي في ترجمته: « قال: عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أبي: إبراهيم بن عَقيل بن مَعقل أبو إبراهيم كان عسرًا يعني: إبراهيم؛ لا يُوصَلُ إليه، فأقمْتُ على بابه ظاهرًا يومًا أو يومين، حتى وصلْتُ إليه، فحدَّثني بحديثين، وكان عنده أحاديث عن جابر، فلم أقدرْ أن

أسمعَها من عُسره، ولم يُحدِّثني بها إسماعيل بن عبد الكريم؛ لأنه كان حيًّا فلم أَسْمَعْها مِن أحَد» [33] . قلتُ: وممَّن وقع له عارضُ السّماع مطلقا بسبب عُسْرة الشيخ الحافظ أحمد بن عبد الله العَجلي (ت 261هـ) ؛ حيث لم يسمع من حِبّان بن هلال البصري (ت 216هـ) ، قال العَجلي: « حِبَّان بن هلال ثقة، لم أسمع منه شيئا، وكانَ عسرًا « وقال ابن سعد في الطبقات الكبرى: « وكان قد امتنع من الحديث قبل موته « وقال الذهبي: « كان قد قطعَ الرواية قبل موته بسنواتٍ؛ فلهذا لم يسمع منه البخاري، ولا أبو حاتم» [34] .

قلتُ: إنْ عدم السَّماع، وعسر الشيخ مُقترنان فيما حكاه العجلي، وكأنَّه أرادَ أن يقول: إنَّ عدم سماعي منه سببه عسرتهُ. ويؤكد ذلك ما قاله ابن سعد وما حكاه الذهبي؛ فالعجلي من طبقة البخاري وأبي حاتم، وإدراكهم لحبَّان إنَّما كان في آخر حياته، وهي فترة الامتناع عن التحديث.

هذا وممَّن فاته السَّماع لعارض عسرة الشيخ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)؛ فقد فاته السّماع من عبد الله بن داود الخُرَيْبِيُّ (ت 213هـ)؛ فكان أن احتاجَ إلى شيء من حديثه في جامعه الصحيح؛ فرواه بنزول. قال ابن مَاكولا في ترجمة الخُريبي: « كان عَسرًا في التحديث « [35] ، وقال الإمام الذهبي: « لقيهُ البخاري، ولم يسمع منه، واحتاجَ إليه في الصحيح فروى عن مُسدَّد (يعني: ابن مُسَرْهَد) عنه، وعن الفلاس عنه، وعن نَصر بن علي عنه، وتركَ التحديث تديُّنا؛ إذ رأى طَلبهم له بنيَّة مَدخُولة» [36] . قلتُ: إنَّ مراد الحافظ الذهبي أن يقول: إنَّ عسرة الخُرَيبي حرمتْ البخاري من الرواية عنه بعلوٍّ، وأنه احتاجَ إلى حديثه في الجامع الصحيح فروى عنه بنزول. هذا وقد يَصل الأمر ببعض الرُّواة، أنْ تكون عُسْرةُ شيخه، أحد الأسباب التي تجعله يزهدُ– ولا ينشطُ– في العودة إليه ثانيةً، قال ابن نقطة الحنبلي (629هـ) : في ترجمة شيخه: عبد القادر بن عبد الله الرَّهَاوي (ت 612هـ): «سمعتُ منه بِحَرَّان مجلسًا واحدًا، ولم أعُد إليه؛ لأنه كان له خُلُق، وكان عسرًا في التحديث، لا يُكثر عنه إلا من أقامَ عنده» [37] .

♦ **ثالثا**: مرضُ الشيخ؛ فهذا الأمر يُشكِّلُ عَارضًا يحول دون سماع الراوي من شيخ مَا؛ وممَّن وقع له ذلك الإمام أحمد ابن سليمان الطبراني (ت360هـ) ؛ حيث لم يسمع من عثمان بن خُرَّزَاذ (ت 281هـ) ، وذلك حينَ وصَلَ إليه؛ بسبب مرضه، وإنما روى عنه إجازة، قال الطبراني: «حدثنا عثمان بن خُرَّزَاذ، في كتابه، وقد رأيته؛ دخلتُ إنْطَاكية، فدخلنا عليه، وهو عَليل مَسْبُوت، فلم أسمع منه، وعاش بعد خروجي من إنطاكية ثلاث سنين ونيفًا»[38].

قال ابن منظور: «العليلُ إذا كان مُلْقًى كالنائم؛ يُغَمِّضُ عينيه في أكثر أحواله مَسْبُوتٌ» [39] .

وممَّن وقعَ له عدم السماع لعارض مرض الشيخ ما كان من عبد الله بن محمد النُّفيليّ (ت234هـ)؛ حيث لم يسمع شيئا من زهير بن معاوية الجُعفي (ت 173هـ) بعد إصابته بالفالج؛ لأنَّ هذا المرض يُرخِّي بعض البدن، وهو مظنة التَّغير في الضبط، حكى الكَلاباذي قال: ذكر أبو داود (عن) النُّفيلي قال: مات سنة ثلاث وسبعين ومائة، وكان فُلِج قبل ذلك بسنة ونصف، أو نحوها، ولم أسمع منه شيئا بعدما فُلِجَ « [40] . قلتُ: ويظهر لي أنَّ النفيلي احتاط بعدم السماع من زهير إزاءَ هذا العارض، وقد رجَّح الإمام الذهبي أنَّ الفالج لم يؤثرعلى ضبط زهير فقال: « ضربه الفالج قبل موته بسنة، أو أزيد، ولم يتغيَّر، ولله الحمد» [41] .

♦ **رابعًا**: اختلاطُ الشيخ؛ فإنّه إذا تغيَّر ضبط الشيخ، واختلط عليه أمر الرواية، صارَ ذلكَ عارضًا يحول دون سماع التلامذة منه، ومن الرواة الذين وقع لهم ذلك، حفص بن عمر أبو عمر الحَوضي (ت 225هـ) وذلك حين قصد السَّماع من سعيد بن أبي عَروبة (ت 156هـ) ؛ فقد أسند ابن عدي في الكامل من طريق أبي قَلابة قال: « حدّثنا أبو عمر الحوضي قال: دخلت على ابن أبي عروبة أريدُ أن أسمعَ منه، فسمعتُ منه كلامًا– فسمعته يقول: الأزدُ عريضة، ذبحوا شاة مريضة، أطْعموني فأبيتُ، ضَرَبوني فبكيتُ، فعلمتُ أنه مُختلطٌ؛ فلم أسمعْ منه» [42] . قلتُ: وممَّن وقع له هذا العارض إبراهيم بن إسحاق الحَرْبِيُّ (ت 285هـ) ، وذلك حين قصد السماع من محمد بن الفضل السَّدُوسِيُّ الملقَّب بعَارم (ت 224هـ) ؛ فقد أسند الخطيب البغدادي في الكفاية من طريق محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي قال: سمعتُ إبراهيم الحربيَّ يقول: جئت عارم بن الفضل فطرحَ لي حصيرًا على الباب، ثم خرج إليَّ فقال: لي مرحبا. إيش كان خَبَرُك؟ ما رأيتك منذ مدة، قال إبراهيم: وما كنت جئته قبل ذلك، فقال لي: قال ابن المبارك:

أيها الطالب علمًا إيت حماد بن زيد
فاستفدْ علما وحلمًا ثمَّ قيِّدْهُ بقيدِ
والقيدُ بقيدِ

قال: وجعل يشير بيده على أُصبعه مرارًا، فعلمتُ أنَّه قد اختلطَ، فتركتهُ، وانصَرَفتُ» [43] .

هذا وممن وقع له أيضًا عارض السماع بسبب اختلاط الشيخ الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ) ، وذلك حين قصد السَّماع من خَلف بن خليفة الأشجعي (ت 181هـ) ؛ إذ لم يسمع منه لاختلاطه بسبب الفالج الذي أصابه، حكى الحافظ المزي قال: « قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه رأيتُ خَلَف بن خليفة– وهو كبير، فوضعه إنسان من يده، فلمَّا

وضعهُ صاحٍ يعني: من الكِبَر، فقال له إنسان: يا أبا أحمد حدَّثكم مُحارب بن دثار، وقصَّ الحديث فتكلَّم بكلام خفيٍّ، وجعلتُ لا أفهمُ فتركتُه، ولم أكتب عنه شيئا» [44] .

♦ **خامسًا**: إمساكُ الشيخ عن التحديث؛ لشعوره بتغيُّر مستواه في الرّواية، أي: خشي عدم الضبط؛ فكان التغيُّر عنده يعني: الاختلاط في مبادئه. وهذا العارض من شأنه أنْ يفوِّت على الرواي فرصة السماع من شيخٍ ما، وممن وقع له هذا الحافظ الناقد أبو علي الحسين بن علي النَّيسابوري (ت 349هـ) ، وذلك حين قصدَ السماع من جعفر بن محمد الفِريَابي (ت 301هـ) ؛ حكى الحافظ الذهبي في السير قال: « قال الحافظ أبو علي النيسابوري: دخلتُ بغداد، والفِريَابيُّ حيٌّ– وقد أمسكَ عن التحديث. ودخلنا مَرَّة، ونكتبُ بين يَدَيه، كنا نراهُ حسرةً «. هذا وقد علّق الإمام الذهبي على صنيع الفريابي فقال: « نِعْمَ ما صَنَعَ؛ فإنه أنِسَ من نفسه تغيرًا، فتورَّعَ، وتَرَكَ الرواية» [45] . وقال الحافظ الذهبي في موضع آخر: » قال أبو علي: قدِمْتُ بغداد، فدخلتُ على الفِريابي– وقد قطع الرواية؛ فبكيتُ بين يديه، فمَا حدَّثني، ورأيته حسرةً « [46] . هذا وممَّن وقع له عارض السماع؛ لإمساك الشيخ وامتناعه عن التحديث الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) ، وذلك حين قصد السَّماع من عبد الله بن داود الخُريبي (ت 213هـ) على عُسرته، قال الإمام الذهبي في التذكرة: « كان قد قطع الرواية؛ فلهذا لم يسمع منه البخاري» [47] . وكذا قد واجه هذا العارض كُلًّا من الإمامين البخاري، وأبي حاتم الرازي (ت 277هـ) في السَّماع من أبي حبيب حِبَّان بن هلال الباهلي (ت 216هـ) على عُسرته أيضًا، قال ابن سعد: « كانَ ثقة ثبتا حُجَّة، وكان قد امتنع من الحديث قبلَ موته» [48] . وقال الذهبي: « كان قد قطعَ الرواية قبل موته بسنواتٍ؛ فلهذا لم يسمع منه البخاري، ولا أبو حاتم « [49] .

قلتُ: إنَّ امتناع حبّان عن الحديث قبل موته ليس بمتعارض مع عسرته؛ لأنَّ العُسرة فيها معنى عدم الانبساط بالرواية، والامتناع فيه معنى القطع نهائيا. وإذا كان الذهبيُّ لم يعلل امتناع حبّان على نحو تعليله امتناع الفريابي، فلا ضير؛ لأنَّ الحال واحد، وكبار المحدِّثين كانت منهجيتهم واحدة في الامتناع إذا أنسوا من أنفُسهم تغيُّرًا في جودة الحفظ والضبط.

♦ **سادسًا**: رحيلُ الشيخ، أو مغادرتُهُ للبلدِ الذي يعيش فيه الرَّاوي، وهذا العارضُ كان سببًا لفوات سماع الإمام مالك ابن أنس (ت 179هـ) من بُكير بن عبد الله المَدني (ت 227هـ) ، قال العجلي: « مدني ثقة، ولم يسمع مالكٌ منه، خرَجَ من المدينة قديمًا سكنَ مصر «. قلتُ: إنَّ ممَّا يُعزز أنَّ الخروج لبكير هو عارضُ سماع مالك منه، ما حكاه الحافظ ابن حجر في التهذيب عن الواقدي أنه قال: « كان يكون كثيرًا بالثّغر، وقَلَّ مَنْ يروي عنه من أهل

المدينة « [50] . هذا والمعنى من كلام الواقدي أنَّ بُكير بن عبد الله حين كان يسكن المدينة ابتداءً، وأنه كان قليل التواجد فيها أصلا؛ لأنه كان يُرابط في الثغور، ولهذا قال الواقدي: « وقَلَّ مَنْ يروي عنه من أهل المدينة «، ومالك من أهل المدينة– فكيفَ حين خرج بكير منها إلى مصر غير قاصدٍ العَودةَ إليها.

♦ **سابعًا**: أنْ يكون في الشيخ ما يقدحُ في عدالته، وهذا عارضٌ خطير يحُول دون السَّماع منه، ومن نماذج مَن وقعَ له ذلك الإمام أبو سعد عبد الكريم بن محمد السَّمعاني (ت 562هـ) حيث لم يسمع ابتداءً من محمد بن عبد الحميد الأُسْمَنْدي (ت–) قال السمعاني: «لقيته بسمرقند غير مرة، ولم أسمع منه شيئا من الحديث؛ لأنه كان مُتظاهرًا بشرب الخمر، وسمع ولدي أبو المظفر منه أحاديث، ولمَّا وافى مرو مُنصرفا من الحجاز والحج (والزيارة) سنة ثلاث وخمسين قرأتُ عليه أحاديث بقرية سيِّد على طَرف البريَّة» [51] . قلت: إنَّ عودة السمعاني للرواية عن الأُسْمَنْدي تُحملُ على أنه قد تاب من فعله، والله أعلم.

هذا وممَّن وقع له ما يقدح في عدالة الشيخ، الحافظُ أبو الفضل محمد بن ناصر البغدادي (ت 550هـ) ؛ حيثُ لم يسمع من أبي نصر محمد بن علي المعروف بابن وَدْعَان المَوصلي (ت 494هـ) ؛ لأنه متَّهم بالكذب، فقد نقل ابن الدِّميَاطي عن ابن النجَّار البغدادي (ت 643هـ) في ذيله على تاريخ بغداد أنه قال: » قرأتُ بخط أبي الفضل محمد بن ناصر قال: رأيت القاضي ابن وَدْعَان– لمَّا دخل بغداد، وحدَّث بها، ولم أسمع منه شيئا؛ لأنه كانَ مُتهما بالكذب» [52] . قلت: وممَّن وقع له أيضا ما يقدح في عدالة الشيخ الحافظ أبو حاتم محمد بن حبَّان (ت 354هـ) ؛ ففي ترجمة أبي العباس أحمد بن محمد بن الصَّلت البغدادي (ت–) قال ابن حبان: « يروي عن العراقيين كان يضعُ الحديث عليهم، كان في أيامنا ببغداد باقٍ، فَرَاوَدَني أصحابنا على أن أذهب إليه، فأخذت جزءًا؛ لأسمع منه بعضها، فرأيته حدَّث (ثم ساق له بعضًا من أحاديثه ثم قال:) فعلِمْتُ أنه يضع الحديث؛ فلم أذهب إليه « [53] .

♦ **ثامنًا**: دخولُ الشيخ في بعض أمور السلطان، فهذا الأمر يُعدُّ من العَوارض التي تحول دونَ السّماع من شيخ ما، ومن نماذج مَن وقعَ له ذلك أبو الحَجَّاج خارجةُ بن مُصعَب السَّرخَسي (ت168هـ) ؛ حيث أعرضَ عن السَماع من ابن شهاب الزهري (ت 124هـ) – الذي كان صاحبَ شَرطةٍ لبعض بني مروان؛ فقد أسند ابن حبّان من طريق أحمد ابن عَبْدَوَيه قال: « سمعت خَارجة يقول: قدِمْتُ على الزُّهري، وهو صاحب شرط لبعض بني مروان، قال: فرأيته يركبُ، وفي يده حَرْبة، وبين يديه الناس بأيديهم كَأَفْرَكُوبَات. فقلتُ: قبَّح الله ذا من عالم، فانصرفتُ، فلم أسمع منه، ثم قدمتُ على يونس، فسمعتُ منه عن الزُّهري « [54] . ووقع في آخر رواية ابن عدي في الكامل من ذات الطريق ما لفظه: « ثم نَدِمْتُ، فقدِمْتُ على يونس، فسمعتُ منه عن الزهري « [55] . قلت: ومِن الذين وقع لهم عارضُ دخول الشيخ في بعض

أمور السلطان؛ أبو كريب محمد بن العلاء بن كُريب (ت 248هـ) ، وذلك في عدم سماعه من يحيى بن حمزة بن واقد الدمشقي (ت 183هـ) – الذي صار قاضيا للعباسيين؛ فقد أسند الخطيب البغدادي في تاريخه إلى أبي كُريب أنه قال: « رأيتُ يحيى بن حمزة، وعليه سواد القضاء؛ فلم أسمع منه » [56] ، ووقع عند الحافظ الذهبي في السير كلام أبي كريب بلفظ: « أتيتُ يحيى بن حمزة، فوجدتُ عليه سَوادَ القضاء، فلمْ أسْمعْ منهُ » [57] .

♦ **تاسعًا**: موتُ الشيخ قبل أنْ يتهيأ للتلميذ أنْ يسمعَ منه. فهذا الأمر يقطع على التلميذ طريق السماع من شيخ ما بصورة نهائية، وممَّن وقع له ذلك أبو حاتم الرازي في عدم سماعه من حُميد بن مَسعدة بن المبارك البصري (ت 244هـ) ، قال ابن أبي حاتم الرازي: « سمعت أبي يقول: كتبتُ بعض حديثه؛ لأسمعَ منه سنة نيف وأربعين ومائتين، فلمَّا قَدِمْتُ البصرة، كان قد مَات» [58] . هذا وممَّن وقع له هذا العارض خالد بن نزار الأيْلي، وذلك حين قصدَ السماع من عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج (ت 150هـ) ؛ فقد أسند الخطيب في كتابه الرحلة في طلب الحديث من طريق هارون بن سعيد عن خالد بن نَزار (ت 222هـ) قال: خرجتُ سنة خمسين ومائة بكُتب ابن جريج لأوافيهُ فوجدتهُ قد ماتَ» [59] . حكى الذهبي في التذكرة قال: « وقال مؤمِّل بن إسماعيل: مات قبل الموسم سنة خمسين ومائة» [60] . قلتُ: وقد يصل الحال بالراوي أن يبكي ويلطِمَ على رأسه؛ لكونه فاته السماع بموت شيخ ما، وذلك مثلما حصل مع أبي سعد أحمد بن محمد المعروف بابن البغدادي (ت 540هـ) ، وذلك حين قصدَ السماع من أبي نصر محمد بن محمد الزَّينبي (ت 479هـ) حكى الحافظ الذهبي قال: قال السَّمعانيّ: وسمعت إسماعيل الحافظ بأصبهان يقول: رحل أبو سعد البغداديُّ إلى أبي نصْرٍ الزَّينبيِّ، فدخل بغداد، ولم يلحَقْه، فحين أُخبر بموته خرَّق ثوبه، ولطمَ، وجعل يقول: مِنْ أين لي عليّ بن الجعد، عن شعبة؟» [61] . قلتُ: إنَّ قول أبي سعد بن البغدادي: « مِنْ أين لي عليُّ ابن الجعد، عن شعبة « يقصد أنَّه بموت الزّينبي فاته أنْ يسمعَ منه بسنده أحاديث مسند علي بن الجعد الجَوهري (ت230هـ) عن أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج فهو من أبرز تلامذته، وأرْوَاهم عنه؛ فقد أسند الخطيب في تاريخه من طريق الحسين بن إسماعيل الفارسي قال: سألت عَبدُوس بن عبد الله بن محمد بن مالك بن هانئ النيسابوري عن حال علي بن الجَعد؟ فقال: ما أعلمُ أني لقيتُ أحفظ منه... وكان عند علي بن الجعد عن شعبة نحوٌ من ألف ومائتي حديث» [62] . هذا وممَّن وقع له عارض عدم السماع بسبب موت الشيخ، الحافظ أحمد بن عبد الله العَجلي الكوفي (ت 261هـ) ، وذلك حين قصد السماع من الحافظ أبي داود الطيالسي (ت 204هـ) قال العجلي: « سليمان بن داود أبو داود الطيالسي بصري ثقة، وكان كثير الحفظ، رحلتُ إليه؛ فأصبْته مات قبل قُدومي بيوم» [63] .

♦ **عاشرًا**: أن يكون معتقدُ الشيخ ومذهبه باطلا أو فاسدًا. فإنَّ معتقد شيخ ما، ومذهبه إذا كان باطلا أو فاسدًا يشكل عارضًا شديدًا قد يحول دون سماع الراوي منه، بلْ لقد بلغَ الأمر ببعض الرواة أن يَطلب من الشيخ الذي عنده مثل ذلك أن لا يذكر على مسامعه شيئا ممَّا يذهب إليه خشية أن يضيق صدر الراوي بذلك فيزهد في السماع منه، وممن صنع ذك يزيد بن هارون (ت206هـ) في سماعه من حُريز بن عثمان الحمصي (ت 163هـ) وكان فيه نَصْبٌ؛ فقد أسند العُقيلي قال: « حدثنا محمد بن إسماعيل (يعني: البخاري) قال: حدثنا الحسن بن علي (يعني: الحُلواني) قال: قلتُ ليزيد بن هارون: سمعتَ من حُريز بن عثمان شيئا تنكره عليه من هذا الباب؟ فقال: إني سألته أن لا يذكر لي شيئا من هذا؛ مخافةَ أن أسمعَ منه شيئا يُضَيِّقُ عليَّ الرواية عنه، قال (يعني: يزيد بن هارون) : فأشدُّ شيء سمعتُهُ يقول: لنا أميرٌ، ولكم أميرٌ. يعني: لنا معاوية، ولكم علي، فقلتُ (القائل هو: الحسن بن علي) ليزيد: فقد آثرنا على نفسه، فقال: نعم» [64] . قلتُ: إنَّ قول الحسن الحُلواني في حُريز: « فقد آثرنا على نفسه» وتصديق يزيد بن هارون لقوله معناه: أن حُريز لم يجهر ببدعته في النَّصْبِ حتى لا يَحرمَ يزيد مِنَ السَّماع منه. هذا وممَّن وقع له عارضُ السماع لعلَّة بطلان مذهب شيخ ما وفساده، الحافظ يزيد بن هارون الذي تقدّم ذكره آنفًا؛ حيث لم يسمع من سهل بن أبي الصَّلت السَّراج البصري (ت–) ؛ لكونه يتبنى فكر ومذهب المعتزلة، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: وجدتُ في كتاب أبي بخط يده قال: قال يزيد بن هارون: كان سهلُ بن أبي الصَّلت معتزليا، وكنت أصلي معه في المسجد، ولا أسمعُ منه، وكنتُ أعرفُ ذاكَ فيه « [65] .

هذا وقد يكون عارضُ السماع لدى الراوي أنَّ شيخ ما– على وثاقته يميل إلى التحديث بالأحاديث التي يَميل إليها أصحاب مذهب فاسد؛ فيُعرضُ الراوي حينئذ عن السماع منه احتياطًا، وممّن وقع له ذلك تلميذُ الحافظ الدَّارقطني الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد البُرقاني (ت 425هـ) حيث لم يسمع من المُعَافى بن زكريا النَّهْرَواني (ت 390هـ) ، قال الخطيب البغدادي: « سألتُ البُرقاني عن المُعَافى؟ فقال: كان أعلمَ الناس. قلت: وكيفَ حاله في الحديث؟ فقال: لا أعرف حاله... قال البُرقاني: لكن كان كثيرَ الرواية للأحاديث التي يميل إليها الشيعة. (قال الخطيب) : سألت البُرقاني عنه مرة أخرى؟ فقال: ثقة، ولم أسمعْ منه شيئاً» [66] .

♦ **حادي عشر**: أنْ يجدَ التلميذُ حول الشيخ تلامذة ليسوا بالأقوياء في الرواية، ومن نماذج ما وقفتُ عليه في ذلك ما كان من أيوب بن أبي تَميمة كَيسانَ السُّختياني (ت131هـ) حيث أعرضَ عن السماع من طاووس بن كيسان اليَماني (ت 106هـ) ؛ لأنَّ كُلًّا من عبدِ الكريم بن أبي المُخَارق (ت127هـ) ، وليثِ بن أبي سُليم (ت 148هـ) كانا يَحضرانِ

مَجلسه؛ فالأولُ: ليس بثقة عند أغلبِ أهل الشأن [67] ، والثاني: قد اختلطَ ولم يتميَّز حديثه [68] ، قال العُقيلي: « حدثنا الحُميديِ حدثنا سفيان قال: قلتُ لأيوب: يا أبا بكر، مالكَ لَمْ تُكْثر عن طاووس؟ قال: أتيتُه لأسمعَ منه، فرأيتُه بين ثقيلين؛ عبدِ الكريم أبي أميَة، وليث بن أبي سليم؛ فذهبتُ وتركتُه «. ووقع في رواية أخرى عند العقيلي أنه قال: « حدثنا بشر بن موسى حدثنا الحميدي قال: سمعتُ سفيان يقول: قلتُ لأيوب: يا أبا بكر مالك لم تكتب عن طاووس؟ ... « وأسند العقيلي من طريق عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر قال: قلت لأيوب: كيف لم تكثر عن طاووس؟ قال: وجدته بين ثقيلين عبد الكريم أبو أمية، وليث بن أبي سليم» [69] ووقع عند ابن عبد البر القرطبي بإسناده من طريق عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر قال: قلت: لأيوب كيف لم تسمع من طاووس؟ قال: أتيته، فإذا قد اكتنفه ثقيلان؛ ليث بن أبي سُليم، وعبد الكريم بن أبي المخارق؛ فتركتُه « [70] . قلتُ: إنَّ الذي يظهرُ لي –**والله أعلم**– أنَّ أيوبَ السُّختياني زهدَ في السماع من طاووس حدَّ الإقلال عنه؛ زجرًا لعبد الكريم بن أبي أمية، والليث بن أبي سُليم؛ إذ الأول: كما تقدَّم ليس بثقة، والثاني: مضطرب الحديث، ولو حضر أيوب مجالس طاووس بمعيتهما لكان ذلكَ يقوّي حالهما، حيثُ سيعطيهما فرصة ليقرنا اسميهما به حين يُحدّثان فيقولا: «سمعنا من طاووس، وأيوب حاضر.. » أو نحو ذلك. ولا تخفى قيمة ذلك في تقوية حال الرَّاوي، **والله** الموفِّق.

♦ **ثاني عشر**: عدم عُدول الشيخ عن الخطأ الذي وقع منه؛ إذ الأصلُ في المحدِّث أنْ يرجعَ عن خطئه إذا روجعَ، وتبينَ له وجه الصواب فيما أخطأ فيه، فإنْ رجع رضي أهل الشأنِ منه ذلك، وإلا كان ذلك قادحا في عدالته، وسقطَ الاحتجاجُ به، وتركُوه، وزهدوا في السماع والرواية عنه، قال حمزة السهمي في سؤالاته للحافظ الدارقطني: « سألته عمَّن يكون كثير الخطأ؟ قال: إنْ نبَّهوه عليه، ورجع عنه فلا يَسقُط، وإن لم يرجع سقطَ « [71] . قلتُ: إنَّ ممَّن حصل له هذا العارض كلٌّ من أبي حاتم الرازي (ت 277هـ) ، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت311هـ) وذلك في تركهما الرواية عن سفيان بن وكيع بن الجرَّاح الروَّاسي (ت 247هـ) ؛ فقد أسند الخطيب في الكفاية من طريق أحمد بن الحسن الأصبهاني عن ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: دخلتُ الكوفة، فحضَرَني أصحابُ الحديث، وقد تعلَّقوا بورَّاق سفيان بن وكيع، فقالوا: أفسدتَ علينا شيخنا، وابنَ شيخنا، قال: فبعثتُ إلى سفيانَ بتلك الأحاديث التي أدخلها عليه ورَّاقُه؛ يرجعُ عنها، فلمْ يرجِع عنها، فتركتُه» [72] . هذا ويظهرُ لي أنَّ أبا حاتم راجعه مرّة ثانية فحاوره مباشرةً، وأسدى له النُّصح في أنْ ينحِّي ورَّاقهُ، وأنْ يقتصرَ على التحديث من الأصول فقط، لكنَّه لم يستمع لنُصح أبي حاتم [73] . وأمَّا حال ابن خزيمة مع ابن وكيع فقد سُئل عن تركه الرواية عنه فقال: «... وأما سفيان بن وكيع؛ فإنَّ ورَّاقه أدخلَ عليه أحاديث فرواها، وكلَّمناه فيها، فلم يرجِع عنها، فاستخرتُ **الله**، وتركتُ

الرواية عنه» [74] . هذا وقد يكونُ الشيخُ ذا منصبٍ يحول دون مراجعته بالخطأ استحياءً منه لمنصبه؛ فحينئذٍ يُزهد في السماع منه مثلما حصل لأبي حاتم الرازي (ت 277هـ) بقُزوين مع قاضيها داود بن إبراهيم (ت 214هـ) قال الخليلي في الإرشاد: « أخبرنا علي بن عمر الفقيه، حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: دخلت قزوين سنة ثلاث عشرة ومائتين مع خالي محمد بن يزيد، وداودُ العقيلي قاضيها، فدخلنا عليه، فدفع إلينا مسندًا فيه مسند أبي بكر، فأول حديث رأيته فيه حدثنا شعبة، عن أبي التياح، عن المغيرة بن سُبيع، عن أبي بكر الصديق، قال: قال النبي: « يخرجُ الدجال من أرض يقالُ لها خراسان، يتبعه أقوامٌ كأنَّ وجوهَهُم المجَان المُطرَّقة « فقلت: ليس هذا من حديث شعبة، عن أبي التياح، وإنَّما هو من حديث سعيد بن أبي عروبة، وعبد الله بن شَوذب، عن أبي التياح، فقلتُ لخالي: لا أكتب عنه إلَّا أنْ يرجع عن هذا، فقال خالي: أستحي أن أقول؛ فخرجتُ، ولم أسمع منه شيئا « [75] . وأسند ابن أبي حاتم قال: «سمعت أبي يقول: داود بن إبراهيم هذا متروك الحديث، كان يكذب؛ قدمتُ قُزوين مع خالي فحمل إليَّ خالي مسنده، فنظرتُ في أول مسند أبي بكر– رضي الله عنه– فإذا حديثٌ كذبٌ عن شعبة فتركتهُ، وجهد بي خالي أن أكتب منه شيئا، فلم تُطاوعني نفسي، ورَددتُ الكُتُب عليه « [76] . قلتُ: إنَّ قول أبي حاتم عن داود بن إبراهيم: « كان يكذبُ « معناه أنه كان يخطأُ دلَّ على ذلك قول أبي حاتم لخاله في الرواية الأولى: « لا أكتب عنه، إلَّا أنْ يرجعَ عن هذا». ولكنَّ خاله استحى أنْ يُراجِعَ داودَ لمنصبه؛ فقد كان حينئذٍ قاضيًا.

♦ **ثالث عشر**: أنْ يجدَ الراوي في الشيخ شيئًا من خَوارم المروءة، أو يَرى منه ما يُشعر بالخَرَف؛ فالمُروءة في حقِّ الراوي أو المروي عنه (الشيخ) بحسب ما يظهر لي من صَنيع المحدّثين تعني: الالتزام بالعادات، والأعراف الصالحة السائدة في زمن كُلٍّ منهما، وعَدم الخروج عليها، ولا تدخل فيها الأمور المحرّمة الظاهرة لأنها داخلة في شرط التقوى، والمروءة هي أحد شروط العدالة؛ فإذا انتابها خللٌ عند أيٍّ منهما، كان ذلكَ قادحا في عدالته. وفي هذا المقام إذا اختلَّت في حقِّ شيخ ما، أصبحتْ حينئذٍ عارضًا يحولُ بينَ الراوي وسماعه من ذلك الشيخ، ومن نماذج ذلك ما وقع لأبي المُليح الحَسن بن عمر الرَّقِّي (ت 181هـ) في عدم سماعه من حماد بن أبي سُليمان (ت 120هـ) ؛ لأنه كان يرتدي مِلحفةً مُعصفَرة حَمراء، وكان قد خضَّبَ لحيتهُ بالسَّواد، أسندَ العُقيلي قال: حدثنا أحمد بن علي الأبَّار قال: حدثنا عبيد بن هشام، حدثنا أبو المُليح قال: قَدمَ علينا حماد بن أبي سليمان، فنزل واسط الرقَّة، فخَرَجتُ إليه؛ لأسمع منه قال: فإذا عليه ملْحفة مُعصفرةٌ حمراءُ، وإذا لحيته قد خضَّبَها بالسَّواد قال: فرجَعتُ، ولم أسمع منهُ» [77] . قلتُ: إنَّ إخبار أبي المُليح عن صنيع ابن أبي سليمان المتمثل في لُبسه مِلحفةً مُعصفرةً حَمراءَ، وتخضيب لحيته بالسَّواد

فيه دلالة واضحة على أنَّ أبا المُليح كان يعدُّ ذلكَ مما يقدح في معاني المروءة عنده، ولهذا رجع أبو المُليح ولم يسمع منه. ومن الأمثلة أيضًا على عدم السماع من الشيخ لخارم في المروءة عندهُ، موقف أحمد بن بشير المَخزومي الكوفي (ت197هـ) ؛ حيث لم يسمعَ من بَهزِ بن حكيم البَصري (توفي قبل 150هـ) ؛ لأنه وجده يلعَبُ بالشَّطرنج، أسند ابن عدي من طريق يحيى بن سليمان الجعفي حدثنا أحمد بن بشير قال: أتيتُ البصرة في طلب الحديث، فأتيتُ بهزَ بن حكيم فوجدته مع قوم يلعبُ بالشطرنج» ونقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب كلام ابن بشير، وفي آخره « فتركته ولم أسمع منه» [78] . وأمَّا أنَّ الراوي قد يرى من الشيخ تصرفًا يشعره بخَرَفه فلا يسمع منه لذلك، فمثاله ما وقعَ لجرير بن عبد الحميد الضَّبّي الكوفي (ت 188هـ) ، وذلك في عدم سَماعه من سِماك بن حَرْب الذُّهليِّ الكوفي (ت123هـ) لرؤيته إياهُ يبول قائما، أسند العُقيلي من طريق يحيى بن المُغيرة قال: حدثنا جرير قال: أتيت سِماك بن حَرب فوجدتُه يبولُ قائما فتركتُه، ولم أسمع منه وفي رواية أسندها ابن عدي من طريق عثمان بن أبي شيبة (قال) : حدثنا جَرير قال: أتيتُ سماك بن حرب، فرأيته يبول قائما، فرجعتُ، ولم أسأله عن شيء؛ قلتُ: قد خَرَف « [79] . قلتُ: إنَّ صنيع سِماك بن حرب من البول قائما لا يلزم منه القول بخَرفه؛ إذ لعله فعل ذلكَ بسبب عُذرٍ، فقد ثبتَ فيما رواه الشيخان من حديث حذيفة بن اليمان– رضي الله عنه– أنَّ النبيَّ قد بال قائمًا [80] . هذا وممَّا يجدر التنبيه عليه أنَّ عارض خوارم المروءة المتصلَ بالعدالة، لم أعرض له في البند (سابعًا) ، وإنَّما أفردتُه هنا، تنويها به، وإبرازًا له من جهة، وكذا لأنَّ المَقام هناك مُتعلقٌ بمَن وقع في دائرة الكذب في الرواية؛ إذ الكذب كما هو معلوم أشدُّ من خوارم المروءة.

♦ **رابع عشر**: رفضُ الشيخ إعادةَ التحديث لمَن تأخَّر عن مجلسه. وممَّن وقع له عدمُ السَّماع بسببِ هذا العارض أبو حاتم الرَّازي (ت 277هـ) ؛ حيثُ لم يسمع من الحسين بن محمد المَرُوْذِي البغدادي التَّميمي المُعَلِّم (ت 213هـ) ، قال ابن أبي حاتم الرازي: « سمعتُ أبي يقول: .. أَتَيتُهُ مرارًا، بعد فراغه مِنْ تفسير شَيبان (يعني: ابن عبد الرحمن النَّحوي) ، وسألتهُ أنْ يُعيدَ عليَّ بعض المجلس؟ فقال: بَكِّرْ بَكِّر، ولمْ أسمعْ منه شيئا» [81] . قلتُ: يظهرُ لي أنَّ هذا الصنيعَ مِن الشيخ أمرٌ منهجيٌ فيه حزم، غايتهُ تنشيط الطلبة للمجيء مبكِّرينَ إلى مجلس العلم، ويبدو أنَّ هَذا الأمر كان يفعله غير واحد من الشيوخ؛ فقد أسند السَّمعاني في كتابه أدب الإملاء والاستملاء من طريق محمد بن جرير بن عبد الرحمن الفَرْغَاني (قال) : كنَّا نسمعُ الحديث من عبد الصمد بن الفَضل ببَلْخ، وكان الباب مُغلقا دُوننا، فجاءَ إنسان، فقرَعَ البابَ، وأعنفَ في القرع والدقِّ، فقال عبدُ الصمد لواحد منا: قمْ فانظر، إنْ كان هذا مِن أصحاب الرأي فافتح له البابَ، وإنْ كان من أصحاب الحديث فلا تفتح له، فقال له بعضهم:

أليس صاحب الحديث أولى أن يُفتح له الباب؟ فقال: لا. أصحاب الرأي أولى؛ لأنَّ هذا عملُ أصحاب الحديث فلِمَ لَمْ يبكِّر- وليس هو عملُ أصحاب الرأيِّ فيُعذَرُونَ؟!» [82].

♦ **خامس عشر**: إكثارُ الشيخ من روايات الغرائب والمَناكير؛ فهذا العارضُ مِنْ شأنه أنْ يُزهِّدَ الرُّوَاةَ فيه، بحيثُ لا يَنشطُونَ للسَّماع منه، وممَّن حصل له هذا أبو حاتم الرازي، وذلك في عدم سَماعه من عمرو بن عثمان بن سَيَّار الكِلابيِّ (ت 217هـ أو 219هـ) قال ابن أبي حاتم الرَازي: سألتُ أبي، عن عمرو بن عثمان الكِلابيِّ؟ فقال: يتكلمون فيه، كان شيخا أعمى بالرقَّة يُحدِّث الناس من حفظه بأحاديث مُنكرة، لا يصيِّبونَهُ في كُتُبه، أدركْتُهُ ولم أسْمعْ منه، ورأيتُ من أصحابنا- من أهل العلم مَنْ قد كتبَ عامَّةَ كُتُبه لا يرضاه، وليس عندهم بذلك « [83] . ومن الشيوخ الذين وقعَ العزوف عن الروايةِ عنهم بسببِ إكثارهم من رواية الغرائب والمناكير محمد بن يونس الكُديمي (ت 286هـ) قال الخطيب البغدادي: « لم يزل الكُدَيْمي معروفًا عندَ أهل العلم بالحفظ، مَشهورًا بالطَّلب، مُقدَّمًا في الحديث، حتى أكثرَ من روايات الغرائبِ والمناكير؛ فتوقَّفَ إذ ذاكَ بعضُ الناس عنه، ولم ينشطوا للسَّماع منه « [84] .

المطلب الرابع ـ عَوارضُ السَّماع من جهة المروي:

يُعَدُّ المَرويُّ محورًا أسَاسًا في عَملية الرِّوَاية بين الراوي والشيخ، وعليه فقد يكونُ عارضُ السَّماعِ عندَ راوٍ من الرُّواة أمرًا يتعلقُ بحال المروي **وفيما يأتي بيانُ أحوال ذلكَ**:

♦ **أولا**: أنْ لا يكونَ عند الشيخ أصلٌ صحيح لِمَا يَقصد الراوي أخذه؛ ومن ذلك ما حَصَلَ لأبي الحسن علي بن محمد ابن أحمد بن لؤلؤ الورَّاق (ت 377هـ) حين قصد سماع الموطأ من إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي (ت 325هـ) عن أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزُّهري (ت 242هـ) عن مالك، باعتبار أنَّ إبراهيم هذا كما قال الحافظ الذهبي: هو « آخر مَنْ روى في الدنيا عن أبي مصعب الموطأ « [85] . قال حمزة بن يوسف السَّهمي: « رحلتُ إلى سامراء إلى إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي على أن أسمع الموطأ، فلم أرَ له أصلا صحيحًا، فتركتُ، وخرجتُ، ولم أسمع» [86] .

ويلحقُ بهذا أنْ يتلاعب الشيخ بما معه من أصول على سبيل التدليس منه، فلا يَسمَعُ الراوي حينئذٍ منه، ومن أمثلة ذلك عدم سماع الوزير الفَضل بن جعفر (ت 327هـ) والدُ الوزير أبي الفضل جعفر بن الفضل من أبي بكر الواسطي الباغَنديِّ (ت 312هـ) لتدليس الباغندي أصوله التي يروي منها، قال حمزة السهمي في سؤالاته للدارقطني: « سألتُ أبا الحسن علي بن عمر الحافظ عن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي؟ فحكى عن الوزير

أبي الفضل بن حَنْزَابة حكاية، قال حمزة بن يوسف (يعني: السَّهمي) : ثم دخلتُ مصر، وسألتُ الوزير أبا الفضل جعفر بن الفضل عن الباغندي هذا؟ وحكيت له ما كنتُ سمعت من الدارقطني، فقال لي الوزير: لحقتُ الباغندي محمد بن محمد بن سليمان، وأنا ابن خمس سنين، ولم أكنْ سمعت منه شيئا، وكان للوزير الماضي حجرتان إحداهما للباغندي؛ يجيئه يوما، ويقرأ له، والأُخرى لليَزيدِي، قال أبو الفضل: سمعتُ أبي يقول: كنت يوما مع الباغندي، في الحجرة، يقرأ لي كتبَ أبي بكر بن أبي شيبة، فقام الباغندي إلى الطهارة، فمددتُ يدي إلى جزء من حديث أبي بكر بن أبي شيبة، فإذا على ظهره مكتوب: مُرَبَّع (و) الباقي محكوك، فرجع الباغندي، ورأى الجزء في يدي؛ فتغير وجهه، وسألته فقال: أيش هذا مربَّع؟ ولم أفطنْ له؛ لأني أوَّل ما كنتُ دخلتُ في كتابة الحديث، ثم سألتُ عنه؟ فإذا الكتاب لمحمد بن إبراهيم مُربَّع؛ سمع من أبي بكر بن أبي شيبة فحكَّ محمد بن إبراهيم، وبقي مُربَّع، فبردَ على قلبي، ولم أخرّجْ عنه شيئا» [87] .

♦ **ثانيا**: أن يكون أصلُ الشيخ مرويًّا بطرق موضوعة. ومن نماذج من وقع لهم هذا العارض من الرواة أبو بكر محمد ابن عبد الغني البغدادي المعروف بابن نُقطة (ت 629هـ) ، وذلكَ حين قصد سماع الجامع الصحيح لمسلم، من عبد الواحد بن إسماعيل بن إبراهيم الكتَّاني العسقلاني (توفي بعد 600هـ) ، قال ابن نقطة في ترجمة عبد الواحد: « شيخٌ رأيته بمكة، ولم أسمع منه شيئا؛ روى صحيحَ مسلم بطرق موضوعة لا أصل لها البتَّة، وسمعَ عليه بمكة، وكتب بها الأثبات، وتفرَّق بها الناسُ في البلاد... » [88] ثم ساقَ الطُّرُق وبيَّن وجوه بُطلانها. وعلّق الحافظ الذهبي على أحد الطرق الموضوعة التي روى بها عبد الواحد صحيح مسلم فقال: « هذا الإسناد ذكْرهُ فضيحةٌ، وتعزيزٌ لراويه » [89] . قلتُ: إن هذا الذي حكاه ابن نقطة لا يطعن في صحة الجامع الصحيح للإمام مسلم؛ فإنَّ نسخه ثابتة بطرق مشهورة، وأسانيد صحيحة.

♦ **ثالثا**: عدمُ اصطحابِ الشيخ أصولَه معه حين يلقَاهُ الرَّاوي. وقد وقعَ هذا العارض لأبي سعد السَّمعاني مع الشيخ أبي سعد مسعودِ بن المُظفَّر القاينيُّ (ت ما بين عامي 545هـ– و550هـ) ، قال السمعاني في كتابه التحبير مترجما له: « ولد بمَرو، ونشأ وسكن سارية مازنْدَران، تفقه بمرو، وكان فاضلا، ظريفَ الجُملة والتفصيل، ولمَّا دخلتُ ساريةَ، صادفتُهُ بها، ولم يتفق أنْ سمعت منه شيئا من الحديث؛ لأنَّ أصولَه لم تكنْ معه » [90] . هذا وتبرز قيمة اصطحاب الأصول من قِبل الشيخ في أنها تكفل سلامة الأداء منه في التحديث، وغيابُها عنه لحظة التحديث مظنَّةُ الوقوع في الخطأ، مثلما حصل لمعمر بن راشد الصنعاني (ت 160هـ) حين قدم البصرة وحدّث من حفظه ولم يكن معه كتبه فأخطأ، قال الإمام

الذهبي: « ومع كون معمر ثقةً ثبتا، فله أوهام، لا سيما لما قدِم البصرة لزيارة أمه؛ فإنه لم يكن معه كتبه؛ فحدَّث عن حفظه فوقع للبصريين عنه أغاليط، وحديث هشام (يعني: الدَّستوائي) وعبدُ الرزاق عنه أصح؛ لأنهم أخذوا عنه من كتبه، والله أعلم » [91].

♦ **رابعًا**: عدمُ صيانة الشيخ كتبه عن عَبثِ العابثين. وممَّن كان حاله من الشيوخ كذلك سفيان بن وكيع بن الجراح (ت 247هـ) ، قال ابن ابي حاتم: « سمعت أبي يقول: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة، فقالوا: بلغنا أنك تختلفُ إلى مشايخ الكوفة، تكتب عنهم، وتركتَ سفيان بن وكيع. أمَا كنتَ ترعى له في أبيه؟ فقلتُ لهمْ: إنِّي أُوجِّبُ له، وأحبُ أنْ تجري أُمورهُ على السَّتر، وله ورَّاق قد أفسدَ حَديثهُ. قالوا: فنحنُ نقول له: أن يُبعدَ الورَّاق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث، وقلتُ له: إن حقَّك واجب علينا في شيخك، وفي نفسك؛ فلو صُنتَ نفسكَ، وكنتَ تقتصرُ على كتب أبيك، لكانت الرِّحلة إليكَ في ذلك، فكيف وقد سمعتَ؟ قال: ما الذي يُنْقَم عليَّ؟ فقلتُ: قد أدخلَ ورَّاقُكَ في حديثك ما ليس من حديثك. فقال فكيف السبيل في ذلك؟ قلتُ ترمِي بالمخرَّجَات، وتقتصرُ على الأُصول، ولا تقرأُ إلا من أُصولك، وتنحِّي هذا الورَّاق عن نفسك، وتدعو بابن كَرَامَة، وتوليه أصولك، فإنه يُوثق به. فقال، مقبول منك. وبلغني أنَّ ورَّاقه كان قد أدخلوه بيتا يتسع علينا، فما فعل شيئا ممَّا قاله، فبطلَ الشيخ، وكان يُحدِّث بتلك الأحاديث التي قد أُدخِلَتْ بينَ حَديثه » [92].

المطلب الخامس ـ أثر عَوارضِ السَّماع على واقع الرواية إيجابًا وسلبًا:

لقد تركتْ عَوارضُ السّماع آثارًا على واقع الرواية عند المحدِّثين منها الإيجابيُّ، ومنها السلبي **وفيما يأتي بيان ذلك**:

♦ **أولا: الآثارُ الإيجابية لعوارضِ السماعِ على واقع الرواية.**

فمن أبرز تلك الآثار:

▪ إبرازُ عَظيم ديانة وورَع الشيخ وحرصه على سلامة مسيرته في التحديث. ويظهر هذا الأثرُ في عَارضِ إمسَاك الشيخ عن التحديث لشعوره بتغيُّر مستواهُ في التحديث، مثلما حصلَ لجعفر بن محمد الفِريَابي (ت 301هـ) وقد علّق الإمام الذهبي على صنيعه فقال: « نِعْمَ ما صَنَعَ؛ فإنه أنسَ من نفسه تغيرًا، فتورَّعَ، وتركَ الرواية» [93] . وقال الإمام النووي فيما يلزم الشيخ مراعاته من الآداب عند التحديث: » ينبغي أنْ يُمسك عن التحديث، إذا خشي التخليطَ بِهَرَم، أو خَرَف، أو عمىً، ويَختلفُ ذلك باختلاف الناس « [94] .

▪ الحثُّ على تنشيط الرواة من أهل الحديث على التبكير لمجلسِ التحديث قبل غيرهم.

ومنْ العوارض التي يظهر بها هذا الأثر، رفضُ الشيخ إعادةَ التحديث لمَن تأخّر عن مجلسه، وذلكَ مثلمَا كانَ يصنعُ الحسين بن محمد المَرُوْذي البغدادي التَّميمي المُعلِّم (ت 213هـ) وقد سأله أبو حاتم الرازي أنْ يُعيد عليه بعضَ المَجلسِ الذي فاته من تفسير شَيبان النَّحوي فقال له: « بَكِّرْ، بَكِّر « [95] . وكذا كان يفعل هذا الأمر عبد الصمد بن الفضل البَلخي (ت 282أو283هـ) ؛ حيث كان يقول لبعض من عنده في المجلس إذا قَرع أحدهم بابَ مجلسه بعدما أُغلقَ: « قمْ فانظر، إن كان هذا من أصحاب الرأي فافتح له الباب، وإنْ كان من أصحاب الحديث فلا تفتح له، فقال له بعضهم: أليسَ صاحب الحديث أولى أن يُفتح له الباب؟ فقال: لا. أصحاب الرأي أولى؛ لأن هذا عملُ أصحاب الحديث فلمَ لَمْ يبكِّر- وليس هو عملُ أصحاب الرأيِّ فيُعذَرونَ؟! « [96] . وقال العجلوني في كشف الخفاء تعليقا على قيمة التبكير في حق طالب العلم: « العقلُ بُكْرَةَ النَّهارِ، يكونُ أكملَ منه وأحسنَ تصرُّفًا منه في آخره، ومِن ثَمَّ ينبغي التبكيرُ لطلب العلم، ونحوهِ من المَهمَّات « [97] .

- إهدار رواية المتهاون في أحد أمور الدين، أوالعدَالة، أوالضبط، أو البدعة، على سبيل الزّجر والتأديب. ويظهر هذا الأثر في عارض السماع من الشيخ المُتهاون في أمرِ الصلاة، وقد ثبتَ عن أبي العالية الرّياحي (ت 90هـ) أنه قال: كنتُ أرحل إلى الرجل مسيرة أيام؛ لأسمع منه، فأوَّل ما أفتقدُ منه صلاتَه، فإن أجِدْهُ يُقيمها، أقمتُ، وسمعت منه، وإنْ أجدُهُ يضيُّعُها رجعْتُ، ولم أسمع منه، وقلتُ: هو لغير الصلاة أضيعُ « [98] . ومن العوارض التي يتحقق بها هذا الأثر عدم السماع ممَّن كان يشرب الخمر مثلما وقع لأبي سعد السمعاني (ت 562هـ) حيث لم يسمع ابتداءً من محمد بن عبد الحميد الأُسْمَنْدي (ت-) فقال: «لقيته بسمرقند غير مرة، ولم أسمع منه شيئا من الحديث؛ لأنه كان متظاهرًا بشرب الخمر « [99] . قلتُ: ثمَّ سمعَ منه بعدُ فكأنه تاب عن فعله. ومن العوارض التي تنضوي تحت هذا الأثر ترك السماع ممن هو متهم بالكذب أو يضع الحديث ومن نماذج ذلك ترك أبي الفضل محمد بن ناصر البغدادي (ت 550هـ) للسماع من ابن وَدْعان المَوْصلي (ت 494هـ) ؛ لأنه متهم بالكذب، وقد ثبتَ عن ابن ناصر أنه قال: رأيتُ القاضي ابن وَدْعَانَ لمَّا دخل بغداد، وحدَّث بها، ولم أسمعْ منه شيئا؛ لأنه كانَ متهما بالكذب» [100] . ومن النماذج على ترك من يضع الحديث موقف الإمام ابن حبان في تركِ الرواية عن أحمد بن محمد بن الصَّلت البغدادي حيث قال: « يروي عن العراقيين، كان يضع الحديث عليهم، كان في أيامنا ببغداد باقٍ، فرَاودني أصحابنا على أن أذهب إليه فأخذت جزءًا؛ لأسمع منه بعضها، فرأيته حدَّث (ثم ساق له بعضًا من أحاديثه ثم قال:) فعلمْتُ أنه يضع الحديث فلم أذهب إليه « [101] . ويلحق بما تقدّم من العوارض التي تندرج تحتَ هذا الأثر- ترك الراوي السماع من شيخ ما؛ لأنه يوجد عندهُ شيءٌ من خَوارم المروءة بحسبِ ما تقدّم التمثيل عليه في البند الثالث عشر من

المطلب الثاني، وكذا أيضا عدم السماع من الشيخ لأنَّ أصل الشيخ مرويٌّ بطرق موضوعة، أو لأنه لا يصُون كتابه عن أيدي العابثين، وقد تقدّم تفصيل هذين العارضين في البندين الثاني والرابع من المطلب الثالث بما يغني عن التكرار. ومن العوارض المُندرجة تحت هذا الأثر أيضا أن يكون معتقدُ الشيخ ومذهبه باطلا، أو فاسدًا فيُتركُ السَّماعُ منه زجرًا له، وقد تقدَّم التمثيلُ على ذلك في البند العاشر من المطلب الثاني. ومن ذلك أيضًا عارضُ أنْ يجدَ التلميذُ حول الشيخ تلامذةً ليسوا بالأقوياء في الرواية؛ فلا َسْمع من الشيخ على سبيل الزَّجر لهم. ومثاله ما تَقدَّم في البند الحادي عشر من المطلب الثاني؛ حيث لم يسمع أيوب السِّختياني من طاووس بن كَيسان، ولم يُكثر عنه؛ لأنه وجَد في مجلسه عبدَ الكريم بن أبي أمية وهو ليس بثقة، وليثَ بن أبي سُليم وهو مضطرب الحديث، ولو حضر أيوب مجالس طاووس بمعيتهما لكان ذلكَ يقوّي حالهما، حيث سيعطيهما فرصة ليقرِنا اسميهما به حين يُحدّثان فيقولا: سمعنا من طاووس وأيوب حاضر.. » أو نحو ذلك. ولا تخفى قيمة ذلك في تقوية حال الراوي عند أهل الشأن.

- انتقاءُ الرواةِ للأفضلِ والأصحِّ من مَروياتِ شيخٍ ما دُونَ مَا وقع فيه الخطأ له. وتبرُز قيمة هذا الأثر في عارض السماع من الشيخ بسبب الاختلاط، على نحو ما وقع لحفص بن عمر الحَوضي (ت 225هـ) حين ترك السَّماع من سعيد بن أبي عَروبة (ت 156هـ) ، حيث قال: دخلت على ابن أبي عروبة أريدُ أن أسمعَ منه، فسمعتُ منه كلاما؛ فسمعته يقول: الأزدُ عريضة، ذبحوا شاة مريضة، أَطْعموني فأبيتُ، ضَربوني فبكيتُ، فعلمتُ أنه مُختلط، فلم أسمعْ منه « [102] . ومثله ترك الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ) السّماع من خَلف بن خليفة الأشجعي (ت 181هـ) ؛ لاختلاطه أيضًا، حكى الحافظ المزي قال: « قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه رأيتُ خلفَ بن خليفة– وهو كبير، فوضعه إنسان من يده، فلما وضعهُ صاحَ يعني: من الكبَر، فقال له إنسان: يا أبا أحمد، حدَّثكُم مُحارب ابن دِثار؟ وقصَّ الحديث فتكلم بكلام خفيٍّ، وجعلتُ لا أفهمُ فتركتُهُ، ولم أكتب عنه شيئا» [103] .

- إعطاءُ الطالبِ جُرعَاتٍ منتظمة من الروايةِ حتى يُتقنَها بشكلٍ أفضل، والعملُ على إذكاء روح التيقُّظ، وسرعة الحِفظ والفهم في نفسه. وهذا الأثر هو أحدُ ثمار عارضِ تعسُّر الشَّيخِ في الروايةِ؛ ذلك أنَّ تقليلَ الأحاديث التي يُلقيها الشيخ على التلميذ، و مراعاة توزيعها على فَتراتٍ زمنية مناسبة يكون أنجع لاستقرارها في ذهنه، وحتى يعيها قلبه بشكل جيد؛ فقد أخرج الخطيب بسنده من طريق سعيد بن حرب، قال: سمعت شعبة، يقول: « اختلفتُ إلى عمرو بن دينار خمسمائة مرة (يعني: تردّدت عليه) ، وما سمعت منه إلا مائة حديث، في كل خمسة مجالس حديثٌ» [104] . وقد تأثَّر شعبة بن الحجّاج بشيخه عمرو بن دينار في هذه المنهجيَّة، قال أبو نعيم الأصبهاني: « حدثنا سليمانُ بن أحمد (يعني: الطبراني) حدَّثنا معاذ

بن المُثنى قال: سمعت علي بن المَديني يقول: أَنَا سمعتُ يحيى بن سعيد القَطَّان يقول: لزِمْتُ شعبة عشرين سنةً، فما كنتُ أرجعُ من عنده إلا بثلاثة أحاديث، وعشرةٌ أكثرُ ما كنتُ أسمعُ منه في كُلِّ يوم» [105] . وممَّن كان يسلكُ طريق الجُرعاتِ في التحديث الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ) ؛ فقد فعل ذلك مع محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ) ، أسند أبو نعيم من طريق محمد بن عبد الله بن عبدِ الحَكم، قال: سمعتُ محمد بن إدريس الشافعي يقول: جئتُ مالك بن أنس فاستأذنتُ عليه؛ فدخلتُ وكنتُ أريد أن أسمع منه حديث العَقيقة، فقلت: إنْ جَعَلتُهُ في أوَّلٍ، خشيتُ أنْ سيُبْطِلُهُ، ولا يُحدِّثُني، وإنْ جعلتُهُ في آخر، خشيتُ أن لا يبلِّغَهُ بعدَ عشرة أحاديث، فأخذتُ أنْ أسأله عن حديث حديث، فلمَّا مرَّتْ عشرةٌ قال: حسبُكَ، فلم أسْمعهُ منهُ « [106] . وأما أثرُ عارضِ التعسُّر في إذكاء روح التيقُّظ، وسرعة الحفظ، والفَهم في نفس الطالب، فمثاله ما أسنده الخطيب من طريق ابن عمّار الشهيد أنه قال في ترجمة حَفص بن غياث (ت 222هـ) : » قال ابن عمار: كان لا يَرُدُّ على أحد حرفًا؛ يقول: لو كان قلبكَ فيه لفَهمْتَه، وكان عسرًا في الحديث جدًا، ولقد استفهمه إنسانٌ حرفا من الحديث، فقال: لا والله لا سَمِعْتها منِّي، وأنا أعْرِفُك « [107] .

♦ **ثانيا: الآثارُ السلبيةُ لعوارضِ السماعِ على واقع الرواية.**

ومن أبرز تلك الآثار:

▪ نزولُ إسنادِ الرَّاوي في الرواية عن الشيخ. وهذا الأثرُ حاصل من عوارضَ عديدة منها عسرة الشيخ، وكذا تركه التحديث تدينا لكونه يرى طلبة الحديث لا يُخلصون النيةَ فيه لله تعالى، وممّن ناله تداعياتُ هذا العارض الإمامُ البخاري؛ وذلك في سماعه من عبد الله بن داود الخُريبي (ت 213هـ) ؛ فاحتاج إلى شيء من حديثه في جامعه الصحيح؛ فرواه عنه بنزول. قال الإمام الذهبي: « لقيه البخاري، ولم يسمع منه، واحتاج إليه في الصحيح فروى عن مسدَّد (يعني: ابن مُسَرْهَد) عنه، وعن الفَلّاس عنه (يعني: أبا عمرو الفلّاس) ، وعن نَصر بن علي عنه، وتركَ التحديث تَدَيُّنا؛ إذ رأى طلبَهُم له بنيَّة مَدخُولة « [108] . ومن عَوارضِ السَّماع التي تُفضي إلى نزول إسناد الراوي في الشيخ ترك الراوي السماع من الشيخ؛ لكونه رأى الشيخ دخلَ في بعضِ أمور السُّلطان على مثلما وقع لخارجة بن مُصعب السَّرخَسي (ت168هـ) مع ابن شهاب الزهري (ت 124هـ) ؛ لكون الزهري كان صاحبَ شرطة لبعض بني مروان، أسند ابن حبّان من طريق أحمد بن عَبْدَوَيه قال: « سمعت خَارجَةَ يقول: قدِمْتُ على الزهريِّ، وهو صاحبُ شرط لبعض بني مروان، ... فقلت: قبَّح الله ذا من عالم، فانصرفتُ، فلم أسمع منه، ثم قدِمْتُ على يونس؛ فسمعتُ منه عن الزُّهري» [109] . هذا وقد وقع في آخر رواية ابن عدي في الكامل من الطريق ذاتها ما لفظه: « ثم نَدِمْتُ، فقدمتُ على يُونس، فسمِعْتُ منه عن الزهري» [110] .

▪ أنْ يروي الرَّاوي عن الشيخ حديثه بطريقة دون السماع في القوة، وربما كان ذلك على وجه الحاجة. ومن أبرز العوارض المندرجة تحتَ هذا الأثر، غيابُ الرَّاوي عن البلدِ وقتَ تحديثِ الشيخ، وقد وقع هذا للخطيب البغدادي في عدم سماعه من أبي ذر الهَروي (ت434هـ) ، وإنما روايته عنه إجازة؛ قال الخطيب البغدادي: « [قدمَ أبو ذرٍّ بغداد، وحدّث بها وأنا غائب و] [111] ... وكتب إلينا من مكة بالإجازة لجميع حديثه» [112] . ومن العوارض التي يترتب عليها أيضًا هذا الأثر مرضُ الشيخ مرضًا شديدا حالَ قدوم الراوي؛ فيحول حينئذ دون أن يسمع منه، وذلك مثلما وقع للإمام الطبراني حين قدمَ ليسمعَ من عثمان بن عبد الله بن خُرَّزَاذ (ت 281هـ) . قال الطبراني: « حدثنا عثمان بن خُرَّزَاذ، في كتابه، وقد رأيتهُ؛ دخلتُ إنْطَاكية، فدخلنا عليه، وهو عَليل مَسْبُوت، فلم أسمع منه، وعاش بعد خروجي من إنطاكية ثلاث سنين ونيفًا» [113] . قلت: إنَّ قولَ الطَّبراني: « حدثنا عثمان بن خُرَّزَاذ، في كتابه» يعني: إجازةً. هذا ومن العَوارض التي يترتَّبُ عليها هذا الأثرُ– على نحو يَحتاجُ فيه الراوي روايةَ الشيخ بطريقة دون السَّماع، تركُ الراوي السَّماع من الشيخ على سبيل التورّع، ومن ذلك ما وقَع للفقيه أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (ت 490هـ) ؛ حيث لم يسمع ابتداءً من أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القُضَاعي (ت 454هـ) صاحب مسند الشهاب، قال ابن عساكر في تاريخه: سمعتُ أبا الفتح نصرَ الله بن محمد الفقيه يقول: سمعتُ أبا الفتح نصر بن إبراهيم الزَّاهد يقول: قدِمَ علينا القاضي أبو عبد الله القُضَاعي صُوْر– رسولا للمصريين إلى الروم، فذهبَ ولم أسمع منه، ثم إنِّي رويتُ عنه بالإجازة. (قال ابن عساكر) : يعني: أنه لم يرضَه في أول الأمر؛ لدخوله في الولاية من قبل المصريين « [114] . حكى الإمام الذهبي قال: « حكى الفقيه نصر الله المصِّيصي عن الفقيه نصر قال: أدركت القضاعي ولو أردت أن أسمع منه لفعلتُ، ولكنِّي تورعت لأَجلِ أنَّه كان يترسَّلُ للمصريين، ثم احتجتُ في التخريج، فرويتُ عنه بالإجازة» [115] .

▪ جَفوةُ الرُّواة للشيخ وانقباضُهم من صنيعه، وربما بلغ ذلك بهم حدًّا يحملهم على تأديبه. ويظهر هذا الأثر جليا في عارض تعسّر الشيخ عن التحديث مثلمَا وقع لأبي زرعة الرَّازي (ت 264هـ) مع المؤمِّل بن إهاب الرّبعي (ت 254هـ) حكى البُرذُعي في سؤالاته، قال: « قال لي أبو زرعة: كان المؤمِّل بن إهاب ببغداد، فقلتُ لأبي بَكر الأَعْين: امض بنا إليه، فقال: إنه يتعسر، قلتُ: فدعه إذًا. قال أبو زرعة: قلَّ ما سَهُلَ عليَّ احتمال العُسْرَة.. » [116] . وقال الإمام المزي في ترجمة هنّاد بن السَّري: ذكره الحافظ أبو الحسن محمد بن أحمد بن حماد بن سفيان الكوفي، فيمن مات سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة، وقال: كان ثقة، عسرًا في الحديث، كتبتُ عنه، ولم أحضر جنازته « [117] . قلتُ: إنَّ قول أبي الحسن الكوفي في حقِّ هنّاد: » لم أحضر جنازته» مقصود لذاته، وإلا فليس له معنىً؛ ذلكَ أنه ليس من عادة من

يروي حين يترجم لشيوخه أن يقول: حضرتُ جنازةَ فلان، وفلانٌ لم أحضُر جنازته– وكأنّي بأبي الحسن قد وجدَ في نفسه، وضاق صدرُهُ من تعسّر شيخه، والحالُ ذاته من أبي زرعة حين عزفَ عن المُضيِّ للسماع من مؤمّل، لا بل إنَّ الأمر قد يصل حدّ تأديب بعض الرواة للشيخ لتعسُّره، وعين هذا الأمر وقع مع المؤمّل بن إهاب نفسه؛ فقد أسند الخطيبُ في تاريخه من طريق علي بن محمد بن أبي سُليمان، قال: قدم مؤمِّل بن إهاب الرَّمْلة، فاجتمع عليه أصحاب الحديث، وكان ذَعِراً، ممتنعاً، فألحُّوا عليه، فامتنعَ أنْ يُحدِّثهُم، فمضَوا بأجْمَعهم، وألَّفُوا منهم فئتين، فتقدموا إلى السُّلطان، فقالوا: إنَّ لنا عبداً خلاسياً [118] له علينا حقُّ صحبة، وتربية، وقد كان أدَّبنا، وأحسنَ لنا التأديبَ، وآلتْ بنا الحالُ إلى الإضاقة بحمل المِحْبرة، وطلب الحديث، وإنَّا أردْنا بيعه، فامتنعَ علينا. فقال لهم السلطان: وكيف أعلم صحة ما ذكرتم؟ قالوا: إنّ معنا بالباب جماعة من حملة الآثار، وطُلاب العلم، وثقات الناس، يُكتفى بالنظر إليهم دون المسألة عنهم، وهم يعلمَون ذلك فتأذَنُ بوصولهم إليك لتسمعَ منهم، فأدخَلَهُم، وسمع منهم مقالتهم، ووجَّه خلفَ المؤمِّل بالشَّرط، والأعوان– يدعونه إلى السلطان، فتعذَّر؛ فجذبوه وجرَّرُوه، وقالوا: أُخْبرنا أنَّك قد استَطْعَمْتَ الإبَاقَ [119] ، فصار معهم إلى السلطان، فلما دخلَ عليه قال له: ما يكفيك ما أنت فيه من الإباق حتى تتعزَّز على سلطانك؟! امضوا به إلى الحَبْس، فحُبِس فكانَ مؤمِّل من هيئته أنه أصفر، طَوَّالُ، خفيفُ اللحية، يشبه عبيد أهل الحجاز، فلم يزل في حبسه أياماً حتى علم بذلك جماعة من إخوانه، فصاروا إلى السلطان وقالوا: هذا مؤمل بن أهاب في حبسك مظلوم. فقال لهم: ومن ظَلمه؟ فقالوا له: أنتَ. قال ما أعرفُ من هذا شيئًا؟ ومَن مؤمل هذا؟ قالوا: الشيخ الذي اجتمع عليه جماعة. فقال: ذاك العبدُ الآبق؟ فقالوا: ما هو بآبق، بل هو إمام من أئمة المسلمين في الحديث. فأمرَ بإخراجه، وسأله عن حاله، فأخبره كما أخبره الذين جاؤوا يذكرون له حاله، فصرفه وسأله أن يُحلَّهُ، فلم يُرَ مؤمّل بعد ذلك ممتنعا امتناعه الأوَّل حتى لحق بالله، عز وجل» [120] .

▪ فواتُ الراوي حديث الشيخ بالمُطلق. ومن عوارض هذا الأثر؛ ضيقُ ذات اليد للراوي فلا يقدر على الارتحال للسماع، وكذا انشغال الراوي ببعض الشؤون الطارئة، وكذلك مرضه ورُجوعه من البلد الذي نزلَ فيه الشيخ دون أن يسمع منه، ومن تلك العوارض غيابُ الرَّاوي عن البلد وقتَ تحديث الشيخ، وكذلك حَسَدُ بعض الرُّواة لبعضهم؛ وذلك بإشغالهم لبعضهم بما يحول بينهم وبين السَّماع، وينضاف إلى ما تقدّم عارض أن يكونَ الراوي مُفضّلاً للسماع من الشيخ دون العَرض عليه؛ فلا يسمع منه لذلك، وكذا عارض تفضيل الراوي الاشتغال بلون من العبادة على السَّماع، وجميع هذه العوارض تقدّم بيانها والتمثيل عليها في المطلب الأول وفي الرجوع إليها في موضعها غُنْيَة عن التكرار. ومن العوارض التي

تفوِّت السماع بالمُطلق من الشيخ رحيل الشيخ أو مغادرتُهُ للبلدِ الذي يعيش فيه الراوي، وكذا موتُ الشيخ قبلَ أنْ يتهيأ للتلميذِ أنْ يسمع منه، وقد تقدّم أيضا تفصيلُ هذين العارضين، والتمثيل عليهما في البندين السادس والتاسع من المطلب الثاني بما يغني عن الإعادة. ومن العوارض التي تفوِّت السماع بالمطلق عدم اصطحابِ الشيخ أصولَه معه حين يلقاه الراوي، وقد تقدّم بيان هذا العارضِ أيضا في البند الثالث من المطلب الثالث.

الخاتمة:

بعد هذا العرض والبيان لموضوع «عوارض السماع من الشيوخ وأثرها عند المحدّثين» **فيما يأتي أهم النتائج والخلاصات التي توصَّلت إليها الدراسة:**

♦ أولاً: يراد بعوارض السماع من الشيوخ اصطلاحًا: الأمورُ التي تحولُ دون سماع الراوي من شيخٍ لقيه، أو لم يلقهُ.

♦ ثانيًا: تبيَّن بالاستقراء والسبر الدّقيقين أنَّ عوارضِ السماعِ من الشيوخ تدخل في عناصر عملية الرواية الثلاثة جميعها أعني: الراوي، والشيخ، والمروي، وهذا يؤكد أنَّ مسألة الرواية هي مسألة تكاملية بين هذه العناصر، وليست المسؤولية فيها مقتصرة على عُنصرٍ دُون الآخر.

♦ ثالثًا: أظهرتِ الدراسةُ أنَّ طريق الروايةِ عند المحدّثين لم يكُن ممهدًا، ومفروشًا بالورود، بل كان ممتلئا بالكثير من المُعيقاتِ والعقباتِ، ومن ذلك هذه العوارض التي تنوَّعت؛ فكان منها ما يرجعُ إلى أحوالَ دينية، أو علمية، ومنهجيّة، أو صحيَّة، أو عقلية. وهذا بدوره يكشف عن مدى الجُهد الكبير الذي بذله أهلُ الحديث في حفظ السنة من غوائل الشبهات، وبواطيل الروايات.

♦ رابعا: يُعدُّ رصدُ وتسجيلُ علماءِ الحديث لهذه العوارضِ لبنةً مهمّةً من لَبناتِ البناءِ النقديِّ، لكونها مرتبطة بأحد أهم شروط قبول الحديث ألا وهو الاتصال؛ وذلك بإثباته، أو نفيه فيما بين الراوي والشيخ.

♦ خامسًا: أكّدتْ دراسةُ هذه العوارض أنَّ المشتغلين بالرواية من أهل الحديث كانوا ذا منهجيّة رصينة في تلقِّي الرواياتِ وتحمُّلها، وأنهم لم يكونوا مثل حاطبي الليل، وقد برز ذلك في العوارضِ الدينية، والعلمية، والعقلية في حقِّ الشيخِ المرادِ الرواية عنهُ.

♦ سادسًا: لقد كان لبعضِ هذه العَوارض تداعياتٌ وآثار إيجابية على واقع الرواية؛ منها إبرازُ عَظيمِ ديانةِ وورَعِه الشيخ، وحرصِه على سلامةِ مسيرته في التحديث، وذلك

بإمساكه عن التحديث إذا خافَ من نفسه كثرة الغلط، وكذلك الحثُ على تنشيط الرواة من أهل الحديث على التبكير لمجلس التحديث قبل غيرهم- بامتناع الشيخ عن تحديثهم إذا وصلُوا المجلس متأخرين، وكذا أيضا إهدارُ رواية المتهاون في أحد أمور الدين، أوالعدَالة، أوالضبط، أو البدعة على سبيل الزّجر والتأديب له.

ومن الآثار الإيجابية التي عكستها بعض هذه العوارض انتقاءُ الرواةِ للأفضلِ والأصحِّ من مروياتِ شيخٍ ما، دُون مَا وقع فيه الخطأ له، ومن ذلك أيضا إعطاءُ الطالبِ جُرعاتٍ منتظمةٍ من الروايةِ حتى يُتقنَها بشكلٍ أفضل، والعملُ على إذكاءِ روح التيقُّظِ، وسرعةِ الحفظ، والفَهم في نفسه. وهذا الأثر هو أحدُ ثمار عارضِ تعسُّرِ الشَّيخِ في الروايةِ.

♦ سابعًا: لقد تركتْ بعضُ عَوارضِ السماع تداعياتٍ سلبيةٍ على واقع الرواية، ومن ذلك نزولُ إسناد الراوي في الرواية عن الشيخ؛ لامتناع الشيخ عن تحديثه تعسُّرا منه، أو تركًا من الراوي للشيخ؛ لأنه رأى الشيخ، قد دخل في بعض أعمال السلطان وأموره. ومن الآثار السلبية أن يروي الراوي عن الشيخ حديثه بطريقة دون السماع في القوة مثل الإجازة، وربما كان ذلك على وجه الحاجة والاضطرار، ومن الآثارِ السلبية أيضًا: جَفوةُ الرواة للشيخ، وانقباضُهم من صنيعه وربما بلغ ذلك بهم حدًّا يحملهم على تأديبه وقد ظهر ذلك جَليًّا في التعامل مع بعض من تعسَّر في التحديث كالذي جرى لمؤمِّل بن إهاب، ومن تلك الآثار السلبية أيضًا: فَوَات الرَّاوي حديث الشيخ بالمُطلق، ولهذا الأثر عوارضُ عديدة تقدّم سردها في آخر المطلب الخامس من الدراسة بما يغني عن تكرارها.

الهوامش:

1. أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، ط1، 1991م) ج: 4، ص: 278 مادة (عَرَضَ) .
2. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط2، 1990م) ج: 7، ص: 168 و 169 مادة (عَرَضَ) .
3. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج: 3، ص: 102 مادة (سَمِعَ) .
4. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (القاهرة: المطبعة المصرية، ط2، 1353هـ 1933م) ، ص: 40و41.
5. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، د. ط، 1403هـ) ، ج: 1، ص: 1001.
6. الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1404هـ) ، ص: 236.
7. محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ) ، ج: 13، ص: 188.
8. أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، بيروت: دار الكتاب العربي، ط4، 1405هـ) ، ج: 9، ص: 174. قلتُ: إسناده صحيح. هذا وقول الراوي عن الإمام أحمد: فأكْرى نفسه أي: عمل بالأجرة. ابن منظور، لسان العرب، ج: 15، ص: 218 مادة (كَرَا).
9. عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1371هـ 1951م) ، ج: 7، ص: 238. جَرْجَرايا: بفتح الجيم، وسكون الراء الأولى، بلد من أعمال النَّهروان الأسفل بين واسط وبغداد... وقد خرج منها جماعة من العلماء والشعراء والكتاب والوزراء ولها ذكر في الشعر كثير".

   انظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان، (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت) ، ج: 2، ص: 123.
10. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 4، ص: 441. قلتُ: إنَّ قول أبي حاتم: "أيام الأنصاريِّ" يعني: محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري أبو عبد الله، قاضي البصرة. انظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 9، ص: 532.
11. سليمان بن الأشعث أبو داود السَّجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، تحقيق:

عبد العليم عبد العظيم البستوي، (مكة المكرمة: مكتبة دار الاستقامة، بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1418هـ 1997م) ، ج: 2، ص: 295.

12. أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ج: 2، ص: 295. قلتُ: إنَّ قول أبي داود: " هؤلاء كانوا بعد العشرين" يريد: أنَّ هؤلاء ظهر صيتهم في الرواية بعدَ سنة (220هـ) وكان أَبو داود قد دخل البصرة، وكذا الكوفة بعد تلك السنة، ولذلك سمع من بعضهم مجلسًا، ولم يسمع من البعضِ الآخرشيئا.

13. علي بن الحسن بن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: علي شيري، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1419هـ1998م) ، ج: 22، ص: 195. قلتُ: إسناده صحيح.

14. انظر على الترتيب:

أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: المكتب الإسلامي، بيروت: دار الخَاني، ط1، 1408هـ 1988م) ، ج: 1، ص: 559.

وعبد الكريم بن محمد السَّمعاني، الأنساب، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، (بيروت: دار الجنان، ط1، 1408هـ 1988م) ، ج: 5، ص: 532.

15. إبراهيم بن سعد الحبَّال، وفيات المصريين، تحقيق: محمود بن محمد الحدّاد، (الرياض: دار العاصمة، ط1، 1408هـ) ، ص: 89. قلتُ: إسناده صحيح.

16. علي بن عمر الدارقطني، علل الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السَّلفي ، (الرياض: دار طيبة، ط1، 1405هـ 1985م) ، ج: 5، ص: 308.

17. ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج: 3، ص: 282.

18. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت) ، ج: 12، ص: 474.

قلتُ: إسناده صحيح.

ويوسف بن المُبرِّد، بحر الدَّم فيمن تكلَّم فيه أحمد بمدح أو ذم، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: دار الراية، ط1، 1989م) ، ص: 129.

19. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 10، ص: 463.

20. قلت: إنَّ العبارة ما بين المعقوفتين ليست في المطبوع من تاريخ بغداد، وإنما أثبتها من نقل الذهبي عنه في السِّير والتذكرة. راجع: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 17، ص: 555. وكذا أيضا: محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (د. م: د. ن، د. ط، د. ت) ، ج: 3، ص: 1104.

21. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 11، ص: 141. والسمعاني، الأنساب، ج: 4، ص: 391.

السَّرَوَانُ: تثنيةُ سُراة بفتح ثانيه؛ مَحلَّتان من محاضر سلمى أحد جبلي طيء. الحموي، معجم البلدان، ج: 3، ص: 216.

22. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج: 2، ص: 141. قلتُ: إسناده صحيح. هذا ولم أقف على اسم أخيه، وقُطْرَبُل: اسم قرية بين بغداد وعُكْبُرا. انظر: الحموي، معجم البلدان، ج: 4، ص: 371.

23. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج: 2، ص: 139. قلتُ: إسناده صحيح.

24. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الراوية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وآخر ، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د. ط، د. ت) ، ص: 272. قلتُ: إسناده صحيح.

25. أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1404هـ 1984م) ، ج: 9، ص: 189.

قلتُ: غَنجار هو: محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن كامل أبو عبد الله البخاري الحافظ صاحب تاريخ بخارى، توفي سنة 412 هـ. انظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 17، ص: 304.

26. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 10، ص: 628.

27. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 11، ص: 429.

قلتُ: إنَّ قول الإمام مالك لهشام بن عمار: " ما كفّارتُه؟ " محمولٌ على المعنى اللغوي لا الاصطلاحي للكفّارة، أي: ما الذي يكفر ذنبه عند هشام حتى يسامحه.

28. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 2، ص: 334. قلتُ: إسناده صحيح.

29. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 3، ص: 18. قلتُ: إسناده صحيح.

30. أحمد بن محمد السلفي، سؤالات السّلفي للحوزي، تحقيق: مطاع الطرابيشي، (دمشق: دار الفكر، ط1، 1403هـ 1983م) ، ص: 69. قلت: أبو المفضّل هو: هبة الله بن محمود بن مخلد الأزدي (ت 481هـ) ، وقد وقعت ترجمته في سؤالات السلفي للحوزي. انظر: السلفي، سؤالات السّلفي للحوزي، ص: 92و93.

31. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 11، ص: 429. قلتُ: إنه بعد البحث والتفتيش لم أقف

على كلام السّمعاني في المطبوع من كتبه وهي: الأنساب و التحبير و أدب الإملاء، فلعله في غيرها، والله الموفق.

32. أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1395هـ) ، ص: 93. قلتُ: إسناده صحيح.

33. يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ 1980م) ، ج: 2، ص: 155.

34. أحمد بن عبد الله العَجْلي، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط1، 1405 هـ 1985م) ، ج: 1، ص: 280.

محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د. ط، د. ت) ، ج: 7، ص: 299.

35. علي بن هبة الله بن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ) ، ج: 3، ص: 286.

36. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 9، ص: 74.

37. محمد بن عبد الغني بن نقطة الحنبلي، التقييد لمعرفة رواة الأسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ) ، ص: 352و353.

38. أحمد بن سليمان الطبراني، المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور محمد الحاج أمرير، (بيروت: المكتب الإسلامي، عمَّان: دار عمّان، ط1، 1405هـ 1985م) ، ج: 1، ص: 318.

39. محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج: 2، ص: 37 مادة (سَبَتَ) .

40. أحمد بن محمد الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، (بيروت: دار المعرفة، ط1، 1407هـ) ، ج: 1، ص: 272.

41. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 8، ص: 184.

42. عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1409 هـ 1988م) ، ج: 3، ص: 394.

43. الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، ص: 136.

44. المزي، تهذيب الكمال، ج: 8، ص: 288.

45. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 14، ص: 99. قلت: إنَّ جملة: " ونكتب بين يديه" هكذا

في المطبوع ولعلها: لنكتب بين يديه.

46. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 16، ص: 56.

47. الذهبي، تذكرة الحُفاظ، ج: 1، ص: 338.

48. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج: 7، ص: 299.

49. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 10، ص: 239.

50. العجلي، معرفة الثقات، ج: 1، ص: 254. وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج: 1، ص: 431.

حكى الحافظ ابن حجر ج: 1، ص: 431. عن علي بن المديني أنه قال بكير: " أدركه مالك ولم يسمع منه، وكان بكير سيء الرأي في ربيعة (يعني: ابن عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي) فأظنه تركهُ من أجل ربيعة ".

قلتُ: وهذا الظن من الإمام ابن المديني ينقضه صنيعُ الإمام مالك نفسه؛ ففي نفس الجزء والصفحة من التهذيب لابن حجر حكَى الحافظُ قبل إيراد كلامَ ابن المَديني قال: " قال أحمد بن صالح المصري سمعت ابنَ وهب يقول: ما ذَكَرَ مالكَ بكيرَ بن الأشج إلا قال: "كان من العلماء ". هذا وعندي أنَّ كلام مالك يحكُم على كلام ابن المديني، وأنَّ الظنَّ لا يغني من الحق شيئا، والله الموفّق.

51. السمعاني، الأنساب، ج: 1، ص: 156. قلت: قوله: " من الحجاز، والحج، (والزيارة) " ما بين القوسين هكذا في المطبوع.

52. أحمد بن أيبك بن الدمياطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ 1997م) ، ج: 1، ص: 21.

قلتُ: إنَّ ترجمة ابن وَدْعَان ليست موجودة في الأجزاء الخمسة المطبوعة المتوفرة من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار؛ لذلك نقلتها من ابن الدمياطي.

53. محمد بن حبان البستي، المجروحين، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، ط1، 1396هـ) ، ج: 1، ص: 153.

54. محمد بن حبان البستي، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، (د. م: دار الفكر، ط1، 1395هـ 1975م) ، ج: 8، ص: 5. قلتُ: إسناده صحيح. هذا ويدل السياق الذي وردت فيه لفظة كَأَفْرَكُوبَاتٍ على أنها نوع من السلاح. ولم أقف عليها في المعاجم.

55. ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 3، ص: 52.

56. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 13، ص: 475.

57. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 11، ص: 396. قلتُ: إسناده صحيح.

قال المحقق في هامش الصفحة: كان القضاة في العصر العباسي يلبسون السواد؛ لأنه شعار الدولة العباسية.

58. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج: 3، ص: 229.

59. الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، ص: 177. قلتُ: إسناده صحيح.

60. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج: 1، ص: 70.

61. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 20، ص: 121. قلتْ: إنني لم أقف على كلام السمعاني في المطبوع من كتبه وهي: كتاب الأنساب، و التحبير، وأدب الإملاء، فلعله في غيرها.

62. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 11، ص: 363.

63. العجلي، معرفة الثقات، ج: 1، ص: 428.

64. محمد بن عمر العُقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ 1984م) ، ج: 1، ص: 321. قلتُ: إسناده صحيح.

65. ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج: 3، ص: 472.

66. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 13، ص: 130.

67. انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 5، ص: 339و340.

68. انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 6، ص: 87 و88.

69. انظر على الترتيب: العُقيلي، الضعفاء الكبير، ج: 3، ص: 63 وج: 4، ص: 15. قلتُ: إسناده صحيح.

70. يوسف بن عبد الله بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخر، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، د. ط، 1387هـ) ، ج: 20، ص: 65و66. قلتُ: إسناده صحيح.

71. علي بن عمر الدارقطني، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (الرياض: مكتبة المعارف، ط1، 1404هـ 1984م) ، ص: 72.

72. الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، ص: 150. قلتُ: إسناده صحيح.

73. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج: 4، ص: 231.

74. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج: 2، ص: 40.

75. الخليل بن عبد الله الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث في البلاد، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ) ، ج: 2، ص: 696و697. قلتُ: إسناده صحيح.

76. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 3، ص: 407. وحديث خروج الدجّال من خُراسان أخرجه الإمام الترمذي في سننه من حديث ابن أبي عروبة عن أبي التيّاح. وقال الترمذي عقب إيراده الحديث: وهذا حديث حسن غريب رواه عبد الله بن شوذب وغير واحد عن أبي التياح ولا نعرفه إلا من حديث أبي التياح ".

محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت) ، كتاب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء من أين يخرج الدجال؟ ، ج: 4، ص: 509 حديث رقم (2237) .

77. العُقيلي، الضعفاء الكبير، ج: 1، ص: 307. قلتُ: إسناده صحيح.

78. انظر على الترتيب: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 2، ص: 66. قلتُ: إسناده صحيح.

ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج: 1، ص: 437.

79. انظر على الترتيب: العُقيلي، الضعفاء الكبير، ج: 2، ص: 178. قلتُ: إسناده صحيح.

ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 3، ص: 460. قلتُ: إسناده صحيح.

80. انظر: محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت، اليمامة: دار ابن كثير، ط3، 1407هـ 1987م) ، كتاب الوضوء، باب: البول قائما وقاعدا، ج: 1، ص: 90 حديث رقم (222) .

مسلم بن الحجاج النيسابوري، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت) ، كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين، ج: 1، ص: 228 حديث رقم (273) .

81. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 3، ص: 64.

82. عبد الكريم بن محمد السمعاني، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1401هـ 1981م) ، ص: 111. قلتُ: إسناده صحيح.

83. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج: 6، ص: 249.

84. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 3، ص: 440.

85. محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد معوض وآخر، (بيروت: دار

الكتب العلمية، ط1، 1995م) ، ج: 1، ص: 46.

86. الدارقطني، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، ص: 168. ووقع في تاريخ بغداد، ج: 6، ص: 137 ما لفظه: " فتركته وخرجتُ ولم أسمع".

87. الدارقطني، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، ص: 91.

88. ابن نقطة، التقييد لمعرفة رواة الأسانيد، ص: 384.

89. الذهبي، ميزان الاعتدال، ج: 4، ص: 422.

90. عبد الكريم بن محمد السمعاني، التحبير في المعجم الكبير، تحقيق: منيرة ناجي سالم، (د. م: د. ن، د. ط، د. ت) ، ج: 2، ص: 305. سارية مَازِنْدَران: مدينة بطبرستان. انظر: الحموي، معجم البلدان، ج: 3، ص: 170. وج: 5، ص: 41.

91. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 7، ص: 12.

92. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج: 4، ص: 231.

93. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 14، ص: 99.

94. يحيى بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخَشت، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1408هـ- 1985م) .

95. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج: 3، ص: 64.

96. السمعاني، أدب الإملاء والإستملاء، ص: 111.

97. إسماعيل بن محمد العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق: أحمد القلاش، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط4، 1405هـ) ، ج: 1، ص: 214.

98. الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، ص: 93.

99. السمعاني، الأنساب، ج: 1، ص: 156.

100. ابن الدمياطي، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار، ج: 1، ص: 21.

101. ابن حبان، المجروحين، ج: 1، ص: 153.

102. ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 3، ص: 394.

103. المزي، تهذيب الكمال، ج: 8، ص: 288.

104. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي والسامع، ج: 1، ص: 208. قلتُ: إسناده

صحيح.

105. أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، ج: 7، ص: 149.

106. أبو نعيم، حلية الأولياء، ج: 9، ص: 69. قلتُ: إسناده صحيح.

107. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 8، ص: 198. قلتُ: إسناده صحيح.

108. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 9، ص: 74.

109. ابن حبان، الثقات، ج: 8، ص: 5. قلتُ: إسناده صحيح.

110. ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج: 3، ص: 52.

111. إنَّ العبارة ما بين المعقوفتين ليست في المطبوع من تاريخ بغداد، وإنما أثبتها من نقل الذهبي عنه في السِّير والتذكرة.

راجع: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 17، ص: 555. وكذا أيضا: تذكرة الحُفاظ، ج: 3، ص: 1104.

112. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج: 11، ص: 141.

113. الطبراني، المعجم الصغير، ج: 1، ص: 318.

قال ابن منظور: "العليل إذا كان مُلْقًى كالنائم يُغَمِّضُ عينيه في أَكثر أَحواله مَسْبُوتٌ".

ابن منظور، لسان العرب، ج: 2، ص: 37 مادة (سَبَتَ) .

114. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج: 53، ص: 169.

115. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: 19، ص: 143.

116. عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، تحقيق: سعدي الهاشمي، (المنصورة: دار الوفاء، ط2، 1409هـ) ، ص: 772.

117. المزي، تهذيب الكمال، ج: 30، ص: 313و314.

118. الخِلاسي: " الولد بين أَبيض وسوداء أَو بين أَسود وبيضاء ".

ابن منظور، لسان العرب، ج: 6، ص: 66 مادة (خَلَسَ) .

119. الإِبَاق: هَرَبُ العبيد وذَهابهم من غير خوف، ولا كدٍّ عَمَل.

ابن منظور، لسان العرب، ج: 10، ص: 3 مادة (أَبَقَ) .

120. الخطيب، تاريخ بغداد، ج: 13/ ص: 181. قلتُ: إسناده صحيح.

المصادر والمراجع:

1. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت، اليمامة: دار ابن كثير، ط3، 1407هـ 1987م) .
2. الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت) .
3. الحبَّال، إبراهيم بن سعد، وفيات المصريين، تحقيق: محمود بن محمد الحدّاد، (الرياض: دار العاصمة، ط1، 1408هـ) .
4. ابن حبان البستي، محمد، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، (د. م: دار الفكر، ط1، 1395هـ 1975م) .
5. ابن حبان البستي، محمد، المجروحين، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، ط1، 1396هـ) .
6. ابن الحجاج النيسابوري، مسلم، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت) .
7. ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1404هـ 1984م) .
8. الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت) .
9. ابن حنبل، أحمد، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: المكتب الإسلامي، بيروت: دار الخاني، ط1، 1408هـ 1988م) .
10. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، د. ط، 1403هـ) .
11. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1395هـ) .
12. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في معرفة أصول علم الراوية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وآخر ، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د. ط، د. ت) .
13. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت) .

14. الخليلي، الخليل بن عبد الله، الإرشاد في معرفة علماء الحديث في البلاد، تحقيق: ، محمد سعيد عمر إدريس، (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ) .

15. الدارقطني، علي بن عمر، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (الرياض: مكتبة المعارف، ط1، 1404هـ 1984م) .

16. الدارقطني، علي بن عمر، علل الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، (الرياض: دار طيبة، ط1، 1405هـ 1985م) .

17. أبو داود السّجستاني، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، (مكة المكرمة: مكتبة دار الاستقامة، بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1418هـ 1997م) .

18. ابن الدِّمياطي، أحمد بن أيبك، المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ 1997م) .

19. الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ) .

20. الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد معوض وآخر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1995م) .

21. الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (د. م: د. ن، د. ط، د. ت) .

22. الرازي، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1371هـ 1951م) .

23. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1404هـ) .

24. أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، تحقيق: سعدي الهاشمي، (المنصورة: دار الوفاء، ط2، 1409هـ) .

25. ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، د. ط، د. ت) .

26. السلفي، أحمد بن محمد، سؤالات السّلفي للحوزي، تحقيق: مطاع الطرابيشي، (دمشق: دار الفكر، ط1، 1403هـ 1983م) .

27. السمعاني، عبد الكريم بن محمد، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1401هـ 1981م) .

28. السمعاني، عبد الكريم بن محمد، الأنساب، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، (بيروت: دار الجنان، ط1، 1408هـ 1988م) .

29. السمعاني، عبد الكريم بن محمد، التحبير في المعجم الكبير، تحقيق: منيرة ناجي سالم، (د. م: د. ن، د. ط، د. ت) .

30. الطبراني، أحمد بن سليمان، المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور محمد الحاج أمرير، (بيروت: المكتب الإسلامي، عمَّان: دار عمّان، ط1، 1405هـ 1985م) .

31. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخر، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، د. ط، 1387هـ) .

32. العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتُهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق: أحمد القلاش، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط4، 1405هـ) .

33. العَجْلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط1، 1405 هـ 1985م) .

34. ابن عدي، عبد الله، الكامل في الضعفاء، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، (بيروت: دار الفكر، ط3، 1409 هـ 1988م) .

35. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: علي شيري، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1419هـ1998م) .

36. العُقيلي، محمد بن عمر، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1404هـ 1984م) .

37. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، ط1، 1991م) .

38. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (القاهرة: المطبعة المصرية، ط2، 1353هـ 1933م) .

39. الكلاباذي، أحمد بن محمد، تحقيق: عبد الله الليثي، (بيروت: دار المعرفة، ط1، 1407هـ).

40. ابن ماكولا، علي بن هبة الله، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ) .

41. ابن المُبرِّد، يوسف، بحر الدَّم فيمن تكلَّم فيه أحمد بمدح أو ذم، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: دار الراية، ط1، 1989م) .

42. المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ 1980م) .

43. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط2، 1990م) .

44. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء، بيروت: دار الكتاب العربي، ط4، 1405هـ) .

45. ابن نقطة الحنبلي، محمد بن عبد الغني، التقييد لمعرفة رواة الأسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ) .

46. النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخَشت، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1408هـ- 1985م) .

بلاغة البنية في قصيدة حافظ إبراهيم "عاصفٌ يرتَمِي وبَحرٌ يُغِيرُ" *

د. خالد عبد الرؤوف الجبر **

* تاريخ التسليم: 20/ 7/ 2014م، تاريخ القبول: 17/ 8/ 2014م.
** أستاذ مشارك/ كلية الآداب والعلوم/ جامعة البتراء/ عمان/ الأردن.

ملخّص:

تسعى هذه الورقةُ لاكتشاف بلاغة البنيةِ في قصيدة حافظ إبراهيم «عاصفٌ يرتَمي وبحرٌ يُغيرُ»، وهي قصيدة تمثّل رحلةً بحريّة حقيقيّة قصدَ بها الشّاعرُ إيطاليا، وزارَ عددًا من بلدانها ومواقعها. ويجلّي الباحثُ بنية القصيدة وتجلّياتها عبرَ: الوحدات النّظميّة، والتّراكيب اللغويّة، والصّور الفنّيّة، مستندًا في هذا كلِّه إلى الثّنائيّات التي بُنِيَت عليها، ورؤية الذّات الشّاعرة للذّات الكلّيّة التي تنتمي إليها في تناظُرٍ مُدهشٍ مع رؤيتها للذّات الأُخرى «الغرب» ممثَّلاً في إيطاليا البلدِ والمنظومة الحضاريّة. ولا يفصلُ الباحثُ هذا كلَّه عن إبرازِ التّوازي الفنّيّ بينَ الرّحلةِ الحقيقيّةِ في الزّمانِ والمكانِ، والرّحلةِ الفكريّة للذّاتِ عُبورًا إلى أُفقٍ حضاريٍّ مُشتَهىً.

الكلمات المفتاحيّة: الرّحلة الفكريّة، البنية، تجلّيات البنية، حركة الذّات، حركة الآخر.

The Rhetorical Structure of Hafez Ibrahim's Poem "A'asifon Yartami wa Bahron Yoghiro"

Abstract:

This paper seeks to discover the rhetorical structure of Hafez Ibrahim›s poem "A›asifon Yartami wa Bahron Yoghiro,» which represents a real cruise intended to Italy, where Ibrahim visited a number of its locations. The researcher uncovers the structure of the poem and its manifestations such as linguistic units and structures, artistic images, diodes the poem built on and the vision to the amazing status of the «West» represented by Italy, the country of civilization. The researcher highlights the parallels between the artistic journey in real time and space and the intellectual one, and the relevant passage to a craved civilized horizon.

Key words: *intellectual journey, the structure, the manifestations of the structure, the movement of the self, the movement of the other.*

مهادٌ تأسيسيّ:

إنّ العلاقةَ بين الفكرِ والفنّ بعامة علاقةٌ مُحكَمة، وليسَ بالإمكانِ فصلُ الشّكلِ عن المضمونِ في سياقٍ كهذا، بل إنّ العمل الفنّيّ/ الأدبيَّ النّاضجَ يبلغُ ذروتَه حينَ يعبّر تعبيرًا جماليًّا عن أعمقِ المشكلاتِ الفلسفيّة، والأسئلةِ الوجوديّة التي يواجهُها الإنسان [1] . وقد مثّل بعضُ الأعمالِ الأدبيّة رحلةً حقيقيَّةً في المكانِ والزّمانِ كرحلة ابن فَضْلان، ورحلة ابن بَطُّوطة، ورحلة ابن جُبير، وأنتج نصوصًا أدبيّة وثقافيّة راقية، ومثّل بعضُها رحلةً فكريّةً تمتحُ من الخيالِ المبنيّ على أصولٍ نصّيّة، كرحلة المعرّي في رسالة الغفرانِ، ورحلة ابن شُهَيد في التّوابع والزّوابع، ورحلة دانتي أليغري في الكوميديا الإلهيّة.

وما من شكّ في أنّ السّيرَ الذّاتيّة –والغيريّة إلى حدٍّ ما– تمثّلُ رحلةً في الزّمانِ والمكانِ كذلك، فضلاً عمّا تُبرزُه من تحوّلاتٍ في الفكرِ والمواقفِ والثقافة، وإن كانت تُكتَبُ في مرحلةٍ متأخّرة من عُمرِ كاتبِها، أي إنّها إطلالةٌ على سيرورةِ الذّات وصيرورتِها، ولعلّ سيرة عبد الوهاب المسيري «رحلتي الفكرية» خيرُ مثالٍ على ذلك [2] . بل إنّ بعض الرّواياتِ التي تقومُ على فكرةِ التّناظرِ بين رحلة الإنسانِ في المكانِ والزّمانِ، ورحلته في الفكرِ بحثًا عن الذّاتِ واستكشافِ طاقاتِها وتجلّياتِها وكوامنِها، هي من هذا القبيل، وتكادُ رواية «عزازيل» ليوسف زيدان تمثّل هذا النّمط من الرّوايات. فما بالُ الشّعر؟

في المُجملِ يمكنُ الحديثُ عن أنّ الأعمالَ الشّعريّة الكاملةَ لأيّ شاعرٍ صالحةٌ لتكونَ تعبيرًا عن سيرورةِ الذّاتِ الشّاعرة وصيرورتِها أيضًا، وهذا حالُ دواوين شعراء كبارٍ عرفتهُم العربيّة كامرئ القيس، والمتنبّي، ومحمود درويش. فدواوينُ هؤلاء تتكشّفُ عن رحيلٍ في المكانِ والزّمانِ وازاءهُ رحيلٌ في الفكرِ وانكشافِ الذّاتِ في مرآتِها [3] ، وفي مرايا غيرِها أيضًا. لكنّ القارئَ يندرُ له أن يقفَ على قصيدةٍ تمثّل رحلةً حقيقيَّةً في المكانِ والزّمانِ، وفي الفكرِ أيضًا. ومن هذه القصائدِ قصيدةُ حافظ إبراهيم قيدُ الدّراسة. فهي تعبيرٌ عن رحلةٍ بحريّةٍ حقيقيّة للشّاعرِ من مصرَ إلى إيطاليا، زارَ فيها عددًا من البلدانِ والمواقع، غير أنّها تعبّرُ تعبيرًا فنّيًّا جماليًّا عن رحلةٍ في الفكرِ أيضًا [4] .

وإذا كانتِ المنهجيّةُ البنيويَّةُ غيرَ معنيَّةٍ بهذه الوقائعِ بما تحسمُ أمرَ علاقةِ النّصّ بالواقعِ، فضلاً عن علاقته بمبدعه، فإنّ الوحداتِ النّظميّة، والتّراكيبَ اللغويّة، والصُّورَ الفنّيّة، في القصيدةِ يمكنُ في الغايةِ أن تكشفَ عن هذا كلِّه [5] ، وتُبدي لعينِ القارئِ ما كانت الذّاتُ الشّاعرةُ تختزنُه كامنًا يمورُ فيها، ويعتملُ دونَ أن يُدرَكَ على السَّطحِ متعيِّنًا. ويوظِّفُ الباحثُ هذه المنهجيّةَ مستفيدًا من بعضِ جوانبِها كالثُّنائيّات، مركّزًا على الكشفِ عن بنيةِ

القصيدةِ أوّلاً، ثمّ يتتبَّعُ تجلّيات هذه البنيةِ في القصيدة، ويستكشفُ ترائياتها في حركة الفُلْك، وحركة الآخر، وحركة الذّات، وثُنائيّة الغَرب– الشّرق، ثمّ يُجلِّي الرّحلةَ التِّيه، مُحاولاً ربطَ هذه العناوين ومادّتَها ببنية القصيدة، قاصدًا بذلك إلى الكشف عن بلاغة البنية بما تحقّقُ القصيدةُ كُلاًّ منسجمًا، وخطابًا قد يعتَورُه شيءٌ من الغُموض والضّبابيَّة في بنيته السّطحيّة، لكنَّ التّحليلَ يُبينُ عن اتّساقه في البنية العميقة للنّصّ. هكذا، يمكنُ القولُ إنّ بلاغةَ البنية تنسربُ في مسربَيْن اثنين هما: تماسُكُ النّصّ بما تمثّلُ البنيةُ بُؤرتَه ومحورَه وجوهرَه الذي يتراءى في جوانبه كلِّها، وجَماليّاتُ هذا التّرائي المجسَّدِ عبرَ الثّنائيّاتِ الطّباقيّةِ والمقابَليَّة.

بنية القصيدة:

يمكنُ تمثيلُ بنية النّصّ تمثيلاً تناظُريًّا بهُويّة النّصّ، وإذا كانت الهُويّة تعني وفق رؤية الشّريف الجرجانيّ «الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النُّواة على الشجرة في الغيب المطلق» (6)، فإنّ بنية النّصّ هي حقيقتُه المطلقةُ المشتملةُ على حقائقه اشتمالَ النّواة على الشّجرة؛ أي إنّها تشتملُ على كلّ ما يتبدّى فيه على مستويات: وحداته النّظميّة، وتراكيبه اللغويّة، وصوره الفنّيّة، وخصائصه الجوهريّة الإبداعيّة البلاغيّة التي تَميزُه عن غيره من النّصوص، وتُضفي عليه سَمْتًا خاصًّا متميّزًا. وإذا كانت هذه مظاهرَ النّصّ وتجلّياته اللغويّةَ على المستوى الظّاهر، فإنّها كلَّها تحقيقٌ للبنية الكامنة فيه بالقوّة. هكذا تكون بنيةُ النّصّ جوهرَه المجرَّدَ الكامنَ، وبذرتَه الحيّةَ الأولى التي انبثقَ منها، ويكونُ النّصّ كلُّه تجسيدًا لذلك الجوهر.

ويمكنُ بتأمّل القصيدة استكشافُ أنّها قائمةٌ على ثنائيّة «حركة الذّات– حركة الآخر»، وأنّ حركةَ الذّات تتبدّى في صورتَين اثنتين هما: حركةُ الذّات الشّاعرة الفرديّة، وحركةُ الذّات الكلّيّة للجمع الذي تنتمي إليه. وإذا كانت حركةُ الذّات الشّاعرة الفرديّة تتراءى عبرَ حركتها في المكان والزّمان برحلتها البحريّة الحقيقيّة في الواقع من مصرَ إلى إيطاليا، وتنقّلها في أرجاء المكان ومُعاناتها الحقيقيّة من هياج البحر وتلاطُم أمواجه، ورحلتها التأمّليّة الفكريّة في خضمِّ اصطخاب الأفكار بين تقليد وجمود وتأخُّر لدى الذّات الكلّيّة التي تنتمي إليها بكلّ مظاهرها في الوجود، وبين انطلاق الآخر «الغربيّ» في حياته وحضارته وتطوُّره، فإنّها وقعت منبهرةً بما حقّقه الآخرُ بحركته في الواقع فتحرّكتْ نحوَه نازعةً إليه، تائقةً إلى التّحقُّق عبرَ تمنّي الانطلاق من عقال الوقف والتّقليد والقديم الذي لم يُنجز شيئًا تتحقّق به ومعه وفيه وعبرَه الذّاتُ الشّاعرة. إنّها حالةٌ من النُّزوع إلى بعدَ الإحساس بضرورة النُّزوع عنه

وإذا كانت الحركةُ دأبًا إنسانيًّا دالاً على الحياة، ورغبةً في التّحقُّق لمقاومة فعل الزّمان القهريّ، فإنّ الجُمودَ والسُّكونَ المقتَضيَين للتّخلُّف والموت هما العاملُ الحقيقيُّ في تولُّد بذرة النُّزوع من – إلى، بصفة ذلكَ نُزوعًا إلى الحياة، وأملاً في البقاء. وإذا كان ذلكَ مشروعًا على صعيد الإنسان العاديّ، فإنّه –على خُطورته وأثره– أكثرُ مشروعيّةً لدى الذّات الشّاعرة التي تتلمّسُ عواملَ الحياة والبقاء في الذّات الكلّيّة التي تنتمي إليها، تعبيرًا عن فرط حساسيّتها، وعُمق إحساسها بتلكَ الذّات.

وتدورُ القصيدةُ في مبتداها ومُنتَهاها على حافّة واحدة؛ كأنّما بُنيت بناءً دائريًّا تنتهي فيه من حيثُ ابتدأت، فتنامَت من البذرة ثمّ آلت إليها، وكأنّ رحلةَ الذّات في حركتها الممتدّة في المكان والزّمان لم تحقّق النّتيجةَ المتوخّاةَ بالتّناظُر من رحلة في الفكر، وخَلاص على مستوى الصّراع الذي تعيشُه الذّاتُ الشّاعرة. هكذا، بين صخَب العاصف الذي ألمَّ وإغارة البحر لم تجد الذّاتُ قدرةً ذاتيّةً فيها تخلّصُها منهما سوى اللجوء إلى قوّة الغَيب. والعاصفُ المُرتَمي على صعيد هَاجسها الخاصّ نتيجةَ تأمُّلها العميق في حال الذّات الكُلّيّة التي تنتمي إليها –المنظومة العربية والمصرية والإسلاميّة– يُقابلُه البحرُ المُغيرُ بما هو تجسيدٌ للآخر وحركته الممتدّة المتلاطمة التي وضعَت الذّات الشّاعرةَ في مواجهَة وجوديّة مع نفسها ومع ماضيها وتراثها ومنظومتها التي تبدو ضعيفةً قُبالةَ البحر الزّاخر بكلّ عُنف وعُنفوان. وما الاستجارةُ بقوّة الغيب سوى ملاذ للذّات الشّاعرة التي تلمسُ عجزَها عن المقاومة، وهي ذاتٌ منفعلةٌ متوجّسةٌ ممّا طبعَها به انتماؤُها، ومن هَجمة الآخر المُغرية الفاعلة المؤثّرة [7]:

عاصــفٌ يَرْتَمــي، وبَحــرٌ يُغيرُ أنَــا بــالله منهُمــا مُستَجــيرُ

تقفُ الذّاتُ عاجزةً عن الحركة، موّارةً بالخَوف، أمامَ هذا الهدير الذي يُصمُّ أذنيها، ويُغلقُ عليها الفضاءَ بالأسداد؛ ذلكَ لأنّها واقعةٌ بينَ أمرين كلاهُما جلَلٌ، وبينَ تأثيرين كلاهُما عميقٌ وخطيرٌ في نتائجه: إذا ارتضَت بقاءَها في منظومتها فكريًّا ووجدانيًّا جمدت وارتضت التّخلُّفَ والسّكون، وإذا غادرَتها إلى منظومة الآخر المتحرّك الحيويّ النّشيط المُفعم بالإنجاز كانت كمن يخونُ قيمَه ووجدانَه، وينفصلُ عن ذاته الكلّيّة التي شكّلَتْهُ وصاغَت وجودَه. ولعلّ عجزَ الذّات عن مقاومة هذه الحركة الوفيرة القويّة خارجَها من اتّجاهين متناقضين أنتجَ انسرابَ ذلكَ التّناقُض إلى داخلها، فأصبحَت كأنّها مُتَنازَعَةٌ بينَ قُطبَين، تبحثُ عن معنىً لبقائها غير المتحقّق. وإذا كانت المنظوماتُ الفكريّة الحضاريّة ترفُضُ البينيَّةَ الرّماديّة في الانتماء على الأقلّ، ولا ترتضي للذّوات الفرديّة إلاّ أن تحسمَ أمرَها: إمّا إلى هؤلاء، وإمّا إلى أولئكَ، فإنّ الذّاتَ تُحسُّ نفسَها وهي غيرُ قادرة على الحسم كأنّما هي «ساقطةٌ بينَ كرسيّين» [8]، كلا الطّرفين يتّهمُها وينعى عليها عجزَها عن اتّخاذ قرار حاسم.

وتمتدُّ تأثيراتُ القطبين اللذين يتنازَعان الذّاتَ لتكونَ كالأمواج المتوالية بدون انقطاع، ضاربةً من الجهتين بعُنف مُحْنَقةً... ولا تكفُّ الذّاتُ عن ثوران أشجانها الدّاخليّة وتأمّلاتها في الاتّجاهين باحثةً عمّا يحقّق لها الوجودَ والطّمأنينةَ وهدوءَ النّفس، لعلّها حينذاك تتمكّنُ من الحركة الخارجيَّة في الواقع. وهذا ما يبدو جليًّا من التّشبيه المدهش المتأثّر بصورة الليل لدى امرئ القيس [9] ، بما تمثّل الصّورتان عجزَ الذّات عن الحركة الخارجيّة، ومورَانَ الذّات الشّاعرة باصطخاب داخليّ تأمّليّ عميق [10] :

وكأنَّ الأمــواجَ وهْــيَ تَــوَالى مُحْنَقــاتٍ أشْجَانُ نفســٍ تَثُورُ

أشجانُ النّفس الثّائرةُ تمثيلٌ لانسراب الحركة الخارجيّة المتلاطمة إلى دواخل الذّات العاجزة الواقعة تحتَ وطأة التّأثير، المنفعلة بلا قدرة على الفعل. إنّ القانونَ الطّبيعيّ يفرضُ على الأجسام التي تُسلَّطُ عليها تأثيراتٌ من اتّجاهٍ واحد أن تنزاحَ في اتّجاه المؤثِّر مكانيًّا، وقد تصبحُ عنصرًا فاعلاً في تلكَ الحركة على صعيد الوجود والفكر، كالحجارة المتأثّرة بحركة السّيل. فإذا تنازعَت الجسمَ قوَّتانِ مؤثّرتانِ في اتّجاهَين متعاكسين انزاحَ الجسمُ باتّجاه القوّة ذات التأثير الأقوى، بعدَ أن يعانيَ ذلكَ الجسمُ شيئًا من حالة النّزاع متأثّرًا بالقوّتين معًا، خاصَّةً حينَ تتقاربُ القوّتانِ في التّأثير كمًّا. ويمكنُ تمثيلُ ذلكَ بالضَّغط على جسم بقوّتين متعاكستي الاتّجاه، مختلفتين في الكمّ، هكذا ترتفع حرارةُ الجسم بما أنّ الضّغطَ يولّدُ الحرارةَ، فضلاً عن انضغاط مكوّناته لتصطدمَ وتحتكَّ وتتهشَّمَ أحيانًا، وقد تنبعجُ وتفورُ كالصّهير البركانيّ الذي يُضطرُّ لإيجاد منفذ ينسربُ منه. إنّ شدَّةَ الحركة الخارجيّة الفاعلة في الذّات لا بدَّ أن ينجُمَ عنها اضطرامٌ داخليٌّ عنيفٌ وفورةٌ عميقةٌ قد تؤدّي إلى انفجار الذّات، والصّورةُ الآتيةُ المفعمةُ بالحركة مؤشّرةٌ بوضوح على ما تقدّم [11] :

أزبَــدَتْ، ثمَّ جرجَــرَتْ، ثمَّ ثارَتْ ثُــمَّ فــارَتْ كَمــا تَفُــورُ القُدُورُ

فالأفعالُ: أزبدَت، جرجرت، ثارت... كلُّها متعلّقٌ بالخارج، بالأمواج وإغارة البحر، والفعلُ: فارت... متعلّق بالدّاخل، بالذّات والنّفس وأشجانها والعاصف المرتَمي. القدرُ تفورُ بما في داخلها، والإزبادُ والجرجرةُ والثّورة هو فورةُ الخارج التي ضغطت على الذّات لتفورَ بما فيها!

وتخلصُ القصيدةُ إلى توكيد ما بدأت به، فكأنّ مُرسَاها في الغاية مُبتَداها، لكنّ المختلفَ الحقيقيَّ في هذا المسار كلِّه هو مَجراها. إذا كانَ انتماءُ الذّات الشّاعرة الأصيلُ هو للشّرق بصفته حالةً حضاريّة وفكريّة وثقافيّة ووجوديّةً خاصَّة هي أقربُ إلى الجُمود والتّخلُّف، وتنازُعها في ذلك الانتماء منظومةُ الآخر الغربيِّ –وهنا الإيطاليّ– وحركتُه

بصفة الغرب تمثيلاً لحالة حضاريّة وفكريّة وثقافيّة ووجوديّة خاصّة هي على النّقيض من صورة الشّرق، وكانَ نزوعُ الذّات الشّاعرة [12] من الشّرق إلى الغرب نُزوعًا فكريًّا ووجدانيًّا مُوازيَين لحركته في الجغرافيا منتقلاً بالسّفينة من مصرَ إلى إيطاليا – فإنّ الذّاتَ تجدُ نفسَها في النّهاية عاجزةً عن الحسم باتّخاذ القرار. هكذا، تظلُّ واقعةً بينَ كرسيّين، هي تعي من أمرهما وأمر نفسها ما تَعي، ولكنّها تعرفُ أنّ الحسمَ أمرٌ بعيدُ المَنال. هنا تصبحُ الحياةُ عبئًا، ويصبحُ المقامُ فيها كالرّحيل، سيَّيْن كلاهُما يُرهقُ الذّاتَ، ويفتّتُها إمّا بالجُمود والملالة وإمّا بالمُعاناة الشّديدة. تنتهي الذّاتُ في رحلتها إلى [13]:

قد بلَوْتُ الحَياةَ في الشَّرْقِ والغَرْ ب، فمـا في الحَياة أمـرٌ يَسيرُ
مِـنْ ثُـوَاءٍ فيـه المَلالُ لـزَامٌ أو رَحيـلٍ فيـه العَنـاءُ كَثـيرُ

وينبغي للقارئ أن يتأمّل في ترتيب: الشّرق والغرب، والتّرتيب المناظر: ثُواء يلازمه الملال، ورَحيلٌ كثيرُ العَناء؛ أي إنّ الطّرفَ الأوّلَ من كلا التّرتيبين متّصلٌ بنظيره، وكذلكَ شأنُ الطّرف الآخر منهما. الثّواءُ في الشّرق يلازمُه المَلالُ والكسلُ والجُمود، والرّحيلُ إلى الغرب فيه كثيرٌ من العَناء. ولهذا اتّخذت الذّاتُ شبهَ قرارٍ حينَ تراءى لها أنّ البقاءَ في الأوطانِ مهما تجنّت وظلمَت وأقصَت وهمّشت هو دأبُ الإنسانِ الحُرّ [14]:

وكَـذاكَ الأوْطـانُ مهمـا تَجنَّتْ ليسَ للحُرِّ عن حِمَاهَـا مَسيرُ

تجلّيات البنية:

تقدّمَ أنّ بنيةَ النّصّ تشتملُ على النّصِّ قبلَ تكوُّنه واستوائه، بما تختزنُ أصولَهُ الجوهريّة مهما تتعدّد مظاهرُها في النّصّ إذ يتراءى مكتملاً. وما دامت نظيرةً للبذرة التي تشتملُ على الشّجرة، فإنّ هذا التّمثيلَ يقودُ إلى أنّ الشّجرةَ بكلّ مكوّناتها وأجزائها التي تبدو للعيانِ مختلفةً هي مختزَنةٌ في البذرة؛ هكذا يكونُ اللحاءُ والأغصانُ والأوراقُ والزّهورُ والثّمارُ، وألوانُ هذا كلّه، وطولُ الشّجرة وضخامتُها من قصرها وضآلتها، فضلاً عن روائح الأوراق والزّهور، وطعم الثّمار وألوانُها في أطوار تكوُّنها حتّى نُضجها، فضلاً عن مقاومة الشّجرة للظّروف وقدرتها على التّكيّف والاحتمال لعوامل الطّقس، وحاجتها للماء والضّوء.. يكون هذا كلُّه كامنًا في البذرة، أمّا ترائيه للعين في أطواره حتّى اكتماله فإنّما هو تجلّيات تنوُّعيَّة لما كانَ مُختزَنًا، وتحقيقٌ بالفعل لما كانَ كامنًا بالقُوّة.

ونظيرًا لما تقدّم، يمكنُ تفهُّم أنّ بنيةَ النّصِّ تتجلّى في النّصّ كلِّه، وتتبدّى للقارئ في تجلّيات نوعيّة لا بدّ لالتقاطها من تأمُّل قد يبلغُ حدّ العُمق أحيانًا. وقد يحتاجُ استكشافُ هذه التّجليّاتِ إلى مُعاودة النّظر في النّصّ مرّاتٍ، والرّبط بينَ جوانبه وعناصره ربطًا

عميقًا يتنحّى عن السّطحيّة جانبًا، ويخوضُ في التّفاصيلِ مُلاحقًا الرّوابطَ الجذريّة بينَها، بصفتها مظاهرَ وتجلّياتٍ للبنية العميقة الممتدّة في عُروقِ النّصّ وأنسجتِه وأعضائه وألوانه وروائحه وثماره. وفي هذه السّبيلِ تتكشّفُ القصيدةُ عن تجلّيات متعدّدةٍ لبنيتِها، منها:

حركة الفُلك:

الذّاتُ الشّاعرةُ الفرديّةُ التي تتجاذبُها قُوّتانِ، وتعيشُ أزمتَها وسطَ حركتَينِ متضادّتي الاتّجاه، كلتاهُما تُهاجِمُها وتؤزُّها وتُحاولُ السّيطرةَ عليها وسَحبَها لتكونَ في إطارِها، تتراءَى في القصيدةِ عبرَ تجلّيات نوعيّة كلُّها شاهدٌ على أزمتِها، وعلى ضعفِها وعجزِها عن الحركة الحقيقيّة لتكونَ مواجهةً قادرةً على صياغة معنى وُجودِها. ومن هذه التّجلّيات "الفُلْكُ" التي أسقطَت عليها الذّاتُ الشّاعرةُ حالتَها الخاصّةَ فظهرتْ في أزمةٍ مناظرة.

وإسقاطُ الشّاعرِ العربيّ مشاعرَهُ وأزمتَه وحالتَه على متعلّقاتِ الوجودِ المحيطةِ به، خاصَّةً راحلتَه أو رَكُوبتَه، أمرٌ معهودٌ منذ القدَمِ. هكذا يجدُ القارئُ عنترةَ بنَ شدّادٍ العبسيّ يصفُ فرسَه في ساحةِ المعركة [15] :

ما زلــتُ أرميهم بثُغْــرَةِ نَحْرِه	ولَبَانــه حتّــى تسربَــلَ بالدّم
فَــازْوَرَّ مــنْ وَقعِ القَنَــا بلَبَانه	وشَــكَا إليَّ بعَــبرَةٍ وتحَمْحُــم
لَوْ كانَ يَدري ما المُحاورةُ اشتَكَى	ولَــكانَ لو علِمَ الــكلامَ مُكلِّمي

وكذلكَ نجدُ المثقّبَ العبديَّ يُسقطُ مشاعرَه وحالتَه وأزمتَه على ناقته، فقال [16] :

إذا مــا قُمْــتُ أرْحَلُهــا بلَيــلٍ	تــأوَّهُ آهــةَ الرَّجُــلِ الحَزيــنِ
تقــولُ إذا درأتُ لهــا وَضينــي:	أهــذا دينُــهُ أبــدًا، ودينــي؟
أكُلَّ الدَّهــرِ حَــلٌّ وارتحــالٌ؟	أمَــا يُبْقي علــيَّ ومَــا يَقِيني؟

وتقومُ الفُلكُ في هذه القصيدةِ مقامَ الذّاتِ الشّاعرةِ مُجلّيةً أزمتَها، فالأمواجُ التي تُحيطُ بها فوّارةً ثائرةً مُحنقَةً، وتتقاذفُها في اليمِّ كأنّما تسيرُ بها وسطَ جبالٍ تعلُو حينًا وتستفلُ حينًا، هي نفسُها أمواجُ الفكرِ وتجاذُباتُ الصّراعِ بين تيّاراتٍ لا تكادُ الذّاتُ تجدُ فيها هُدوءًا أو مُطمَأنًّا تسكنُ فيه لتتأمّلَ حالَها. صحيحٌ أنّ الذّاتَ تُحاولُ –فنّيًّا على الأقلِّ– أن تضفيَ على نفسِها بعضَ ملامحِ القوّةِ والعزيمة، فهي ما زالتْ متماسكةً في وجهِ التّيّارينِ العاتيينِ اللذينِ يتجاذبانها راغبينِ في شدِّها لتتّخذَ من أحدهما مسارًا لها ومصيرًا، ويقرّ قرارُها في أحدهما كأنّما فُلكُ الطُّوفانِ حينَ استوَى على الجُوديِّ. لكنّ الذّاتَ غيرُ قادرةٍ على الحسم، ولهذا فإنّ عزيمتَها التي لا تخورُ هي بدعَةٌ تُحاولُ أن تتجمَّل بها، وفُسحةٌ ترغبُ فيها محاولةً الثّباتَ في وجهِ ما يتقلّبُ بها، أو يسعَى بها للانقلابِ [17] :

ثـــمَّ أوفَتْ مثلَ الجبَالِ على الفُلْـ ـــك، وللفُلْـــكِ عَزمَـــةٌ لا تَخُـــورُ

وإذا كانَ تلاصقُ الفُلك والذّات بما هيَ تركبُها تلاصُقًا مكانيًّا، والتصاقًا زمانيًّا والحالُ كذلك، فإنّ ثمةَ تماثُلاً بل تماهيًا واضحًا بينَهما. ولعلَّ رؤيةَ الذّات للفُلك صامدةً في وجهِ الأمواجِ العاتيةِ التي تتقاذفُها وتلطُمُها من كلّ جانبٍ تتضمّن كثيرًا من الدّهشةِ والإعجابِ، واعتبارًا نفسيًّا عميقًا تمثّلتْ فيه الموقفَ الذي تعيشُه، والأزمةَ التي تمرُّ بها، وهذا هو ما جعلَها تتماسَكُ قليلاً ولا تخورُ. مصدرُ قوّةِ الذّاتِ على مستوىً فكريّ ووجدانيٍّ إذن، وهو ما جعلَها تبدو قويّةً صامدةً، مستمَدٌّ من قوّةِ الفلكِ في الرّحلةِ الحقيقيّةِ الجغرافيَّةِ في البحر. تشقُّ الفُلكُ بجُؤجئِها الأمواجَ العاتيةَ غيرَ عابئةٍ بما تشقُّه: أصخرًا كانَ، أم ماءً. وإذا كانَ الجُؤجؤُ من السّفينةِ بمنزلةِ اللّبَانِ من الفرسِ عندَ عنترة، وكانتِ الأمواجُ العاتيةُ العاليةُ كالجبالِ بمنزلةِ الرّماحِ المشتجرةِ التي دَمِيَ لبانُ فرسِ عنترةَ بسببِ منها، فإنّهما أيضًا بمنزلةِ الصّدرِ من الإنسانِ، الصّدرِ الذي يمُورُ وتلُوبُ فيه الأفكارُ والهَواجسُ، وهو الذي يجدُ الإنسانُ فيه طُمأنينتَه أو قلقَه، وعزمتَهُ أو خَوَرَه. إنّ الذّاتَ تشقُّ لُجَّةَ الأفكارِ والاتّجاهاتِ، وصراعَ المواقفِ والانتماءاتِ، بصدرِها محاولةً الصُّمودَ لعلّها تجدُ هُداها في الغايةِ وطُمأنينتَها [18]:

تَتَرامَـــى بجُؤجُـــؤٍ لا يُبـــالي أمِيـــاهٌ تَحُوطُـــهُ، أم صُخـــورُ

وبحرُ الأفكارِ جزءٌ من بحرِ الحياة، وبحرُ المواقفِ تمثيلٌ فكريٌّ لأهوالِ بحرِ علاقةِ الذّاتِ بما حولَها في مُحيطِها القريبِ، ومُحيطِها الإنسانيّ الواسعِ. ولو أنّ الذّاتَ كانت تجدُ في نفسِها القدرةَ على السّيرِ في رحلةِ الحياةِ بدونِ مؤثّراتٍ أو مُزعجَاتٍ لكانت رحلتُها هيّنةً ليّنةً، لكنّها مضطرّةٌ للاحتكاكِ بما يُزعجُها أحيانًا كثيرةً، ومَسُوقةٌ لانحرافِ مسارِها بفعلِ تأثيراتٍ تدفعُها حينًا وتجذبُها أحيانًا. إنّها كالرّيشةِ في مهبِّ الرّياحِ تتقاذفُها وفقَ قُواها ومساراتِها. ولعلّ القارئَ يتنبّه على ما تبرزُه الذّاتُ الشّاعرةُ على مستويي البنيةِ السّطحيّةِ الظّاهرةِ، والبنيةِ العميقةِ المقصودةِ في هذا البيتِ الذي تصفُ فيه الذّاتُ الشّاعرةُ حالَ الفُلْكِ في لُجّةِ البحر [19]:

أزْعَـــجَ البَحرُ جانبَيْهَا منَ الشَّـــ ـــدِّ، فجَنْبٌ يَعْلُـــو وجَنْبٌ يَغُورُ

الفُلكُ لها جانبَانِ يُزعجُهما البحرُ، وهما الجانبان اللذانِ تحسُّهُما الذّاتُ وتعيشُ أزمتَها بينَهُما، هما: دائرةُ انتمائِها للذّاتِ الكلّيةِ الشّرقيّةِ مصريّةً وعُروبةً وإسلامًا وثقافةً وعاداتٍ وتقاليدَ ومنظومةً حضاريّةً ورُؤيةً فكريّةً للوجودِ والحياة، وهي دائرةٌ ممتدّةٌ في القِدَمِ، تبدُو جامدةً ساكنةً وقد رانَ عليها من التّخلُّفِ الكثيرِ، ودائرةُ انتمائِها للشّمالِ الأوروبيّ الحضاريِّ المتجدّدِ عملاً وصناعةً وبناءً وتعميرًا وعلمًا ونظافةً وبيئةً واهتمامًا بالنّفسِ

ومظاهرَ حياةٍ ولهوًا وجدًّا ورقصًا وفنونًا. وهما بالتّأكيد جانبانِ مؤثّرانِ: هذا بعُمقه وقِدَمه وبما أورثه للذّات من ثقافة راسخة ومظاهره الدّينيّة والوجدانيّة، وذاكَ بمُغرياته الحقيقيّة في حياةٍ مُفعمةٍ بالنّشاطِ والإنجازِ والجَمال.

وقد تبدُو عباراتُ الذّات الشّاعرة طبيعيَّةً في مكانها في وصف تلكَ الحالة المناظرة لحالة الفُلك التي يُزعجُ البحرُ جانبَيها بأمواجه المتلاطمة العاتية؛ غيرَ أنّ تأمّلَ قوله «منَ الشَّدِّ» يُظهرُ بجلاءٍ أنّ الذّاتَ تصفُ هنا حالتَها لا حالةَ الفُلك الحقيقيّة التي تجري في البحر. ومن يملكُ أدنى معرفة بحال الفلك في البحر حينَ يهيجُ ويمُوج يعرفُ أنّ الأمواجَ تضربُ جانبي الفُلك، وتُزيحُها، أي أنّها تفرضُ عليها قُوَّةً تُزيحُها من مكانها، وقد تقلبُها رأسًا على عقب، فكيفَ تؤدّي كلمةُ «الشّدّ» هذه الدّلالة، لولا أنّها دالّةٌ على حالة التّنازُع والتّجاذُب التي تعيشُها الذّاتُ في لجّة تيّارين مؤثّرين من رؤية الوجود، أو اتّجاهين فكريّين، أو موقفين من الذّات والحياة والكون؟ ولعلَّ العبارتين المتمّمتين: «فجَنْبٌ يَعْلُو، وجَنْبُ يَغُورُ» توضّحان ذلكَ بلُطف ما دلّتا عليه. فإذا كانت القيمُ كلُّها موجودةً لدى الإنسانِ على الدّوام، فإنَّ وجودَها لا يعني أنّها دائمًا على المستوى نفسه من الأهمّيّة والتّأثير. حينَ تعلوُ قيمةٌ في مكانتها وتأثيرها تنخفضُ قيمةٌ أُخرى قُبالتَها. وكذلكَ الأمرُ في رؤية الذّات لذينكَ التّيّارَين أو الموقفين أو الاتّجاهَين: فحينَ تعلو قيمةُ أحَدهما ومنزلتُه وتأثيرُه، يغورُ التيّارُ المقابلُ له قيمةً ومنزلةً وتأثيرًا. إنّ إعلاءَ الذّات لانتمائها للشّرق يخفضُ بالتّلازُم رؤيتَها للغَرب، والعكسُ صحيحٌ أيضًا. ولو أنّ قيمتَي هذين التّيّارين تساوَتا لوجدت الذّاتُ الشّاعرةُ نفسَها غيرَ مأزومَة، كما لو أنّها حسمَت أمرَها واستَوتْ على جُوديٍّ أحدهما، فهي قد تنتقلُ لتعيشَ أزمةً مع خارجها ومحيطها، لكنّها ستتخلّصُ من أزمتها الدّاخليّة. وهكذا نجدُ مصداقَ ما تقدّم في وصف الذّات لحركة الفُلْك مؤكّدةً أنّها إنّما تصفُ حركتَها الخاصَّةَ [20] :

وَهْــيَ تَــزْوَرُّ كالجَــوادِ إذا مــا ساقَــهُ للطِّعــانِ نَــدْبٌ جَسُورُ

تذكّرُنا الكلماتُ، هنا، أبياتَ عنترةَ في فرسه الذي ازورَّ من وقع الرّماح بلَبَانه، بما يؤشّرُ على وعيٍ تناصّيٍّ عميقٍ لا بينَ النّصَّين حسبُ، إنّما بينَ الحالَين اللتين تضمّنَاهُما: حالِ عنترةَ هناكَ التي أسقطَها على فرسه وسطَ لجّة من الحياة والحربِ والطّعانِ رغبةً في إثباتِ الذّاتِ وتحقيقِ الاعترافِ بها في مجتمعٍ قائمٍ على التّمييزِ بين الأغربةِ أبناءِ الإماء والحرائرِ البيض، وحالِ حافظٍ هنا التي أسقطَها علىً الفُلك وسطَ لُجّة من صراعِ تيّار الشَّرقِ الذي تنتمي إليه بحُكم الوجود: التّاريخ والقديم والأمّة والثّقافة والدّين والمصريَّة والعروبة، وتيّار الغربِ الحديثِ المتقدّم الجميل النّظيف الحيّ المتوثّب.

وتكادُ الذّاتُ الشّاعرةُ تنقُضُ نقضًا كُلِّيًّا ما حاولَتْ إضفاءَه على الفُلك من قُوّةٍ «عزمَةٍ

لا تَخُورُ»، في اعتراف صريح منها بالضّعف والخَوَر، ملتجئةً مرّةً أُخرى إلى قوّة الغيب تعويضًا عن نقص قُواها واضطراب أمرها، وعجزها عن مواجهة لُجّة التّيّارين العاتيين اللذين يتقاذفانها ويتجاذبانها بالشّدّ والدّفع، وذلك حينَ اعترفت صراحةً بخَوَر النُّفوس– المقصودُ نفسُه– وجَزَعها في ذلك الموقف المهُول. إنّ الفصلَ الفنّيَّ بينَ الفُلْك والنّفوس هنا فصلٌ ضروريٌّ لأنّ الفُلكَ تمكّنت في الرّحلة البحريّة الحقيقيّة من تجاوُز اللُّجّة والخضَمِّ والحيرة والارتباك، واجتازَت العاصفَ المرتمي والبحرَ المُغيرَ، لكنَّ الذّاتَ لم تتمكّن من ذلك، ولم يتهيَّأ لها بعدُ أن تحقّقَ مرادَها، بل لاحَ لها الموتُ في ذلك الموقف الرّهيب، حتّى شاءت القوّة الغيبيَّةُ أن تُنقذَ الفُلكَ بمن فيه ممّا كادَ يَحيقُ بها وبهم. ويلمحُ القارئُ هنا ما لمحَه منذ مفتتح القصيدة: تلجأ الذّاتُ الشّاعرةُ إلى القوّة الغيبيّة للتّعويض عن عجزها وخَوَرها[21]:

وعليهـا نُفوسُنـا خائـراتٌ	جازعَـاتٌ كادَتْ شَعَاعًـا تَطيرُ
في ثَنايَا الأمـواج والزَّبَد المَنْـ	ـــدُوف لاحَتْ أكفانُنـا والقُبورُ
مرَّ يـومٌ وبَعضُ يـوم علَيْنا	والمَنَايَـا إلى النُّفوس تُشـيرُ
ثمَّ طافَـتْ عنايـةُ الله بَالفُلْـ	ـــكِ، فزالَتْ عمَّـنْ تُقِلُّ الشُّرورُ

أ. حركة الآخر:

تسبقُ حركةُ الآخرِ حركةَ الذّات على مستوى المكانِ في القصيدة، ولهذا كانت على مستوى استكشاف البنية وتجلّياتها أسبقَ، هذا فضلاً عن أنّ حركةَ الآخر هي التي أحدثَت انقلابًا في الذّات الشّاعرة، وأدخلتها في أزمة وجدانيّة وفكريّة عميقة، حينَ أطلّت على ما لدى الآخر من مظاهر الحضارة والتقدّم في كلّ جانب فالتفتتْ إلى نفسها وذاتها الكلّيّة، فانبثقَت المقارنةُ بين حضارة الآخر وحركته وتقدّمه وتخلّف الذّات الكلّيّة وجمودها. بهذا الفهم يُضحي الآخرُ مرآةً للذّات لا تملكُ عنها غنىً إذا شاءت أن تقيسَ مصاديقَ وُجودها. بدأتَ القصيدةُ الرّحلةُ بمقاطعَ نصّيّة كلُّها ينتمي إلى الذّات الثقافيّة الشّرقيّة، وسايرَ بناؤُها حركةَ الفُلك في البحر وحركةَ الذّات التأمّليّة داخلها، حتّى بلغت الرّحلةُ البحريّة خاتمتَها بالاتّصال المباشر بين الذّات الشّاعرة والبيئة الحضاريّة العمرانيّة والثّقافيّة والفنّيّة والطبيعيّة للآخر، بعدَ وصوله إلى ربوع إيطاليا.

يتراءى الآخرُ للذّات مُدهشًا مُثيرًا مختلفًا، فتكادُ لا تتركُ جانبًا منه إلاّ تأمّلت فيه، واستخرجت لطائفَ ما فيه، وتنبّهت على جماليّاته، وكأنّها تسيرُ في درب الحياة للمرّة الأولى تستكشفُ ما فيها من معاني العَيش على مستويات: البيئة الطّبيعيّة المختلفة، والبيئة الاجتماعيّة المتمايزة، والبيئة الثقافيّة والفنّيّة والجماليّة المُغايرة... فلا تلبثُ أن تُطلّ

على دواخلها عميقًا، باحثةً عمّا يُضاهي هذا الذي تراهُ فلا تجدُ شيئًا. وتتنامى تجلّياتُ إحساس الذّات بالضّآلة قُبالةَ هذا المشهد الجديد الفريد، فتجتلي الحياةَ في الجَماد، وتتبيَّنُ موارنَ الوجود الكلّيّ للآخر بالحياة؛ ليسَ في ديارِه شيءٌ يتقبّل معنى الجمود. إنّها الحركةُ المدهشةُ التي أدّت بالآخر إلى ما وصلَ إليه من مظاهر التطوّر والعمران والجمال، أو أنّها الحركةُ المدهشةُ التي أدّى إليها ذلكَ التّطوّر، فأصبحَ وجودُه قائمًا على حركة دائبة لا تكادُ تتوقّف. إنّ القدرةَ على لَمح مظاهرِ الحياة في الجَماد لا تُواتي إلاّ حينَما تكونُ مظاهرُ الحياة والحركة تعمُّ كلّ مظاهرِ الوجود، وكأنّ عينَ الرّائي لا تنتقلُ من حركة إلى جُمود، ومن حياة إلى موت، بل يتراءى لها كلّ شيء متّسقًا منسجمًا، لا فرقَ فيه بينَ حيّ ناطق وجَماد صامت. وإذا كانَت حركةُ الأحياء الخارجيَّةُ هي حركةَ المبنى الدالّةَ على حياتهم ونشاطهم وقدرتهم على التّطوير والعَيش، فإنّ حركةَ الحياة في الجَمادات –التّماثيل والمنحوتات– هيَ حركةُ المَعنى والفكرة والجَمال، هي حركةُ العقل الذي صمّمَ الجَمادَ ليكونَ ناطقًا قابلاً للقراءة كأنّما هو نصٌّ من النّصوص المكتوبة [22]:

إيــه إيطاليــا، عدَتْــك العَوادي	**وتَنَحّــى عــن ساكنيــك الثُّبُورُ**
فيــك يا مهبــطَ الجَمــال فُنونٌ	**ليسَ فيهــا عن الكمــال قُصُورُ**
ودُمــىً جمَّــعَ المَحاســنَ فيها	**صَنَــعُ الكَــفِّ عَبقَــريٍّ شَهــيرُ**
قــد أُقيمَــتْ منَ الجَمــاد، ولكنْ	**منْ مَعاني الحيــاة فيها سُطورُ**

وكما تجلّتْ للذّات الشّاعرة معاني الحياة في الجَماد –التّماثيل– في بلاد الآخر، فقد تجلّت لها الجنَّةُ ظاهرةً بكلّ معانيها. لكنّها جنّة قائمةٌ على أديم قُدَّ من الجَحيم، فحمَمُ البراكين التي يمورُ بها باطنُ الأرض لديهم، مع مظاهر الجنّة فوقَ الأرض تجعلُها تبدو في صورة ثُنائيّة طباقيَّة. وصحيحٌ أنّ هذا ليسَ مُرادَ الذّات الشّاعرة التي تعيشُ لحظةَ اندهاش حقيقيَّةً بما يتراءى لها، لكنّه في الوقت نفسه دالٌّ دلالةً عميقةً على مشاعر خوفها من هذه الحضارة التي تجسِّدُ نعيمًا خالصًا في نمط العيش والبيئة والعمران والفنّ والجَمال. إنّه الخوفُ العميقُ من مظاهر الفساد «الخلقيّ» الذي تخشى الذّاتُ الانغماسَ فيه بسبب انتمائها للذّات المشرقيّة العربيّة الإسلاميّة، وهو انتماءٌ يفرضُ عليها في لاوعيها أن تكونَ محافظةً بصورة واعية تُجاهَ ما تراهُ. إنّ هذا المقطعَ من القصيدة يمثّلُ حَيرةَ الذّات وارتباكَها من جديد، وهي الحيرةُ نفسُها التي تبدّت في مطلع القصيدة بينَ العاصف المرتمي والبحر المُغير، والتّجاذُبُ النّزاعيُّ العميقُ الذي خاضتهُ الذّاتُ ممثّلةً في الفُلك المعرّض لتلاطُم الأمواج المعبَّر عنهُ فنّيًّا «بالشَّدّ». ولأنّ الذّاتَ تكرّرُ التجاءَها لقوّة الغيب مستجيرةً ممّا يتجاذبُها راغبةً في الخَلاص من حيرتها والتباكها، فقد لجأت في هذا المقطع إلى لُغة تمتُّ إلى الغيب بصلة وثيقة، فتجدُها تتّكئُ على لغة القرآن الكريم في توصيف حركة الآخر بينَ

جنّةٍ وجحيم. ومع هذا كلّه فإنّ المقطعَ يعجُّ بالحركة والحياة في الجانبين: تمورُ الجنّةُ بمظاهر حياة الآخر وحركته، ويمورُ الجحيمُ بحركة مقابلة أيضًا [23]:

أرْضُهُمْ جنَّةٌ وحُورٌ وولْدَا ... نٌ، كما تشتَهي، ومُلْكٌ كَبيرُ
تَحْتَها –والعياذُ بالله– نارٌ ... وعَذابٌ ومُنْكَرٌ ونَكيرُ
ذاكَ فيزُوفُ قائمًا يتلَظّى ... قَد تَعالَى شَهيقُهُ والزّفيرُ

يُضحي فيزوفُ البركانُ مُعادلاً موضوعيًّا للذّات التي تمورُ كما يَمُورُ، وتتلظّى كما يتلظّى، وأدلُّ ما في المقطع على انفعال الذّات الشّاعرة ورغبتها الحقيقيَّة في تمثُّل هذه الحالة الحضاريّة الجماليّة التي تتراءى لها جنّةً قولُه «كما تشتَهي». الذّاتُ تشتَهي هذا النّمطَ من الحياة، وتريدُ لو توفّرت على قدرة تنتزعُها ممّا هي فيه، لكنّها تظلُّ تتوجّسُ خيفةً ممّا تستبطنُ تلك الحياةُ من سعير وعذاب ومُساءلة. هي حالةٌ مناظرةٌ لما تعيشهُ الذّاتُ من نُزوع إلى هذا النّمط، ونُزوع عن النّمط الجامد الثّقيل الخالي من معاني الحياة. ولهذا تسترقُ الذّاتُ النَّظرَ مرّةً أُخرى إلى مَعاني الحياة في بيئة الآخر اجتماعيًّا وحضاريًّا، هنا، قُبالةَ استراقها التأمّلَ في بيئة الآخر الطّبيعية، وهي في هذا كلّه تتملّى وجوهَ الحركة والنّشاط والبناء والتّجديد والتّطوير. إنّها تُتابعُ بكلّ اهتمام تجلّيات حركة الآخر التي تجسِّدُ معنى العمران، وتحقيق معنى الوجود. الآخرُ لا يؤمنُ بالوقف، ولهذا لا تجدُ شبرًا من أرضه خلوًا من العمران والجمال والتّرتيب والتّنظيم، لا شيءَ عندَه يقفُ على حاله، والحركةُ أدلُّ مؤشّرٍ على الحياة المُفعَمة بالجمال والنّشاط [24]:

أنْكَرَ الوَقْفَ شَرْعُهُمْ، فلهذا ... كلُّ رَبْعٍ بأرضهمْ مَعمُورُ
ليسَ فيها مُسْتَنقَعٌ أو جدارٌ ... قَدْ تَداعَى، أو مسكَنٌ مَهجُورُ
كلُّ شبرٍ فيها عليه بِناءٌ ... مُشمَخِرٌّ، أو روضَةٌ، أو غَديرُ

هكذا، رتّبت الذّاتُ رؤيَتَها لحركة الآخر في مراحلَ: من بيئته الطّبيعيّة الجغرافيّة وموجوداتها، إلى فعل الآخر وحركته في بيئته العمرانيّة وتعامُله مع المكان توظيفًا وإفادةً وتجميلاً ورفضًا للوقف والوقوف عندَ حال، ثمّ إلى حركة الآخر في الواقع وتعامُله مع نشاطه الحياتيّ في ظلّ ظروف الطّبيعة والمُناخ. ولعلّه ترتيبٌ طبيعيٌّ مُساوقٌ لاهتمامات الذّات الفرديّة حينَ تتأمّلُ وجودَها في ظلّ بيئة جديدة مختلفة طبيعيًّا واجتماعيًّا وحضاريًّا: تبدأ من العُموم المختلف متّجهةً بالتّدريج للتّنبُّه على التّفاصيل المختلفة الماثلة في حركة الإنسان ومواقفه وطريقته في العيش في ظلّ الظّروف. الآخرُ الذي كوّنَ معاني الجمال والحياة في الجماد، هو نفسُه الذي جعلَ أرضَه جنَّةً وإن يكُن تحتَها جَحيم، وهو نفسُه أيضًا من لم يتقبّل الوقفَ في شرعته، ورفضَ الجُمودَ بمظاهر العمران فأحالَ المتهدِّمَ بناءً،

والمهجورَ معمورًا، والمُهمَلَ روضةً وغديرًا... وهو نفسُه كذلكَ من رفضَ أن تتحكّمَ ظروفُ المُناخِ القاسيةُ بحركته فتحدّه عن العيش، فسواءٌ عليه أحنّت الطّبيعةُ أم تجنَّت، أعصفت بهم رياحٌ عاتيةٌ أم هبّت عليهم الصَّبا أم هبّت عليهم الدَّبُورُ. الآخرُ ليسَ كسُولاً تعتمدُ حركتُه على ظروف الطّبيعة والمناخ، بل أعدُّوا لكلّ شيءٍ عُدَّته المناسبةَ له، وتأتّوا لكلّ ظرف بما يناسبُه من الأعمال، بينَ ملهىً يتلهَّونَ به حينَ لا تُمكنُ الأعمالُ، وانشغال بشؤون الحياة حينَ تُواتي، فهم ليسُوا جبريِّينَ يتّكلونَ على مفهوم سلبيٍّ للقدر فلا يفعلونَ شيئًا عاجزينَ تجاهَ ما يجري من حولهم. وهذا دليلٌ حيٌّ على حياةٍ وحركته الإيجابيَّة المذهلة التي وقعت الذّاتُ الشّاعرةُ تحتَ تأثيرها [25] :

لَمْ يحُــلْ بينَهُمْ وبــينَ المَلاهي ... أو شُــؤونِ الحَيــاة جــوٌّ مَطيرُ
لا يُبالُــونَ بالطّبيعــة حنَّــتْ ... أمْ تجَنَّــتْ، أم احتَواهــا النّعُورُ
عصفَــتْ فوقَهــمْ ريــاحٌ عَواتٍ ... أمْ أجــازَتْ بهِمْ صَبَــا، أم دَبُورُ
قَــدْ أعَــدُّوا لحادثــات الليالي ... عُــدَّةً لا يَحُوزُهــا التّقديــرُ

وتمتدُّ الذّاتُ أخيرًا بتقصِّي حركة الآخر إلى بعض مظاهر الحياة اللصيقة بالآخر لُصوقًا يكادُ يجعلُها سَمتًا خاصًّا به، جوهريًّا يستَوي فيه أفرادُه فكأنّما هوَ سمةٌ لازمةٌ لذات الآخر الكلّيَّة لا تُفارقُه، بقطع النّظر عن صفات أولئكَ الأفراد: أغنياءَ كانوا، أو فقراء. وإذا كانت تُحاولُ التّفلُّتَ من بعض خصائص الآخر الجوهريَّة فليسَ ذلكَ إلاّ إشارةً لما تريدُه الذّاتُ الفرديَّةُ من حُرِّيَّة وانفلات من عقال القُيود التي فرضتْها عليها الذّاتُ الكلّيّةُ، ومشرقيَّتُها. النّظافةُ من تجلّيات سمات الآخر الجوهريّة، والنّظامُ كذلكَ؛ فإذا كانت الذّاتُ الشّاعرةُ تؤمنُ بالنّظافة وتحبُّ لو كانت مظهرًا من مظاهر ذاتها الكلّيّة المشرقيَّة، فإنّها لا تنظرُ إلى النّظام بصفته سَمتًا إيجابيًّا؛ ذلكَ لأنّها لم تتمعَّن في نواتج ذلكَ النّظام وآثاره العميقة في حياة الذّات الكلّيّة للآخر، وحركته الممتدّة في المكان والزّمان. إنّها تَنظرُ إلى النّظافة بصفتها سمتًا مُشتَهىً مرغوبًا في مظاهر الحياة، لكنّها تنظرُ إلى النّظام نظرةً خداجًا غيرَ ناضجة، فهي لا تدركُ عمقَ تأثيره حتّى في تحقيق النّظافة التي تشتهيها، وقد يكونُ ذلكَ طبيعيًّا لأنّ الذّاتَ لم تُعايش الآخرَ بعُمق بحيثُ تدركُ تكامُلَ تلكَ التّجلّيات التي يعيشُها في أرضه «الجنّة». هكذا لمحَت النّظافةَ باعتبارها مظهرًا حضاريًّا بارزًا، ولم تلمَح جماليّات النّظام بذلكَ الاعتبار نفسه، فضلاً عن أنّ الذّاتَ الشّاعرةَ تُعاني أصلاً في بيئتها من انعدام مظهرِ النّظافة –بعامّة في المجتمع سوى عندَ الأغنياء– وتُدركُ وطأةَ النّظام البيروقراطيّ الذي تعيشُ تحتَ وطأته في بيئتها مصر، والمشرق عمومًا. النِّظامُ في بيئته المشرقيَّة عُبوديَّةٌ وقُيودٌ، وهي تتشهَّى الحياةَ الحُرَّةَ التي تُشبعُ فيها الذّاتُ رغباتها، وتنطلقُ بها من أسرِ المجتمع والقيم الضّاغطة وقُيودها، إضافةً إلى فهمها السّطحيّ للحرّيّة النّاتج

عن حياتها في ظلِّ نظام متسلِّط قاهر مُسيطر، قسمَ المجتمعَ إلى عبيدٍ وأسياد، وأمراء وأفراد من الشّعب لا يملكونَ من أمرهم شيئًا. هكذا تلتقي شهوةُ الذّات الفرديّة الشّاعرة للانفلات من القيود الآسرة في الثّقافة، وشهوةُ الذّات الشّاعرة المجسّدة للذّات الكلّيّة التوّاقة للانعتاق من قيود النّظام المتسلّط القاهر. وتتراءى الرّحلةُ بارزةً هنا بتناصٍّ عميق يستحضرُ رحلةَ «بلقيس» حين استحضرَ سُليمانُ (عليه السّلام) عرشَها الصّرحَ الممرَّدَ من قواريرَ، فمشت عليه وحسبَتْهُ لجَّةً فرفعت ثوبَها. إنّها الرّحلةُ وتأثيرُها العميقُ في الذّات [26] :

وَلِـعَ القَـومُ بالنَّظَافـة حتَّى جُـنَّ فيهـا غَنيُّهـمْ والفقـيرُ
فإذا سـرْتُ في الطّريـق نَهارًا خلْـتُ أنّي علـى المَرايـا أسيرُ
أفْرَطَ القـومُ في النّظَام وعنْدي أنَّ فَـرْطَ النّظَـام أسْـرٌ ونـيرُ
ولذيـذُ الحياة مـا كانَ فَوْضَى ليسَ فيهـا مُسَيطـرٌ أو أميرُ

ب. حركة الذّات:

تفرضُ عُزلةُ الذّات عن الآخر انحصارَ رؤيتها لذاتها في إطار محدود؛ ذلكَ لأنّها لا تتمكّنُ من إجراء مقارنَة للذّات مع غيرها، أي إنّها لا تعرفُ سوى ما لديها، وهي بذلكَ يمكنُ أن تتضخّمَ وتميلَ إلى النَّرجسيّة. وحينَ يتراءى لها الآخرُ بسماته وخصائصه تشتغلُ بصورة حقيقيّة على المقارنَة التي قد تؤدّي إلى تعاظُم إحساسها بذاتها، وتعاليها ونرجسيّتها، وقد تُدخلُها إلى نفق مؤلم من المقايسَة، ويتضاءَلُ نتيجةَ ذلكَ إحساسُها بذاتها لتجدَ نفسَها راغبةً في تعديل ما لدَيها مؤمّلةً في تحقيق شيء ممّا يمتلكُه الآخرُ. وهو نفَقٌ يمكنُ أن يوديَ بها إلى حالة من التشوُّه التي تمثّلها حالةُ الغراب الذي أرادَ أن يقلِّدَ الطّاووسَ في مشيته، فلا هو استطاعَ ذلك، ولا تمكّن من العودة إلى مشيته الطّبيعيّة.

وقد تقدّم آنفًا أنّ رحلةَ الذّات الشّاعرة في المكان/ الرّحلةَ الحقيقيّة في الزّمان والمكان ناظرتها مرافقةً رحلةٌ فكريّةٌ خاضت الذّاتُ غمارَ لُجّتها، وأنّ الرّحلةَ الفكريّة بدأت مع الرّحلة الحقيقيّة وتصاعدَت حينَ بدأت الذّاتُ الشّاعرةُ تتبصّرُ ما لدى الآخر في حركته في الحياة. ولهذا ارتدَّت الذّاتُ تنظرُ في خصائصها ومنظومتها الحضاريّة على المستويات كلّها، ولهذا جاءت حركةُ الآخر على مستوى القصيدة عقبَ حركة الآخر، مُلاصقةً لها، وكأنّها تعقيبٌ عليها، وتداعٍ بالتّأمُّل والتّذكّر تقتضيه صورةُ الآخر المُدهشَة التي وقعت الذّاتُ الشّاعرةُ تحتَ وطأتها. وإذا كانَ هذا التّعقيبُ على مستوى البناء تجلّيًا لحركة الذّات على مستوى البنية بما هو استدعاءٌ تضادِّيٌّ، وتشكيلٌ ثُنائيٌّ طباقيٌّ يجعلُ حركةَ الذّات طرفًا في ثنائيّة ضدّيّة سلبيّة مع حركة الآخر، فإنّه يمثّلُ حركةً في اتّجاهين اثنين هُما: نُزوعُ الذّات نحوَ حركة الآخر، ونزوعُها عن حركة الذّات الكُليّة التي تنتمي إليها، وثنائيّةُ

الاتّجاهين هنا هي محضُ وهميّة؛ ذلكَ لأنّ حركةَ الذّاتِ في نزوعها عن – إلى إنّما هي حركةٌ في اتّجاهٍ واحد، وإن تكُن نظرتُها في نزوعِها عن حادثةً في اتّجاهِ المكانِ الذي رحلت عنهُ "مصر والمشرق" بما يمثّله من حالةٍ حضاريّة سمتُها الجُمودُ والوَقفُ وانعدامُ النّظافة والنّظامُ البيروقراطيُّ والقيودُ والتّخلُّف، وهو خَلْفَها، ونظرتُها في نزوعِها إلى قائمةً في اتّجاهِ المكانِ الذي ارتحلت إليه "إيطاليا وأوروبا" بما يمثّله من حالةٍ حضاريّة تشتملُ على كلّ مظاهرِ الحضارة والرّقيّ والجَمالِ والنّشاطِ والعمران. من هنا نلمحُ هذا المقطعَ [27] :

والجَواري في النِّيلِ من عَهدِ نُوحٍ لَم يُقَـدَّرْ لصُنْعِهَـا تَغيـير

إنّ رؤيةَ الذّاتِ الشّاعرة لما تمتلكُه وراءَها رؤيةٌ سلبيّةٌ تمامًا، وليسَ ذلكَ بهوىً منها، ولا هو ناتجٌ عن رؤيةٍ للذّاتِ معزولة؛ إنّها رؤيةٌ قائمةٌ على المقارنةِ والمقايسَةِ التي قادتها إلى النّعيِ على نفسِها، وعلى منظومتِها التي تنتمي إليها حينَ ارتضَتِ الجُمودَ. وتعجُّ هذه الصّورةُ بالتّناقُضِ من حيثُ إنّ الجَواريَ «تجري في النّيل» منذ زمنٍ قديم على حالِها، لم تتغيَّر، ولم يطرأ عليها تغييرٌ منذُ كانت. إنّها حركةٌ في إطارِ الجُمود، فكأنّها «رَكضٌ موضعيٌّ» لا يؤدّي إلى الانتقالِ في المكانِ، وهو تجسيدٌ لحالةِ الجُمودِ الحضاريّ التي تعاقبت على الشّرقِ كلّه زمنًا طويلاً. وإذا كانَ هذا الموضعُ ظاهرًا بوضوحٍ ممّا يصوّر حركةَ الذّات، فإنّ صُورًا أخرى لهذه الحركة «الجامدة» تبدو للقارئِ في تلك الصُّوَرِ التي أبرزتها الذّاتُ الشّاعرةُ من حركةِ الآخر. هي المسكوتُ عنهُ والمفهومُ ضمنًا بالتّقابُلِ. ومن ذلكَ مثلاً أنّ «أرضُهم جنَّةٌ» تتضمّن أنّ «أرضنا جحيم»، وأنّ «أنكرَ الوقفَ شرعُهم» تتضمّن أنّ «شرعنا قائمٌ على الوقف»، وأنّ اعترافَهم بالجَمالِ والنّحتِ والرّسمِ واهتمامَهم بالفنونِ يقابلُه جُحودُنا لهذه المظاهرِ الحضاريّة الفنّيّة، وأنّ النّظافةَ عندَهم يَناظرُها عدمُ الاكتراثِ بها عندَنا... إلخ.

وقد تبرزُ حركةُ الذّاتِ الكلّيّة من حيثُ تصفُ الذّاتُ الشّاعرةُ حركةَ الآخرِ إثباتًا لبعضِ خصائصه وسماته، وتجلّي تعامُلَه مع الحياةِ والأشياء، أو نفيًا لبعضِ تلكَ الخصائصِ عنه. فإذا كانَ إثباتُ بعضِ الخصائصِ للآخرِ يُشيرُ إلى فقدانِ الذّاتِ الحضاريّة للذّاتِ الشّاعرة لتلك الخصائص، فإنّ نفيَ بعضِ الخصائصِ عن الآخرِ يُشيرُ –بالمُقابلِ– إلى أنّها من خصائصِ الذّاتِ الكلّيّة التي تنتمي إليها الذّاتُ الشّاعرة. ولعلّي أسوقُ هنا مثالاً واحدًا يُغني عن سواهُ في هذا السّياق، هو ما يجلّيه المقطعُ الآتي [28] :

قسَّمُـوا الوقـتَ بينَ لَهْـوٍ وجدٍّ في مَـدَى اليَوم قسمـةً لا تَجُورُ
كُلُّهـمْ كادحٌ بَكُـورٌ إلى الـرِّزْ قِ، ولاه إذا دَعـاهُ السُّـرُورُ
لا تَـرَى في الصَّبـاحِ لاعبَ نردٍ حَوْلَـهُ للرِّهَـانِ جَـمٌّ غَفـيرُ
لا، ولا باهـلاً سَليـمَ النَّواحي للقَهَـاوي رَوَاحُـهُ والبُكُـورُ

إنّها مقايسَةٌ بينَ حركة الذّات وحركة الآخر في الحياة، على مدار اليوم، وتعامُل الذّات والآخر مع الوقت. صحيحٌ أنّنا لا نلمحُ حركةَ الذّات على مستوى البنية اللغويّة المباشرة في المقطع، غيرَ أنّ ما يشي بوجود هذه المقايسَة أمران اثنان هما:

أنّ ما أبرزَتْهُ الذّاتُ الشّاعرةُ من حركة الآخر في الحياة، وفهمه لها ما بينَ لهو وجدٍّ –ومن المهمّ الالتفاتُ إلى تقديم اللهو على الجدِّ في البنية اللغويّة بما يُعلي من شأنه، وإلاّ فكلاهُما دالٌّ بالتقديم والتّأخير من غير تأثير في البنية الموسيقيّة– دونَ أن يجُورَ هذا على ذاك، كلٌّ له أهمّيّتُه ووقتُه، وكلاهُما يمثّل حركةً إيجابيَّةً في الحياة ويُعينُ على تحقيقه؛ أي إنّهما على مستوى الفعل متكاملان أحدُهما شرطٌ لوجود الآخر، يقابلُه مشهدٌ مناقضٌ يشتملُ على الكسل واللهو الذي لا نتيجةَ وراءَه يتحلّقُ فيه جمعٌ غفيرٌ للمراهنة على لعبة نرد يغدُو إليها في الصّباح «شخصٌ ما». وبما أنّ الذّاتَ مُعجبَةٌ بتلك الصّورة التي رسمتها لقسمة الآخر وقتَه اليوميّ بين لهو وجدّ، فإنّ للقارئ أن يستنتجَ أنّ الصّورةَ السّلبيّة المقابلةَ هي شائعةٌ في المنظومة الحضاريّة الجامدة التي تتّسمُ بها الذّاتُ الكلّيّة التي ينعى عليها.

وأنّ البنيةَ اللغويّة المباشرةَ تلحظُ هذا التّقابُلَ، خاصَّةً البيتين الثّاني والرّابعَ من الأبيات، فرواحُ أولئكَ وبكورُهم إلى أرزاقهم وأعمالهم ووظائفهم، في حين أنّ رواحَ الباهلِ سليم النّواحي وبُكورَه يكونُ إلى «القَهاوي»، في مشهَد للبطالة عن السّعي والكدّ وطلب الرّزق... بل إنّ هذا المشهدَ من السّعي إلى «اللهو» بالرّواح إلى «القَهاوي» ولعبَ النّرد والطّاولة، والانصراف عن السّعي الجادّ لطلب الرّزق إلى «المراهنة» على لعبة النّرد بين لاعبين، تمثيلٌ سلبيٌّ لطلب اللهو يُقابلُه لَهوٌ حقيقيٌّ يروّحُ عن النّفس لدى الآخر.

وقد نضيفُ إلى ما تقدَّم أنّ الذّاتَ الشّاعرةَ تنتمي إلى منظومة فكريّة ثقافيَّة يبرزُ فيها الزّمانُ بصفته فاعلاً قهريًّا «الدّهر»، لا يستطيعُ الإنسانُ أن يفعلَ شيئًا للتّخلُّص من فعله القهريّ التّدميريّ. وقد عبّرت الثّقافةُ العربيّة عن هذا بما لا يحتاجُ إلى تدليل وأمثلة. الزّمانُ هو الذي يحكمُ حركةَ الذّات عندَ العربيّ المشرقيّ، لكنَّ الآخرَ تمكّن من أن يحكُمَ حركةَ الزّمان، وقسَمَه قسمةً عادلةً بينَ ما يستمتعُ به فيزجيه لاهيًا مبتهجًا مسرورًا، وما يقضيه كادًّا كادحًا في طلب الرّزق. ويبرزُ ذلكَ قدرةَ الآخر على الحركة والنّشاط بما مكّنهُ من إعادة ترتيب وضع المكان والبيئة والطّبيعة والعمران، ومكّنه كذلك من الإمساك بزمام الزّمان ليحكُمَ آناته وساعاته، فلا يعُوقُه ظرفٌ جوّيٌّ أو بيئةٌ طبيعيّة عن العمل أو المتعة، قُبالةَ عجز العربيّ المشرقيّ –وفق وصف الذّات الشّاعرة وعبارتها– عن الفعل في المكان أو في الزّمان، وعجزه عن مجابهة ظروف المُناخ، فضلاً عن لجوئه للبطالة والإهمال واللهو الفارغ مستسلمًا لفعل الزّمان، وتقلّبات المناخ وظروف البيئة، والوقوف عندَ الرّضا والتّسليم بما هو قائمٌ عملاً بالقاعدة «ليسَ بالإمكان أحسن ممّا كان».

ج. ثُنائيّة الغرب ـ الشّرق:

وتتجلّى بنيةُ القصيدة بصورة حادّة لافتة عبرَ سيلٍ من الثّنائيّات الضِّدِّيَّة التي ينتمي طرفاها لمنظومتَي حركة الآخَر وحركة الذّات، أو إلى الغرب والشّرق بملاحظة انتماء الذّات الشّاعرة إلى بيئتها المكانيّة والزّمانيّة والحضاريّة، ومقايسة ما لديهَا بما لدى الآخر في بيئته المكانيّة والزّمانيّة والحضاريّة. ولعلّ هذا التّجلّي الذي يتبدّى عبرَ طباقات ومُقابلات يبلغُ بالمقايسة حدَّها الأعلى، ومداها الأقصَى إذ يجتمعُ طرَفا الثّنائيّة على مستوى البناء النّصّيّ في القصيدة كاشفَين عن هُوّة فاجعة بينَهما، ومسافة تتألّمُ الذّاتُ الشّاعرةُ إذ تتراءَى لها عصيَّةً على الجَسْر، غيرَ قابلة للتّلاشي. وتلتبسُ ذاتُ الآخَر فنّيًّا في القصيدة بما عرفتهُ الذّاتُ الشّاعرةُ عن المشرق في عصوره الباهية حضاريًّا، ولهذا فهي تصفُ الشّقَّ المؤشّرَ على الغرب في تلكَ الثّنائيّات الضّدّيَّة بألفاظ وعبارات وصُور تجعلُه نظيرًا للذّات المشرقيّة في حالتها الحضاريّة الزّاهية، كأنّما الآخرُ أخذَ خصائصَها وجوهرَها وامتزجَ بها فأصبَح وريثًا شرعيًّا لها، في حين فقدت الذّاتُ المشرقيّة التي تنتمي إليها الذّاتُ الشّاعرةُ تلكَ الخصائصَ وذلكَ الجوهرَ.

وقد يتكشّفُ عبرَ صورة الآخر الغربيِّ «شرقيّةٌ حوتها الخدُورُ» قُبالةَ صورة الذّات الشّرقيّة «غربيَّةٌ جَلاها السُّفورُ»، وعبرَ إعجاب الذّات الشّاعرة بالآخر الغربيِّ وإعلائها من شأنه وجمال حركته، أنّ المشبَّهَ به هنا يحملُ قيمةً جماليّةً عاليةً في صورة الغربيّ، وقيمةً سلبيَّةً قبيحةً في صورة الشّرقيّ. وكأنّ الذّاتَ الشّاعرةَ ما زالت توّاقةً لاستعادة مجدها وجَمال حركتها في الحياة، وهما يتمثّلان وفقَ رؤيتها في حاضر الغربيِّ الآنَ، غيرَ أنّهما يتمثّلان على الحقيقة أكثرَ في ماضيها الجميل المجيد، ولعلّ كثافةَ المقايسة عبرَ الطّباقات والمقابلة تشي بهَول إحساسها بالفجيعة نتيجةَ تلمُّسها مقابلةً فاجعةً ضمنيَّةً بينَ حاضرها وماضيها على مستوى الحالة الحضاريّة للمشرق. ولكنَّ ذلكَ لا يتأتّى عبرَ مقابلة على مستوى الحياة العقليَّة أو الجماليّة الفنّيّة، إنّما عبرَ المقابلة بينَ حالين لمظهر طبيعيٍّ لدى الآخر ولدى الذّات، هو الشّمسُ وما يحيطُ بها من سُحب. وإذا كانت الشّمسُ بصفتها نجمًا يسطعُ بأشعّته بقطع النّظر عن المكان الذي يسطَعُ عليه، وكانت السُّحبُ كذلكَ بصفتها ناتجةً عن تكثُّف بخار الماء وارتقائه في طبقات الجوّ العُليا، فإنّ تكثيفَ المقابلة بينَ حالي هاتين الظّاهرتين الطّبيعيّتين يُشيرُ إلى ملاحظة الذّات الشّاعرة لعُمق الفارق بين الحالتين الحضاريّتين للشّرق والغرب، هكذا تكونُ شمسُهم مختلفةً عن شمسنَا، وتكونُ حالُها مع السُّحب كحال المرأة مع الحجاب، أو السُّفور، وكلتا الشّمسين غادةٌ: هذه شرقيَّةٌ تتوارَى في الخُدور حييَّةً، وتلكَ تبرُزُ للرّجال سافرةً [29] :

شَمسُهُـم غادَةٌ عَلَيهـا حِجَابٌ فَهْـيَ شَرقيَّـةٌ حَوَتْهَـا الخُدُورُ
شَمْسُنا غـادَةٌ أبَـتْ أنْ تَوَارَى فَهْـيَ غربيَّـةٌ جَلاَهـا السُّفُورُ

ويلحُّ هذا التّركيبُ الكثيفُ على الذّات الشّاعرة؛ تتأمّلُ مشاهدَ المكان ومظاهرَ البيئة الطّبيعيَّة ليتراءى لها عبرَها صورٌ طباقيّةٌ قائمةٌ على ثنائيّات ضدّيَّة بينَ حالي الغرب والشّرق كلُّها تمثِّلُ مقايسَةً تميلُ لصالح الغرب. ولعلّ هذا الملمحَ في القصيدة ينزاحُ بها عن طريقة العرب في تلمُّس الحسِّيِّ ليقومَ نظيرًا للمجرّد كأبٍ أبي ذؤيب في عينيَّته مثلاً، أو أبي تمّام في بائيّته، والبحتريّ في سينيَّته، فالذّاتُ الشّاعرةُ هنا تنطلقُ من الحسِّيِّ الطّبيعيّ الملموسِ إلى المجرَّد. إنّها تتطلّبُ الفكرةَ العقليَّةَ والحالةَ المعنويّة الحضاريَّة متّخذةً من الحسِّيّ الملموس منطلقًا لتحقيق غايتها بإجراء المقايسَة، وكأنّ الذّاتَ الشّاعرةَ تكشفُ عن حَدْسها بأنّ ثمّةَ تعاكُسًا وتناقُضًا بينَ الإنسان وبيئته الطّبيعيّة والاجتماعيّة والثّقافيَّة، مع أنّ العكسَ هو السّائدُ وفق الرّؤية الخلدونيَّة من أثر الهواء في أخلاق البشر [30] ، ووفقَ رؤية المنهج التّاريخيّ لدى برونتيير وسانت بيف وهيبوليت تين «الإنسانُ ابن بيئته وعرقه وعصره» [31] .

وإذا كانت الذّاتُ الشّاعرةُ تنتمي إلى عصر كان يؤمنُ بتلك الرّؤية التي فرضَها المنهج التّاريخيّ ونقّاده ومنظّروه، فقد كان غريبًا جدّا أن تصدُرَ في إبداعها عن رؤية مُغايرة، ولعلّ هذه الغرابةَ تزولُ حينَما نستبطنُ أثرَيْ حركة الذّات وحركة الآخر في بيئتيهما. تنطلقُ الذّاتُ الشّاعرةُ من تقلُّب الجوّ وثبات في الغرب والشّرق، وتخترقُه باتّخاذه مُتَّكأً للثّبات والتقلُّب في الحالة الحضاريّة للغرب والشّرق، وفي الإنسان نفسه. وتبدو الثّنائيّاتُ الطّباقيَّة «جوُّهُم– جوُّنا»، «تقلّب واختلاف– أثبت»، والمقابلة «الثبات فيهم وفير– ليس فينا على الثبات صبور»، وهي على مستوى الغرب/ الآخر والشّرق/ الذّات، ولكنّها فاعلةٌ أيضًا على مستوى كلٍّ منهما على حدَة؛ فالغربُ/ الآخرُ حالهُ تمثِّلُ حالةً طباقيَّةً بينَ تقلُّب جوِّه وثباته هو، والشّرقُ/ الذّاتُ تمثِّلُ حالُه حالةً طباقيَّةً بينَ ثبات جوِّه وتقلُّبه هو [32] :

جَوُّهُـمْ في تقلُّـبٍ واختـلاف غَـيْرَ أنَّ الثّبـاتَ فيهـمْ وَفـيرُ
جوُّنَـا أثْبَـتُ الجـَوَاءِ، ولكـنْ ليسَ فينَا على الثَّبـاتِ صَبُورُ

وقد يلمَحُ القارئَ خللاً ناتجًا عن إضفاء صفة الثّبات على الغرب/ الآخر هنا، مع أنّ الذّاتَ الشّاعرةَ رفعَتْ عنهُ صفةَ الجُمود والسّكون، فالثّباتُ نقيضُ الحركة، وهو مرادفٌ للجمود والسّكون. وكذلكَ قد يلمحُ خللاً نتيجةَ وصف الشّرق/ الذّات بعدم الصّبر على الثّبات هنا، مع وصف هذا الشّرق فيما تقدَّم بالجمود والعجز والوَقف! وواقعُ القصيدة يهدي إلى أنّ هذا التّناقُضَ الظّاهريّ على المستوى السّطحيّ للقصيدة غيرُ قائم على مستوى بنيتها العميقة؛ ذلكَ لأنَّ معنى الثّبات هنا لا ينصرفُ إلى السّكون والجُمود المناقضين للحركة، إنّما

إلى المحافظة على نهج في الحياة يمورُ بالحركة؛ إنّه الثّباتُ على القيم الحضاريّة والرّؤية الفنّيّة الجماليّة والموقف من الحياة والإنسان والكون، وهو ثباتٌ يدفعُ إلى الحركة ويحثّ عليها مهما تقلّب الجوُّ في الغرب «لا يبالُونَ بالطّبيعة حنّتْ أم تجنّت». في حين أنّ الشّرق متقلّبٌ في مواقفه ورؤيته، ومختلفٌ على نفسه وأشيائه، ومتعدِّدُ المواقف والاتّجاهات في رؤية الحياة والكون، فلا اتّفاقَ في المجتمع على شيء من القيم العليا، أو الرّؤية الجماليّة، هذا مع ثبات الجوّ في الشّرق. إنّ الثّباتَ والتقلُّبَ المقصودَين هنا متّصلان بطبيعة النّظام الحياتيّ المعيشيّ في كلٍّ من الغرب والشّرق: في الأوّل ثباتٌ على الحركة والنّشاط والفعل والإقبال على العمل واللهو والتّدبير والتّخطيط، وفي الشّرق تقلُّبٌ يهدمُ أيّ سبيل للتّراكُم ويشظّي بنية المجتمع ويُهدرُ مواردَه. ويمكنُ استنتاجُ أنّ حركةَ الآخر حركةٌ منتظمةٌ تسيرُ في اتّجاه ثابت يؤدّي إلى البناء والمراكمة، وأنّ حركةَ الذّات عشوائيّةٌ غيرُ منتظمة تسيرُ في اتّجاهات متعدّدة حتّى إنّها قد ترتكسُ أو ترتدُّ بما يودي بكلّ شيء. ثمّة حركةٌ إذا في الجانبين، لكنّها في الآخر ثابتةُ الاتّجاه، وفي الذّات عشوائيّةٌ كأنّها بدون اتّجاه.

وتتجلّى ثُنائيّةُ الغرب والشّرق ممتزجةً بثنائيَّة حركتَيهما؛ أي إنّ الثّنائيَّةَ هنا قائمةٌ على الفعل الذي يجسِّدُ الحركةَ، والحركةُ بدورها هي العُنوانُ الكُلّيُّ الذي يسمُ الذّاتَ أو يصمُها. وإذا كانت الذّاتُ الشّاعرةُ قد وسَمت الغربيَّ/ الآخرَ بأن أضفَت عليه وعلى حركته إيجابيّةً فاعلةً حتّى تمكّن من مقاومة قهريّة الزّمان، وبأن مكّنتْهُ من تمثيل معاني الحياة حتّى في الجماد، وهيّأت له فنّيًّا بعضَ ما يمارسُه هو في بيئته المكانيّة الطّبيعيّة والعمرانيّة والاجتماعيّة الثّقافيّة، فإنّها بالتفاتَتها وراءً إلى بيئتها الخاصّة مكانيًّا وحضاريًّا –مصر التي تمثّلُ المشرقَ عامّةً عندَها– وبتأمُّلها في عُمقها وصَمَت الذّاتَ بأنْ كشفَتْ عن جُموده الذي انعكسَ على البيئة الخصبة من حوله فأحالَها بُورًا، في حين أنّ الغربيَّ/ الآخرَ تمكّنَ من تنضير الصّخر وإضفاء الخضرة واليُنوعَة فيه. يحضُر الصّخرُ/ الجمادُ هنا دليلاً على قدرة الغربيّ على بعث الحياة في الجماد: مجازًا بالنّحت تماثيلَ تُثيرُ الدّهشةَ، وحقيقةً بيُنوعة الصّخر الصّلد واخضراره بالزّراعة والاهتمام بالأحراج. ويحضُرُ الخصبُ ليكونَ شاهدًا على الجمود لدى الذّات الشّرقيّة التي تُهملُ حتّى الأراضيَ الزّراعيّة فتُحيلُها بُورًا. وليسَ هذا كلُّه سوى تمثيل لحركة الغربيّ النّشطة الفاعلة في المكان والزّمان، وسيرورته الجماليّة المؤثِّرة بصيرورته التّدريجيّة «الثّابتة» تُجاهَ الكمال، في إشارة إلى أنّ حركةَ الآخر انبثقَت ذاتَ حين من الدّهر وقد كانَ أشبَهَ حضاريًّا بالمحاق، فالهلال، فنصف القمر... سعيًا حثيثًا دائبًا إلى الاكتمال بدرًا. أمّا الذّاتُ الشّرقيَّةُ فقد اكتفَتْ بالوُقوف عندَ قديمها ممجِّدةً له، هاتفةً به، مُعليةً من شأنه، دونَ أن تبذُلَ أيّ جهد من أجل صناعة حاضرها، وامتلاك مُستقبلِها بالتّخطيط والإعداد والتّنظيم. وقد تشيرُ هذه الصّورة الفنّيّة من تشبيه مسعى

الآخر الغربيّ إلى الاكتمال بدرًا بحركة القمر في أحواله وأطواره، إلى صورة مناظرة طباقيَّة للذّات؛ فهي بلغَت ذاتَ حين مكانةَ البدر بعدَ سعي طويل من الحركة الإيجابيّة والعمل والنّشاط، ثمّ انحدرَ بها الحالُ، وانحسرَ نشاطُها، وجمُدَت حركتُها في المكان والزّمان فجمُدَ عقلُها ووجدانُها وفكرُها، هكذا كانَ مآلُها إلى النّقطة الأولى التي انطلقَ منها الآخرُ ليبلُغَ العلياءَ. وما المثالُ الذي تأتي به الذّاتُ الشّاعرةُ شاهدًا على جمود الذّات الشّرقيّة ووقوفها عندَ القديم غيرَ مثال ظاهر من كثير غيره. الصّناعةُ تراكُميَّةٌ، وتطويرُ المصنوعات من جيل إلى جيل أمرٌ هيِّنٌ إذ يحتاجُ إلى تحسين بعض جوانب المصنوع، لا التّغيير في فكرته من أصلها، والعجزُ عن التّطوير بعدَ تجسيد الفكرة في مُنتَج ما دليلٌ على الجمُود [33]:

نضَّرُوا الصَّخْرَ في رُؤوسِ الرَّوَاسي ولَدَيْنَا في مَوْطِنِ الخِصْبِ بُورُ
قَدْ وقَفْنَا عندَ القَديم، وسارُوا حَيْثُ تَسْري إلى الكَمالِ البُدُورُ
والجَوَارِي في النِّيلِ من عهدِ نُوحٍ لَمْ يُقَدَّرْ لصُنْعِها تَغييرُ

الرِّحلةُ التِّيه:

جبَهت الرِّحلةُ الحقيقيَّةُ من مصرَ إلى إيطاليا الذّاتَ الشّاعرةَ برحلة فكريَّة مُوازية مُناظرة، واضطرَّها ما رأتهُ في إيطاليا من مظاهر الحركة والحياة والنّشاط والتّقدُّم في العمران والفنون والحضارة إلى سَبْر غور نفسها، فتراءَت لها ذاتُها الكلّيّةُ عاجزةً راكدةً متخلّفةً، وهكذا تبدّت حركةُ الذّات السّلبيّةُ قُبالةَ حركة الآخر الإيجابيَّة. وانسربَتْ تُقايسُ وتُقارنُ حتّى استبدَّت بها تلكَ الحالُ المؤلمةُ وتجلَّت في ثُنائيّات طباقيَّة يمثّل أحدُ طرفَيها الغربَ/ الآخرَ وحركتَه، ويمثّلُ طرَفُها الآخرُ الشّرقَ/ الذّاتَ وحركتَها. وقد أعلت الذّاتُ الشّاعرةُ من منزلة حركة الآخر جماليًّا وفنّيًّا وفكريًّا وحضاريًّا حتّى طالَت حركتُه الإيجابيَّةُ البيئةَ الطّبيعيَّةَ والعمرانيّة ورؤيتَه للحياة، وطبعَتْ معالجتَه للمكان والزّمان، وبرزَ موقفُها السّلبيُّ من حركة الذّات على المستوى الجماليّ والفكريّ والحضاريّ. وقد رسمَ ذلكَ مسارًا للقارئ يقودُه إلى توقُّع أن تَميلَ الذّاتُ الشّاعرةُ كلَّ الميل لصالح الآخر، فتتبنّى رؤيتَه للحياة زمانًا ومكانًا وأشياءَ وحركةً، وتنهجَ نهجَه في معالجة الأشياء. غيرَ أنّ خاتمة القصيدة/ الرّحلة كانت على غير ذلك، وكأنّ الذّاتَ الشّاعرةَ تُفاجئُ القارئَ وتقابلُه بغير ما يتوقّع.

ولا تخلو خاتمةُ القصيدة من الثّنائيّات الضّدّيّة، لكنّها هنا ثُنائيّاتُ ضدّيَّةٌ في كلِّ طرف من طرفَي الثّنائيّة العميقة «الآخر– الذّات»، أو «الغرب – الشّرق»، وكأنّ التّضادَّ القائمَ بينَ ركني تلكَ الثّنائيّة قد انعكسَ على الذّات الشّاعرة العاجزة عن اتّخاذ موقف صريح مُباشر يميلُ بها إلى أحد الطّرفَين، فظلّت مُعلّقَةً وانسربَ ذلكَ إلى رؤيتها لكلا الطّرفين اضطرارًا؛ ذلكَ لأنَّ انتصارَها لصالح أحدهما فنّيًّا على مستوى الشّعر كانَ سيعكسُ انتصارَها لذلكَ

الطّرف في الفكر. وبما أنّها على مدار القصيدة إلى ما قبل خاتمتها كانت تُبدي دهشتَها وإعجابَها بالآخر وحركته وفكره وبيئته، وتُظهرُ موقفَها السّلبيَّ من ذاتها الكلّيّة، فقد كانَ لزامًا عليها والحالةُ هذه أن تتلمّسَ بعضَ مظاهر السّلبيّة في الآخر/ الغرب مهما يكُن شأنُها، وبعضَ مظاهر الإيجابيَّة في الذّات/ الشّرق مهما يكُن زمانُها أو تبلُغْ منزلتُها الحضاريَّة. وإذا كانت الحرّيّة التي يتمتّعُ بها الآخرُ/ الغربُ أحدَ أهمّ مظاهر إعجاب الذّات الشّاعرة بالآخر، وأكثرَ مصادر تألُّم الذّات التي فرضَتْ عليها القيودُ الدّينيّةُ والاجتماعيّةُ والسّياسيّةُ والثقافيَّة نمطًا من الحياة سلبيًّا، فإنّ هذه الحرّيّة جسّدت نقطةَ الانطلاق لخاتمة القصيدة، ولثنائيّاتها، وكأنّها تشتقُّ لنفسها متّكأً تستندُ فيه إلى حرّيّتها في اتّخاذ موقف لا ينتمي فيه للغرب/ الآخر مع أنّه مُعجَبٌ به، ولا تزايلُ به الشّرقَ/ الذّات الكلّيّة مع أنّها يائسةٌ من احتمال فعله ونشاطه وحركته.

هكذا نقفُ في خاتمة القصيدة على ثُنائيّة ضدّيَّة تنحُو بها الذّاتُ الشّاعرةُ منحىً مختلفًا عمّا أضفَتْهُ على الغرب/ الآخر من سمات أحاديَّة الجانب، إيجابيَّة، وتُعيدُ بها النَّظرَ في طبيعة الذّات الكُلّية الغربيّة فبدَت تشتملُ على سماتٍ سلبيّةٍ مُناظرةٍ لما فيها من إيجابيّة [34] :

فإذا مـــا سَألْتَني قُلْـــتُ عنهُمْ: أمَّـــةٌ حُـــرَّةٌ، وفَـــرْدٌ أسِـــيرُ

وهي ثُنائيَّةٌ من العسير تفسيرُها، إلاّ بالنّظر إلى عجز الذّات الشّاعرة عن فهم الآخر بصورة واضحة، أو إدراك معنى الحرّيّة العامّة والحرّيّة الشّخصيَّة وكيفيّة تحقيقهما في المجتمع. حيث لا بدَّ للفرد من التّنازُل عن نسبة من حرّيّته الشّخصيَّة لتتكوَّنَ الحُرّيةُ العامّة. ويبدو أنّ الذّات الشّاعرةَ ما زالت واقعةً تحتَ وطأة المقايسَة، وكأنّها تريدُ القولَ ضمنيًّا: ونحنُ أمَّةٌ أسيرةٌ تتكوّنُ من أفراد أحرار فيما يفعلون، ولا يأبهُونَ بنتائج أفعالهم. وهنا تستدركُ الذّاتُ الشّاعرةُ على تناقُضها الظّاهر فتحاولُ التّخفيفَ من حدّته، هاربةً من الفكر إلى الشّعر لتستعيدَ شيئًا من توازُنها، مُعترفةً في الوقت نفسه بأنّ الشّعريَّ فيها قد وقعَ تحتَ تأثير الفكريِّ بصورة حادّة [35] :

ذاكَ رأيـــي، وهَـــل أُشَـــارَكُ فيه؟ إنَّـــهُ رَأيُ شاعِـــرٍ لا يَضِـــيرُ!

وما من شكٍّ في أنّها تستعيدُ صورةَ الشّاعر السّلبيَّةَ التي رسمَها القرآنُ الكريمُ في سورة الشُّعراء بعدد من الآيات [36] : «والشُّعراءُ يتّبعُهمُ الغاوون × ألَمْ ترَ أنَّهُمْ في كلِّ وادٍ يَهيمُونَ × وأنَّهُمْ يقولونَ ما لا يفعَلُون». وتُلِحُّ على الذّات الشّاعرة رغبتُها الحثيثةُ

في الخروج من مأزق اندهاشها بالآخر وما يقودُها إليه ذلكَ بالضّرورة إن سدَرَتْ في دهشَتها، فتجدُها تُلاحقُ إمكانيَّةَ توليد طِباقات أو استنتاجها من بيئة الآخر، لعلّها تجدُ في الجوانب السّلبيّة التي تستكشفُها عزاءً بأنّها تقفُ موقفًا صحيحًا بعدَم اندغامها فكريًّا ووجدانيًّا بالآخر، وحافزًا للتّمسُّك بشيءٍ ممّا يفرضُه/ يُضفيه عليها انتماؤُها للذات المشرقيّة العربيّة، فتجتَلي بعينَيها مظهرًا من التّناقُض في البيئة الطّبيعيَّة التي ملكَتْ عليها أمرَها في القصيدة قبلَ هذا [37] :

في جِبَالِ التِّيرُولِ إنْ أقْبَلَ الصَّيْـ ـــفُ نَعِيمٌ، وإنْ مَضَـــى زَمْهَرِيرُ

لقد وقعتِ الذّاتُ الشّاعرةُ من جديدٍ في ربقة التباكِها وحَيرَتِها ممّا أدّى بها إلى التّناقُض، فهي فيما تقدّم من مقاطعَ امتدحَت بيئةَ الآخر الطّبيعيّةَ، وحمدَت في الآخر أنّه لا يُلهيه عن اللهو والعمل عارضٌ من عوارض المُناخ، فما بالُها هنا تركِّزُ على مظاهرَ متناقضة في تلكَ البيئة، وتجعلُها مقسومةً بينَ حالين: نَعيمٍ في الصّيف، وزمهريرٍ في الشّتاء –هو الجحيمُ بالنّظر إلى صفة النّعيم المقابلة؟

وتبقى الحُرّيّةُ من القيود التي فرضَتْها منظومةُ الذّات المشرقيَّة العربيّة الإسلاميَّة على الذّات الشّاعرة الفرديَّة مطلبًا أساسيًّا، لعلّه وجّهها لتجتليَ في بيئة الآخر ما يحفزُها على التصرُّف بحرّيّة بعيدًا عن القيود والأحكام والتّشريعات التي تحدُّ من حرّيّة الفرد، لعلّها تلتفتُ إلى تشريعات تكسبُ الأمّةَ شيئًا من الحرّيّة، وتُضفي على وجودِها معنىً جديدًا. وبما أنّ الشّيءَ بالشّيءِ يُذكَرُ فقد استعادَت الذّاتُ الشّاعرةُ في جبال التِّيرُول صورةَ العربيِّ الذي وقفَ ذاتَ حينٍ من الدّهر بجبل شُلَيْر في الأندلس، وذاقَ زمهريرَه وهو المُعتادُ على مُناخٍ حارٍّ شديد الحرارة جافٍّ شديد الجفاف، شمسُه لا تكادُ تحتجبُ بارزةً في كبد السّماء. لقد تذكّرَ ذلكَ العربيُّ في الأندلس بلادَه وبيئتَه ومشرقَه ونمطَ حياته فحنَّ واشتاقَ، وفضَّلَ بيئتَه المشرقيَّةَ على ما في بلاد الأندلس كلّها من جمال لا يكدِّرُ صفوَهُ إلاّ ما جابهَهُ من شدّة البرد القارس في جبل شُلَير [38] ، فكأنّ الذّاتَ الشّاعرةَ استحضرَت الموقفَ نفسَه أمام برد جبال التّيرول ليكونَ حافزًا لها على التّمسُّك بشيءٍ ممّا لديها، حتّى لو كانَ المناخُ في بيئتها سَعيرًا فإنّه أفضلُ من الزّمهرير في بيئة الآخر. إنّها العودةُ إلى البحث عن كلِّ ما يُعيدُ إليها شيئًا من التّوازُن ويُنقذُها من استلابها مندهشةً ذاهلةً بما رأتهُ من معالم الحركة والحياة والنّشاط والجمال والنّظافة والنّظام لدى الآخر [39] :

أذكَرَتْنـــي مـــا قالَـــهُ عَرَبِـــيٌّ طارِقِـــيٌّ أمْسَـــى احْتَـــوَاهُ شُلَيرُ
حَلَّ تَـــرْكُ الصّـــلاة في هذه الأرْ ضِـــن، وحلَّتْ لَنَـــا عليها الخُمُورُ
إنَّ صَـــدْرَ السَّعيرِ أَحْنَـــى عَلَيْنَا مِنْ شُلَيْرٍ، وأينَ منّا السَّعيرُ؟ (40)

إذا كانَ صدرُ السّعيرِ أحنى من شُلَير، فهو كذلكَ أحنى «علينا» من جبال التّيرول. وما السّؤالُ: « وأينَ منّا السّعيرُ؟ »، سوى تعبيرٍ عميقٍ عن حالة من الفقدِ تعيشُها الذّاتُ الشّاعرةُ في بيئة الآخر، ناتجةٍ عن إحساسِها بالضّياعِ إذا هي انبتَّتْ من شرقيَّتِها وانتمائِها لذاتِها الكلّيّة العربيّة الممتدّة عميقًا فيها وفي التّاريخ والجغرافيا.

الخاتمة:

هكذا، بدأت الذّاتُ الشّاعرةُ رحلتَها في الواقعِ على الأرض، وفي البحرِ، مجلِّيةً عن رحلة فكريّة ووجدانيّة تنازَعَتْها فيها الأفكارُ المنبثقةُ من تيّارَينِ عاتيَينِ: تيّارٍ يمثّلُها ويمثّلُ حضارتَها التي تنُوسُ وحركتَها التي دخلت في طورِ الجُمودِ منذ زمَن، وتيّارٍ يجسّدُ أمامَها رفعةَ الآخرِ وتقدُّمَه وحركتَه النّشطةَ الفاعلةَ المؤثّرةَ في المكانِ والزّمان. وهكذا اختتمت الذّاتُ الشّاعرةُ رحلتَها في غَمرةِ تيهٍ حاولَتْ فيه أن تتلمّسَ مواطئَ قدميها، وأن تتمسَّكَ بموقفِها المرتبكِ التّوّاقِ إلى بلوغِ ما بلغَهُ الآخر، النّازعِ عمّا يشهدُه واقعُها من تخلُّف.

وقد عانتِ الذّاتُ في رحلتِها الفكريّة الوجدانيّة عبرَ المقايَساتِ الدّاميةِ التي آلمَتْها بينَ الذّاتِ وحركتِها، والآخرِ وحركتِه، بعدَ أنّ نبَّهَها الجمالُ الذي تراءى لها في بيئة الآخرِ على القُبحِ الذي تعرفُه جيّدًا في بيئتِها. وتداعَت في مقاطعِ القصيدةِ ثُنائيّاتٌ ضدّيَّةٌ كشفَتْ عن ذلكَ كلِّه. غيرَ أنّها اضطُرّت في خاتمةِ القصيدةِ إلى استكشافِ ما في بيئة الآخرِ من بعضِ مظاهرِ القُبحِ لتستعينَ بها على رؤيةِ بعضِ مظاهرِ الجَمالِ في بيئتِها، لعلّها تستعيدُ لنفسِها شيئًا من التّوازُنِ الذي أفقدَها إيّاهُ اندهاشُها بما لدى الآخر.

واستعانتِ الذّاتُ الشّاعرةُ على تصويرِ صراعِها الدّاخليّ الفكريّ بتصويرِ ما جابهتْهُ في رحلتِها الحقيقيّة «البحريَّة»، فلمحَ القارئُ كيفَ اتّخذت من الفُلكِ مُعادلاً موضوعيًّا لنفسِها، وكيفَ أصبحَت أمواجُ البحرِ العاتيةُ نظيرًا لتيّاري الفكرِ اللذينِ يتجاذبانِها. كما عبرتِ الذّاتُ الشّاعرةُ مظاهرَ البيئةِ الطّبيعيّة والعمرانيّة والثّقافيّة التي شاهدتْها لدى الآخر لتعبِّرَ بها، من خلالِها، عن الفوارقِ الفكريّة والحضاريّة بينَ الغربِ والشّرق، وبينَ الآخر وبينَها.

ويمكنُ القولُ: إنّ بنيةَ القصيدةِ حينَ يُكشَفُ عنها تقدِّمُ تفسيرًا للقصيدةِ كلِّها، تفسيرًا

عميقًا لا يعنى بالبنية السّطحيّة للُّغة، إنّما يتّخذُها مدخَلاً يَلِجُ منهُ إلى بنيتِها الدّلاليّة العميقة؛ وهكذا تتكشّفُ التّراكيبُ والصُّورُ الفنّيّة والجوانبُ البلاغيّة عن دلالاتها، في صورةٍ متناسقةٍ منسجمةٍ، وكأنّ البنيةَ التي استدعَتْها وأمسكَتْ بزِمامِها، هي التي قدَّمَتها وجَلَتْها للقارئِ، في بناءٍ شديدِ التّماسُكِ يأخذُ بعضُه بأيدي بعض.

الهوامش:

1. يصنف رودلف أونغر المشكلات الفلسفية التي يعبر عنها الأدب بصفتها «مشكلة المصير، وبها يعني الصلة بين الحرية والضرورة، الروح والطبيعة، المشكلة الدينية...، إلى أن يصل إلى مجموعة من المشاكل يدعوها مشكلة الإنسان، وبها تتعلق مسائل عن مفهوم الإنسان، وأيضا عن صلة الإنسان بالموت، ومفهوم الإنسان عن الحب». انظر: رينيه ويليك وأوستين وارين، نظرية الأدب، ترجمة محيي الدين مصطفى وحسام الخطيب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. ت، ص220.

2. يقول عبد الوهاب المسيري: «هذه بعض ملامح من رحلة الانتقال فى الزمان والمكان والفكر»، ونظنّه أرادَ إلى القول: إنّ كلّ رحلة للإنسانِ في الزّمان والمكانِ إنّما هي رحلةٌ في الفكرِ، تُؤثّر فيه، أو تكونُ بسببٍ منهُ. انظر: عبد الوهاب المسيري، رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر، سيرة غير ذاتية غير موضوعية، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة مطبوعات الهيئة (74) ، ط1، 2000، المقدّمة.

3. يقول المسيري: «وهذه الرحلة الفكرية، بمعنى من المعاني، هي محاولة لتكشف القلق الذّاتي الذي تحوّل إلى قلق فكريّ أدّى بدوره إلى بلورة مجموعة من الأسئلة، وهي كذلك دراسة لوقائع حياتي وأحداثها وتجاربي الشّخصيّة وقراءاتي المتنوّعة والمواجهات الفكرية التي خضتُها». المسيري، رحلتي الفكرية، ص8.

4. يقول ميشال فوكو: «إذا كان ثمة تقنيات تدار عبرها الذات، فهناك كذلك جهد دؤوب يشتغل على تزييح هذه التقنيات، ودفعها إلى الخروج من آلية الفعل والانفعال، والتحرر من هم مقاومة القمع، لتبلغ ذلك الحد التحولي الذي يقلب سلوك الذات من مجرد ممارسة آلية إلى تقنيات قادرة على إعادة إنتاج وجود الذات، باعتباره إبداعا فنيا هو نفسه». انظر: مطاع صفدي، مقال «إيتيكا فن الوجود»، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد السابع، صيف 1989، ص5.

5. إذا كان المبدع يتبنّى شكلَ الرّحلة إطارًا لعمله الفنّيّ، وكوظيفة تقنية تعطي للبناء الفنّي للعملِ شرعية وجوده، فإنّ ذلك يُعدّ توظيفا تقنيا وجماليا لخدمة فكرةِ العمل الأساسيّة وهي «قلق الذّات»، في محاولة لتطبيق مفهوم «الذاتية» كبعد فلسفي، وكتجلٍّ فني لانتظام عناصر تكوين الذات، من خلال رصد التّحوّلات التي أصابتها عبرَ تدرّج

عناصر تكوين النّصّ البنائيّة، وهذا ما يجعل القارئَ ينجذبُ للنّصّ ويستمتع به. انظر: ويليك، نظرية الأدب، ص224.

6. علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، بيروت: مكتبة لبنان، 1985، ص278.

7. حافظ إبراهيم: ديوان حافظ إبراهيم، ضبطه وصحّح وشرحه ورتّبه أحمد أمين وأحمد الزّين وإبراهيم الأبياري، بيروت: دار الجيل، تاريخ المقدّمة 1937، ص227.

8. مثلٌ فرنسيٌّ الأصل ذكره طه حسين للدّلالة على حالهِ مع مفكّري عصره من الشّرق والغرب، فالشّرقيون في عصرهِ اتّهموهُ بالانتماء إلى المنظومة الفكرية والحضاريّة الغربيّة، وبالتّنظير لها والارتماء في أحضانها فخوّنوه، والغربيّون اتّهموهُ بدفاعه عن الشّرق وحضارته وقيمه، فجعلوهُ أصوليًّا متعصّبًا. والأمرُ قد ينطبقُ على كثيرٍ من المفكّرين الذينَ يجتازونَ الحدودَ التي ترسمُها المنظومات الفكرية والثقافية والسياسيّة لنفسها ولأتباعها، وقد تعرّض كثيرون للتّخوين والرّمي بالهرطقة والزندقة والتّكفير، وبعضهم تعرّضَ لحملاتٍ شعواء من رميهِ بالتّعصّب والتّخلّف والتّطرّف واللاساميّة والعنصريّة. والفكرُ أوسعُ من هذا وأرحب!

9. أذكّر هنا بصورة الليل لدى امرئ القيس بقوله:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخَى سُدولَهُ عليَّ بأنواعِ الهُمومِ ليَبتَلِي

امرؤ القيس بن حجر الكنديّ، ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط3، 1999، ص9.

10. ديوان حافظ إبراهيم، ص227.

11. المصدر نفسه، ص227.

12. قال حافظ معبّرًا عن ذلكَ في نصّ آخر له ينعى فيه على الشّعر العربيّ جمودَه، داعيًا إلى فكِّ الإصرِ عنهُ، وجعلهِ يستريحُ من القيود التي فرضت عليه عبر التّاريخ، وكأنّه يدعو إلى تحرّر ذاته الشّاعرة من تلكَ القيود، ومصرّحًا بدعوته للتأثّر بالرّياح التي تهبُّ من الشّمال «أوروبا»:

آنَ يـا شعـرُ أن نَفُـكَّ قُيـودًا قيَّدَتْنَـا بهـا دُعـاةُ المُحَـال
فارْفَعُـوا هـذه الكَمائـمَ عنَّـا ودَعُونَـا نشُـمُّ رِيـحَ الشَّمَالِ

المصدر نفسه، ص236 – 237.

14. المصدر نفسه، ص227.

15. المصدر نفسه، ص230.

16. الخطيب التّبريزي، شرح ديوان عنترة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه مجيد اطراد، بيروت: دار الكتاب العربي، 1992، ص183.

17. المثقب العبدي، ديوان المثقب العبديّ، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات، مج 60، 1970، ص205.

18. ديوان حافظ إبراهيم، ص227.

19. المصدر نفسه، ص227.

20. المصدر نفسه، ص227.

21. المصدر نفسه، ص228.

22. المصدر نفسه، ص228.

23. المصدر نفسه، ص229.

24. المصدر نفسه، ص229.

25. المصدر نفسه، ص230.

26. المصدر نفسه، ص231.

27. المصدر نفسه، ص231 – 232.

28. المصدر نفسه، ص231.

29. المصدر نفسه، ص230 – 231.

30. المصدر نفسه، ص230.

31. انظر: عبد الرحمن بن خلدون، المقدّمة، بيروت: دار صادر، ط2، 2006، ص68 – 75، (المقدمة الثالثة، والرابعة، والخامسة) . والحديث في هذه المسألة تفصيليّ عند ابن خلدون، وهو يبنيه بناءً منطقيًّا في حاجةٍ إلى دراسةٍ جادّة، والكشف عن أصولِه لدى اليونانِ، والجاحظِ، ثمّ تداعياته بعدَ ذلكَ لدى القديس أوغسطين، وفلاسفة أوروبا ونقادِها في عصر الأنوار، خاصّةً المنهجَ التّاريخيّ لدى هيبوليت تين.

32. انظر في هذا: خالد الجبر، نظريّة هيبوليت تين في النّقد، أصولها وأثرها في النّقد العربيّ

الحديث، ضمن كتاب: الأدب العربيّ والآداب العالمية بين التأثير والتأثّر، الذي يضمّ أعمال النّدوة النقدية الدّولية التي عقدتها كلّية الآداب فاس- سايس، بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس- المغرب، 2011.

33. ديوان حافظ إبراهيم، ص230.

34. المصدر نفسه، ص231.

35. المصدر نفسه، ص232.

36. المصدر نفسه، ص232.

37. سورة الشّعراء، الآيات 224 – 226.

38. ديوان حافظ إبراهيم، ص232.

39. قالَ ياقوت: «جبَلٌ بالأندلسِ من أعمال إلبيرة لا يفارقُها الثّلجُ شتاءً ولا صيفًا». ياقوت بن عبد الله الحمويّ، معجم البلدان، بيروت: دار صادر، 1984، ج4 ص360.

40. ثمّة تناصٌّ جليّ بين هذه الأبياتِ وأبياتٍ لشاعرٍ عربيّ أندلسيّ قالَها حينَ مسَّهُ ألمُ البردِ في جبل شُلَيْر، جاء فيها:

يحلُّ لنا تركُ الصّلاةِ بأرضِكُم وشُرْبُ الحُمَيّا وهو شيءٌ مُحرَّمُ
فرارًا إلى نارِ الجَحيمِ فإنّها أخَفُّ علَيْنَا من شُلَيرٍ وأرحَمُ
إذا هبَّتِ الرِّيحُ الشَّمالُ بأَرضِكُمْ فطُوبَى لعَبدٍ في لظىً يتنعَّمُ
أقُولُ ولا أُنحِي على ما أقولُهُ كَما قالَ قَبلِي شاعرٌ مُتقدِّمُ:
فإنْ كانَ يومًا في جهنَّمَ مدخَلِي ففي مثلِ هذا اليومِ طابَتْ جهَنَّمُ

معجم البلدان، ج4 ص360.

42. ديوان حافظ إبراهيم، ص232 – 233.

المصادر والمراجع:

1. امرؤ القيس بن حجر الكنديّ، ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط3، 1999.
2. حافظ إبراهيم، ديوان حافظ إبراهيم، ضبطه وصحّح وشرحه ورتّبه أحمد أمين وأحمد الزّين وإبراهيم الأبياري، بيروت: دار الجيل، تاريخ المقدّمة 1937.
3. خالد الجبر، "نظريّة هيبوليت تين في النّقد، أصولها وأثرها في النّقد العربيّ الحديث"، ضمن كتاب: الأدب العربيّ والآداب العالمية بين التأثير والتأثّر، الذي يضمّ أعمال النّدوة النقدية الدّولية التي عقدتها كلّية الآداب فاس- سايس، بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس- المغرب، 2011.
4. الخطيب التّبريزي، شرح ديوان عنترة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه مجيد طراد، بيروت: دار الكتاب العربي، 1992.
5. رينيه ويليك وأوستين وارين، نظرية الأدب، ترجمة محيي الدين مصطفى وحسام الخطيب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. ت.
6. عبد الرحمن بن خلدون، المقدّمة، بيروت: دار صادر، ط2، 2006.
7. عبد الوهاب المسيري، رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمر، سيرة غير ذاتية غير موضوعية، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة مطبوعات الهيئة (74)، 2000.
8. علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، بيروت: مكتبة لبنان، 1985.
9. المثقب العبدي، ديوان المثقب العبديّ، تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة: مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد 60، 1970.
10. مطاع صفدي، مقال "إيتيكا فن الوجود"، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد السابع، صيف 1989.
11. ياقوت بن عبد الله الحمويّ، معجم البلدان، بيروت: دار صادر، 1984.

إشكالية (الهوية) و (الانتماء) في أدب المنفى الرواية الأمريكية العربية النسوية نموذجاً *

أ. مديحة عتيق **

* تاريخ التسليم: 8/ 12/ 2014م، تاريخ القبول: 28/ 2/ 2015م.
** أستاذ محاضر/ قسم اللغة العربية والأدب العربي/ جامعة محمد الشريف مساعدية/ الجزائر.

ملخص:

تمثّل الرواية الأمريكية العربية النسوية جزءا من الأدب العربي الأنجلوفوني، ونعني به الأدب المكتوب بالإنجليزية بأقلام كتّاب عرب أو من أصول عربية، يعيش أغلبهم في المنفى، في بريطانيا والولايات المتحدة على وجه التحديد، ستركّز الورقة على رواية «الفتاة ذات الوشاح النّارنجي» للكاتبة الأمريكية السورية مهجة قحف لتطرح إشكاليات «الهويّة» و«الانتماء» في الكتابات العربية الأنجلوفونية، وستطرح هذه الرواية تحديدا سؤالاً كيف يمكن أن تكون عربيا وأمريكيا ومسلما في الوقت ذاته؟ وسيحيط بهذا السؤال الجوهري إشكاليات أخرى على غرار: ما الهوية الدينية/ الثقافية؟ ما ظروف ومشكلات الانتماء عند المسلمين المقيمين بأمريكا؟ وكيف إذا تعلّق الأمر بالمرأة المسلمة؟ وما موقف النسوية الغربية من هذا الأمر؟

الكلمات المفتاحية: الرواية الأمريكية العربية النسوية– الهوية الدينية– النسوية– المجتمع الأمريكي العربي– الاستشراق– التمثيلات النمطية.

Issues of «Identity» and «Belonging» in Exile Literature: The Feminist Arab American Novel as a Case Study

Abstract:

The feminist Arab American novel is an integral part of Arab Anglophone Literature written in English by Arab authors who mainly live in UK and US. The paper concentrate on Mohja Kahf's «The Girl in The Tangerine Scarf» to explore the issues of identity and belonging in their writings. This novel discusses how a person could be an Arab, American and Muslim simultaneously. Other issues are discussed such as: what is religious or cultural identity? What are the circumstances of Muslims' belonging in America? What about Arab American Muslim Women? What is the Attitude of Western Feminism toward Arab Muslim Women?

Keywords: *Feminist Arab American Novel, feminism, religious identity, Arab American Community, Orientalism, stereotypical representations.*

المقدّمة ـ نشأة الخطاب النسوي الأمريكي العربي:

شكّلت النساء العربيات نسبة معتبرة من عدد المهاجرين العرب إلى العالم الجديد (أمريكا) ، ولم تتوقف جرأتهنّ على المغامرة والسفر إلى أصقاع مجهولة فحسب بل امتدتّ إلى إصرارهنّ على فرض وجودهنّ وأصواتهنّ في هذا العالم الجديد، فقد هاجرت نساء كثيرات بمفردهنّ، أو أخذن معهنّ أطفالهن أو تركن وراءهنّ أزواجهنّ.، وكانت معظمهنّ نساء مثقفات، فيهنّ الطبيبة، والكاتبة والتاجرة، والأديبة، والصحفية «وقد ضمّت الصحافة الصادرة من 1910 إلى 1920 أصواتا نسائية كثيرة لقانونيات، وطبيبات، وخرّيجات الجامعة، والطيّارات، والموسيقيّات، (...) **وظهرت منظّمات نسائية كثيرة بعضها أكاديمي، وبعضها نشاطيّ، ومنها**:

- الشبكة الأمريكية العربيةّ النسوية Feminism Arab American Network
- جمعية دراسات نساء الشرق الأوسط

Association of Middle East Women's Studies .

- اتحاد جمعيات النساء الفلسطينيات في شمال أمريكا

The Union of Palestinian Women's Associatiob in North America» [1]

واجهت المرأة العربية منذ وطئت قدماها العالم الجديدة تحدّيات كثيرة ومضايقات عديدة حفّزتها حينا، وعرقلتها أحيانا أخرى في سعيها إلى إثبات نفسها بصفتها امرأة أوّلا، وعربية/ مسلمة ثانيا، وأمريكية عربيّة ثالثا، لذلك كانت التحدّيات جنسية، ودينية، وعرقية سياسية. **وهي تحدّيات متداخلة لكنّنا سنحاول أن نفككّها شكليا كما يأتي**:

♦ **التحدّي الجنسي**: كان مصدره الرجال عموما –سواء أكانوا الأمريكان أم الشرقيين– ، الذين اتفقوا على النظر إليها كائنا دونيا أو مصدر متعة ولذّة جنسية بحتة، و غطّى الرجل الغربي نظرته بغلاف التحرّر والموضة والتقدّم، وغلّف الرّجل الشرقي نظرته الشهوانية بغلاف الدّين [الإسلامي على وجه التحديد] حيث أوّل نصوصه بما يتّفق ورغباته الامتلاكية لجسد المرأة، بعبارة أخرى» وقعت النساء الأمريكيات العربيات بين الصور المعولمة للأنوثة أو الجمال الأنثوي الذي يرادف السلعة لدى الغرب، والمفهوم العربي المتزمّت للأنوثة على أنّها «شيء» يحميه الرجل ويخفيه خلف الحجاب» [2]

♦ **التحدّي السياسي/ الديني**: تتقاسم المرأة الأمريكية العربية الرجل الأمريكي

العربي معاناته من النظرة السلبية التي كرّسها الخطاب الغربي/ الأمريكي المهيمن عن العرب، والعرب المسلمين تحديدا عبر إعلامه وأدبياته، إذ عكف على تصوير العرب بصورة المتخلّفين، الإرهابيين، والمتسلّطين، والمكبوتين جنسيا...

وتزداد الصورة سلبية إذا تعلّقت بالمرأة العربية وبخاصّة المسلمة، تعبّر الكاتبة الأمريكية العربية آمال عبد الرازق عن معاناتها من هذه التنميط السلبي بقولها»... إنّني متعبة من الطريقة التي ينظر بها النّاس إليّ في المحلات، كما لو أنّني غريبة قادمة من كوكب آخر، تتبع بعمى زوجها الذي تزوّج آلاف الزوجات الأخريات، أو كما لو أنّني أخفي قنابل يدوية في ثيابي الفضفاضة.. » [3]

يظهر هذا المقطع المرأة العربية كائنا سلبيا مضطهَدا أو مجرّد متاع جنسي ضمن محيط أكبر أسماه الخطاب الاستشراقي «الحريم» وتفّنن في تصويره تصويرا غرائبيا، والذي سيكون أحد التحدّيات الاستشراقية التي ستقاومها الكاتبة العربية الأنجلوفونية.

تواصل الكاتبة آمال عبد الرازق تصوير معاناتها من نظرة الأمريكان لها والتي تحتكم إلى الأحكام المسبقة والتعصّب حتّى وإن أظهرت لهم العكس، تقول».. يستطيع المرء أن يدرك كم يُصدَم النّاس حين يعلمون أنّني امرأة عربية، ومع ذلك متعلّمة، وذات شهادة جامعية، وأنّني أمّ لثلاثة أولاد، وأنّني الزوجة الوحيدة لرجل ليس إرهابيا، وأنّه يحبّني ويحترمني، وتزداد دهشة الناس حين يعلمون أنّني متحجّبة، ومع ذلك أدعو نفسي «نسويّة (Feminist) كما لو أنّ كلمتي «متحجّبة» و»نسويّة» متناقضتان» [4]

♦ **التحدّي الديني**: يحيلنا هذا الكلام إلى أهمّ التحدّيات التي تواجهها المرأة الأمريكية العربية في أمريكا، وهو «الحجاب» الذي سيكون مادّة دسمة للكتابات الأنجلوفونية العربيّة النّسوية، .. وباختصار، اختزلت المرأة العربية وبخاصّة المسلمة في الخطاب الغربي في صورتين: إمّا أنّها كائن غير مرئي ملفّع بالسواد من رأسه إلى قدميه، أو أنّها راقصة لعوب ومغرية همّها الوحيد أن تثبت أنوثتها بنصب حبالها لاقتناص الرّجل، ..

وأمام هذه الصور السلبية، والمشاعر المعادية، والقناعات المتعصّبة اختارت المرأة الأمريكية العربية «الكلمة» لمقاومة هذه التحدّيات مقتدية بشهرزاد، فراحت تروي قصصها وتجاربها شعرا ونثرا علّها تستطيع أن تقوّض تلك الصورة، وتنشئ أخرى بديلة أكثر إيجابية وموضوعية..

ظهرت أقلام نسويّة كثيرة في المشهد الأدبي الأمريكي العربي التي تحاول شعرا و إبداعا ونقدا تأسيس «حركة نسويّة أمريكية عربية» لديها أجندتها الخاصّة مبتعدة أو على الأقلّ مستقلّة عن «الحركة النسويّة الغربية/ الأمريكية» لاختلاف المطالب والأولويات، فقد

«بدأت الحركة النسوية الأمريكية العربية عام 1983 بتأسيس الشبكة النسوية الأمريكية العربيةّ Feminism Arab American Network كردّ فعل على رفض الجمعية الأمريكية الوطنية لدراسات المرأة إدانة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 ممّا أشعرهنّ بأنّهن يُعتبَرن جنسا أدنى في نظر التيار العام النّسوي» [5] لذا كانت النسوية الغربية تحدّيا جديدا للخطاب النسوي الأمريكي العربي، فقد روّجت تلك النسويّة صورا سلبية عن المرأة العربية/ المسلمة، فبقدر ما تحدّثت عن نضال المرأة الغربية وكفاحها لتحرير نفسها من السلطة الذكورية الغربية، فقد صوّرت المرأة العربية/ المسلمة كائنا مسكينا، خانعا، مقهورا، لا حول له ولا قوّة، وجعلت أقصى اهتماماته التحرّر من الحجاب، وسلطة الأب والزوج، ومحاربة تعدّد الزوجات، ... الخ

أمّا على المستوى الروائي فقد ظهرت أقلام روائية نسويّة كثيرة نذكر منها سوزان أبو الهوى مؤلفة رواية (صباح في برلين) (Morning in Berlin) عام2010، وديانا أبو جابر مؤلفة (الجاز العربي) (Arabian Jazz) عام 1993و (الهلال) (Crescent)عام 2003، وقد انخرطت هاتان الروائيتان وغيرهما في قضايا الهويّة المزدوجة بين الأصول العربية والواقع الأمريكي، كذلك ضغوط العنصرية العرقية والدينية والسياسية تجاه العرب المقيمين بأمريكا ممّا ولّد عقدة نفسية وسؤالا محيّرا عن الهويّة والانتماء، وهو الموضوع الذي تطرحه مهجة قحف بدورها التي سنقف عند روايتها الوحيدة (The Girl in The Tangerine Scarf)

1. مهجة قحف (1967-) (Mohja Kahf):

هي شاعرة وروائية وكاتبة صحفية أمريكية مسلمة، نشأت في سورية لوالدين مصريين، رحلت إلى الولايات المتحّدة الأمريكية عام 1971، تشتغل قحف أستاذة الأدب المقارن في جامعة Arkansas، كما أنّها عضو في رابطة النّساء المسلمات في الولايات لملمتّحدة الأمريكية. وهي كاتبة أكاديمية جريئة وبخاصّة في دراستها -Western Rep resentations of The Muslim Women From The Termagant To Odalisque“ (التصوّرات الغربية للمرأة المسلمة: من السليطة إلى المحظيّة)

وانتقلت أطروحاتها الجريئة من دراساتها الأكاديمية إلى كتاباتها الصحفيّة وبخاصّة في عمودها الصحفي كما تذكر ليلى المالح ”الجنس والأمة“(Sex and Umma) وهو تقليد لعنوان السلسلة التلفزيونية ” (Sex and City TV series) الذي تحاول أن ترفع فيه الحرج عن أهمّية الجنس في الثقافة الإسلامية، وتسعى جاهدة كي تثبت أنّ الإسلام ليبرالي ومنفتح على هذا الموضوع وفق ضوابطه ومعاييره الخاصّة.

وأثارت أفكارها حفيظة بعض المسلمين المتشدّدين داخل أمريكا وخارجها، وصل الأمر إلى تهديدها بالقتل، « فبالنسبة إلى الكثيرين هي كاتبة مثيرة للجدل، ففي صورها، وفي المناسبات العامّة تظهر مرتدية خمار تتمسّك به على أنّه شعار لهويّتها المسلمة (...) وتهزأ بالسلوكات الشاذة التي تمارسها الجالية المسلمة في الولايات المتّحدة الأمريكية، ومع ذلك تقدّم نفسها على أنّها مفكّرة ليبرالية، ومسلمة ورعة بالقدر نفسه» (6)

2. الفتاة ذات الوشاح النارنجي:

إنّها روايتها الوحيدة، تستقي مادّتها السردية من مخزون ذاكرتها، وأيّام طفولتها في دمشق، لا تختلف مهجة قحف عن معظم المهاجرين «الذين يسعون إلى إعادة خلق بشكل بروستي (نسبة إلى مارسيل بروست) وبكثير من الحنين/ النوستالجيا والانعكاس ما خلّفوه من ذكريات ثقافية حول المكان ومن خصوصيات حميمة « (7)

لذا تحمل البطلة خضراء شامي كثيراً من شخصية الروائية وتجاربها و آرائها في الحياة، فقد قدّمتها للقارئ على أنّها فتاة مسلمة مغتربة قدمت من الشام إلى أمريكا حيث تعيش مع أسرتها الورعة والمتماسكة داخل مجتمع معاد وعنصريّ بشكل فظيع، وتكبر هذه العداوة مع كبر خضرا فتقرّر البطلة أن تعود إلى وطنها الأمّ لتتعرّف على أصلها، ومنشئها وتعيد اكتشاف ذاتها، وهناك تمرّ بجملة من التجارب السعيدة والمؤلمة (حجّ بيت الله، التعرّض للتحرّش، زواجها، ثمّ طلاقها، ..) تقرّر على إثرها ارتداء الحجاب قبيل عودتها إل الولايات المتحدة الأمريكية حيث تضع المؤلّفة أمامها جملة من التحدّيات الجديدة لكنّها تتجاوزها جميعا، وتنتهي الرواية وهي لا تزال تحتفظ بوشاحها النارنجي فوق رأسها.

كتبت مهجة قحف روايتها "الفتاة ذات الوشاح النارنجي" في بيئة مشحونة بالإسلام فوبيا، وحاولت أن تخفّف من هذا الشعور انطلاقا من قناعتها بأنّ الناس أعداء ما جهلوا، لذا راحت تبسط معارفها حول الإسلام "الحقيقي" كما تفهمه أمام القارئ الغربي بلهجة واثقة حينا وتبريرية حينا آخر، فإذا كان بعض الكتّاب الأنجلوفونيين يركّزون على الجانب المشرق للحياة الإسلامية، فإنّ مهجة قحف تعرض الوجه الثاني للقضية، وتحاول أن تبرّر ذلك للقارئ الغربي، فمثلا بسبب الأحكام المسبقة عن اضطهاد المرأة في البلاد الإسلامية، هذه الفكرة التي باتت شبه يقينية في أذهان الغربيين، فإنّ قحف لا تنكر الفكرة جملة، لكنّها تردّها إلى جهل الناس بالدّين أو سوء استغلالهم له، وتعطي بدائل عن ذلك، ومما يحضر للذهن فكرة الخلع الذي طالبت به خضرا أمام زوجها جمعة، فرغم أنّ المطلب بدا متسرّعا ومقحما على أحداث الرواية ومنطقها العام، إلا أنّنا نحس أنّ الروائية توجّه رسالة

مشفّرة للقارئ الغربي، تعلن فيها أنّ الإسلام لا يقيّد المرأة، وها هو يعطيها حقّ فكّ العصمة الزوجيّة إن لم تستطع مواصلة حياتها مع زوجها.

3. استراتيجيات تحدّي الخطاب المهيمن:

تقدّم ميس كسوف القطمي طرحا قريبا ممّا ذهبت إليه، فهي أوّلا «تتفهّم» و»تدرك» ببيعة الجوّ العدائي الذي تكتب فيه قحف، إنّها تعي أنّ قحف تكتب خطابا مضادا (counter discourse) للخطاب المهيمن (Hegemonic discourse) الذي يصنعه ويروّج له الإعلام الغربي والذي يقوم على تقديم صورة كريهة عن العرب والمسلمين ممّا يصعّب اندماج الجالية المسلمة في مجتمعاتهم الغربية الجديدة وبخاصّة أنّ رموزهم الإسلامية قد تعرّضت لتشويه جديد، و ويأتي "الحجاب" على رأس تلك القائمة، الذي حمّل دلالات سلبية وازدرائية متعدّدة، بل ارتبط في تصوّر الرأي العام الغربي بالاضطهاد "تدرك قحف كيف يعمل الخطاب المهيمن على جعل الناس جاهلين بالوقائع، ومنشغلين بقضايا تافهة، وُظّف "الحجاب" وسيلة لصرف انتباه الناس عن الانتهاكات الحقيقية التي تمارسها القوى الامبريالية المهيمنة (...) تلفت قحف انتباهنا إلى أنّ العهد الإمبريالي المعاصر يفبرك الصور كي تخدم مصالح السلطة، وفي حالات كثيرة، لا يواجه العرب باللامبالاة فحسب، بل يصوّرون –بشكل نمطي– في صورة الإرهابيين والمتطرّفين وليس الضحايا» [8]

ولذلك تتساءل على لسان إحدى شخصيات الرواية «متى كانت الروح في سلام؟ هناك قتال في الصحراء الغربية، والأفغان يملؤون الملاجئ في إيران وباكستان، ومسلمو (Patani) مطارَدون في مجتمعهم الذي تسوده البوذية، والحياة في لبنان جحيم الموت، لا أحد من هؤلاء يشكّل جزءا مهمّا من «الأخبار» في أمريكا، في حين تروي أدقّ تفاصيل حياة الرّجال الأمريكان الذين وقعوا رهائن، وتروي دموع وآمال أمّهاتهم وآبائهم وأجدادهم» [9]

وهذا يعني أنّ الحكومة وصنّاع القرار الأمريكي يتجاهلون مآسي العرب التي يشكّلون –بشكل أو بآخر– طرفا فيها، ويختلقون مشكلات وهمية كالحجاب والإسلام فوبيا، وغيرها من القضايا التي يروّج لها الخطاب الغربي/ الأمريكي تحديدا في أدبيّاته المتنوّعة، وأقلّها أنّ العرب «هم «شيوخ» البترول، يُفترض أنّهم سيّئون لأنّهم سبّبوا لأمريكا أزمة الطاقة» [10]

ترى ميس كسوف القطمي أنّ قحف وظّفت ستّ استراتيجيات –وقد ذكرنا بعضا منها كما سنرى– لتحدّي الخطاب الغربي المهيمن، ورتّبتها الناقدة كما يأتي:

- «تفكيك الخطاب السائد Rupturing the dominant narrative.

- الربط Juxtaposition.
- توظيف تمثيلات إيجابية The use of positive representatives.
- نزع الولع. DE- Fetishization or De Reification
- إنطاق الشاهد Bearing Witness
- إعادة سرد التاريخ Retelling The history [11]

أ. **تفكيك الخطاب السائد**: وذلك بوضع مقولاته على محكّ التجربة والوقائع، فقد روّج ذلك الخطاب بأنّ المسلمين عنيفون ومتطرّفون وإرهابيون، ولكن قحف تعطي أمثلة واقعية عن عنف وتطرّف وإرهاب المعادين للمسلمين (Anti Muslims) ولا أدلّ على ذلك من ذكرها أنّ مركز الدعوة الإسلامي (Dawah Center) كان عرضة للتخريب من المعادين للمسلمين، إذ هوجم المركز حين كانت النساء يصلّين فيه، وقد عثرن لاحقا على بيض فاسد وطماطم مرمية عند المدخل وأوراق التواليت في كلّ مكان، كما لطّخت النوافذ بعبارات بذيئة، وقد سبق أن ذكرنا أمثلة أخرى من الرواية عن عنف المتطرّفين غير المسلمين تجاه الجالية الإسلامية (كاغتصاب صديقة خضرا، وتعرّض البطلة للعنصرية، ...)

وإذا كان الخطاب الغربي المهيمن اعتاد أن يصوّر المرأة المسلمة في صورة الجاهلة، والمتخلّفة، والضحيّة المغلوبة عن أمرها، فإنّ قحف تقدّم بدائل نسويّة كثيرة تفكّك هذا الخطاب، ومنها:

أمّ خضرا: التي كانت تأمل بعد حصولها على البكالوريا أن تدخل قسم الطبّ كي تصبح طبيبة، وتفتح عيادة للفقراء، لكنّها اختارت طوعا أن تضحّي بحلمها من أجل أن تتفرّغ لتربية أبنائها.

جدّة خضرا: تتحدّى والديها، وتتزوّج جركسيا، وهي على اقتناع بأنّها لم تخالف أوامر **الله**، تقول: »ما الجرم في ذلك؟ هل خالفت أمر **الله** ورسوله؟ لا لم أفعل !! إنّهما (تقصد والديها) من على ضلال، ألم يقل الرسول إذا وجدتم من ترضون دينه وخلقه، فتقبّلوه؟ وهل قال: إلا إذا كان جرسيّا؟ هل قال النبي أنّه يجب أن يكون من أهلكم؟ « [12]

حنيفة: سائقة محترفة تشارك في مسابقات السيّارات، وهي أمّ وزوجة، وأوّل امرأة مسلمة في أنديانبوليس (Indianpolis) تصبح سائقة محترفة. ولم تتورّع قحف حتّى عن ذكر نماذج نسويّة «مرفوضة» في العرف الإسلامي، ولكنّها تسهم في تفكيك الصورة النمطيّة التي رسّخها الخطاب السائد، ومن تلك النّماذج نذكر:

بيتسي (Bitsy): مسلمة إيرانية علمانية، غيّرت اسمها من فاطمة الزهراء إلى بيتسي

حتّى تستطيع أن تتأقلم بسهولة أكبر مع متطلّبات المجتمع الأمريكي وثقافته.

عفاف: فتاة خليجية تقابلها خضرا في أثناء زيارتها للمشرق، وهي واحدة من آلاف الفتيات المسلمات اللاتي أجبرن على ارتداء الحجاب ثمّ نزعنه عند أوّل فرصة أتيحت لهنّ.

ب. الربط: وذلك حين تضع المواقف العدائية للطرفين (المسلمين، وغير المسلمين) وجها لوجه، فحين اختطف بعض الإيرانيين رهائن أمريكان أعقبت ذلك بذكر اعتداء بعض المتطرفين الأمريكان على الجالية المسلمة.

ت. توظيف تمثيلات إيجابية: في إطار نقضها للخطاب السائد عن المسلمين «الإرهابيين» و«البرابرة» تقدّم قحف صورا إيجابية بديلة عن العرب والمسلمين، وتسلّط الضوء على دورهم السابق في تقدّم الحضارة الإسلامية، فها هو أبو خضرا «يحدّث أبناءه عن الاختراعات والمكتشفات التي حققها العلماء المسلمون، فيحيلهم إلى ابن سينا الذي أسهم في تقدّم البصريات في القرن الحادي عشر» [13] والمعلومة طبعا ليست للصغار بل هي للقارئ الغربي علّه يغيّر رأيه عن العرب بعيدا عن الصورة النمطية التي قدّمها له الإعلام الغربي منذ عقود أو قرون.

وفي سياق آخر ها هي تتحدّث عن خطف طلبة إيرانيين مجموعة من الرهائن الأمريكيين، فتحاول أن «تبرّر» صنيعهم: « تركوا النساء يذهبن لأنّهم يعلمون أنّ النساء لا يتحكّمن في إدارة أمريكا، وتركوا الرجال السود يذهبون لأنّهم يعلمون أنّ السود مضطهدون مثل سكّان العالم الثالث من قبل الأمريكان (...) كلّ واحد في مركز الدعوة يدرك أنّ خطف الرهائن في الظروف العادية عمل شائن، لكنّهم يتفهّمون لم فعل الطلبة الإيرانيون ذلك، لقد عانى الإيرانيون من حكم الشاه الذي اعتقل المحتجّين، وعذّب السجناء، وشجّع الخمر والفساد، وسعى إلى محو الهوية الإسلامية في هذا البلد ﴿تقصد إيران﴾« [14]

ث. نزع الولع: ترى ميس القطمي أنّ قحف ألحّت في روايتها على فكرة أنّ «النساء المسلمات المتحجّبات قد اُضطُهدن وأُخرسن سواء من الرجال العرب المسلمين أم من بعض النّسويات الغربيات (Western feminists) اللائي لم يستطعن أن يرين أبعد من الحجاب. امتدّ اضطهادهنّ (النساء المحجّبات) من النظام البطريركي إلى بعض النسويّات اللائي تبنّين الخطاب المهيمن» [15] ففي الفصل الرابع من الرواية تعجّب زميلات خضرا الأمريكيات منها حين تدّعي أنّها تناضل من أجل المرأة المعاصرة التي يمتهن جسدها ضمن ما يسمّى تجارة الرقيق البيض « سألتني مسز بالي: ألا تذكرين بربّك مجالس الحريم في مجتمعاتكم؟ فسألت بدهشة: ال.. حري.. م؟ فنظرت بازدراء: هكذا تخبرنا الليالي العربية، وخمارك دليل على ذلك.. » [16]

ج. إنطاق الشاهد: قدّمت الروائية شواهد واقعية حول اضطهاد المرأة المسلمة بسبب حجابها، ومقاومتها لهذا الاضطهاد وثمن تلك المقاومة، وقد ذكرنا بعضا منها في الصفحات السابقة، ويمكن أن نضيف موقف خضرا مع صديقتها في الغرفة الجامعية التي كانت تفزع حين تراها ترتدي خمارها، فتسألها: أنت واحدة من المتعصّبين، أليس ذلك؟ و لا تكاد خضرا تحسّ بالإهانة لأنّها اعتادت على هذا السؤال، و لأنّها شعرت بنبرة براءة وجهل في سؤال صديقتها !!!

ح. إعادة سرد التاريخ: تعيد قحف قراءة تاريخ بعض الأحداث المعاصرة بعيدا عن صياغة الخطاب الغربي المهيمن بل من منظور من تسمّيهم الناقدة ما بعد الكولونيالية غاياتري سبيفاك «التابعين» (Subalterns) وهم العوام أو النّاس العاديون الذين صنعوا تاريخ بلادهم لكن لم يستطيعوا أن يسهموا في كتابته، ومن هؤلاء جدّة خضرا التي التقتها في دمشق، وروت لها قصّة أخرى لم يذكرها التاريخ الرسمي عن أحداث 1980 وبالضبط حين منعت الحكومة السورية المواطنات من ارتداء الحجاب وهدّدتهن بالعقاب إن خالفن الأوامر، وشرح لها خالها السيّد مازن كيف أنّ أباها السيّد وجدي أسهم بصفته إسلاميا في «تسييس الحجاب» وهذا ما لم تسكت حياله الحكومة السورية، ..

ورغم أنّني أتّفق مع الناقدة ميس القطبي في معظم ما ذهبت إليه لكن بدا لي التصنيفات أو ما تسميه «استراتيجيات المقاومة/ التحدّي» شكلية ومتشابهة ويغني بعضها عن بعض، ويمكن أن نضيف إليها –3 استراتيجية أخرى: **وهي كالآتي**:

- **النقد الذاتي**: حيث تحاول أن تقدّم بأكبر قدر من الموضوعية سلبيات الجالية المسلمة بعيدا عن الطرح المتطرّف الذي يقدّمه الخطاب الغربي المهيمن، والطرح المثالي الذي تروّج له بعض الأدبيات العربية الأنجلوفونية، فهي تحذّر زملاءها من الكتّاب العرب الأمريكان «من أن يكونوا كتّاب صدى وردّ فعل، فإن يكنْ للغرب نماذجه النمطية عنّا فلا يعني أنّ الخوف مما سيظنّه الغرب عنّا يحدّد كلّ شيء نكتبه، فهذا تعطيل للذات (self-crippling) إنّه ردّ فعل عن ردّ فعل» [17] ، ومن تلك المظاهر السلبية التي تطرحها نذكر:

النفاق/ الازدواجية: تدين الكاتبة ممارسات بعض المسلمين الدينية التي تتّسم بالنفاق والازدواجية من باب «يقولون ما لا يفعلون» ممّا يعطي انطباعا وإدراكا سلبيين عن الإسلام لدى الآخر غير المسلم الذي لا يدرك بعد الفروق بين تعاليم الإسلام وما يفعله بعضهم باسم الإسلام، ومن مظاهر النفاق نذكر أنّ مركز الدعوة الذي تنخرط فيه عائلة الشامي كلّها أكّد مرارا على أنّ لا عنصرية في الإسلام، ولا فضل لعربي على عجمي إلا

بالتقوى ولكن حين أراد أخو خضرا أن يتزوّج فتاة مسلمة، متعلّمة وجميلة، ولكنّها سوداء، رفض أهله الموضوع جملة وتفصيلا.

تنميط الآخر: تفاجئنا قحف بأنّ العرب والمسلمين ليسوا ضحايا التنميط فقط بل هم أيضا ينمّطون الآخر، وذلك من خلال التعميم والمبالغة والأحكام المسبقة، فمعظم الشخصيات المسلمة في الرواية تتّفق على أنّ «الأمريكان يلعنون، ويدخّنون، ويشربون، (...) والأمريكان يواعدون، ويزنون، ويمارسون الرّذيلة، عائلاتهم مفكّكة، ولديهم حالات طلاق كثيرة، الأمريكان ليسوا كرماء ومضيافين، مثل العمّ عبد الله والعمة فاطمة.. يعتقد الأمريكان أنّ الفرد أهمّ من العائلة، وأنّ المال أهمّ من أيّ شيء [18] وفي سياق آخر ترى السيدة ابتهاج– أمّ خضرا – أنّ «كلّ» الأمريكان لا يعنون بالطهارة لذا تتحرّج من استعمال حاجياتهم، «فما إذا كان الشخص الذي استعمل المغسل قبلك لديه كلب؟ لا يمكن أن تفهم أبدا الأمريكان !! البول، والقيء، ولعاب الكلب، والبيرة كلّها نجاسات، لا يهتمّ الأمريكان مطلقا بالنجاسات... » [19]

اضطهاد المرأة: تفضح الروائية ممارسات الرجال المسلمين ضدّ المرأة المسلمة باسم الدين تارة والعرف تارة أخرى، فمثلا تصدَم خضرا بزوجها يمنعها من ركوب الدرّاجة بحجّة أنّه سلوك مضادّ للإسلام، كما يعارض خروجها في المظاهرات وممارستها نشاطات خيرية «كلّ مرّة تخرج فيها للتظاهر، يتذمّر جمعة (زوجها) متسائلا: هل يجب أن تكوني أنت؟ دعي شخصا آخر يتظاهر، ليس هناك نقص في الناس !! هل يجب أن تكون زوجتي؟؟ » [20]

التركيز على طقوس الدين أكثر من روحانياته: تنتقد الروائية من خلال بطلتها تركيز الشخصيات المسلمة على الجانب الطقوسي للدين أكثر من روحانياته، إذ نجدها تركّز على حركات اليدين في أثناء الصلاة أكثر من الخشوع، وشكل الحجاب، ولون الخمار أكثر من قيمة العفة، وغيرها «قُدِّمت عائلة خضرا ومجتمعها بصفتهم أسياد الرقابة الذاتية (Masters of self- censorship) متجاهلين حقيقة كونهم أناسا عاديين لا يتوجّب عليهم أن يكونوا نماذج للتديّن والفضيلة" [21] وبعبارة أخرى، نجدها تضغط على نفسها كي تكون نماذج للشخصية المسلمة التقية أمام الآخرين ممّا أوقعها في ازدواجية وتناقض وأحاديّة النظرة لا ترى الأشياء إلا بلون الأبيض أو الأسود!!

كان النقد الذاتي الذي قدّمته قحف استراتيجية تتحدّى بها الخطاب المهيمن والأدبيات الأنجلوفونية السائدة التي قدّمت صورا أحادية للشخصية المسلمة سوداء قاتمة لدى طرف، وبيضاء ناصعة لدى طرف آخر، كما كانت هذه الاستراتيجية من جهة أخرى نقطة انطلاق

أمام البطلة خضرا الشامي لتبحث عن معنى جديد للهويّة المسلمة، ولمراجعة مقولات الإسلام، الأمركة، العروبة..

كانت إشكالية خضرا الأساسية هي كيف تكون أمريكية ومسلمة في الوقت نفسه، فأمريكا ترفض كونها مسلمة وناصبتها العداء، وقد قدّمنا شواهد عن ذلك العداء في الصفحات السابقة، ومن جهة أخرى هي غير قنوعة بشكل التديّن الذي تعلّمته في عائلتها ومجتمعها «فقد قادها فهمها الضيّق للممارسات الإسلامية إلى أن تخسر ذاتها، وذلك بسبب اعتقادها الخاطئ أنّ الإسلام لا يقدّر الذات لكن يقدّر الفضيلة الجماعية» [22] فقامت برحلة بحثا عن هويّة جديدة تجمع بين طرفي المعادلة الصعبة (مسلمة، أمريكية) . محاولة أن تجيب عن سؤال الرواية الأساس: ما مدى اندماج المسلمين وهم قلّة في المجتمع الأمريكي؟ بعبارة أخرى: إلى أيّ مدى يستطيعون الحفاظ على هويّتهم المسلمة دون أن يحول ذلك أمام اندماجهم الكامل في المجتمع الجديد؟

يتجدّد إيمان خضرا الشامي في أثناء زيارتها دمشق، وتعرّفها على شاعر لا نجزم إذا كان شخصا حقيقيا أو خياليا، فتعود إلى صلاتها بعد أن هجرتها لأنّها تدرك أنّها كانت تؤدّيها كواجب فقط، وتتعلّم الحبّ، حبّ نفسها، وحب الآخرين، وحبّ الله، بل إنّها رأت في الحاخام اليهودي نموذجا للجدّ المثالي الذي تمنّته، بل تعلّمت كيف تكون متديّنة بعيدا عن الشكليات والطقوس والتناقضات التي تربّت فيها..

وقد عادت خضرا إلى أمريكا وهي أكثر إيمانا بهويّتها المسلمة حين تمسّكت بالحجاب عنوانا لها، وإن نزعته في ظروف لقناعة خاصّة سنذكرها لاحقا، وتمسّكت أكثر بهويّتها الأمريكية فما إن وطئت قدمها أرض أمريكا حتّى صاحت «مرحبا أمريكا، أرض الوطن» [23]

وقد أصبحت خضرا أكثر تمثّلا لفكرة السيد وجدي إمام مركز الدعوة حول علاقة أمريكا بالإسلام و المسلمين، فهو يقول في أحد خطبه: « فمن نواحي كثيرة، تبدو أمريكا أكثر إسلاميّة من بلدان العالم الإسلامي، فلم يستفحل فيها الفساد، وتستطيع أن تدخل مكتب القاضي دون حاجة إلى أن ترشو السكرتير من أجل أن تقضي مصلحة بسيطة و مهمّة، و لا تعتقدوا أنّنا سنتوقّف عن الاحتجاج ضدّ سياسات أمريكا الخارجية المشينة والظالمة في حقّ العالم الإسلامي، ولكن دعنا نواجه الأمر هنا، في داخل أمريكا، هناك كثير من المزايا: القانون والنظام، الديمقراطية، حرّية العمل، حرّية ممارسة الدّين، وهذه مزايا إسلاميّة، فأمريكا هي إسلام بلا مسلمين، وبلداننا الأصلية المسلمة المريضة والمتعفّنة هي بلد مسلمين بلا إسلام.. » [24]

ويستحضر الذهن طبعا جواب الشيخ محمد عبده عن سؤال تلامذته عن رأيه بين «هنا» و«هناك»، فأجاب «هنا/ مسلمون بلا إسلام، و«هناك» إسلام بلا مسلمين.. »

- **الحجاب عنوان الاضطهاد أم عنوان الهويّة:**

يمثّل «الحجاب» موضوعا مركزيا في رواية «الفتاة ذات الوشاح النّارنجي» بحضوره اللفظي والدلالي على امتداد المتن الروائي بدءا من العنوان «.. ذات الوشاح النّارنجي» لما يحمله من دلالات ورموز وأفكار تحاول الكاتبة أن تعبّر من خلالها على أطروحاتها وموقفها من الحجاب والهويّة الدينية/ الوطنية، ونعني «الهويّة العربية/ المسلمة– الأمريكية»

الحجاب.. في مرآة الآخر:

طرحت الكاتبة مفهوم الغرب عن الحجاب، إذ حمّله دلالات سلبيّة وتأويلات ازدرائية تحطّ من قدر المرأة المسلمة، وتردّها قرونا إلى الوراء، فصار الحجاب معادلا للرجعيّة، واضطهاد المرأة وكبتها، وسجنها، وفي هذا السياق، سنستشهد بموقف ترويه الكاتبة آمال عبد الرازق تقول» لا أنسى أبدا مقالا مصوّرا في (New York Times) في 31 ديسمبر 2001 بعنوان «وجه الإسلام» يظهر صورة امرأة محجّبة إلى جانب صور برجي المركز التجاري العالمي المنهارين، يربط المقال اضطهاد النساء العربيات المسلمات بالعنف الإرهابي، في الواقع كانت هناك تغطية إعلامية متفجّرة للمرأة الأفغانية المبرقعة منذ الحرب على الإرهاب التي عقبت أحداث 11 سبتمبر 2001» [25]

يتحجّج الغرب بالحجاب بوصفه عنوانا لاضطهاد المرأة المسلمة للتدخّل في شؤون بلاد الشرق بمظهر منقذ المرأة الشرقية من طغيان الرّجل الشرقيّ المسلم وجبروته...

وانطلاقا من هذا التصوّر تعرّضت خضرا لتحرّشات مستمرّة ونزع حجابها أكثر من مرّة، وهذا ما أثار بداخلها أزمة هويّة إشكاليتها الأساسية– كما ذكرنا سابقا– هي: كيف تكون مسلمة وأمريكية في الوقت نفسه؟ . «إنّها أزمة، أزمة جيل بأكمله، كيف تكون مسلمة وأمريكية في الوقت نفسه؟ ، وما يعمّق هذا الإشكال هو أنّ «الدّين» يُعامَل كثقافة لا بدّ أن تُركَن جانبا لأنّها لا تتوافق مع كونك أمريكيا، فهذه التوليفة بين كونك مسلما وأمريكيا في آن واحد غير مفهومة لدى كثيرين.. » [26]

ولم تمسّ الأزمة النساء فقط بل حتّى الرجال المسلمين الأمريكان، فها هو عبد الهادي يخطب في عرب أمريكا بعد أحداث 11/ 9 قائلا:

« تجنّب قدر ما استطعت كونك عربيّا، تجاوزه إن قدرت، ذب في هذه البوتقة الكبيرة، لا تناد بالتنوّع والتعدّد الثقافي، هذا ليس الوقت المناسب، من الأفضل أن تنقذ حياتك،

والأفضل لك أكثر أن تعود إلى وطنك أيّها الأجنبيّ، ولكن ماذا إذا لم يكن هناك وقت للعودة؟ ! ماذا إذا كان هذا هو وطنك؟ ! أولاء مزدوج؟ ! شخصيّة منفصمة؟ ! ، مشتّت؟ ! لست أمريكيّا حقيقيا؟ ! ولكن من هم «الأمريكان الحقيقيون» الذي لا يزالون حولنا؟ وكم عددهم؟ (27)

ويزداد الأمر تعقيدا مع نساء أمريكا المسلمات اللاتي اخترن الحجاب عنوانا لهويّتهنّ، وخضرا واحدة منهنّ، عانت الأمرّين من رفض أمريكا لها، فقامت برحلة إلى الشرق– كما ذكرنا– أعادت فيها استكشاف هويّتها، وأعادت فيه نظرها للحجاب، إذ أصبحت تجده دليل تحرّر المرأة وليس اضطهادها، فالحجاب» لا يقف بمنأى عن ممارسات المرأة المسلمة، لكنّه يرتبط ارتباطا وثيقا بالبساطة، والطّهارة، والتحرّر من الماديّة (...) ، فحين ترتدي النّساء الخمار فلن يبقين تحت رحمة المظاهر، ولا ضحايا التشيؤ، فالزّيّ الإسلاميّ والخمار يحرّران المرأة من الاستهلاكيّة وسلطة الموضة على أجسادهنّ، وتمثيلهنّ في المجتمع» (28)

عادت خضرا إلى امريكا برؤية جديدة للحجاب –والخمار تحديدا– تلخّصت في صورة الغلاف التي اختارتها الكاتبة لبطلتها، وهذه نسخة منها:

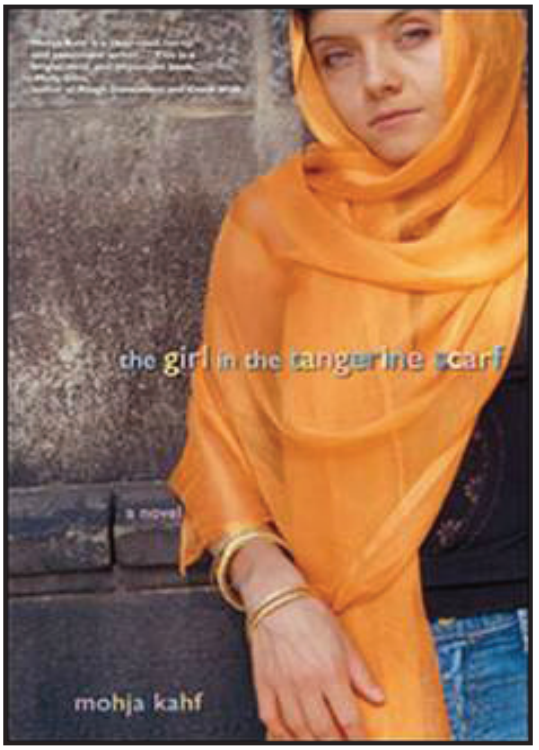

اختارت الكاتبة بطلة شابة جميلة لم ترتد الحجاب لتخفي قبحا أو تستر عيبا، ونلاحظ عينيها الخضراوين اللتين ترتبطان بالجمال الغربي، أي أنّ الحجاب ليس حكرا على المسلمة الشرقية ذات العينين السوداوين والبشرة السمراء، كما يلفت انتباهنا لون الخمار البرتقالي، والذي ثبّتته في عنوان روايتها، وهو لون حيويّ، مليء بالحياة والطاقة، مرتبط بالشباب والجمال، وذو نكهة أنثويّة عطرة، وهنا تخالف قحف صورة الحجاب الذي تروّج له الأدبيّات الغربية التي عادة ما تربطه بالسواد وكلّ متعلّقاته الرمزيّة كالحزن، والكآبة والقتامة، والشيخوخة، والبؤس.. كما نلاحظ سروال الجينز الذي ترتديه الفتاة ممّا يشي باهتمامها بالموضة المعاصرة وبخاصّة أنّ الجينز زيّ غربيّ بامتياز، تظهر الصورة أيضا حرص الفتاة على أناقتها من خلال طاقم الأساور الذي ترتديه، ولا نفوّت تلك النظرة الجريئة والمباشرة التي تتوجّه بها إلى القرّاء بعيدا عن صورة المرأة المحتشمة التي تلتصق نظراتها بالأرض، وفي هذا المستوى تتحدّى الكاتبة صورة المرأة المسلمة المحجّبة التي كرّستها الرؤية الشرقية السّلفيّة...

4ـ الخاتمة:

كان هاجس هذه الدراسة الأوّل هو الإجابة عن سؤال ضمني هو: هل هناك نسويّة عربيّة أصيلة ومستقلّة؟ يمكن الإجابة ولو بحذر بنعم، فقد لمسنا طرحا نسويّا عربيّا له أجندته الخاصّة قوامها قضايا المرأة العربية التي أصرّت الكتابات النسوية العربية على أنّها تختلف على أجندة النسوية الغربية، كما كان للخطاب النسوي الأمريكي العربي مرجعيته الخاصّة وهي الثقافة الإسلامية، وهذا ما يناقض أطروحات الخطاب الغربي (الذكوري والنسوي) التي ربطت اضطهاد المرأة العربية بالإسلام، وأصرّت النسوية العربيّة على أنّ الإسلام هو من حفظ حقوق المرأة وراعى مصالحها...

الهوامش:

1. *Majaj (Liza Suhair) : Arab American Literature: Origins and Developments American Studies Journal, Nr52, Feb 2008,p04*
2. *Abdelrazek (Amel) : Shehrazad's Legacy : Arab American Women Writers and the Resisting, Healing and Connecting Power of their Storytelling in GENDER, NATION, AND BELONGING ARAB AND ARAB- AMERICAN F E M I N I S T P E R S P E C T I V E S, The MIT Electronic Journal of Middle East Studies, Vol. 5, Spring 2005 ,p152*
3. *Abdelrazek (Amel) : Shehrazad's Legacy : Arab American Women Writers and the Resisting, Healing and Connecting Power of their Storytelling,p141*
4. *Abdelrazek (Amel) : Shehrazad's Legacy : Arab American Women Writers and the Resisting, Healing and Connecting Power of their Storytelling,p140*
5. *Vilarrubias (Marta Bosch) : 'In love, she remains whole': Heterosexual Love in Contemporary Arab American Poetry Written by Women, Coolabah, No. 5, 2011, , Observatori: Centre d'Estudis Australians,Australian Studies Centre, niversitat de Barcelona,p63*
6. *Al- Maleh (Leila) , Arab Anglophone Literature : An Overview , in Arab Voices in Diaspora; Critical Perspectives on Anglophone Arab literature, ed; Radope Bv, Amsterdam, New York, 2009,p 31*
7. *Al- Maleh (Leila) , Arab Anglophone Literature : An Overview, p 29*
8. *ALKUTAMI (Mais Kusuf) : Feminist Resistance in Contemporary American Women Writers of Color: Unsettling Imagesof the Veil & the Home in West Culture (Doctorate Thesis) , Indiana University of Pennsylvania,Auguest,2009,p 102- 103*
9. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, , Caroll &Graf Edition, 2006, p122-*
10. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, p83*
11. *ALKUTAMI (Mais Kusuf) : Feminist Resistance in Contemporary American Women Writers of Color: Unsettling Images of the Veil & the Home in West Culture,p108*

12. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, p273*
13. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, p120*
14. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, p119- 118*
15. *ALKUTAMI (Mais Kusuf) : Feminist Resistance in Contemporary American Women Writers of Color: Unsettling Images of the Veil & the Home in West Culture ,p110*
16. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, 220*
17. *Ameri (Firouzeh) : Veiled Experiences: Re- writing Women's Identities & Experiences in Contemporaty Muslim Fiction in English, (Doctorath thesis) Murdoch University, 2012,p168*
18. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, p125*
19. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, p04*
20. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, p241*
21. *Ameri (Firouzeh) : Veiled Experiences: Re- writing Women's Identities & Experiences in Contemporary Muslim Fiction in English,p172*
22. *ALKUTAMI (Mais Kusuf) : Feminist Resistance in Contemporary American Women Writers of Color: Unsettling Images of the Veil & the Home in West Culture ,p139*
23. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, p313*
24. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, p143- 144*
25. *Abdelrazek (Amel): Shehrazad's Legacy : Arab American Women Writers and the Resisting, Healing and Connecting Power of their Storytelling,p148*
26. *ALKUTAMI (Mais Kusuf): Feminist Resistance in Contemporary American Women Writers of Color: Unsettling Images of the Veil & the Home in West Culture ,p119*
27. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, p73*
28. *ALKUTAMI (Mais Kusuf): Feminist Resistance in Contemporary American Women Writers of Color: Unsettling Images of the Veil & the Home in West*

المصادر والمراجع:

اولاً- المصادر:

1. *Kahf (Mohja) : The Girl in The Tangerine Scarf, , Caroll &Graf Edition, 2006.*

ثانياً- المراجع:

1. *Abdelrazek (Amel) : Shehrazad's Legacy : Arab American Women Writers and the Resisting, Healing and Connecting Power of their Storytelling in GENDER, NATION, AND BELONGING ARAB AND ARAB- AMERICAN F E M I N I S T P E R S P E C T I V E S, The MIT Electronic Journal of Middle East Studies, Vol. 5, Spring 2005.*
2. *ALKUTAMI (Mais Kusuf) : Feminist Resistance in Contemporary American Women Writers of Color: Unsettling Imagesof the Veil & the Home in West Culture (Doctorate Thesis) , Indiana University of Pennsylvania, Auguest, 2009.*
3. *Al- Maleh (Leila) , Arab Anglophone Literature : An Overview , in Arab Voices in Diaspora; Critical Perspectives on Anglophone Arab literature, ed; Radope Bv, Amsterdam, New York, 2009.*
4. *Ameri (Firouzeh) : Veiled Experiences: Re- writing Women's Identities & Experiences in Contemporaty Muslim Fiction in English, (Doctorath thesis) Murdoch University, 2012*
5. *Majaj (Liza Suhair) : Arab American Literature: Origins and Developments American Studies Journal, Nr52, Feb 2008.*
6. *Vilarrubias (Marta Bosch) : 'In love, she remains whole': Heterosexual Love in Contemporary Arab American Poetry Written by Women, Coolabah, No. 5, 2011, , Observatori: Centre d'Estudis Australians, Australian Studies Centre, niversitat de Barcelona.*

الصراع الأهليّ في الأزمة السوريّة
ديناميّاته وضوابطه وتجليّاته *

أ. سومر منير صالح **

* تاريخ التسليم: 28/ 5/ 2014م، تاريخ القبول: 14/ 7/ 2014م.
** ماجستير/ دراسات سياسية/ جامعة دمشق.

ملخّص:

الأزمة السوريّة هي أزمةٌ سياسيّةٌ واجتماعيّةٌ عميقة، تحوّل فيها الحراك الشعبيّ إلى مواجهة عسكريّة بين الحكومة والقوات المتحالفة معها من جهة، وجماعات المعارضة المسلّحة والمنظّمات الإرهابيّة و ما يسمّى المجموعات «الجهاديّة»، من جهة أخرى، نظراً لحجم التدخّلات الخارجيّة، والدعم العسكريّ، والتعبئة الطائفيّة... بهذا أصبحت الجمهوريّة العربيّة السّوريّة غارقةً في العنف، وأكثر عرضةً لمخاطر «حربٍ أهليّة»... تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل مسبّبات «الصراع الأهليّ» وديناميّاته الدافعة باتّجاه «الحرب الأهليّة»، بالإضافة لمحاولة رسم سيناريوهاتٍ لمستقبل هذا الصراع.

Civil Conflict in the Syrian Crisis: Dynamics, Controls and Manifestations

Abstract:

Syrian crisis is a deep political and social crisis. It is a popular movement transformed into a military confrontation erupted between government on the one hand, and armed opposition groups and terrorist organizations "jihad", on the other hand. Due to foreign interventions and military support to different sides, the Syrian Arab Republic soaked in violence, and there is risked of civil war. This study analyzes the causes of the conflict, dynamics driving toward civil war and draws scenarios for this conflict.

مقدّمة:

الصراع ظاهرةٌ دائمةٌ في الحياة البشريّة منذ بدء التاريخ... ذلك لأنّه نتيجةً للتفاعل الاجتماعيّ الذي يُفضي بالضرورة إلى اختلاف الأهداف بين الأفراد والفئات المكوّنة لمجتمع ما من المجتمعات الإنسانيّة، واختلاف الأهداف ينشأ غالباً من ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصاديّ، والبعد الأيدلوجيّ، والبعد السياسيّ... وما يتفرّع منها من القيم، ووجهات النظر، والغايات... وقد تتداخل هذه الأبعاد مكوّنةً بُعداً واحداً في أحيانٍ كثيرة... و((المجتمع السوريّ كسائر المجتمعات خاضعٌ لحتميّة الصراع، ولكنّ المجتمعات تختلف صراعاتها بحسب المستويات المعرفيّة، والقيميّة، والاقتصاديّة، وبحسب نوعيّة قوى الصراع، ومقدار استجابتها للمفاهيم التي وصل التاريخ البشريّ إلى بلورتها)) [1]، ويُشكّل الشّعب السوريّ موزاييكاً سكانيّاً مؤلّفاً من مجموعة من الطوائف، والمذاهب، والقوميّات، ومع هذا التنوّع الغنيّ فقد تميّز الشعب السّوريّ بقدرته على التعايش المسالم عبر تاريخٍ طويلٍ من الحكّام والأنظمة، ولكنّه يواجه في هذه الفترة تجربةً قاسيةً، تهدد وجوده وتآلفه وتعايشه، بسبب الصراع الدائر على الأرض السّوريّة...

إشكاليّة الدّراسة:

بالنظر إلى الأزمة السّورية بوصفها أزمةً مركّبةً، تقاطعت فيها على قاعدة الترابط والتشابك والتوسط المستوياتُ السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وأسهم في تعميقها تداخلُ التناقضات والتوازنات والمصالح الإقليميّة والدوليّة على خطوط الصراع في سياق دعمها لأسبابٍ مختلفة أطرافَ الصراع، الأمر الذي أدّى إلى تحوّل الحراك الشعبيّ في سورية إلى المظهر العنفيّ المسلّح... يأتي هذا البحث ليرسم صورةً حول واقع «الصراع الأهليّ» في سورية ومستقبله...

وبذلك يُحاول البحث الإجابةَ عن عدّة تساؤلاتٍ، أبرزها:

- ما تأثير عامل الأزمة على بنية المجتمع السوريّ؟
- ما هي ديناميّات «الصراع الأهليّ» في سورية و ضوابطه؟
- ما هي أبرز تجلّيات «الصراع الأهليّ» في المجتمع السوريّ؟

أهمّيّة الدّراسة:

تكتسب دراسة «الصراع الأهليّ» في سورية أهمّيَّةً كبيرةً، وتنبع هذه الأهمّيَّة من ثلاثة اعتبارات، أوّلها علميٌّ- أكاديميٌّ، وثانيها عمليٌّ، وثالثها ذاتيٌّ، فبالنسبة إلى الاعتبار العلميّ- الأكاديميّ فإنّه يكمن في كون هذه الدِّراسة تتناول بالبحث والتَّحليل مسبّبات هذا الصراع وديناميّاته الدافعة باتّجاه «الحرب الأهليّة» الشّاملة، إضافةً إلى محاولة رسم سيناريوهات مستقبل هذا الصراع، وفيما يتعلّق بالاعتبار العمليّ لاختيار موضوع البحث، فإنَّه وبالنظر إلى وجود آثار عمليَّة يمكن ملاحظتها في المجتمع السوريّ، والمجتمعات العربيّة المجاورة، ومسّه بشكلٍ مباشرٍ لمفهوم العيش المشترك، تعدّ هذه الدّراسة مساهمةً عمليةً متواضعةً لكلّ المهتمّين والمعنيّين والباحثين عن حلولٍ لهذه الظاهرة، كما أنّ دراسة هذا البحث، ترتبط بشكلٍ أو بآخر باهتمامات الباحث، ولذلك يأمل الباحث أنْ يقدِّم مساهمةً علميَّةً متواضعةً تُضافُ إلى الأدبيَّات التي ناقشت ظاهرة «الصراع الأهليّ» في المجتمع السوريّ.

فرضيّة الدّراسة:

ينطلق الباحث في تناوله موضوعَ الدراسة من فرضيّةٍ أساسيّةٍ:

- بدأ الصراع في سورية يأخذ شكل الصراعات الاجتماعيّة الممتدّة بين مكوّنات الشعب السوريّ.

حدود الدّراسة:

النطاق الزَّمني للبحث: يمتدّ النِّطاق الزَّمنيّ للدِّراسة منذ العام 2011م وحتَّى وقت إتمام البحث، ويأتيّ اختيار الباحث للعام 2011 كونه العام الذي انطلقت معه حركة الاحتجاجات الشعبيّة داخل المجتمع السوريّ. النطاق المكانيّ للبحث: يتركّز البحث مكانيّاً على أراضي الجمهوريّة العربيّة السّوريّة بشكلٍ رئيس.

منهجيّة الدّراسة:

يشيع استخدام المنهج الوصفيّ في الدّراسات التي تصف الوضع الراهن وتفسّره أو ما هو كائنٌ في أرض الواقع للظاهرة، وكذلك في الدّراسات التي تهتمّ بتكوين الفرضيّات واختبارها كما يُعدّ هذا النوع من البحوث ذا أهمّيّة خاصّة في مجال الدّراسات الإنسانيّة، ولاسيّما أنّه يُستخدم للكشف عن آراء الناس واتّجاهاتهم إزاء موقفٍ معيّن، كما يُستخدم أيضاً للوقوف على قضيّةٍ محدّدةٍ تتعلّق بجماعةٍ أو فئةٍ معيّنة.

مصادر البحث:

المصادر الأوليّة للبحث: هي المصادر التي تناولت ظاهرة الصراع الأهليّ في سورية بصورةٍ مباشرةٍ ومنها دراسة: عقيل محفوض، «الحدث السّوريّ مقاربة تفكيكيّة»، (الدوحة: المركز العربيّ لأبحاث ودراسة السياسات،2012) ،إضافةً إلى دراسة: ناريمان عامر، بدرخان عليّ،محمّد سامي،محمّد ديبو، «عوامل السلم الأهليّ والنزاع الأهليّ في سورية»، (غازي عينتاب: مركز المجتمع المدنيّ والديمقراطيّة في سورية،2013) ... أمّا المصادر الثانويّة للبحث فهي المصادر التي تناولت أحداثاً أخرى بصورةٍ مباشرة، ولكنّها تطرّقت إلى المشكلة بصورةٍ غير مباشرة تبعاً للأحداث الأساسيّة التي يتناولها البحث، ومنها: ثامر عبّاس، الهويّة الملتبسة – الشخصيّة العراقيّة و إشكاليّة الوعي بالذات، (بغداد: الزمان للطباعة والنشر و التوزيع، ط1، 2012) ، إسماعيل عبد الفتّاح عبد الكافي، «التعليم والهويّة في العالم المعاصر – مع التطبيق على مصر»، سلسة دراسات إستراتيجيّة، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة، العدد 66، ط1، 2011) ، وكلا الباحثين تطرق إلى إشكاليّة الهويّة بشكلٍ عامّ ممّا دفع الباحث إلى اقتباس المفاهيم المرتبطة بتلك الإشكاليّة وتطبيقها على النموذج السوريّ...

متغيّرات البحث وتعاريفه:

يُشكّل مفهوم الأزمة السّوريّة متغيّراً بحثيّاً مستقلاً ترتبط به المتغيّرات البحثيّة الأخرى، بينما تُشكّل ظاهرة «الصراع الأهليّ» في سورية متغيّراً تابعاً يرتبط مباشرةً بمجريات الأزمة السّوريّة ويتفاعل معها.

تعاريف البحث:

«الأزمة السّوريّة» أو «الحراك الشعبي السّوريّ» هي أحداثٌ بدأت شرارتها في مدينة درعا بتاريخ 15/ 3/ 2011م، ثمّ توسّعت إلى مدنٍ أخرى كريف دمشق وحماة وحمص، اختلطت في هذه الأزمة المطالب الشعبيّة الداخليّة في الحريّة والإصلاح السياسيّ والاقتصاديّ و الاجتماعيّ، مع تناقضات المصالح الدوليّة والإقليميّة في محاولة إعادة ترتيب النسق الدوليّ، لتتطوّر لاحقاً إلى صراعٍ مسلّح على خلفيّة التدخّل الدوليّ و الإقليميّ وتناقض مصالحه في سورية، إضافةً إلى دخول المنظّمات الإرهابيّة (كتنظيم القاعدة وفرعيه في سورية «النصرة» وتنظيم «الدولة الإسلاميّة في العراق والشام» «داعش»...) على خطّ الأزمة السّوريّة....

«الصراع الأهليّ»: هو نتاجٌ مباشرٌ للنزاعات المسلّحة الأهليّة بين البيئات الحاضنة لأطراف تلك النزاعات. وهي بالتعريف وفق (البروتوكول) الثاني الإضافيّ إلى اتّفاقيّات جنيف المعقودة في 12 آب/ أغسطس 1949 المتعلّق بحماية ضحايا المنازعات المسلّحة غير الدوليّة في مادّته الأولى: «النزاعات التي تدور على إقليم دولة معيّنة بين قوّاته المسلّحة، وقوّات مسلّحة منشقّة أو جماعات نظاميّة مسلّحة أخرى، تُمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه السيطرة الفعليّة، ما يمكّنها من القيام بعمليّات عسكريّة متواصلة ومنسّقة[2].

الدّراسات السّابقة:

ناقش عدد من الكتب و الدّراسات العلميّة مفهوم الصراع الاجتماعيّ والأهليّ، ولكنّ عدداً أقلّ منها ناقش ظاهرة «الصراع الاجتماعيّ في سورية»، **ولعلّ أبرزها**:

- عقيل محفوض،»الحدث السوريّ مقاربة تفكيكيّة»، (الدوحة: المركز العربيّ لأبحاث ودراسة السياسات،2012) . تنطلق الدراسة من مقولة رئيسة بأنّ ما يجري في سورية هو «حدث» بكلّ المعاني والدلالات المحتملة أو الممكنة لمفهوم الحدث، وتعالج هذه الدراسة المفاهيم الفرعيّة المرتبطة بمفهوم الحدث.

- Barbara F. Walter ,»The Four Things We Know About How Civil Wars End», POMEPS Briefings 22, The Project on Middle East Political Science, the Middle East Channel, December 18, 2013.

تعالج هذه الدّراسة الآليّة التي يمكن معها انتهاء الحرب الأهليّة والعوامل التي تسهم في إطالة عمر الحروب الأهليّة، مع التطبيق في بعض الحالات على النموذج السوريّ.

- محمّد أبو رمان، الإسلاميّون و الدين والثورة في سورية، (عمّان: مؤسّسة فريدرش ايبرت،2013) . تتناول هذه الدراسة الخلفية الإيديولوجيّة والتاريخيّة للحركات الإسلاميّة في سورية و أجنداتها السّياسيّة والدينيّة، إضافةً إلى التحدّيات التي تواجهها بشكل عامّ،و تكمن أهمّيّة هذا البحث في تقديمه إطاراً تحليليّاً لفهم الجماعات الإسلاميّة المسلّحة والفاعلة في الحدث السوريّ، عبر بناء خارطةٍ للاتّجاهات الأيديولوجيّة والسياسيّة لها، وحجمها وحضورها في المشهد السوريّ...

مخطّط البحث

- أولاً: السّمات العامّة للمجتمع السوريّ.
- ثانياً: تأثير عامل الأزمة السّوريّة على بنية المجتمع السوريّ.

- ثالثاً: ديناميّات «الصراع الأهليّ» في سورية وضوابطه.
- رابعاً: تجلّيات «الصراع الأهليّ» في المجتمع السّوري.
- خامساً: العمر المتوقّع «للصراع الأهليّ» في سورية.

أولاً ـ السّمات العامّة للمجتمع السّوريّ:

تقع سورية في إقليم المشرق العربيّ الشماليّ، و يقدّر عدد سكّانها بحواليّ «22726548» نسمةً بتاريخ 11/ 7/ 2014 م حسب الساعة السّكّانيّة للمكتب المركزيّ للإحصاء في سورية[3]، و بمعدّل زيادة سكّانيّة سنويّ مقداره 2 – 2.4% [4]، وهذا الإقليم من أكثر أقاليم الوطن العربي تنوّعاً من حيث التركيب الإثنيّ. ففي سورية مالا يقلّ عن سبع عشرة جماعةً دينيّةً و مذهبيّةً ولغويّةً، تتوزّع على الشكل التالي: أغلبيّةٌ سنّيّة تمثّل حوالي 65% من مجموع السكّان، يلي هذه الأغلبيّة العلويّون وهم يشكّلون حوالي 12%، ثم المسيحيّون حوالي 8%، ثم يأتي الأكراد 8% وهم مسلمون ديناً وسنّةٌ مذهباً (بغالبيّتهم) إلّا أنّ لغتهم كرديّة، ثم يأتي الدروز و يشكّلون حوالي 3%، كما تتواجد أقليّةٌ أرمنيّةٌ تُشكّل حوالي 3% وهي أقليّةٌ مسيحيّةٌ وافدةٌ من جمهوريّة أرمينيا كما تتواجد في سورية عدّة أقلّيّات أخرى لا يتجاوز عددها الآلاف ومنهم الشيعة الاثني عشريّة والإسماعيليّة واليزيديّة[5]... ، و بتحليل بنية المجتمع السوريّ **يتّضح وجود مجموعة من السّمات العامّة**:

1. مجتمع تعدّديّ و ليس فسيفسائيّاً: يكون المجتمع الفسيفسائيّ في الطرف الآخر النقيض للمجتمع المتجانس، فهو يتألف من عدّة جماعاتٍ تغلب هويّتها الخاصّة على الهويّة العامّة، وتتّصف العلاقات فيما بينها بالتراوح بين عمليتي التعايش والنزاع وعدم الاتّفاق حول الأسس العامّة، وممّا يرسّخ الانقسامات بين هذه الجماعات ويؤدّي إلى النزاع، وجود فروقٍ في الحقوق السّياسيّة و الاقتصاديّة والمدنيّة و في المكانة الاجتماعيّة، بالإضافة إلى الفروقات في الهويّة، بينما يتكوّن المجتمع التعدّديّ من عدّة جماعاتٍ تحتفظ بهويّتها الخاصّة، ولكنّها تمكّنت من إيجاد صيغة تآلف بين الهويّة الخاصّة و الهويّة العامّة، ومن إقامة دولة مركزيّة، ومن التفاهم حول بعض الأسس والتشديد على ضرورات الاندماج، واعتماد نظام تربويٍّ موحّد[6]، ونجد هذا النمط في الحالة السّوريّة. غير أنّ هذه المجتمعات التعدّدية قد تعاني بين فترة وأخرى من أزماتٍ داخليّة بسبب تدخّلات من الخارج، أو بسبب تسلّط الأكثريّة أو إحدى الأقلّيّات على مراكز النفوذ والقوّة، مترافقةً مع غياب الديمقراطيّة وإقرار التنوّع، وهذا ما حصل مع بداية العام 2011م في الحالة السّوريّة.

2. التركيز الجغرافيّ: تميل الجماعات الاثنيّة الرئيسة في سورية إلى التركّز في مناطق جغرافيّة معيّنة من سورية، فالعلويّون يتركّزون بشكلٍ أساسيٍّ في منطقة جبال اللاذقيّة، بينما يتركّز الدروز في محافظة السويداء، و الأرمن في محافظة حلب، والأكراد في منطقة الفرات الأعلى. هذا التركيز أسهم في فشل التكيف الثقافيّ (التثاقف) للمجتمع السوريّ، فالتثاقف هو العمليّة التي يستطيع الفرد أو الجماعة عن طريقها اكتساب الصفات الحضاريّة لجماعة أخرى من خلال الاتّصال أو التفاعل بينهما، غير أنّ التثاقف بالنسبة للفرد هو عملية تعلّم اجتماعيّ أشبه بعمليّة التنشئة الاجتماعيّة، ويُقصد بعمليّة «التنشئة الاجتماعيّة عمليّة تلّقين الفرد قيماً ومفاهيم وثقافة مجتمعه الذي يعيش فيه، كما أنّها تتضمّن التفاعل القائم بين الفرد وأسرته أو مجتمعه، بحيث يصبح متدرّباً على أداء مجموعة أدوار تحدّد نمط سلوكه اليوميّ التي تلعب فيها اللغة دوراً جوهريّاً»[7]، أمّا بالنسبة للمجتمع فالتثاقف هو عمليّة انتشار القيم والمقاييس والأحكام الاجتماعيّة إلى المجتمعات الأخرى مع تعرّضها لعمليّة التبدّل التي تجعلها منسجمةً مع ظروف المجتمعات التي دخلت إليها وأحوالها[8]، وكنتيجةٍ للتركيز الجغرافيّ الحاصل في المجتمع السوريّ فشلت عمليّة «التكيف الثقافيّ المجتمعيّ» بمعنى: عدم حدوث الاستجابات وردود الأفعال المطلوبة و التي يعدّل بها الفرد سلوكه وتكوينه النفسيّ أو بيئته الخارجيّة لكي يحدث الانسجام المطلوب مع بقيّة الجماعات الأخرى في المجتمع نفسه، ونتج عنها جهل الشعب السوريّ للخصائص الحضاريّة والمعرفيّة لمكوّناته، ممّا عزّز حالة الخوف والعزلة، وأحياناً العداء بين مكوّناته.

3. الاغتراب عن الذّات: يقصد بحالة الاغتراب عن الذات في المجتمع السوريّ ((أمران: فقدان المجتمع السوريّ السيطرة على مؤسّساته، بل سيطرة هذه المؤسّسات على المجتمع)) [9]، بحيث أصبحت هذه المؤسّسات تلعب دور المنظّم والموجّه للمجتمع، وفي مقدّمها الأحزاب السياسيّة بقيادة حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ والمنظّمات التابعة لها و المكرّسة سابقاً بالمادة 8 من دستور1973 ×، والتي هيمنت على المشهد السياسيّ والاجتماعيّ في سورية بغياب وجود ممثّلين حقيقيّين عن المجتمع في هذه المؤسّسات نظراً لتعثّر العمليّة الديمقراطيّة داخل هذه المؤسّسات الحزبيّة، فمثلاً (انعقد المؤتمر القطريّ الثامن لحزب البعث العربيّ الاشتراكيّ بتاريخ 5/ 1/ 1985م بينما انعقد المؤتمر القطريّ التاسع بتاريخ17/ 6/ 2000م) . ثانياً: عدم قدرة المجتمع السوريّ على التحكّم بمصيره على حساب التسليم بوظيفة السّلطة السّياسيّة التي ترك لها حق التصرّف بمستقبل البلاد، ومردّ ذلك إلى أمرين: أوّلهما الشخصيّة القويّة للرئيس الراحل حافظ الأسد وتكريس فكرة «الرئيس التاريخيّ»، وثانيهما: ضعف فعاليّة السّلطة التشريعية (تمثيلاً ووظيفةً) بل وتبعيّتها الفعليّة لإرادة السّلطة التنفيذيّة، بهذا المعنى حدثت حالة الاغتراب المجتمعيّ في سورية[10]، وما زاد من

تعقيدات اغتراب المجتمع السّوريّ ما يعانيه حالياً من اضطراباتٍ سياسيّةٍ واجتماعيّةٍ أقرب إلى مفهوم «الحرب الأهليّة».

4. مجتمع تقليديّ: تسود في المجتمع السوريّ روابط اجتماعيةٌ مستقرةٌ و منتظمة، وتقوم الجماعات المحليّة «الأهليّة» السّوريّة بوظيفة التنشئة الاجتماعيّة، و بهذا المعنى يكون الكلّ الاجتماعيّ السوريّ موجوداً قبل الجزء أي الفرد، وفي هذه الحالة يكون دور الدولة ضعيفاً في عملية التنشئة الاجتماعيّة. كانت الدّولة السّورية تميل إلى لعب الدّور الرئيس في عملية التنشئة السّياسيّة، وتركت للجماعات المحليّة عمليّة التنشئة الاجتماعيّة، ممّا فاقم الأوضاع الاجتماعيّة سوءاً، نظراً إلى وضع المجتمع السّوريّ التعدّديّ التقليديّ مع وجود فروقاتٍ ثقافيّة بين أبناء البلد الواحد، الأمر الذي عزّز حالة الانغلاق المجتمعيّ بين مكوّناته.

ثانياً ـ تأثير عامل الأزمة السّوريّة على بنية المجتمع السوريّ:

((لم تنشأ الدّولة القطريّة العربيّة بفعل حركات تحرّرٍ واستقلالٍ «دولتيّ» باعتبار أنّ الأولويّة لم تكن لمشروع «الدولة» بل كانت البحثَ عن كيفيّة الوصول الى السلطة، وتثبيتها، ممّا جعل النخب الحاكمة في عمق الأزمة الفكريّة و السياسيّة متمثّلة في مواجهة إرث الاستعمار التقليديّ، ممّا عمّق الوصول إلى البنية الدولتيّة والمجتمعيّة السّليمة))[11]، و بعد سقوط المنظومة الاشتراكيّة و تفكّك الاتّحاد السوفييتيّ سابقاً، وما أعقبها من تغيّراتٍ دوليّةٍ في مقدّمها غزو دولةٍ عربيّةٍ وهي العراق لدولةٍ عربيّةٍ شقيقةٍ وهي الكويت، وما أنتجه من تدخّلٍ دوليٍّ في الشؤون العربيّة، تلاشت بعده قيم الثقافة الاشتراكيّة القوميّة، وهي الأساس الذي اعتمده الرئيس الراحل حافظ الأسد كسبيلٍ لتوحيد المجتمع السوريّ مع بداية السبعينيّات من القرن العشرين و المكرّسة بدستور 1973م، وتحوّلت بعدها مؤسّسات الحزب القائد– حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ– إلى هياكل سلطويّة من المسؤولين الحزبّيين، بغياب أيّة طروحاتٍ ثقافيّةٍ جديدةٍ قادرة على التأثير في الشارع السوريّ، هنا بدأت ثقافة «الإسلام السياسيّ» ولاحقاً السلفيّ كثقافةٍ بديلةٍ تحاول شقّ طريقها في المجتمع السوريّ في سبيل الوصول إلى السّلطة السّياسيّة مستغلّةً الفراغ الحاصل في المجتمع السوريّ ثقافيّاً، وغيابَ رؤيةٍ واضحةٍ لحلّ مشكلاته الاقتصاديّة و الاجتماعيّة والسّياسيّة **و مستفيدةً من عدّة عوامل**:

- وجود تناقضٍ وتباينٍ واستقطابٍ اجتماعيٍّ و طبقيّ واضحٍ يتجلّى بتراكم الثروة بجانب، والفقر والبطالة والحرمان والتهميش.. في الجانب الآخر.

- شكل السّلطة السّياسيّة والذي بدا في لحظاتٍ تاريخيّةٍ بأنّها تُمثل طائفةً بعينها، أو أنّها حارسةٌ لمصالح هذه الطائفة.

- المبالغة الواضحة في النهج العلمانيّ السوريّ، مع التجاهل التامّ للطبيّعة «المسلمة» للشعب السوريّ والذي أتى كردّ فعلٍ على أحداث حماة و حلب في ثمانينيّات القرن العشرين[x]، الأمر الذي أوجد نوعاً من الاحتقان لدى هذه الشرائح من المجتمع السوريّ ضد «طبيعة النظام» القائم.

- التقارب السوريّ – الخليجيّ في أعقاب حرب الخليج الثانية في العام 1991، الذي سمح بتسلّل الأفكار الوهّابيّة إلى بنية المجتمع السوريّ، و من خلال العمالة السّوريّة في الخليج خاصّةً.

- أحداث مدينة حماة السّوريّة في العام 1982م، والذي جرى تصوير أحداثها على أنّها عنفٌ طائفيٌّ من أقلّيّةٍ علويّةٍ حاكمة ضدّ أغلبيةٍ سنّيّةٍ – وهو مجافٍ للواقع طبعاً– .

دخلت سورية مرحلة «الحراك الشعبيّ» في 15 آذار 2011م، متأثرةً بما جرى من أحداث سبقتها في تونس ومصر بداية العام 2011م، ومن بعدها في اليمن وليبيا، و تحوّلت لاحقاً الى نزاعٍ مسلّحٍ حيث نجحت بعض القوى الإقليميّة والدوليّة في شحن الشارع المعارض السوريّ مذهبيّاً و طائفيّاً على خلفيّة العوامل السّابقة، وخلق حالة من الصدام المسلّح مع الدّولة السّوريّة وتصوير هذا الصدام على أنّه صدامٌ طائفيٌّ في المجتمع السوريّ، عبر عدد من وسائل الإعلام التي اتّخذت شكل أداة التعبئة المذهبيّة لهذا الصراع... ولكن و قبل الخوض في مفاعيل الحدث السوريّ على بنية المجتمع السوريّ ينبغي تحديد طبيعة هذا الحدث: أهو «صراعٌ أهليّ» أم «حربٌ أهليّة»؟ ، فالحرب الأهليّة تعني وفق الرأيّ السائد في القانون الدوليّ المعاصر، «حالة القتال الذي ينحصر بين أطرافٍ مدنيّة تسيطر كلّ فئة فيه على قطعة معيّنة من الأرض ويكون لها إدارة منظّمة علنيّة، كما هو الحال في الحرب الإسبانيّة واللبنانيّة والسودان والصومال»[12]، أمّا «الصراع الأهليّ» فهو نتاجٌ مباشرٌ للنزاعات المسلّحة الأهليّة بين البيئات الحاضنة لأطراف تلك النزاعات. وهيّ بالتعريف (أي النزاعات المسلّحة) وفق (البروتوكول) الثاني الإضافيّ (1977) المضاف إلى اتّفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/ أغسطس 1949 المتعلّق بحماية ضحايا المنازعات المسلّحة غير الدوليّة في مادّته الأولى: «النزاعات التي تدور على إقليم دولةٍ معيّنة بين قوّاته المسلّحة وقوّاتٍ مسلّحةٍ منشقّةٍ أو جماعاتٍ نظاميّةٍ مسلّحةٍ أخرى تمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه السيطرة الفعليّة، ما يمكّنها من القيام بعمليّاتٍ عسكريّةٍ متواصلةٍ ومنسّقة»[13]، ويبدو التعريف الثاني أقرب إلى الحالة السّورية، وقد كشفت هذه الأزمة عن تعقيد العوامل

الداخلة فيها من عواملَ اجتماعيّة و سياسيّة واقتصاديّة داخليّاً، إلى عوامل جيوبولتيكيّة خارجيّاً. لقد أثّرت هذه الأزمة في الوضع الإنسانيّ والاجتماعيّ على المجتمع السوريّ، فبرغم تنامي فكرة المجتمع المدنيّ إلّا أنّ الأزمة الراهنة أدت على المستوى الفرديّ داخل المجتمع الى تدهور العلاقات الاجتماعيّة وانتشار التعصّب و التطرّف، وتأثّرت سلباً الأفكار والقيم الاجتماعيّة من خلال تنامي أفكار الانتقام من الآخر و سلوكيّات هذا الاتنقام، ممّا تسبّب بخسارة مجتمعيّة سوريّة على صعيد التضامن و الانسجام الاجتماعيّ[14]، أمّا على صعيد البنية المجتمعيّة فقد بدأ المجتمع السوريّ يأخذ شكل المجتمع الانتقاليّ الشخصانيّ، **وتعمّقت حالة الاغتراب و الشتات المجتمعيّين**:

1. الاستقطاب في المجتمع: أدّت مفاعيل الحدث السوريّ إلى إحداث انقسامات عموديّة في بنية المجتمع السوريّ بشرائحه المختلفة، وبدورها أدّت هذه الانقسامات إلى إحداث حالة فرز حقيقيّ تفاوتت حدّتها بين شريحة و أخرى تبعاً للانتماء الدينيّ أو الطائفيّ أو الاثنيّ، أو الانتماء لطبقة اجتماعيّة أو منطقة جغرافيّة بعينها، حالة الفرز الحادّة هذه بين مؤيّدي «الحراك الشعبيّ» و مؤيّديّ «النظام»، تأثّر بها جميع السوريّين سواءٌ أكان على المستوى الشخصيّ من حيث العلاقات العائليّة والعلاقات مع الأصدقاء وزملاء العمل، أم من حيث التفاعلات الاجتماعيّة بين المجموعات البشريّة الأوسع ذات الانتماءات المختلفة المكوّنة للمجتمع السوريّ، هذه الحالة أدّت بدورها إلى خلق جوٍّ من الاستقطاب الحادّ في المجتمع السوريّ و الذي أخذ أشكالاً متعدّدةً اجتماعيّةً واقتصاديّةً وسياسيّة، ولكنّ أسوأها كان الاستقطاب الطائفيّ[15].

2. مجتمع انتقاليّ: تتجاذب المجتمع السوريّ بفعل الأزمة الراهنة ثلاثة اتّجاهات فكريّة أساسيّة: الأوّل حداثيّ تمثّله قوى النزوع القوميّ و العلمانيّ في المجتمع السوريّ ومشروعه الدّولة المدنيّة الحديثة ولو برؤية غير مكتملة المعالم، و التيّار الثاني: اتّجاهٌ سلفيٌّ تمثّله جماعات القوى الثيوقراطيّة الغيبيّة ومشروعها «دولة الإسلام»، وهذا التيّار مدعومٌ من جماعات التكفير الأصوليّة الوافدة إلى ساحة الصراع السّوريّ، والتيّار الثالث: يقع في المنتصف من الاتّجاهين السابقين ويمثّله اتّجاه «الإسلام المعتدل» والذي يبدو أقرب إلى الاتّجاه الأول في مواجهة القوى الثيوقراطيّة الغيبيّة.

3. الشخصانيّة في العلاقة: تتّصف العلاقات الاجتماعيّة في المجتمع السوريّ بعد الأزمة بالشخصانيّة، وبتغليب مفهوم الجماعة على الفرد كما على المجتمع، ويعني الباحث بالشخصانيّة ((«أنّ الدولة تتعامل مع المواطنين كما يتعاملون هم معها من خلال الجماعات التقليديّة، الأمر الذي يزيد من نفوذ هذه الجماعات و يعزّز نظام الواسطة و المحسوبيّة))[16]، وأتت هذه العلاقة مع بدايات الأزمة عندما بدأت الدولة بعقد لقاءاتٍ

مع «وجهاء» بعض المناطق بغرض التعرّف على حاجيّات المناطق التي ينتمي لها هؤلاء « الوجهاء» و مطالبها، ولاحقاً تعزّز نفوذ هذه « الوجاهات» بفعل ما يسمّى «المصالحة الوطنيّة» ومساعي هؤلاء « الوجهاء» لتسوية أوضاع الخارجين على سلطة الدولة. هذه العلاقة تُشكل عائقاً أمام قيام مجتمعٍ مدنيٍّ قويٍّ بأحزابه وتشكيلاته المؤسّسية.

4. النزوح السوريّ: تميّز المجتمع السوريّ على مدى عقودٍ خلت بسمة الاستقرار المجتمعيّ باستثناء حالاتٍ من النزوح القسريّ في مرحلة ما قبلَ الدولة الوطنّية السّوريّة (تهجير الدولة العثمانيّة بعضَ العائلات على أساسٍ طائفيٍّ من مدينة حلب باتّجاه جبال الساحل السوريّ)[17] وازدادت هذه الميزة رسوخاً بعد نشوء الدولة الوطنيّة السّوريّة في أربعينيّات القرن الماضي، غير أنّ مسارات الحرب الدائرة في سورية غيّرت من هذه السمة، وتحوّل المجتمع السوريّ إلى باحثٍ عن ملاذات آمنة بفعل العمليّات العسكريّة الدائرة على الأرض السّوريّة، حيث تجاوز عددُ المهجرين السوريّين عتبة ستة ملايين شخص، في ظلّ انعدام بوادر على نهاية هذا التدفّق من البشر، حيث تسير الحرب في عامها الرابع ومازال النزوح السوريّ مستمرّاً، ويأخذ هذا النزوح شكلين: النزوح الداخليّ إلى المناطق الآمنة في الداخل السوريّ ويقدر بـ 4.25 مليون نازحٍ سوريّ، والنزوح الخارجيّ ويقدر بمليونيّ لاجئ إلى الدول المجاورة والدول الأخرى، حيث تستضيف دول الجوار السّوريّ حوالي 97% من المهجّرين السّوريّين في الخارج[18].

ثالثاً ـ ديناميّات «الصراع الأهليّ» في سورية و ضوابطه:

ما زال الصراع الأهليّ في سورية مستمرّاً على خلفيّة:

1. الاستقطاب الطائفيّ في منطقة «الشرق الأوسط»: يُعدّ الشرق الأوسط واحداً من أكثر أقاليم العالم تعدّديةً، على صعيد نسيجه الاجتماعيّ وبنيته الثقافيّة، ويعدّ المجتمع العربيّ مجتمعاً تعدّدياً تتجلّى تعدّديّته اثنيّاً وحضاريّاً وإيكولوجيّاً، و تشهد منطقة «الشرق الأوسط» توتّراً متزايداً عسكريّاً وأمنيّاً وسياسيّاً انعكس استقطاباً طائفيّاً بين دول الخليج و الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، حيث تشهد العلاقات الخليجيّة– الإيرانيّة عامّة توتّراً ملحوظاً على خلفيّة:

- الخلاف الطائفيّ بين المذهب الذي يعتنقه حكّام الخليج العربيّ، والمذهب الذي تتبنّاه إيران[19].

- الوجود الأمريكيّ العسكريّ في منطقة الخليج منذ حرب الخليج عام 1991م، وازدياده بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق في العام 2003، ممّا يعرّض الأمن القوميّ الإيرانيّ للخطر.

- التشنّج في العلاقات الخليجيّة– الإيرانيّة على خلفيّة الأزمة السّوريّة الراهنة، والأزمة البحرينيّة.

- التخوف الخليجيّ من البرنامج النوويّ الإيرانيّ: حيث أشار الأمير السعودي تركي الفيصل× إلى أنّه في حال اقتراب إيران من إنتاج قنبلتها النووية فإنّ السّعودية ستجد نفسها مجبرةً على الشروع في اتخاذ خطواتٍ دراماتيكيّةٍ وانتهاج سياساتٍ معيّنة قد تؤدي إلى آثارٍ غير محسوبة[20]»...

تنعكس حالة التوتر تلك على طبيعة الصراع في سورية حيث تدعم القوى الخليجية ما يسمّى «بالجهاديّين»، وتدعم إيران القوى «الشيعيّة» في سورية ممّا يزيد من حدّة الاستقطاب الطائفيّ في الصراع الدائر...

2. انهيار الإطار الوطنيّ للصراع في سورية: أيّ أنّه لم يعد صراعاً سوريّاً محضاً، إنّه اليوم صراعٌ مركّبٌ، تختلط فيه المطالب الاجتماعيّة مع سمات «الحرب الأهليّة»، مع صراعٍ إقليميٍّ ودولي، و تجسد هذا الانهيار في جملةٍ من العوامل:

- دخول المئات من «الجهاديّين التكفيريّين» إلى الأرض السّوريّة بمساعدة أجهزة استخباراتٍ دوليّة: و من الصعب التأكّد على وجه الدقّة من عدد المقاتلين الأجانب» الإرهابيّين» الذين يخوضون الحرب في سورية، وما البلدان التي قدموا منها بسبب الطبيعة السّريّة للشبكات المختلفة المسؤولة عن إرسال المقاتلين السلفيّين إلى سورية حيث يهيمن العرب على قائمة «الجهاديّين» الأجانب الذين لقوا حتفهم في سورية، كما أنّ تسعة من بين أعلى عشر دول ممثّلة هي من العالم العربيّ حسب الجدول الآتي:

Country of Origin	Jihadist Death Notices
Saudi Arabia	267
Libya	201
Tunisia	182
Jordan	95
Egypt	79
Lebanon	48
Morocco	29
Palestinian territories	21
Kuwait	18
Chechnya	15

- Aaron Y. Zelin, “Foreign Jihadists in Syria: Tracking Recruitment Networks”, POLICYWATCH 2186, The Washington Institute for Near East Policy, Washington D. C, December 19, 2013,p3- 4

وبحسب الدراسة السابقة"فإنّ دراسة استقصائيّة لنحو 1500 مصدر إعلاميٍّ وحكوميٍّ وجهاديٍّ بلغاتٍ عديدة تشير إلى أنّ ما بين 3400 و 11000 مقاتلاً أجنبيّاً دخلوا إلى سورية منذ اندلاع العنف المسلّح في سورية".

- الدخول العسكريّ التركيّ في صلب المعارك العسكريّة الدائرة على الأرض السّوريّة: حيث إنّ الحكومة التركيّة في عام 2011 قطعت جميع علاقاتها الدبلوماسيّة مع الحكومة السّوريّة، بعد فشل المساعي التركيّة بإقناع الرئيس الأسد بالتخلي عن السلطة لصالح المعارضة السّوريّة، وبدأت في دعم جماعات المعارضة السّوريّة التي تسعى للإطاحة به، تسليحيّاً ولوجستيّاً، إضافةً إلى الدعم العسكريّ المباشر كـ (حادثة إسقاط الطائرة السّوريّة في ريف كسب بتاريخ 23/ 3/ 2014، وقبلها إسقاط الطائرة السّورية بتاريخ 16/ 9/ 2013 وحوداث القصف المدفعيّ التركيّ على الأراضي السّوريّة 24/ 3/ 2014، والذي أسهم بدخول مئات "الجهادّيين" إلى مدينة كسب السّوريّة قادمين من الأراضي التركيّة، حيث نقلت وكالة الأنباء الرسميّة «سانا» عن مصدرٍ في الحكومة السّوريّة قوله في بيان تعليقاً على حادثة القصف المدفعيّ: "إنّ العدوان التركيّ على مدينة كسب شمل «قصفاً بالدبّابات والمدفعيّة على الأراضي السّوريّة لتأمين التغطية لدخول العصابات الإرهابيّة المسلّحة من الأراضيّ التركيّة إلى داخل سورية»[21].... وهذا يعكس التورّط التركيّ الفعليّ فيما يجري في سورية منذ بداية الأزمة...

- الدخول العسكري «الإسرائيليّ» لإضعاف الدولة في سورية: حيث قامت القوّات «الإسرائيليّة» بشنّ عدوان عسكريٍّ جويٍّ على الأراضي السّوريّة بتاريخ 30/ 1/ 2013، وعدوان جويٍّ وصاروخيٍّ بتاريخ 4/ 5/ 2013 على مواقع عسكريّة سوريّة بريف دمشق[22] بهدف مدّ المعارضة الميدانيّة المسلّحة برافعة ضغط مستجدّة على الدولة السّوريّة من خلال إشغالها بجبهة جديدة، تحول دون استجماع قواها وتركيزها في المواجهة القائمة، إضافةً إلى إحراج الدولة السّوريّة معنويّاً وأخلاقيّاً عبر إظهارها بمظهر الدولة الضعيفة غير القادرة على الردّ نظراً لما تعيشه من أزمةٍ وطنيّة.

- التدخّل الدوليّ في الأزمة السّوريّة: تُشكّل الأزمة السّورية المستمرّة منذ آذار عام 2011 نقطة اشتباك بين نظم إقليميّةٍ ونظم دوليّة، بحكم العلاقات التي أقامتها الدولة السّوريّة خلال العقود الماضيةً، وارتباط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة، ولاسيّما الصراع مع «إسرائيل». و بذلك لم تعد الأزمة السّورية أزمةً داخليّة، وإنّما باتت تعبيراً عن منظومةٍ إقليميّة واسعة، تمتد من إيران إلى لبنان عبر سورية، وبذلك فإنّ هذه المنظومة تبدو كتلةً واحدةً معنيّةً بما يجري في سورية. أمّا دوليّاً فقد كانت السّاحة السّوريّة ميداناً للاشتباك الروسيّ– الأطلسيّ فتوسُّع حلف الأطلسيّ في دول الكتلة السوفيتيّة المنتهية، من

الطبيعيّ أن تقابله السّياسة الروسيّة التي تسعى إلى مواجهة هذا التوجّه عبر جبهاتٍ عدّة من بينها غرب آسيا التي تشكّل فيها كلٌّ من سورية وإيران قواعدَ ارتكازٍ جوهريّةً، الأمر الذي حول السّاحة السّوريّة إلى ميدان اشتباكٍ بين المصالح الدوليّة المتناقضة.

- دخول «حزب الله» اللبنانيّ والعناصر الشيعيّة على خطّ الأزمة السّوريّة: أبرز الصراع في سورية تحدّياً كبيراً لـ «حزب الله» اللبنانيّ وقيادته وقوّاته المقاتلة، وشرع «الحزب» في شنّ حملاتٍ حربيّة مستمرّةٍ للمرّة الأولى في تاريخه بدءاً من ربيع2013[23]، ووجد نفسه يواجه أعداءً لم يسع إليهم ولم يكن مستعداً لقتالهم وفي مناطق غير مألوفة له، ولأسبابٍ تتعلّق بحماية «ظهر المقاومة» كما يتردّد على ألسنة قيادات الحزب، كما ظهرت في سورية عدّة جماعات «شيعيّة» موالية للحكومة السّوريّة مثل «لواء أبو الفضل العبّاس» تعمل إلى جانب قوّات الدفاع الوطنيّ السّوريّة. وهي قوّاتٌ مدنيّةٌ وشبه عسكريّة تابعة للحكومة السوريّة أسّستها في العام2012[24]، هذا الدخول المسلّح العلنيّ «لحزب الله» و العناصر الشيعيّة في سورية «فاقم» صفة «الطائفيّ» على طبيعة العنف المسلّح في سورية، ولو لم يرد «حزب الله» ذلك...

1. الخوف من الانتقام: يتحكّم في عمليّة بناء السلم الأهليّ أو زعزعته في سورية ثلاثة متغيّرات أساسيّة: «الانتصار العسكريّ لأحد طرفي الصراع، و استمرار العنف الدائم وتحوّل الأزمة إلى حربٍ أهليّة شاملة، و الوصول إلى توافق ضمن منهجيّة واضحة وضماناتٍ دوليّة لحلٍّ سياسيّ[25]». و بالنسبة إلى المتغيّرين الأوّل والثاني أي انتصار أحد الأطراف عسكريّاً على الطرف الثاني أو تحول مسار هذه الأزمة إلى «حربٍ أهليّة» ولو بدت مع بدايات العام 2014 أمراً مستبعداً، فإنّهما يشكّلان سبباً كامناً في زعزعة الاستقرار الأهليّ في المجتمع السوريّ تحسّباً من نتائج هذا السيناريو، فانتصار أحد الأطراف سياسيّاً وعسكريّاً على الطرف الآخر يعزّز مشاعر الخوف من عمليّات انتقام تتخذ شكلين: الانتقام السياسيّ بمعنى الإلغاء والإقصاء للطرف الآخر سياسيّاً، وعمليّات الانتقام الطائفيّ من أحد الطرفين على الآخر سواء أكان رابحاً أم خاسراً لكون المعارضة الحاليّة بأغلبيّتها تنتمي إلى طائفة معيّنة، ممّا يدفع الصراع باتّجاه « العدميّة» في القتال، بمعنى الانتصار أو القتال حتّى الموت، تخوّفاً من الطرف الآخر وانتقامه.

2. اقتصاديّات العنف: فرضت طبيعة الصراع المسلّح للأزمة السّوريّة نوعاً من الحياة الاجتماعيّة و الاقتصاديّة على الأفراد تتماشى مع إرادة الأطراف المسلّحة، ممّا خلق اقتصاديّات العنف في سورية ومنها القيام بنشاطاتٍ عنفيّة أو غير قانونيّة للحصول على مكاسب ماديّة نتيجة ازدياد أعداد العاطلين عن العمل بمعنى امتهان القتل أو الإكراه كوسيلةٍ للعيش، ترافقت مع مظاهر القتل والاتجار بالسلاح والمخدّرات[26]، كما ظهرت ظاهرة «

التعفيش» و تقوم بها جماعاتٌ تعمل خلف خطوط القتال تقوم بسرقة الأموال الخاصّة والعامّة. هذه الحالة خلقت حوافز اقتصاديّة تدفع باتّجاه استمرار الأزمة والكراهية بين مكوّنات المجتمع السوريّ، وبخاصة أنّ هذه الجماعات العنفيّة غالباً ما تكون ذات انتماء اثنيّ واحد، تعزّز شعور الآخر بالكراهية، والغبن الاجتماعيّ ممّا يزيد من حالة الاحتقان الطائفيّ والاثنيّ في المجتمع السوريّ...

3. تفاقم الفقر والبطالة: أعلنت الأمم المتّحدة في العام 2013، أنّ نسبة الفقر وصلت في سورية إلى 37.5% يضاف إليها 7.1% معرّضون لدخول خطّ الفقر، ويعرّف برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ الفقر بأنّه «الحرمان من الخيارات والفرص المتاحة في مجالاتٍ رئيسةٍ كالتعليم والصحّة، وتوليد الدخل، وهو ما يعني نقصاً في القدرة الأساسيّة على المشاركة الفعّالة في المجتمع».

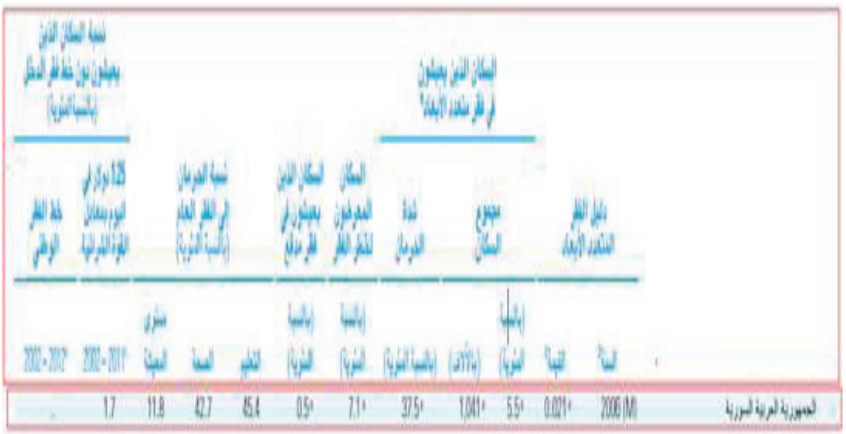

(27) The HDR 2013, UN Plaza, New York, NY 10017, USA Communications Development Incorporated, Washington DC ,2013,p173.

أمّا بالنسبة لواقع البطالة في سورية فقد ازدادت نسبة البطالة بمعدل 67.5% في العام 2011 مقارنةً بالعام 2010 أيّ قبل اندلاع الأحداث بعام لتسجل 14.9% من مجموع قوّة العمل في سورية[28]، لتصل إلى حوالي 39% من قوّة العمل السّوريّة بحلول العام 2012 [29]، و بالتالي فقد عزّزت ظاهرتا البطالة والفقر حالة التمايز الاجتماعيّ في سورية، حيث انعزلت الفئات الغنيّة عن الفئات الفقيرة، وانتشرت هذه التمايزات في التعليم والصحّة، كما انتشرت ظواهر السكن العشوائيّ والتجمّعات الفقيرة، و الأمّيّة والجهل في صفوف الفقراء، وتهميش الفئات الفقيرة في الخارطة السّياسيّة والنشاط السّياسيّ...

ويبقى السؤال الأكثر إلحاحاً: هل من المحتمل أن يتوسّع «الصراع الأهليّ» في سورية

إلى «حربٍ أهليّة» واسعة الانتشار؟ أم تبقى بحدود الحالات العنفيّة الفرديّة؟ بمعنى آخر ما هي ضوابط «الصراع الأهليّ» في سورية؟

1. تماسك المؤسّسة العسكريّة السّوريّة: فما يزال الجيش العربيّ السوريّ محافظاً على بنيته وهيكليّته وعقائديّته، فلم تحدث انشقاقاتٌ واسعة النطاق في بنيته بل بقيت ضمن حالات الانشقاق الفرديّ، ومكوّنه البشريّ مازال مشابهاً لبنية الشعب السّوريّ «التعدّديّ»، كما حافظ الجيش السوريّ على انضباطيّته والتزام قرارات الحكومة.

2. الطبيعة اللاعنفيّة لأغلبية المجتمع السوريّ، أمّا صفة العنف السلوكيّ والأخلاقيّ التي يعيشها المجتمع السوريّ فهي بفعل الأزمة الراهنة.

3. يتطلّب الانتقال من «الصراع الأهليّ» إلى «الحرب الأهليّة» نوعاً من الثقافة التكوينيّة «الحربيّة» وبخاصّة من الذاكرة الجمعيّة المحمّلة بإرث التصارع والتنابذ بين تلك المكوّنات الأهليّة ف ي الدّولة، وهو شيءٌ لا توفّره البنية الذاتيّة والنفسيّة للمجتمع السوريّ.

4. يتطلّب الانتقال من «الصراع الأهليّ» إلى «الحرب الأهليّة» بيئةً حاضنةً من قبل الدول الإقليميّة المحيطة بالدولة التي يمكن أن يحدث فيها هذا النزاع، وهو ما لا توفّره ـ لشروطٍ موضوعيّةٍ وذاتيّةٍ ـ الدول المحيطة بالدولة السّوريّة، فهيّ متماثلة في البنية السيسولوجيّة معها[30].

5. عدم وجود نزعات انفصاليّة لدى أيّ من مكونات المجتمع السوريّ (عدا بعض الشخصيّات الكرديّة السّوريّة[31]) ورسوخ شكل الدّولة الجيوسياسيّ في ذهنيّة المجتمع.

6. منذ منتصف العام 2012 بدأت الدّولة السّوريّة تعمل على إنجاز مصالحات في المناطق المتوتّرة، وحوّلت هذا الحراك الشعبيّ إلى مؤسّسةٍ عبر وزارةٍ مخصّصةٍ للمصالحة الوطنيّة. واليوم تتقدّم هذه المصالحة وتعيد الأمن والاستقرار لأماكن شهدت معارك عسكريةٍّ منها (برزة، المعضميّة، حمص القديمة...) هذه المصالحات خفّفت من حدّة التوتّر والخوف القائمين في تلك المناطق جرّاء حملات التعبئة ضد الدّولة السّوريّة وإظهارها بمظهر العدوّ و السفّاح ممّا يمهّد لاحقاً إلى تبنّيها بوصفها أنموذجاً محتملاً لحلّ الأزمة السّوريّة.

رابعاً ـ تجلّيات «الصراع الأهليّ» في سورية:

تسود المجتمع السوريّ في ظلّ الأزمة الراهنة حالةٌ متناميةٌ من الكراهية، تزداد رسوخاً مع استمرار مفاعيل الأزمة على المجتمع السوريّ، فهي حاضرةٌ لدى جميع فئات المجتمع، لدى تلك التي تناصر الدولة وتدعمها، ولدى تلك التي لا تزال تقف إلى جانب

المسلحين وتدعمهم، وحتّى لدى الفئات التي يبدو أنّها تقف على الحياد صامتةً، و في ظلّ مناخات الكراهية هذه بدأت ترتفع جدران العزل الاجتماعيّ والسياسيّ، وانتشر العنف في المجتمع السوريّ مع انتشار السلاح والتسليح والتعبئة الإيديولوجيّة لأطراف الصراع في سورية.

1. العنف في المجتمع السوريّ.

تزايدت في المجتمع السوريّ حدّة لغة العنف وأشكاله وتجلّياته اللفظيّة والسلوكيّة[32]، لكونه يستند إلى ثقافةٍ أحاديّةٍ استئصاليّةٍ في بنية المجتمع المؤيّدة لأحد أطراف الصراع في سورية.

- **العنف الطائفيّ**: انقسم المنخرطون في الحديث عن الطائفيّة في سورية إلى قسمين: أوّلهما أكّد بروز الأحاسيس الطائفيّة في البلاد و تزايدها، وأنّ الوضع بما يحمله من أخطار يضع البلاد على قاعدة حربٍ داخليّة طائفيّة الطابع، والثاني عدّ أنّ الحديث عن الطائفيّة في سورية مختلقٌ، أو مبالغٌ فيه في أحسن الأحوال، وأنّ الهدف منه خلق أجواء تُسهم في توتّر الأوضاع الداخليّة بغية حرف الصراع السياسيّ القائم في البلاد وتحويله من صراعٍ سياسيٍّ إلى طائفيّ، يمكن أن يجرّ ســـورية إلى خطر حربٍ تنخرط فيها كلّ الطوائف، لا بعضها. ويمكن تقسيم العنف الطائفيّ في سورية إلى عدة مظاهر:

- **العنف اللفظيّ و العنف الفكريّ و العنف السلوكيّ**: حيث شكّلت الشعارات والهتافات التي رفعت في أثناء المظاهرات و عبر وسائل الإعلام إضافةً إلى الفتاوى الدينيّة المظهرين الأوّل والثاني، فشعارات «علويّة عالتابوت ومسيحيّة ع بيروت»، وشعارات «رجالهم عالسيف ونساؤهم عالكيف»، من طرف ، وشعارات «لن تسبى زينب مرتين» «لبيك يا حسين» «لبيك يا زينب» من الطرف الآخر... كلّها عزّزت النواظم الضمنيّة للفعل السياسيّ، ممّا يشكّل مصدراً من مصادر التهديد لبنية المجتمع السوريّ تعدّديّة التكوين[33]، كما شكّلت فتاوى التكفير الأساس الإيديولوجيّ لكلّ مظاهر العنف في سورية ومنها: القتل على الهويّة الطائفيّة، « وحكم قتل العلويّين بشكلٍ عامّ وقتل أطفالهم ونسائهم بشكلٍ خاص مشروعيّة قطع رؤوس الكفّار في سورية؟»[34]، و فتوى قتال الشيعة إلى جانب قوّات»النظام» منعاً من سقوط سورية في أيدي أعداء «آل البيت»[35]. ومن مظاهر العنف الطائفيّ سلوكيّاً في سورية: (ماحدث في آب/ أغسطس 2013، عندما بدأت قوّات مسلّحة في ريف اللاذقية– تحسب نفسها على المعارضة– هجوماً على قرى صغيرة في ريف اللاذقية يقطنها «علويّون» شاركت في الهجوم كتائب جهاديّة وأخرى تنضوي تحت شعار «الجيش الحرّ»، أبرزها ميليشيّا «أحرار الشام» ومجموعة من المتطرّفين الإسلاميّين خاصّة

في كتيبة «المهاجرون» الإرهابيّة ومعظمهم من الليبيّين)[36] كما قامت القوى التكفيريّة بتاريخ 4/ 11/ 2013 بتهجير 200 عائلة مسيحيّة من صيدنايا ومعلولا، والتعرّض لهم، وحرق منازلهم، وتدمير المعالم المسيحيّة التاريخيّة في البلدتين. إذاً فقد كشفت مجازر العنف الطائفيّ تلك وغيرها أنّ درجات الضبط الاجتماعيّ – التي وهنت وتراجعت في سياق صيرورة تطوّر الأحداث في سورية– مهما امتلكت من قدرة التأثير في الحدّ من مخاطر العنف الطائفيّ، والذي يتعلّق دائماً بالغرائز والمشاعر العاطفيّة، فإنهّا غير كافية، وبخاصّة أنّ انتشار السلاح بين الأهالي والعمليّات العسكريّة يفتح المجال دائمًا للعمليّات الثأريّة والانتقاميّة في مناطق التماس الطائفيّ[37].

- **العنف السلوكيّ**: كنتيجةً للأزمة السّوريّة نجد أنّ العنف والصراخ والشتائم صارت التقليد شبه الاعتياديّ في علاقة الناس ببعضهم، أكان في الشارع أم في الأماكن العامّة كوسائط النقل والعمل وسواها، ولا تُستثنى الأُسر من ممارسة هذا النوع من العنف بين أفرادها بشكلٍ عامّ، إذ شارف التفاهم والمودّة والرحمة على الاختفاء من التعامل الإنسانيّ اليوميّ، إضافةً إلى الأنانيّة الفجّة، التي أصبحت سمةً طاغيةً على الأفراد من جميع الشرائح تقريباً، فيما يخصّ الاحتياجات اليوميّة أو المعيشيّة وسواها، رغم أنّ بعضهم ليس بحاجةٍ ماسّة للكمّ الكبير ممّا يخزّنون من احتياجات[38] وقد وصل الحال إلى حدّ الإرهاب السلوكيّ كحادثة قتل طلاب في جامعة دمشق حين أقدم الطالب»الإرهابي» عمار بالوش في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2011 وهو طالب في كلّيّة الهندسة الطبّية على إطلاق النار على زملائه في قاعة المحاضرة فقتل اثنين وأصاب آخرين بجروح نتيجة الاختلاف في التوجّه السياسيّ، متعمّداً إيقاف العمليّة التعليميّة في الجامعة... كماً تنامت في المجتمع السوريّ ظاهرة الخطف مقابل الفدية النقديّة، حيث وجد فيها بعض المجرمين الجنائيّين موردًا للدّخل، فكان الأغنياء والتجّار ورجال الأعمال وعائلاتهم هم الشّريحة التي تستهدفها هذه الفئة، لمبادلتهم بمبالغَ نقديّة... تزامنت هذه الظاهرة مع مظاهر السّلب والنّهب «التشليح» التي انتشرت على الطرق الرّئيسة بين المدن السّوريّة...

- **العنف الفكريّ**: لقد استخدمت «المعارضة الإسلاميّة»، و لا سيّما السلفيّون، ستّة مصطلحاتٍ رئيسةً لوصف داعميّ «نظام الأسد»، أو من يقفون إلى جانبه، أو يقاتلون معه بحسب التعبيرات التي تصدر عنهم وهي: » نصيريّون[39]، رافضة[40]، مجوس[41]، صفويّون[42]، حزب اللات، وحزب الشيطان[43]»، وقد اعتمد خصومهم أيضاً ألقاباً خاصةً بهم تجاه معارضيهم السلفيّين، وتشمل بعض المصطلحات: «تكفيريّ، وهّابيّ،أمويّ» وبالنسبة لكلا الجانبين، تُستخدم هذه المصطلحات لتصوير الأعداء على أنّهم ليسوا أكثر

من كفرةٍ عازمين على تدمير الإسلام أو البلاد، ومن ثمّ فإنّه لا يمكن أن تكون هناك سوى عقوبةٍ واحدةٍ وهي: القتل[44].

2. الهويّة المتلبسة:

يقول الفيلسوف الألمانيّ كارل ماركس «إنّ المجتمعات المحتقنة اجتماعيّاً و المأزومة بنيويّاً، مرشّحةً أكثر من سواها للتشظّي السيسولوجيّ و التذرّر الإنثروبولجيّ و التصدّع السيكيولوجيّ، حين تواجهها أزمةٌ سياسيّةٌ عاصفةٌ أو يداهمها منعطفٌ تاريخيٌّ حادّ»[45]، وهذا ينطبق على «الحدث السوريّ»، وما أصاب المجتمع من استقطابٍ طائفيٍّ و تصالبٍ قبليّ وتقاطبٍ جهويّ، أدّى إلى التباس في مفهوم الهويّة السّوريّة عمّا كان سائداً قبل وقوع «الحدث السوريّ»، فعلى مستوى الداخل السوريّ تنشّطت الهويّات الكامنة والفرعيّة وتراجع الانتماء إلى المستوى الجزئيّ (العرقيّ والطائفيّ و القبليّ و العشائريّ) بفعل حدّة الاستقطاب الطائفيّ والمذهبيّ الناتج عن مفاعيل الأزمة السّوريّة، هذا التنشّط في الهويّات الفرعيّة داخل المجتمع أصاب حالة «الانتماء» إلى المحيط الإقليميّ بالالتباس أيضاً، «فالانتماء صفةٌ أصيلةٌ للهويّة»[46] فتنازعت حالة الانتماء إلى المحيط الإقليميّ عدّة اتجاهاتٍ أساسيّة: الانتماء الدينيّ بمعنى النظر إلى سورية باعتبارها جزءاً من «الأمّة الإسلاميّة»، الانتماء القوميّ: بمعنى النظر إلى سورية باعتبارها جزءاً من الأمّة العربيّة أو «الوطن السوريّ»، وتداخلت حالات الالتباس السابقة مع توجّهات المكوّن الكرديّ في المجتمع السوريّ فانقسم الأكراد بين عدّة اتّجاهات: هويّةٌ كرديّةٌ وطنيّة، هويّةٌ كرديّةٌ قوميّةٌ انفصاليّةٌ.

خامساً ـ العمر المتوقّع للصراع الأهليّ في سورية:

خلصت دراسة قام بها عام 2002 جيمس فيرون من جامعة ستانفورد الأمريكيّة إلى أنّ المعدّل الوسطيّ لاستمراريّة «الصراعات الأهليّة» هو عشر سنواتٍ تقريباً[47]، **إلّا أنّ عوامل أخرى قد تزيد من هذا المعدل الوسطيّ بحسب البروفيسور ماكس فيشر المتخصّص في دراسة الأعراق و النزاعات الإثنيّة**[48]:

1. عندما تتدخّل القوى الأجنبيّة فإنّ النزاعات المسلّحة الأهليّة تكون أطول وأكثر دمويّة من المعدّل.

2. النزاعات المسلّحة الأهليّة التي يتصارع فيها عدد من الأطراف تدوم أكثر من المعدل، وهذا العامل كانت أكّدت عليه باربرا والتر من جامعة كاليفورنيا في سان دييغو

في ورقة عمل نشرت في مجلّة العلوم السياسيّة عام 2006 تدّعي بأنّ الحروب الأهليّة تطول أكثر عندما يكون هناك عدد من الفصائل المتنافسة أكثر من 13 فصيلاً.

3. تستمرّ النزاعات المسلّحة الأهليّة أكثر من المتوسط، عندما لا يستطيع أحد الطرفين نزع سلاح الطرف الآخر: لا يتعلق الأمر فقط بالاستيلاء على الأرض والحفاظ عليها، بل بالقضاء على قدرة الخصم على القتال.

4. تستمرّ النزاعات المسلّحة الأهليّة أكثر من المتوسّط عندما لا يتمّ إنهاؤها بتسويةٍ متفاوضٍ عليها.

بتطبيق نتائج الدراسة تلك على الحالة السّوريّة نجد أنّ قوىً خارجيةً تدعم بحزم أطراف الصراع السوريّ البالغ عددها حتى العام 2013 حوالي 1200 فصيل مقاتل[49]، فروسيا وإيران تدعمان الحكومة التي كانت قائمة قبل العام 2011، و «مجموعة أصدقاء الشعب السوريّ» تدعم قوى المعارضة ممثّلة بالائتلاف الوطنيّ السوريّ×، كما أنّ قطر والسعودية تدعمان فصائل إسلاميّة «كأحرار الشام» و «الجبهة الإسلاميّة»... واستناداً إلى تلك الدّراسة وفي غياب أيّ أفقٍ لتسويةٍ سياسيّةٍ متّفقٍ عليها بين أطراف النزاع السّوريّ، فإنّه من غير المرجّح انتهاء الصراع السوريّ في غضون السنوات العشر القادمة... أمّا بالنسبة إلى شكل انتهاء الصراعات الأهليّة فمعظم النزاعات المسلّحة الأهليّة « تنتهي بحسمٍ عسكريٍّ واضحٍ، و ليس عبر التفاوض ذلك حسب دراسة أجرتها الكاتبة باربارا والتر بروفيسور في العلوم السياسيّة و نائبة عميد كلّيّة الدراسات الدوليّة في جامعه كاليفورنيا في سان دييغو[50]، فالنزاعات الأهليّة «المسلّحة» التي تنتهي بالتفاوض تملك أمرين مشتركين، أولاً: عادةً تنتهي بتوزيع القوّة السياسيّة بين أطراف القتال بناءً على مواقعهم في أرض المعركة[51]، هذا يعني بأنّ أيّ تفاوضٍ في سورية يجب أن يشمل الحكومة

و «المتطرّفين «الإرهابيّين» من تنظيمي «داعش والنصرة» وبقيّة الفصائل المسلّحة المتحالفة معهم، وهذا الكلام غير واردٍ في الحدث السوريّ لأنّ كلا الطرفين لا يقبل بهذا التفاوض فالمعركة بالنسبة لكليهما «عدميّة» مع الطرف الآخر، أمّا الأمر الثاني المتعلق بنجاح المفاوضات فهو وجود طرفٍ ثالثٍ يضمن أيّ اتّفاق سلام ينتج عن المفاوضات وهو غير متاح حاليّاً نظراً للاشتباك الدوليّ على السّاحة السوّريّة، وتناقض المصالح الجيبولوتكيّة للدول العظمى في سورية، و بالتالي فإنّ المعركة في سورية تتجه باتّجاه حسم عسكريّ لأحد أطراف الصراع، وهذا من شأنّه إطالة أمد الصراع المسلّح في سورية نتيجة الدّعم العسكريّ الخارجيّ لأطراف الصّراع المسلّح في سورية بشريّاً ومادّيّاً ولوجستيّاً.

خاتمة البحث:

لا يزال الحدث في سورية مستمرّاً، و من المتوقع استمراره لعدّة سنوات مقبلة، وينبثق عن هذه النتيجة أنّ الصراع في سورية بدأ يأخذ شكل الصراعات الاجتماعيّة الممتدّة، والذي يتّسم بالاستمرارية والامتداد خلال فترة زمنيّة طويلة، وتتّسم تفاعلاته العدائيّة بالكثافة والانتشار داخل المجتمع وبعمق مسبّباتها وتستعصي على الحل السريع بمعنى: غياب نقطة زمنيّة محدّدة لإنهاء الصراع، وبالتالي هويّة المجتمع السوريّ الجديدة مازالت كالهيولى تحوي كل العناصر، لكنّ الشكل الذي سينبثق عنها، سيكون محكوماً بالاتّجاه الذي ستذهب إليه البلاد مع تطوّر مجريات الحدث، وهنا سيكون إشكال الهويّة سيفاً ذا حدّين؛ فإمّا إلى التذرّر والذي سيكون نتيجةً للصراع طويل الأمد والاقتتال الأهليِّ في سبيل وضع الحدود والضوابط لهويّات منبثقة عن الهويّة السوريّة، والتي غالباً ما ستكون هويّات ما قبلَ وطنيّة لا تمتلك القدرة بذاتها على أن تخرجَ عن منطق العشيرة كآليّة عمل، وذلك لغياب الإمكانيّات المادّيّة لبروز دولٍ بالشكل الحديث ضمن هذه المعطيات، أو التوافق على تمكين هويّة سوريّة جامعة ضمن حدود الدولة السوريّة الحاليّة عبر توافقات من قبل شرائح المجتمع كلّها، و إنشاء عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ مترافقٍ مع إرادةٍ واعيةٍ من قبل السّوريّين في تجذير هويّة وطنيّة سوريّة مبتغاة، لكنّ هذا لن يتمَّ قبل إيقاف رحى الحرب الدائرة والتوافق على تسويةٍ ما تضمن حضور كلِّ أطياف المجتمع السّوريّ[52]....

أما فيما يخصّ سيناريوهات مستقبل «الصراع الأهليّ» في سورية فيمكن إجمالها بالآتي:

♦ **سيناريو التصعيد الشامل**: وفيه تدخل البلاد في حربٍ أهليّة شاملة، تفكّك المجتمع، وتنهار فيها الدولة ويبلغ الصراع الطائفيّ أشدّه، وتهيمن الفوضى، وهذا السيناريو يتطلب تفكّك الجيش العربيّ السوريّ

و انتصار للمعارضة المسلّحة، وهذا السيناريو في ظلّ معطيات القوّة الحاليّة على الأرض السّورية يبدو غير منطقيّ، نظراً لتماسك بنية الجيش العربيّ السّوريّ وتسجيله لانتصاراتٍ نوعيّةٍ على «المعارضة المسلّحة»، في ظلّ تشرذم هذه الفصائل وتناحرها من جهةٍ ثانيةٍ.

♦ **سيناريو الانحسار التدريجيّ**: وفيه يعود الاستقرار السياسيّ و الاجتماعيّ إلى البلاد، و تستكمل إجراءات الحوار الوطنيّ السّوريّ المتعثّرة، إضافةً إلى استمرار عمليّات

المصالحة الوطنيّة في المناطق التي تشهد نزاعات مسلّحة، وهذا السّيناريو يتطلّب بالدرجة الأولى وقف تدفّق التكفيريّين «الجهاديّين» إلى الأرض السّوريّة، ووقف عمليّات التسليح والتعبئة من دول الجوار الإقليميّ، ويتطلّب أيضاً تفاهمات دوليّة و إقليميّة، تُفضي بالنهاية إلى ضبط الصراع في سورية، وهذا السّيناريو يتطلّب أيضاً إجراءات من الدّولة السّوريّة سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً، تُفضي بالنهاية إلى تحقيق العدالة الاجتماعيّة لمحو ذاكرة الصراع في سورية تدريجيّاً.

♦ **سيناريو كبت** «**الصراع الأهليّ**»: ينطلق هذا السيناريو من تصوّر انتهاء الصراع العسكريّ أو انحساره إلى المناطق الحدوديّة، وعودة الهدوء إلى المناطق الساخنة، دون الإقرار بوجود صراع أهليٍّ من الحكومة السوريّة، و اعتبارها في إطار الحوادث الفرديّة التي لا تهدّد وحدة المجتمع، والاكتفاء بشعارات الوحدة الوطنيّة و الانسجام المجتمعيّ، وهو ما يهدّد كيان المجتمع ويجعله عرضةً لأحداثٍ مشابهةٍ مستقبلاً...

نتائج البحث:

1. بدأ الصراع المسلح في سورية يأخذ شكل الصراعات الاجتماعيّة» الأهليّة» الممتدّة بين مكوّنات الشعب السوريّ.

2. من غير المتوقع انتهاء «الصراع الأهليّ» في سورية في الأمد القريب وتراوح التقديرات البحثيّة بين 10 – 12 عاماً، نتيجة تبنّي أطراف الصراع نظريّة «الحسم العسكريّ» وتوافر الدعم الخارجيّ لكلّ من أطراف الصراع الداخليّ، مع وجود تنظيماتٍ إرهابيّة تعمل على الأرض السوريّة غير معنيّة بجهود التسوية السياسيّة للأزمة، بمعنى: انهيار الإطار الوطنيّ للصراع في سورية.

3. تزايدت في المجتمع السوريّ حدّة لغة العنف وأشكاله وتجليّاته اللفظيّة والسلوكيّة، و لعلّ أبرزها القتل على الهويّة الطائفيّة، وتنامي مشاعر الكراهية الطائفيّة بين مكوّنات المجتمع السّوريّ الواحد.

4. من غير المتوقع اندلاع حربٍ أهليّة في سورية، فبعد مضي عدّة أعوام على الحراك في سورية ما زال العنف الأهليّ محصوراً بمناطق معيّنة وضمن حالاتٍ فرديّة.

توصيات الباحث:

1. عدم الخلط بين مفهوم «الصراع الأهليّ» الناتج عن صراع البيئات الحاضنة (ثقافيّاً وسياسيّاً... والذي قد ينتج عنه بعض المظاهر العنفيّة...) وبين الحرب الأهليّة.

2. تُعدّ تجربة المصالحة الوطنيّة في سورية أنموذجاً يمكن اعتماده و البناء عليه في إنهاء العمليّات العسكريّة في بعض المناطق، ولكنّه غير كافٍ لإنهاء الصراع الأهليّ ما لم يستكمل بحوارٍ وطنيٍّ يضع خارطة طريق لإزالة مسبّبات هذه الأزمة داخليّاً، وكيفيّة تحصين البلد من التدخّلات الخارجيّة و العبث بمكوّنه الاجتماعيّ لصالح تحقيق مصالح إقليميّة ودوليّة يضاف إليها إستراتيجيّةٌ واضحةٌ لإزالة آثار هذه الأزمة (نفسيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً....) .

3. العمل على ترسيخ مفهوم الهويّة الوطنية السّوريّة في المناهج الدّراسيّة السّوريّة.

4. تعزيز مفهوم المجتمع المدنيّ ومؤسّساته وتطوير بنيته التشريعيّة، بما يتناسب مع المصلحة الوطنيّة السّوريّة، إضافةً إلى مكافحة الفساد و تحقيق العدالة الاجتماعيّة وتكافؤ الفرص، فهي تعدّ مداخل أساسيّةً لبناء المجتمع التعدّديّ السليم.

5. العمل حكوميّاً على برامج وطنيّة متعدّدة (إعلاميّاً ودراسيّاً...) يتعرّف من خلالها السوريون على بعضهم بخصائصهم الثقافيّة و الدينيّة، بما يسهم في إزالة جدران العزل الثقافيّ بين مكوّنات المجتمع السوريّ.

الهوامش:

1. محمد العلي، " الصراع الاجتماعي "،جريدة اليوم السعودية، الدمام، السبت 5 جمادى الآخرة 1435 – 5 أبريل (نيسان) 2014، ص10.
2. أمل يازجي، " القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة بين النظرية والواقع "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (دمشق: جامعة دمشق، المجلد 20، العدد الأول، 2004) ،ص 137.
3. للمزيد حول التعداد العام للسكان في سورية ،انظر: www. cbssyr. sy
4. "ركود التحول الديموغرافي باتجاه مرحلة التوازن السكاني في سورية– مشكلة تباطؤ تراجع معدل الخصب السكاني»،رئاسة مجلس الوزراء السّوري،Appendix3، (دمشق: الهيئة السّورية لشؤون الأسرة ،2011) ، ص2.
5. سعد الدين إبراهيم،"المجتمع و الدولة في الوطن العربي "، محرر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005) ،ص252.
6. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر– بحث استطلاعي اجتماعي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 8، 2008) ، ص17.
7. ماجد ملحم أبو حمدان،» طرائق التنشئة الاجتماعية الأسرية وعلاقتها بمدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار داخل الأسرة (دراسة ميدانية على عينة من شباب جامعة دمشق – كلية الآداب) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (دمشق: مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث+الرابع ، 2011) ، ص374.
8. ناظم عبد الله الجاسور، موسوعة علم السياسة، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004) ، ص 116.
9. حليم بركات،المجتمع العربي المعاصر– بحث في تغير الأحوال و العلاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008) ،ص40.

× "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزبُ القائدُ في المجتمع والدولة، ويقود جبهةً وطنيةً تقدميةً تعمل على توحيد طاقاتِ جماهير الشعب ووضعِها في خدمة أهداف الأمة العربية. »

10. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر– بحث استطلاعي اجتماعي، مرجع سابق، ص19.

11. أحمد جدي، محنة النهضة و لغز التاريخ في الفكر العربي الحديث و المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005) ،ص12.

× هي صراعٍ عنيفٍ بين الدّولة السّورية و تنظيم «الإخوان المسلمين»،بعد أن عمد التنظيم إلى تسليح كوادره وتنفيذ اغتيالاتٍ وأعمالٍ إرهابية في سورية، من بينها قتل مجموعة من طلاب مدرسة المدفعية في حزيران 1979 م في مدينة حلب شمال سورية، وتنفيذ عدة تفجيرات إرهابية ضد مراكز حكومية و شعبية سورية.

12. ياسر مرزوق، " حربٌ أهلية.. حربٌ طائفية.. تسميات مغلوطة لثورة الحرية"، جريدة سوريتنا، السنة الأولى، العدد 48، أب 2012،ص6.

13. أمل يازجي، «القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة بين النظرية والواقع"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مرجع سابق،ص 137.

14. ربيع نصر،زكي محشي، خالد أبو إسماعيل، «الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية والاجتماعية»، تقرير المركز السوري لبحوث السياسات، (دمشق: الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، كانون الثاني 2013) ، ص13.

15. وائل العجي، " مفاعيل اجتماعية ونفسية للثورة السورية"، مجموعة الجمهورية نت، تاريخ النشر 4/ 3/ 2013، الرابط الالكتروني: http:// therepublicgs. net

16. حليم بركات،المجتمع العربي المعاصر– بحث في تغير الأحوال و العلاقات، مرجع سابق، ص44.

17. «الشيعة في سورية"، (إيران قم: مركز الدراسات العقائدية، 19 شوال 1433) ، الرابط الالكتروني: www. aqaed. com/ shia/ world/ Syria

18. أرقام وإحصائيات، المفوضية السامية لشؤون للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 3/ 9/ 2013، الرابط الالكتروني: http:// www. unhcr- arabic. org/ 52255ea06. html

19. مخلد مبيضين،» العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (السعودية حالة دراسة) »،مجلة المنارة، (المفرق– الأردن: المجلد 14، العدد 2، 2008) ، ص 368 – 369.

× الأمير تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود ولد بتاريخ (15 شباط 1945) في مكة المكرمة، وهو أحد أبناء الملك فيصل بن عبد العزيز والمدير السابق للاستخبارات السعودية في العام 1977،وسفير سابق للملكة لدى بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية.

20. عبد الله فالح المطيري، «أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني»، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور أحمد سليم البرصان، (الجزائر: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، تموز 2011) ، ص82.

21. سانا– أ ف ب– الميادين– رويترز،"دمشق تصف إسقاط الطائرة بـ«الاعتداء السافر» وتطالب أنقرة بـ«وقف عدوانها» وعدم «توريط الجيش التركي في مغامرات" ، جريدة الوطن السورية، دمشق، العدد، تاريخ النشر24/ 3/ 2014. ص1.

22. محمد بدير وحسن عليق،"عدوان جمرايا: الأهداف الحقيقيّة للضربة الإسرائيليّة"،جريدة الأخبار اللبنانية،العدد 1920، تاريخ النشر 1 شباط 2013،عربيات ص12.

23. Jeffrey White,Hizb Allah at War in Syria Forces, Operations, Effects and Implication,ctc sentenal, JANuARY 2014. VoL 7. ISSUE 1,p15.

24. تشارلز ليستر،"الأزمة المستمرة تحليل المشهد العسكري في سورية" ، مركز بروكنجز الدوحة، (الدوحة: مايو 2014) ، ص3.

25. « ناريمان عامر، بدرخان علي،محمد سامي،محمد ديبو، «عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سورية" ، (غازي عينتاب– تركيا: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سورية ،2013) ، ص16.

26. ربيع نصر،زكي محشي، خالد أبو إسماعيل،"الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية والاجتماعية، تقرير المركز السّوري لبحوث السياسات، مرجع سابق، ص59.

27. The HDR 2013, UN Plaza, New York, NY 10017, USA Communications Development Incorporated, Washington DC ,2013,p173.

28. انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع البطالة والتشغيل.. حاضراً ومستقبلاً، التقرير العربي الثالث حول البطالة والتشغيل في الدول العربية، (الجيزة– مصر: منظمة العمل العربية، 2012) ، ص60

29. المكتب المركزي للإحصاء، سورية والمحافظات في أرقام، 2012،الرابط الالكتروني http:// www. cbssyr. sy

30. رستم محمود، " سبعة أسباب حقيقية تحول دون اندلاع "نزاع أهلي" في سورية"، (باريس: مجلة لوموند ديبلوماتيك، عدد أيلول 2011) ، ص12.

31. حزب الاتحاد الديمقراطي (الفرع السّوري لحزب العمال الكردستاني) .

32. معتز حيسو، "الأزمة السورية وإشكالية الهوية"، جريدة الأخبار اللبنانية،العدد 2057، الخميس 18تموز 2013، ص20.

33. عقيل محفوض، "الحدث السوري مقاربة تفكيكية"، (الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات،2012) ،ص35 – 36.

34. علي بن نايف الشحود،فتاوى الثورة السورية"، (هيئة الشام الإسلامية، ط1، 2012) ، ص776،982.

35. فتوى الشيخ أحمد جنتي – عضو "مجلس الخبراء" الإيراني المختص بمهمة تعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بتاريخ 25/ شباط 2012، لمزيد حول الموضوع انظر: www. dd- sunnah. net

36. " أبعاد العنف الطائفي في الساحل السوري"، وحدة الدراسات السورية في المركز العربي، سلسة تقييم حالة، (الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات،، يناير 2014) ،ص3.

37. المرجع السابق، ص4.

38. إيمان أحمد ونوس، " هل بات العنف سمة المجتمع السوري اليوم؟ "، جريدة النور، الحزب الشيوعي السوري الموحد،دمشق،العدد 597، 17/ 4/ 2014،ص7.

39. النصيريون: نسبة إلى محمد ابن نصير النميري ،الذي أطلق دعوته من بغداد 873 م، للمزيد انظر: أبو موسى الحريري، " العلويون النصيريون بحث في العقيدة والتاريخ"، سلسة الحقيقة الصعبة (5) ، (بيروت: د. ن الناشر،1980) ،ص 209.

40. قال ابن تيمية في أصل تسمية الرافضة: «من زمن خروج زيد– يقصد زيد بن علي– افترقت الشيعة إلى رافضة وزيدية، فإنّه لما سئل عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما، رفضه قوم فقال لهم: رفضتموني، فسُمّوا رافضة لرفضهم إياه، وسُمّي من لم يرفضه من الشيعة زيدياً لانتسابهم إليه»، المصدر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم ، مؤسسة قرطبة، الطبعة لأولى ، جـ (1) ، ص 35.

41. هم طائفة «مشرّكة» من الناس ، كانوا منذ التاريخ وأغلبهم من الفرس الإيرانيين والهنود وبلاد شرق آسيا ، حيث عبد الفرس قوى الطبيعة المتنوعة كالشمس والأرض والقمر والريح، كما عبدوا الماء والنار والأجرام السماوية وبعض الحيوانات، وكان يقوم بهذه الطقوس كهنة يسمون (ماجى) أي المجوس، قال الله تعالى،" ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾ الحج17. لمزيد من التفاصيل انظر:

http:// ar. wikipedia. org/ w/ index. php?title=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%88%D8%B3&oldid=12410058

42. الصفويون، أسرة حكمت إيران ما بين سنة 1499 و 1736، أسسها إسماعيل الصفوى و حكم بعده ابنه طهماسب، وصلت الدولة الصفوية أقصى قوتها في عهد [عباس الأول]، و بعدين بدأت في الاضمحلال بعد موته لغاية ما قضى عليها نادر شاه في 26 شباط 1736. المصدر:

http:// arz. wikipedia. org/ w/ index. php?title=%D8%B5%D9%81%D9%88%D9%8A%D9%8A%D9%86&oldid=525476

43. حزب اللات، وحزب الشيطان ، مصطلح سياسي وديني يطلق على منظمة "حزب الله " في لبنان...

44. هارون ي. زيلين و فيليب سميث،" مفردات الطائفية"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، تاريخ النشر: 29 كانون الثاني/ يناير 2014، الرابط الالكتروني:

http:// www. washingtoninstitute. org/ ar/ policy- analysis/ view/ the- vocabulary- of- sectarianism

45. ثامر عباس،الهوية الملتبسة – الشخصية العراقية و إشكالية الوعي بالذات، (بغداد: الزمان للطباعة والنشر و التوزيع، ط1، 2012) ،ص206.

46. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، «التعليم والهوية في العالم المعاصر – مع التطبيق على مصر"،سلسة دراسات إستراتيجية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 66، ط1، 2011) ، ص18.

47. James D Fearon," Why Do Some Civil Wars Last So Much Longer Than Others?", Stanford University, July 12, 2002,p8

48. MAX FISHER," Political science says Syria's civil war will probably last at least another decade",the washingtonpost,23/ 11/ 2013. link

http:// www. washingtonpost. com/ blogs/ worldviews/ wp/ 2013/ 10/ 23/ political- science- says- syrias- civil- war- will- probably- last- at- least- another- decade

49. محمد أبو رمان، الإسلاميون و الدين والثورة في سورية، (عمان: مؤسسة فريدرش ايبرت،2013) ، ص15.

× مجموعة اتصال دوليّة تدعم ما تسميه «الانتفاضة السوريّة" ضد «نظام الرئيس بشار الأسد"، تتكون المجموعة من 70 بلداً أبرزها الولايات المتحدة و معظم البلدان العربيّة تتزعمهم المغرب باعتباره عضو بمجلس الأمن، وبلدان الاتحاد الأوربي وأمريكا وتركيا وعدّة هيئات ومنظمات دوليّة كجامعة الدول العربيّة.

50. Barbara F. Walter ,"The Four Things We Know About How Civil Wars End", POMEPS Briefings 22, The Project on Middle East Political Science, the Middle East Channel, December 18, 2013,p29.

51. . The previous reference

52. ناريمان عامر، بدرخان علي،محمد سامي،محمد ديبو، «عوامل السلم الأهليّ والنزاع الأهليّ في سورية»،مرجع سابق، ص61.

المصادر والمراجع:

أولاً- الكتب:

1. إبراهيم، سعد الدين. «المجتمع و الدولة في الوطن العربي»، محرر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005) .
2. أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، منهاج السّنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم ، مؤسسة قرطبة، 1406ه- 1986م، الطبعة الأولى، الجزء الأول (1) .
3. بركات، حليم. المجتمع العربي المعاصر- بحث استطلاعي اجتماعي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 8، 2008) .
4. بركات، حليم. المجتمع العربي المعاصر- بحث في تغير الأحوال و العلاقات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2008) .
5. بن نايف الشحود، علي. فتاوى الثورة السورية، (هيئة الشام الإسلامية، ط1، 2012) .
6. جدي، أحمد. محنة النهضة و لغز التاريخ في الفكر العربي الحديث و المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005) .
7. عباس، ثامر. الهوية الملتبسة – الشخصية العراقية و إشكالية الوعي بالذات، (بغداد: الزمان للطباعة والنشر و التوزيع، ط1، 2012) .
8. عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل. "التعليم والهوية في العالم المعاصر – مع التطبيق على مصر"، سلسة دراسات إستراتيجية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 66، ط1، 2011) .
9. عبدالله الجاسور، ناظم. موسوعة علم السياسة، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004) .
10. فالح المطيري، عبد الله. " أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني"، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور أحمد سليم البرصان، (الجزائر: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، تموز 2011) .

11. محفوض، عقيل. "الحدث السّوري مقاربة تفكيكية"، (الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات،2012) .

12. ناريمان عامر، بدرخان علي، محمد سامي،محمد ديبو، "عوامل السّلم الأهلي والنزاع الأهليّ في سورية"، (غازي عينتاب: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سورية، 2013) .

ثانياً- المجلات العلمية ومراكز الدّراسات والبحوث:

1. « أبعاد العنف الطائفي في الساحل السّوري»، تقييم حالة، (الدوحة: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2014.

2. أبو حمدان، ماجد ملحم. « طرائق التنشئة الاجتماعية الأسرية وعلاقتها بمدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار داخل الأسرة (دراسة ميدانية على عينة من شباب جامعة دمشق – كلية الآداب) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (دمشق: مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث+الرابع ، 2011) .

3. انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع البطالة والتشغيل.. حاضراً ومستقبلاً، التقرير العربي الثالث حول البطالة والتشغيل في الدول العربية،الجيزة– مصر: منظمة العمل العربية، 2012) .

4. مبيضين، مخلد. « العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (السعودية حالة دراسة) »،مجلة المنارة، (المفرق– الأردن: المجلد 14، العدد 2، 2008) .

5. محمود، رستم. »سبعة أسباب حقيقية تحول دون اندلاع "نزاع أهلي" في سورية»، (باريس: مجلة لوموند ديبلومتيك، عدد أيلول 2011) .

6. نصر، ربيع. محشي، زكي. أبو اسماعيل، خالد. »الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية والاجتماعية، تقرير المركز السوري لبحوث السياسات، (دمشق: الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، كانون الثاني 2013) .

7. يازجي، أمل. «القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة بين النظرية والواقع»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (دمشق: جامعة دمشق، المجلد 20، العدد الأول،2004) .

8. ليستر، تشارلز. "الأزمة المستمرة تحليل المشهد العسكري في سورية"، مركز بروكنجز الدوحة، (الدوحة: مايو 2014).

ثالثاً ـ الجرائد:

1. أحمد ونوس، إيمان. »هل بات العنف سمة المجتمع السوري اليوم؟ «، جريدة النور، الحزب الشيوعي السوري الموحد،دمشق،العدد597، 17/ 4/ 2014.

2. سانا– أ ف ب– الميادين– رويترز،»دمشق تصف إسقاط الطائرة بـ«الاعتداء السافر» وتطالب أنقرة بـ«وقف عدوانها» وعدم «توريط الجيش التركي في مغامرات»، جريدة الوطن السورية، دمشق، العدد، تاريخ النشر24/ 3/ 2014.

3. العلي، محمد. «الصراع الاجتماعي»،جريدة اليوم السعودية، الدّمام، السبت 5 جمادى الآخرة 1435 – 5 أبريل (نيسان) 2014.

4. بدير،محمد.وعليق،حسن.«عدوان جمرايا:الأهداف الحقيقيّة للضربة الإسرائيليّة»،جريدة الأخبار اللبنانية،العدد 1920، تاريخ النشر 1 شباط 2013،عربيات.

5. حيسو، معتز. »الأزمة السورية وإشكالية الهوية»، جريدة الأخبار اللبنانية،العدد 2057، الخميس 18تموز 2013.

6. مرزوق، ياسر. « حربٌ أهلية.. حربٌ طائفية.. تسميات مغلوطة لثورة الحرية»،جريدة سوريتنا، السّنة الأولى، العدد 48، أب 2012.

رابعاً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Aaron Y. Zelin, «Foreign Jihadists in Syria: Trackin Recruitment Networks», POLICYWATCH 2186, The Washington Institute for Near East Policy, Washington D. C, December 19, 2013,p3- 4*

2. *Jeffrey White,Hizb Allah at War in Syria Forces, rations,Effects and Implication,ctc sentenal JANuARY 2014 , VoL 7. ISSUE 1,p15*

3. *The HDR 2013, UN Plaza, New York, NY 10017, USA ,Communications Development Incorporated, Washington DC ,2013,p173.*

4. *James D Fearon,» Why Do Some Civil Wars Last So Much Longer Than Others?», Stanford University, July 12, 2002,p8.*

5. *MAX FISHER,» Political science says Syria's civil war will probably last at least another decade» ,the washingtonpost,23/ 11/ 2013. link: http:// www. washingtonpost. com/ blogs/ worldviews/ wp/ 2013/ 10/ 23/ political- science- says- syrias- civil- war- will- probably- last- at- least- another- decade*

6. *Barbara F. Walter ,»The Four Things We Know About How Civil Wars End», POMEPS Briefings 22, The Project on Middle East Political Science, the Middle East Channel, December 18, 2013,p29.*

توظيف التحليل المكاني المتعدد في برامج نظم المعلومات الجغرافية لتحديد الموقع الأمثل للاستعمال العمراني في لواء المزار الجنوبي *

أ. سامر عبد الكريم عودة الرواشدة **
د. كمال الدين حسن محمد سعيد ***

* تاريخ التسليم: 17/ 12/ 2014م، تاريخ القبول: 15/ 1/ 2015م.
** طالب دكتوراه/ جامعة أم درمان الإسلامية/ السودان.
*** أستاذ مشارك/ قسم الجغرافيا/ كلية الآداب/ جامعة أم درمان الإسلامية/ السودان.

ملخص:

يوضح العمل البحثي أهمية تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، ودور أدوات برنامج ArcGis10 في التحليل المكاني المتعددة للطبقات الجغرافية، واستخدام أساليب علمية في التحليل والتخطيط لإدارة موارد البيئة الطبيعية لتحقيق أفضل فوائد للمجتمع، لذا اعتمد البحث على بناء قاعدة بيانات جغرافية متعددة الطبقات لبناء نموذج يعتمد على موارد بيئة لواء المزار الجنوبي، لتحديد المكان الأمثل للاستعمال العمراني لسكان منطقة الدراسة ضمن معايير قياسية محددة مسبقاً.

ونتج عن التحليل المكاني المتعدد للطبقات الجغرافية، خريطة توضح الموقع الأمثل للاستعمال العمراني، وتؤكد وجود قرية واحدة فقط على مستوى منطقة الدراسة تقع ضمن الموقع الأمثل، وبقية القرى تقع في أماكن غير مناسبة للاستعمال العمراني، وتؤكد خسارة سكان بلدة مؤتة 5 ملايين دولار منذ عام 1970م بسبب البناء في مناطق لا تتوافق مع المعايير القياسية للاستعمال العمراني.

وأثبت البحث قيمة قواعد البيانات الجغرافية، والتحليل المكاني المتعدد للطبقات، عند بناء قرارات تنعكس على الحياة الحالية والمستقبلية لسكان المنطقة على المدى القصير والطويل، وبالتالي ننتقل من العمل العشوائي إلى التنظيم والتخطيط العلمي القائم على بيانات ومعايير قياسية حسب نوع الاستعمال للأرض.

Employment of Multiple Spatial Analyses in GIS Software to Determine the Optimal Location for Urban Use in South Mazar.

Abstract:

The research is devoted to show the importance of the applications of Geographic Information System (GIS) and the role of the tools of one of its related software, namely, the ArcGis10 through its multi- spatial analyses of the geographic layers. The software enables the utilization of scientific procedures to analyze and plan well for the optimization of the natural and environmental recourses to achieve the best for the benefit of the society. Such research is based on multi- spatial analyses in order to build model using a database comprising of the environmental resources data of Southern Mazar region. The model in use is determined for the optimal location for residential usage of the area based on predefined criteria.

The multi- spatial analyses of the geographic layers resulted in a map that shows the optimal location for residential usage. Out of many villages covered by the study, only one village fitted into the optimal location. The analyses reveal that only one village fitted into the optimal location, while the remaining existing villages are located in inappropriate places, which confirm that the residents of Muta town have lost $ 5 million since 1970, due to the construction in areas not fit with the urban usage standards.

The work proved the virtue of the geographic databases and the multi-spatial analyses whenever decisions are taken in a way that is very much reflected on the welfare of the residents whether now or in the future. It is found that it is indispensable to avoid the haphazard routines that lead to catastrophic outcomes. People should rely on scientific organization and planning that are based on standards appropriate for the optimal usage of the land.

مقدمة:

يُعاني الأردن من مشكلة القرارات الحكومية التي يتم بناؤها بطريقة عشوائية، وبخاصة في مجال استعمالات الأراضي، حيث تشير آخر الدراسات أن المساحات المزروعة في محافظة الكرك تقلصت من 228 ألف دونم عام 1990 إلى 160 ألف دونم عام 2013 على حساب الاستعمال العمراني، ما زاد في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من إنتاج القمح في الأردن إلى 0.02%، بينما يتم استثمار الأراضي في لواء المزار الجنوبي بطريقة عشوائية، أسهمت في خسارة أبناء اللواء بخاصة ومحافظة الكرك بعامة أخصب الأراضي الزراعية، وتستثمر الأراضي الصالحة للإنتاج الزراعي لأغراض العمران، مع أنها أراض سهلية تتميز بترب طينية حمراء يصل عمقها إلى 5 أمتار، ومعدل مطر يصل إلى 350 ملم في الموسم المطري، وتستثمر جل المساحة الأخرى للزراعة في مناطق تربتها صفراء عمقها نصف متر، ويسقط عليها 110 ملم في موسم المطر، وإذا ما علمنا بأن 75% من أراضي الأردن مملوكة للدولة، ما يتيح المجال للحكومات باتخاذ قراراتها بناءً على بيانات علمية قائمة على دراسات لموارد البيئة الطبيعية باستخدام أحدث التقنيات والبرمجيات الخاصة بنظم المعلومات الجغرافية، مثل خاصية التحليل المكاني المتعدد (MSA) من خلال برمجية ArcGis10، وبناء نموذج لتحليل الطبقات الجغرافية المتعددة لتحديد الموقع الأمثل للاستعمال العمراني من خلال معايير قياسية محددة مسبقاً للنظام.

الموقع الفلكي والجغرافي لمنطقة الدراسة: تقع منطقة الدراسة بين خطي طول (35°.36ˉ.30ˉˉ) (35°.49ˉ.30ˉˉ) شرقاً ودائرتي عرض (30°.52ˉ.30ˉˉ) (31°.10ˉ.30ˉˉ) شمالاً، وتتبع إدارياً لمحافظة الكرك في الأردن إلى الجنوب من مدينة الكرك على بعد 13 كم على الطريق النافذ إلى محافظة الطفيلة جنوباً، حيث تنتهي أراضي منطقة الدراسة من الجهة الجنوبية عند وادي الحسا الذي يعدّ الحد الطبيعي الفاصل بين محافظة الكرك والطفيلة.

وتتكون منطقة الدراسة من مدينة مؤتة ومدينة المزار الجنوبي التي تتوزع في المنطقة الجبلية، بالإضافة إلى 24 قرية منها قرية الطيبة والعراق التي تقع في الأجزاء الشفا غورية المطلة على البحر الميت، وقرية محي وأم حماط في الأجزاء الشرقية، أما بقية القرى فتقع في الأجزاء الجبلية من منطقة الدراسة الشكل (1) .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الأراضي كإحدى الموارد الطبيعية التي حباها الله الإنسان، لاستثمارها بالطريقة العلمية الصحيحة حسب نوع الاستعمال وإمكانات الأرض،

وبما لا يحمّل المواطن الأردني كلف بناء عالية فوق ترب لا تصلح للاستعمال العمراني ما يسبب خسائر بمعدل 5000 دولار لكل مسكن نتيجة البناء في مناطق تربها طينية يصل عمقها إلى 6 أمتار، بالإضافة إلى زحف عمراني واضح على الأراضي الزراعية تحديداً في المنطقة الجبلية ممثلة بمناطق مؤتة والمزار وذات رأس ومؤاب التي تمثل جل مساحة المناطق التي تنتشر فيها التربة الطينية الحمراء، وينعكس مباشرة على فاتورة استيراد القمح حيث لا ينتج الأردن سوى 0.02% من حاجته السنوية من محصول القمح وهذا ينطبق على غيره من المحاصيل كالشعير وغيرها (وزارة الزراعة الأردنية، 2013).

الشكل (1)

موقع منطقة الدراسة.

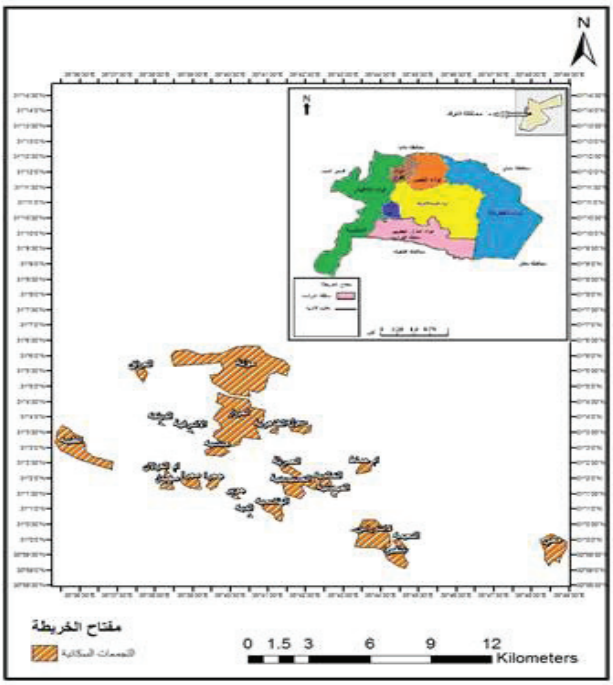

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الجغرافية، 2014م.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في انعدام التخطيط لاستعمالات الأرض بناءً على مقوماتها الطبيعية، والعشوائية في استغلال إمكانات الأرض وعدم بناء القرار الحكومي على أسس علمية، بحيث تستخدم الأرض الزراعية الخصبة التي يتجاوز معدل أمطارها السنوية 350

ملم إلى استعمالات عمرانية، بينما تزرع الأراضي الشرقية من منطقة الدراسة بمحاصيل حقلية كالقمح والشعير بمعدل أمطار سنوية لا تتجاوز 110 ملم.

أهداف الدراسة:

1. دراسة الخصائص الجغرافية، وتحديد واقع الاستعمال العمراني الحالي، واتجاه توزيعه في منطقة الدراسة.

2. تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في استنباط خرائط تحدد التوزيع الأمثل لاستعمالات الأرض العمرانية في اللواء بناءً على معايير قياسية محددة مسبقاً.

3. توظيف النماذج أداة Models التي تتوفر في بيئة برنامج Arcgis10 بحيث نقوم بالتحليل المكاني المتعدد MSA من قاعدة البيانات الجغرافية لاستنباط الخرائط الخاصة في الاستعمال الأمثل للأراضي العمرانية.

مبررات الدراسة:

1. عدم توفر دراسات سابقة تتناول تحديد الاستثمار الأمثل للأراضي العمرانية في منطقة الدراسة والأردن بعامة.

2. أهمية الدراسة في توجيه أنظار المخططين وصناع القرار إلى وجود طرق حديثة يمكن استثمارها في التخطيط لاستعمالات الأراضي في الأردن وفقاً لقواعد البيانات الجغرافية.

3. تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في الدراسات التي تمكن صناع القرار من اتخاذ قراراتهم بطريقة علمية.

الدراسات السابقة:

سناء ضيف الله الجعافره: (**2004م**)، بعنوان.الأبعاد السكانية في لواء المزار الجنوبي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الجغرافيا.

تناولت الدراسة خصائص السكان والعوامل المؤثرة في توزيعهم الجغرافي، وأثر معدل النمو السكاني في التخطيط للخدمات، وتحديد الأبعاد السكانية في لواء المزار الجنوبي من خلال إعداد التوقعات السكانية المستقبلية وأثرها على تلك الأبعاد.كما اهتمت الدراسة بالأثر البارز للنمو السكاني على القطاع الخدمي والمشاريع التنموية، من خلال إعداد توقعات مستقبلية باستخدام الأسلوب الكمي لحساب تلك التوقعات للخدمات التعليمية

والصحية وغيرها.

وخلصت الدراسة إلى انخفاض في نسبة التركز السكاني في لواء المزار الجنوبي، ناتج عن أثر العوامل الطبيعية ممثلة بالتضاريس، وموارد المياه، والتربة، والعوامل البشرية ممثلة بالهجرة في توزيع السكان بخاصة بمدينة مؤتة والمزار، وأخيراً أوصت الباحثة في الدراسة بضرورة التركيز على معدلات النمو السكاني وأخذها بعين الإهتمام عند التخطيط للخدمات والمشاريع التنموية لتجاوز كثير من المشكلات الموجودة في مؤتة والمزار تحديداً، بالإضافة إلى دراسة الأرقام الورادة في جزء التوقعات المستقبلية عند رصد الميزانيات والتخطيط للأعوام القادمة للواء المزار الجنوبي.

عمر حسن حسين رواندزي: (**2006م**)، بعنوان.التحليل المكاني والوظيفي للخدمات التعليمية في مدينة سوران باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح الدين، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.

سعت الدراسة إلى دراسة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية ومدى ملاءمتها لمعايير التخطيط المكاني، وتحديد مشكلات التوزيع المكاني التي تعاني منها الخدمات التعليمية على مستوى منطقة الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح بدائل لذلك التوزيع باستخدام التحليل المكاني ضمن منهجية علمية.

وتكمن مشكلة الدراسة في النمو السكاني المضطرد المسبب لزيادة التوسع العمراني، ما يفرض تدنياً في كفاءة الأداء الوظيفي للخدمات وسوء توزيعها، لذا جاءت الدراسة للتعرف على واقع التوزيع ومدى الكفاءة والملائمة لمعايير التخطيط المكاني، وخلصت الدراسة إلى أن تقديم الخدمات مع التوسع العمراني غلب على التخطيط لتلك الخدمات قبل تقديمها للمواطن بحيث ظهر الخلل في توزيع خدمات رياض الأطفال والمدارس الأساسية، بحيث خلت كثير من الأحياء من وجودها، وتركزت في أماكن محددة، وأظهرت تقنيات اتجاه التوزيع وتحليل الجوار في برامج نظم المعلومات الجغرافية كفاءة عالية في عمليات التحليل المكاني وإنتاج الخرائط.

لذا اقترحت الدراسة ضرورة الاعتماد على أحدث التقنيات التي تساعد صانع القرار في التخطيط للخدمات بطريقة علمية، وربط التطور العمراني بالنمو السكاني عند التخطيط للخدمات، والاعتماد على ما تم إنتاجه من خرائط للتوزيع الأمثل للخدمات التعليمية من قبل الجهات الحكومية المعنية.

سحاب خليفه السامرائي: **(2007)**، بعنوان.إعداد خريطة الملائمة البيئية لزراعة

محصول القمح في قضاء سامراء باستعمال نظم المعلومات الجغرافية.بحث منشور، جامعة تكريت، كلية التربية، قسم الجغرافيا.

ركزت الدراسة على العوامل الجغرافية المؤثرة في إنتاج محصول القمح في قضاء سامراء، لإنتاج خريطة الملائمة البيئية للمحصول باستخدام أدوات برنامج نظم المعلومات الجغرافية، حيث تم بناء قاعدة بيانات جغرافية لإجراء التحليل من خلالها باستخدام أدوات البرنامج.

وأثبتت الدراسة أنه تتوفر متطلبات إنتاج محصول القمح، وأن هناك ثلاثة أصناف للمناطق تصلح للإنتاج بدرجات متفاوتة، كما أن نظم المعلومات الجغرافية وفرت الدقة العالية في عمليات التحليل من قاعدة البيانات الجغرافية، وأخيراً أوصت الدراسة ببناء منظومة معلومات جغرافية متكاملة في المؤسسات التي تدير الإنتاج الزراعي لأنها تختصر الجهد والوقت، وتوفر للمزارع والمختص والمراقب أدق المعلومات عن المكان.

عهود عائض الرحيلي: (**2010م**)، بعنوان، استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحديد أنسب مواقع دفن النفايات بالمدينة المنورة.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية العلوم الإجتماعية، قسم الجغرافيا.

ركزت الدراسة على تقييم موقع مدفن نفايات المدينة المنورة واختيار موقع جديد، بالاعتماد على اعتبارات واتفاقيات دولية تتناول أبعاد جيولوجية وجيومورفولوجية واقتصادية واجتماعية باستخدام التقنيات الجغرافية الحديثة، وجاء اختيار موضوع الدراسة لأهمية المدينة المنورة، وتقييم واقع المدفن الحالي لتجنب المشكلات التي قد تظهر من سوء اختيار المكان الحالي للمدفن، بالإضافة إلى توظيف التقنيات الجغرافية في تحديد أنسب مكان لموقع النفايات من خلال قاعدة بيانات جغرافية يمكن من خلالها إدخال المعايير وإجراء التحليل المكاني.

وخلصت الدراسة إلى أن المدفن الحالي ذو ملاءمة منخفضة، لأنه حدد قديماً في وقت لم تتوفر فيه الدراسات العلمية والأدوات التكنولوجية المتوفرة حاليا، كما استطاعت الدراسة تحديد مكان مناسب لدفن النفايات بناءً على المعطيات المدخلة إلى قاعدة البيانات الجغرافية في البرنامج، ما أثبت قدرة النظام على تحديد أنسب موقع إذا ما تم الاعتماد عليه مستقبلاً لغايات التخطيط من قبل صناع القرار.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل برامج نظم المعلومات الجغرافية لحماية البيئة، وضرورة الاعتماد على المواقع المقترحة، ونقل مدفن النفايات إلى أحدها لتجنب مشكلات المدفن الحالي على بيئة المدينة المنورة، وضرورة الاستفادة من إمكانات الباحثين التكنولوجية لغايات التخطيط للمدن والمشاريع ذات البعد البيئي.

علي عباس العزاوي وسعد صالح خضر: (2012) ، بحث بعنوان.نمذجة التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الزراعية في ناحية القيارة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية.بحث منشور، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، مجلد (7) ، عدد (3) .

استخدمت الدراسة برامج نظم المعلومات الجغرافية لنمذجة التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض الزراعية في ناحية القيارة، للوصول إلى تحليل دقيق وشمولي وانتقاء مساحة المحاصيل الصيفية والبساتين.

حيث أظهر البحث قدرة نظام المعلومات الجغرافي في دراسة الغطاء النباتي وإنتاج الخرائط الخاصة باستخدامات الأرض بدقة بلغت 80%، وأهمية النمذجة المكانية في حساب نصيب الوحدات الزراعية من استخدامات الأرض في ناحية القيارة لدعم القرار الحكومي عند التخطيط لأي منطقة زراعية بالاعتماد على قواعد البيانات الجغرافية. وأوصت الدراسة ضرورة الاستفادة من إمكانات أدوات التحليل الإحصائي المكاني في الكشف عن نمط التوزيع المكاني لاستخدامات الأراضي الزراعية الصيفية والبساتين.

Jiapei Chen: (2013) , GIS- based multi- criteria analysis for land use suitability assessment in City of Regina in Canada.Article, Chen Environmental Systems Research, 3 (13) , Canada.

تناولت الدراسة أهمية تقييم ملائمة استخدام الأرض ودورها في عمليات التخطيط وصناعة القرار في مدينة ريجينا بكندا وضواحيها، ودور الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في عمليات تقييم استخدامات الأرض، كما تناولت دور نظم المعلومات الجغرافية في قراءة المشكلات وتفسيرها وتحليلها لاتخاذ قرار مكاني ورسم الخرائط الخاصة بالمدينة، ودراسة أثر المعايير المتعددة في برامج نظم المعلومات الجغرافية على بناء قرار سليم وتجاوز مشكلات المدن.

وبعد إجراء التحليل المكاني باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية تبين أن هناك خمسة مستويات للملائمة المكانية، وأن هناك فرقاً بين واقع استخدام الأرض وما تم التوصل إليه بعد عمليات التحليل المكاني، مع أن نتائج التحليل لا تعدّ مثالية حيث يمكن مستقبلاً تطويرها مع الزمن، كما أظهرت الدراسة دور المعايير في صحة التحليل ومطابقته للواقع وبخاصة المعايير الاقتصادية، بالإضافة إلى دور الخبراء وأصحاب القرار في تحديد وزن المعايير التي تدخل في عمليات التحليل المكاني، وأكدت الدراسة أن التخطيط لاستخدام الأرض يتضمن محاكاة الواقع الفعلي ودور التخطيط الحكومي.

وأوصت الدراسة بأن تقييم مدى ملاءمة استخدامات الأرض هي أداة عملية جداً في صناعة القرارات والحفاظ على موارد الأرض في مقاطعات البراري في كندا، والاعتماد على الدراسة التطبيقية بأدوات برامج نظم المعلومات الجغرافية لتحليل القرارات الحكومية في مدينة ريجينا، والتركيز على المعايير الاجتماعية والاقتصادية في عمليات التحليل، بالإضافة إلى دور تقييم الملاءمة في عمليات التخطيط الحضري مع الاهتمام بنوعية البيانات والمعلومات الموجودة في قواعد البيانات الجغرافية لتجنب الأخطاء التي يمكن أن تظهر في أثناء عمليات النمذجة.

منهجية الدراسة:

♦ توظيف المنهج التحليلي التطبيقي من خلال أدوات برنامج Arcgis10 لترقيم الخرائط وبناء الطبقات، وبناء نموذج لتحليل العلاقات المكانية والتحليل المكاني المتعدد Multi Spatial Analyses وبالتحديد توظيف تطبيق Multi Criteria analyses (MCA) (Ronald, 2006) من خلال استخدام أداة بناء نموذج في برنامج ArcGis10 وذلك لأن أغلب طبقات قاعدة البيانات الجغرافية من نوع Vector.

وذلك حسب المراحل الآتية:

1. جمع البيانات، والمعلومات، والصور الجوية والمكانية، والخرائط الورقية والرقمية والدراسة الميدانية.

2. تحديد إحداثيات خريطة الأساس الممثلة بصورة جوية، وتحديد إحداثياتها وتعريفها Georeferencing لبرنامج arcgis10، وبناء الطبقات Layers الخاصة بالدراسة، وربطها بجداول البيانات Attribute file الخاصة بكل طبقة بهدف بناء قاعدة البيانات الجغرافية المكانية (بظاظو: 2008: ص7).

3. تقييم واقع استعمالات الأراضي، وتحديد اتجاه توزيع الاستعمال العمراني من خلال ربط البيانات الواقعية بمعطيات المكان على أرض الدراسة.

4. بناء النموذج Model الخاص بالتحليل المكاني المتعدد لتحديد المكان الأمثل لاستخدام الأرض العمرانية حسب المعايير القياسية المحددة باستخدام أداة بناء نموذج.

♦ استخدام خريطة digital elevation model (DEM) لاستخدامها في التحليل المكاني المتعدد، وتحديد أنسب المواقع المكانية للاستعمال العمراني في منطقة الدراسة.

♦ بناء خريطة التربة لمنطقة الدراسة وبياناتها بالاعتماد على أطلس التربة الأردنية لعام 1995، وبيانات الحفر الميداني التي تمت بالتعاون مع مختبر فحص التربة لإقليم جنوب الأردن.

أثر الخصائص الطبيعية على استعمالات الأراضي العمرانية في منطقة الدراسة:

تعد الخصائص الطبيعية ذات أثر مباشر في توزع السكان على سطح الأرض، لأن الإنسان يستثمرها ويوظفها لمنفعته تبعاً لإمكاناته المادية والتنظيمية والفنية، بالإضافة إلى أن للعامل الطبيعي أثره على استثمار الإنسان لموارد الأرض (حزين: 2004: ص56) ، **وتظهر في منطقة الدراسة بعض العوامل الآتية.**

- **الموقع الجغرافي**: يضع الموقع الجغرافي استعمال الأرض في المكان والزمان بمواجهة مع اتصال منطقة الدراسة بالمساحات المجاورة على صعيد الأماكن الأخرى المجاورة لمنطقة الدراسة، علماً بأن هناك تأثيراً متبادلاً بين استعمال الأرض بناءً على العلاقات المكانية، وبالتالي على حركة الحياة في منطقة الدراسة والأماكن المجاورة لها في الإقليم ككل (الشامي: 1990: ص 66 – 69) ، ويؤكد الشكل (2) أثر الطريق النافذة إلى محافظة الطفيلة بنمط توزيع السكان الخطي على طول الطريق وبالتالي على استعمال الأرض في المنطقة الجبلية الذي تغير بمرور الزمن، حيث كان التركيز على الاستعمال الزراعي.

الشكل (2)

المطابقة بين طبقات الاستعمال العمراني والزراعي وطرق النقل والمواصلات.

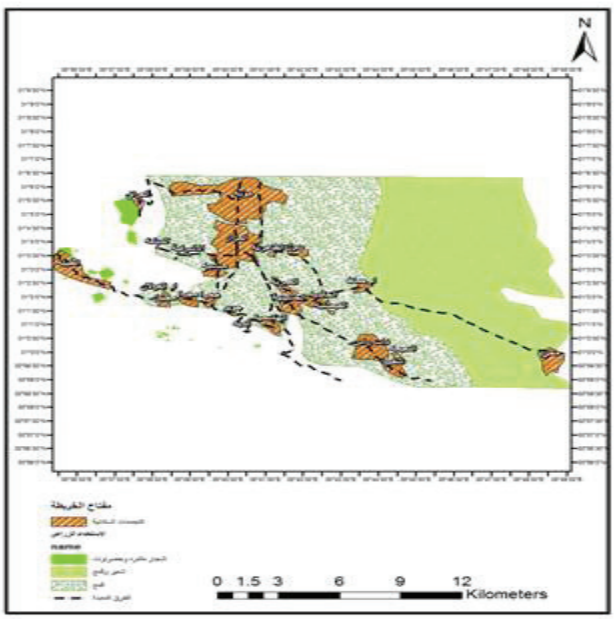

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الجغرافية، 2014م.

وطرأ تغير واضح في استعمالات الأرض بعد إنشاء جامعة مؤتة إلى الاستعمال التجاري والعمراني، وتراجع الاستعمال الزراعي في المنطقة رغم أنها أخصب أراضي اللواء الشكل (3) ، ويُشرف اللواء من الجهة الجنوبية على وادي الحسا الذي يعدّ الحد الطبيعي الفاصل بين محافظة الكرك والطفيلة بالقرب من سد التنور، أما الجهة الشمالية فيظهر نمط الاستعمال الحرفي والعمراني للأراضي على حساب الاستعمال الزراعي.

الشكل (3)

موقع جامعة مؤتة والاستعمال العمراني في مؤتة للفترة بين (1985 - 2014) .

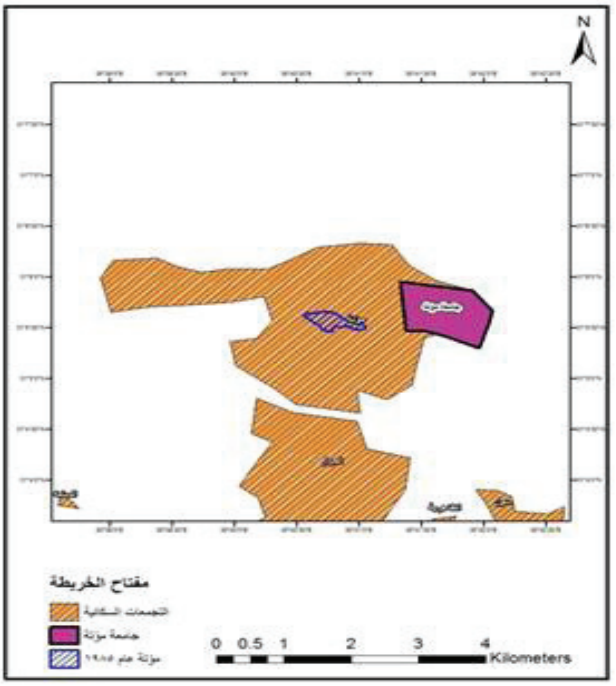

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الجغرافية، 2014م.

- **السكان**: تشهد منطقة الدراسة زيادة سريعة في حجم السكان، حيث بلغ معدل النمو السكاني في اللواء 3.6% في الفترة بين (1985 – 2014) وبخاصة بعد القرار الحكومي بإنشاء جامعة مؤتة.وما ترتب عليه من زيادة معدل النمو السكاني بسبب الهجرة المتزايدة إلى بلدة مؤتة تحديداً، وتضاعف عدد سكان اللواء بين عامي 1961 – 1979 من 10042 نسمة إلى 22729 نسمة وتضاعف عدد السكان في اللواء بين عامي 1979 – 2004 من 22729 نسمة إلى 42248 نسمة، وقد وصل التعداد العام لسكان اللواء في عام 2013 حوالي 95448 نسمه جلهم في المنطقة الجبلية الشكل (4) وتعزى هذه الزيادة الكبيرة بين

عامي 2004 – 2013 إلى الهجرة المتزايدة لبلدة مؤتة وذلك لقربها من الجامعة مقارنة بمنطقة المزار (الإحصاءات العامة الأردنية، 2013) .

الشكل (4)

حجم وتوزيع السكان في منطقة الدراسة.

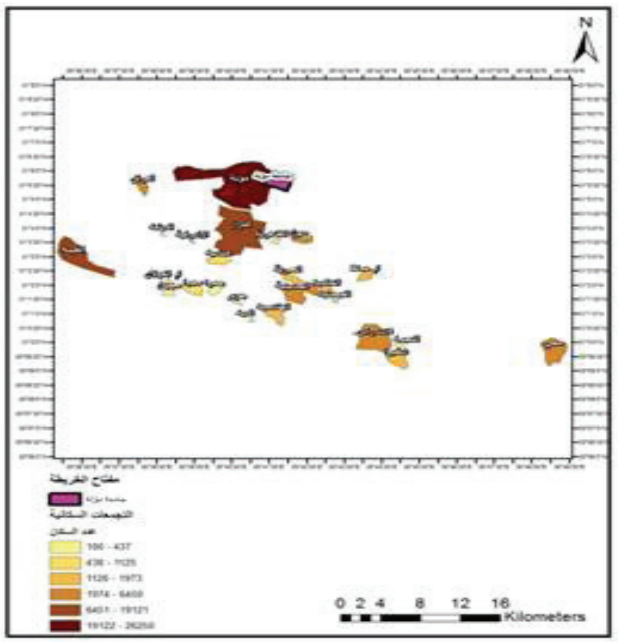

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات قاعدة البيانات الجغرافية، 2014م.

- **التضاريس**: كانت العوامل المحددة لاستعمالات الأراضي في منطقة الدراسة قبل إنشاء جامعة مؤتة وجود ينابيع المياه في المنطقة الغربية والجنوبية كما يتضح من مطابقة الارتفاعات المتساوية والينابيع الشكل (5) ، ولكن بعد إنشاء جامعة مؤتة إلى الشرق من مدينة مؤتة تحديداً وجفاف كثير من الينابيع في المنطقة الغربية والجنوبية بسبب توالي سنوات الجفاف، وضعف الخدمات في قرى العراق والطيبة غرباً وقرى الخرشة جنوباً، لجأ كثير من السكان للتركز في المنطقة الجبلية ممثلة بمؤتة والمزار ومؤاب وذات رأس، وبالتالي تغير نمط استعمال الأرض من الزراعي إلى العمراني وما تبعه من توسع بالخدمات والاستعمال التجاري والحرفي.وعند النظر إلى الارتفاعات على مستوى منطقة الدراسة من الشكل (5) تبين أن أعلى ارتفاع في المنطقة الجبلية بلغ 1225م عن مستوى سطح البحر ممثل بجبل ضباب، وأقل ارتفاع في منطقة الشفا باتجاه حفرة الانهدام غرباً 400م وجنوب منطقة الدراسة باتجاه المنطقة المطلة على وادي الحسا بواقع 200م، أما

الهضبة الشرقية فبلغ أعلى ارتفاع 1000م، كما أن خطوط الارتفاعات المتساوية تتقارب غرباً وتتباعد كلما اتجهنا شرقاً على مستوى منطقة الدراسة ما أثر على استعمالات الأراضي، بحيث يستقر السكان ويستثمرون الأراضي في المنطقة الجبلية بتنوع أكثر من المناطق الأخرى، أما بالنسبة إلى المناطق الشفا غورية التي لا يتجاوز أعلى ارتفاع فيها عن 790م ممثلة بقرى الطيبة والعراق، فتشهد عزوفاً عن السكن رغم وجود ينابيع المياه.

الشكل (5)

مطابقة خطوط الارتفاعات المتساوية والينابيع في منطقة الدراسة.

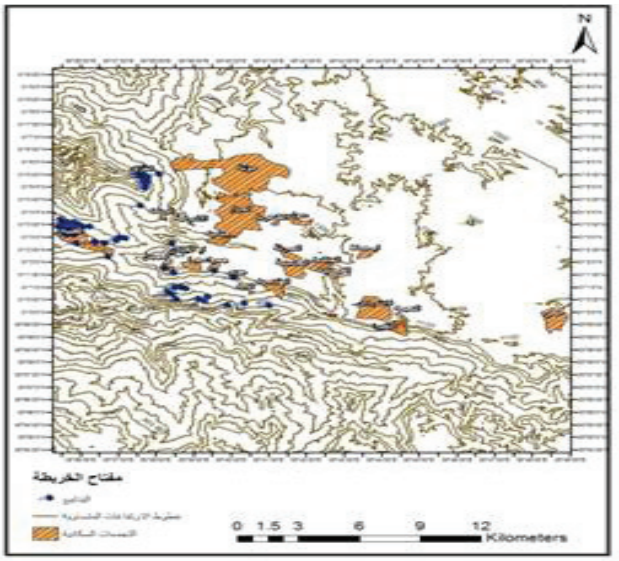

صدر: عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الجغرافية، 2014م.

وبالنسبة للمنطقة الشرقية شبه الجافة التي يصل أعلى ارتفاع فيها إلى 1100م، والتي تساعد على الاستعمال العمراني خاصة في الأجزاء الغربية المحاذية تماماً للمنطقة الجبلية، ما أسهم في عدم استثمار أراضيها بالشكل الصحيح ضمن إمكاناتها وبالطريقة العلمية، ويقوم سكانها بزراعة الأراضي التي تعدّ هامشية بمحاصيل كالقمح والشعير الذي لا تساعد إمكانات أراضيها من نوع تربة أو كمية أمطار على إنتاجه.

- **المناخ**: يعد المناخ بجميع عناصره من العوامل الأكثر أهمية في التأثير على العامل البشري والطبيعي، وبالتالي على نوع استعمالات الأرض، مع أن الإنسان قادر على التعامل مع ظروف المناخ، إلا أن طريقة استخدام الإنسان لموارد البيئة هو من يحدد العلاقة المستقبلية بين الطرفين (الشامي: 1990: ص71).

- **التساقط**: يصل أعلى معدل سنوي للأمطار في اللواء إلى 350 ملم الشكل (6) تمثل الثلوج جزءاً من كمية التساقط (الأرصاد الجوية الأردنية، 2013) ، ما يؤكد أن المنطقة مناسبة تماماً للزراعة البعلية سواء المحاصيل الحقلية أو زراعة الخضراوات الصيفية وهذا ما كان سائداً تحديداً قبل اتخاذ القرار الحكومي بإنشاء جامعة مؤتة في قلب المنطقة الجبلية من منطقة الدراسة، ما أسهم في تحول استعمالات الأرض فيها إلى الخدمات والتجارة والأعمال الحرفية عوضاً عن الاستعمال الزراعي السائد سابقاً.

وتأتي الأجزاء الشفا غورية من منطقة الدراسة في المرتبة الثانية من حيث كمية التساقط المطري التي يبلغ معدلها إلى 150 ملم، ما يسهم أيضاً في وجود استعمال عمراني وزراعي لولا نسبة التضرس العالية التي بلغت 5 درجات الشكل (7) والتي أسهمت هي ونقص الخدمات الأساسية وجفاف عدد من الينابيع بهجرة كثير من سكان المنطقة إلى خارج القرى، ويصل معدل الأمطار السنوي في المنطقة شبه الصحراوية إلى 100 ملم (الأرصاد الجوية الأردنية، 2013) ، بالإضافة إلى التذبذب من عام إلى آخر، ما دفع المزارعين إلى عدم زراعة بعض أراضيهم لأنها لا تنتج غالباً سوى محصول الشعير.

الشكل (6)

توزيع معدلات الأمطار السنوية للفترة بين (1985 - 2014) .

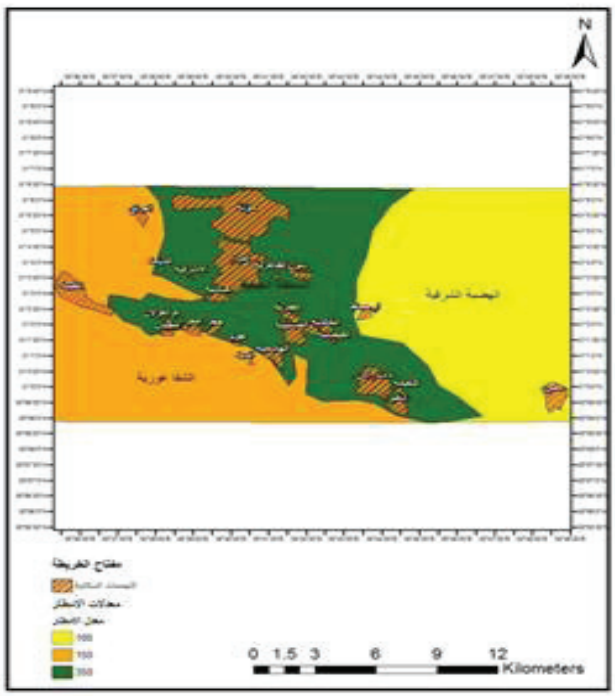

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الجغرافية، 2014م.

الشكل (7)

درجات االنحدار في منطقة الدراسة.

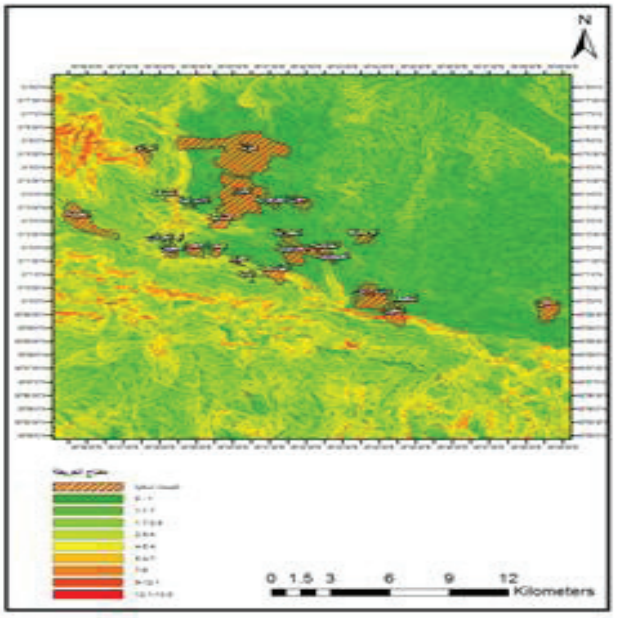

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الجغرافية، 2014م.

- **درجات الحرارة**: نظراً لعدم توفر بيانات تتعلق بدرجات الحرارة في المنطقة الشفا غورية والمنطقة شبه الصحراوية فقد تم تقدير درجة الحرارة هناك اعتماداً على البيانات المناخية التي يتم رصدها في محطة جامعة مؤتة التي تقع في المنطقة الجبلية.**وقد تم تقدير متوسط درجات الحرارة الشهرية في منطقة الدراسة من خلال العلاقة الرياضية التالية** (**العرود**: **1997**: **ص57**) .

$$Tes = Tr + \Gamma\Delta z \qquad (1)$$

Tes: درجة الحرارة الشهرية المقدرة لمنطقة الدراسة

Tr: معدل درجة الحرارة الشهرية في محطة مؤتة المناخية

Γ: معدل تغير درجة الحرارة في البيئة

Δz: الفرق في الارتفاع (متر)

ويمثل Γ تغير درجة الحرارة مع الارتفاع في طبقة التروبوسفير، ويبلغ متوسطها العام للأرض ككل حوالي 6.5°م/ 1000م.وفي الدراسة الحالية تم حساب Γ اعتماداً على البيانات المناخية التي تم رصدها في محطتي مؤتة حيث وجد أن معدل تغير درجة الحرارة

في البيئة 0.7°م/ 100م (الرواشده: 2004: ص22) .

ويجب الإشارة هنا إلى أن مناطق الدراسة من الشرق إلى الغرب لا يوجد بها تطرف واضح في معدل درجات الحرارة بحيث تشكل عاملاً مميزاً لنوع محدد من استعمالات الأرض، وإنما هناك تقارب واضح في معدل درجات الحرارة على مستوى المنطقة الجبلية أو الشفا غورية أو شبه الصحراوية (الأرصاد الجوية، 2013) ، حيث بلغ معدل درجة الحرارة في المنطقة الجبلية 16 درجة مئوية والشفا غورية 21 درجة مئوية أما شبه الصحراوية فبلغت 18 درجة مئوية كما في الشكل (8) ، أما بالنسبة لتركز سكان المناطق الشفا غورية رغم ارتفاع درجات الحرارة فيها مقارنة بشبه الصحراوية، فيعود إلى توفر مياه الري من خلال الينابيع التي يستخدمها ما بقي من السكان في زراعة الأشجار المثمرة والخضروات في كل من الطيبة والعراق.

الشكل (8)

معدل درجات الحرارة السنوية في منطقة الدراسة.

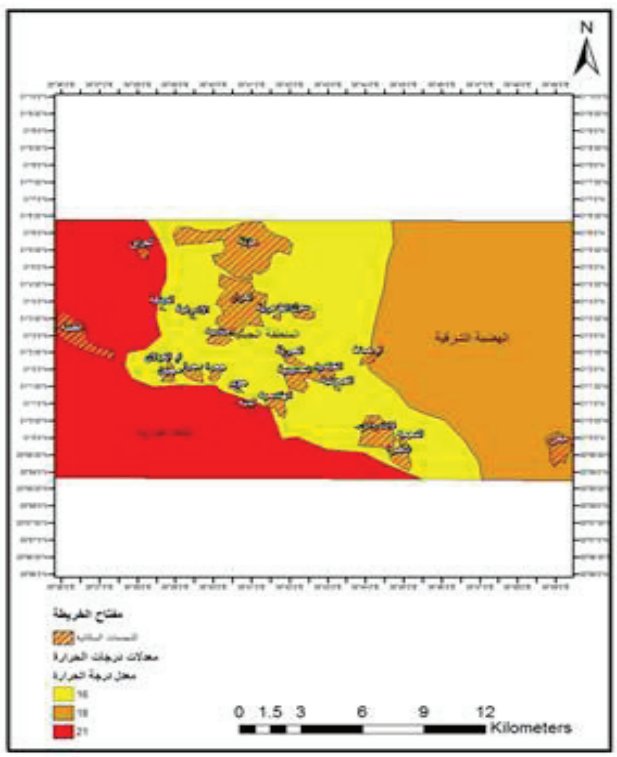

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الجغرافية، 2014.

▪ **رابعاً: التربة**: تأتي أهمية التربة هنا لأن الفرد يحتاج إلى 800م2 من الأرض للسكن والخدمات الأخرى المرتبطة بالسكن، ما يشكل ضغطاً واضحاً على الأرضي الزراعية المحدودة في العالم والبالغة 8606 هكتار، لذا يجب استثمار التربة الزراعية للإنتاج الزراعي فقط (سليمان: 2004: ص34) .وعند دراسة بيانات أطلس التربة الأردني لعام 1995م ومطابقتها مع بيانات عينات الحفر التي تم عملها بالتعاون مع مختبر التربة لإقليم جنوب الأردن.

التربة البنية الحمراء الطينية: من خلال الشكل (9) يتضح انتشار التربة الطينية ذات اللون الأحمر الداكن في المنطقة الجبلية من المزار الجنوبي ممتدة من مدينة مؤتة شمالاً وحتى قرية ذات رأس جنوباً مروراً بقرى المزار، الحسينية، العمرية والخالدية، حيث يتميز هذا النوع من التربة حسب عينات الحفر التي أخذت من المنطقة الجبلية، وبيانات أطلس التربة الأردني، بعمق يتراوح بين 2 – 6 أمتار مكون من الطين والسلت البني المحمر الطري وبلغت كمية الطين حسب العينات إلى 50% وما يؤكد ارتفاع نسبة الطين من محتوى هذه التربة تشققها صيفاً في فصل الجفاف بحيث يصل عرض الشقوق إلى 10سم، بالإضافة إلى انتشار هذه التربة في منطقة مناخية بيولوجية بسبب معدل المطر السنوي الذي يصل إلى 350ملم، ما يؤكد أن المنطقة الجبلية تصلح لزراعة المحاصيل الحقلية كالقمح والشعير والأشجار المثمرة.

الشكل (9)

توزيع أنواع وعمق التربة في منطقة الدراسة.

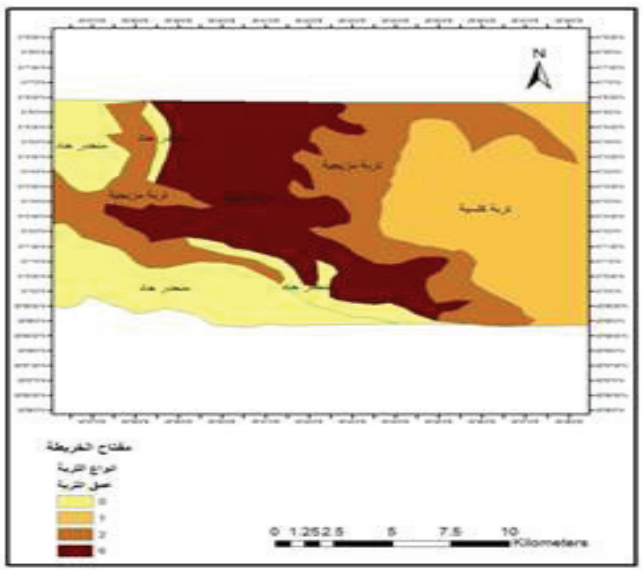

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات قاعدة البيانات الجغرافية، 2014م.

التربة الصفراء المزيجية: من خلال الشكل السابق (9) يتضح انتشار التربة الصفراء المزيجية في المنطقة الحدية التي تقع بين المنطقة الجبلية والهضبة الشرقية، بالإضافة إلى المنطقة الحدية بين المنطقة الجبلية والشفا غورية، بسبب اتجاه الانحدار شرقاً وغرباً كلما ابتعدنا عن المنطقة الجبلية، ما يزيد من جريان مياه الأمطار وانجراف التربة باتجاه تلك المناطق لتتشكل التربة المزيجية التي تتفاوت ألوانها بين الأصفر والبني الفاتح، ويميز هذا النوع من التربة وجود طبقة مزيجية ضحلة لا يتجاوز سمكها 50 سم تتكون من الطمي والطين المخلوط ببعض الصخور الجيرية والبازلت بخاصة على أكتاف الأودية.

التربة الكلسية: من خلال الشكل السابق (9) يتضح انتشار التربة الكلسية ذات اللون البني الفاتح المائل للصفرة والبياض أحياناً في المنطقة شبه الجافة ممثلة في منطقة الدراسة بقرى شرق محي وأم حماط تحديداً، وتتصف هذه التربة بسمك يتراوح بين 50 – 80 سم ترب طينية مشابهة لمواصفات ترب المنطقة الجبلية وباقي عينة الحفر مكونة من الحور الجيري الأبيض المحمر، بالإضافة إلى وجود الطين والغرين المختلط ببعض الصخور في مجاري الأودية بسبب جريان مياه الأمطار، وهذا النوع من التربة لا يمكن استثماره في منطقة الدراسة بسبب فقر التربة بالمادة العضوية وقلة الأمطار التي لا يتجاوز معدلها السنوي 110ملم.

تربة المنحدرات: من خلال الشكل السابق (9) يتضح وجود منطقة منحدرات تمتد في غرب منطقة الدراسة وجنوبها، ينتشر فوق تلك المنحدرات ترب تتفاوت في سمكها، حيث تظهر الصخور واضحة في بعض المناطق كلما زاد الانحدار، بسبب انجراف التربة مع مياه الأمطار وتجمعها في مناطق أخرى أقل انحداراً بسمك يتراوح بين 0 – 25 سم تقريباً، وتتميز ترب المنحدرات بوجود الطين والغرين مخلوط بالصخور المتفاوتة في أحجامها، ويمكن استثمار هذه المنطقة بمشاريع زراعة المنحدرات بالأشجار المثمرة والحرجية التي تحافظ على التربة من الانجراف.

- **خامساً**: **الينابيع** (**المياه الجوفية**) : يبلغ عدد الينابيع في اللواء 51 نبعاً المستثمر منها 26 نبعاً، وتتكشف مياه الينابيع في المنطقة الغربية المطلة على حفرة الانهدام لوجود صدوع وادي العراق والطيبة غرباً والحسا جنوباً على ارتفاع 570م، ما أسهم في تركز السكان وانتشار الاستعمال الزراعي والعمراني، حيث استقر السكان قديماً في الأردن بعامة ومنطقة الدراسة بخاصة بالقرب من الينابيع، وبقي هذا الاستعمال يميز هذه

المناطق إلى الآن، مع تراجع في نمو قرى العراق والطيبة بسبب الهجرة نتيجة لضعف في الخدمات المقدمة لسكانها، واختفاء قرى أخرى مثل (خوخا، أم الخنازير، إصراره....) التي تتركز في المنحدر الجنوبي المطل على وادي الحسا.

واقع استعمالات الأراضي العمرانية في منطقة الدراسة

لتحديد الاستعمال الأمثل لأراضي لواء المزار الجنوبي وتحديد أنسب المواقع المكانية لاستعمالات الأراضي، يجب دراسة واقع الاستعمال الحالي قبل الانتقال إلى التخطيط المكاني المستقبلي لهذه الاستعمالات، وتحديد المعايير التخطيطية العلمية لتلك الاستعمالات، فالبيانات هي المفتاح لعملية التخطيط والتحليل الحقيقي على الرغم من أنها تحتاج للوقت والجهد (Sallehi: 2006: p16- 18)، حيث إن برنامج نظم المعلومات الجغرافية يقدم لنا فرصة النظر إلى الطبقات والعلاقات من خلال المطابقة بينها ورؤية المكان بطريقة تكاملية تساعدنا في التحليل والاستنتاج العلمي المبني على معلومات مكانية (Randolph: 2004: p16) .

واقع استعمالات الأراضي للأغراض العمرانية: نستنتج من خلال الشكل (10) بأن سكان منطقة الدراسة يتركز جلهم في المنطقة الجبلية الممتدة من مؤتة شمالاً إلى ذات رأس جنوباً مروراً بالمزار والحسينية وغيرها من القرى المجاورة، بنسبة وصلت إلى 76% وهم في تزايد مستمر في مؤتة والمزار الجنوبي تحديداً بين الأعوام 1970 – 2014م الشكل (11) (بلدية مؤتة والمزار، 2014) .

مع أن المنطقة لا تتناسب مع الاستعمال العمراني بسبب الخسائر الكبيرة التي تلحق بالقاطنين فيها من كلف البناء المرتفعة، حيث يحتاج المواطن هنا إلى حفر أساسات بناء تصل إلى 3 أمتار في تربة طينية حمراء يصل عمقها في كثير من المواقع إلى 6 أمتار حسب عينات الحفر التي أخذت في المنطقة الجبلية، ما زاد في كلف البناء بفارق يصل إلى 5 آلاف دولار لكل بيت.وخسارة تربة طينية حمراء نتيجة تفريغ مساحة البناء علماً بأنها صالحة للإنتاج الزراعي على مياه الأمطار (مختبرات الجنوب لفحص التربة، 2014) ، وعند حساب كلفة الخسائر في بلدة مؤتة فقط للأعوام بين 1970 – 2014م بمعامل ضرب 5 آلاف دولار للبيت الواحد فإن الرقم يصل إلى 5 ملايين دولار فرق بين البناء في منطقة صخرية أو مناسبة للبناء والمنطقة الجبلية في اللواء التي لا تصلح معظم أراضيها للبناء.

كما أن المواطن هنا يتعرض إلى خسائر أخرى بعد فترة من العمران في المنطقة تتمثل

بهبوط أساسات المبنى رغم جميع الاحتياطات والاستشارات الهندسية في أثناء البناء، بسبب خصائص التربة الطينية ذات الامتصاص العالي للماء في الموسم المطري ثم جفافها من الرطوبة في فصل الصيف، ما يشكل ضغطاً كبيراً على تلك الأساسات، لذا يجبر المواطن على إعادة صيانة منزله نتيجة لهذه العملية المستمرة بين الموسم المطري والجاف.من هنا جاء الاهتمام بالتزايد الكبير في تركز السكان في المنطقة الجبلية والزحف العمراني المتزايد عليها من القرى المجاورة لها غرباً من المنطقة الشفا غورية وشرقاً من المنطقة شبه الصحراوية، وترتب على هذا الزحف العمراني للسكان انتشار الأبنية العمرانية والمحال التجارية والخدمية الأخرى التي توفرها الدولة من مدارس ومراكز صحية ومحطات ضخ للمياه وشق للطرق.

الشكل (10)

المطابقة بين طبقات الاستعمال العمراني والتضاريس.

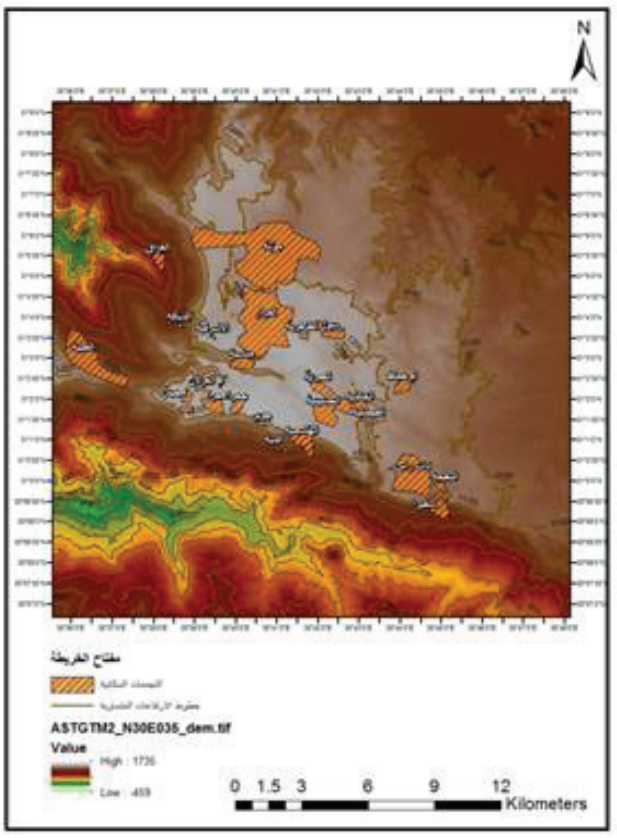

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الجغرافية، 2014م.

الشكل (11)

زيادة رخص البناء في مدينة مؤتة بعد إنشاء الجامعة عام 1985.

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الدوائر الحكومية، 2014م.

وإذا استمر الزحف العمراني والهجرة المستمرة إلى المنطقة الجبلية فإنه يشكل تهديداً واضحاً للأراضي الخصبة الصالحة للزراعة البعلية في منطقة الدراسة، وبالتالي يجب على صاحب القرار الوقوف والاعتماد على البيانات واتخاذ قرار مصيري يؤثر بمستقبل الأجيال القادمة من سكان اللواء.

اتجاه توزيع الاستعمال العمراني:

إن استمرار الزحف العمراني والهجرة المستمرة إلى المنطقة الجبلية يشكل تهديداً واضحاً للأراضي الخصبة الصالحة للزراعة على مياه الأمطار، لذا يجب على صاحب القرار الاعتماد على البيانات واتخاذ قرار مصيري يؤثر بمستقبل الأجيال، ومن لالال استخدام أداة تحليل اتجاه توزيع الاستعمال العمراني في بيئة برنامج Arc-Gis10 الشكل (12) ، تبين من الشكل (13) أن اتجاهات الزحف العمراني مستمرة على المنطقة الجبلية.

الشكل (12)

أداة اتجاه توزيع الاستعمال العمراني في برنامج ArcGis10.

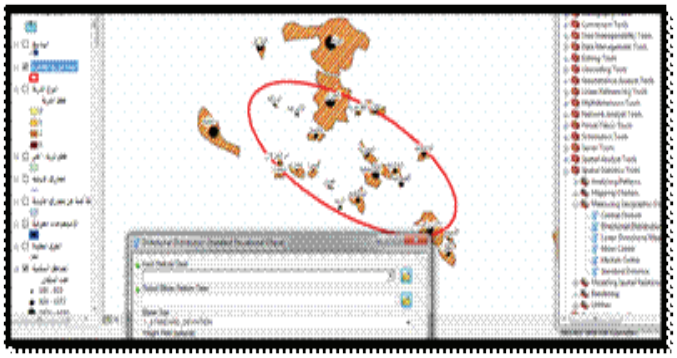

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على أدوات برنامج ArcGis10.

المعايير القياسية التخطيطية لاستعمالات الأراضي العمرانية:

يتمثل التحدي الذي يواجه التخطيط لاستعمالات الأراضي هو كيفية تحقيق التوازن بين اتجاهات التنمية الرسمية ومتطلبات المكان والمجتمع (أبو عمره: 2010: ص29) ، أما على مستوى منطقة الدراسة تحديداً فإن الخلل يتركز بتوزيع الاستعمالات العمرانية والزراعية لذا يجب الإشارة إلى مواد نظام استعمالات الأراضي في الأردن لأنه يربط بين العمران والزراعة، ويتبين من خلال فقرات النظام لسنة 2007 الصادر في الأردن بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية وتحديداً المادة 2 – أ والمادة 7 – أ منه:

الخريطة (13)

تحليل اتجاه توزيع الاستعمال العمراني في منطقة الدراسة.

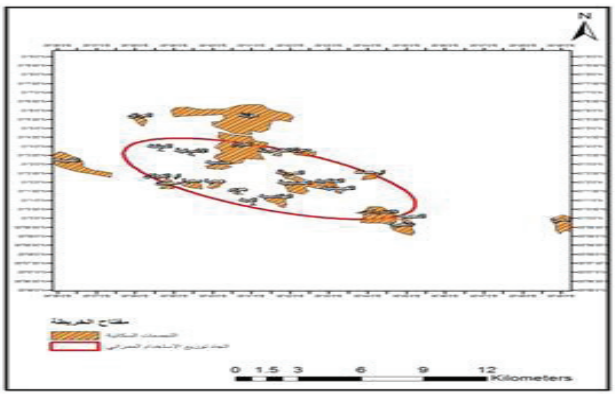

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الجغرافية لمنطقة الدراسة، 2014.

المعايير القياسية حسب نظام استعمالات الأرض في الأردن: يسمح بإقامة مبنى عمراني واحد أو اثنين لمساحة زراعية تبلغ 4 دونمات بحيث لا تزيد المساحة المستغلة للعمران أكثر من 15% من المساحة الكلية للأرض، لأن هذه الأراضي يجب استثمارها لغايات زراعة الأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية بالإضافة إلى المشاتل الزراعية وحظائر الحيوانات، بينما لا يسمح بإقامة المباني العمرانية ومشاريع الإسكان الاستثمارية والمشاريع السياحية والأبنية الحكومية والخدمية، علماً بأن المنطقة الجبلية من منطقة الدراسة تقع ضمن الأراضي من فئة A (A1, A2) وهي الأراضي السهلية وشبه السهلية الصالحة لجميع المحاصيل الزراعية مع توفر الظروف المناسبة للزراعة في المنطقة التي تعاني الآن من الزحف العمراني على مستوى منطقة الدراسة، والتي يتم تنظيم أراضيها للعمران من قبل دائرة الأراضي وبشكل مخالف للقوانين الخاصة باستعمالات الأرضي في الأردن، وذلك لعدم وجود خرائط تحدد نوع الاستعمال الأمثل للأراضي، وإنما يوجد خرائط تحدد نوع الاستعمال الحالي فقط (نظام استعمالات الأرضي، 2007) .

المعايير المناخية: يتضح هناك ارتباط بين الاستعمال الزراعي والعمراني في منطقة الدراسة حيث تنتشر المراكز الحضرية الرئيسة مؤتة والمزار ومؤاب في المنطقة الملائمة للإنتاج الزراعي، لذا سيتم إضافة معايير قياسية تخطيطية مرتبطة بالاستعمال الزراعي حيث سيتضمن النموذج الابتعاد عن المناطق التي يسقط عليها أمطار بمعدل يتراوح بين 200 – 350 ملم والتي تعدّ ملائمة لزراعة المحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة بالإضافة إلى الابتعاد عن معدل درجات الحرارة أقل من 20 درجة مئوية لأنها درجات الحرارة المثلى لزراعة المحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة (دائرة الأرصاد الجوية، 2014) .

المعايير القياسية الخاصة بالمياه الجوفية: بما أن المناطق العمرانية يتبعها استعمالات أخرى قد تضر بالمياه الجوفية، لذا سيتم تزويد النموذج بمعايير قياسية خاصة بحماية المياه الجوفية كالابتعاد عن آبار المياه الجوفية في شرق منطقة الدراسة بالقرب من قرية محي مسافة 2.5 كم، والابتعاد أيضاً عن ينابيع المياه في المنطقة الغربية المطلة على حفرة الانهدام مسافة 2.5 كم (نظام حماية مصادر المياه، 2011) .

المعايير القياسية لأنواع التربة: تتمثل المعايير القياسية الخاصة بالتربة بنوع التربة وعمقها حيث إن التربة الحمراء الطينية التي يصل عمقها إلى 6 أمتار تعدّ من التربة غير الصالحة للاستعمال العمراني، بينما تتوفر التربة الصالحة للاستعمال العمراني كالتربة الصفراء التي لا يتجاوز عمقها1م (مختبرات الجنوب لفحص التربة، 2014) .

الموقع الأمثل لاستعمالات الأراضي العمرانية في منطقة الدراسة: إن توظيف المعايير المتعددة في صناعة القرار الحكومي MCDM من خلال برامج نظم المعلومات الجغرافية، تساعدنا في التقليل من الآثار المستقبلية الناتجة عن القرار وانعكاسات ذلك على حياة الناس وموارد الأرض (Alkubaisi: 2014: p214).

الموقع الأمثل لاستعمالات الأرض العمرانية:

بناءً على المعايير القياسية التي تم تحديدها مسبقاً سيكون النموذج (Model) لتحديد أنسب موقع للاستعمال العمراني على أراضي منطقة الدراسة كالآتي:

نموذج التحليل المكاني المتعدد لتحديد أنسب مكان يصلح للاستعمال العمراني في منطقة الدراسة=

1. اختيار طبقة التربة من قاعدة البيانات الجغرافية، وتحديد المكان الذي يكون فيه عمق التربة أقل من 2 متر في أثناء بناء النموذج الخاص بتحديد أنسب مكان للاستعمال العمراني.

2. اختيار طبقة المياه الجوفية والابتعاد عن مواقع الآبار الجوفية مسافة 2.5 كم في أثناء بناء النموذج الخاص بتحديد أنسب مكان للاستعمال العمراني.

3. اختيار طبقة الينابيع والابتعاد عن موقع كل نبع من المياه مسافة 2.5 كم في أثناء بناء النموذج الخاص بتحديد أنسب مكان للاستعمال العمراني.

4. اختيار طبقة معدلات الأمطار، وتحديد المكان الذي يسقط عليه معدل أمطار أقل من 150 ملم في أثناء بناء النموذج الخاص بتحديد أنسب مكان للاستعمال العمراني.

5. اختيار طبقة معدلات درجات الحرارة، وتحديد المكان الذي يتعرض إلى معدل درجة حرارة أكثر من 20 درجة مئوية في أثناء بناء النموذج الخاص بتحديد أنسب مكان للاستعمال العمراني.

6. اختيار طبقة مجاري الأودية، والابتعاد عن مجرى الوادي مسافة 350 متر في أثناء بناء النموذج الخاص بتحديد أنسب مكان للاستعمال العمراني.

7. اختيار طبقة درجات الانحدار للابتعاد عن درجة انحدار أكثر من 4 درجات.

وبالنسبة للغة البرنامج حسب أداة بناء نموذج Model سيتم تعريف قاعدة البيانات الجغرافية على المعايير السابقة بالطريقة التالية:

1. استخدام أداة اختيار (Select) من صندوق أدوات البرنامج (Arc Toolbox)

وإعطاء أمر تحديد المكان الذي تنتشر فيه ترب بعمق أقل من 2 متر.

2. استخدام أداة الحرم (Buffer) من صندوق أدوات البرنامج، وإعطاء أمر للابتعاد عن مواقع آبار المياه الجوفية مسافة 2.5 كم.

3. استخدام أداة الحرم من صندوق الأدوات، وإعطاء أمر للابتعاد عن مواقع الينابيع مسافة 2.5 كم.

4. استخدام أداة اختيار من صندوق الأدوات، وإعطاء أمر تحديد المكان الذي يسقط عليه معدل أمطار أقل من 150 ملم.

5. استخدام أداة اختيار من صندوق الأدوات، وإعطاء أمر تحديد المكان الذي يتعرض إلى معدل درجة حرارة أكثر من 20 درجة مئوية.

6. استخدام أداة الحرم من صندوق الأدوات، وإعطاء أمر للابتعاد عن مجاري الأودية مسافة 350 متراً.

7. استخدام إدارة اختيار من صندوق الأدوات، وإعطاء أمر تحديد المكان الذي ترتفع فيه درجة الانحدار عن 4 درجات.

ومن خلال الشكل (14) تتضح الأدوات السابقة في برنامج (ArcGis10) والمستخدمة في التحليل المكاني المتعدد في البرنامج.

الشكل (14)

أداة (Select) وأداة (Buffer) المستخدمة في التحليل المكاني المتعدد في برنامج (ArcGis10) .

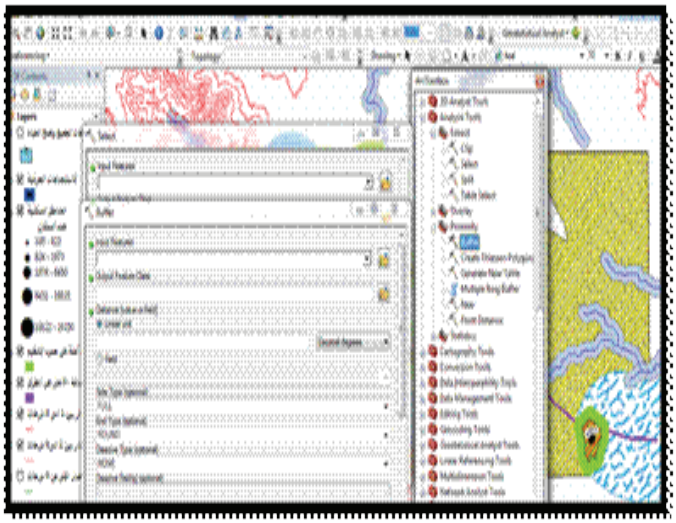

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGis10.

وتم تعريف برنامج (ArcGis10) بالمعايير القياسية السابقة لإجراء تحليل مكاني متعدد من خلال الطبقات الجغرافية المتوفرة بقاعدة البيانات الجغرافية في النظام باستخدام النموذج (Building Model) كما يوضح الشكل (15).

الشكل (15)

استخدام أداة النموذج (Model builder) للتحليل المكاني المتعدد من قاعدة البيانات الجغرافية لتحديد أنسب موقع لإنشاء محطات ضخ المياه في منطقة الدراسة.

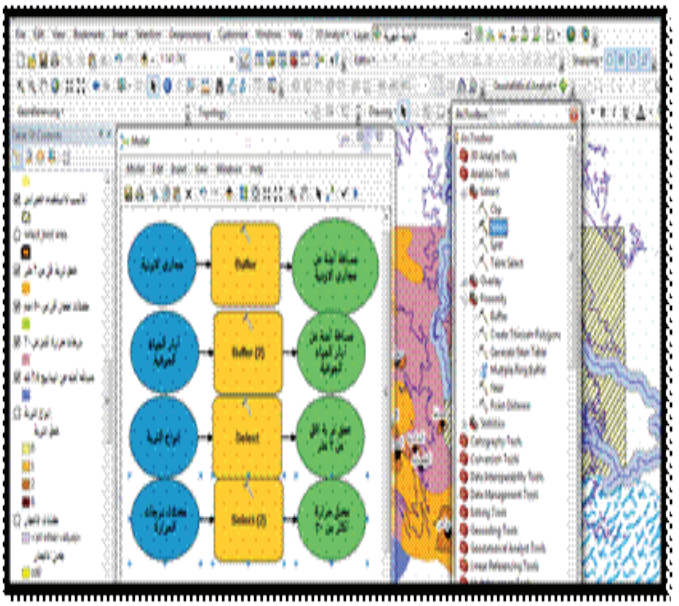

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على أداة النموذج وقاعدة البيانات الجغرافية في برنامج ArcGis10.

وبعد تحديد المعايير القياسية التخطيطية لاستعمالات الأراضي العمرانية في منطقة الدراسة، تم بناء النموذج القياسي (Model Builder) لتعريف برنامج (Arcgis10) بتلك المعايير، وتحليل الطبقات (layers) من خلال قاعدة البيانات الجغرافية، وذلك لاستنباط الخرائط الجديدة التي تحدد لنا المكان الأمثل لاستعمالات الأراضي العمرانية كما في الشكل (16)، وبالتالي يستطيع صانع القرار الاعتماد على تلك الخريطة لبناء قراراته المستقبلية المتعلقة بالخدمات التي تتبع المناطق العمرانية، لأنها تراعي كثيراً من المعطيات المكانية الخاصة بموارد الأرض الطبيعية التي إذا ما تم التخطيط للمستقبل بالاعتماد عليها، سوف نتجنب جميع المعيقات والتحديات التي تظهر عادة عند عدم وجود التخطيط المسبق، وتم هنا بناء النموذج على أسس علمية حسب إمكانات أراضي منطقة الدراسة.

الشكل (16)

أنسب موقع للاستعمال العمراني في منطقة الدراسة بناءً على المعايير القياسية المزودة للنموذج في برنامج ArcGis10.

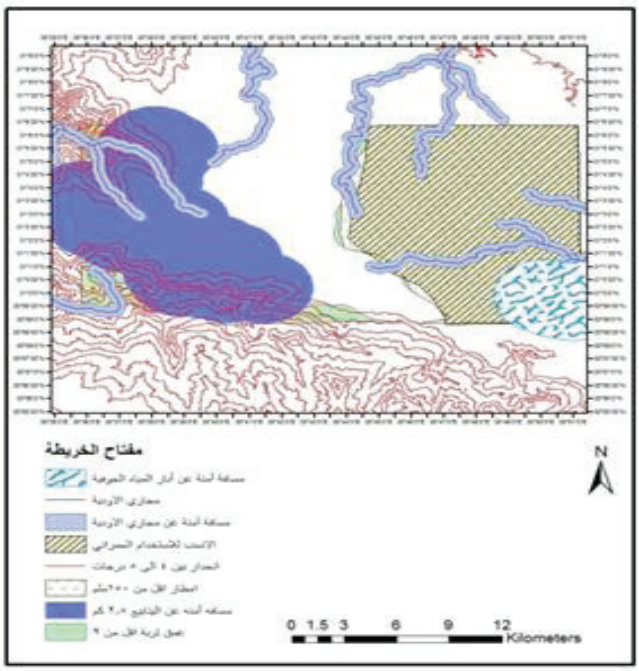

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الجغرافية لمنطقة الدراسة، 2014.

ويتضح من الشكل (17) أن المنطقة التي تنتشر فيها أكثر التجمعات السكانية من مؤتة إلى ذات رأس مروراً بقرى قضاء مؤاب، جميعها أراض تصلح للإنتاج الزراعي بالمحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة، وجميع المساكن الموجودة مخالفة تماماً للمعايير القياسية التخطيطية الموجودة بالنموذج، بالإضافة إلى المناطق العمرانية في غرب منطقة الدراسة حيث تصلح لزراعة الخضراوات والأشجار المثمرة، وبقية المناطق منحدرة جداً تصلح كمدرجات لزراعة الأشجار المثمرة أيضاً، ويسمح فقط ببناء بيت ريفي صغير لخدمة الأرض الزراعية، كما أن المنطقة الشرقية الممتدة من قرية أم حماط إلى شرق قرية محي هي أراض لا تصلح لزراعة المحاصيل الحقلية، وإنما يجب استثمارها لغايات العمران مع الأخذ بعين الاعتبار الابتعاد عن آبار المياه الجوفية لحمايتها من التلوث، كما يتضح أيضاً أن قرية محي تقع في مكان غير مناسب للعمران بسبب قربها من آبار مياه محي، فهي تقع فوق حوض المياه مباشرة ونموها العمراني مستقبلاً يهدد مياه الحوض المائي بالتلوث.

الشكل (17)

مقارنة موقع الاستعمال العمراني الحالي مع الموقع الأمثل لمكان للاستعمال العمراني بناءً على المعايير القياسية بالنموذج في برنامج ArcGis10.

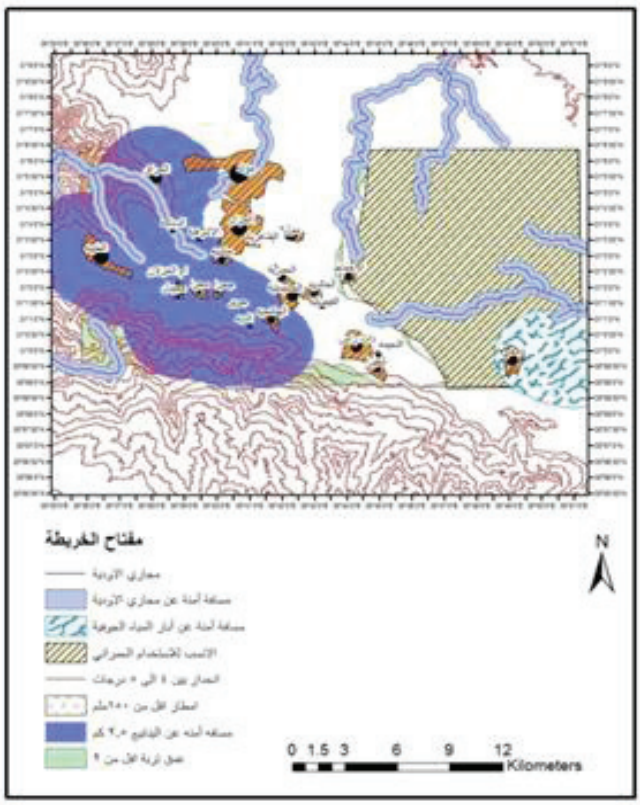

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على قاعدة البيانات الجغرافية لمنطقة الدراسة، 2014.

النتائج:

1. تبين بعد تطبيق نموذج المعايير القياسية بأن مواقع القرى لا تتطابق مع معايير الاستعمال العمراني.
2. يتركز اتجاه توزيع الاستعمال العمراني على الأراضي الزراعية الصالحة للإنتاج الزراعي بخاصة في مؤتة والمزار ومؤاب.
3. تغير استعمالات الأراضي الزراعية إلى الاستعمال العمراني والتجاري في مؤتة والمزار.

4. تراجع المساحات المزروعة بمحصول القمح بنسبة 9% بسبب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

5. كفاءة برنامج ArcGis10 في إجراء التحليل المكاني المتعدد، واستنباط الخرائط الخاصة بمنطقة الدراسة.

6. إنشاء جامعة مؤتة في موقعها الحالي أسهم في زيادة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

التوصيات:

1. تطبيق خريطة الموقع الأمثل للاستعمال العمراني، وتوجيه الزحف العمراني باتجاه الموقع الأمثل من خلال التوقف عن تنظيم الأرضي الزراعية، وتنظيم الأراضي شرقاً باتجاه المنطقة المقترحة في الدراسة لتجنب زيادة الخسائر المترتبة على الاستعمال الحالي.

2. استكمال العمل على قاعدة البيانات الجغرافية الخاصة باللواء لتشمل طبقات فيها بيانات ومعلومات أخرى.

3. الاستفادة من قاعدة البيانات الجغرافية في بناء قرارات حكومية على أسس علمية مع التركيز على إمكانات وموارد البيئة الطبيعية قبل اتخاذ قرار تنموي أو استثماري.

المصادر والمراجع:

اولاً- المراجع العربية:

1. أبو عمره، صالح (2010) ، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في دراسة استخدامات الأراضي لمدينة دير البلح، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية.
2. ألرحيلي، عهود (2010) ، استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تحديد انسب مواقع دفن النفايات بالمدينة المنورة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.
3. الرواشده، سامر (2004) ، كفاءة استخدام مياه الري في حوض وادي الكرك الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
4. الشامي، صلاح الدين (1990) ، استخدام الأرض دراسة جغرافية، جامعة بنها، منشأة المعارف بالإسكندرية.
5. العرود، إبراهيم (1997) ، مبادئ المناخ الطبيعي، ط1، عمان، دار الشروق.
6. بظاظو، إبراهيم (2008) ، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في إدارة المحميات الطبيعية، مجلة جامعة الملك سعود، م2، ع22.
7. حزين، عبدالفتاح (2004) ، جغرافية السكان، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية.
8. سليمان، محمد (2004) ، دور الجغرافية في حل المشكلات البيئية، مجلة جامعة دمشق، م20، ع2.
9. عبدالحميد، محمد وآخرون (2009) ، تطبيق تقنيات نظم المعلومات الجغرافية لتقييم ملائمة الأرض للتنمية العمرانية لمنطقة الدرعية، مجلة جامعة الملك سعود، م21، الرياض.

الوزارة والدوائر الحكومية والخاصة:

1. الإحصاءات العامة الأردنية (2012) ، بيانات غير منشورة، عمان.
2. المركز الجغرافي الملكي الأردني (2013) ، معلومات ومنتجات غير منشورة، عمان.
3. بلدية مؤتة والمزار (2014) ، بيانات غير منشورة، الكرك.
4. سلطة المصادر الطبيعية الأردنية (2013) ، بيانات غير منشورة، عمان.

5. مختبرات الجنوب لفحص التربة (2014) ، بيانات غير منشورة، الكرك.

6. وزارة الزراعة الأردنية (1995) ، أطلس التربة الأردني، عمان.

7. وزارة الزراعة الأردنية (2014) ، مركز معلومات التربة في الأردن، معلومات غير منشورة، عمان.

8. وزارة البيئة الأردنية (2007) ، مديرية بيئة الكرك، نظام استعمالات الأراضي الأردنية، الكرك.

9. وزارة المياه والري الأردنية (2011) ، مديرية مياه الكرك، نظام حماية ومراقبة مصادر المياه، الكرك.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Alkubaisi. (2014) . Predefined Evaluating Criteria to Select the Best Tramway Route. Journal of Traffic and Logistics Engineering Vol2, No3, September.*

2. *Nor Sallehi. (2006) . Land use planning and information system, federal department.*

3. *John Randolph. (2004) environmental land use planning and management, Washington.*

4. *Ronald. (2006) . Guide to GIS & image processing, Clark University.*

التعسُّف في استعمال الملكية العقارية الخاصّة في التّشريع الجزائري *

أ. دغيـش أحمـد **

* تاريخ التسليم: 5/ 4/ 2014م، تاريخ القبول: 27/ 7/ 2014م.
** أستاذ محاضر/ كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة بشار/ الجزائر.

ملخص:

تباينت آراء فقهاء القانون بشأن تأصيل التعسُّف في استعمال الحق، ممَّا جعل المشرِّع الجزائري يتدخَّل بموجب التَّعديل الوارد على القانون المدني، الصادر بالقانون 05 – 10، المؤرخ في: 20/ 06/ 2005، وأكَّد صراحة بأنَّ التعسُّف في استعمال الحق هو أحد صور الخطأ التقصيري، مع التوسُّع في معاييره، وأدرجه ضمن القسم المتعلِّق بالمسؤولية عن الأفعال الشخصية، بمقتضى المادة 124 مكرَّر منه.

انطلاقاً من تقرير مبدأ الوظيفة الاجتماعية للملكية العقارية الخاصة، قرَّر المشرِّع العقاري إلزام المالكين باستغلال عقاراتهم الفلاحية وعدم تركها بوراً، لأنَّ عدم استثمارها يُشكِّل تعسُّفاً في استعمال الحق، تطبيقاً لنص المادة 48 من قانون 90 – 25، المتضمِّن التوجيه العقاري، المؤرَّخ في: 18/ 11/ 1990.

يتجسَّد قيد التعسُّف في استعمال الملكية العقارية الفلاحية الخاصة، من خلال إلزام المشرِّع لمالك الأرض الفلاحية، بعدم تغيير طابعها الفلاحي أو التقليص في مساحتها، نتيجة لطبيعة المعاملات الواردة عليها، إعمالاً لنص المادة55 من قانون 90 – 25، ويُسلَّط على المخالِف جزاءً قانونياً خاصاً تطبيقاً لنص المادة 56 من نفس القانون.

The Abuse of Using Private Property and Its Ownership in the Legislation in Algeria

Abstract:

Opinions differ about the abuse of the right and Algerian legislature intervenes under the amendment on Civil Law, Law No. 05- 10, dated: 20/ 06/ 2005, which emphasized explicitly that the abuse of the right is a forms of the error under Article 124. Based on the report of the principle of the social function of ownership of real estate, the legislator decided to compel the owners of agricultural land to use them because the lack of investment is considered an abuse of the right under Article 48 of Law 90- 25, dated: 11. 18. 1990. The legislator requires the owner not to change the land's characteristics or reduce it uner Article 55 of Law 90- 25, and Article 56 of the same law.

مقدمة:

أشار المشرِّع المدني الجزائري، من خلال نص المادة 674 ق م ج، إلى أنَّ الملكية بوجه عام، تتمثَّل في حق التمتُّع (الاستعمال والانتفاع) ، وحق التصرُّف في الأشياء، من منقولات وعقارات، بشرط أن لاتُستعمل هذه الحقوق أو السُّلطات إستعمالاً تُحرِّمه القوانين والأنظمة، فالاستعمال الممنوع هنا، قد يطال كل سلطات الملكية، وهي: الانتفاع والاستعمال والتصرُّف، حيث بدأ المشرِّع المدني يتَّجه تدريجياً إلى تقييد حق الملكية بوجه عام، وهو ماجسَّده المشرِّع صراحة، في قانون التوجيه العقاري

90 – 25، بشأن استعمال حق الملكية العقارية الخاصة، تطبيقاً لنص المادتين: 27 و28 منه، إذ اشترط المشرِّع ضرورة استعمال الملكية العقارية، وفق طبيعتها أوغرضها، بمعنى عدم الانحراف بالملكية العقارية عن طبيعة استعمالها، وعن الأهداف والغايات والمصالح التي مُنِحت من أجلها، فنصَّت المادة 27 من قانون التوجيه العقاري، قائلة: » الملكية العقارية الخاصة هي حق التمتُّع والتصرُّف في المال العقاري، و/ أو الحقوق العينية، من أجل استعمال الأملاك وفق طبيعتها أو غرضها».

ثمَّ أكَّد المشرّع العقاري مرَّة أُخرى على وجوب استعمال الملكية العقارية الخاصة، لأجل تحقيق خصائصها وأهدافها المرتبِطة بالمصلحة العامة، التي قرَّرها القانون (م 28/ 2 من قانون التوجيه العقاري) ، ويقترب هذا المعنى إلى حدٍّ ما، من مضمون نص المادة 690 ق م ج، بقولها: » يجب على المالك أن يُراعي في استعمال حقِّه، ماتقضي به التشريعات الجاري بها العمل، والمتعلِّقة بالمصلحة العامة، أو المصلحة الخاصة... »

ممَّا سبق يتَّضح جلياً بأنَّ حقّ الملكية العقارية الخاصة، لم يُمنح لصاحبه ليستعمله على إطلاقه، بل فُرِضت عليه مجموعة من القيود القانونية، التي تحدُّ من سلطاته، بغية تحقيق المصالح العامة أوالمصالح الخاصة في المجتمع، ومن بين تلك القيود الواجب مراعاتها، نجد القيد العام المفروض على كل الحقوق، سواءً أكانت عينية أم شخصية، مطلقة أم تقديرية، ألا وهو قيد التعسُّف في استعمال الحقّ، ويعدّ أوّل قيد تناوله المشرِّع المدني، ضمن القيود الواردة على حق الملكية العقارية الخاصة، من خلال نص المادة 691/ 1 ق م ج، قائلة: » يجب على المالك ألاَّ يتعسَّف في استعمال حقِّه، إلى حدٍّ يضرُّ بِملِك الجار».

إنَّ التعسُّف في استعمال الحق عموماً حسب وجهة نظرنا، هو كل عمل أوسلوك أو مجرَّد امتناع يُنسب لصاحب الحقّ في إطار الحدود المرسومة قانوناً لحقِّه، ودون تجاوز

لها، إلاَّ أنَّه انحرف عن السُّلوك المألوف للشَّخص العادي في استعمال حقِّه، بسبب إضراره بالحقوق الخاصة للأفراد أو بالمصالح العامة للمجتمع، نتيجة ذلك الاستعمال أو الامتناع عن اتخاذ سلوك إيجابي استلزمه المشرِّع، ممَّا يستوجب مساءلته قانوناً عن ذلك الضرر، ليس لأنَّه خرج عن نطاق المشروعية القانونية، وتجاوز حدود حقِّه، بل لأنَّه أساء استعمال حقِّه، عندما حصل منه ذلك الضرر، ونجم عنه انحرافٌ عن الغايات والأهداف التي من أجلها تُمنح الحقوق.

إذ لايجب أن تُستخدم الحقوق مطية لإيذاء الغير، وتهديد راحتهم وأمنهم، والإعتداء على المصالح المشروعة للأفراد والمجتمع، تحت غطاء مشروعية استعمال الحق، وعدم تجاوز حدوده المرسومة له قانوناً، وبحجَّة أنَّ من استعمل حقَّه دون خروجه عن تلك الحدود، لايُعدُّ مرتكِباً لخطأ تقصيري، ولوأنشأ عمله ضرراً للغير، حتَّى ولو كان سيِّئ النِّية في استعمال حقِّه، تطبيقاً لمبادئ المذهب الفردي، الذي خوَّل للفرد استعمال حقِّه بصفة مطلقة دون تقييد، بخلاف المذهب الجماعي، حيث يرى بضرورة كبح جِماح الحق وعدم إطلاقه، حفاظاً على كيان المجتمع وخدمة لمصالحه، فالحقّ هو مجرَّد وظيفة اجتماعية، لاتَمنح صاحبها امتيازاً، وإنَّما تفرض عليه التزاماً [1] .

نلاحظ بأنَّ أنصار كِلا المذهبين تطرَّفا في الدِّفاع عن وجهة نظرهما، فأحدهما يُقدِّس حقوق الفرد على حساب مصالح الجماعة، والآخر يُقدِّس حقوق الجماعة، ولايعترف للفرد بحقِّه الخاص، بل يرى بأنَّ الحق ماهو إلاَّ مجرَّد وظيفة اجتماعية محضة. إلاَّ أنَّ هناك فكراً وسطاً بين هذا وذاك، يُمثِّل مذهب العدل والاعتدال، ويتماشى مع مبادئ العدالة والإنصاف، إذ يُقرُّ للفرد حقوقه الخاصة، لتلبية حاجياته الشَّخصية ومتطلَّباته اليومية، مع تقييدها بما لاتتعارض مع مصالح المجتمع، وفي حدود عدم إلحاق الضَّرر بمصالح الأفراد الأخرى. فلوتعارضت مصالح الفرد مع مصالح الجماعة، قُدِّمت الأخيرة على الأولى، لأنَّها أَوْلى بالرِّعاية من غيرها، بحيث لايُعدُّ صاحب الحق الخاص الذي أضرَّ بالغير، أواستعمل حقَّه استعمالاً غير مشروع، أهلاً لحماية القانون لحقِّه، بسبب تعسُّفه في استعمال حقِّه.

وعلى هذا النَّهج سارت بعض مذاهب الفقه الإسلامي في تقريرها للتعسُّف في استعمال الحق، تمثَّلت في المذهبين المالكي والحنبلي، بينما رفضه الشافعية والحنفية، وقد تأثَّرت نظرية التعسُّف في استعمال الحق في صورتها الحديثة بدرجة كبيرة، بما توصَّلت إليه بعض أبحاث المذاهب الفقهية المذكورة، على الرَّغم من أسبقية القانون الرُّوماني في وجودها، لكن في إطارها الضيِّق فقط، عندما يستعمل الشخص حقَّه بقصد الإضرار بالغير، دون سريانها على باقي الصور الأخرى [2] .

وفي هذا الصَّدد عُدّ التعسُّف بوجه عام في مفهوم القائلين به من المذهبين المالكي والحنبلي، بأنَّه استعمال الحق لتحقيق مصلحة غير مقصودة شرعاً، أوللإضرار بالغير، ممَّا يُفوِّت مقصود الشَّارع من شَرْع الحقِّ، لأنَّ الحقَّ مقيَّد بالأصول التي قامت عليها القوانين، وهي المصالح، لاسيَّما وأنَّ المصالح المشروعة هي مبْنَى الأحكام في الشريعة الإسلامية، ويُدعِّمها قول ابن القيِّم الجوزية رحمه الله: (أنَّه حيثما وُجِدت المصلحة فثمَّ شرْع الله) ، إذ يُؤدِّي التَّلازم بين الحقوق والمصالح على هذا النَّحو إلى ضرورة التقيُّد في استعمال الحقوق بالمصالح التي أُنيطت بها، لذا عُدّ عمل نظرية التعسُّف بمثابة الرَّقابة على استخدام الحقوق، خشية أن تُتَّخذ مصدراً للإضرار بالغير، ولأنَّه «لاضرر ولاضرار» في الشريعة الإسلامية، «والضَّرر يُزال»، «والضررالأعلى يُدفع بالضرر الأدنى»، وغيرها من القواعد الفقهية التي تمنع الإضرار بالغير، وبالتالي نجدهم يُطلِقون على التعسُّف في الحق مصطلح: (المضارَّة في الحقوق) [3] .

لكن بالرُّجوع لآراء فقهاء القانون الوضعي، نجد كثيراً منهم، يرى بأنَّه لكل حق غرض اجتماعي يسعى إليه، وحاجة اجتماعية يقصد إشباعها، فلو خرج استعمال الحق عن ذلك فلا محل لوجوده، وعلى هذا الأساس ظهرت نظرية التعسُّف في استعمال الحق [4] ، باعتبارها نظرية عامة، تسري على جميع أنواع الحقوق، شخصية كانت أو عينية، وحتَّى شمولها لبعض الحرِّيات العامة، في نظر جانب معتبر من الفقهاء، فنجد التعسُّف في استخدام حق التَّقاضي، وحق فسخ عقد العمل، والتعسُّف في استعمال حق الإيصاء، والتعسُّف في الطلاق، ويُمكن أن نُضيف إليه التعسُّف في الخلع أيضاً، لاسيَّما في وقتنا الحاضر، والتعسُّف في توجيه اليمين الحاسمة للخصم، وغيرها من صور التعسُّف في الحقوق.

وينطبق الأمر بهذه الصُّورة تماماً على حق الملكية عموماً، والملكية العقارية الخاصة خصوصاً، فإذا كان الحق الأخير يعدّ ضرورة لمصالح الأفراد والجماعة معاً، فإنّه يُمتنع استخدامه لضرب مصالح المجتمع، بل يتعيَّن استعماله بما يتَّفق مع تلك المصالح، سواءً أكانت ذات طابع اقتصادي أم اجتماعي، وهو مايُعرف بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للملكية العقارية الخاصة، لاسيَّما ملكية العقارات الفلاحية، نظراً لماتُقدِّمه للمجتمع من فوائد اقتصادية واجتماعية جليلة، أهمُّها تحقيق الاكتفاء الغذائي الذَّاتي له، إنْ أحسن مالكو العقارات الفلاحية استعمالها، لتُريح الدَّولة من عبء استيراد الأغذية الضَّرورية، وتُوَفِّر للخزينة العمومية تكلفة تدعيمها، ناهيك عن تدعيم القدرة الشرائية لعموم أفراد المجتمع، نتيجة انخفاض أسعار المواد الغذائية واستقرارها في الأسواق المحلِّية، بسبب وفرة المنتوجات الفلاحية، وهذا لايتأتَّى إلاَّ باستغلال كل مساحات الأراضي الفلاحية، سواءً أكانت تابعة للدولة أم الخواص، مع اتِّباع سياسة فلاحية مُحكَمة.

أمَّا الدراسات السابقة الصادرة من المتخصِّصين في موضوعنا فهي قليلة جدا في الجزائر، إلاَّ تلك الأبحاث التي اعتمدت عليها في بحثي، نظراً لحداثة تخصص الدراسات العقارية عندنا، كما أن موضوع بحثي مرتبط أساساً بقانون التوجيه العقاري، الذي يُعدّ حديث النشأة هو الآخر، بالمقارنة مع القوانين الأخرى التي صدرت مباشرة بعد استقلال الجزائر سنة 1962، إذ صدر قانون التوجيه العقاري بتاريخ: 18/ 11/ 1990، وبقي مجهولاً لدى كثير من الباحثين في القانون، إلاَّ بعد سنة 1998 عندما بدأت بعض الدراسات العقارية تنتشر تدريجياً في الجزائر، لكن بشكل متواضع جداً بالمقارنة مع الدراسات القانونية الأخرى، يُضاف إليه قلة الباحثين المؤهلين في مجال إعداد الأبحاث العقارية الذين لديهم تكوين خاص في تخصص القانون العقاري، كما لايوجد في الجزائر قضاة متخصصون في القانون العقاري، بل يتم اللجوء لقضاة عاديين للفصل في القضايا العقارية، على الرغم من استحداث القضاء الجزائري للأقسام والغرف العقارية على مستوى الجهات القضائية المختلفة، للنظر في النزاعات العقارية، ابتداءً من سنة 1994. الأمر الذي أدَّى إلى تفاقم أزمة العقار في الجزائر الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، وعدم وجود حلول عاجلة لها، ممَّا أثَّر سلباً على التنمية الإقتصادية بعامة وعلى الاستثمار الفلاحي بخاصة.

اعتمدت في عرض بحثي على المنهج التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية الجزائرية ذات الصلة بالموضوع وشرحها، وإبداء وجهة نظري كلَّما اقتضى الأمر ذلك، كما استعنت بالمنهج المقارن في حالات محدودة، تماشياً مع طبيعة بحثي، وتجنُّباً للإطالة في الموضوع، لاسيَّما الإشارة باختصار إلى موقف بعض مذاهب الفقه الإسلامي من نظرية التعسُّف، ومقارنة التعسف في القواعد العامة بالتعسف الوارد في قانون التوجيه العقاري، باعتباره تشريعاً عقارياً خاصاً.

وبناءً عليه سنقوم بمعالجة موضوع التعسُّف في استعمال الملكية العقارية الخاصة في التشريع الجزائري، وفق النقاط الآتية:

- أولاً: المعايير الخاصة بالتعسُّف في استعمال الملكية العقارية الخاصة في قانون التوجيه العقاري.
- ثانياً: تطبيقات خاصة للتعسُّف في استعمال الملكية العقارية الخاصة.
- ثالثاً: الجزاء المترتِّب على التعسُّف في استعمال الملكية العقارية الخاصة.

- **أولاً: المعايير الخاصة بالتعسُّف في استعمال الملكية العقارية الخاصة في قانون التوجيه العقاري:** يُقصد بالمعايير هنا، الضوابط والمبادئ التي يتعيَّن الاعتماد

عليها بغية تحديد حالات التعسُّف، وهي معايير فقهية بالدَّرجة الأولى، ثمَّ انتقلت بعد ذلك إلى التشريعات الحديثة، واستقر العمل بها على مستوى القضاء المعاصر، وهي معايير صالحة للتطبيق على الحقوق بعامة، وعلى حق الملكية العقارية بخاصة على وجه الخصوص، وتُعدُّ معايير التعسُّف بمثابة قيود ترد على استعمال حق الملكية العقارية الخاصة، غير أنَّ فقهاء القانون قديماً وحديثاً، تباينت أقوالهم بشأن اقتراح معيار موحَّد يمكن الاعتماد عليه لتحديد حالات التعسُّف (5) . ومن بين تلك المعايير، نجد المعيار الغائي الذي اعتمد عليه صراحة قانون التوجيه العقاري 90 – 25، أو ما يُعرف بمعيار الانحراف بالحق عن غايته الاجتماعية، وتجسَّد ذلك جلياً في معيار الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية لملكية الأراضي الفلاحية، عندما ألزم المشرِّع العقاري مالك الأرض الفلاحية، بضرورة استغلالها أو استثمارها، وإلاَّ يُعدُّ صاحب حق الملكية العقارية الفلاحية هنا، متعسِّفاً في استعمال الحق، تطبيقاً لنص المادة 48 منه. وقريباً من المعيار الأخير، نجد معيار ارتباط التعسُّف في استعمال الحقِّ بالمبادئ الاجتماعية، إذ اعتمد عليهما المشرِّع الجزائري في قانون التوجيه العقاري، دون الاعتماد على بقية المعايير الفقهية الأخرى.

أ. **المعيارالغائي، أو الانحراف بالحقِّ عن غايته الاجتماعية**: انتقل الفقيه Josserand، في كتابه الشهير: » في روح القوانين ونسبيتها» إلى اعتماد هذا الرَّأي، وقد اشتهر هذا المعيار كثيراً بعد ذلك، رغم تعرُّضه لبعض الانتقادات، ويقوم هذا المعيار على أساس، أنَّه لكل حقٍّ غايته الاجتماعية التي مُنِح من أجل تحقيقها، وعلى صاحب الحق أن يُمارِس حقَّه في خدمة المجتمع، ويَمتنِع عن كل مامن شأنه الإضرار بالمصالح الاجتماعية، مباشِرة كانت أم غير مباشرة، ويصل Josserand إلى القول: بأنَّه لكل حق وظيفة اجتماعية يسعى إليها، ويتعيَّن على صاحب الحق ألاَّ ينحرف عنها، حتّى لايُعدُّ متعسِّفاً في استعمال حقِّه. وانتُقِد هذا المعيار، على أساس أنَّه يصعب تطبيقه من الناحية العملية، لصعوبة تحديد الغاية الاجتماعية لكل حق من الحقوق على حدة، فهو معيار غير منضبط، يُؤدِّي إلى تحكُّم القضاة، وكثرة الآراء المختلفة وتضاربها (6) .

ونحن نرى، بأنَّه يمكن للمشرِّع أن يأخذ بهذا المعيار، مع الأخذ بمحاسن المعايير الأخرى، في استعمال كثير من الحقوق، لاسيَّما في الملكية العقارية الخاصة، بشرط أن يُحدِّد غاياتها أو وظيفتها الاجتماعية المباشرة، كما فعل المشرِّع الجزائري، عندما حدَّد الوظيفة الاجتماعية لملكية الأراضي الفلاحية، من خلال قانون التوجيه العقاري 90 – 25، لاسيَّما نص المادة 48 منه، وما بعدها. حيث نصت المادة الأخيرة على أنه: » يشكِّل عدم استغلال الأراضي الفلاحية فعلاً تعسُّفياً في استعمال الحق، نظراً إلى الأهمية الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية المنوطة بهذه الأراضي.

وفي هذا الإطار يُشكِّل الاستثمار الفعلي والمباشر أو غير المباشر واجباً على كل مالك حقوق عينية عقارية أو حائزها، وعلى كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس حيازة ذلك عموماً».

يرى بعض الباحثين المختصين في الجزائر، في سياق تعليقه على نص المادة 48 من قانون التوجيه العقاري، بأن هذه المادة جاءت بمفهوم جديد مغاير لنظرية التعسف في استعمال الحق المنصوص عليه في المادة 124 مكرر من القانون المدني الجزائري، حيث عدّت عدم استثمار الأرض تعسفاً في استعمال الحق، ويُعد ذلك خروجاً على ماجاء في القواعد العامة المنظمة لنظرية التعسف، المقرِّرة بأن التعسف في استعمال الحق أساسه نية الإضرار بالغير أو الحصول على فائدة غير مشروعة، أو إذا كان يرمي إلى الحصول على فائدة قليلة بالنظر لحجم الأضرار اللاحقة بالغير. ويُعد هذا موقفاً جديداً للمشرع الجزائري، أدَّى إلى التوسُّع في تطبيق نظرية التعسف في استعمال الحق في مجال الأراضي الفلاحية، والاتجاه الأخير أملته الوظيفة الاجتماعية لهذا النوع من الأراضي، إذ لم يعد المالك حراً في تقرير كيفية الانتفاع بملكيته العقارية [7].

إنَّ نص المادة 48 من قانون التوجيه العقاري، يُعد في نظرنا بداية لترسيخ المفهوم المعاصر لنظرية التعسف في استعمال الحق، في مجال الملكية العقارية الخاصة، بحيث أصبح يشمل فعل التعسف كلاً من السلوك السلبي والإيجابي معاً، وسواءً تعلق الأمر بالاستعمال أو الاستغلال في مجال العقارات الفلاحية، والأمر راجع لقيمة هذا النوع من العقارات في المجتمع وأهميته، وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتماشياً مع جهود الدولة في توفير الأمن الغذائي لمواطنيها، والحد من التبعية للخارج في مجال الحصول على الغذاء، الأمر الذي أرهق كاهل الخزينة العمومية، من خلال سياسة تدعيم المواد الغذائية الأساسية.

وبناءً عليه أصبح لزاماً على كل مالك أو حائز لحقوق عينية عقارية فلاحية، أن يقوم باستثمارها أو استغلالها استغلالاً فلاحياً فعلياً بطريق مباشر أو غير مباشر، بشكل مستمر دون انقطاع حفاظاً على حق المجتمع وتحقيقاً لمصالحه الاستراتيجية، فالغذاء أساس الحياة وضمان استمرارية الأجيال في المستقبل، لذا فإن إهمال الأرض الفلاحية بتركها بوراً وعدم استغلالها، أو التغيير في طابعها الفلاحي أو التأثير سلباً على مردودها وقدرتها الانتاجية، يُعدُّ تعدِّياً على حقوق المجتمع، أو بالأحرى تعسُّفاً في استعمال الحق بمفهومه الحديث.

ب. معيار ارتباط التعسُّف في استعمال الحق بالمبادئ الاجتماعية: يرى هذا الاتجاه الفقهي، وعلى رأسه الفقيه Campion، بأنَّه إضافة للحدود الموضوعية للحق، يوجد له أيضاً حدودٌ تتَّصل بغايته الاجتماعية، التي من أجلها مُنِح الحق، وعليه يتعيَّن على صاحب الحق أن يستعمل حقَّه على نحو يتَّفق مع مصالح المجتمع، بمراعاة مسألة توازن المصالح الاجتماعية، فعند تعارضها يتمُّ تقديم المصالح الاجتماعية المباشرة أو العامة على المصالح غير المباشرة أو الخاصة، لهذا يُعدُّ متعسِّفاً في نظر هذا الرَّأي، كل من يستعمل حقَّه ضدَّ مصالح المجتمع واستقراره الاجتماعي. وقد وصل بهؤلاء الفقهاء، إلى القول بأنَّ الحقَّ ماهو إلاَّ وظيفة اجتماعية أومحض واجب لتحقيق الصَّالح العام الاجتماعي، دون تقديرهم للجانب الفردي أو الخاص للحق، مع أنِّ لهذا الأخير صفة مزدوجة، فردية واجتماعية، ونظرية التعسُّف، وُجِدت أساساً لتحقيق التوازن بين هاتين الصِّفتين [8] .

نرى بأنَّ المشرِّع الجزائري، تأثّر بالمعيار الفقهي للتعسُّف في استعمال الحق، المشار إليه في الفقرة الأخيرة، رغم اعتماده على المعايير الأخرى، إذ نجده اعتمد صراحة في قانون التوجيه العقاري، رقم 90 – 25، المعدَّل والمتمِّم، على فكرة الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية العقارية الفلاحية الخاصة، وعدّها تأصيلاً خاصاً، وفي ذات الوقت معياراً جوهرياً للتعسُّف في استعمال حق ملكية الأراضي الفلاحية، بحيث يتَّخذ المالك هنا سلوكاً سلبياً، من خلال إهمالها وتركها بوراً، دون استغلالها فعلياً، ويُعد هذا استثناءً من نطاق نظرية التعسف القائمة على السلوك الإيجابي لفعل التعسف، إذ عدّ المشرِّع الجزائري صراحة، عدم استغلال الأراضي الفلاحية، فعلاً تعسُّفياً في استعمال الحق، حيث يُشكِّل ذلك السُّلوك السَّلبي انحرافاً عن غاية الحق أو وظيفته الاجتماعية المحدَّدة بوضوح، بموجب نص المادة 48 ومابعدها من قانون90 – 25 المذكور [9] ، وعليه يتعيَّن على مالك العقار الفلاحي في الجزائر أن يستعمل عقاره بالكيفية التي تخدم مصالح المجتمع وتتماشى مع مبادئه، وضرورة احترام نصوص قانون التوجيه العقاري، لاسيَّما النصوص التي تلزمه باستغلال عقاره استغلالاً فلاحياً فعلياً، منها نص المادتين 48 و49 منه.

وبناءً عليه، تعد أرضاً غير مستثمرة في مفهوم قانون التوجيه العقاري 90/ 25، كل قطعة أرض تثبت بشهرة علنية أنها تُركت بوراً ولم تستغل استغلالاً فلاحياً لمدَّة موسمين فلاحيين متعاقبين على الأقل، تطبيقاً لنص المادة 49 من القانون الأخير. لأنَّ تركها بوراً لأكثر من موسم فلاحي سيؤدي إلى حصول أضرار اقتصادية واجتماعية في الدولة، بسبب ارتفاع تكلفة المواد الغذائية الأساسية ذات المصدر الفلاحي، بسبب ندرتها في الأسواق وزيادة الطلب عليها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها محلياً، الأمر الذي يدفع بالدولة لاستيراد المواد الغذائية من الخارج لتلبية الاحتياجات الشعبية المتزايدة من الغذاء.

- **ثانياً- تطبيقات خاصة للتعسُّف في استعمال الملكية العقارية الخاصة:**

الأصل أنَّ الشَّخص حرٌّ في ممارسة سلطات ملكيته العقارية، أوعدم ذلك، وتلك الحرِّية تكفلها له الدَّساتير الحديثة عامة، بما فيها الدستور الجزائري الحالي، كما أكَّد قانون التوجيه العقاري 90 – 25، على ذلك، من خلال نص المادة 28/ 1 منه، بقولها: » الملكية الخاصة للأملاك العقارية والحقوق العينية العقارية يضمنها الدُّستور، وتخضع للأمر رقم 75 – 58، المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975، المذكور أعلاه». فيترتَّب على هذا الأصل بطبيعة الحال، أنَّ صاحب الملكية العقارية الفلاحية الخاصة في الجزائر، حرٌّ في أن يستعمل ويستغل ملكيته، أو يُحجم عن ذلك، وله أن يستغلَّها بالطريقة التي يراها مناسبة، بما يتماشى مع تلبية حاجياته الخاصة المشروعة.

إلاَّ أنَّ المشرِّع العقاري الجزائري خرج على هذا الاصل العام، في استعمال حق الملكية العقارية الفلاحية، وقرَّر وجوب استغلال أواستثمار الأراضي الفلاحية، ليُعتبَر هذا الإلزام قيداً أساسياً، يرد على حق الملكية العقارية الفلاحية الخاصة، سواء أتعلَّق الأمر بحق التصرُّف أم الاستعمال أم الاستغلال، إذ عدّ المشرِّع العقاري صراحة، بأنَّ عدم استغلال الأراضي الفلاحية، يشكِّل فعلا تعسُّفيا في استعمال الحق، تطبيقاً لنص المادة 48 من قانون التوجيه العقاري. وهو ماجعل بعضهم في الجزائر [10] ، يرى بأن نص المادة 48 المذكورة، جاءت بمفهوم جديد مغاير لنظرية التعسُّف في استعمال الحق، الواردة في القانون المدني، ذلك أنَّ هذا التعسُّف، من شروطه أن يقوم على نية الإضرار بالغير، أو الحصول على فائدة غير مشروعة، أو إذا كان يرمي إلى الحصول على فائدة قليلة بالنَّظر للضَّرر الذي يّسبِّبه للغير.

لكنَّنا نقول، بأن المشرِّع العقاري كيَّف تلك الشروط، على أساس أنَّ عدم استغلال الأراضي الفلاحية، يعني بالضرورة التأثير السَّلبي على وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتَّالي تعطيل المصلحة العامة في المجتمع، أوكما وصفها المشرِّع العقاري نفسه، بعبارة «الفائدة العامة التي أقرها القانون»، عندما ألزم صاحب الملكية العقارية الخاصة، بضرورة استغلالها بشكل يتوافق مع طبيعتها وخصائصها، المرتبطة بتلك الفائدة، استناداً لنص المادة 28/ 2 من قانون التوجيه العقاري، قائلة: » ويجب أن يوافق استغلال الخصائص المرتبطة بها الفائدة العامة التي أقرَّها القانون». ووجه التعسُّف في هذه الصورة الحديثة، يكمن في استعمال الحق سلباً، بالامتناع عن استغلالها أو استثمارها فعلياً، خلال مدَّة موسمين فلاحيَّين متتاليين، إذ يُعدُّ الامتناع هنا تعسُّفاً للإضرار بالجماعة، وانحرافاً بالحق عن غايته ووظيفته الاجتماعية، التي أقرَّتها له التَّشريعات الحديثة، ونادى بها فقهاء القانون والشريعة الإسلامية قديماً وحديثاً.

جاء قانون التوجيه العقاري في سنة 1990، بقيد خاص للتعسُّف في استعمال حق الملكية العقارية الخاصة، لأجل المحافظة على وحدة المستثمرة الفلاحية، وعدم تجزئتها، إلاَّ في إطار احترام معايير تحديد المساحات المرجعية، المعتمدة بموجب المرسوم التَّنفيذي رقم 97 – 490، المحدِّد لشروط تجزئة الأراضي [11] ، وبُغية المساهمة في رفع الطاقة الانتاجية للمستثمرات الفلاحية، وتشجيع الانتاج الفلاحي، نظراً للتدهور الخطير الذي شهده القطاع الفلاحي فى بلادنا، منذ الثمانينات إلى يومنا هذا، فنصَّت المادة 33 منه، على أنَّه: » يجب أن يُسهم كل نشاط، أو تقنية أو إنجاز في ارتفاع الطاقة الإنتاجية في المستثمرات الفلاحية، بصرف النَّظر عن الصِّنف القانوني الذي تنتمي إليه الثَّروات العقارية المعنية». إذ يؤدِّي الاستغلال الأمثل للعقار الفلاحي إلى تحقيق الأمن الغذائي، من خلال توفير الاكتفاء الذَّاتي الغذائي في مجال الاستهلاك الإنساني والحيواني، ويُمكن الوصول إلى مرحلة تصدير المنتوجات الفلاحية الوطنية في الأمد المتوسط، لا سيَّما إذا انتهجت الدَّولة وسائل قانونية وإدارية فعَّالة لتنظيم العقار الفلاحي.

وبناءً علية أصبح استثمار الأراضي الفلاحية واجباً قانونياً، يقع على عاتق كل مالك أو حائز لعقار فلاحي، وعند إهماله وعدم استثماره أواستغلاله، تقوم الدولة بمباشرة مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية، قد تصل إلى حدّ انتزاع ملكية العقار الفلاحي من مالكه، جبراً عليه، تطبيقاً لنظام الشفعة الإدارية، لمصلحة الدولة.

كما يحق للدولة أيضاً، أن تتدخَّل في مواجهة مالك العقار، ومن تعامل معه أيضاً، في حالة إبرام معاملات عقارية مخالفة لمضمون المادة 55 من قانون التوجيه العقاري، وتقوم باتِّخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في ذلك، من خلال قيامها باسترداد حق الملكية العقارية من مالك العقار، الذي خالف مضمون نص المادة 55 من القانون الأخير، والعمل على نقل ملكيته إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، الذي يُمثِّل الدولة، وذلك بعدما قرَّرت المادة 56 من القانون نفسه، بطلان أيِّ معاملة عقارية على الأراضي الفلاحية، إذا كانت مخالفة لأحكام المادة 55 من قانون التوجيه العقاري، بأن أدَّت تلك المعاملات إلى تغيير طابعها الفلاحي، أو أسهمت في تشكيل أراض تتعارض بحجمها مع مقاييس التوجيه العقاري وبرامجه، ممَّا يُؤدِّي إلى الإضرار بقابلية تلك الأراضي للاستثمار، وإضعاف قدراتها الإنتاجية، كأن يتم تجزئتها إلى قطع صغيرة لاتتوافق مع الشروط القانونية لإنجاز عمليات تجزئة الأراضي الفلاحية، أو يتم تحويلها إلى عقارات سكنية، دون التقيُّد بالإجراءات القانونية والإدارية في هذا المجال.

1. الرَّقابة الإدارية للدَّولة، عند الامتناع عن استغلال العقار الفلاحي: تُعدُّ رقابة الدَّولة بمثابة علاج لحالة التعسُّف، الصادرة من مالك الأرض الفلاحية، ضدَّ

مصالح المجتمع بأكمله، نتيجة إنحرافه عن الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية لملكية العقار الفلاحي، ولتنفيذ ذلك العلاج على أرض الواقع، سمح المشرِّع باستحداث وسائل قانونية وإنشائها على شكل أجهزة إدارية، وبخاصة لهذا الغرض، ولأجل حماية الأراضي الفلاحية والمحافظة على وحدة مستثمراتها، وتحسين مردوديتها، بما يتوافق مع الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية، المنوطة بالعقار الفلاحي، وتتمثل هذه الأجهزة الإدارية فيما يأتي:

أ. لجنة إثبات عدم إستغلال الأراضي الفلاحية: أشارت المادة 50 ق ت ج، إلى هذه اللجنة بقولها: «عدم الاستثمار الفعلي للأراضي الفلاحية المنصوص عليه في المادتين 48 و 49 أعلاه تُعاينه هيئة معتمدة خاصة يحدد تكوينها وإجراء تطبيق المعاينة عن طريق التنظيم». وفعلا جاء هذا التنظيم من خلال المرسوم التنفيذي رقم 97/ 484 المؤرخ في: 15/ 12/ 1997 [12] ، وقد نصَّت المادة الأولى من هذا المرسوم بقولها: « تطبيقا للمادة 50 من القانون رقم 90 – 25 المؤرخ في: أول جمادي عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمذكور أعلاه، يضبط هذا المرسوم تشكيلة الهيئة الخاصة وكذلك إجراءات إثبات عدم استغلال الأراضي الفلاحية.

تسمى الهيئة الخاصة في مفهوم هذا المرسوم لجنة إثبات عدم استغلال الأراضي الفلاحية، وتدعى في صلب النص « اللجنة «».

إلاَّ أنَّه ما يلاحظ على هذه اللجنة، أنَّ عملها يقتصر فقط على معاينة حالة الأراضي الفلاحية غير المستغلَّة، التابعة للخواص، دون الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة، حيث يسري على هذه الأخيرة، المرسوم التنفيذي رقم: 90 – 51 المؤرخ في: 06/ 02/ 1990 طبقا لنص المادة 02 من المرسوم 97 – 484 المشار إليه في الفقرة الأخيرة. ومن خلال نصوص المرسوم الأخير، نجد بأنَّ هده اللجنة تُؤسَّس على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن بعد تعيين أعضائها، بقرار من وزير الفلاحة لمدة ثلاث سنوات، **وتتشكل من**:

- مدير المصالح الفلاحية بالولاية رئيسا.
- عضو من الغرفة الفلاحية بالولاية يعيِّنه رئيسه.
- عضو من المجلس الشعبي الولائي يُختار من طرف رئيسه، كما يمكن أن تستشير اللجنة أي شخص ترى فيه فائدة من الاستعانة برأيه. وحسب المادة 04 من هذا المرسوم، فإن اللجنة تجتمع مرة واحدة في الشهر في دورة عادية، بناء على استدعاء من رئيسها وهذا لزوما، كما يمكن أن تجتمع كلَّما دعت الحاجة إلى ذلك في دورات استثنائية.

- أمَّا بالنِّسبة لنشاطها فتُكلَّف هذه اللجنة، بمعاينة حالة عدم استغلال الأراضي الفلاحية، سواء أكان عدم الاستغلال راجع للمالك أم المستأجر، **وتباشِر اللجنة عملها من خلال الخطوات الآتية**:

أ– 1 – فتح تحقيق بشأن واقعة عدم الاستغلال: ويتم هذا إمَّا بمبادرة أعضائها، أو بطلب من طرف مصالح الفلاحة على مستوى الولاية، أو بناء على تبليغ من أيِّ شخص طبقاً لنص المادة 05 من المرسوم نفسه.

أ– 2 – تحرير محضر المعاينة لزوما بعد إجراء عملية التحقيق: وفي حالة إثبات عدم الاستغلال تُرسل نسخة من المحضر لكل من الوزير المكلف بالفلاحة، وكذا الوالي المختص إقليميا.

أ– 3 – الإنذار: تقوم اللجنة مباشرة بعد تحرير محضر المعاينة، بإنذار المالك أو المستأجر بضرورة استغلال الأرض الفلاحية، وتُحدِّد أجلاً له، يتناسب مع نوعية التُّربة والظروف المناخية للمنطقة التي توجد بها الأرض الفلاحية، دون أن يتجاوز هدا الأجل مدة 06 أشهر من تاريخ تبليغ الإنذار، طبقاً للمادة 06 من المرسوم نفسه. وبعد انتهاء الأجل السابق، وفي حالة عدم الاستجابة من المعني للإنذار، يتم إنذاره للمرة الثانية والأخيرة، على أن يُمهَل مدَّة سنة واحدة بعد الإنذار الأخير، من أجل أن يستأنف استغلال الأرض الفلاحية، وخلال هذا الإعذار الأخير، يتعيَّن على اللجنة، أن تطلب من المعنى بالأرض الفلاحية، عرض الأسباب أو التوضيحات التي منعته من استغلال الأرض الفلاحية.

أ– 4 – بعد انتهاء المدة الأخيرة، وعند عدم الاستجابة للإنذار الأخير، تقوم اللجنة بإبلاغ الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، لتطبيق التدابير المقرَّرة وفقا للمادتين 51 و52 ق ت ع.

يرى بعض الباحثين الجزائريِّين، بأنَّ المشرِّع أعطى صلاحيات واسعة للإدارة لضمان المحافظة على الوجهة الفلاحية للأرض وضرورة استغلالها في المجال الفلاحي، لكن المشرّع الجزائري تأخَّر في إنشاء الهيئات الإدارية التي نص عليها في قانون التوجيه العقاري، لاسيَّما تلك الهيئات التي أسندت إليها مهمات نزع ملكية الأراضي الفلاحية التي لم يتم استغلالها، ممَّا أفقد النص فعّاليته من الناحية التطبيقية [13].

ب. الدِّيوان الوطني للأراضي الفلاحية: في حالة عدم الامتثال للإجراءات القانونية السابقة، تقوم هيئة عمومية أخرى مؤهلة لهذا الغرض لتُكمِّل عمل اللجنة، يُطلق عليها بالديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وجاءت تطبيقا لأحكام المادتين 51 و52 ق ت ع، من خلال ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم: 96/ 87، المعدَّل والمتمَّم [14].

إنَّ المرسوم المشار إليه في الفقرة الأخيرة، منح صلاحيات واسعة لهذه الهيئة العمومية، تُمارسها على الأراضي التابعة للخواص، والأراضي التابعة للأملاك الوطنية، فيتعيَّن على الديوان، عند عدم استغلال الأملاك الأخيرة، من طرف صاحب حق الامتياز، أن يُخطِر إدارة الأملاك الوطنية، لأجل فسخ عقد الامتياز بالطرق الإدارية، نتيجة إخلال المستثمِر بالتزاماته القانونية، وهي: عدم استغلال العقار الفلاحي خلال مدَّة سنة واحدة، أو تغيير طابعه الفلاحي، أوتأجيره من الباطن، أوعدم دفع إتاوة الاستغلال، بعد مرور سنتين (2) متتاليتين، تطبيقاً لنص المادة 29 من قانون رقم 10 – 03، المؤرَّخ في: 15/ 08/ 2010، المحدِّد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة. كما يحقُّ للديوان أن يقوم بالبيع والتَّأجير، وحتَّى الاستغلال المباشر للأرض الفلاحية، ويجوز له أيضاً ممارسة حق الشُّفعة، لصالح الدولة، عند التنازل عن حق الامتياز، الممنوح لأعضاء المستثمرة الفلاحية، الجماعية أو الفردية، تطبيقاً لنص المادة 20 من المرسوم التَّنفيذي، رقم 10 – 326، المؤرّخ في: 23/ 12/ 2010، المحدِّد لكيفيات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية، التَّابعة للأملاك الخاصة للدولة [15] . وعملاً كذلك بنص المادة 15 من قانون رقم 10 – 03، المؤرَّخ في: 15/ 08/ 2010، المحدِّد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأملاك الخاصة للدَّولة [16] .

إنَّ الدِّيوان الوطني للأراضي الفلاحية، وإن كان مخوَّلاً قانوناً بتطبيق التنظيم العقاري وتنفيذ السِّياسة العقارية، عملاً بالمرسوم التنفيذي رقم 96 – 87، المؤرَّخ في: 24/ 06/ 1996، المعدَّل والمتمِّم، المتضمِّن إنشاءه، لاسيَّما نص المادة 04 منه، إلاَّ أنَّ جزءاً من صلاحياته يبقى نظرياً، مالم تُصنَّف الأرض حسب خصوبتها، تصنيفاً علمياً دقيقاً، وما لم توَفَّر له الوسائل اللازمة للقيام بمهامه [17] .

- أمَّا بالنِّسبة لصلاحيات الدِّيوان المشار إليها في الفقرة الأخيرة، فهي كمايلي: يباشر الديوان الوطني للأراضي الفلاحية عمله، لتنفيذ أحكام نص المادة 51 من قانون التوجيه العقاري، عبر الخطوات الآتية:

ب– 1 يتدخل الدِّيوان كأول خطوة له بوضع الأرض حيز الاستثمار: وهذا لحساب وعلى نفقة المالك أو الحائز الظاهر، إذا كان المالك الحقيقي غير معروف. والنص لم يشر لحالة عدم الاستغلال التي ترجع للمستأجر، غير أنَّ بعض الباحثين يرى بضرورة فسخ عقد الإيجار من طرف المالك المؤجِّر، وبالتَّالي يكون طلب الفسخ هنا إلزامياً على المالك، الذي قد يتغاضى عن ذلك، طالما أنَّ المستأجر يدفع له بدل الإيجار بانتظام [18] .

يُلاحظ من خلال نص المادة 52 من قانون التوجيه العقاري، أنَّ وضع الأرض حيِّز الاستثمار أو التأجير، مخصَّص للحالات التي يكون فيها المالك لأسباب قاهرة، عاجزا عجزا مؤقَّتاً على استغلال الأراضي الفلاحية المعنيَّة، وإلاَّ تلجأ الهيئة العمومية، المتمثِّلة في الدِّيوان الوطني للأراضي الفلاحية، لإجراء البيع أو استعمال حق الشُّفعة، طبقاً لنص المادة 52/ 2 ق ت ع، كما أنَّ المشرِّع لم يُحدِّد مدَّة وضع الأرض حيِّز الاستثمار، هل تستغرق موسماً فلاحياً أو أكثر، وهل تكون مؤقَّتة أو مؤبَّدة؟ . إلاَّ أنَّ الرَّاجح هو أن تكون تلك المدَّة مؤقَّتة وليست على سبيل التأبيد، لأنَّ ذلك يتعارض تعارضاً كلِّياً مع القواعد العامة للملكية. إضافة إلى أنَّ المشرِّع لم يُبيِّن الكيفية القانونية التي توضَع بها الأرض حيِّز الاستثمار، هل تتم بمنح الاستغلال لفلاَّحين مجاورين، أم يأخذ الديوان الوطني على عاتقه عملية الاستثمار، لحساب المالك وعلى نفقته، وهذا الحل الأخير هو الأنسب والأكثر فعَّالية من النَّاحية العملية.

ب– 2 – عرض الأرض للتَّأجير: وهي حالة اختيارية يلجا إليها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، انطلاقا من حرف «أو» الوارد في نص المادة 51 ق ت ع، حيث يقوم بتأجير الأرض غير المستغلة لفلاَّح له كفاءة في الميدان العملي، وذلك كلَّما ثبت وجود أسباب قوِّية منعت المالك أو الحائز من الاستثمار المباشر. ولم يبيِّن المشرِّع متى يلجأ الديوان إلى الحالة الأولى، ومتى يلجأ إلى الحالة الثانية، بل الأمر متروك للسُّلطة التقديرية لهذه الهيئة العمومية، بما يتماشى مع تحقيق الفائدة العامة لاستغلال الأرض الفلاحية.

ب– 3 – عرض الارض للبيع، إذا كانت خصبة جدا أو خصبة: لقد ميَّز أحد الباحثين الجزائريين بين فرضين لمعالجة هذه الحالة كما يأتي [19] : الفرض الأوَّل: يقف المالك موقفا سلبياً من الإنذار، وهنا يقوم الديوان بالبيع الجبري للأرض، عن طريق المزاد العلني، غير أنَّه لايُمكنه في هذه الحالة قانونا ممارسة حق الشُّفعة.

الفرض الثاني: يقرِّر المالك بيع الأرض، وفي هذه الحالة يقوم المالك بإحدى الأمرين: إمَّا بعرض الأرض على الديوان، وبعد الاتفاق على الثمن يتم البيع لصالحه، أو بإيجاد مشترٍ لشراء الأرض، وهنا يجب على المالك (البائع) والمشتري، حسب قواعد الإجراءات الواردة في القانون المدني، من خلال نصوص الشفعة، أن يقوما بتحرير تصريح بنية البيع، ويُبلَّغ للديوان الذي له الخيار في استعمال حق الشفعة أم لا. وهذا على أساس أنَّ استعمال حق الشفعة هنا من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، إنَّما هو أمر جوازي واختياري، بنص الفقرة الثانية من المادة 52 ق ت ع.

3. تدخل الدولة عند إبرام معاملات عقارية مخالفة للمادة 55 ق ت ع:

تنص المادة 55 على أنَّه: « تُنجَز المعاملات العقارية التي تَنصَبُّ على الأراضي الفلاحية في شكل عقود رسمية، ويجب ألا تُلحق هذه المعاملات ضررا بقابلية الأرض للاستثمار، ولا تؤدي إلى تغيير وجهتها الفلاحية، ولا تتسبَّب في تكوين أراض قد تتعارض بحجمها مع مقاييس التوجيه العقاري وبرامجه، ويتم ذلك مع مراعاة تطبيق أحكام المادة 36 أعلاه وممارسة حق الشفعة المنصوص عليه في المادة 52 أعلاه». وقريب من هذا السِّياق، نصَّ المشرِّع العقاري، على هذه الأحكام، ضمن المادتين، 22 و 23 من القانون رقم 08 – 16، المتضمِّن التوجيه الفلاحي [20].

أبرز النص الأخير بوضوح، حالات التعسُّف والجزاء القانوني المناسب لها، وتلك الحالات اعتُبرت كقيود واردة على المعاملات العقارية في الأراضي الفلاحية، سواء أكانت تابعة للخواص أم الأملاك الوطنية، إلاَّ أنَّ المعاملات العقارية المقصودة هنا، بالنِّسبة لهذا النّوع الأخير من الأراضي، تقتصر فقط على حق الامتياز، الممنوح لأعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية، على اعتبار أنَّ نظام عقد الامتياز هو النَّمط الوحيد، المعتمد حالياً في منح حق استغلال العقار الفلاحي، التابع للأملاك الوطنية الخاصة، بناءً على دفتر شروط خاص، ولمدَّة أقصاها أربعون (40) سنة، قابلة للتَّجديد، مقابل دفع أتاوة سنوية للدَّولة، تطبيقاً لنص المادتين: 3 و4، ومابعدهما، من قانون رقم 10 – 03، المحدِّد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأملاك الخاصة للدَّولة، خصوصاً وأنَّ المشرِّع العقاري الحالي، عدّ حق الامتياز قابلاً للتَّنازل والتَّوريث والحجز، طبقاً لأحكام قانون 10 – 03، المذكور، لاسيَّما المواد: 13 و14 و15 منه. أمَّا الرقابة فتبقى دائماً ملكاً للدولة وحدها، كما تخضع أيضاً الأراضي الفلاحية الوقفية، لمضمون نص المادة 55 من قانون التوجيه العقاري، باعتباره نصًّا عامًّا، يسري على كل أصناف الأراضي الفلاحية.

إنَّ حالات التعسُّف، الواردة في نص المادة 55 من قانون 25 - 90، هي كالآتي:

أ. الإضرار بالوحدة العضوية للمستثمرة الفلاحية: ومنها عدم احترام المساحة المرجعية وفقاً لما قرَّره المرسوم التنفيذي رقم97 – 490، المحدِّد لشروط تجزئة الأراضي، حيث تنص المادة الثانية منه: « يجب أن تتم كل عملية تجزئة أرض فلاحية في حدود مساحة المستثمرة الفلاحية المرجعية كما هي محددة أدناه». وجاء المرسوم بجدول بياني يوضِّح فيه المساحات المرجعية للمستثمرة الفلاحية [21].

كما أكّد قانون التوجيه الفلاحي 08/ 16 على نفس الفكرة الواردة في الفقرة الأخيرة، وهي وجوب احترام الحد الأدنى من مساحات الأراضي الفلاحية المسموح بها قانوناً، في

حال القيام بأيّ تصرف عليها تجنباً لتكوين مستثمرات فلاحية ذات مساحات أقل من تلك الحدود الدنيا المقدّرة قانوناً، لأن ذلك سيؤثر سلباً على المردود الفلاحي لتلك المستثمرات، تطبيقاً لنص المادة 23 من القانون الأخير، وقرَّر النص المذكور بطلان كل تصرف يقع على الأراضي الفلاحية ويؤدي إلى تشكيل مستثمرات بمساحات أقل من الحدود المسموح به قانوناً.

عرَّف المشرِّع العقاري المستثمرة الفلاحية في عدَّة تشريعات عقارية، آخرها مانصَّ عليه بموجب المادة 46 من قانون التوجيه الفلاحي، 08 – 16، بقولها: » المستثمرة الفلاحية وحدة إنتاجية تتشكَّل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة، ومن مجموع قطعان المواشي والدواجن، والحقول والبساتين والاستثمارات المُنجزة، وكذا القيم غير المادِّية، بما فيها العادات المحلِّية».

ب. إذا كان من شأن المعاملة المبرَمة أن تؤدِّي إلى تغيير الوِجهة الفلاحية للأرض: إمَّا بتغيير نوعية التُّربة، أو تغيير طبيعتها القانونية، أو إنتاجها، دون ترخيص، أوتحويلها إلى أرض عمرانية [22] ، بإحداث بنايات عليها دون إجازة القانون لذلك، أو إتلاف الآلات الفلاحية وهدم المنشآت الزراعية، أو التصرُّف فيها دون استبدالها، ولا سيَّما عندما يتعلق الأمر بالمستثمرة الخاصة بإنتاج الحيوانات، لأنَّ المستثمرة الفلاحية تختصُّ بالإنتاج الزِّراعي (الحبوب، الخضر، الفواكه...) ، وكذا الإنتاج الحيواني بمختلف أنواعه، أو بتغيير القيم غير المادية، بما فيها العادات الفلاحية المحلِّية، تطبيقاً لنص المادة 46 من قانون 08 – 16، المتضمِّن التَّوجيه الفلاحي، الصادر في: 03/ 08/ 2008.

جاء قانون التوجيه الفلاحي الأخير بقواعد قانونية عدة تصبُّ كلُّها في اتجاه ضرورة استثمار الأراضي الفلاحية وعدم تغيير طابعها الفلاحي إلاَّ وفق مايسمح به القانون، بغض النظر إن كانت تابعة للخواص أو كانت تابعة للدولة، وعليه منع المشرِّع الجزائري كل استعمال غير فلاحي للأراضي الفلاحية مهما كانت درجة تصنيفها، عملاً بنص المادة 14 من قانون 08 – 16، قائلة: «يُمنع بموجب أحكام هذا القانون، كل استعمال غير فلاحي لأرض مصنَّفة كأرض فلاحية أو ذات وجهة فلاحية». كما أكَّد القانون المذكور نفسه على فكرة عدم تغيير الطابع الفلاحي للأراضي الفلاحية نتيجة التصرفات الواقعة عليها، سواءً أكانت تصرفات مادية أم قانونية، تطبيقاً لنص المادة 22 من القانون الأخير، بقولها: «يجب ألاَّ تفضي التصرُّفات الواقعة على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية إلى تغيير وجهتها الفلاحية».

منع المشرِّع الجزائري أصحاب الحقوق العينية العقارية، القيام بأيِّ تصرُّف على الأراضي الفلاحية إلاَّ بعد مباشرة إجراءات القيد الإداري ضمن فهرس العقارات الفلاحية، وكذا التسجيل في خريطة تحديد الأراضي الفلاحية، بغية ضمان عدم تغيير وجهتها الفلاحية بعد إجراء التصرف المعني، إذ يؤدِّي عدم التقيُّد بالإجراءات المذكورة إلى بطلان أيِّ تصرُّف يقع على الأراضي الفلاحية، عملاً بنص المادة 21 من قانون التوجيه الفلاحي 08 – 16 المذكور، التي نصَّت على أنه: «مع مراعاة أحكام التشريع المعمول به، لايمكن تحت طائلة البطلان القيام بالتصرفات التي موضوعها الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية، إلاَّ بعد إتمام إجراءات التسجيل في الأدوات المؤسَّسة بموجب المادة 13 من هذا القانون». وبالرجوع لنص المادة 13 من القانون نفسه، نجدها تعني بالأدوات المؤسسة المشار إليها في النص الأخير، مايُعرف بالفهرس المحدِّد لقدرات ممتلكات العقار الفلاحي، وخريطة تحديد الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية.

قرَّر المشرِّع العقاري الجزائري ضمانات قانونية أساسية، للحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي الفلاحية بمختلف أصنافها المشار إليها ضمن المادة 05 من قانون التوجيه العقاري 90/ 25، تجسَّدت في وضع نصوص قانونية تمنع تحويل الأراضي الفلاحية إلى صنف الأراضي القابلة للتعمير، إلاَّ بعد ترخيص قانوني صريح، لاسيَّما إذا كانت الأرض الفلاحية خصبة أو خصبة جداً، عملاً بنص المادة 36 من القانون الأخير، التي جاء فيها على أن: «القانون هو الذي يرخص بتحويل أي أرض فلاحية خصبة جداً أو خصبة إلى صنف الأراضي القابلة للتعمير... ».

بينما اشترط المشرِّع لأجل السماح بتغيير الطابع الفلاحي لأصناف الأراضي الفلاحية الأخرى، ضرورة استصدار مرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء، يُجيز إلغاء طابعها الفلاحي، ونعني بالأصناف الأخرى للأراضي الفلاحية، الأراضي متوسطة الخصب وضعيفة الخصب، إذ صنَّفها المشرِّع تبعاً لضوابط علم التربة والإنحدار والمناخ والقابلية للسقي. وأكَّد المشرِّع على الحكم الأخير من خلال نص المادة 15 من قانون التوجيه الفلاحي 08/ 16، بقولها: » دون الإخلال بالأحكام المتعلِّقة بتحويل الأراضي الفلاحية الخصبة جداً أو الخصبة المنصوص عليها في المادة 36 من القانون رقم 90 – 25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمذكور أعلاه، لايمكن إلغاء تصنيف الأراضي الفلاحية الأخرى إلاَّ بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء».

ت. إذا أدَّت المعاملات العقارية لتكوين أراض قد تتعارض بحجمها مع مقاييس التوجيه العقاري و برامجه: ونحن نرى بأنَّ هذه الحالة، ما هي إلاَّ تكملة للحالة الثانية الواردة في نص المادة 55، وهي عدم الإضرار بقابلية الأرض للاستثمار، والمُعبَّرعنها

«بالإضرار بالوحدة العضوية للمستثمرة الفلاحية»، ذلك أنَّ نظام قانون التوجيه العقاري يهدف أساساً إلى الاستغلال الأمثل للعقار الفلاحي، وتحسين هيكل المستثمرات الفلاحية، وهذا لايتأتَّى إلاَّ بتجميع العقارات الفلاحية المجزَّأة، ومنع تجزئة العقارات الفلاحية، دون مراعاة معايير تحديد المساحات المرجعية، المشار إليها في المرسوم التنفيذي، رقم: 97 – 490، السابق ذكره، تجنُّبا لزيادة الارتفاقات والأعباء عليها، ممَّا يُضعِف من إنتاجها ويُعرقل السَّير الحسن لاستغلالها.

- **ثالثاً: الجزاء المترتِّب على التعسُّف في استعمال الملكية العقارية الخاصة:**

إنّ الجزاء في نظام المسؤولية عن أعمال التعسُّف في استعمال الحق، يتَّخذ عدَّة أشكال، على خلاف الجزاء المعروف في نظام المسؤولية التقصيرية، على الرَّغم من أوجه الاتِّفاق الحاصلة بين النِّظامين، سواءً أتعلق الأمر بالجزاء العلاجي، المتمثِّل في التعويض عن الضرر اللاحق بالغير، أم الجزاء الوقائي الذي يعمل على منع وقوع الضرر أصلاً، من خلال منع صاحب الحق ابتداءً من استعمال حقِّه استعمالاً تعسُّفياً، وهو مايُميِّز فكرة التعسُّف عن فكرة المسؤولية التقصيرية.

إضافة لما سبق الإشارة إليه، لدينا أشكال أخرى مختلفة من الجزاء، تُتَّخذ بحسب ظروف الحق المتعسَّف فيه وطبيعته، وتماشياً مع ماتقتضيه النُّصوص القانونية الخاصة بتطبيقات نظرية التعسُّف في استعمال الحق، لاسيَّما تلك الموجودة في بعض التشريعات العقارية الخاصة، كالحكم بإبطال التصرُّف القانوني، أو عدم نفاذه، عندما ينطوي ذلك التصرُّف على تعسُّف، أو الحرمان الكلِّي أو الجزئي لحقٍّ استُعمل بصورة تعسُّفية. وهناك جزاءات ذات طابع اجتماعي، ترمي إلى إزالة آثار الإخلال بالنِّظام الاجتماعي، وهي في شكل عقوبات، منها: الغرامات الضريبية، والغرامات المدنية، وقد تصل إلى حدِّ تسليط عقوبات جزائية على المتعسِّف، كالغرامة البسيطة أو الحبس [23].

إنَّ الحكم ببطلان التصرُّف، نتيجة التعسُّف في استعمال هذا الحق، وكذا الحكم بالحرمان الكلِّي أو الجزئي لحقٍّ استُعمل بشكل تعسُّفي، نجد لهما تطبيقاً في نصوص قانون التوجيه العقاري 90 – 25، عندما يتعلَّق الأمر بالتعسُّف في استعمال حق ملكية الأراضي الفلاحية، عن طريق استعمال الحق سلباً بالامتناع عن استغلالها أو استثمارها فعلياً، خلال مدَّة موسمين فلاحيَّين متتاليين، إذ يُعدُّ الامتناع هنا تعسُّفاً للإضرار بالجماعة، وانحرافاً بالحق عن غايته ووظيفته الاجتماعية، تطبيقا للمادتين: 48 و 52 من قانون التوجيه العقاري، ليصل الأمر إلى حدِّ نزع ملكيتها من المتعسِّف بصفة نهائية، عقاباً له على تعسُّفه ضد مصالح المجتمع. والحكم نفسه ينطبق على مالك الأرض الفلاحية، الذي

أساء استعمال حق الإدارة أوالتصرُّف، وأبرم معاملة عقارية غيَّرت من طابعها الفلاحي، وألحقت ضرراً بقابلية الأرض للاستثمار الفلاحي، ممَّا يترتَّب عنه إضعاف قدرتها على الإنتاج الزِّراعي، إذ يحق حينها للدولة أن تلجأ إلى استخدام نظام الشُّفعة الإدارية، وكذا حقّها في طلب مباشرة إجراءات الاسترداد، وقيامها بنقل ملكية الأرض الفلاحية موضوع التعسُّف لفائدتها، عن طريق الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، عملاً بنص المادتين 55 و56، من قانون التوجيه العقاري 90 – 25.

يندرج الجزاء المذكور ضمن آثار القيود الواردة على المعاملات العقارية المنصبَّة على الأراضي الفلاحية، ويظهر هذا الجزاء من خلال المقطع الأخير لنص المادة 55 بقولها: «... مع مراعاة تطبيق أحكام المادة 36 أعلاه وممارسة حق الشُّفعة المنصوص عليه في المادة 52 أعلاه». كما يتجلَّى هذا الجزاء أيضا من خلال نص المادة 56 ق ت ع بقولها: « كل معاملة تمَّت بخرق أحكام المادة 55 أعلاه باطلة وعديمة الأثر. ويمكن في هذه الحالة الموافقة على نقل الملكية، الذي تحقِّقه هذه المعاملة إلى الهيئة العمومية بدفع ثمن عادل».

إضافة لاستحداث المشرِّع العقاري حالياً جزاءات ذات طابع جنائي، بموجب نص المادة 87 من قانون التوجيه الفلاحي، 08 – 16، المؤرَّخ في: 03/ 08/ 2008، إذ نصَّت على أنّه: »يُعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات، وبغرامة من مائة ألف دينار (100.000 دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) ، كل من يُغيِّر الطابع الفلاحي لأرض مصنَّفة فلاحية أوذات وجهة فلاحية، خلافاً لأحكام المادة 14 من هذا القانون».

بالرجوع لنص المادة 14 من قانون 08/ 16 نجدها تقرِّر صراحة منع كل استعمال غير فلاحي لأرض فلاحية أو ذات وجهة فلاحية، لذا جاء نص المادة 87 من القانون الأخير لتحقيق الحماية الجزائية اللازمة لهذا الصنف من الأراضي، وضمان فعَّالية النصوص القانونية التي منعت كل التصرفات المضرَّة بطابعها الفلاحي وأكَّدت على ضرورة استثمارها استثماراً فلاحياً بصفة مستمرة دون انقطاع.

أشار المشرِّع الجزائري إلى إمكانية مساءلة الشخص المعنوي جزائياً عن الجرائم المرتكبة لحسابه من طرف أجهزته أو ممثليه الشَّرعيِّين التابعين له، طالما نص القانون على ذلك، عملاً بنص المادة 51 مكرر/ 1 من قانون العقوبات الجزائري [24] ، بقولها: » باستثناء الدولة والجماعات المحلية والأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام، يكون الشخص المعنوي مسؤولاً جزائياً عن الجرائم التي تُرتكب لحسابه من أجهزته أو ممثِّليه الشرعيِّين عندما ينص القانون على ذلك». وبالفعل أجازت المادة 89 من قانون التوجيه الفلاحي 08/ 16 محاسبة ومتابعة الشخص المعنوي جزائياً إن هو ارتكب إحدى الجرائم

المنصوص عليها ضمن القانون الأخير، ومنها جريمة تغيير الطابع الفلاحي لأرض مصنَّفة فلاحية أو ذات وجهة فلاحية، المشار إليها في المادة 87 من من القانون نفسه.

أمَّا بالنِّسبة للجزاء المدني، المقرَّر لمخالفة نص المادة 55 من قانون التوجيه العقاري 90/ 25، **فيتمثَّل في الصُّوَرالآتية**:

1. بطلان التصرُّف: عملاً بنص المادة 56 من القانون الأخير، فإنَّه يقع باطلاً، كل تصرُّف على أرض فلاحية يؤدِّي إلى تغيير طابعها الفلاحي، أو إلحاق الضرر بقابليتها للاستثمار الفلاحي أو الإنقاص من طاقتها الإنتاجية، أو يؤدي إلى تشكيل مستثمرات فلاحية ذات مساحات أقل من الحدود الدنيا المحدَّدة عن طريق التنظيم، إلاَّ في إطار مايسمح به القانون، بحيث يصبح التصرُّف الحاصل على الأرض الفلاحية منعدِماً، وكأنَّه لم يكن أصلاً.

2. نقل الملكية العقارية في إطار نص المادة 52 ق ت ع: وهو ما أشارت إليه المادة 55 نفسها من القانون الأخير، بمعنى استعمال حق الشفعة بطبيعته الإدارية، خروجا عن القواعد العامة حسب القانون المدني، فيحل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، محل مقتني العقار الفلاحي، المُستبعد من الصفقة، باعتباره طرفاً في المخالفات الواردة في المادة 55 ق ت ع، بالرَّغم من أن الشُّفعة لا تجوز إلاَّ في المعاملات التي تأخذ شكل عقود البيع، بنص المادة 794 من القانون المدني الجزائري، التي جاء فيها: «الشفعة رخصة تُجيز الحلول محل المشتري في بيع العقار... » [25]، ولأنَّ لفظ «المعاملة» الوارد في نص المادة 55 جاء مطلقا دون تقييد، وهو نص خاص بالنِّسبة للقانون المدني، فكانت الشُّفعة الإدارية هنا كعقاب ضد مخالِف أحكام المادة 55 السابقة، وفي هذا خروجٌ عن الأصل العام في الأخذ بالشُّفعة.

3. نقل الملكية العقارية، تطبيقاً لنص المادة 56 من قانون التوجيه العقاري: يكون نقل الملكية حسب النص المذكور، لصالح الهيئة العمومية، المُمَثَّلة في الدِّيوان الوطني للأراضي الفلاحية حسب المرسوم 96/ 87 المشار إليه سابقا، مع الالتزام بدفع ثمن عادل، وهو عادة الثمن نفسه الذي دفعه مشتري العقار الفلاحي أوالمتعامل بصفة عامة، ونقل الملكية هنا، لا يتمُّ إلاَّ إذا كان التصرُّف باطلاً حسب المادة 55 ق ت ع. أمَّا بالنِّسبة للأساس القانوني الذي يُنقل ملكية العقار إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، طبقا للمادة 56 ق ت ع، فنرى بأَنه نظام عقابي، استحدثه المشرِّع لعلاج هذا التطبيق الخاص من التعسُّف في استعمال حق الملكية العقارية الخاصة، إذ لايُمكن اعتباره شفعة

ولامصادرة، بل هو نظام خاص شبيه بنظام نزع الملكية للمنفعة العامة من جهة، وشبيه أيضاً بنظام الاسترداد من جهة أخرى، ولو أنَّه أقرب إلى هذا الأخير من غيره.

إنَّ المنفعة العامة، المشار إليها في الفقرة الأخيرة، تتمثل في مراعاة الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية التي قررها قانون التوجيه العقاري، لكن بإجراءات قانونية تختلف عمَّا هو وارد في قانون نزع الملكية للمنفعة العامة، فالمشرِّع هنا لو كان يرغب في حصول نقل الملكية طبقا لنظام الشفعة لكان قد أحال إلى المادة 52 كما فعل في المادة 55 المشار إليها سلفا، ولو كان يريد اللجوء لإجراءات نزع الملكية، لكان قد أحال إليها أيضاً.

وبناءً عليه لم يبق لنا إلاَّ ترجيح وجهة النَّظر الفقهية، التي كيَّفت هذا النِّظام العقابي، بأنَّه عبارة عن إسترداد، وبالتَّالي يترتَّب على الحكم ببطلان المعاملة العقارية، إذا كانت ناقلة للملكية، تطبيقاً لنص المادة 56 من قانون 90 – 25، حلول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية محل المتنازل له عن ملكية الأرض الفلاحية المعنية بأثر رجعي، من تاريخ إبرام المعاملة، مع دفع مقابل عادل للمالك الجديد المُستبعد. ويُلاحَظ أنَّ إجراء الاسترداد في هذه الحالة، يُطبَّق بعد انتقال الملكية إلى المالك الجديد، بخلاف الشُّفعة، فيتم اللجوء إليها قبل إتمام إجراءات البيع وانتقال الملكية، وهو مايُميِّز الاسترداد كإجراء عقابي عن حق الشُّفعة الإدارية. ويترتَّب على الأثر الرَّجعي لحلول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، محل المالك الجديد، مايلي:– تنتقل ملكية العقار لذمَّة الديوان على نفس الحالة التي كانت عليها، أثناء إبرام المعاملة محل إجراء الاسترداد.– كما يحق للديوان الوطني، باعتباره المالك الرَّسمي الجديد، أن يستفيد من جميع التحسينات، الحاصلة من المالك المُستبعد، وذلك في أثناء ملكيته للعقار المعني بإجراء الاسترداد [26].

إنطلاقاً ممَّا سبق بيانه، نرى بأنَّ الإجراءات الواردة في هذا الجزء الأخير من بحثنا، استلهمها المشرِّع العقاري من طبيعة الملكية العقارية في مفهوم الفقه الإسلامي، باعتبارها ملكية نسبية وغير مطلقة، وتُؤثِّر فيها النَّزعة الجماعية، وتحقيق المصلحة الاجتماعية، ولوعلى حساب المصالح الخاصة. والأمثلة عديدة في هذا، منها ماورد في المذهب الحنبلي، أنَّه إذا اضطرَّ أشخاص للسَّكن في بيت غير مشغول لإنسان ما، ولايجدون سواه، فلا يُمكنه منازعتهم، مع اختلاف الحنابلة في وجوب دفع الأجرة على المضطرِّ للسَّكن. ومنها أيضاً تقرير إسقاط ملكية من أحيا أرضاً ثمَّ أهملها، فتصير ملكاً لمن أحياها بعده [27]، إنطلاقاً من القاعدة المشهورة، «من أحيا أرضاً ميِّتة فهي له». والأرض المَيتة هي التي ليست ملكاً لأحد وليست محل استثمار أو استغلال، وتكون عادة بلا زرع لأيِّ سبب كان، لكنها قد تكون في شكل غابات وأدغال مهملة، وهي لاتصبح محل ملكية حقيقية إلاَّ إذا تمَّ إحياؤها [28]، بمعنى زراعتها واستغلالها وعدم تركها بوراً.

إضافة لتأثُّر المشرِّع العقاري الحالي، بقانون الثورة الزِّراعية، الصادر بالأمر71 – 73، المُلغى بقانون التوجيه العقاري نفسه، حيث فرض قانون الثورة الزِّراعية مبادئ جديدة لملكية الأرض الفلاحية واستغلالها، كمبدأ الاستغلال الشخصي والمباشر، وتكريس المبدأ الشهير» الأرض لمن يخدمها»، ولابُدَّ من ممارسة الحيازة الانتفاعية الدائمة والكاملة على الأرض الفلاحية، تحت طائلة سقوط حق الملكية، عند إهمالها من طرف المالك، أو الحائز [29] . وهو ما يُقابل الإجراءات الموضوعة من طرف قانون التوجيه العقاري، بشأن عدم استغلال الأراضي الفلاحية، لاعتبار أنَّ مالك الأرض ليس حرّاً في عدم استغلالها، تحت طائلة الحكم بفقدها، إعمالاً لمبدأ: » تمليك الأرض بالإعمار وتجريدها بالإهمال»، نظراً للرِّسالة الاجتماعية التي يلتزم بها مالك الأرض الفلاحية، إذ يُوفِّر القانون حماية لملكيته العقارية، إن أحسن أداءها، وتُرفع عنه تلك الحماية، إذا قصَّر في حقِّها وأهملها، وبالتَّالي يحقُّ للدولة أن ترفع يده عنها [30] .

يرى أحد الباحثين في الجزائر [31] ، بأن الجزاء القانوني للتعسُّف المشار إليه في الفقرات السابقة، يؤدّي إلى تقييد حق الملكية، وفي كثير من الحالات يترتب عن استعماله فقدان حق الملكية تماماً وإلغاؤه، كما يُعد عدم استثمار الأرض الفلاحية تعسُّفاً، تهديداً حقيقياً لمبدأ حرية التعاقد وكذا استقرار المعاملات. وحسب هذا الرأي، فإنَّ الجزاء المذكور غير متناسب مع القواعد العامة، فهو مبالغ فيه، وبالتالي فالأحكام الخاصة المقرَّرة في قانون التوجيه العقاري تهدِّد حق الملكية في صميمه. حيث مزجت تلك القواعد الخاصة بين النزعة الفردية والنزعة الجماعية لحق الملكية، مانحة الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية العقارية الفلاحية، ثم تجاوزت ذلك إلى اعتبار حق الملكية في حد ذاته وظيفة اجتماعية، الأمر الذي يؤثِّر سلباً على الوضعية القانونية لمالك العقار الفلاحي، باعتباره لم يعد صاحب حق ملكية، بل مجرد موظف أو وكيل للمصلحة العامة، المتمثِّلة في وجوب استغلال الأرض الفلاحية والعمل على رفع طاقتها الإنتاجية.

خاتمة:

توصَّلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

1. نتائج البحث:

- أولاً: انقسمت أقوال فقهاء القانون بشأن تأصيل التعسُّف في استعمال الحق إلى اتِّجاهين أساسيَّين، الأوَّل: تقليدي، يرى بأنَّ التعسُّف، ماهو إلاَّ صورة من صور الخطأ التقصيري، يُعالَج في دائرة المسؤولية التقصيرية والعمل غير المشروع، أمَّا الرَّأي الثَّاني:

وهو اتِّجاه حديث، يرى بأنَّ التعسُّف يقع خارج المسؤولية التقصيرية والعمل غير المشروع، ويستقل بنظرية عامة، ترتبط بفكرة الحق ذاته. وقد عدّ المشرِّع الجزائري صراحة، بأنَّ التعسُّف في استعمال الحق، يُشكِّل خطأً تقصيرياً، متأثِّراً بالرَّأي الأوَّل التقليدي، ومعتمداً أيضاً على إحدى الاتِّجاهات الفقهية داخل الرَّأي نفسه، التي ترى بأنَّ التعسُّف في استعمال الحق يُعدُّ مساوياً للخطأ التقصيري، وهو مانجده ظاهراً من منطوق نص المادة 124 مكرَّر من القانون المدني الجزائري.

- ثانياً: أوجد الفقه خمسة معايير أساسية، لتحديد حالات التعسُّف في استعمال الحق، وهي: معيار الخطأ التقصيري، والمعيار القصدي، (نية الإضرار بالغير) ، ومعيار تخلُّف المصلحة المشروعة، والمقارنة بين المصالح، والمعيار الغائي، (معيار الغاية الإقتصادية والإجتماعية للحق) ، والمعيار الحمائي، (معيار الاعتداء على حق الغير في السَّلامة المادية والمعنوية) . والمشرِّع الجزائري اعتمد على معيار الخطأ التقصيري، كمبدأ عام وبصفة أساسية، مع أخذه بالمعايير الفقهية الأخرى، لتدعيم عمل القاضي في سبيل الكشف عن مختلف حالات التعسُّف في استعمال الحق.

- ثالثاً: تأثَّر قانون التوجيه العقاري 90 – 25، بالمعيار الغائي، أومايُعرف بمعيار الانحراف بالحق عن غايته الاجتماعية، وتجسَّد ذلك جلياً في معيار الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية لملكية الأراضي الفلاحية، عندما ألزم المشرِّع العقاري مالك الأرض الفلاحية، بضرورة استغلالها أواستثمارها، وعدم تغيير طابعها الفلاحي، أوتجزئتها إلى قطع صغيرة، دون مراعاة لشروط التقسيم، من حيث الحد الأدنى لحجم المستثمرة الفلاحية، ومعايير التوجيه العقاري وبرامجه، وإلاَّ اعتُبِر متعسِّفاً في استعمال الحق، ليُتابع وفق إجراءات قانونية وإدارية، قد تصل به إلى حدّ حرمانه من حق الملكية على العقار الذي كان محلَّ تعسُّف، تطبيقاً لنصوص المواد من 48 إلى غاية 56، من قانون التوجيه العقاري.

- رابعاً: يتَّضح من خلال نص المادة 124 مكرَّر من القانون المدني الجزائري، أنَّ المشرِّع انتقل من حصر حالات التعسُّف، التى كانت مقرَّرة في النص القديم الملغى (م41 ق م ج) ، إلى تقرير فكرة جديدة، تقوم عليها نظرية التعسُّف في ثوبها الحديث، ألا وهي تعميم التعسُّف في استعمال الحق على كل الحالات الممكنة، بناءً عل السُّلطة التقديرية لقاضي الموضوع، ولو اقتضى الأمر خروج القاضي عن مجال حالات التعسُّف، الواردة في نص المادة 124 مكرَّر، وعدم تقيُّده بها، لأنَّها أصبحت واردة على سبيل المثال، وليس الحصر، فيبدو أنَّ المشرِّع الجزائري احتفظ بها في النص الجديد، لإعانة القاضي المختص، وإرشاده في تكييف بعض سلوكات الأشخاص، التي تُشكِّل تعسُّفاً في استعمال الحق، لاسيَّما إذا كان

سلوك مُستعمِل الحق، يندرج ضمن إحدى الحالات الثَّلاث، المنصوص عليها، ممَّا يعني أنَّ القاضي بإمكانه، أن يعتمد على حالات تعسُّف أخرى، غير تلك الموجودة في نص المادة 124 مكرَّر ق م ج.

▪ خامساً: جاء قانون التَّوجيه العقاري 90 – 25، المعدَّل والمتمَّم، بقيود جديدة، أُدخلت على ممارسة حق الملكية العقارية الفلاحية الخاصة، أهمُّها قيد التعسُّف في استعمال الحق، إذ بموجبه ألزم المشرِّع العقاري، مالك الأرض الفلاحية وحائزها، بضرورة استغلالها بشكل يتوافق مع طبيعتها وخصائصها، المرتبطة بالفائدة العامة التي أقرَّها القانون، وخدمة للصالح العام، وتماشياً مع وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ عدّ المشرِّع العقاري، بأنَّ الامتناع عن استغلالها، يعدّ تعسُّفاً في استعمال الحق، (م 48 من قانون التوجيه العقاري) ، الأمر الذي لم يكن معهوداً في القواعد العامة الواردة في القانون المدني قبل مجيء قانون التوجيه العقاري سنة 1990.

▪ سادساً: إنَّ وجه التعسُّف في الصورة الحديثة، المشار إليها في الفقرة الأخيرة، يكمن في استعمال الحق سلباً، بالامتناع عن استغلال الأرض الفلاحية، أواستثمارها فعلياً، خلال مدَّة موسمين فلاحيَّين متتاليين، إذ يُعدُّ الإمتناع هنا تعسُّفاً، للإضرار بالجماعة، وانحرافاً بالحقِّ عن غايته ووظيفته الاجتماعية، التي أقرَّتها له التَّشريعات الحديثة، لأنَّ الحقوق مامُنحت إلاَّ لتحقيق مصالح اجتماعية مشروعة، وبالتَّالي لايُمكن بأيِّ حال من الأحوال، أن تُتَّخذ الحقوق مطيَّةً لضرب مصالح المجتمع، مهما كانت الأسباب والدوافع، لاسيَّما وأنَّ المصلحة العامة مقدَّمة دائماً على المصلحة الخاصة عند التعارض.

▪ سابعاً: يُلاحظ على نص المادتين: 51 و 52 من قانون التوجيه العقاري، بأنَّ المشرِّع، لم يُبيِّن الكيفية القانونية التي توضَع بها الأرض حيِّز الاستثمار، هل تتم بمنح الاستغلال لفلاَّحين مجاورين، أم يأخذ الديوان الوطني على عاتقه عملية الاستثمار، لحساب المالك وعلى نفقته، وإن كان الحل الأخير، هو الأنسب والأكثر فعَّالية من النَّاحية العملية.

▪ ثامناً: يُعاب على المشرِّع، من خلال النصَّين المشار إليهما في الفقرة الأخيرة، بأنَّه لم يُحدِّد مدَّة وضع الأرض حيِّز الاستثمار، هل تستغرق موسماً فلاحياً أو أكثر، وهل تكون مؤقَّتة أم مؤبَّدة؟ ، إلاَّ أنَّ الرَّاجح هو اعتبار تلك المدَّة مؤقَّتة فقط، إلى حين التعرُّف على هوَّية المالك الحقيقي، أو الحائز الفعلي للعقار، إن كان غير معروف، أو إلى حين زوال الأسباب القاهرة، أو حالة العجز المؤقَّت، التي حالت دون استغلال العقار الفلاحي. فوضع هذا الأخير حيِّز الاستثمار المؤبَّد، يتعارض تعارضاً كلِّياً مع القواعد العامة للملكية الخاصَّة.

▪ تاسعاً: إنَّ عرض الأرض للتَّأجير، تُعدُّ طريقة اختيارية يلجا إليها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، بموجب نص المادة 51 ق ت ع، حيث يقوم بتأجير الأرض غير المستغلة، لفلاَّح له كفاءة في الميدان العملي، وذلك كلَّما ثبت وجود أسباب قوِّية منعت المالك أو الحائز من الاستثمار الفعلي المباشر، غير أنَّ المشرِّع لم يبيِّن بدقة، متى يلجأ الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، إلى الاعتماد على طريقة وضع الأرض حيِّز الاستثمار، ومتى يلجأ إلى طريقة عرض الأرض للتَّأجير، وبالتَّالي يُترك الأمر للسلطة التقديرية لهذه الهيئة العمومية، بما يتماشى مع تحقيق الفائدة العامة لاستغلال الأرض الفلاحية.

▪ عاشراً: يُعاب على المشرِّع، بخصوص تطبيق نص المادة 56 من قانون التوجيه العقاري، بأنَّه لم يُبيِّن إطلاقاً الإطار القانوني الذي بموجبه، تنتقل ملكية العقار الفلاحي، محل المعاملة الباطلة، المُخالفة لنص المادة 55 من القانون الأخير، كما أنَّه لم يُحدِّد بدقَّة الإجراءات القانونية، الواجب مراعاتها عند نقل ملكية العقار الفلاحي المعني بتلك المخالَفة، فهل تنتقل تلك الملكية عن طريق إجراءات نزع الملكية للمنفعة العمومية، أم وفق إجراءات الشُّفعة المعتادة، أم على أساس قواعد وإجراءات الاسترداد.

2. التوصيات:

▪ أولاً: نوصي بضرورة النص في قانون التوجيه العقاري على تكليف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية دون غيره، بأن يقوم بعملية استثمار الأرض الفلاحية غير المستغلة بعذر لحساب المالك وعلى نفقته، ويجب أن يقتصر هذا العلاج فقط على الحالات التي يكون فيها المالك عاجزاً عجزاً مؤقتاً لأسباب قاهرة على استغلال أرضه استغلالاً فلاحياً.

▪ ثانياً: نوصي بأن يقوم المشرِّع الجزائري بتحديد مدَّة وضع الأرض حيِّز الاستثمار المشار إليها في نص المادتين 51 و 52 من قانون التوجيه العقاري، هل تستغرق موسماً فلاحياً أو أكثر، لأنَّ تحديد مدَّة الاستثمار الفلاحي يدل على الطابع المؤقت والاستثنائي لهذا الإجراء، كما نوصي بسن إجراءات أخرى لاحقة لإجراء وضع الأرض حيِّز الاستثمار، لاسيَّما في حالة انتهاء المدَّة المحدَّدة له دون زوال العذر أو الأسباب القاهرة التي حالت دون استغلال المالك لأرضه الفلاحية، حتى لايتم تجديد عقود الاستثمار لمدة طويلة أو بصفة دورية ودائمة، دون إرادة ورغبة المالك، الأمر الذي يتنافى مع مضمون حق الملكية وما يُتيحه من سلطات لصاحبه.

▪ ثالثاً: نوصي بأن يقوم المشرِّع الجزائري بوضع إجراءات خاصة تفصيلية لتطبيق نص المادة 52 من قانون التوجيه العقاري، لاسيَّما إجراءات تطبيق الشفعة الإدارية، نظراً

لخصوصية اللجوء للشفعة في هذه الحالة، باعتبار أن الشفعة في القواعد العامة لاتجوز إلاَّ إذا قام المالك ببيع عقاره للغير بإرادته، بينما هنا يُرغم المالك على إجراء البيع، كجزاء لعدم استغلاله استغلالاً فلاحيا، لأنَّ ذلك يُشكِّل تعسُّفاً في استعمال الحق.

- رابعاً: نوصي بضرورة وضع إجراءات قانونية دقيقة وآليات تنفيذية تكفل التطبيق الصحيح لنص المادة 56 من قانون التوجيه العقاري، مع بيان الإطار القانوني الذي بموجبه تنتقل ملكية العقار الفلاحي، محل المعاملة الباطلة المُخالِفة لنص المادة 55 من القانون نفسه، بمعنى بيان إن كان انتقال ملكية الأرض يكون بطريق نظام الشفعة المعروفة في القواعد العامة، أو بواسطة الشفعة الإدارية التي جاءت بها التشريعات الجزائرية الخاصة، أو بطريق إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة، أو يتم الاعتماد على نظام الاسترداد الشبيه بنظام الشفعة.

- خامساً: نقترح على الباحثين المتخصِّصين في القانون العقاري، أن يقوموا بدراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي حول جزئية» وجوب استغلال الأرض الفلاحية بين الشريعة والقانون»، غير أن هذا يحتاج لبحث معمَّق، كحال بحوث الماجستير والدكتوراه، نظراً لأهمية الموضوع في واقعنا المعاش من جهة، وكذا تشعُّب الدراسات القانونية المقارنة بالفقه الإسلامي من جهة أخرى.

الهوامش:

1. حسن كيرة، المدخل إلى القانون، (القاهرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط6، 1993) ، ص753.
2. حسن كيرة، المدخل إلى القانون، ص755.
3. محمد أحمد سراج، نظرية العقد والتعسُّف في استعمال الحق من وجهة الفقه الإسلامي، (القاهرة، دار المطبوعات الجامعية، د. ط، 1998) ، ص 274، 275.
4. محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني الجزائري، مصادر الإلتزام، (الجزائر، دار الهدى، ط1، 1992) ، ج2، ص46.
5. شوقي بناسي، نظرية الحق في القانون الوضعي الجزائري، دراسة مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي والتشريع المصري واجتهادات القضاء الفرنسي، (الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2010) ، ص727.
6. شوقي بناسي، نظرية الحق في القانون الوضعي الجزائري، ص736.
7. زروقي ليلى، التقنينات العقارية: العقارالفلاحي، (الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط02، 2001) ، ج1، ص 31.
8. شوقي بناسي، نظرية الحق في القانون الوضعي الجزائري، ص717، 718.
9. نصَّت المادة 48/ 1 من قانون التوجيه العقاري، بقولها: « يُشكِّل عدم استغلال الأراضي الفلاحية فعلاً تعسُّفياً في استعمال الحق، نظراً إلى الأهمِّية الإقتصادية والوظيفة الإجتماعية المنوطة بهذه الأراضي». راجع القانون رقم 90 – 25، المؤرَّخ في: 18/ 11/ 1990، المتضمِّن قانون التَّوجيه العقاري، المعدَّل والمتمَّم، المنشور بالجريدة الرَّسمية، الصادرة في: 18/ 11/ 1990، العدد49.
10. زروقي ليلى، التقنينات العقارية: العقارالفلاحي، ج1، ص 31.
11. المرسوم التَّنفيذي، رقم 97 – 490، المؤرَّخ في: 20/ 12/ 1997، المُحدِّد لشروط تجزئة الأراضي، المنشور بالجريدة الرَّسمية، الصَّادرة بتاريخ: 21/ 12/ 1997، العدد: 84.

12. مرسوم تنفيذي رقم: 97 – 484 مؤرخ في: 15/ 12/ 1997، المتضمن ضبط تشكيلة الهيئة الخاصة، وكذلك إجراءات إثبات عدم استغلال الأراضي الفلاحية، المنشور بالجريدة الرسمية الصادرة في: 17/ 12/ 1997، العدد: 83.

13. عمر حمدي باشا و ليلى زروقي، المنازعات العقارية، (الجزائر، دار هومة النشر والتوزيع، ط3، 2007) ، ص181.

14. أُنشأ هدا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 96/ 87 المؤرخ في: 24/ 02/ 1996، المعدَّل والمتمَّم، يتضمَّن إنشاء الدِّيوان الوطني للأراضي الفلاحية، المنشور بالجريدة الرسمية الصادرة في: 28/ 02/ 1996، العدد: 15.

15. المرسوم التنفيذي رقم 10 – 326، المؤرَّخ في: 23/ 12/ 2010، المحدِّد لكيفيات تطبيق حق الإمتياز، لاستغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأملاك الخاصة للدولة، المنشور بالجريدة الرَّسمية، الصادرة في: 23/ 12/ 2010.

16. هذا النوع من العقارات الفلاحية يحكمه حالياً قانون رقم 10 – 03، المؤرَّخ في: 15/ 08/ 2010، المحدِّد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأملاك الخاصة للدَّولة، المنشور بالجريدة الرَّسمية الصادرة في: 15/ 08/ 2010. وهذا بعد إلغاء قانون رقم 87 – 19، المتضمّن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، بموجب المادة 34 من القانون 10 – 03، الشار إليه.

17. زروقي ليلى، التقنينات العقارية: العقارالفلاحي، ص 35.

18. شامة اسماعين، النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، د. ط، 2003) ، ص284.

19. شامة اسماعين، النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري، ص 285 – 286.

20. القانون رقم 08 – 16، المؤرَّخ في: 03/ 08/ 2008، المتضمِّن التوجيه الفلاحي، المنشور بالجريدة ارَّسمية، الصادرة في: 03/ 08/ 2008.

21. مرسوم تنفيذي رقم: 97/ 490: مؤرخ في: 20/ 12/ 1997، يحدد شروط تجزئة الأراضي الفلاحية، المنشور بالجريدة الرسمية الصادرة في: 21/ 12/ 1997، العدد 84.

22. نلاحظ أن قانون التهيئة والتعمير هو الآخر قرر حماية العقار الفلاحي عندما نص في المادة 04 منه على أنه «لا تكون قابلة للبناء إلا القطع الأرضية: ... التي تكون في الحدود المتلائمة مع القابلية للاستغلالات الفلاحية عندما تكون موجودة على أراض فلاحية» وهو ما أكدته المادة 48 منه كذلك، راجع القانون رقم: 90/ 29 المؤرخ في: 01/ 12/ 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير المعدَّل والمتمَّم.

23. شوقي بناسي، نظرية الحق في القانون الوضعي الجزائري، ص759، 758.

24. الأمر رقم 66 – 156، المؤرَّخ في: 08/ 06/ 1966، المتضمِّن قانون العقوبات الجزائري، المعدَّل والمتمَّم، المنشور بالجريدة الرسمية، الصادرة في: 11/ 06/ 1966، العدد 49.

25. راجع نص المادة 794 وما بعدها، من الأمر رقم 75 – 58، المؤرَّخ في: 26/ 09/ 1975، المتضمِّن القانون المدني الجزائري، المعدَّل والمتمَّم.

26. شامة اسماعين، النِّظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري، ص287، 241.

27. محمد وحيد الدين سوار، حق الملكية في ذاته في القانون المدني، (عمَّان، دار الثقافة للنَّشر والتَّوزيع، ط2، 2010) ، ص92.

28. عمار علوي، الملكية والنظام العقاري في الجزائر، (الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، ط5، 2009) ، ص42.

29. محمودي عبد العزيز، آليات تطهير وتسوية سندات الملكية العقارية الخاصة في التشريع الجزائري، (الجزائر، منشورات بغدادي، ط2، 2010) ، ص35، 34.

30. حمدي باشا عمر، حماية الملكية العقارية الخاصة، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، د. ط، 2004) ، ص75.

31. شامة اسماعين، النِّظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري، ص171.

المصادر والمراجع:

أولاً ـ الكتب:

1. بلحاج العربي، أبحاث ومذكِّرات في القانون والفقه الإسلامي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، د. ط، 1996) ، ج1.
2. زروقي ليلى، التقنينات العقارية: العقارالفلاحي، (الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ط02، 2001) ، ج1.
3. حمدي باشا عمر، حماية الملكية العقارية الخاصة، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، د. ط، 2004) .
4. حمدي باشا عمر و ليلى زروقي، المنازعات العقارية، (الجزائر، دار هومة النشر والتوزيع، ط3، 2007.
5. حسن كيرة، المدخل إلى القانون، (القاهرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط6، 1993) .
6. محمد أحمد سراج، نظرية العقد والتعسُّف في استعمال الحق من وجهة الفقه الإسلامي، (القاهرة، دار المطبوعات الجامعية، د. ط، 1998) .
7. محمد وحيد الدين سوار، حق الملكية في ذاته في القانون المدني، (عمَّان، دار الثقافة للنَّشر والتَّوزيع، ط2، 2010) .
8. محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني الجزائري، مصادر الإلتزام، (الجزائر، دار الهدى، ط1، 1992) ، ج2.
9. محمودي عبد العزيز، آليات تطهير وتسوية سندات الملكية العقارية الخاصة في التشريع الجزائري، (الجزائر، منشورات بغدادي، ط2، 2010) .
10. نبيل إبراهيم سعد، المدخل إلى دراسة القانون: نظرية الحق، (القاهرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، د. ط، 2001) .
11. عبد الرَّزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط3، 1998) ، ج1.

12. عمار علوي، الملكية والنظام العقاري في الجزائر، (الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، ط5، 2009).

13. شامة اسماعين، النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، د. ط، 2003).

14. شوقي بناسي، نظرية الحق في القانون الوضعي الجزائري، دراسة مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي والتشريع المصري واجتهادات القضاء الفرنسي، (الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2010).

15. شميشم رشيد، التعسُّف في استعمال الملكية العقارية، دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، (الجزائر، دار الخلدونية، د. ط، د. س).

ثانياً ـ القوانين والمراسيم:

1. الأمر رقم 66 – 156، المؤرَّخ في: 08/ 06/ 1966، المتضمِّن قانون العقوبات الجزائري، المعدَّل والمتمَّم، المنشور بالجريدة الرسمية، الصادرة في: 11/ 06/ 1966، العدد 49.

2. الأمر رقم 75 – 58، المؤرَّخ في: 26/ 09/ 1975، المتضمِّن القانون المدني المعدَّل والمتمَّم، المنشور بالجريدة الرّسمية، الصادرة في: 30/ 09/ 1975، العدد78.

3. القانون رقم 90 – 25، المؤرَّخ في: 18/ 11/ 1990، المتضمِّن قانون التَّوجيه العقاري، المعدَّل والمتمَّم، المنشور بالجريدة الرَّسمية، الصادرة في: 18/ 11/ 1990، العدد49.

4. القانون رقم 08 – 16، المؤرَّخ في: 03/ 08/ 2008، المتضمِّن التوجيه الفلاحي، المنشور بالجريدة الرَّسمية، الصادرة في: 03/ 08/ 2008.

5. القانون رقم 10 – 03، المؤرَّخ في: 15/ 08/ 2010، المحدِّد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأملاك الخاصة للدَّولة، المنشور بالجريدة الرَّسمية الصادرة في: 15/ 08/ 2010.

6. المرسوم التنفيذي رقم: 96/ 87 المؤرخ في: 24/ 02/ 1996، المعدَّل والمتمَّم، المتضمِّن إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، المنشور بالجريدة الرسمية الصادرة في: 28/ 02/ 1996، العدد: 15.

7. المرسوم التنفيذي رقم: 97 – 484 مؤرخ في: 15/ 12/ 1997، المتضمِّن ضبط تشكيلة الهيئة الخاصة، وكذلك إجراءات إثبات عدم استغلال الأراضي الفلاحية، المنشور بالجريدة الرسمية الصادرة في: 17/ 12/ 1997، العدد: 83.

8. المرسوم التَّنفيذي رقم 97 – 490، المؤرَّخ في: 20/ 12/ 1997، المُحدِّد لشروط تجزئة الأراضي، المنشور بالجريدة الرَّسمية، الصَّادرة بتاريخ: 21/ 12/ 1997، العدد: 84.

9. المرسوم التنفيذي رقم: 10 – 326، المؤرَّخ في: 23/ 12/ 2010، المحدِّد لكيفيات تطبيق حق الإمتياز، لاستغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأملاك الخاصة للدولة، المنشور بالجريدة الرَّسمية، الصادرة في: 23/ 12/ 2010.

ثالثاً ـ الرسائل الجامعية:

1. محمد علي حنبولة، الوظيفة الإجتماعية للملكية الخاصة، دراسة مقارنة في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 1973.

رابعاً ـ المجلات العلمية:

1. مالك جابر حميدي، إساءة استعمال الحق خطأً تقصيرياً يلتزم من صدر منه بتعويض الضرر الناشئ عنه، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد: 06، 2009.

خامساً ـ قرارات المحكمة العليا:

1. قرار المحكمة العليا، المؤرَّخ في: 16/ 06/ 1992، المنشور بالمجلَّة القضائية، الصادرة سنة 1995، العدد 01.

حلول عددية للمعادلات الجبرية *

عبد النور زرفة **

د. كعبوش عز الدين ***

* تاريخ التسليم: 27/ 2/ 2015م، تاريخ القبول: 7/ 2/ 2016م.

** طالب/ هندسة كيميائية/ جامعة أم البواقي/ الجزائر.

*** مشرف/ جامعة أم البواقي/ الجزائر.

ملخص:

يتلخص موضوع البحث في تطبيق طريقة لحل المعادلات وإيجاد تقريب الجذور. ونعرف أن عند دراسة دالة ما نقوم بإيجاد حل المشتقة $f'(x)=0$ وفي بعض أحيان دراسة هذه الدالة صعبا خاصة إذا كانت الدالة $f(x)$ معقدة مثلا ذات الأس السادس وأكثر، و منه تطور البحث على طرق عددية تسهل عملية إيجاد حلول المشتقة $f'(x)=0$ مهما كانت صعبة، وهذا هو بحث يكمن في تطبيق طريقة في التحليل العددي تسهل عملية إيجاد جذور المشتقة $f'(x)=0$ باستعمال الدالة $f(x)$ فقط مهما كانت معقدة أو صعبة في زمن قليل جدا.

Numerical Solutions of Algebraic Equations

Abstract:

The aim of the subject of our research is to apply a method to solve equations and to find the approximation of roots. We know that when we study a function, we have to find a solution for the derivative f' (x) =0. Sometimes this function is hard to study, especially if the function f (x) is complex, such as Exponential Functions. The paper shows different methods and ways that facilitate the procedure of finding a solution to the derivative f' (x) =0 no matter how difficult a function is. The researcher applies a method in the numerical analysis that facilitate the procedure of finding the roots of the derivative f' (x) =0 using only function f (x) no matter how complex or difficult it is and at the same time it takes a short time to be solved.

1. المقدمة :

التحليل العددي هو أحد فروع الرياضيات المهمة، وهو الذي يربط بين الرياضيات التحليلية، والحساب الآلي، ويستخدم عادة في إيجاد بعض حلول المسائل والمشكلات [1] $f(x) = 0$. التي يصعب حلها أو يستغرق حلها وقتاً طويلاً [2] $f(x) = 0$. فالطرق التقليدية لا تفلح كثيرا في حل المعادلات ذات الدرجات العالية من الدرجة الخامسة أو السادسة مثلا، و لكن يمكننا حلها بالطرق العددية، وبالأخص في المعادلات التي تحتاج إلى التكرار من أجل الوصول إلى نتيجة أو إيجاد الحل التقريبي؛ وبالتالي فإن الحل المثالي هو أخذ النقاط التقريبية المقربة لقيمة الجذر، و كلما كان التكرار قليلا كانت هذه الطريقة أفضل، و أما الدقة فهي الفارق بين الحل العددي و الحل المضبوط، و كلما كان صغيرا كلما كانت الطريقة أفضل [3] .

لا زالت عملية إيجاد حل المعادلات لا تملك حلا مغلق الشكل أي بمعنى آخر لا توجد طريقة أو قاعدة تعطي الحل الدقيق أو صحيح، و لذلك يجب أن تحل بالطرق العددية. [4] إذا التحليل العددي هو علم التقريب حيث يتم استخدام طرق عددية لحل المعادلات المعقدة، و غير قابلة لحل.

ونجد على سبيل المثال عند دراسة دالة ما f(x) فإننا نقوم بحساب المشتقة $f'(x) = 0$ و في بعض أحيان يكون حلها صعبا يعني اللجوء إلى الطرق العددية كطريقة نيوتن أو نيوتن– رافسون مثلا و هذه الطريقة الجديدة أيضا لها دور في إيجاد الحل التقريبي كباقي الطرق، ولكن ميزتها عن طرق أخرى لأنها تستعمل الدالة f(x) لإيجاد القيم التقريبية لمشتقة الدالة $f'(x) = 0$.

2. البرهان الرياضي لطريقة الجديدة:

إن معظم المعادلات التي تظهر خلال التطبيقات العملية تكون غير خطية، وحل هذه المعادلات أو إيجاد الجذور لها ليس بالأمر السهل لذلك نستخدم الطرق العددية لإيجاد هذه الجذور أو على أقل قيم تقربية، وذلك بالبحث عن قيم x التي تجعل المقدار $f'(x)$ أصغر ما يمكن [1].

لنفرض أن لدينا دالة f (x) معرفة و متصلة على المجال [xa , xb] و $x_i \in [x_a ; x_b]$ نريد إيجاد الحل التقريبي لمشتقة الدالة $f'(x) = 0$ و ليكن xi حيث (i=1,2,3,....) هو الحل

التقريبي لهذه الأخير الذي يحقق الشرط $f'(xi) = 0$ حيث (i=1,2,3,....) نقول: إن xi هو حل المشتقة $f'(x)$ على المجال $[x_a , x_b]$، و نفرض أن S1 و S2 مثلثين متساوياً في المساحة. الرسم البياني يوضح كل من C_f رسما بيانيا لدالة f (x) و S_1 و S_2 (الشكل 1).

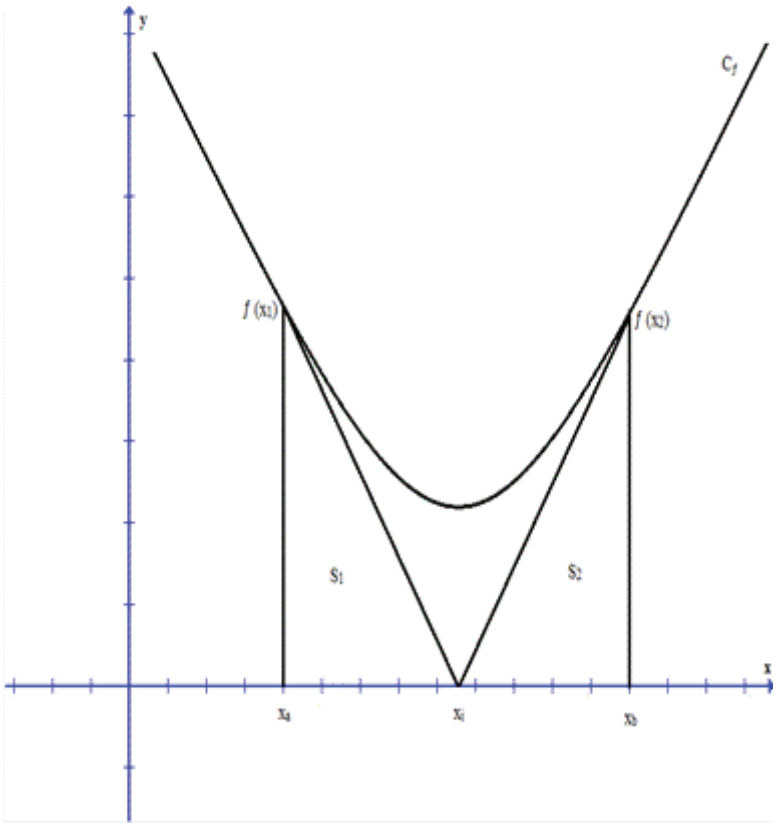

و منه ;

يمكننا البرهان على العبارة باستعمال الرسم السابق و المثلثان S_1 و S_2

بالنسبة لمثلث S_1

يمكننا حساب مساحة المثلث S_1 حسب الشكل الموضح في الرسم البياني ;

$$S_1 = [f(x_a)(x_i - x_a)]/2 \qquad (1)$$

بالنسبة لمثلث S_2

يمكننا أيضا حساب مساحة المثلث S_2 حسب الشكل الموضع في الرسم البياني ;

$$S_2 = [f(x_b)(x_b - x_i)]/2 \qquad (2)$$

و قد عرفنا سابقا أن

$$S_1 = S_2$$

$$[f(x_a)(x_i - x_a)]/2 = [f(x_b)(x_b - x_i)]/2$$

$$x_i [f(x_a) + f(x_b)] = f(x_b) x_b + f(x_a) x_a$$

$$xi = \frac{f(x_b) x_b + f(x_a) x_a}{f(xa) + f(xb)} \qquad (3)$$

إذا هذه هي العبارة النهائية التي تمكننا من حساب x_i (i=1. 2. 3.....)

2. طريقة العمل:

بعد التعرف على البرهان، نتطرق إلى كيفية استعمالها، و هي كطرق العددية الأخرى لها خطوات نتبعها بانتظام تمكننا من حساب x_i (i=1. 2. 3.....)

- الخطوة الأولى:

لتكن $x_i \in [x_a ; x_b]$:

- نحسب x_1 (i=1 هي العملية الأولى) باستعمال العبارة [3].
- نحسب $f'(x_1)$ و إذا تحقق الشرط $f'(x_1)=0$ إذا x_1 هو الحل.
- إذا لم يتحقق الشرط $f'(x_1) \neq 0$ نكمل العملية حسب الخطوة الثانية.

- الخطوة الثانية:

في هذه الخطوة نحسب x_2 و لكن عند مجال جديد و لإيجاد المجال الجديد نتبع ما يأتي:

- نعلم أن$f'(x_b) \times f'(x_a) < 0$ إذا:

- المرحلة الأولى: إذا كان $f'(x_a) < 0$ فإن $f'(x_b) > 0$

1. و كانت قيمة $f'(x_1) > 0$:

نضع $x_b = x_1$ و يصبح المجال هو $[x_a ; x_1]$.

2. أو كانت قيمة $f'(x_1) < 0$:

نضع $x_a = x_1$ و يصبح المجال هو $[x_1 ; x_b]$.

ثم نحسب x_2 على المجال الجديد باستعمال العبارة [3] و إذا تحقق الشرط $f'(x_2) = 0$ إذا x_2 هو الحل.

و إذا لم يتحقق الشرط $f'(x_2) \neq 0$ نكمل الحساب بنفس مراحل الخطوة الثانية حتى يتحقق الشرط $f'(x_i) = 0$ حيث (i=1,2,3,....) .

- المرحلة الثانية: أو إذا كان $f'(x_a) < 0$ فإن $f'(x_b) > 0$

1. و كانت قيمة $f'(x_1) > 0$:

نضع $x_a = x_1$ و يصبح المجال هو $[x_1 ; x_b]$.

2. أو كانت قيمة $f'(x_1) < 0$:

نضع $x_b = x_1$ و يصبح المجال هو $[x_a ; x_1]$.

ثم نحسب x_2 على المجال الجديد باستعمال العبارة [3] و إذا تحقق الشرط $f'(x_2) = 0$ إذا x_2 هو الحل.

و إذا لم يتحقق الشرط $f'(x_2) \neq 0$ نكمل الحساب بنفس مراحل الخطوة الثانية حتى أن يتحقق الشرط $f'(x_i) = 0$ حيث (i=1,2,3,....) .

3. تطبيقات

$f(x) = 2x^2 - 5x + 1$					$f'(x) = 4x - 5$			
i	x_a	x_b	$f(x_a)$	$f(x_b)$	$f'(x_a)$	$f'(x_b)$	x_i	$f'(x_i)$
	1	1.5	2 -	2 -	1 -	1		
1	1	1.5	2 -	2 -	1-	1	1.25	0

$f(x) = x^2 - 1$					$f'(x) = 2x - 1$			
i	x_a	x_b	$f(x_a)$	$f(x_b)$	$f'(x_a)$	$f'(x_b)$	x_i	$f'(x_i)$
	0.25	0.75	0.1875 -	0.1875 -	0.5 -	0.5		
1	0.25	0.75	0.1875 -	0.1875 -	0.5 -	0.5	0.5	0

$f(x) = \exp(2x) - 13x$					$f'(x) = 2\exp(2x) - 13$			
i	x_a	x_b	$f(x_a)$	$f(x_b)$	$f'(x_a)$	$f'(x_b)$	x_i	$f'(x_i)$
	0.8	1	5.447 -	5.6109 -	3.0939 -	1.7781		
1	0.8	1	5.447 -	5.6109 -	3.0939 -	1.7781	0.901482198	0.8648 -

f (x) = exp (2x) – 13x					f' (x) = 2exp (2x) - 13			
i	x_a	x_b	f (x_a)	f (x_b)	f' (x_a)	f' (x_b)	x_i	f' (x_i)
2	0.901482198	1	5.6517 -	5.6109 -	0.8648 -	1.7781	0.950562653	0.3868
3	0.901482198	0.950562653	5.6517 -	5.6639 -	0.8648 -	0.3868	0.926048883	0.2537 -
4	0.926048883	0.950562653	5.6655 -	5.6639 -	0.2537 -	0.3868	0.938304037	0.0626
5	0.926048883	0.938304037	5.6655 -	5.6666 -	0.2537 -	0.0626	0.932177054	0.0965 -
6	0.932177054	0.938304037	5.6665 -	5.6666 -	0.0965 -	0.0626	0.935240572	0.0152 -
7	0.935240572	0.938304037	5.6667 -	5.6666 -	0.0172 -	0.0626	0.936772291	0.0227
8	0.935240572	0.936772291	5.6667 -	5.6667 -	0.0172 -	0.0227	0.936006431	0.0027
9	0.935240572	0.936006431	5.6667 -	5.6667 -	0.0172 -	0.0027	0.935623501	0.0072 -
10	0.935623501	0.936006431	5.6667 -	5.6667 -	0.0072 -	0.0027	0.935814966	0.0022 -
11	0.935814966	0.936006431	5.6667 -	5.6667 -	0.0022 -	0.0027	0.935910698	0.0002
12	0.935814966	0.935910698	5.6667 -	5.6667 -	0.0022 -	0.0002	0.935862832	0.001 -
13	0.935862832	0.935910698	5.6667 -	5.6667 -	0.001 -	0.0002	0.935886765	0.0004 -
14	0.935886765	0.935910698	5.6667 -	5.6667 -	0.0004 -	0.0002	0.935898731	$6.1294 - 10^{-5}$
15	0.935898731	0.935910698	5.6667 -	5.6667 -	$6.1294 - 10^{-5}$	0.0002	0.935904714	$9.4265 10^{-5}$
16	0.935898731	0.935904714	5.6667 -	5.6667 -	$6.1294 - 10^{-5}$	$9.4265 10^{-5}$	0.935901722	$1.6472 10^{-5}$
17	0.935898731	0.935901722	5.6667 -	5.6667 -	$6.1294 - 10^{-5}$	$1.6472 10^{-5}$	0.935900226	$2.2424 - 10^{-5}$
18	0.935900226	0.935901722	5.6667 -	5.6667 -	$2.2424 - 10^{-5}$	$1.6472 10^{-5}$	0.935900974	$2.9757 - 10^{-6}$
19	0.935900974	0.935901722	5.6667 -	5.6667 -	$2.9757 - 10^{-6}$	$1.6472 10^{-5}$	0.935901348	$6.7483 10^{-6}$
20	0.935900974	0.935901348	5.6667 -	5.6667 -	$2.9757 - 10^{-6}$	$6.7483 10^{-6}$	0.935901161	$1.8863 10^{-6}$
21	0.935900974	0.935901161	5.6667 -	5.6667 -	$2.9757 - 10^{-6}$	$1.8863 10^{-6}$	0.935901067	$5.5772 - 10^{-7}$

f (x) = exp (2x) – 13x					f' (x) = 2exp (2x) - 13			
i	x_a	x_b	f (x_a)	f (x_b)	f' (x_a)	f' (x_b)	x_i	f' (x_i)
22	0.935901067	0.935901161	5.6667 -	5.6667 -	5.5772 - 10^{-7}	1.8863 10^{-6}	0.935901114	6.6428 10^{-7}
23	0.935901067	0.935901114	5.6667 -	5.6667 -	5.5772 - 10^{-7}	6.6428 10^{-7}	0.935901090	4.0279 10^{-8}
24	0.935901067	0.935901090	5.6667 -	5.6667 -	5.5772 - 10^{-7}	4.0279 10^{-8}	0.935901078	2.7172 - 10^{-7}
25	0.935901078	0.935901090	5.6667 -	5.6667 -	2.7172 - 10^{-7}	4.0279 10^{-8}	0.935901084	1.1572 - 10^{-7}
26	0.935901084	0.935901090	5.6667 -	5.6667 -	1.1572 - 10^{-7}	4.0279 10^{-8}	0.935901087	3.7721 - 10^{-8}
27	0.935901087	0.935901090	5.6667 -	5.6667 -	3.7721 - 10^{-8}	4.0279 10^{-8}	0.935901088	

5. النتائج:

1. نلاحظ من الأمثلة السابقة عند دالة كثيرة الحدود من الدرجة الثانية أننا نجد الحل لها من عملية واحدة فقط.

2. هي طريقة سهلة وسريعة في الحساب، ولها دور كبير في إيجاد الحل لأكبر المعادلات ذات الدرجات العالية

3. عدد التكرار لإيجاد الحل يتقلص مقارنة مع الطرق العددية الأخرى.

المصادر والمراجع:

1. أ د محمد منصور صبح، د صالح بن منيع الحربي– التحليل العددي و طرق حساب العددي– 2008 –مكتبة الرشد –صفحة 1.
2. عمر محمد التومي، أحمد حمر الشوشة– التحليل العددي.
3. العكري الناصر، بن قويدر الحاج– مذكرة لنيل شهادة أستاذ التعليم المتوسط– 2008.
4. معروف محمد حديد، عبدالاله يونس، رشيد عبد الرزاق الصالحي – الطرق العددية في الهندسة – دار الكتب– 1982.

أثر الأداء المالي على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية ''دراسة تطبيقية خلال الفترة (2009-2012)'' *

أ. بوصبع هناء **

أ. د. صاري محمد ***

* تاريخ التسليم: 29/ 6/ 2014م، تاريخ القبول: 16/ 8/ 2014م.

** باحثة دكتوراه/ مالية والتسويق في المؤسسات/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

*** أستاذ التعليم العالي/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

ملخّص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الأداء المالي على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية، من خلال تحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة (مؤشرات الأداء المالي) و المتمثلة في (نسب الربحية، ونسب السيولة، ونسب المديونية، ونسب النشاط) على المتغير التابع (نمو الشركات) معبراً عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية؛ ولتحقيق هذه الأهداف أُجريت الدراسة على عينة قوامها (46) شركة صناعية خاصة جزائرية خلال الفترة (2009 – 2012) ، وتمّ استخدام اختبار (Ordinary Least Squares)بعد أن تمّ ترتيب البيانات بطريقة تحقق الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لنسب الربحية، ونسب النشاط على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية، ولم تتوصل الدراسة إلى ما يثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لنسب السيولة، ونسب المديونية على نمو هذه الشركات.

و خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها؛ دعوة الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية إلى استخدام مصادر التمويل الخارجية لتغطية احتياجات النمو إذا ما أُتيحت الفرصة لذلك.

الكلمات الدالة: الأداء المالي، النسب المالية، نمو الشركات، الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

The Impact of Financial Performance on the Growth of Private Industrial Algerian Companies «An Empirical Study During the Period (2009- 2012)»

Abstract:

The aim of this study is to demonstrate the impact of financial performance on the growth of private industrial Algerian companies by identifying the extent of the impact of the independent variables (financial performance indicators) which are (profitability, liquidity, debt, activity ratios) on the dependent variable (growth of companies) which is expressed by the Return On Equity. In order to achieve these objectives, a sample of (46) private industrial Algerian companies during the period (2009-2012) was tested using (Ordinary Least Squares) . After arranging the data in (Pooled Data Regression) form, the results showed the existence of a significant statistically effect at (a =0.05) of profitability ratios and activity ratios on the growth of private industrial Algerian companies. However, the study didn't prove the existence of a significant statistically effect at (a =0.05) of liquidity ratios or debt ratios on the growth of these companies. The researchers find that private industrial Algerian companies should be benefited from external sources if possible to cover their needs to develop and grow.

Keywords: *financial performance, financial ratios, growth of companies, private industrial Algerian companies.*

مقدمة الدراسة:

يعدّ نمو الشركات من الموضوعات الملّحة التي تفرض نفسها بقوة في الأوساط الأكاديمية؛ أين أصبحت عملية ملاحقة التطورات و التغيرات في بيئة الأعمال؟ ، و ما تتطلبه من ضرورة تخطيط و توجيه عمليات التأقلم المستمرة للشركات، من أهم المسؤوليات المُلقاة على عاتق الإدارة العليا لهذه الشركات كمطلب أساس للبقاء و الاستمرار في ظل هذه البيئة.

و من ناحية أخرى، فإنّ الاهتمام بنمو الشركات لا يعود فقط للتطورات العالمية غير المسبوقة، بل يرجع أيضاً إلى التغيير في إدراك محددات نموها، و التي أثبتت الدراسات التجريبية إمكانية دراستها من وجهات نظر متعددة، لا تتحدد فقط بالخصائص التقليدية كحجم الشركة وعمرها بل أيضاً بعدة عوامل أهمها تلك المرتبطة بالأداء المالي (Gill & Anastasovm,2010,p109).

قد أُجري عدد من الدراسات في هذا المجال، حيث أظهرت دراسة (Bottazzi & Sec-chi, 2005) أنه يوجد علاقة إيجابية بين الأداء المالي و النمو، و أيدتهما كذلك دراسة (Coad, 2007)؛ وبالمقابل يرى (Hardwick & Adams, 2002) أنّ هناك تأثيراً سلبياً لبعض مؤشرات (نسب) الأداء المالي على نمو الشركات؛ و من هنا تزايد اهتمام إدارة الشركات بالنسب المالية لتحسين الأداء المالي بشكل ينعكس على معدلات نموها بما يضمن لها الاستمرار و البقاء في محيط تسوده المنافسة الشرسة.

مشكلة الدراسة:

ينضوي هدف النمو تحت قائمة الأهداف المرغوب فيها من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية، كونه يُمثل إحدى المؤشرات لقياس نجاح الشركات، الأمر الذي جعل كثيراً من الباحثين يركزون الاهتمام في التحري عن تلك العوامل التي قد تؤثر فيه، سواء أكان ما يحد منه أم يزيد فيه.

والأداء المالي عبر استخدامه لعدة مؤشرات و معايير مالية، هو إحدى الأساليب المُعتَمدة لتقويم أداء الشركات كونه يُمثل أداةً لمعالجة المشكلات و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة من خلال توفير آلية مناسبة قادرة على تدارك الثغرات، وترشيد القرارات بُغية تحقيق هدف النمو.

و بناءً عليه؛ يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

ما مدى تأثير الأداء المالي من حيث (نسب الربحية، ونسب السيولة، ونسب المديونية، ونسب النشاط) على نمو الشركات الصناعية الخاصة في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

لتعميق مناقشة الأفكار السابقة، جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على مدى تأثير مؤشرات الأداء المالي و هي مُمثلة بأربعة متغيرات مستقلة (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط) على نمو الشركات الجزائرية التابعة للقطاع الخاص؛

- الخروج بتوصيات من شأنها تصويب القرارات الإستراتيجية المتخذة من قبل الشركات المدروسة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى ما يأتي:

♦ **الأهمية العلمية**: تعد الدراسة الحالية استكمالاً و إثراءً للبحوث السابقة المتعلقة بالعوامل المؤثرة على نمو الشركات في إطار المنهج المستوحى من الفكر المالي، بما تُقدمه من نتائج يُمكن أن تُسهم في بناء مؤشرات نمطية يمكن الاعتماد عليها في دراسة مثل هذه الموضوعات.

♦ **الأهمية العملية**: منذ أن اتجه الفكر المالي لدراسة نمو الشركات، تمحورت أغلب الدراسات حول شركات الدول المتقدمة في الدرجة الأولى، و لم يتم القيام بدراسات من هذا النوع على شركات الدول النامية إلاّ في الآونة الأخيرة، و على اعتبار الجزائر من الدول النامية التي تعيش مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، فإنّ تطبيق الدراسة على الشركات الجزائرية التابعة للقطاع الصناعي الخاص يُعد مجالاً ملائماً لها، نظراً لمكانة هذا القطاع ضمن النسيج الصناعي في الجزائر.

فرضيات الدراسة:

لمعالجة مشكلة الدراسة تمّ الاعتماد على فرضية رئيسة، والتي صيغت كالآتي:

- Ho1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للأداء المالي

من حيث (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

و قد تفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

- $Ho1_1$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لنسب الربحية معبراً عنها بمعدل العائد على المبيعات (ROS) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.
- $Ho1_2$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لنسب السيولة معبراً عنها بنسبة التداول (CR) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.
- $Ho1_3$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لنسب المديونية معبراً عنها بنسبة الرافعة المالية (LEV) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.
- $Ho1_4$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لنسب النشاط معبراً عنها بمعدل دوران الموجودات (TAT) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

منهج الدراسة:

تماشياً مع طبيعة الموضوع و الأهداف المرجوة منه؛ تمّ استخدام المنهج الوصفي الذي يُحاوَل من خلاله الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع الإجراءات المستقبلية الخاصة بها (الرفاعي، 1998، ص122) .

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية**: غطت الدراسة الفترة الزمنية (2009 – 2012) ، للحصول على بيانات مالية أكثر مصداقية، باعتبارها الفترة التي شرعت فيها الشركات الجزائرية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- **الحدود المكانية**: اقتصرت الدراسة على الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية كبيرة الحجم لضمان تجانس البيانات المالية، وذلك لتطبيق الشركات الصغيرة و متوسطة الحجم معايير محاسبية خاصة بها.

- **الحدود الموضوعية**: اعتمدت الدراسة على المتغيرات الكمية (المالية) دون إدراج المتغيرات الكيفية.

الدراسات السابقة:

تتبّع الباحثان الأدبيات المتعلقة بموضوع أثر الأداء المالي على نمو الشركات، حيث قاما بمراجعة الدراسات التطبيقية العربية و الأجنبية، ولم يتم العثور إلاّ على دراسة عربية وحيدة ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة؛ أما فيما يخص الدراسات الأجنبية فقد تمّ عرض بعض الدراسات المُهمة و الحديثة.

أولاً ـ الدراسات العربية:

قدّم (**المناصير، 2011**) دراسة استهدفت تحليل أثر القرارات المالية (الاستثمار، التمويل و توزيع الأرباح) المُعبّر عنها بعدة مؤشرات مالية على إستراتيجية نمو الشركات المدرجة في بورصة عمان و عددها (21) شركة صناعية للفترة (1996 – 2005) مستخدماً نسب الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية و العائد على المبيعات) و نسب القيمة السوقية (ربحية السهم العادي و القيمة السوقية للسهم) لقياس نمو الشركات؛ و توصلت الدراسة، باستخدام أسلوب الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) من خلال البرنامج الإحصائي (E- views) ، إلى وجود علاقة مترابطة بين القرارات المالية، و بين مقاييس النمو الاستراتيجي، إضافة إلى أهمية معدل العائد على المبيعات كمؤشر لنمو هذه الشركات، حيث بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 95%. وقد أوصت الدراسة الشركات الصناعية الأردنية بضرورة زيادة طاقاتها الإنتاجية من خلال محاولة التوسع، و زيادة الاستثمارات الرأسمالية.

ثانيا ـ الدراسات الأجنبية:

أجرى **(Xavier, 1998)** دراسة حول الاستراتيجيات المالية لنمو شركات دول أوروبا الوسطى– متبعاً بذلك نفس منهج دراسة (Montebello,1981) المتعلقة بنمو الشركات الآسيوية– حيث قام باختيار عينة مشّكلة من (256) شركة صناعية كبيرة الحجم خلال الفترة (1996 – 1997) ، وقد قيس نمو الشركات بالعائد على حقوق الملكية، أما الأداء المالي فقد تمّ قياسه من خلال: نسب الربحية، نسب المديونية و نسب النشاط؛ وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود اختلاف بين الاستراتجيات المالية لنمو الشركات من دولة إلى أخرى، مع انتهاج هذه الشركات إستراتيجية النمو الداخلي.

و هدفت دراسة **(Mateev & Anastasovm,2010)** إلى الكشف عن محددات نمو الشركات الصغيرة و المتوسطة في وسط أوروبا وغربها، و بتطبيق الدراسة على عينة مشكلة من (560) شركة، توصّل الباحثان إلى وجود أثر إيجابي لنسبتي الرافعة المالية، ونسب السيولة من حيث (نسبة التداول) على نمو هذه الشركات، في حين لا يُؤثر عمر الشركة، ونمط الملكية في نمو هذه الشركات.

كما قدّم **(Gill & Mathur, 2011)** دراسة عدّها استكمالاً لدراسة (Mateev & Anastasovm,2010)، هدفت إلى تحديد عوامل نمو الشركات الكندية، و التي أُجريت على عينة مكونة من (164) شركة مدرجة في سوق "Toronto " للأوراق المالية للفترة (2008 – 2010) ، وقد بيّنت نتائج الدراسة أنّ نمو الشركات الكندية يتأثر بحجم المؤسسة، نسب السيولة، نسبة الرافعة المالية، التدفق النقدي، عمر الشركة، في حين لا يتأثر نمو هذه الشركات بنسبة الدخل التشغيلي إلى الأصول الثابتة.

وجاءت دراسة **(Amouzesh, et al, 2011)** لتبحث طبيعة العلاقة بين النمو المحتمل (المتغير التابع) ، و الأداء من حيث (العائد على الأصول، سعر السهم إلى القيمة الدفترية) ، ونسب السيولة (نسبة التداول، السيولة السريعة) كمتغيرات مستقلة، و قام الباحثون باختيار عينة مكونة من (54) شركة مدرجة في سوق الصرف الإيراني خلال الفترة (2006 – 2009) ، و أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ نمو الشركات يتأثر بمتغيرات الأداء، في حين لا يتأثر نمو هذه الشركات بمتغيرات السيولة.

و هدفت دراسة **(Kouser et al, 2012)** إلى اختبار العلاقة بين الربحية، النمو وحجم الشركات، من خلال تطبيق الدراسة على الشركات غير المالية المدرجة في سوق الصرف الباكستاني "Karachi«، حيث تمّ أخذ عينة مكونّة من (70) شركة خلال الفترة (2001 – 2010) ، ومن أهم نتائج الدراسة:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نمو الشركات والربحية المحققة.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات و النمو.

و قد أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الأبحاث المتعلقة بنمو الشركات وبخاصة في الدول النامية التي تفتقر لدراسات من هذا القبيل، واقترح الباحثون اتباع منهج الدراسة نفسه مع إدراج نسب مالية أخرى.

أماّ دراسة **(Arasteh, et al, 2013)** فقد سعت إلى اختبار طبيعة العلاقة بين الهيكل المالي، الرافعة المالية و نمو الشركات، وتكونت عينة الدراسة من (140) شركة مدرجة في سوق «طهران» للصرف خلال الفترة (2007 – 2011) ، و قد أظهرت نتائج الدراسة عدم

تأثير الهيكل المالي على نمو الشركات، في حين تؤثر نسبة الرافعة المالية على نمو هذه الشركات، وفسّر الباحثون هذه النتيجة بأنّ استخدام الدين لتمويل الاستثمارات يؤدي إلى تحسين نمو الشركات.

واهتمت دراسة الباحثين **(Rahim & Saad, 2014)** بتحليل العلاقة بين النمو المحتمل، الهيكل المالي و الأداء من حيث (معدل العائد على الأصول و العائد على السهم) للشركات المنتمية إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAM)؛ ولتحقيق ذلك أُجريت الدراسة على عينة قوامها (229) شركة عامة خلال الفترة (2001 – 2012) ، و أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية بين نسب الربحية (معدل العائد على الأصول) و النمو المحتمل و يسري ذلك على جميع شركات عينة الدراسة، و بالمقابل لا يرتبط نمو الشركات بالهيكل المالي إلاّ في الشركات المتواجدة بماليزيا و سنغافورة.

ما يُميّز الدراسة الحالية: تعدّ هذه الدراسة هي الأولى– على حد اطلاع الباحثين– التي ألقت الضوء على الأداء المالي و أثره في نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية للفترة (2009 – 2012) ، والتي تمّ فيها اختيار المتغيرات بالرجوع إلى عدد كبير من النماذج المقترحة في الدراسات السابقة، و لكنه لم يتوفر الدليل التطبيقي على تأثير مماثل لها في القطاع التطبيقي نفسه، نظرا لتناولها بأدوات إحصائية مختلفة، أو اختلاف قياسها، و الفترة الزمنية التي اهتمت بالتطبيق عليها.

منهجيّة الدّراسة:

متغيرات الدراسة و كيفية قياسها:

- **المتغير التابع:**

نمو الشركات: إنّ تعدد المداخل التي تناولت تعريف النمو أكسب هذا المفهوم نوعا من التعقيد، وهذا بدوره أدى إلى تعدد مؤشرات قياسه، حيث تعرض (Bienaymé,1971,p14) لهذه الإشكالية، معرفاً النمو أنه ظاهرة متعددة الأبعاد يمكن قياسها باستخدام مقاييس الحجم اعتماداً على عامل الزمن.

وعلى هذا الأساس يُمكن تفكيك مفهوم النمو إلى قسمين؛ قسم ينظر إلى النمو أنه ارتفاع كمي في المدخلات: الأصول، حقوق الملكية، العمالة... الخ، وآخر يراه ارتفاعاً في المخرجات: المبيعات، الأرباح، التدفق النقدي، عدد العملاء، ... الخ (Meier, 2009, p2).

و أمام تعدد أبعاد النمو، فإن اختيار مؤشرات قياسه يتوقف على أهداف الدراسة من جهة، وعلى طبيعة النمو في حد ذاته من جهة أخرى (Davidsson et al,2002). وفي هذا

الصدد أفادت دراسة (Achtenhagen et al, 2010) أنّ معدل نمو المبيعات هو المؤشر الأفضل لقياس نمو الشركات.

في حين أظهرت دراسة (Oliveira & Fortunato, 2008) أنّ مؤشر نمو العمالة هو الأفضل لقياس نمو الشركات، نظراً لتأثر معدل نمو المبيعات بأسعار الصرف و التضخم.

و لكن مع إحلال رأس المال للعمالة، اعتمدت عدة دراسات على مؤشر نمو مجموع الأصول لقياس نمو الشركات، أهمها: (Becchetti & Trovato, 2002; Honjo & Harada, 2006)

و بالمقابل، أوضحت دراسة التمان (Altman) أنّ أكثر المؤشرات مساهمة في تمييز الشركات الفاشلة عن غير الفاشلة هو معدل العائد على حقوق الملكية، وهذا أمر منطقي، ذلك أنّ أهم هدف تسعى الشركات لتحقيقه هو تعظيم الربحية، لاسيما في القطاع الخاص (الديحاني، 1995، ص 225) .

وقد تمّ استخدام معدل العائد على حقوق الملكية كمعدل للنمو المحتمل أو الداخلي، في عدد من الدراسات أهمها: (المناصير، 2011؛ Montebello ,1981؛ Xavier, 1998) .

و لأغراض هذه الدراسة، اُختير معدل العائد على حقوق الملكية : (Return on Equity ROE) لقياس نمو الشركات (GROWTH) . و الذي تمّ احتسابه كالآتي:

$$\text{مقياس النمو (GROWTH)} : \text{معدل العائد على حقوق الملكية}(ROE) = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

- **المتغيرات المستقلة**:

الأداء المالي: يُمثّل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف المرجوة (الخطيب، 2010، ص 45) .

و في الدراسة الحالية، قيس الأداء المالي من خلال النسب الآتية:

- نسب الربحية (Profitability Ratios): رغم ضرورة الربحية لبقاء الشركات واستمرارها، إلاّ أنّ العلاقة بين الربحية و النمو لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام في الدراسات التطبيقية (Coad & Holzl,2010) . كما اختلفت الآراء حول هذه العلاقة، حيث أشارت دراسة (Jang & Park,2011) أن الشركات المحققة للربحية تمتلك القدرة أكثر من

يريرها على التزّود بالوسائل المالية للتوسع، وهذا ما يتوافق مع دراسة (Hermelo & Vas-solo,2007) التي هدفت إلى الكشف عن محددات نمو الشركات الأرجنتينية، بالتطبيق على عينة مكونة من (34) شركة خلال الفترة (1994 – 1996) ، وقد توّصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية بين نسب الربحية و نمو الشركات.

وعلى النقيض من ذلك، أثبتت دراسة (Reid,1995) وجود علاقة عكسية بين نسب الربحية و نمو الشركات، وهذا ما يتوافق مع ما قدمته النظرية التقليدية الحديثة من تفسيرات؛ حيث تفترض (Penrose ,1959) أنّ معدل الربحية يتناقص مع ارتفاع مستوى النمو.

بينما عدّ (Greiner ,1972) أن أثر الربحية على نمو الشركات يُمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً، مفسراً ذلك باحتمال تعرض الشركات خلال دورة حياتها لعدة أزمات تختلف أسبابها وظروف حدوثها.

وفي هذه الدراسة، تمثلت نسب الربحية من خلال معدل العائد على المبيعات (Return On Sales : ROS) ، و الذي يبّين قدرة الشركة على تحقيق الأرباح نتيجة المبيعات؛ و قد اُعتُمد هذا المؤشر في عدة دراسات أهمها: (Vijayakumar and Devi, 2011) . وقيسَ على النحو الآتي:

$$\text{معدل العائد على المبيعات (ROS)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

- نسب السيولة (Liquidity Ratios) : تُعبّر السيولة عن قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، حيث إنّ زيادة نسب السيولة له أثر إيجابي على نمو الشركات، و هذا ما أثبتته دراسة (Mateev & Anastasov , 2010) ، مفسرين ذلك بأنّ السيولة المرتفعة، تسمح للشركة بمواجهة مستوى أقل من القيود المالية بفضل فائض النقدية الذي يُموّل فرص النمو بأقل التكاليف.

ومن جانب آخر، فإن ارتفاع مستوى السيولة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة عدم توظيفها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة.

في حين أن الشركات التي تتميّز بانخفاض السيولة تواجه صعوبات في التموين، ذلك أنّ دورة النقدية ترتبط بكفاية رأس المال العامل (Beekman & Robinson,2004).

وهذه الدراسة اعتمدت على نسبة التداول (Current Ratio: CR) على غرار دراسة (المناصير، ; Mateev & Anastasov,2010 2011) ، و تحتسب على النحو الآتي:

$$\text{نسبة التداول } (CR) = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- نسب المديونية (Debt Ratios) : تقيس هذه النسب المدى الذي ذهبت إليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها (عقل، 2010، ص331) .

و في هذا الصدد؛ أجرى (Zhao et al,2012) دراسة على عينة مكوّنة من (42) شركة مدرجة في سوق الصرف "سريلانكا" للفترة (2000 – 2009) ، توّصل من خلالها إلى وجود علاقة طردية بين نسبة الرافعة المالية (Financial leverage: LEV) و نمو الشركات؛ و بالمقابل، أثبتت دراسة (Dhanapal & Ganesan,2010) وجود علاقة عكسية بين نسبة الرافعة المالية و نمو الشركات.

وقد أشارت دراسة (Huyghebaert, & Van de Gucht, 2007) إلى ضعف العلاقة بين نسبة الرافعة المالية و نمو الشركات حديثة النشأة، مُبرراً ذلك بصعوبة تحصلها على التمويل الخارجي، و بالتالي فإن حظوظها في تحقيق النمو تبقى محدودة.

و في الدراسة الحالية تمّ الاعتماد على نسبة الدين إلى حقوق الملكية (أو الرافعة المالية) ، و قد استخدمت في عدد من الدراسات السابقة مثل: (Mateev & Anastasov,2010) .

$$\text{نسبة الرافعة المالية } (LEV) = \frac{(\text{خصوم متداولة} + \text{خصوم طويلة الأجل})}{\text{حقوق الملكية}}$$

- نسب النشاط (Activity ratios) : تقيس هذه النسب كفاءة إدارة الشركة في توزيع مواردها المالية توزيعا «مناسباً» على مختلف أنواع الأصول لتحقيق أكبر حجم من المبيعات (عقل، 2010، ص327) .

وأثبتت دراسة (Xavier, 1998) أنّ نسب النشاط معبراً عنها بمعدل دوران مجموع الأصول (Total Assets Turnover : TAT) تؤثر إيجاباً على نمو الشركات، مفسراً ذلك بأنّ زيادة معدلات الدوران لهذه النسب يزيد من الأموال المتاحة للشركة و بالتالي زيادة الاستثمارات و الفرص الاستثمارية.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول}(TAT) = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

نموذج الدّراسة:

يُوضح النموذج شكل البحث الافتراضي الذي يعكس عنوان الدراسة المحددة، و منه يُظهر الشكل أثر الأداء المالي الذي يأخذ صيغة المتغيرات المستقلة على نمو الشركات الذي يُمثّل المتغير التابع.

الشكل (1)

نموذج الدراسة النظرية

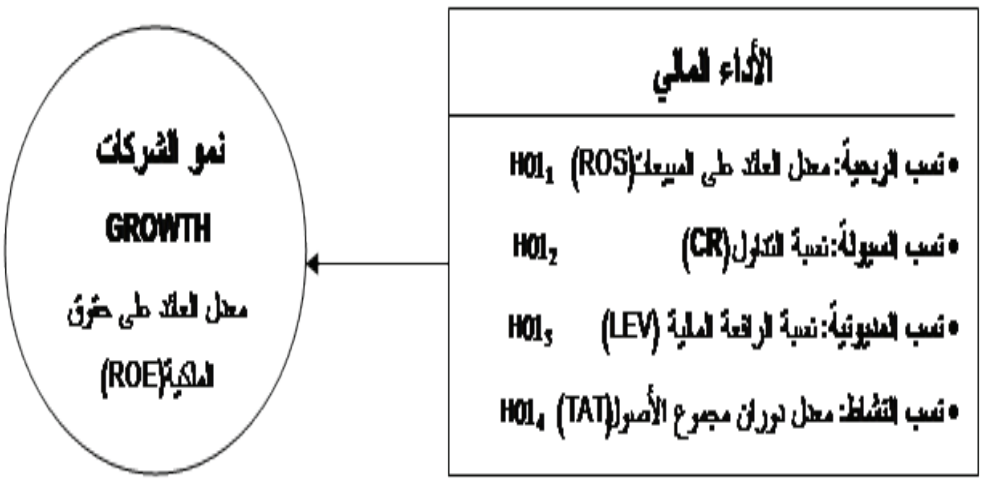

المصدر: من إعداد الباحثين

ويُمكن صياغة نموذج الدراسة على شكل المعادلة التالية:

$$GROWTH = \alpha + \beta 1i\ ROS + \beta 2i\ CR + \beta 3i\ LEV + \beta 4i\ TAT + ei$$

حيث: α: الثابت؛ e_i: الخطأ العشوائي، β_{1i}..... β_{4i} معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

مجتمع الدراسة وعيّنتها:

مثلت الشركات الصناعية الخاصة كبيرة الحجم مجتمعاً لهذه الدراسة بواقع (74)

شركة، تمّ التحصل على بياناتها المتعلقة (الاسم التجاري، قطاع النشاط والشكل القانوني) من خلال الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ، أمّا عينة الدراسة فشملت الشركات التي أودعت قوائمها المالية (الميزانية المالية، قائمة الدخل) للفترة (2009 – 2012) بالمركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) ، **وبغرض ضمان تجانس عينة الدراسة تمّ مراعاة الشروط الآتية**:

- أن تتوفر المعلومات الكافية عن شركات العينة لاحتساب المتغيرات المحددة خلال فترة الدراسة؛
- أن تتميز الشركات الممثلة للعينة بمؤشرات نمو إيجابية؛
- ألاّ تكون الشركات المختارة في العينة ذات طابع مالي (بنوك أو شركات تأمين) .

و بمراعاة هذه الأسس بلغ حجم العينة النهائي (46) شركة موزعة بين ستة (6) فروع صناعية، تمثل 62% من شركات مجتمع الدراسة، بمجموع مشاهدات (184) مشاهدة.

الجدول (1)

توزيع شركات عينة الدراسة حسب فروع النشاط الاقتصادي

اسم القطاع	عدد شركات القطاع	العينة البحثية	نسبة العينة إلى إجمالي شركات القطاع
فرع الصناعات الغذائية	28	19	% 68
فرع مواد البناء	14	09	% 64
فرع الصناعة الحديدية، الالكترونية	14	10	% 71
فرع الكيمياء و البلاستيك	10	05	% 50
فرع الخشب و الورق	05	02	% 40
فرع المناجم و المحاجر	03	01	% 33

المصدر: من إعداد الباحثين –تصنيف فروع النشاط وفق الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) –

أدوات الدراسة:

بما أن عينة الدراسة تتمثل في مجموعة من الشركات (46 شركة) ، و هي بيانات ذات طبيعة مقطعية (Cross section data) عبر مجموعة من السنوات (2009 – 2012) ، وتعد كذلك بيانات سلاسل زمنية (Time Series Data) بمجموع مشاهدات (184) مشاهدة، فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع هو نموذج الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) بطريقة المربعات الصغرى (OLS) ، من

خلال البرنامج الإحصائي (E- Views) النسخة الرابعة؛ كونه يُمثل أحد البرامج المتقدمة في التحليل القياسي كما يسمح بمعالجة المشكلات الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار (William ,2003).

تحليل البيانات و اختبار الفرضيات:

بداية لا بدّ من التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، و الذي يقتضي سلسلة من الاختبارات في هذا الصدد؛ بعدها يُمكن الانتقال لمرحلة تحليل البيانات، واختبار فرضيات الدراسة.

اختبار صحة البيانات للتحليل الإحصائي:

يتطلب تطبيق « النموذج الخطي العام» (General Linear Model: GLM)جملة من الشروط، تعكس صحة البيانات للتحليل الإحصائي (علاّم، 2012، ص 278) ، **و التي تتمحور في:**

- اختبار التوزيع الطبيعي: لغرض اختبار التوزيع الطبيعي تمّ الاعتماد على اختبار (Jarque- Bera : J- B) ؛ و قاعدة القرار أنّه إذا كانت الاحتمالية الإحصائية (J- B) أكبر من (0. 05) ، يتم قبول الفرضية العدمية H0؛ أي أنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (السرطاوي، 2013، ص833) .

الجدول (2)

اختبار التوزيع الطبيعي

المتغيرات	Growth	ROS	CR	LEV	TAT
J- B	396.1564	4970.480	170.9963	17102.22	13964.06
Prob	0.00000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Skewness	2.164273	3.683406	1.707317	5.946359	5.273321
Kurtosis	8.739013	27.37321	6.262536	48.70873	44.35418

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي E- Views

يُشير الجدول (2) إلى أنّ قيمة إحصائية (J- B) مرتفعة، و مستوى الدلالة (Prob) لجميع متغيرات الدراسة أقل من (0.05) ؛ وبالتالي فإنّ جميع متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويُعزّز هذه النتيجة، أنّ الالتواء (Skewness) لا يقترب من الصفر، و التفرطح (Kurtosis) لا يقترب من (3) ؛ لكنّ ذلك لن يُؤثر على صحة نموذج الدراسة

باعتبار أنّ حجم العينة يفوق الثلاثين (n>30) .

- دراسة استقرار السلاسل الزمنية: إن إدراج السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار، قد يؤدي إلى نتائج مضللة ينشأ عنها الانحدار الزائف (Spurious Regression)، وبذلك يجب اختبار استقرار السلاسل الزمنية لكل متغيرة من المتغيرات نموذج الدراسة؛ من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، ومن أجل ذلك تمّ استخدام اختبار (Augmented Dickey Fuller: ADF).

الجدول (3)

نتائج اختبار ADF

متغيرات الدراسة	GROWTH	ROS	CR	LEV	TAT
القيم المحسوبة (T- Statistic)	4.7539 -	4.9562 -	2.8230 -	4.0315 -	6.0527 -

* القيم الحرجة (Critical value) عند مستويي معنوية 1% هي- 2.5769 وعند مستوى معنوية 5% هي- 1.9415

المصدر: من إعداد الباحثين؛ بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E- Views

يُلاحظ من الجدول رقم (03) أن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند مستويي المعنوية 1% و 5%؛ مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 القائلة أن هناك جذر وحدة (السلسلة غير مستقرة) ، و قبول الفرضية البديلة H1، أي إثبات أن السلسلة الزمنية للدراسة مستقرة، و بالتالي إمكانية إخضاعها للاختبارات القياسية.

- اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test) : للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد؛ يتم احتساب التبايّن المسموح (Tolerance) ، ومعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor: VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة.وذلك وفق الصيغة الآتية:

$$VIF = \frac{1}{\text{Tolerance}} = \frac{1}{1 - R^2}$$

حيث إنّ الحصول على قيمة (VIF) أعلى من (5) تشير إلى مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المعني، و بالتالي عدم الثقة في المعاملات المقدّرة (علاّم، 2012، ص272) .

الجدول (4)

اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test

المتغيرات المستقلة	معامل التحديد (R^2)	معامل Tolerance	معامل VIF
ROS	0.0368	0.9632	1.0382
CR	0.0559	0.9441	1.0592
LEV	0.0367	0.9633	1.0381
TAT	0.0389	0.9611	1.0405

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي E- Views بالنسبة لـ R^2

يُلاحظ من الجدول (4) أنّ قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات لم تتجاوز الـ (5) ، وأنّ قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05) ، مما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة التداخل الخطي.

الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة: يبيّن الجدول (5) قيم الإحصائيات الوصفية للمتغيرات، بشكل مجمع (Pooled) لكل شركات عينة الدراسة خلال الفترة (2009 – 2012) .

الجدول (5)

الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

TAT	LEV	CR	ROS	Growth	
2.752230	1.600607	1.439458	0.094074	0.184024	Mean
1.290450	1.212300	1.152750	0.058400	0.128350	Median
26.06693	14.44620	4.949900	0.979400	1.120700	Maximum
0.000000	0.408500	0.136600	0.001300	0.002000	Minimum
4.303141	1.367516	0.906612	0.107042	0.180034	.Std.Dev

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي E- Views

يُشير الجدول السابق إلى أنّ قيمة متوسط معدل النمو (Growth) للشركات بلغت (0.184) بانحراف معياري (0.18) ، مما يعني أنّ الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية قد حققت نمواً مقبولاً خلال فترة الدراسة، ولكن يُعاني هذا النمو من التذبذب و الذي يظهر من خلال إحصائيات أعلى قيمة، وأدنى قيمة والتي تراوحت بين (0.002 و 1.12) ، ويُعزى

ذلك إلى عدم اتباع هذه الشركات لإستراتيجية نمو واضحة و مدروسة؛ كما بلغ متوسط معدل العائد على المبيعات (ROS) قيمة (0.09) أي بنسبة 9 %، و تراوحت قيم العائد بين (0.001 – 0.979) ، وهي قيم تُبيّن تذبذب أرباح معظم الشركات المدروسة وانخفاضها عن المستوى المرغوب؛ أمّا عن متوسط نسبة التداول (CR) فقد بلغت ما مقداره (1.43) بانحراف معياري (0.90) ، بمدى يتراوح بين (0.13 – 4.94) ، وهذا التباين يعكس اتجاه بعض الشركات لزيادة أصولها المتداولة، ولكن دون تمويلها عن طريق الخصوم المتداولة، وهي سياسة متحفظة في مضمونها.في حين تراوح اعتماد شركات عينة الدراسة على المديونية (LEV) بين (0.40 – 14.46) و بمتوسط قيمته (1.36) ، و الذي يعكس التباين في اعتماد هذه الشركات على الرفع المالي؛ أمّا عن نسبة دوران مجموع الأصول (TAT) فقد تراوحت ما بين (0.00 و 26.6) و بمتوسط قدره (2.75) وانحراف معياري (4.30) ، وارتفاع هذه القيمة يُعزى إلى اختلاف كفاءة الشركات في إدارة أصولها.

تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يعرض الجدول (6) مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين جميع متغيرات الدراسة، حيث تمّ التأشير على المعاملات التي تُعبّر عن علاقة مهمة بإشارة نجمة (××) .

الجدول (6)

مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson) بين متغيرات الدراسة

	GROWTH	ROS	CR	LEV	TAT
GROWTH	1.000000				
ROS	**0.424527	1.000000			
CR	0.095618	0.090361	1.000000		
LEV	0.089513	- 0.035949	0.092560	1.000000	
TAT	**0.253344	- 0.099820	- 0.083969	0.028602	1.000000

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي E- Views

- تُشير نتائج مصفوفة الارتباط بالنسبة للعلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة إلى ما يأتي:

- هناك درجة ارتباط متوسطة القوة و في الاتجاه الطردي بين معدل النمو

(GROWTH) و معدل العائد على المبيعات (ROS) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.424) ؛

- لم يكن هناك ارتباط مهم إحصائياً بين معدل النمو (GROWTH) و نسبة التداول (CR) ؛

- لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين معدل النمو (GROWTH) و نسبة الرافعة المالية (LEV) ؛

- وجود علاقة ارتباط طردية بين معدل النمو (GROWTH) و نسبة دوران مجموع الأصول (TAT) .

▪ أمّا بالنسبة لمعاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة نفسها، فهي قيم صغيرة لا تزيد عن قيمة 0.099 (9%) بغض النظر عن طبيعة إشارة العلاقة، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة للدراسة، وهذا ما يُعزّز النتائج السابقة (اختبار التداخل الخطي) .

اختبار فرضيات الدراسة:

◄ **نصت الفرضية الرئيسة (Ho1) على أنّه:**

Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للأداء المالي من حيث (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

ويُمكن قياس الفرضية الرئيسة انطلاقاً من الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، وذلك باستخدام تحليل الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) للعينة التجميعية (Pooled Sample) للشركات الجزائرية للفترة (2009 – 2012) ؛ بالإضافة إلى استخدام اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي للتخلص من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Hetroskedasticity) والتي قد تنشأ نتيجة التباين في خصائص الشركات؛ حيث اُعتمد على اختبار (White) بصفته يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة، إذ يتم إجراؤه بشكل روتيني باستخدام البرنامج الإحصائي E- Views بعد اكتشافه من البرمجيات نفسها.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

Ho11 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لنسب

الربحية معبراً عنها بمعدل العائد على المبيعات (ROS) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

الجدول (7)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Dependent Variable: GROWTH				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2009 2012				
Number of cross- sections used: 46				
Total panel (balanced) observations: 184				
White Heteroskedasticity- Consistent Standard Errors & Covariance				
Variable	**Coefficient**	**Std.Error**	**t- Statistic**	**Prob.**
C	0.125522	0.018279	6.867200	0.0000
ROS	0.621875	0.114709	5.421313	0.0000

R- squared	0.390004	Mean dependent var	0.184024
Adjusted R- squared	0.326707	S.D.dependent var	0.180034
S.E.of regression	0.139836	Sum squared resid	3.558853
F- statistic	32.01168	Durbin- Watson stat	1.868435
Prob (F- statistic)	0.000000		

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي E- Views

تُشير النتائج الواردة في الجدول (07) ، إلى أنّ مستوى الدلالة =0.00، و هو أصغر نن القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05، كما أنّ قيمة معامل التحديد المعدل (Adjust-ed R- squared) تبلغ (0.32) ، مما يعني أن نسب الربحية معبراً عنها بمعدل العائد على المبيعات (ROS) تُفسّر ما نسبته 32% من التغيرات الحادثة في نمو الشركات (GROWTH) .كما أظهر اختبار (F) أن نموذج الانحدار– ككل– ذو دلالة إحصائية (Prob F- stat =00) ، بالإضافة إلى خُلو نموذج الانحدار الخطي البسيط من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث إنّ قيمة (Durbin- Watson : DW) لنموذج الانحدار المستخدم هي (1.86) ، وهي نتيجة مثلى باعتبارها تتراوح بين (1.5 – 2.5) (علاّم، 2012، ص279) مما يُعزز

دقة نتائج هذا النموذج؛ و بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة الآتية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لنسب الربحية معبراً عنها بمعدل العائد على المبيعات (ROS) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه عدد من الدراسات:

(Montebello,1981 ; Xavier,1998 Hermelo & Vassolo,2007; Amouzesh, et al ,2011 ; Jang & Park,2011; Kouser, et al,2012 ; Rahim & Saad,2014)

إلاّ أنّ هذه النتائج اختلفت مع نتائج دراسة (Reid,1995) التي أثبتت وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركات ومعدل نموها.

◄ **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

Ho12 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لنسب السيولة معبراً عنها بنسبة التداول (CR) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

الجدول (8)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Dependent Variable: GROWTH				
Method: Pooled Least Squares				
Number of cross- sections used: 46				
Total panel (balanced) observations: 184				
White Heteroskedasticity- Consistent Standard Errors & Covariance				
Variable	**Coefficient**	**Std.Error**	**t- Statistic**	**Prob.**
C	0.157119	0.031119	5.048959	0.0000
CR	0.018691	0.017438	1.071875	0.2852
R- squared	0.009143	Mean dependent var	0.184024	
Adjusted R- squared	0.003699	S.D.dependent var	0.180034	
S.E.of regression	0.179701	Sum squared resid	5.877229	
F- statistic	1.679349	Durbin- Watson stat	1.587575	
Prob (F- statistic)	0.196652			

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي E- Views

يبيّن الجدول (8) ، أنّ مستوى الدلالة =0.2852، وهو أعلى من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05، كما أنّ قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R- squared)تبلغ (0.0036) ، مما يدل على ضعف قدرة نسب السيولة معبراً عنها بنسبة التداول (CR) على تفسير التغيرات الحادثة في نمو الشركات (GROWTH) .كما أظهر اختبار (F) أن نموذج الانحدار الخطي البسيط – بشكل عام – غير دال إحصائيا (Prob F- stat =0.196) ، و تشير قيمة (Durbin- Watson : DW) إلى خُلو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت (1.58) ، وهي نتيجة مثلى باعتبارها تتراوح بين (1.5 – 2.5) مما يُعزز دقة نتائج هذا النموذج؛ و بالتالي نقبل الفرضية العدمية الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لنسب السيولة معبراً عنها بنسبة التداول (CR) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

وهذه النتائج تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Amouzesh, et al,2011) و دراسة (المناصير، 2011) ، غير أنّ هذه النتائج لا تتفق و دراسة (Gill & Mathur,2011; Mateev & Anastasovm,2010) التي أكدّت على أهمية العلاقة الطردية بين نسب السيولة و نمو الشركات.

◄ **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

Ho13: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لنسب المديونية معبراً عنها بنسبة الرافعة المالية (LEV) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

الجدول (9)

نتائج اختبار للفرضية الفرعية الثالثة

Dependent Variable: GROWTH				
Method: Pooled Least Squares				
Number of cross- sections used: 46				
Total panel (balanced) observations: 184				
White Heteroskedasticity- Consistent Standard Errors & Covariance				
Variable	**Coefficient**	**Std.Error**	**t- Statistic**	**Prob.**
C	0.159182	0.026503	6.006243	0.0000
LEV	0.015520	0.016188	0.958740	0.0717

Variable	Coefficient	Std.Error	t- Statistic	Prob.
R- squared	0.013898	Mean dependent var	0.184024	
Adjusted R- squared	0.008480	S.D.dependent var	0.180034	
S.E.of regression	0.179269	Sum squared resid	5.849023	
F- statistic	2.565139	Durbin- Watson stat	1.540308	
Prob (F- statistic)	0.110977			

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي E- Views

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (09) ، أنّ مستوى الدلالة =0.0717، و هو أعلى من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05، كما أنّ قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R- squared) تبلغ (0.0084) ، مما يدل على ضعف قدرة نسب المديونية معبراً عنها بنسبة الرافعة المالية (LEV) على تفسير التغيرات الحادثة في نمو الشركات (GROWTH) .كما أظهر اختبار (F) أن نموذج الانحدار الخطي البسيط– ككل – غير دال إحصائيا (Prob F- stat =0.1109) ، و تشير قيمة (Durbin- Watson : DW) إلى خُلو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت (1.54) ، وهي نتيجة مثلى تتراوح بين (1.5 – 2.5) مما يُعزز دقة نتائج هذا النموذج؛ وعليه نقبل الفرضية العدمية الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لنسب المديونية معبراً عنها بنسبة الرافعة المالية (LEV) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

وتتماشى هذه النتائج مع ما جاءت به دراسة (Xavier, 1998)، و هو ما يخالف كثيراً من الدراسات التي أكدت على أهمية الاعتماد على الدين لتدعيم نمو الشركات مثل: (Mateev & Anastasovm,2010; Gill & Mathur,2011; Zhao et al,2012; Arasteh ,et al,2013)

◄ **نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:**

Ho14: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لنسب النشاط معبراً عنها بمعدل دوران الموجودات (TAT) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

الجدول (10)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Dependent Variable: GROWTH				
Method: Pooled Least Squares				
Number of cross- sections used: 46				
Total panel (balanced) observations: 184				
White Heteroskedasticity- Consistent Standard Errors & Covariance				
Variable	**Coefficient**	**Std.Error**	**t- Statistic**	**.Prob**
C	0.168112	0.020010	8.401383	0.0000
TAT	0.105782	0.002994	1.990894	0.0491

R- squared	0.319363	Mean dependent var	0.184024
Adjusted R- squared	0.286173	S.D.dependent var	0.179596
S.E.of regression	0.137562	Sum squared resid	2.944103
F- statistic	4.382666	Durbin- Watson stat	1.877641
Prob (F- statistic)	0.037692		

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي E- Views

تُشير النتائج الواردة في الجدول (10) ، إلى أنّ مستوى الدلالة =0.0491، و هو أصغر من القيمة المحددة في الفرضية أي0.05، كما أنّ قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R- squared) تبلغ (0.28) ، مما يعني أن نسب النشاط معبراً عنها بمعدل دوران مجموع الأصول (TAT) تُفسّر ما نسبته 28% من التغيرات الحادثة في نمو الشركات (GROWTH) .و أظهر اختبار (F) أن نموذج الانحدار الخطي البسيط– ككل– ذو دلالة إحصائية (Prob F- stat =0.037) ، بالإضافة إلى خُلو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث إنّ قيمة (Durbin- Watson : DW) لنموذج الانحدار المستخدم هي (1.87) ، وهي نتيجة مثلى باعتبارها تتراوح بين (1.5 – 2.5) مما يُعزز دقة نتائج هذا النموذج؛ و بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة الآتية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) لنسب النشاط معبراً عنها بمعدل دوران مجموع الأصول (TAT) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة لنتائج الدراسات ; (Montebello,1981 Xavier, 1998) .

و بناءً على ما تقدّم، وبعد اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة، يُمكن رفض الفرضية العدمية الرئيسة، و لتعزيز هذه النتيجة يتم اختبار الفرضية الرئيسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد أثر المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع.

الجدول (11)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية

Dependent Variable: GROWTH					
Method: Pooled Least Squares					
Number of cross- sections used: 46					
Total panel (balanced) observations: 184					
White Heteroskedasticity- Consistent Standard Errors & Covariance					
Variable	**Coefficient**	**Std.Error**	**t- Statistic**	**.Prob**	
C	0.030396	0.032581	0.932955	0.3521	
ROS	0.729921	0.111573	6.542104	0.0000	
CR	0.019339	0.013845	1.396846	0.1642	
LEV	0.019294	0.008846	1.671031	0.1495	
TAT	0.095535	0.027768	3.444547	0.0007	
R- squared	0.384761	Mean dependent var	0.184024		
Adjusted R- squared	0.334208	S.D.dependent var	0.180034		
S.E.of regression	0.146901	Sum squared resid	3.862797		
F- statistic	15.77632	Durbin- Watson stat	1.785664		
Prob (F- statistic)	0.000000				

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي E- Views

اعتماداً على النتائج الواردة في الجدول (11) ، يمكن كتابة معادلة الانحدار المتعدد كما يأتي:

$$GROWTH = 0.9329 + 6.5421\ ROS + 3.4445\ TAT$$

حيث تُشير نتائج التقدير، إلى أنّ قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) تبلغ (0.33) ، مما يعني أن مؤشرات الأداء المالي تُفسّر ما نسبته 33% من التغيرات الحادثة في نمو الشركات (GROWTH) .كما أظهر اختبار (F) أن نموذج الانحدار المتعدد – بشكل عام– ذو دلالة إحصائية (Prob F- stat =00) وهو أصغر من القيمة المحددة في الفرضية أي 0.05، بالإضافة إلى خُلو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث إنّ قيمة (Durbin- Watson : DW) لنموذج الانحدار المستخدم هي (1.78) ، وهي نتيجة مثلى باعتبارها تتراوح بين (1.5 – 2.5) ، مما يُعزز دقة نتائج هذا النموذج؛ و بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة الآتية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) للأداء المالي من حيث (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية.

وتتفق هذه النتائج مع دراسات (Bottazzi & Secchi, 2005; Coad, 2007) و التي أفادت نتائجها أنّ هناك أثراً مهماً إحصائياً للأداء المالي على نمو الشركات.

النتائج و التوصيات:

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من التوصيات و النتائج الآتية الذكر:

نتائج الدراسة:

بيّنت الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأداء المالي من حيث (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية؛ **على النحو الآتي:**

1. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسب الربحية معبراً عنها بمعدل العائد على المبيعات (ROA) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية، ويُعزى ذلك إلى أنّ تحقق الربح الملائم يؤدي للمحافظة على معدل نمو هذه الشركات أو زيادته.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب السيولة معبرا عنها بنسبة التداول (CR) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية، و يُعزى ذلك إلى إتباع هذه الشركات سياسة متحفظة.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب المديونية معبراً عنها بنسبة الرافعة المالية (LEV) على نمو شركات عينة الدراسة، ومرّد ذلك ضعف اعتماد هذه الشركات على التمويل الخارجي.

4. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسب النشاط معبراً عنها بمعدل دوران مجموع الأصول (TAT) على نمو الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية، حيث إن الزيادة بنسب النشاط تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري بتشغيل الهيكل الإنتاجي في انتظار زيادة المبيعات؛ مما ينعكس إيجاباً على نمو الشركات.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها، أوصى الباحثان بما يأتي:

1. ضرورة الاهتمام بالعلاقة القوية بين نسب الربحية و نمو الشركات، حيث إنّ نسب الربحية تعكس الحالة الجيدة للشركة ضمن قطاع أعمالها، و تدل على مدى اتباعها لسياسة استثمارية سليمة و مناسبة.

2. ضرورة الاهتمام بنسب السيولة التي تساعد الشركات على تجنب خطر الوقوع في العسر المالي.

3. ضرورة اعتماد الشركات الصناعية الخاصة في الجزائر على الرفع المالي (بصفة غير مبالغ فيها) لتمويل احتياجاتها، و ذلك للاستفادة من الوفرات الضريبية للقروض، وتحقيق هدف النمو.

4. من المهم أن تعمل الشركات الصناعية الخاصة الجزائرية على الاستغلال الأمثل لطاقاتها الإنتاجية من خلال الاختيار الدقيق للفرص الاستثمارية المتاحة التي تضمن تحقيق عوائد مرتفعة.

5. إجراء دراسات مستقبلية على شركات مختلفة النشاط أو على قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة؛ وذلك باختبار تأثير متغيرات لم تتناولها الدراسة، للتعرف أكثر على محددات نمو الشركات.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. الرفاعي، أحمد. (1998) . مناهج البحث العلمي. تطبيقات إدارية واقتصادية. دار وائل للنشر: الأردن.
2. الخطيب، محمد محمود. (2010) . الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. الطبعة الأولى. دار حامد للنشر: الأردن
3. الديحانب، طلاع محمد. (1995) . دراسة لنموذج التمان للتنبؤ بفشل الشركات بالتطبيق على شركات المساهمة الكويتية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد و الإدارة، السعودية.
4. الديوان الوطني للإحصائيات (2011) : إحصائيات حول مساهمة القطاع الصناعي الجزائري.
5. السرطاوي، عبد المطلب. (2013) . أثر لجان التدقيق في شركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية. مجلة جامعة النجاح للأبحاث. 27 (04) . ص ص 846 – 859.
6. عقل، مفلح محمد. (2010) ، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي. الطبعة الأولى. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: الأردن.
7. علاَّم، محمد موسى حمدان. (2012) . العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 20 (1) ، ص ص 265 – 301.
8. المناصير، سفيان خليل. (2011) . القرارات المالية و أثرها في تحديد الخيار الاستراتيجي باستخدام إستراتيجية النمو. الطبعة الأولى. دار جليس الزمان للنشر و التوزيع: الأردن.

ثانياً- المراجع الأجنبيّة:

1. *Achtenhagen ,L. ,et al. (2010) : Business growth: Do practitioners and scholars really talk about the same thing?. Entrepreneurship theory and practice,34 (2) ,pp 289- 316.*
2. *Amouzesh,A. ,Moeinfar,Z. ,Mousavi,Z. (2011) : Sustainable Growth Rate and Firm Performance: Evidence from Iran stock exchange. International Journal of Business and Social Science, Vol 2 ,No. 23,pp 249- 255.*
3. *Arasteh,F. Nourbakhsh,M. Pourali,M. (2013) : The study of relationship between capital strength with Financial leverage of the company listed in Tehran stock exchange. Interdisciplinary journal of contemporary research in business, vol 5,n 7,pp480- 491.*
4. *Becchetti, L. and Trovato, G. (2002) , ˝The Determinants of Growth for Small and Medium Sized Firms`, Small Business Economics, 19 (4) ,291- 306.*
5. *Beekman,A. V,& Robinson,R. (2004) Supplier partnership and the small, high- growth firm: Selecting for success, Journal of Small Business Management, 42 (1) , pp. 59- 77.*
6. *Bienaymé,A. (1971) . La croissance des entreprises: analyse dynamique des fonctions de la firme. Tome 1. Bordas. Paris.*
7. *Bottazzi,G. ,& Secchi,A. (2003) . Common properties and sectoral specificities in the dynamics of US manufacturing companies. Review of Industrial Organization,23. pp 217- 232.*
8. *Coad, A. (2007) . Testing the principle of 'growth of the fitter': the relationship between profits and firm growth. Structural Change and Economic Dynamics 18,pp 370–386.*
9. *Coad,A. , & Holzl,W. (2010) : Firm growth: Empirical analysis. WIFO working papers, 361.*
10. *Davidsson, P. , et al (2002) : Institutional determinants of the prevalence of start- ups and high growth firms: evidence from Sweden. Small Business Economics, 19 (2) : 81- 104.*
11. *Dhanapal, C. , Ganesan, G. (2010) . Sustainable Growth Rate Analysis: An Empirical Study. International Conference on Business*

and Economics, 15- 16, March 2010,Malaysia. Availablehttp:// www. internationalconference. com. my/ proceeding/ icber2010_proceeding/ PAPER_242_EntrepriseSustainable.

12. *Gill,A. ,Mathur,N. (2011) : Factors that Affect Potential Growth of Canadian Firms. Journal of Applied Finance & Banking, vol. 1, no. 4,pp 107- 123.*
13. *Greiner,L. (1972) : Evolutions and revolutions as organizations grow. Havard Business Review. pp37- 46.*
14. *Hardwick, P. , & Adams, M. (2002) . Firm size and growth in the United Kingdom life insurance industry. The Journal of Risk and Insurance, 69 (4) , pp 577- 593.*
15. *Hermelo,F,Vassolo,F. (2007) . The Determinants Of Firm's Growt: AnEmpirical Examination;Revista Abante, Vol. 10, Nº 1, 3- 20,Available Www. Researchgate. Net/*
16. *Honjo,Y. ,& Harada, N. (2006) : SME policy, financial structure and firm growth: evidence from Japan, Small Business Economics, 27 (4) , pp. 289- 300.*
17. *Huyghebaert, N. ,& Van de Gucht, L. (2007) : The determinants of financial structure: New insights from business start- ups,European Financial Management, 13, pp. 101- 133.*
18. *Jang, S. and Park, K. (2011) . Inter- relationship between firm growth and profitability. International Journal of Hospitality Management, 30, pp 1027- 1035.*
19. *Kouser,R. Bano,T. Azeem,M. (2012) : Inter- relationship between profitability, growth and size: a case of non- financial companies from Pakistan. Pak. J. Vol 6 (2) ,pp 405- 419.*
20. *Mateev,M. ,Anastasov,Y. (2010) : Determinants of small and medium sized fast growing enterprises in central and eastern Europe: A Panel Data Analysis. Financial Theory and Practice, 34 (3) ,pp 269- 295.*
21. *Meier,O. (2009) : Stratégies de croissance. Paris : édition Dunod.*
22. *Montebello,M. (1981) : Logiques financière de la croissance dans les firmes asiatiques. Revue Française de gestion, pp90- 96.*

23. *Oliveira ,B. Fortunato,A. (2008) : The dynamics of the growth of firms: evidence from the services sector, Empirica , 35,pp293–312*
24. *Penrose,E. (1959) : The theory of the growth of the firm. Oxford university press,Oxford.*
25. *Rahim,N. , Saad,N. (2014) : Sustainable Growth Of Public Listed Companies (Plc) Using Capital Structure Choices And Firm Performance In An ASEAN Market. Proceeding of the Global Summit on Education GSE, 4- 5 March 2014 MALAYSIA. pp 433- 444.*
26. *Reid, G. C. (1995) : Early life- cycle behavior of micro- firms in Scotland, Small Business Economics, 7, pp. 89- 95.*
27. *Vijayakumar, A. And Devi, S. S. (2011) . Growth And Profitability In Indian Automobile Firms – An analysis. Journal for Bloomers of Research, 3 (2) , 168- 177.*
28. *William ,H. , Greene. (2003) : Fifth Edition Econometric Analysis, New York University, Prentice Hall, PP. 283- 305.*
29. *Xavier M,P. (1998) : Les logiques financiers de la croissance dans les firmes d'Europe central. Revue Française de gestion, N°117,pp 91- 99.*
30. *Zhao,B. Wijewardana,W . (2012) : Financial leverage, firm growth and financial strength in the listed companies in Sri Lanka,social and behavioral sciences, vol 40,pp 709- 715*

إشكالية تنافسية الجزائر في ضوء تحديات بيئة الأعمال الراهنة: حتمية نظام الذكاء الاقتصادي (دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الريادية في الجزائر) *

د. نسرين مغمولي **

* تاريخ التسليم: 14/ 7/ 2014م، تاريخ القبول: 13/ 9/ 2014م.
** أستاذ مساعد/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة محمد خيضر/ الجزائر.

ملخص:

إن الجزائر دولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، إلا أنها تشهد ضعفاً في مختلف قطاعاتها الحيوية، و هذا بسبب تعقد التحولات التي يشهدها العالم من مستجدات محرضة على التنافس و التمّيز، و هو ما يؤثر على قدراتها التنافسية بالرغم من بعض الإنجازات المحققة في هذا المجال.

تطرقت الدراسة لدعم تنافسية المؤسسات الجزائرية في خضم المستجدات الراهنة باللجوء إلى إحدى الآليات الحديثة النشأة والمتمثلة في نظام الذكاء الاقتصادي الذي يعد المفتاح الأساس لتعزيز الموقف التنافسي للوحدة الاقتصادية عبر تطوير المنتجات و الخدمات، وزيادة فرص إدخال الجديد منها بالشكل الذي يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الأرباح و معرفة الفرص و التهديدات المتواجدة في الأسواق سواء أكانت المحلية الإقليمية أم الدولية. وتتجلى هذه الدراسة إلى التعّرف على أثر تطبيق معايير نظام الذكاء الاقتصادي في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية بالجزائر وتحقيقها، وطبقت الدراسة على عشرين مؤسسة رائدة في قطاع التصدير، حيث جمعت البيانات بصورة أساسية عن طريق استبانة أعدت لهذا الغرض مع بعض المقابلات المحدودة.

توصلت الدراسة إلى نتائج أقرت بوجود علاقة ارتباط قوية، وعلاقة تأثيرية بين معايير نظام الذكاء الاقتصادي، وأبعاد القدرة التنافسية، مما سمحت للباحثة الوصول إلى استنتاجات قابلة للتطبيق، والانتفاع منها سمحت لها بتقديم توصيات ترى أنها تسهم بكفاءة وفاعلية في تحسين تنافسية المؤسسات المبحوثة وتدعيمها، و كل المؤسسات المماثلة تنظيميا و تقنيا.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الجزائرية، بيئة الأعمال، الذكاء الاقتصادي، اليقظة الاستراتيجية، التجارة الخارجية الجزائرية.

Algeria Problematic Competitiveness in light of the Challenges of Competitive Current Business Environment: Inevitability Competitive Intelligence (An Empirical Study on a Sample of Entrepreneurial Economic Institutions in Algeria)

Abstract:

Algeria as a developing country seeks to achieve sustainable economic development, but it is experiencing weakness in various vital sectors because of the complexity of the transformations taking place in the world and the developments on competition and excellence. To support competitiveness of Algerian institutions, it is important to resort to the mechanisms of modern upbringing and of competitive intelligence, which is the key to strengthening the competitive position of economic unity through the development of products and services. This increased opportunities for the introduction of new forms, which leads to reduce costs and increase profits and opportunities, both domestic and international. This study identifies the effect of applying the standard systems to support economic intelligence and the achievement of competitive economic institutions in Algeria. In this study I collected data from twenty leading institutions in export sector through a through a questionnaire prepared for this purpose, with some interviews. Findings acknowledged the existence of a high correlation and relationship between competitive intelligence and dimensions of competitiveness. Thus, the researcher recommends efficient methods to improve and strengthen competitiveness of enterprises and institutions.

Keywords : *Algerian competitiveness, business environment, competitive intelligence, vigilance strategic, Algerian foreign trade.*

مقدمة:

يتصف عصرنا الراهن بالتغيرات البيئية المتسارعة والتحديات الجسيمة التي تلقي بظلالها على أداء المؤسسات و الدول، وقدرتها على التنافس من أجل النمو والتطور في بيئة متغيرة بشكل مستمر، مما يستدعي تبني استراتيجيات خلاّقة ومتميّزة ونظم إدارية ومالية واقتصادية كفوءة وفاعلة تمكن من تعزيز القدرة التنافسية في ظل ظروف بيئية ودولية غاية في التعقيد، مصحوبة بانتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي، وتطور أساليبه وتنوعها في المؤسسات الحديثة. و كون الاقتصاد الجزائري أحد المعني بكل هذه التغيرات و التطورات وكذا الطرف المتأثر منها، وجب عليه مواكبة التطور، و رفع تحديات العصر الحديث. هذا الأخير الذي تجتاحه التنافسية كحقيقة أساسية تحدد نجاح المؤسسات والدول أو فشلها.

مشكلة الدراسة:

إن مستجدات بيئة الأعمال الراهنة دفعت إلى بروز أنظمة و لعل أهمها الذكاء الاقتصادي الذي يعد من أكثر التطبيقات الإدارية الحديثة و الرائدة للمؤسسات و الدول، كونه أحد الوسائل المحورية التي لا يمكن الاستغناء عنه، أساس القوة الاقتصادية و آلية لتقوية الموقف التنافسي و دعم تنافسية المؤسسة و الاقتصاد ككل. **و في سياق ذي صلة حاولنا حصر مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:**

- ما مدى إدراك القيادات الإدارية في المؤسسات الجزائرية الرائدة و العاملة في قطاع التصدير لمفهوم نظام الذكاء الاقتصادي وأهميته وأثره على القدرة التنافسية؟
- كيف يمكن الاستفادة من استخدام عناصر نظام الذكاء الاقتصادي في دعم تنافسية المؤسسات و نشاطاتها الوظيفية عن طريق تحسين عملياتها الداخلية المتصلة بالجوانب التشغيلية (النمو و الإنتاجية، التكاليف، الجودة، التميّز و الإبداع، الشراكة) ؟
- كيف يمكن أن يكون الذكاء الاقتصادي نظاما حتميا، وحلا لإشكالية التنافسية الجزائرية في ظل بيئة الأعمال الراهنة؟
- كيف يمكن تجسيد العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والقدرة التنافسية للمؤسسات المبحوثة؟

أهمية الدراسة و أهدافها:

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال:

- تناولها لموضوع الذكاء الاقتصادي بوصفه نهجا إداريا حديثا تسعى كل مؤسسة صناعية، تجارية أو خدماتية تبنيه باعتباره الطريق الأفضل الذي يتماشى مع التطورات الهائلة في مسار كل النواحي الحياتية، وفي المجتمعات المعاصرة.

- صلتها بموضوع التنافسية التي تندرج ضمن المفاهيم الدولية، التي أخذت و لا تزال تأخذ قسما كبيرا من الاهتمام من قبل الدول، الهيئات والمعاهد الدولية، وما زاد من أهمية الدراسة هو تناولها لتنافسية الجزائر و محاولة تحليل وضعها التنافسي في ظل المستجدات المعاصرة الشرسة. كما توخت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تشخيص الوضعية التنافسية لدولة الجزائر وإبراز الفوائد التي تجنيها مؤسساتها من تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي كمدخل لتدعيم تنافسيتها، ومحاولة ربط ذلك بالآثار المرتبطة على موضوع التنافسية، و كذا الوقوف على ضرورة اهتمام المؤسسات و الدول ككل بالنظام ذاته و إدماجه ضمن استراتيجياته التنموية في ظل بيئة الأعمال المعاصرة.

- التوصل إلى نتائج محدودة حول أثر تطبيق معايير نظام الذكاء الاقتصادي على تنافسية المؤسسة، و محاولة التعرّف على متطلبات تطبيق تلك النتائج من قبل المؤسسات موضع الدراسة بقصد تعزيز قدراتها، وتحقيق أهدافها في الريادة، والإبداع و تأطير ذلك نظريا.

- تقديم التوصيات المناسبة في مجال الدراسة للاستفادة منها قصد تحسين العمل و الإنتاجية.

الدراسات السابقة:

مازالت الدراسات المنشورة في موضوع هذه الدراسة محدودة وبخاصة العربية منها. و في حدود بحثنا و من خلال المسح المكتبي لم نجد دراسات تناولت الذكاء الاقتصادي و التنافسية، فمعظم الدراسات الموجودة حول الذكاء الاقتصادي تركز على النواحي المفاهيمية و المنهجية باعتباره مازال رهينة الدول المتقدمة دون المتخلفة منها، و عليه نذكر الدراسات الآتية:

دراسة **(Saida, HABHAB, 2007)** بعنوان «الذكاء الاقتصادي و أداء المؤسسات:

دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العاملة في مجال التكنولوجيا العالية» تطرقت الدراسة إلى تبيان العلاقة ما بين الذكاء الاقتصادي و أداء المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيا العالية، و اتبعت الباحثة منهجية دراسة مقارنة حيث إنها ركزّت على أربع مؤسسات صغيرة و متوسطة الأكثر أداء بتونس و العاملة في مجال التكنولوجيا الحديثة. من خلال الدراسة الميدانية هدفت الباحثة إلى التعرّف على أثر الذكاء الاقتصادي على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تشخيص خصائص المؤسسات موضع الدراسة و كذا أبعاد نظام الذكاء الاقتصادي و المتمثلة في ثقافة الابتكار لدى مسيري المؤسسات، تقاسم المعلومات و الاتصال الداخلي و أخيرا أهمية شبكات المعلومات. هذه الأبعاد استخدمت للتحقق من العلاقة ما بين متغيرات الدراسة وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط ما بينها. مما سمح للباحثة أن تتوصل إلى استنتاجات قابلة للتطبيق والانتفاع منها.

دراسة (**بخوش أحمد، 2007**) بعنوان «دور اليقظة في طرح المنتوجات الجديدة في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة»، هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين زيادة القدرة التنافسية من جهة و اليقظة و طرح المنتوجات من جهة أخرى، تمت الدراسة الميدانية بمؤسسة فرنسية متخصصة في الأدوات و التجهيزات الرياضية، استخلص الباحث من خلال إسقاط مختلف مظاهر التنافسية (نموذج Porter للقوى الخمس) و اليقظة بأنواعها و كذا تطوير المنتوجات الجديدة و الخدمات. تبيّن الدور الكبير لليقظة وبخاصة يقظة المنتوج في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة قيد الدراسة، وتجلت هذه النتائج من خلال زيادة رقم أعمالها من سنة لأخرى وتوسعها عبر العالم عن طريق فتح محلات ومركبات رياضية وهو ما يوحي بالعلاقة الطردية بين ارتفاع مستوى اليقظة ومستوى القدرة التنافسية للمؤسسة، وهذا خاصة في خضم انفتاح الأسواق أمام المنافسة الدولية.

دراسة (**غلاب نعيمة، زغيب مليكة، 2012**) بعنوان «واقع اليقظة الإستراتيجية و الذكاء الاقتصادي في منظمات الأعمال الجزائرية دراسة ميدانية»، هدفت الدراسة إلى التعرّف على الذكاء الاقتصادي و مختلف أنواع اليقظة المطبقة من قبل بعض المنظمات الجزائرية، ومدى مساهمتها في تحسين الوضعية التنافسية، و بغرض الوقوف على واقع الذكاء الاقتصادي في منظمات الجزائر اختار الباحث خمس مؤسسات متواجدة على مستواها خلايا اليقظة و سمحت نتائج الدراسة بإظهار قلة فعالية أغلب مكونات نظام

الذكاء الاقتصادي وبخاصة فيما يتعلق بمراحل جمع المعلومة وتخزينها، و أن المؤسسات المدروسة تهتم باليقظة و الذكاء الاقتصادي و لكن لا تتحكم في مراحلها و لا تمتلك الوسائل المادية و البشرية اللازمة لتطبيقه.

دراسة **(Serge, AMABILE and others, 2013)** بعنوان «ممارسات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة»، هدفت الدراسة إلى تشخيص العلاقة ما بين النفوذ إلى الأسواق الدولية و تأثير مسيري المؤسسات لهيكلة ممارسات الذكاء الاقتصادي داخلها. طبقت الدراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكندا، و بينت النتائج بأن اقتحام الأسواق الدولية يتطلب من مسيري المؤسسات موضع الدراسة اللجوء إلى ممارسات الذكاء الاقتصادي كونه منهجاً منظّماً لخدمة الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة، حيث إنه يعمل على تحسين قدرتها التنافسية من خلال جمع، معالجة المعلومات و نشر المعارف المفيدة للتحكم في بيئتها الاقتصادية و التنافسية. و خلصت الدراسة إلى أن مستوى المشاركة الدولية للمؤسسات المدروسة تؤثر و تطوّر من حساسية مسيري المؤسسات. و عمّم باحثو الدراسة نتائجها على جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصدرة سواء أكان في السياق الأوروبي أم الإفريقي.

حدود الدراسة:

تحددت الدراسة بالمحددات الآتية:

- **الحد الزمني**: تنصب الدراسة على تحليل تنافسية الجزائر خلال الفترة (2008 – 2013) ، و ذلك بالاعتماد على مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي دون غيرها من المؤشرات الصادرة عن جهات أخرى.
- **الحد المكاني**: طبقت الدراسة على المؤسسات الجزائرية الرائدة و العاملة بقطاع التصدير.
- **الحد البشري**: استهدفت الدراسة شريحة المديرين ورؤساء الدوائر و الأقسام العاملين في المؤسسات المبحوثة.

متغيرات الدراسة:

يمكن تمثيل متغيرات الدراسة في النموذج الآتي:

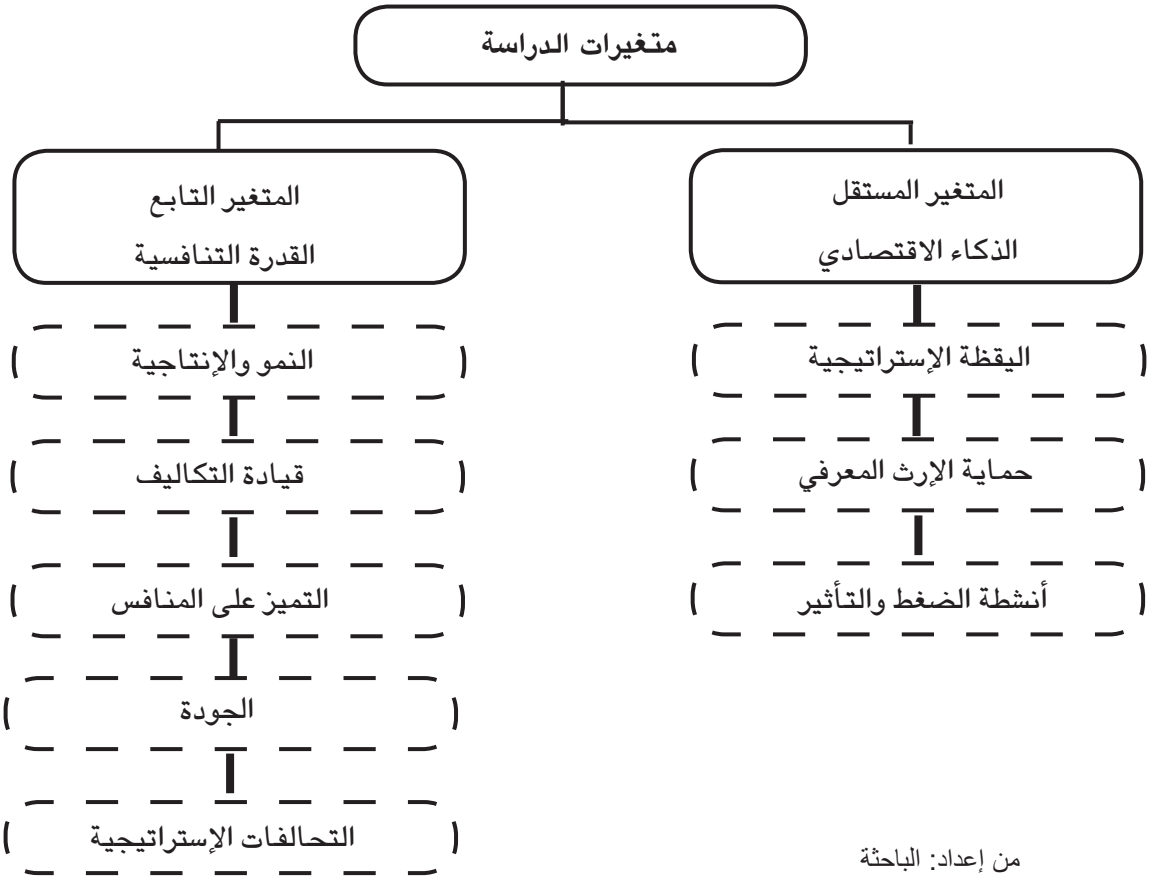

من إعداد: الباحثة

فرضيات الدراسة:

اعتماداً على أدبيات الدراسة حول الموضوع و من خلال متغيرات الدراسة، طوّرت الباحثة الفرضيات الآتية التي سيتم فحصها و اختبارها في الجانب التطبيقي للدراسة و المتمثلة في:

- الفرضية الأولى: تطبق المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير جميع معايير نظام الذكاء الاقتصادي.

- الفرضية الثانية: لا تحسّن المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير تنافسيتها من خلال تحقيقها للمزايا التنافسية و المتمثلة في (تحسين الإنتاجية، قيادة التكاليف، ترقية الجودة، التميّز و الإبداع، الشراكة) .

- الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معايير نظام الذكاء الاقتصادي، وأبعاد القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير.

- الفرضية الرابعة: تؤثر معايير نظام الذكاء الاقتصادي تأثيرا ذا دلالة إحصائية على أبعاد تنافسية المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير.

أسلوب الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدمت الباحثة منهجا مختلطا يقوم على:

♦ **المنهج الوصفي التحليلي**: الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها تعبيرا كيفيا و كمّيا، لأننا بصدد جمع و تلخيص بيانات و حقائق مرتبطة بالوضعية التنافسية في الجزائر، لكننا لم نعتمد على سرد المعلومات فقط بل استعملنا المنهج التحليلي لتحليل جوانب و مضمون مختلف المفاهيم الواردة في البحث، من خلال الاستعانة ببعض الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة عن طريق التواصل بالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) .

♦ **المنهج الاستقرائي**: المتمثل في الدراسة التطبيقية على الواقع العملي في الجزائر من أجل استقصاء مظاهر الظاهرة المدروسة و علاقاتها المختلفة، و قصد تحليل متغيرات الدراسة و ربطها و تفسيرها تم استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح و ذلك اعتمادا على أساليب التحليل الإحصائي الوصفي و الاستدلالي المتمثل في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

الإطار النظري للدراسة:

أولا ـ ملامح و سمات بيئة الأعمال المعاصرة:

تتسم بيئة الأعمال الحالية بمجموعة من الملامح والسمات جعلتها تختلف عن أي بيئة أعمال سادت في فترة زمنية مضت، ولعل أهم ما يمكن قوله عن هذه البيئة اليوم أنها تشهد تغيرات سريعة ومتنوعة شملت كل المجالات والجوانب لهذه التغيرات وغيرها تشكل في مجموعها تحديا للمؤسسات الباحثة عن البقاء والنمو، وتحتم عليها العمل بشكل جاد ومستمر. **وفيما يأتي محاولة لتلخيص أهم الملامح والسمات التي ترسم شكل بيئة الأعمال الحالية**: [1]

1. ظاهرة العولمة: وهي تلك الظاهرة التي تسود العالم حاليا، وتتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى، تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافية للدول ويصعب السيطرة عليها، تساندها التزامات دولية أو دعم قانوني، مستخدمة لآليات متعددة، ومنتجة لآثار ونتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى

العالمي، لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف يطلق عليه القرية الكونية. (بلالي، 2008، ص ص 97 – 98)

2. التوجه نحو اقتصاد المعرفة و تكنولوجيا المعلومات: لقد تحول الاقتصاد العالمي بعد الثورة الصناعية من اقتصاد ذي كثافة عمالية إلى اقتصاد ذي كثافة رأسمالية، ثم جاءت الثورة التكنولوجية لتنقل الاقتصاد إلى مرحلة اقتصاد المعرفة، وبالتالي أصبحت الغلبة لمن يعرف، لا لمن يملك. وأصبحت المعرفة هي المادة الخام، وعاملاً من عوامل الإنتاج، والناتج نفسه. وتعتمد كل المؤسسات اليوم بدرجة كبيرة على المعرفة في استمرارها ونجاحها، وأصبح من المحتم عليها أن تتطور وتتحسن وإلا كان مصيرها الفناء. (طايل، 2005، ص ص 310 – 311)

3. التغير التقني: شهد العالم طفرات هائلة في المجال التقني أفرزت واقعاً جديداً يقوم على الاتصال والتواصل المباشر من خلال الأقمار الصناعية، والبث الفضائي، وشبكات المعلومات. وترتب على ذلك أن العالم يعيش اليوم عصر المعلومات والمعرفة. وأفرز ذلك تقنيات جديدة في التعلم وأساليبه، وفي بنوك المعلومات ومراكز البحوث، وترتب عليها ازدهار التعليم عن بعد، وسهولة الحصول على المعلومات والوصول إلى المعرفة دون عناء. (الرشودي، 2007، ص 59)

4. رأس المال الفكري: يحظى العنصر البشري اليوم بأهمية كبرى في عالم الأعمال، باعتباره أهم عامل من عوامل المنافسة، وبسبب هذه الأهمية أصبح ينظر للأفراد على أنهم هم الثروة وأصبح يطلق عليهم مسمى رأس المال الفكري، ويعتمد هذا المفهوم على أن الإنسان هو أساس تكوين الأصول الفكرية وليس المؤسسة، فبواسطة الأفراد وما يمتلكونه من معرفة متراكمة ومهارات تستطيع المؤسسة تحقيق ميزة تنافسية تضمن لها النجاح والتميز في بيئة الأعمال الحالية.

5. الأداء العالي في المؤسسات: و الذي يتطلب التركيز على العملاء، ورفع مستوى الإنتاجية، وتحسين الجودة، وإعطاء قيمة وأهمية عالية للموارد البشرية وزيادة صلاحيات العاملين، وإدراك التنوع في قوة العمل، والالتزام بأخلاقيات العمل و المسؤولية الاجتماعية. (طايل، 2005، ص 311)

ثانيا ـ تنافسية الجزائر و مؤشرات قياسها:

أصبحت التنافسية مصطلحا يكتسي أهمية بالغة في عالم يتميز بسرعة التغيرات و تعقدها في مختلف المجالات، و أصبحت الدول تتسابق للوصول إلى أعلى مستويات

التنافسية التي تؤهلها لخلق مركز قوي مبني على أسس ثابتة، واحتلال مكانة رفيعة على المستوى العالمي.

1. مفهوم تنافسية الدولة

يعدّ مفهوم التنافسية من نتاج مدارس إدارة الأعمال، نتج عن هذا المفهوم عدد كبير من التفاسير و مؤشرات القياس، و تزايد الاهتمام بتطوير مفهوم التنافسية، منذ أن جذب الكاتب في إدارة الأعمال Michael Porter الانتباه لهذا المصطلح في التسعينات من القرن الماضي، بحيث أنه أشار إلى أن تنافسية الدولة مفهوم متعدد الجوانب، فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية داخل الاقتصاد تتأثر ببعض المتغيرات مثل أسعار الصرف، وأسعار الفائدة وعجز الموازنة العامة للدولة، أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة، و هنا أوضح PORTER أن المفهوم الشامل للتنافسية الدولية هو إنتاجيتها، و أن رفع مستوى المعيشة داخلها يتوقف على قدرة المؤسسة على تحقيق مستوى مرتفع من هذه الإنتاجية عبر الزمن. (وديع، 2003، ص 5) و على الرغم من عدم اتفاق الباحثين على تعريف محدد و موحد للتنافسية سواء أكان ذلك من حيث المفهوم، **أم من حيث المحددات الخاصة بها إلا أنه يمكن إيضاح مجموعة من التعاريف من أهمها**:

- « قدرة الدولة على إنتاج سلع و خدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي الوقت نفسه تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل». (مسعد، 2008، ص 235)
- « الجهود و الإجراءات و الابتكارات و الضغوط و كافة الفعاليات الإدارية و التسويقية و الإنتاجية و الابتكارية و التطويرية التي تمارسها المؤسسة من أجل الحصول على شريحة أكبر و رقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها». (السلمي، 2001، ص 123)
- كما عرّف المعهد الدولي للتنمية الإدارية التنافسية بأنها: «مجال من مجالات اقتصاد المعرفة الذي يحلل الواقع و السياسات التي من شانها أن تسهم في قدرة البلد على خلق المناخ الذي يسهم في استدامة تحقيق القيمة المضافة و استقرار أكبر للمواطنين». (International Institute for Management Development, 2003, p 702)
- « القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الربحية، النمو، الاستقرار، التوسع، الابتكار و التجديد بالإضافة إلى الجاذبية في استقطاب رؤوس الأموال». (النجار، 2000، ص 11) .

من خلال التعاريف المستعرضة يمكن استنتاج تعريفا للتنافسية بحيث إنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في ذلك الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، والعمل على الحفاظ عليها و استمرارية هذا الارتفاع.

2. مؤشرات قياس تنافسية الدول

تتعدد المناهج التي يمكن من خلالها قياس التنافسية على مستوى الدولة حيث تتسم هذه المناهج بتقديم مجموعة من المؤشرات الرئيسة التي تنقسم إلى عدة مؤشرات فرعية و من أهمها نذكر: [2] منهج المعهد الدولي لتنمية الإدارة (IMD) ، منهج البنك الدولي (WB) و منهج المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) . و هذا الأخير تم الاعتماد عليه في دراستنا، حيث صدر مؤخرا تقرير التنافسية العالمية 2013 – 2014 الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي بشكل سنوي بدراسة تنافسية اقتصاديات الدول المشاركة، ومقارنتها وفقا للمؤشرات والعوامل المحددة لتنافسية الاقتصاد وبيئة الأعمال، و يعتمد التقرير في تحليله للتنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي بالنسبة للدول المشاركة و البالغ عددها 148 دولة لعام 2013، على بيانات كمية (هي البيانات المرتبطة بالأداء الاقتصادي و التقدم التكنولوجي، حيث يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات عبر قاعدة البيانات الإحصائية المحلية و الدولية المنشورة، مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، اتحاد الاتصالات العالمي و منظمة الصحة العالمية.) و أخرى نوعية (هي البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على تجميع معلومات فائقة القيمة من رجال الأعمال للدول المشاركة و في مختلف القطاعات الاقتصادية لمجموعة واسعة من المتغيرات تكاد تكون مصادرها معدومة في أغلب الأحوال، و توفر مصدرا فريدا مطّلعا على محركات النمو للاقتصاد، بحيث يتم اختيارهم بناءً على أسس معينة تحدد من قبل هيئة المنتدى.) . (Klaus Schwab, 2012, p p 3- 8) كما يرتكز التقرير في منهجيته على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعيتها في مراحل النمو و التطور الاقتصادي المختلفة حيث يفترض التقرير أن المحركات التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو، وهي: مرحلة الاقتصاد المبني على عوامل الإنتاج، ومرحلة الاقتصاد المبني على الكفاءة، و مرحلة الاقتصاد المبني على الابتكار، حيث تتميز كل مرحلة بمؤشرات خاصة تقيس أداء الدولة اقتصاديا. و تندرج المؤشرات الرئيسة ضمن ثلاثة مقاطع، و تأخذ أوزانا مختلفة

حسب مرحلة النمو الاقتصادي، ذلك أنه كلما تقدم البلد في مرحلة النمو الاقتصادي كلما تمت معاملته بشروط قاسية في حساب التنافسية الإجمالي، و ذلك كما يبينه الجدول رقم (01) التالي: (Klaus Schwab, 2010, p p 9- 10)

الجدول رقم (01) :

أوزان المؤشرات الرئيسية ضمن مراحل النمو

الوزن	مرحلة الاقتصاد المعتمد على عوامل الإنتاج (%)	مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة (%)	مرحلة الاقتصاد المعتمد على الابتكار (%)
المتطلبات الأساسية	60	40	20
معززات الكفاءة	35	50	50
عوامل الابتكار	5	10	30

Source : Klaus Schwab, « The Global Competitiveness Report 2010-2011 », World Economic Forum, full data Edition, Geneve, 2010, p p 9- 10.

و تندرج البلدان ضمن المراحل الثلاثة للنمو الاقتصادي بالاستناد إلى معيارين اثنين و هما: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات.

3. الوضعية التنافسية للجزائر

بدأت الجزائر اليوم تسلك مسلك الإصلاح و التحديث، و شرعت في إجراء تغييرات عميقة تماشيا مع انفتاح السوق و احتدام المنافسة الدولية، سعيا منها نحو تحسين وضعها التنافسي، وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها. هذا إضافة إلى صياغة برامج لدعم النمو الاقتصادي بهدف تعزيز البنى التحتية، وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية. و باعتبار الجزائر دولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، إلا أنها تشهد ضعفا في مختلف قطاعاتها الحيوية، و هذا بسبب تعقد التحولات التي يشهدها العالم، و هو ما يؤثر على قدراتها التنافسية بالرغم من بعض الإنجازات المحققة في هذا المجال. و فيما يلي سيتم عرض مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008 – 2013) و هذا بنوع من التفصيل في الجدول (2) موضحا ترتيب الجزائر حسب مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي.

الجدول (2)

ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2008 - 2013)

المجموعات والمؤشرات الرئيسية	الترتيب لعام 2008 من أصل (134) دولة	الترتيب لعام 2009 من أصل (133) دولة	الترتيب لعام 2010 من أصل (139) دولة	الترتيب لعام 2011 من أصل (142) دولة	الترتيب لعام 2012 من أصل (144) دولة	الترتيب لعام 2013 من أصل (148) دولة
الترتيب العام	99	83	86	87	110	100
1) مجموعة المتطلبات الأساسية	61	90	80	75	89	92
1) مؤشر المؤسسات	102	87	98	127	141	135
2) مؤشر البنية التحتية	84	104	87	93	100	106
3) مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي	5	95	57	19	23	34
4) مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	76	66	77	82	93	92
2) مجموعة محفزات الكفاءة	113	93	107	122	136	133
5) مؤشر التعليم العالي والتدريب	102	90	98	101	108	101
6) مؤشر كفاءة سوق السلع	124	97	126	134	143	142
7) مؤشر كفاءة سوق العمل	132	65	123	137	144	147
8) مؤشر كفاءة الأسواق المالية	132	90	135	137	142	143
9) مؤشر الجاهزية التكنولوجية	114	89	106	120	133	136
10) مؤشر حجم السوق	51	106	50	47	49	48
3) مجموعة عوامل الابتكار والتطوير	126	121	108	136	144	143
11) مؤشر تطور بيئة الأعمال	132	109	108	135	144	144
12) مؤشر الابتكار	113	126	107	132	141	141

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير التنافسية العالمية من (2008-2013) من الموقع الالكتروني: www. weforum. org/ reports/ global- competitiveness- report بتاريخ 25/ 09/ 2013

يتضح من الجدول (2) أن الجزائر شهدت خلال الفترة (2008 – 2013) تذبذبا في مجال التنافسية الاقتصادية و كان ذلك ما بين الارتفاع و الانخفاض و في مجالات ضيقة نوعا ما، حيث يمكن القول بأن الجزائر تأتي في رتب متوسطة في مؤشرات التنافسية العالمي، وهذا حسب منهج المنتدى الاقتصادي العالمي، و نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 99 في عام 2008 و تقدمت بـ 16 مراتب لتحتل 83 مرتبة من بين 133 دولة مشاركة في عام 2009، و في السنة الموالية فقدت الجزائر 3 مراتب محتلة بذلك المرتبة 86، كما أنها فقدت مرتبة أخرى في عام 2011. و أفاد تقرير التنافسية العالمية لعام 2012 أن الجزائر احتلت المرتبة 110 عالميا من مجموع 144 دولة في مجال التنافسية الاقتصادية، فاقدة 23 مرتبة عما كانت عليه في العام الماضي، و الذي كانت تحتل خلاله المرتبة 87. كما أشار تقرير التنافسية العالمية لسنة 2013 – 2014 أنه بالرغم من تقدم الجزائر بعشر مراتب عما كانت عليه في العام الماضي و احتلت المرتبة 100 عالمياً من مجموع 148 دولة.

كما يتضح من الجدول (2) بأن الجزائر تأتي في رتب متوسطة خلال الفترة (2008 – 2013) في مؤشراتها التنافسية عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يتألف على اثنتي عشرة مؤشرا رئيسا، تنطوي تحته ثلاثة مقاطع رئيسة **والتي يتم عرضها كالآتي**:

- مقطع المتطلبات الرئيسية ذات الوزن 60%: نلاحظ أن الجزائر شهدت تراجعا خلال عامي 2008 و 2009 لتنتقل من الرتبة 61 إلى الرتبة 90، و بعدها شهدت تحسنا ملحوظا خلال سنتي 2010 و 2011 و سبب ذلك الخطوات الإصلاحية التي قامت بها آنذاك وبخاصة في ظل الوفرة المالية التي تعيشها من جراء ارتفاع أسعار البترول، و لكن بعدها تتراجع الجزائر خلال السنتين الأخيرتين لتسجل 89 رتبة عام 2012 و 92 رتبة عام 2013 و هذا راجع إلى تعقيدات محيط الأعمال في الجزائر، و قضايا الفساد التي تورطت فيها مؤسساتها العمومية و هذا ما يؤكده المؤشر رقم 1. و في سياق ذي صلة، تصنف الجزائر في المراتب الأخيرة فيما يتعلق بنوعية المؤسسات وفعاليتها، وبخاصة أنها احتلت المرتبة 141 عام 2011 من مجموع 144 دولة، أدّى ذلك إلى سيادة البيروقراطية الإدارية على مستوى أغلب الهيئات و المؤسسات الجزائرية.

- مقطع محفزات الكفاءة ذات الوزن 35%: خلال الفترة المدروسة كان ترتيب الجزائر ضعيفاً على العموم، و كما هو الحال في كل المؤشرات التي تندرج ضمن هذا المقطع، إلا أن هناك تحسناً في كل من سنة 2009 و 2013 أين احتلت الجزائر المرتبة 93 و 133 على الترتيب، و في ظل النتائج المسجلة يمكن استنتاج بأن الجزائر لم تحسن الاعتماد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة.

- مقطع عوامل الابتكار و التطوير ذات الوزن 5%: حيث يقيس هذا المؤشر قدرة المنشآت على استيعاب التقنيات الحديثة من خلال الاعتماد على البحث والتطوير. فالجزائر شهدت رتباً متدنية خلال الفترة (2008 – 2013) مع تحسينات ملحوظة نوعا ما خلال سنتي 2009 و 2010 و ما يلفت النظر أن الجزائر احتلت المرتبة الأخيرة في هذا المقطع في عام 2011 و هذا ما يؤكده المؤشر رقم 11، مما يشير أن الجزائر لم تتوصل بعد إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي الذي يعتمد على الإبداع و الابتكار بوصفها محركاً أساسياً للنمو.

و في ضوء النتائج الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي و بصورة عامة يمكن القول بأن الجزائر تواجه نقصاً واضحاً في أغلب مؤشراتها التنافسية مما يؤدي بالجزائر إلى بعدها عن الاقتصاديات الأكثر تنافسية عالميا، **و أن أسباب تراجع الجزائر تعود في المقام الأول إلى**: (Klaus Schwab, 2011, p 5)

- نوعية المنشآت القاعدية و البنى الأساسية التي لا تزال تعاني من التأخر و سوء التسيير، رغم الأغلفة المالية المرصودة لتطوير شبكات الطرق و النقل.
- التأخر الكبير المسجل في المنظومة البنكية والمصرفية، وبخاصة أن البنوك الجزائرية باتت تصنف ضمن المؤسسات المصرفية الأكثر تأخرا في المنطقة.
- ضعف في القدرة الابتكارية و الإبداعية التقنية و التكنولوجية.

4. التجارة الخارجية الجزائرية

حققت الجزائر خلال العام 2012، فائضا تجاريا قدر بـ 27.18 مليار دولار هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الواردات و الصادرات للوطن.والجدول الآتي يوضح تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2008 – 2012).

الجدول (3)

تطور التجارة الخارجية للجزائر في الفترة (2008 - 2012)

القيمة: مليون دولار أمريكي (USD)

	2012	2011	2010	2009	2008
الصادرات	73 981	73 489	57 053	45 194	79 298
الواردات	46 801	47 247	40 472	39 294	39 479
الميزان التجاري	27 180	26 242	16 581	5 900	39 819

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مصلحة الإحصاء بالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

و بلغت الصادرات الجزائرية خلال عام 2012 قيمة قدرها 73.98 مليار دولار أي بزيادة قدرها 0.67%، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 46.80 مليار دولار أي بانخفاض طفيف يقدر بنسبة 0.94%.كما عرفت واردات الجزائر تراجعا بحوالي 1% مقارنة بعام 2011، وذلك من 47.24 مليار دولار إلى 46.80 مليار دولار.

أما فيما يخص الميزان التجاري الجزائري فقد شهد أيضا فائضا مستمرا باستثناء سنة 2009 و الذي بلغ حينها 5.9 مليار دولار و سبب انخفاضه هو الأثر السلبي للأزمة العالمية التي تجلت في الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات، و ذلك بالموازاة مع دخول الاقتصاديات المتقدمة مرحلة الركود، وهو ما يؤكد مرة أخرى تنمية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية

حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية لسنة 2012، بلغت نسبة الواردات 46.80 مليار دولار سنة 2012، أين وصلت إلى 47.24 مليار دولار بعام2011، حيث عرفت تراجعاً طفيفاً قدر بـ 0.94%. وقد شكلت المحروقات الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية بحصة تقدر بأكثر من 97% من الصادرات، أي بـ 71.79 مليار دولار عام 2012 مقارنة مع عام 2011 حيث بلغت قيمة قدرها 71.42 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 0.51%، و سبب هذه الزيادة راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية حسب المصدر نفسه.

أما فيما يخص الصادرات غير النفطية (خارج المحروقات) ، فلا تزال محتشمة، حيث تقدر بـ 2.96% من القيمة الإجمالية للصادرات (2.18 مليار دولار) . ويمكن استنتاج أن هناك هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية رغم محاولة الدولة المتكررة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

إن أهم المنتوجات الرئيسة غير النفطية التي يتم تصديرها تتمثل في المواد النصف مصنعة بـ 1.66 مليار دولار و المسجلة بذلك ارتفاعا قدره 10.96% خلال عام 2012، تليها السلع الغذائية بقيمة 313 مليون دولار، أي انخفاض يقدر بـ 11.83% وفي المقابل، عرفت الواردات تراجعا بنسبة 0.94% عام 2012.

ومن أهم المنتجات الأساسية المستوردة من طرف الجزائر نجد في المقام الأول معدات التجهيزات الصناعية و ذلك بقيمة 13.45 مليار دولار لعام 2012 و قد سجلت هذه المنتجات انخفاضاً قدر بـ 16.18% مقارنة بالسنة الماضية، و تليها نصف المنتجات التي قدرت قيمتها بـ 10.37 مليار دولار لعام 2012 كما سجلت انخفاضا مقارنة لعام

2011 و قدر هذا الانخفاض بـ 2.95% و الجدول الآتي يوضح ذلك بنوع من التفصيل.

الجدول (4)

هيكل الصادرات والواردات في الجزائر لعامي -2011 2012

القيمة: مليون دولا أمريكي (USD)

مجموعة المستخدمين	الصادرات			الواردات		
	التطور %	السنة		التطور %	السنة	
		2012	2011		2012	2011
المواد الغذائية	0,42 -	313	355	8,8 -	8 983	9 850
الطاقة و زيوت التشحيم	3,67	71 794	427 71	62,11	1 887	1 164
المواد الخام	0,06	167	161	2,3	1 824	1 783
نصف المنتجات	1,64	1 660	1 496	2,95 -	10 370	10 685
معدات التجهيز الفلاحية	0,01	1	-	14,99 -	329	387
معدات التجهيز الصناعية	0,05 -	30	35	16,18 -	13 453	16 050
السلع الاستهلاكية	0,01	16	15	35,85	9 955	7 328
المجموع	4,92	73 981	489 73	0,94 -	46 801	47 247

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مصلحة الإحصاء بالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

من خلال كل ما سبق يمكن استنتاج أن هيكل الصادرات الجزائرية يقع تحت هيمنة قطاع المحروقات حيث تمثل نسبة هذا القطاع ما يزيد عن 97 % من إجمالي قيمة السلع المصدرة خلال الفترة المبحوثة، و ظلت الصادرات من المنتجات الأخرى بعيدة عن المأمول و لا تمثل إلا قيمة هامشية من مجموع الصادرات.

و شهدت الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008 – 2012) تزايدا ملحوظا حيث وصل إلى ما يقارب 73.98 مليار دولار و هو ما لم تحققه الجزائر منذ الاستقلال، و يعود السبب في ذلك إلى الأرقام التاريخية التي وصلت إليها أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال السدس الأول من السنة نفسها، هذه الطفرة البترولية قابلها في الجهة الأخرى انخفاض في الواردات الجزائرية قدر بـــ 0.94% خلال الفترة نفسها، و هذا نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأت الجزائر تطبيقه بداية الألفية الثالثة و الذي كان يحتاج أموالاً ضخمة وبخاصة فيما يتعلق بالسلع التجهيزية من أجل تطوير البنية التحتية

الجزائرية، وتحقيق التنمية المرجوة من قبل السلطات.

ثالثا ـ الذكاء الاقتصادي كنظام حتمي لدعم تنافسية الجزائر:

يعد موضوع الذكاء الاقتصادي من الموضوعات الحديثة بل الأكثر حداثة في مجال المال و الأعمال و الاقتصاد و تكنولوجيا المعلومات التي لازالت الكتابات فيه تتراوح بين الندرة و المحدودية، ويعدّ مصطلحه مصدر نقاش و بحث منذ زمن بعيد بناءً على دراسات مكثفة و نقاشات حادة، و من خلال الاطلاع على بعض المراجع التي تطرقت إلى موضوعه نجد جملة من التعاريف التي تحمل نوعاً من الاختلاف في تحديدها لتعريفه، وقصد فهم الذكاء الاقتصادي **سنورد أهم التعاريف المقدمة له فيما يأتي**:

- أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي كان سنة 1994 من طرف Henry Martre، حيث تم تعريفه على أنه: «مجموعة الأعمال المنسقة والمرتبطة بالبحث، المعالجة، وتوزيع ونشر المعلومات المفيدة للأعوان الاقتصاديين، مع الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تتم بطريقة شرعية قانونية، مع توفر كل ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ على الإرث اللامادي للمؤسسة، في ظل أحسن شروط الجودة والتكلفة».(Martre, 1994, p 11)

- عرّف معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني (IHEDN) في عام 2000 الذكاء الاقتصادي بأنه: «منهج منظّم لخدمة الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة، لتحسين قدرتها التنافسية من خلال جمع، معالجة المعلومات ونشر المعارف المفيدة للتحكم في بيئتها (الفرص و التهديدات) : و هو كذلك عملية مساعدة لدعم القرارات باستخدام أدوات خاصة، و تعبئة الموظفين و التركيز على حركية الشبكات الداخلية و الخارجية». (Bournois et Romani, 2000, p62)

- وعرّفت الجمعية الفرنسية لتطوير الذكاء الاقتصادي (AFDIE) عام 2001: «الذكاء الاقتصادي هو جميع الوسائل المنظمة ضمن نظام لإدارة المعرفة، إنتاج المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار من منظور الأداء و خلق قيمة لجميع أصحاب المصلحة». (Merland et autres, 2005, p 06)

من خلال ما تطرقنا له من تعاريف لمختلف الكتّاب، وفي ضوء المعطيات الواردة نستنتج بأن الذكاء الاقتصادي هو عملية البحث و التحليل و نشر و إثراء المعلومات القائمة على نظام المعلومات بالمؤسسة، و هذه الأخيرة تلعب حلقة وصل بين المؤسسة و المحيط الذي تتواجد فيه، فالمؤسسات تستجيب لأدنى تغييرات في البيئة مع المحافظة على المعلومات، و عليه يمكن وضع استراتيجيات للحفاظ على قدرتها التنافسية، وضمان استمراريتها.

1. الذكاء الاقتصادي كسياسة عامة في خدمة البلد

يعد الذكاء الاقتصادي أحد الإبداعات الجديدة، والأدوات الحديثة للتفوق، ورفع القدرات التنافسية للمؤسسة و الاقتصاد ككل، فهو مفهوم جديد يقوم على مقاربة ديناميكية جماعية تحترم القانون، تشمل جميع الأنشطة المتعلقة بإدارة المعلومات، و حمايتها و تقاسمها و استغلالها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، دعما لتنافسية المؤسسة، و لنفوذ الدول و الحكومات، حيث يرقى إلى سياسة عامة تهدف إلى دعم القرارات الاقتصادية الوطنية بفضل التحكم الجماعي في المعلومات، **هذه السياسة العامة تشمل العناصر التالية**: [3]

1 – 1 سياسة التنافسية: و تعتمد على عمليات البحث و التطوير و تسمح بمسايرة المؤسسات في تعقب الفرص، والحصول على الأسواق في العالم.و تتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية و تجميع الخبرات و المعلومات العامة و الخاصة.

2 – 1 سياسة الأمن الاقتصادي: تقوم هذه السياسة على توفير البيئة المناسبة للاستثمار والتنمية، وتوسيع فرص العمل، وتيسير سبل التقدم والرفاهية، وتقليص الانكشاف، ومنع التهديد الاقتصادي، وتعظيم التنافسية، وتعزيز القدرة الاقتصادية للمجتمع، و الخ...من المصالح الأساسية للأمة أي حماية العناصر الأساسية للطاقات الاقتصادية و العلمية للوطن.

3 – 1 سياسة التأثير: وترتكز على ممارسة الضغط للتأثير على القرار، من خلال تقديم تحاليل مفتوحة عن المشكلات الرئيسة، و لو كانت تحمل دلالات سلبية في بعض الأحيان، وبخاصة على مستوى الهيآت المعروفة بإعدادها للنظم و المعايير التي تدير الحياة الاقتصادية من خلال العمل الضغطي (LOBBYING) .

2. الذكاء الاقتصادي كنظام متعدد المستويات

يمثل الذكاء الاقتصادي مفهوما جديدا نشأ في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة، يشمل كافة العمليات المرتبطة بإدارة المعلومات و المعارف، أيا كان مجالها، و الاستفادة منها كأسلحة إستراتيجية في الصراع التنافسي المحموم بين المؤسسة ومنافسيها.فهو يطبق على المستوى الكلي للدولة أو على المستوى الجزئي، **و فيما يأتي سيتم التطرق إلى هذين المستويين**: (Chell, 2003, p04)

1 – 1 على المستوى الجزئي: الذكاء الاقتصادي عملية تتجاوز إطار المؤسسة ليغطي البعد المحلي، الوطني أو الدولي، إذ إن المؤسسة تمثل المجال الطبيعي لتطبيق الذكاء الاقتصادي، لأنه قبل كل شيء يعد منهجا اقتصاديا يعمل على تحديد التهديدات والفرص التي تواجهها، عبر توريد المعلومة الإستراتيجية والمفيدة لمتخذي القرار فيها،

وفقا لمقاربتين لتسيير المعلومة، إحداهما دفاعية والمتعلقة بحماية الإرث المعلوماتي، والثانية هجومية تهدف إلى دعم المركز التنافسي.(ميقاويب، 2009، ص 153)

2 – 1 على المستوى الكلي: يسمح استعمال الذكاء الاقتصادي في السياسة العامة بتطوير سوق العمل في المستقبل وخلق التنافس في ميدان البحث والتطوير.والحث على النباهة بالاعتماد على الذكاء الاقتصادي يكون من خلال ممارسة اليقظة التكنولوجية ومراقبة وحراسة المنافس بتحسيس إطارات الشركات بالحذر من تسرب المعلومات الخطيرة والمهمة وسرقتها، لأن العولمة لا تعني نهاية الصراعات الاقتصادية بين الدول، بل هي في تسابق مستمر وحاد للحصول على الموارد الطبيعية والتحكم فيها كمصادر الطاقة، وللوصول إلى الأسواق الإستراتيجية، ومراقبتها، والتحكم في التكنولوجيات المتطورة، وسدّ الطريق في وجه المنافسين الجدد في كل القطاعات.(ديلمي، 2008، ص 18)

لهذا تضطلع السلطات العمومية لإرساء منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي، من خلال وضع الاستراتجيات الكفيلة باختراق الأسواق الخارجية بجميع الوسائل المشروعة والممكنة، اقتصادية كانت أو سياسية أو إعلامية أو ثقافية، وذلك من خلال التنسيق وتبادل المعلومات بين المراكز العليا للقرار، مع ضمان التواصل بين فروع المؤسسات الكبرى ومراكز البحث العلمي والخبراء وغرف التجارة والصناعة.ومن خلال الشكل الموالي سيتم إبراز أهم مستويات الذكاء الاقتصادي كالآتي:

الشكل (1)

مستويات الذكاء الاقتصادي

Source : François Jakobiak, L'intelligence économique en pratique avec l'apport d'interne et des NTIC : comment bâtir son propre système d'intelligence économique, édition d'organisation, 2ème édition, paris, 2001, p13.

إن تطبيق الذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة لا يعني بالضرورة تطبيق إجراءات حمائية للاقتصاد فيمكن اعتباره دعماً لمعرفة الأسواق الدولية وبخاصة فيما يتعلق بانتقال المعلومات و توفير المعلومة الاقتصادية.و فيما يتعلق بتطبيق الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسات فهو قابل للتطبيق نظريا في كل المؤسسات و لكن ليس كذلك على المستوى العملي، فالذكاء الاقتصادي يكون أكثر تطورا على مستوى المؤسسات التي تطبق الاستراتيجيات الآتية: (Larivet, 2002, p 404)

- العمل على المستوى الدولي أو مواجهة منافسين دوليين في السوق الوطنية: إن هذه الظاهرة يمكن تفسيرها من خلال تعقيدات البيئة الدولية و التي تتطلب تطبيق مفهوم اليقظة و حماية المعلومات من المنافسين.

- إستراتيجية التميز: إن المؤسسات التي تعتمد على هذه الإستراتيجية تكون في حاجة إلى تطبيق اليقظة ذلك يسهل لها مثلا عملية تتبع المستهلكين بهدف الكشف عن حالات التميز الممكنة، وتقدير مدى ملاءمتها.

- إستراتيجية التركيز: تتطلب إستراتيجية التركيز، معرفة دقيقة للسوق التي يجب أن تخضع للتجزئة.فنظام المعلومات أساس لانتهاج إستراتيجية التركيز و بصورة خاصة اليقظة التسويقية و التجارية.

- إستراتيجية التنويع: التنويع يعني ممارسة أنشطة جديدة مع الابتعاد عن القاعدة الأساسية للإنتاج أو القاعدة التجارية يترتب عن هذا تغيير المهنة حيث أن المؤسسة تكون مطالبة باستخدام تكنولوجيات جديدة، أو مواد أولية، أو قنوات توزيع، أو أنها تتوجه إلى زبائن جدد، معنى هذا أن المؤسسة ستواجه بيئة جديدة و هذا يتطلب زيادة عن الحاجة إلى المعلومات مخاطر إدارة المعلومات.وتلجأ المؤسسة إلى الاعتماد على إستراتيجية التأثير لتتمكن من الولوج في هذا القطاع.

فتطبيق الذكاء الاقتصادي غير مخصص بنوع معين من المؤسسات لكنه يكون مطبقاً بوضوح عندما تتبع المؤسسة بعض أنواع الاستراتيجيات، فكلما كانت الإستراتيجية تتعلق بوضع المؤسسة مع بيئة شديدة التعقيد أو جديدة تكون بحاجة ماسة إلى تطبيق مفهوم الذكاء الاقتصادي، و عليه لا توجد في النهاية مؤسسات كبيرة غير معنية بتطبيقه.

3. الذكاء الاقتصادي في خدمة المؤسسات الذكية

إن ظهور حقل الذكاء الاقتصادي كان بسبب الحاجة إلى تحسين جودة القرارات، ودعم مهمات عمال المعرفة، وتعزيز القدرات التنافسية في ميدان الابتكار والإبداع الإداري التنظيمي والتكنولوجي.

1 – 1 وظائف الذكاء الاقتصادي

إن الذكاء الاقتصادي مكون من مجموعة نشاطات اليقظة و الإنذار المبكر، الدراسة و التلخيص، التأثير و التأثير المضاد، و يعد كنظام لرصد و مراقبة بيئة المؤسسة لاكتشاف الفرص و التهديدات، كما أنه مبني على البحث، التجميع المنسق، المنظم و المستمر للمعلومات بمختلف أنواعها (علمية، تقنية، اجتماعية، تجارية، نظامية، مالية و اقتصادية، ...) من مصادر مختلفة، غرضه الأساس إنتاج المعلومات الإستراتيجية والتكتيكية ذات القيمة المضافة العالية لتسمح في النهاية بخلق و الحفاظ على المزايا التنافسية للمؤسسة، وبذلك تعد المعلومات جوهر نظام المعلومات وعصبها.ويمكن إيجاز وظائف الذكاء الاقتصادي في العناصر التالية:

- وظيفة توليد المعرفة و الخبرة: إن كل من المعرفة والخبرة يشكلان رأس مال المؤسسة، إذ أنها تتغذى منهما من خلال الجمع، الاستعمال والتقييم، أما الخبرة فتشير إلى المعرفة الواسعة بشيء محدد تم اكتسابها من خلال التعليم، التدريب والممارسة العملية. (معالي، 2002، ص 162) إذن فالمعرفة والخبرة تمثلان العناصر المهمة لقدرة المؤسسة على إنجاز أي شيء، بمعنى أوسع ما يسمى بالجدارة والأهلية.

أول وظيفة للذكاء الاقتصادي تتمثل في البحث والتحكم في المعرفة والدراية في المؤسسة المعنية، **وتتطلب هذه الوظيفة الإلمام بالعناصر الآتية**: (Levet, 2001, p 60)

- تحديد المعرفة وحمايتها (المكتسبات) ؛
- يقظة إجمالية بالنسبة للموجودين؛
- الاغتناء بالمعرفة يسمح بالتطور الداخلي والكسب الخارجي.

في هذا الصدد، إن أسس هذه الوظيفة التي يؤديها الذكاء الاقتصادي تستلزم البطء مع التحكم في المعرفة والدراية، وكذلك توضح أن الذاكرة التنظيمية للمؤسسة تكون ورقة رابحة ذات ميزة تنافسية ممكنة.

- وظيفة الكشف عن المخاطر، الفرص و التهديدات: إن الذكاء الاقتصادي عملية إعلامية تسمح بتوقع الفرص، وتقليل المخاطر و التهديدات التي تتعرض لها في حالة عدم اليقين.إذ يقوم بجمع البيانات و المعلومات عن البيئة الخارجية و الداخلية بشكل مستمر حيث من خلاله تستطيع المؤسسة أن تحدد فرصها و التهديدات المحيطة بها، و التي تتولد من التغيرات الحاصلة في عوامل تلك البيئة التي تعيش في كنفها المؤسسات المعنية، لهذا يتوجب عليها أن تقوم بالبحث عن الفرص و السعي لاغتنامها قبل فقدانها، و أن تحدد

التهديدات التي يمكن أن تعرقل وصولها إلى الأهداف المرجوة و أن تتخذ وسائل الوقاية تجاه التهديدات.

- وظيفة التنسيق بين الأعوان و الأنشطة: تعدّ هذه الوظيفة القلب النابض للذكاء الاقتصادي بصفتها تسمح بالتنسيق بين مختلف الإجراءات التي قامت بها الجهات الفاعلة الفردية من خلال مقاربة جماعية و متضافرة.و وفقا لـ Levet، النهج الجماعي يمكن أن يتسم بمعنيين متكاملين كالآتي:

الأولى تتعلق بتوزيع المعرفة: داخل المجتمع العلمي و/ أو التكنولوجي يحدث نشر وتوزيع المعرفة.و الثانية تتعلق بقدرة الجهات الفاعلة على بناء معرفة ومهارات جديدة، تنسيق الاستراتيجيات، حيث إن دمج النهج الأول يتطلب بطبيعة الحال تنفيذ النهج الثاني.

2 – 1 الذكاء الاقتصادي كنمط لتحسين أداء المؤسسة

يعكس الأداء قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ولاسيما طويلة الأمد منها التي تتمثل في أهداف الربح والبقاء والنمو والتكيف باستخدام الموارد المادية والبشرية بالكفاءة والفاعلية العاليتين، وفي ظل الظروف البيئية المتغيرة.

فالأداء مرآة المؤسسة في تحقيق الإنتاجية العالية بشرط أن يكون ذلك مقروناً برضى الزبائن، والاستئثار بحصة سوقية جيدة تستطيع توفير عائد مالي مناسب، والقيام بالمسؤوليات الأخلاقية والاجتماعية تجاه البيئة التي تعمل فيها وتجاه المجتمع.

مادامت منظمات الأعمال تعمل في بيئة غير مستقرة تتصف بالتقلب وعدم الاستقرار ولاسيما في مجال تقنية المعلومات والاتصالات فضلاً على أن أغلبها تتجه حالياً نحو الاقتصاد المعرفي، فإن كل ذلك يستوجب وقوف المؤسسة على مستوى أدائها للكشف عن إمكاناتها وقدراتها وقيمتها التنافسية وموقعها في السوق.

إن ناتج الأداء يعد معلومات راجعة لاتخاذ القرارات وإجراء التعديلات التي يمكن أن تقود مرة أخرى إلى الزيادة في فاعلية الأداء وفي التفوق و الريادة.

كما أن نتائج الأداء تساعد في الكشف عن مدى ملاءمة الخطط والأهداف والسياسات والبرامج للمتاح من الموارد، وكذلك الكشف عن مستوى التنسيق بين مختلف الوظائف، النشاطات والعمليات، وعلى مدى قدرة الموارد البشرية على القيام بالمهمات المنوطة بها على النحو اللازم.

أما دور الذكاء الاقتصادي في الوصول إلى مستوى أداء جيد فيتمثل

بالنقاط الآتية:

- إن توليد المعرفة الجديدة والمفيدة وخزنها وتوزيعها وتطبيقها تسهل العمل داخل المنظمة، كما أن وجود فريق متخصص في التقاط المعرفة والتشجيع على استثمارها، فضلاً عن مشاركة العاملين وتفاعلهم، ووجود قيادة فعالة تقود تلك العمليات لإحداث التناسق والتناغم فيما بينها؛ **وهذا يؤدي إلى**:

- تقليل التكاليف الإجمالية للعمل عن طريق تقليل تكاليف الهدر والإنتاج المعيب، ومردودات المبيعات، وتكاليف سوء التعامل مع التقنيات ووسائل العمل.

- زيادة العوائد المالية للمنظمة عن طريق إنتاج منتجات متقنة، وأخرى مبتكرة وسريعة البيع.

- إن تحقيق الإنتاجية العالية يدل على الاستخدام الكفء للمدخلات، وإن تطبيق الذكاء الاقتصادي في مجالات الأداء المختلفة يؤدي إلى ابتكار طرق أكثر فاعلية.

- يقود الذكاء الاقتصادي إلى تحقيق الإبداع والابتكار، والإتيان بأشياء جديدة، وزيادة الوعي الثقافي لدى العاملين من خلال التدريب والتعلم والحوار.

في هذا الصدد أجريت دراسة عالمية على تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي على الشركات الكبرى، ومن خلالها تم استخلاص المنافع التالية للذكاء الاقتصادي: (Sewdass, 2009, p 32)

- تحسنت نوعية وجودة المعلومات المستلمة.
- تعجيل اتخاذ القرارات.
- تحسن بشكل منظم، جمع المعلومات وتحليلها وكذلك نشرها.
- تعزز التأثير وزاد الوعي.
- تحسين عملية تحديد الفرص والتهديدات.
- توفير الوقت والتكلفة.

4. دور الذكاء الاقتصادي في تدعيم تنافسية المؤسسة الاقتصادية

يسهم الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية من خلال التأثير على مؤشرات القدرة التنافسية و التي تتمثل في الربحية، الحصة السوقية، الإنتاجية و التكاليف، حيث إن تحسين الجودة يؤدي إلى تخفيض الخطأ و يحول الفاقد من ساعات العمل بالنسبة للعمال و بالنسبة للآلات إلى تصنيع السلع و تقديم الخدمات بشكل أحسن،

مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف و بالتالي زيادة الإنتاجية و الذي يعكس على تخفيض الأسعار، و يعمل على تحسين الحصة السوقية للمؤسسة و كذلك الربحية و بالتالي تحسين تنافسية المؤسسة، **و يمكن توضيح مساهمة و دور الذكاء الاقتصادي في تدعيم تنافسية المؤسسة الاقتصادية من خلال العناصر التالية**: (سيد احمد، 2001، ص 124)

1 – 1 المساهمة في تحسين الإنتاجية: إن تأثير نظام الذكاء الاقتصادي على إنتاجية المؤسسة الاقتصادية يظهر من خلال التغيرات المستمرة في طريقة أداء المؤسسة في إنتاج معين، هذا التأثير يشمل أيضا العلاقات بين المؤسسة والموردين والعملاء والمنافسين باعتبارهم عوامل مؤثرة في الإنتاجية، وهذا ما يسمح للمؤسسة بالتعرف أكثر على نتيجة استعمال نظام الذكاء الاقتصادي في تحسين الإنتاجية من خلال تأثيره على مجموعة من العوامل الفرعية للإنتاجية.

2 – 1 المساهمة في تخفيض التكاليف: تعد التكلفة إحدى محددات القدرة التنافسية، كما أنها تلعب دورا مهماً كسلاح تنافسي فلا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف، حتى إن كثيراً من المؤسسات المتميّزة تنافسيا تستهدف أن تكون الرائدة في خفض عناصر التكلفة بين منافسيها في النشاط نفسه، فتحليل عناصر التكلفة بهدف ترشيدها يسهم في تحسين الكفاءة، وتحديد أسعار تنافسية، و تقوم المراقبة الفاعلة على استخدام معايير معينة كأدوات تخطيطية باعتبارها أهدافا، وكذلك باعتبارها أدوات رقابية تستخدم في القياس و التقييم، و هنا يكمن دور نظام الذكاء الاقتصادي الذي يتولى الرقابة على التكاليف و الإنتاجية إذ يعمل على تحديد الانحرافات بالإضافة إلى اكتشاف فرص تخفيض هذه التكاليف مما ينشئ قيمة مضافة.ونشير في هذا المجال إلى أهمية نظام الذكاء الاقتصادي في خفض التكاليف من خلال جمعه للبيانات عن الموردين و تحليلها للوصول إلى المعلومات الكفيلة باختيار أحسنهم، بالإضافة إلى ما يسهم به هذا النظام في قياس أداء هذه التكاليف مما يسهم بدوره في ترشيدها أو تخفيضها، و بالتالي تكون المؤسسة قد حققت قيمة مضافة تضمن بها مواجهة المنافسة و الاستمرار و البقاء.

3 – 1 المساهمة في ترقية الجودة: تتحقق الجودة عندما ينجح المنتج في تصميم و تنفيذ و تقديم منتج يشبع حاجات العملاء ورغباتهم وإرضائهم، و تعد الجودة بلا شك سلاحا تنافسيا فاعلا فهي تمكن من كسب ولاء العملاء و تحويلهم من المنتجات المنافسة إلى منتجات المؤسسة، كما أن الجودة تمثل شرطا جوهريا لقبول المنتجات بشكل عام سواء أكان في السوق المحلية أم الخارجية، و يستلزم تحقيق الجودة تصميم نظام للذكاء الاقتصادي في إطار نظام معلومات المؤسسة يعمل على توفير المعلومات المتعلقة بحاجات

العملاء ورغباتهم ودرجة رضاهم عن المنتجات، ويقيس جودة هذه المنتجات من خلال عدة معايير، و بالتالي يؤثر تأثيرا إيجابيا على جودة منتجات المؤسسة مما يسهم في ترقية قدراتها التنافسية.

4 – 1 المساهمة في التميّز عن المنافسين: يسهم نظام الذكاء الاقتصادي في تميّز المؤسسة عن منافسيها من خلال التفوق في مجال معين بالميزة التنافسية والتي تتمثل في ذلك الاختلاف والتميّز الذي تحوزه المؤسسة عن منافسيها، و الذي يقودها إلى الحصول على هوامش ربح مرتفعة و تطبيق أسعار تنافسية و الحصول على حصة سوقية أكبر و بالتالي تحقيق النمو و البقاء.وهناك عدة مجالات للتميّز من أهمها التكنولوجيا، المنتج خصائص العاملين، قنوات التوزيع والخدمات المقدمة للعميل.

الإطار التطبيقي للدراسة

لم تكن نهاية الجانب النظري إلّا بداية للجانب التطبيقي و الذي خصص لمعالجة أثر تطبيق معايير نظام الذكاء الاقتصادي على تنافسية مؤسسات الجزائر الرائدة و العاملة في قطاع التصدير، هذا ما جعل تحقيق هذا الهدف يرتبط بتكوين الاستبانة اللازم للحصول على البيانات الأولية لهذه الدراسة، و الذي تم تحويلها إلى معلومات عبر البرنامج الإحصائي SPSS 20.0 عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية التالية: معامل الارتباط سبيرمان، معامل الثبات ألفا كرونباج، اختبار للعينة الواحدة One simple T test، معامل الارتباط بيرسون، اختبار T- Test.

أولا: منهجية و أسلوب الدراسة

لقد تبّنت الدراسة أسلوب البحث الوصفي وأسلوب البحث الميداني التحليلي وصممّت الباحثة استبانة متخصصة بغرض الحصول على البيانات الأولية المتعلقة بمشكلة الدراسة، كما تمت مقابلات مع بعض مديري المؤسسات المبحوثة، وقد تم استخدام القياس الترتيبي (Ordinal scale) ذي الخمس نقاط وذلك باللجوء إلى سلم ليكرت الخماسي لقياس مدى التوافق و التي تقع بين غير موافق تماما (1) و موافق تماما (5) .

1. مجتمع الدراسة: استهدفت الباحثة المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير و يعود ذلك إلى الرغبة في دراسة المؤسسات الاقتصادية الناشطة في بيئة تنافسية، و بناءً على دليل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، تم إحصاء 504 مؤسسة مصدرة لعام 2013 منها 50 مؤسسة مصدرة رائدة، هذه الأخيرة تمثل المجتمع الأصلي لدراستنا.

2. عينة الدراسة: تفرض طبيعة الدراسة على الباحثة انتهاج أسلوب العينات غير الاحتمالية، و العينة الأنسب للاستخدام في هذه الحالة متمثلة في العينة الميسرة (Convenience Sample) . و تقتضي المعاينة وفق هذا الأسلوب اختيار مفردات العينة على أساس سهولة ووصول الباحث إليها و جمع البيانات منها.وقد بلغ حجم عينة الدراسة بـ 20 مؤسسة من مجتمع إحصائي قدر بـ 50 مؤسسة أي بنسبة تمثيل تقدر بـ 40%، و هي نسبة معتبرة تزيد من الجودة الإحصائية المطلوبة لنتائج الاستقصاء.مع العلم أن الدراسة استقصت المديرين العامّين و مديري الإدارات و رؤساء الأقسام و عدد من ذوي الاختصاص في المؤسسات محل الدراسة.و الجدول الموالي يوضح أهم المؤسسات الرائدة بالجزائر في قطاع التصدير.

الجدول (5)

مؤسسات محل الدراسة (المؤسسات الرائدة بالجزائر في قطاع التصدير)

الرتبة	المؤسسة المصدرة	النشاط الاقتصادي	الرتبة	المؤسسة المصدرة	النشاط الاقتصادي
1	SONATRACH	الصناعة النفطية	11	KAPACHIM ALGERIE	المواد الهيدروكربونية
2	FERTIAL	الأسمدة الفوسفاتية و الامونياك	12	CUIRS PLEINS FLEURS	صناعة تقليدية
3	CEVITAL	منتجات غذائية	13	KNAUF PLATRES FLEURUS	مواد البناء
4	SOMIPHOS	منتجات فوسفاتية	14	SEMOULERIE INDUSTRIELLE DE LA MITIDJA	منتجات غذائية
5	ARCELOR MITTAL	الحديد و الصلب	15	HELISON PRODUCT	منتجات غازية الهيليوم
6	ALZINC	صناعة الزنك	16	SOPI	منتجات غذائية
7	HELIOS	منتجات غازية الهيليوم	17	TANNERIE MITIDJA	صناعة تقليدية
8	MFG	صناعة الزجاج	18	EL AHLIA IMPORT EXPORT	منتجات غذائية
9	FRUITAL	منتجات غذائية	19	SMCP	صناعة تقليدية

الرتبة	المؤسسة المصدرة	النشاط الاقتصادي	الرتبة	المؤسسة المصدرة	النشاط الاقتصادي
10	MICHELIN	صناعة الإطارات المطاطية	20	BOUKELLAL MOHAMED TAHAR	منتجات غذائية (تمور)

3. أداة الدراسة الميدانية: لقد ساعد المنهج الوصفي التحليلي الذي استخدم في الجانب النظري على تحديد متغيرات الدراسة التطبيقية، مما أسهم في تطوير قائمة الاستبانة **وفيما يلي توضيح لأهم محاوره**:

- المحور الأول: يحتوي على البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المنصب الوظيفي، سنوات الخبرة) .
- المحور الثاني: يقيس مدى تطبيق معايير نظام الذكاء الاقتصادي بالمؤسسة محل الدراسة حيث تضمن 17 فقرة موزعة على 3 أبعاد.
- المحور الثالث: تناول تنافسية المؤسسة و مدى تحقيقها للمزايا التنافسية و تضمن 20 فقرة موزعة على 5 أبعاد.

قامت الباحثة بتوزيع 160 استبانة بواقع 8 لكل مؤسسة، استعيد منها 120 و كانت الصالحة منها للتحليل بعد استبعاد الاستبانات غير المكتملة الإجابة 110 استبانة أي بمعدل 91.66% من الاستبانات الموزّعة.

ثانيا: قياس صدق أداة الدراسة و ثباتها (Reliability and Validity)

يعدّ الصدق و الثبات من الخصائص المطلوبة لأداة الدراسة **لذلك تم تقنين الفقرات الأساسية للتأكد من صدق فقراتها وثباتها كما يأتي**:

1. صدق تحكم الاستبانة: تم عرضها على خمسة محكمين متخصصين في مجال الإدارة و البحث العلمي، و قد استجابت الباحثة لآرائهم بحيث تم استبعاد العبارات غير ملائمة، وتم إجراء التعديلات المناسبة بناء على المقترحات المقدمة، و بذلك كانت الاستبانة في صورتها النهائية.

2. صدق الاتساق البنائي: يعدّ الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، حيث قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط سبيرمان بين كل بعد من محاور الاستبانة مع الدرجة الكلية لكل محور.

الجدول (6)

نتائج اختبار ارتباط كل بعد مع الدرجة الكلية لمحاور الاستبانة

المحور الثاني: مدى تطبيق المؤسسة لمعايير نظام الذكاء الاقتصادي			المحور الثالث: تنافسية المؤسسة ومدى تحقيقها للمزايا التنافسية		
الأبعاد	R معامل الارتباط	القيم الاحتمالية (Sig)	الأبعاد	R معامل الارتباط	القيم الاحتمالية (Sig)
اليقظة الإستراتيجية	0,672	0,000	نمو و إنتاجية المؤسسة	0,952	0,000
			قيادة التكاليف	0,957	0,000
حماية الإرث المعرفي	0,954	0,000	ترقية الجودة	0,925	0,000
			تميز و إبداع المؤسسة	0,951	0,000
أنشطة الضغط و التأثير	0,866	0,000	الشراكة	0,947	0,000

من إعداد: الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق spss 20.0

(مع العلم بأن قيمة R الجدولية تقدر بـ 0.194 عند درجة حرية ن- 2=108 و مستوى دلالة 0.05)

يبيّن الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 =a، حيث إن القيم الاحتمالية (Sig) لكل بعد أقل من 0.05 و قيمة R المحسوبة أكبر من قيمة R الجدولية البالغة (0.194) وهذا ما يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وبذلك تعدّ جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه و بالأخص معاملات ارتباط أبعاد المحور الثالث.

3. ثبات الاستبانة: يقصد بالثبات الدرجة التي يحقق فيها مقياس البحث (الاستبانة) النتائج نفسها في حال تكرار الاختبار، و يقيس مدى تناسق فقرات الاستبانة و انسجامها (عدس، توق، 1998) ، و قد استخدمت الباحثة اختبار ألفا كرونباج لقياس مدى ثبات أداة القياس، و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (7)

نتائج اختبار ثبات الاستبيان لكل محور (ألفا كرونباخ)

المحور الثاني: مدى تطبيق المؤسسة لمعايير نظام الذكاء الاقتصادي				المحور الثالث: تنافسية المؤسسة ومدى تحقيقها للمزايا التنافسية			
الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباج	الصدق ×	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباج	الصدق ×
اليقظة الإستراتيجية	6	0,93	0,964	نمو و إنتاجية المؤسسة	4	0,925	0,961
				قيادة التكاليف	3	0,929	0,963

المحور الثاني: مدى تطبيق المؤسسة لمعايير نظام الذكاء الاقتصادي				المحور الثالث: تنافسية المؤسسة ومدى تحقيقها للمزايا التنافسية			
الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباج	الصدق ×	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباج	الصدق ×
حماية الإرث المعرفي	6	0,891	0,943	ترقية الجودة	4	0,968	0,983
				تميز و إبداع المؤسسة	5	0,954	0,977
أنشطة الضغط و التأثير	5	0,943	0,971	الشراكة	4	0,958	0,979
إجمالي المحور الثاني	17	0,921	0,960	إجمالي المحور الثالث	20	0,947	0,972
إجمالي محاور الاستبانة					37	0,982	0,991

* الصدق: الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباج

من إعداد: الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق spss 20.0

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (07) أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل بعد من محاور الاستبانة حيث تراوحت ما بين (0.891 – 0.968) ، كما بلغت القيمة الكلية لألفا كرونباخ 0.982 وتعدّ نسبة جيدة تصلح لأغراض البحث العلمي كونها أعلى من النسبة المقبولة و البالغة 60%. و صفوة القول إن نتائج اختبارنا لمعامل ألفا كرونباخ تشير إلى إمكانية اعتماد الباحثة على قائمة الاستبانة في إجراء التحليل الإحصائي و اختبار فرضيات الدراسة.

ثالثا ـ نتائج التحليل الإحصائي و اختبار فرضيات الدراسة:

سيتم استعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة و التي هدفت إلى تبيان أثر تطبيق معايير نظام الذكاء الاقتصادي على أبعاد تنافسية المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير.و من ثم الإجابة عن أسئلة الدراسة بعد اختبار فرضياتها التي وضعت موضع الاختبار من خلال الأساليب الإحصائية المختلفة (الإحصاء الوصفي و تحليل الانحدار البسيط و المتعدد). كما تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بعد من محاور الاستبانة، قصد معرفة قيمتها و تحديد مدى موافقة أو عدم موافقة المبحوثين على أسئلة الاستبانة.

◄ **نتائج اختبار الفرضية الأولى:**

- الفرضية العدمية H0: تطبق المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير جميع

معايير نظام الذكاء الاقتصادي.

- الفرضية البديلة H1: لا تطبق المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير جميع معايير نظام الذكاء الاقتصادي.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين عن مدى تطبيق معايير نظام الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الجزائرية الرائدة في القطاع التصديري

أبعاد المحور الثاني	المتوسط الحسابي×	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	القيم الاحتمالية (Sig)	قيمة T	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي (مدى التطبيق)
اليقظة الإستراتيجية	3,54	0,84	0,70	0,000	43,75	مرتفع
حماية الإرث المعرفي	3,42	0,83	0,68	0,000	43,15	متوسط
أنشطة الضغط و التأثير	2,44	0,99	0,68	0,000	25,83	منخفض
الإجمالي	13,3	88,0	0,68	0,000	57,37	متوسط

من إعداد: الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق spss 20.0

* مرتفع (3.5 فأكثر) ، متوسط (2.5- 3.49) ، منخفض (اقل من 2.5)

بينّت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي الواردة في الجدول رقم (08) أعلاه بأن المتوسط الحسابي الكلي لأبعاد المتغير المستقل (معايير نظام الذكاء الاقتصادي) قدرت بـ3.13 و بأهمية نسبية بلغت 68%، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية الجزئية لأبعاد المتغير المستقل (يقظة، حماية، تأثير و ضغط) على حدى ما بين (2.44 – 3.54) و كان أدناه لمعيار أنشطة الضغط و التأثير، مما يدل على عدم موافقة المبحوثين لتطبيق و توفر هذا المعيار من قبل المؤسسات موضع الدراسة.كما يمكن القول بأن مدى تطبيق معيار اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات محل الدراسة مرتفع و متوسط لمعيار حماية الإرث المعرفي للمؤسسة كونه بعد دفاعي لنظام الذكاء الاقتصادي.و بمقارنة المتوسط الحسابي الكلي بالمتوسط الاختباري (3) نجد أن المتوسط الحسابي المحسوب أكبر من المتوسط الاختباري، مما يدعو إلى رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة.و للتأكد من صحة النتيجة التي توصلت إليها الباحثة، تم إجراء اختبار T و الجدول الموالي يوضح نتيجة اختبار الفرضية العدمية الأولى.

الجدول (9)

نتائج اختبار للفرضية العدمية

	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القيم الاحتمالية (Sig)	المتوسط الحسابي
الفرضية العدمية الأولى	57,37	1.984	0.000	3.13

* دالة إحصائيا عند مستوى 0,05 =a

من إعداد: الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق spss 20.0

(مع العلم بان قيمة T الجدولية تقدر بـ1.984- عند درجة حرية ن- 2=108 و مستوى دلالة 0.05 و ذلك حسب جدول توزيع student)

تظهر نتائج الجدول (9) إلى أن قيمة T المحسوبة الكلية (57،37) أكبر من قيمة T الجدولية (1.984) و أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من a=0.05 مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة و التي تنص على: «لا تطبق المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير جميع معايير نظام الذكاء الاقتصادي».

◄ **نتائج اختبار الفرضية الثانية**:

- الفرضية العدمية H0: لا تحسّن المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير تنافسيتها من خلال تحقيقها للمزايا التنافسية و المتمثلة في (تحسين الإنتاجية، قيادة التكاليف، ترقية الجودة، التميّز و الإبداع، الشراكة) .
- الفرضية البديلة H1: تحسّن المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير تنافسيتها من خلال تحقيقها للمزايا التنافسية و المتمثلة في (تحسين الإنتاجية، قيادة التكاليف، ترقية الجودة، التميّز و الإبداع، الشراكة) .

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين عن تنافسية المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير و مدى تحقيقها للمزايا التنافسية

أبعاد المحور الثالث	المتوسط الحسابي×	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	القيم الاحتمالية (Sig)	قيمة T	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي (مدى تحقيق)
نمو و إنتاجية المؤسسة	3,72	1,02	0,74	0,000	38,14	مرتفع
قيادة التكاليف	3,23	1,17	0,64	0,000	28,85	متوسط
ترقية الجودة	2,50	1,24	0,50	0,000	21,18	متوسط
التميز و الإبداع	2,83	1,18	0,56	0,000	24,97	متوسط

أبعاد المحور الثالث	المتوسط الحسابي×	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	القيم الاحتمالية (Sig)	قيمة T	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي (مدى تحقيق)
الشراكة	2,90	1,16	0,58	0,000	26,13	متوسط
الإجمالي	3,04	15,1	0,60	0,000	27,85	متوسط

من إعداد: الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق spss 20.0

* مرتفع (3.5 فأكثر) ، متوسط (2.5 - 3.49) ، منخفض (اقل من 2.5)

من خلال نتائج التحليل الإحصائي الوصفي الواردة في الجدول (10) أعلاه يتضح لنا بأن المتوسط الحسابي الكلي لأبعاد المتغير التابع (أبعاد التنافسية) قدرت بـ 3.04 و بأهمية نسبية بلغت 60%، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية الجزئية لأبعاد المتغير التابع (تحسين الإنتاجية، قيادة التكاليف، ترقية الجودة، التميّز و الإبداع، الشراكة) على حدى ما بين (2.50 – 3.72) و كان أدناه لبعد الجودة، مما يدل على عدم موافقة المبحوثين لتحقيق مستوى جودة عال من قبل المؤسسات الجزائرية الرائدة في مجال التصدير.كما يمكن القول بأن مدى تحقيق التحسن في النمو و الإنتاجية بالمؤسسات محل الدراسة مرتفع، بينما متوسط بالنسبة لكل من الأبعاد التالية: قيادة التكاليف، ترقية الجودة، التميّز و الإبداع و أخيرا الشراكة.و بمقارنة المتوسط الحسابي الكلي بالمتوسط الاختباري (3) نجد أن المتوسط الحسابي المحسوب أكبر من المتوسط الاختباري، مما يدعو إلى رفض الفرضية العدمية الثانية و القائلة: « لا تحسّن المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير تنافسيتها من خلال تحقيقها للمزايا التنافسية و المتمثلة في (تحسين الإنتاجية، قيادة التكاليف، ترقية الجودة، التميّز و الإبداع، الشراكة) ».و قبول الفرضية البديلة و للتأكد من صحة النتيجة التي توصلت إليها الباحثة، تم إجراء اختبار T و الجدول الآتي يوضح نتيجة اختبار الفرضية العدمية الثانية.

الجدول (11)

نتائج اختبار للفرضية العدمية

	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	القيم الاحتمالية (Sig) ×	المتوسط الحسابي
الفرضية العدمية الثانية	85,27	1.984	0.000	3.04

* دالة إحصائيا عند مستوى a= 0,05

من إعداد: الباحثة اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق spss 20.0

(مع العلم بأن قيمة T الجدولية تقدر بـ1.984 عند درجة حرية ن- 2=108 و مستوى دلالة 0.05 و ذلك حسب جدول توزيع student)

نتائج الجدول (11) تؤول إلى أن قيمة T المحسوبة الكلية (27.85) أكبر من قيمة T الجدولية (1.984) و أن القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من a=0.05، مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية العدمية الثانية و قبول الفرضية البديلة و التي تنص على: « تحسّن المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير تنافسيتها من خلال تحقيقها للمزايا التنافسية و المتمثلة في (تحسين الإنتاجية، قيادة التكاليف، ترقية الجودة، التميّز و الإبداع، الشراكة) ».

◄ **نتائج اختبار الفرضية الثالثة:**

- الفرضية العدمية H0: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معايير نظام الذكاء الاقتصادي و أبعاد القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير.
- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معايير نظام الذكاء الاقتصادي و أبعاد القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير.

لقد تم استخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون لاختبار الفرضية الثالثة، بين كل المتغيرات المستقلة و التابعة للدارسة، حيث تتحقق العلاقة عندما تكون القيم الاحتمالية (Sig) أقل من 0.05، و أن معامل الارتباط R أكبر من قيمة R الجدولية، و يوضح الجدول التالي العلاقة بين كل أبعاد محاور الاستبانة و ذلك عند مستوى دلالة (a= 0.05) .

الجدول (12)

يبين العلاقة بين نظام الذكاء الاقتصادي في دعم و تحقيق تنافسية المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير (مصفوفة معامل ارتباط بيرسون Pearson)

أبعاد محاور الاستبانة	نمو و إنتاجية المؤسسة		قيادة التكاليف		ترقية الجودة		التميز و الإبداع		الشراكة		الإجمالي
	معامل ارتباط R	القيم الاحتمالية (Sig)	معامل ارتباط R	القيم الاحتمالية (Sig)	معامل ارتباط R	القيم الاحتمالية (Sig)	معامل ارتباط R	القيم الاحتمالية (Sig)	معامل ارتباط R	القيم الاحتمالية (Sig)	
اليقظة الإستراتيجية	0,971	0,000	0,978	0,000	0,913	0,000	0,976	0,000	0,977	0,000	0,963
حماية الإرث المعرفي	0,960	0,000	0,986	0,000	0,959	0,000	0,986	0,000	0,975	0,000	0,973

أبعاد محاور الاستبانة	نمو و إنتاجية المؤسسة		قيادة التكاليف		ترقية الجودة		التميز و الإبداع		الشراكة		الإجمالي
	معامل ارتباط R	القيم الاحتمالية (Sig)	معامل ارتباط R	القيم الاحتمالية (Sig)	معامل ارتباط R	القيم الاحتمالية (Sig)	معامل ارتباط R	القيم الاحتمالية (Sig)	معامل ارتباط R	القيم الاحتمالية (Sig)	
أنشطة الضغط والتأثير	0,945	0,000	0,976	0,000	0,957	0,000	0,967	0,000	0,956	0,000	0,960
الإجمالي	0,959	0,000	0,980	0,000	0,943	0,000	0,976	0,000	0,969	0,000	0,965

المصدر: من واقع نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20.0

(مع العلم بان قيمة R الجدولية تقدر بـ 0.194 عند درجة حرية ن - 2=108 و مستوى دلالة 0.05)

استكمالا للعمليات الوصفية و التشخيصية القائمة على معطيات التحليل الوصفي تم تحديد علاقة الارتباط بين متغيري الدراسة، و نتائج الجدول (12) أعلاه تشير إلى أن هناك علاقات ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة (معايير نظام الذكاء الاقتصادي) و المتغيرات التابعة (أبعاد التنافسية) ، و الدليل على ذلك معامل الارتباط R الكلي و البالغ (0.965) و هي نسبة مرتفعة تعبر على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مهمة، كما تراوحت معاملات الارتباط الجزئية ما بين (0.943 – 0.980) .و بما أن القيم الاحتمالية (Sig) للمتغيرات المستقلة و التابعة أقل من α=0.05 و أن قيمة R المحسوبة أكبر من قيمة R الجدولية (0.194) مما يدعو الباحثة إلى رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة و التي تنص على: « توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معايير نظام الذكاء الاقتصادي و أبعاد القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير».

◄ **نتائج اختبار الفرضية الرابعة:**

- الفرضية العدمية H_0: لا تؤثر معايير نظام الذكاء الاقتصادي تأثيرا ذا دلالة إحصائية على أبعاد تنافسية المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير.
- الفرضية البديلة H_1: تؤثر معايير نظام الذكاء الاقتصادي تأثيرا ذا دلالة إحصائية على أبعاد تنافسية المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير.

بهدف اختبار الفرضية الرابعة استخدمت الباحثة اختبار الانحدار الخطي المتعدد الذي يعد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين

نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع الدراسة.و من خلال موضوع دراستنا سيتم تبيان علاقة الانحدار بين كل بعد من أبعاد القدرة التنافسية (Y) المتغير التابع و كل معايير نظام الذكاء الاقتصادي (Xi) المتغيرات المستقلة، و هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (13)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار اثر نظام الذكاء الاقتصادي
في دعم و تحقيق تنافسية المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة	القيم الاحتمالية (Sig)	R	R^2
اثر معايير نظام الذكاء الاقتصادي على النمو و الإنتاجية						
اليقظة الإستراتيجية	0,971	0,24	4.21	0.000	%95.8	%91.8
حماية الإرث المعرفي	0,960	0,28	2.74	0.007		
أنشطة الضغط و التأثير	0,940	0,33	15.70	0.000		
اثر معايير نظام الذكاء الاقتصادي على قيادة التكاليف						
اليقظة الإستراتيجية	0,978	0,24	15.26	0.000	%98.1	%96.2
حماية الإرث المعرفي	0,986	0,19	19.21	0.000		
أنشطة الضغط و التأثير	0,976	0,25	6.20	0.000		
اثر معايير نظام الذكاء الاقتصادي على ترقية الجودة						
اليقظة الإستراتيجية	0,913	0,50	10.59	0.000	%94.3	%88.9
حماية الإرث المعرفي	0,959	0,35	16.06	0.000		
أنشطة الضغط و التأثير	0,957	0,36	4.55	0.000		
اثر معايير نظام الذكاء الاقتصادي على التميّز و الإبداع						
اليقظة الإستراتيجية	0,976	0,26	18.66	0.000	%97.6	%95.3
حماية الإرث المعرفي	0,986	0,19	24.94	0.000		
أنشطة الضغط و التأثير	0,967	0,30	2.14	0.009		

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة	القيم الاحتمالية (Sig)	R	R^2
اثر معايير نظام الذكاء الاقتصادي على الشراكة						
اليقظة الإستراتيجية	0,977	0,24	18.04	0.000	%96.3	%92.8
حماية الإرث المعرفي	0,975	0,26	16.74	0.000		
أنشطة الضغط و التأثير	0,956	0,34	2.28	0.007		

المصدر: من واقع نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20.0

توضح لنا نتائج الجدول (13) أن هناك تأثيراً إيجابياً لمعايير نظام الذكاء الاقتصادي في دعم التنافسية وتحقيقها، حيث بلغ أقصى أثر لمعايير نظام الذكاء الاقتصادي في تحقيق بعد قيادة التكاليف بمعامل التحديد R^2 حوالي 0.96، مما يعني أن المتغيرات المستقلة التفسيرية (معايير نظام الذكاء الاقتصادي: يقظة إستراتيجية، حماية الإرث المعرفي، الضغط و التأثير) استطاعت أن تفسر 96.2% من التغير الحاصل في قدرة معايير النظام على تحقيق قيادة تكاليف المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير و أن النسبة المتبقية ترجع للأخطاء العشوائية.يليه أثر نظام معايير نظام الذكاء الاقتصادي في دعم و تحقيق التميّز و الإبداع لدى المؤسسات محل الدراسة، حيث بلغ معامل التحديد R^2 حوالي 95.3%، يليه أثر معايير النظام في تحقيق الشراكة (التحالفات الإستراتيجية) بمعامل التحديد 92.8% R^2، فأثر معايير النظام في دعم وتحقيق نمو و إنتاجية المؤسسات حيث بلغ معامل التحديد R^2 بـــ 91.8%. بينما يأتي في المرتبة الأخيرة أثر معايير نظام الذكاء الاقتصادي في تحقيق ترقية الجودة في المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير و هذا ما فسّره معامل التحديد نسبته 88.9% من التغير الحاصل في قدرة معايير النظام على ترقية الجودة.

و تؤكد معنوية هذه العلاقة كل من قيم T المحسوبة حيث كانت أكبر من قيمة T الجدولية البالغة (1.984) والقيم الاحتمالية (Sig) التي كانت أقل من a=0.05، مما يدل على وجود علاقة تأثيرية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة و المتغير التابع.و بناء على نتائج اختباراتنا سيتم رفض الفرضية العدمية الرابعة و قبول الفرضية البديلة القائلة: « تؤثر معايير نظام الذكاء الاقتصادي تأثيرا ذا دلالة إحصائية على أبعاد تنافسية المؤسسات الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير».

رابعا ـ الاستنتاجات و التوصيات:

تعاني مؤسسات الجزائر الاقتصادية كغيرها من دول العالم الثالث، من الضعف في الأداء، و من رداءة المنتج في اغلب الأحيان، و من التكاليف المرتفعة، و من غياب ثقة المستهلك في تلك المنتجات و التفكير في إستراتيجية صناعية و زراعية من طرف الدولة ليس بإمكانه تحقيق الأهداف ما لم يتم الالتزام بمبدأ الذكاء الاقتصادي، الذي يعد حقلا علميا حديثا و لاسيما جانبه التطبيقي الذي يعمل على توفير قدرات واسعة لمنظمات الأعمال في التميّز و التفوق و الريادة و الإبداع في ظل بيئة الأعمال الراهنة، و ذلك من خلال معاييره المتمثلة في اليقظة الإستراتيجية كبعد استعلامي للنظام، حماية الإرث المعرفي كبعد حمائي و دفاعي و أنشطة الضغط و التأثير كبعد هجومي.و من خلال الإطار النظري و الدراسة الميدانية يمكن أن نقدم النتائج الآتية:

1. أفرزت إجابات الأفراد المبحوثة عدم تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي بشكل كلي من طرف المؤسسات الجزائرية الرائدة و الناشطة في قطاع التصدير، حيث إن مدى تطبيقها لمعيار نشاط الضغط و التأثير منخفض و متوسط بالنسبة لمعيار حماية الإرث المعرفي، مما يؤكد أن المؤسسات محل الدراسة لا تنتهج منهجا منظّما و استراتيجيا لمعرفة مضامين بيئتها الداخلية و الخارجية تضمن لها رؤيا واضحة للولوج إلى الأسواق الدولية و العالمية.

2. أظهرت إجابات الأفراد المبحوثة تحقيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الرائدة والناشطة في قطاع التصدير لميزة النمو، والإنتاجية بدرجة مرتفعة بينما تحقق مستوى متوسط لباقي مزاياها التنافسية والمتمثلة في قيادة التكاليف، الشراكة، التمّيز و الإبداع و أخيرا ترقية الجودة.

3. كشفت نتائج الدراسة بوجود علاقة ارتباط معنوية موجبة قوية بين متغيرات معايير نظام الذكاء الاقتصادي (اليقظة الإستراتيجية، حماية الإرث المعرفي، أنشطة التأثير و الضغط) و أبعاد القدرة التنافسية (النمو والإنتاجية، قيادة التكاليف، ترقية الجودة، التميّز و الإبداع، الشراكة) .إذ إن أي تحسين في تطبيق معايير الذكاء الاقتصادي و مبادئه لابد أن ينعكس إيجابا على رفع تنافسية المؤسسات.

4. توصلت الدراسة العملية إلى وجود علاقة تأثير إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين معايير الذكاء الاقتصادي و كل بعد من أبعاد القدرة التنافسية للمؤسسات موضع الدراسة.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة كان لابد من تقديم مجموعة من التوصيات التي يكون لها تأثير إيجابي على تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الرائدة في قطاع التصدير.**و من بين أهم التوصيات نذكر ما يأتي:**

1. إعطاء الإدارات العليا في المؤسسات الجزائرية أهمية أكبر في التعامل مع المعلومات على أنها مورد رئيس مهم من بين الموارد المختلفة في المؤسسات، حيث إن المعلومات الإستراتيجية للمؤسسة أصبحت في وقتنا الحاضر مطمعا لحلفائها و منافسيها على حد سواء، وهو ما يتطلب توفير الضمانات الكافية لحمايتها.

2. ضرورة تغطية أنشطة ترصد البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات الجزائرية، بغية تشخيص نقاط القوة و الضعف، وكشف التهديدات واستغلال الفرص و استباق التغيرات المختلفة، وكذا حماية الإرث المعلوماتي وبخاصة في المجالات العلمية و التكنولوجية، إضافة إلى ممارسة أنشطة الضغط و التأثير لصالح الجهات الخاصة أو العامة.

3. فهم وإدراك الأهمية القصوى للذكاء الاقتصادي من خلال دعوة الإدارة العليا في المؤسسات الجزائرية إلى عقد مؤتمرات علمية وملتقيات تطويرية وندوات تعريفية للنظام ذاته بأطره العامة بما يسمح بتوفير بنية نظرية لدى العاملين، وحتمية تبنيه من طرف مؤسسات الجزائر التي تبحث عن البقاء والاستمرار في سوق تتسم بنمو المنافسة المحلية والدولية، وتبنيه كفلسفة جديدة لإحداث التغيير الحقيقي في نمط تسييرها وقصد دعم تنافسيتها.

4. إيلاء النظام الذكاء الاقتصادي اهتمامات بحثية أكبر بوصفه من المواضيع المهمة والحديثة في حقل العمل الإداري والتي تساعد في نجاح منظمات الأعمال.والبدء بإنشاء وحدات لنظام الذكاء الاقتصادي وخلايا بحثية علمية في كل مؤسسة جزائرية.

5. استخدام برمجيات اليقظة الإستراتيجية الأكثر تطورا من أجل إحداث تكامل بينها وبين أمن المعلومات قصد التأثير على البيئة المحيطة، بما يتيح لها صنع الفرص بدل انتظارها.والتركيز على اتخاذ الإجراءات و القوانين الكفيلة بإدماج تقنية المعلومات و الاتصالات في جميع الوظائف و العمليات ضمن كل المؤسسات الجزائرية.

6. إحداث تكامل بين مؤسسات البحث العلمي وبيئتها الاقتصادية، من أجل تفعيل دور الذكاء الاقتصادي و العمل على تطويره.

7. نشر ثقافة تقاسم المعلومات داخل المؤسسات الجزائرية، قصد الاستغلال الأمثل لها من خلال التركيز على تنمية المورد البشري بما يخدم الذكاء الاقتصادي، من خلال تدريبه على استخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات.

8. ضرورة قيام الدولة بدور أساس في نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي على مستوى المجتمع من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة في جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لتكون بمثابة نظام خارجي للذكاء الاقتصادي.

9. وضع استراتيجية وطنية لتشجيع الابتكار والإبداع وتبنيها باستحداث هيئات خاصة بمتابعة و تنفيذ الأفكار الابتكارية.

10.تشجيع تحالفات إستراتيجية متكاملة ومرنة وتفعيلها في إيجاد شراكات مع منظمات عالمية و إقليمية و محلية بما يعطي للمؤسسات الجزائرية فرصة تبادل الخبرات و المعلومات و المبادرات.

الهوامش:

1. استخلصت الباحثة خصائص وملامح بيئة الأعمال الراهنة من خلال الاطلاع على المراجع التالية:

- سعيد يس عامر، إدارة القرن الواحد و العشرين، مركز التميز لعلم الإدارة و الحاسب، 1998، ص 278.

- علي السلمي، تطوير أداء وتجديد المنظمات، دار قباء للطباعة، مصر، 1998، ص 06.

- سيد الهواري، منظمة القرن الواحد والعشرين، دار الجيل للطباعة، مصر، 1999، ص 14.

2. للاستزادة حول هذه المعلومة و التفصيل فيها انظر إلى المراجع الآتية:

- طارق نوير، «مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار»، مجلس الوزراء المصري، القاهرة، 2003، ص 4.

- نيفين حسين محمود شمت، «القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في ظل آليات الاقتصاد العالمي الجديد مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية»، رسالة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، 2004، ص 10.

- بلقاسم العباس، «المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول»، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الخامس و السبعون، جويلية 2008، ص ص 16 – 18.

3. تم استخلاص عناصر الذكاء الاقتصادي من خلال المراجع التالية :

- Bressy Gilles, Konkuyt Christian, « Economie d'entreprise », Sirey, France : Paris, 2006, p 126.

- CLERC. P, « intelligence économique : enjeux et perspectives », débats et tendances, 2003, pp 324- 337.

المصادر والمراجع:

اولاً: المراجع العربية:

1. الرشودي، محمد بن علي، (2007) ، «بناء أنموذج للمنظمة المتعلمة كمدخل لتطوير الأجهزة الأمنية بالمملكة العربية السعودية»، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض– السعودية.
2. السلمي، علي، (2001) ، «إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية»، دار غريب للنشر، القاهرة.
3. النجار، فريد، (2000) ، «المنافسة و الترويج التطبيقي: آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية مدخل المقارنات التطويرية المستمرة»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
4. بلالي، أحمد، (2008) ، «الأهمية الإستراتيجية للتسويق في ظل تحديات بيئة الأعمال الراهنة»، مجلة الباحث، العدد: 06.
5. ديلمي، مسعود، (2008) ، »الذكاء الاقتصادي والعمل الضغطي: الحروب الخفية»، جريدة القدس العربي، السنة العشرون، العدد6061.
6. سيد احمد، مصطفى، (2001) ، "التغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات العربية"، دار غريب للنشر، القاهرة.
7. طايل مجدي، محمد محمود، (2005) ، "التسويق الابتكاري كمدخل للتغيير والتطوير بمنظمات الأعمال"، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الإداري الثالث: إدارة التغيير ومتطلبات التغيير في العمل الإداري– نحو إدارة متغيرة فاعلة– ، جدة– السعودية، 29 – 30 مارس2005.
8. عدس، عبد الرحمن و توق، محي الدين، (1998) ، 'المدخل الى علم النفس'، دار الفكر للطباعة و النشر، عمان.

9. مسعد، محي محمد، (2008) ، "عولمة الاقتصاد في الميزان: الايجابيات و السلبيات"، الكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

10. معالي، فهمي حيدر، (2002) ، "نظم المعلومات: مدخل لتحقيق ميزة تنافسية"، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية.

11. مقاويب، منصف، (2009) ، "الذكاء الاقتصادي و دور أنظمة المعلومات في اتخاذ القرار: مقاربة جديدة لقرار ذكي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 21، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ديسمبر 2009.

12. وديع، محمد عدنان، (2003) ، "القدرة التنافسية و قياسها"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد الرابع

13. و العشرون، ديسمبر 2003، السنة الثانية.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *BOURNOIS, François et Romani, Pierre-Jacquelin, (2000), « l'Intelligence Economique et Stratégique dans les Entreprises Françaises », édition economica, paris.*
2. *CHELL, Amine, (2003) L'intelligence économique au service de L'identification d'opportunités entrepreneuriales , XII ème Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique (AMIS) , Les Côtes de Carthage, 3, 4, 5 et 6 juin 2003.*
3. *International Institute for Management Development, (2003) , « World Competitiveness Yearbook ».*
4. *KLAUS, Schwab, (2010) , « The Global Competitiveness Report 2010-2011 », World Economic Forum, full data Edition, Geneve.*
5. *KLAUS, Schwab, (2001) , « The Global competitiveness Report 2011-2012 », World Economic Forum, full data Edition, Geneve.*
6. *KLAUS, Schwab, (2012) , « The Global competitiveness Report 2012-2013 », World Economic Forum, full data Edition, Geneve.*

7. *LARIVET, Sophie, (2002) , « les réalités de l'intelligence économiques en PME », Thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Toulon.*
8. *LEVET, Jean- Louis, (2001) , « l'intelligence économique: mode de pensée, mode d'action », édition Economica, Paris.*
9. *MARTRE, Henri, (1994) , "Intelligence économique et stratégie des enterprises", Rapport du Groupe Commissariat général du Plan, La Documentation Française, France, Février, 1994.*
10. *MERLAND, Jean- Pierre et d'autres, (2005) , « L'Intelligence Economique appliquée à la Direction des Systèmes d'Information Démarche et Fiches Pratiques », publication CIGREF, paris.*
11. *SEWDASS, Nisha, (2009) , "The implementation of Competitive Intelligence tools and techniques in Public Service departments in South Africa to improve service delivery: a case study of the Department of Home Affairs", University of Pretoria, April 2009.*

استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014م) *

أ. شرقرق سمير **

* تاريخ التسليم: 2/ 5/ 2014م، تاريخ القبول: 13/ 9/ 2014م.
** أستاذ محاضر/ جامعة 20 اوت 1955/ الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم استراتيجيات التنمية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2014 ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسة، من خلال تقسيمها إلى ثلاث مراحل مرتبطة بمعدل النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.

وقد توصلنا إلى أنه رغم المبالغ الضخمة المرصودة، فإن الاقتصاد الجزائري ما زال يهيمن عليه الريع البترولي، كما أن تنفيذ البرامج الأخيرة لم يرافقها الحرص نفسه فيما يخص تنفيذ مسار الإصلاحات الاقتصادية التي انطلق فيها وسط التسعينات وإكماله، ولم يستفد حتى من الأخطاء السابقة.

لذلك نوصي بوضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف مع التركيز على القطاعات الإنتاجية، وكذلك الاهتمام بالابتكار، والتطوير، والعنصر البشري، مع ضرورة بناء استراتيجيات تنموية ذاتية تتوافق مع الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية التنمية، النمو الاقتصادي، برنامج الإنعاش الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي، الإنفاق العام.

Economic Development Strategy in Algeria: A Critical Study of the Period from 1970 to 2014

Abstract:

The aim of this study is to assess the development strategies applied in Algeria during the period 1970- 2014 and the extent of its success in achieving its key objectives through dividing it into three phases linked to the rate of economic growth and the rising oil prices in the international market.

The study showed that despite the large sums of money allocated, Algerian economy is still dominated by profits from selling petrol. The recent implementation of programs are not successful similar to those reforms launched in the middle of the nineties. This shows that programmers are not benefit from the past mistakes. Therefore we recommend the development of sectorial strategies with clear objectives emphasizing the productive sectors, innovation, and the development of the human element. This leads to build self- development strategies in line with economic, social, religious and cultural conditions.

Keywords: *development strategy, economic growth, economic recovery program , economic reform , public spending.*

مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري –منذ الاستقلال– تحولات وتغيرات مهمة فرضتها الظروف والتحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية على الأصعدة كافة، فقد تبنت الجزائر غداة الاستقلال إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة، وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري؛ الذي دخل في أزمة حادة عجلت به إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل عن الاقتصاد الموجه.

وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة، هذه التحولات رُوفقت بخصائص مستديمة بالاقتصاد الجزائري كان لها أثر على تلك الاستراتيجيات.

إلا أن النتائج المحدودة لهذه الإصلاحات التي اقتصرت على تحسين الجوانب النقدية والمالية وإغفال التحديات الحقيقية للنمو، أدت إلى حتمية إصلاحات عميقة تتعلق بمنظومة إدارة الحكم وكفاءة الإدارة، من خلال برامج استثمارية طموحة خاصة في ظل توفر الموارد المالية من خلال التوسع في الإنفاق العام ممثلة في ثلاثة برامج أساسية: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

إن تطبيق الجزائر لعدة استراتيجيات في مجال التنمية الاقتصادية، كانت بهدف الوصول الى أهداف مسطرة، ولكن معيار قبول نجاحها من فشلها يجرنا إلى محاولة تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2014، والوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها؛ لذا سنحاول الاجابة عن الاشكال التالي: إلى أي مدى نستطيع القول بان إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر والمطبقة منذ 1970 حققت الأهداف المسطرة لها، وما هي أهم المراحل التي مرت بها؟

الهدف من الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء بالنقد على مسيرة تطور الاقتصاد الجزائري

منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، من خلال تحديد الإطار التأصيلي لأساس اختيار نموذج التنمية في الجزائر، إضافة إلى تحديد أهم المراحل التي مر بها، وأهم سلبياتها، وتبيان أهم الإصلاحات والتدابير التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال.

منهج الدراسة:

في محاولة للإجابة عن الإشكالية فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتبيان أهم استراتيجيات التنمية المنتهجة في الجزائر، وكذلك مختلف الإصلاحات التي اتبعتها الجزائر ودوافعها.

تقسيم الدراسة:

وبقصد الإلمام بالموضوع ارتأينا تقسيمه إلى ما يأتي:

1. الإطار التأصيلي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر.
2. سياسة ومراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر.
3. النتائج والاقتراحات.

1 ـ الإطار التأصيلي لإستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر:

سيطرت على التوجهات الإيديولوجية في الجزائر عند الاستقلال ثلاثة مفاهيم وهي التأميم، التخطيط، التصنيع، فتأميم قطاع المحروقات والبنوك والملكيات التي كانت بأيدي المعمرين جعل من الدولة المحرك الأساس للتنمية، بالاعتماد على التخطيط المركزي كأفضل أداة للتسيير، وعلى التصنيع الثقيل كهدف استراتيجي.

يتفق أغلب الاقتصاديين على أن الأساس النظري لإستراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة على الصناعات المصنعة تجد أسسها في نظرية أقطاب النمو، التي تمثل وحدة أو مجموعة من الوحدات الاقتصادية الرائدة، فعلاقة هذه الأقطاب مع الوسط الاجتماعي والاقتصادي ستؤدي إلى نشر النمو الاقتصادي، **وظهرت في تجربة التنمية الاقتصادية الجزائرية ثلاثة أقطاب هي** [1]:

قطب الحديد والصلب (عنابة) ، قطب الميكانيك (قسنطينة) ، قطب البتروكمياء (ارزيو) ، حيث شكلت المحروقات عاملا مساعدا في تنفيذ هذه السياسة باستثمار الحد الأقصى من الموارد النفطية، بالاعتماد على مخططات طموحة منذ 1967 تماشياً مع خصائص هذه السياسة.

هدفت الجزائر وعملت على تحسين مكانتها ضمن التقسيم الدولي للعمل بالاعتماد على إستراتيجية الانكفاء الذاتي للاقتصاد تحت شعار التصنيع، هذه الإستراتيجية يمكن إرجاع فكرتها للتنظير الذي قدمه "سمير أمين" الذي قسم النظام الرأسمالي إلى: مركز، ومحيط، حيث الأول مهيمن والثاني مهيمن عليه، وعليه فالتخلف ليس تأخراً بل هو نتيجة لتوسع النظام الرأسمالي، وحسب هذا الأخير فإن دول المحيط لا يكون تصنيعها ممكنا إلا إذا فكت الارتباط التدريجي مع السوق الرأسمالية العالمية، **وقد طور "سمير أمين" نموذجين متعارضين يتكونان من أربع قطاعات** [2]:

- النموذج المتمركز نحو الخارج: والذي يبنى على تنمية قطاع التصدير وقطاع السلع الكمالية، أين التراكم الرأسمالي (قرارات الاستثمار والإنتاج...) يحدد بشروط السوق الدولية.

- النموذج المتمركز حول الذات: يعتمد على تنمية القطاعين الآخرين، القطاع الذي ينتج وسائل الإنتاج، والقطاع الذي ينتج سلع الاستهلاك الواسع، حيث هنا سيرورة التراكم لا تخضع للتقسيم الدولي للعمل.

لقد شكل اختيار الصناعة الثقيلة رغم أن ربحيتها على المدى المتوسط والقصير تبقى محل ارتياب (إذا أخذنا فوائض القدرات الإنتاجية – البترول والحديد– على مستوى الدول) ورغم تعارضها مع نظرية المزايا النسبية، أي بالرغم من الخسارة المالية، فإن وجود الصناعات الثقيلة، يؤدي إلى خلق تأثيرات وارتباطات بعدية (تأثيرات دفع) تجعلها مربحة على المدى الطويل.

هذه النظرية تتفق مع الطرح الذي قدمه الاقتصادي "DE BERNIS" الذي أسهم نظريا وميدانيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية، حيث يرى أن التخلف هو ظاهرة محددة تاريخيا، أي أنها من إنتاج تاريخ وتوسع النظام الرأسمالي، وأن التخلف هو ظاهرة هيكلية وانسداد للنمو، وليست ظاهرة ظرفية، ومرحلة تأخر.

لذا فهو يرى أنه يجب تفضيل الارتباطات البعدية على القبلية، وأن صناعة السلع الرأسمالية هي التي يجب أن تتطور في البداية لتجنب الانسداد الناجم عن سياسات النمو المنقاد بالصادرات أو سياسات التصنيع المعوض للصادرات، وقد عرف الصناعات المحركة والرائدة بالنسبة للاقتصاد المحيطي كالتالي: «قطاع شامل ينتج وسائل إنتاج، فروع الصناعات الكيميائية الرئيسية، قطاع الطاقة الضروري لاشتغال كامل الاقتصاد»[3].

لكن منذ سنة 2001 شرعت الجزائر في انتهاج سياسة ميزانياتية) مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل

الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014.

لقد اعتمدت الجزائر مخطط إنعاش اقتصادي كان الهدف منه اعتماد مقاربة كينيزية لدعم المؤسسات الجزائرية، وتحفيز الطلب في السوق، واستعادة المؤسسات لنموها للشروع في إحلال الواردات، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق لتحفيز الإنتاج، وتلبية الزيادة في الطلب، ودعم النمو، وامتصاص البطالة. (4)

2 ـ سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر ومراحلها:

عرف الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى الآن مجموعة من المراحل وعدة تطورات أثرت تأثيرا كبيرا على مسيرته التنموية، **ويمكن تقسيم هذه المراحل بالاعتماد على نسبة النمو المحققة مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار البترول إلى ثلاث مراحل وهي:**

المرحلة الأولى: تمتد من بداية السبعينات إلى سنة 1985، وهي فترة النمو الواسع والمكثف المدعم من تحسن شروط التبادل والديون الخارجية للجزائر، حيث في هذه المرحلة ازداد نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الثابتة بنسبة تزيد على 1.3%.

أما المرحلة الثانية من سنة 1986 إلى سنة 1999، : وهي فترة تراجع باستثناء سنة 1989 حيث عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نموا سلبيا، أما المرحلة الأخيرة فمن بداية 2000 إلى وقتنا الحالي وقد تميزت بالرجوع إلى النمو الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وقد تراوحت نسبته حوالي 1.05 % في السنة.

وللإشارة عرف الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة قبل الشروع في الإصلاح فترتين مهمتين:

حيث تميزت الفترة الأولى 1962 – 1966 التي تلت استقلال البلاد وتميزت بفراغ النظرية الاقتصادية والنموذج المراد اتباعه، ورغم قصر مدتها إلا أنها مرحلة مهمة مهدت الظروف لعملية التخطيط المركزي، والتدخل الواسع والمهيمن للدولة رغم ضعف المقومات المالية وغياب البنى التحتية (5).

أما الفترة الثانية 1967 – 1969 التي تميزت عموما بالاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع الميادين بحيث تحتكر الإنتاج والاستثمار، من خلال الاعتماد على التخطيط والتسيير المركزي، اعتمدت خلالها الدولة على سياسة نشطة في مجال الاستثمار

في القطاع العمومي، الأمر الذي ترتب عنه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبنى التحتية [6]، أي بعبارة أخرى تميزت هذه الفترة بالاقتصاد الموجه مركزيا، وقد نفذت خلالها برامج طموحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أهمها تأميم الثروات الوطنية، وبناء قاعدة اقتصادية ترتكز على التصنيع.

خلال هذه الفترة عرفت الجزائر خلالها المخطط الثلاثي (1967 – 1969) الذي هو مخطط قصير الأجل حيث بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة 9.4 مليار دينار، أما تكاليف البرمجة فقدرت 19.58%، أي أن الاستثمارات الباقي إنجازها حوالي 10.52 مليار دينار[7].

في هذا المخطط تظهر الأهمية المعطاة للصناعة التي تعدت نسبة 49% من إجمالي الاستثمارات المخططة، وهذا ما يبين التوجه المختار من الجزائر المتمثل في التصنيع، وبناء قاعدة صناعية.

وعموما يمكن تقسيم أهم مراحل التنمية في الجزائر إلى ثلاث مراحل وهي:

أ. المرحلة الأولى: فترة النمو الواسع والمكثف من 1970 إلى 1985:

تميزت هذه المرحلة بحقن مكثف لرأس المال في الاقتصاد مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي، فما بين بداية المخطط الرباعي 1970 – 1973 ونهايته تضاعف رأس المال بـ 1.5، ووصل إلى 2.2% ما بين 1973 – 1977.

كما انتقل معدلها من 28.3% في المخطط الرباعي الأول إلى 40.4% في المخطط الرباعي الثاني 1974 – 1977، وقد وصل أقصاه سنة 1977 نسبة 42.6% و 47.8% سنة 1978.كما زاد الاستثمار خلال هذه المرحلة بمعدل 16% مقابل 7.3%بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي [8].

لقد اعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات 1974، 1981 نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات التي بلغت 35.93، 46.04 دولارا على التوالي [9].

خلال هذه الفترة عرفت الجزائر خلالها عدة مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي والرباعي الأول والثاني هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية، والمخطط الخماسي الأول.

بالنسبة للمخطط الرباعي الأول (1973 – 1970) فقد بلغت الاستثمارات المخططة أكثر من 27 مليار دينار، وكان يهدف إلى تقوية بناء الاقتصاد الاشتراكي ودعمه وجعل

التصنيع من العوامل الأساسية للتنمية [10]، هذه الاستثمارات كانت موزعة كما يلي:

الجدول (1)

هيكل الاستثمارات في الرباعي الأول 1970 - 1973

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة
الصناعة	12.400	45
الزراعة	4.140	15
المرافق الأساسية	2.307	8
التعليم والتكوين	3.307	12
النقل	800	3
التجهيزات الاجتماعية	3.216	12
السياحة	700	2
التجهيز الإداري	870	3
المجموع	27.740	

المصدر: علي الناخ، إنشاء المخطط الرباعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص 10

إن الاستثمارات الإجمالية للفترة 1967 – 1978 بلغت 300 مليار دينار، كما أن معدلات الاستثمار شهدت تطورا متزايدا بحيث بلغت بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام 26.4% خلال المخطط الثلاثي، 33.5% في أثناء المخطط الرباعي الأول و 46.8% في أثناء المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) ، هذا الأخير بلغت الاستثمارات الإجمالية فيه حوالي 110 مليار دينار.

ومن خلال حصص القطاعات الاقتصادية تتضح الأهمية الكبيرة التي أعطيت لتنمية القطاع الصناعي (الصناعة الثقيلة والصناعة في المحروقات) حيث وصلت إلى 43.5 % من مجموع المخصصات.

ومنذ 1967 زادت الاستثمارات الحكومية الموجهة للصناعة بما فيها قطاع المحروقات التي وصلت إلى نسبة 61.1% من مجمل الاستثمارات في الفترة (1974 – 1977) ، بينما الزراعة لم تتعدّ 7.3% [11].

ويمكن تبيان حجم الإنفاق الاستثماري على الصناعة خلال الفترة 1967-1977 في الجدول الآتي:

الجدول (2)

الإنفاق الاستثماري على الصناعة خلال الفترة 1967– 1977

	المخطط الأول (1967 - 1969)		المخطط الثاني (1970 - 1973)		المخطط الثالث (1974 - 1977)	
	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
1.المحروقات (%)	42.6	51.1	37	47	40.6	48.6
2.الصناعات الثقيلة (%)	40.7	32.3	42	36.1	45.6	38.4
الحديد	23.5	22	17.3	16.5	13.3	13.5
صناعة الميكانيك، الصلب والكهرباء	3.9	1.6	11.6	8.8	14.1	10.1
الكيمياء	11.3	7.9	4.6	4.9	9	5.7
مواد البناء	2	0.8	8.5	5.9	9.2	9.1
3.المناجم والطاقة (%)	7.4	9	11.3	10.5	5.4	6.2
4.الصناعات الخفيفة (%)	9.3	7.6	9.7	6.4	8.4	6.8
المجموع (مليون دينار جزائري)	54000	48900	12400	20820	4800	7150

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1967 - 1978، ماي 1980، ص 22.

يتضح من الجدول أن:

- مجموعة الصناعات الثقيلة (القطاع الرائد، الشامل) يحتل الصدارة ضمن هيكل الاستثمارات غير أن هيكل الاستثمار الفعلي يظهر انحرافا نحو استثمار أكبر مما هو مخطط له في قطاع المحروقات، أي أن هذا الانحراف يمول من فروع أخرى، وهو ما يكون تحديا لنـــــــــــــــــموذج DE BERNIS ويجعل العلاقة بين التجربة الجزائرية والنموذج محل تساؤل.

- كما أنه ضمن مجموعة الصناعات الثقيلة، نالت صناعة الحديد حصة مهمة من الإنفاق الاستثماري، وكانت الأقل تأثرا بالانحراف بين الاستثمار المخطط والفعلي، وباعتبار أن جل إنتاج هذه الصناعة كان موجها نحو صناعة المحروقات؛ فإن تأثير الدفع الذي من المفروض أن تمارسه يصبح محل تساؤل.

- الصناعات الكهربائية والميكانيكية والتعدينية تبدو أقل حظا، فالحصة الهامشية التي حظيت بها تبدو مفارقة، وبخاصة أن الهدف منها بناء نظام إنتاجي مستقل، وهو ما يعني أن القاعدة الإنتاجية الصناعية كانت تابعة للسوق الدولية في إعادة إنتاجها، أي أن القطاع الذي كان مفروضا أن ينتج وسائل الإنتاج كان مهمشا بينما في النموذج يمثل نواة نموذج التنمية الجزائرية، وهذا ما يدل أن تطور هذين القطاعين كان خارج منطق نموذج DE BERNIS.

- توزيع الاستثمارات داخل قطاع المحروقات نفسه كان لصالح النشاطات الموجهة نحو التصدير على حساب النشاطات الأخرى، وعليه لم تكن هناك علاقة مهمة من حيث هيكل الاستثمارات بين نموذج DE BERNIS والتجربة الجزائرية، فتطور مصفوفة المدخلات والمخرجات لم يظهر اتجاهاً واضحاً نحو النجاح الاقتصادي باستثناء ارتفاع الإنتاج الخام في كل الفروع، والدور الرئيس الذي لعبه فرع المحروقات في التصدير [12].

أما المرحلة 1980 – 1989 التي يطلق عليها مرحلة التنمية اللامركزية فقد شهدت الجزائر خلالها عدة إصلاحات، تميزت بتخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وأعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطية والتجهيز، خلال هذه المرحلة لعبت الدولة دورا مهماً وجوهريا في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيس في الإنتاج، والعمالة، وخلق القيمة المضافة.

خلال الفترة 1980 – 1984 ونتيجة للتحولات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني و العالمي، تم اتخاذ إجراءات وإصلاحات تماشيا مع تلك التحولات، حيث شهدت إنجاز المخطط الخماسي الأول والذي تمحورت أهدافه الكبرى في توسيع الإنتاج الوطني وتنويعه وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة، مع بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة [13].

تضمن هذا المخطط برنامجين من الاستثمارات: الأول يتعلق بمجمل الباقي تنفيذه من الفترة السابقة المقدر بـ 79.5 مليار دينار من أصل مجموع الاستثمارات الباقية 196.9 مليار دينار أي بنسبة 40.37% وبنسبة 14.18% من مجموع الاستثمار المسطر، أما البرنامج الجديد فقد بلغت حصة الصناعة فيه 132.2 مليار دينار من إجمالي الاستثمارات الجديدة المقدرة بـ 363.6 مليار دينار بنسبة 36.35%، وبلغت فيه حصة المحروقات حوالي 49.3 %.

ما يلاحظ خلال هذا المخطط محاولة توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الأخرى غير المحروقات كالفلاحة، والسكن، والهياكل القاعدية رغم بقاء حصة الصناعة كبيرة من

خلال استحواذها على 211.7 مليار دينار من الإجمالي المقدر بـ 560.5 مليار دينار أي 38% من مجموع الاستثمارات.

حيث عرف الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة ارتفاع إذ انتقل من 25.98% من الناتج المحلي الخام سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج سنة 1986.وقد تطلّب هذا النموذج للتنمية استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية؛ إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28% سنة 1983، و هذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك.وبالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع إذ بلغت نسبة 17.52% سنة 1978 و 14.65% سنة 1981[14].

وهناك عدة عوامل يمكن إرجاعها لسبب غياب قطاع قاعدي في تجربة التنمية الجزائرية خلال هذه المرحلة نذكر منها:

- توسيع عقود المفتاح، في اليد والمنتوج في اليد.
- نقص التنسيق بين المتعاملين المحليين الذين يتعاملون مع السوق الدولية بدل السوق المحلية.
- إستراتيجية رأس المال الدولي الذي كان يفضل تطوير الصناعات الموجهة نحو التصدير.
- التأخيرات في الإنجاز وبخاصة في عقود المفتاح في اليد والمنتوج في اليد، (الكهرباء والميكانيك) ، هذه التأخيرات رفعت تكاليف الاستثمار.
- كما أن إنجاز عدة مخططات متتالية كانت توقعاتها غير صحيحة الأمر الذي يرفع من تكاليفها.

بفعل هذه العوامل أدى إلى ظهور نظام إنتاجي صناعي غير قادر على المنافسة سواء أكان في السوق الدولية أم السوق المحلية [15].

وعلى العموم يمكن القول إن سياسة التصنيع الثقيل في الجزائر أدت الى تبعية شديدة في العلاقات الاقتصادية التقنية والإنسانية والمالية مع الخارج، إلى جانب تدفق إنتاج غير كاف وباهظ الثمن على السوق المحلية، وهذا كله على أساس مبرر يستند في الأولوية المعطاة للصناعة الثقيلة الى إرادة اللحاق بركب الدول المتقدمة في أقرب الآجال، بتسريع

عجلة النمو عن طريق تطبيق سياسة تتبنى الأولويات نفسها التي عرفتها الرأسمالية الصناعية خلال القرن التاسع عشر في البلدان المتقدمة، أو تلك التي شجعها الاتحاد السوفييتي في فترة ما بين الحربين العالميتين، فإستراتيجية التصنيع الثقيل بالإتحاد السوفييتي أثبتت فشلها، لذلك كان يجب التخلي عن هذا النموذج الاشتراكي في التصنيع، كما أن نقل النموذج الصناعي الأوروبي الخاص بالقرن الماضي إلى الجزائر كان مستحيلا لأسباب عديدة نذكر منها؛ أن التراكم الإنتاجي في أوروبا استفاد من ظروف دولية مناسبة لأوروبا عبر مستعمراتها، كما يتميز المحيط الدولي الراهن بالمنافسة الشديدة، وغير المتكافئة بين بلدان العالم، كما أن وجود سوق داخلية وخارجية متنامية في أوروبا في القرن التاسع عشر أدى إلى نمو الاستثمارات في صناعة سلع التجهيز التي أسهمت بدورها في ارتفاع نمو الطلب الفعال مما أدى إلى تنشيط الاستثمارات في السلع الاستهلاكية، في حين عرفت الجزائر خلال السبعينات من هذا القرن مرورا بالثمانينات استثمارات في الصناعة الثقيلة ذات رؤوس أموال كبيرة مع مناصب عمل أقل نسبيا، دون أن تتمكن الحركة الاقتصادية وفق هذا الأسلوب من امتصاص الأيدي العاملة المتوفرة.كما يوجد كذلك فرق بين مستويات النمو الاقتصادي في أوربا آنذاك حيث كان يتوفر على إمكانيات مادية وبشرية مهمة مقارنة مع اقتصاد ضعيف في الجزائر وبلدان العالم الثالث عموم، خاضع في معظمه لسيطرة البلدان المتقدمة، إلى جانب الاختلاف في طبيعة الهياكل والنظم الاقتصادية والاجتماعية والدينية [16].

نضف إلى ذلك الاختلالات التوازنية التي عرفها نظام التسيير في هذه المرحلة وهي ثلاثة اختلالات:

أن هناك خللاً توازنياً في تسيير التنمية أي أنه اعتمد في المرحلة الأولى من التخطيط من سنة 1967 إلى سنة 1979 على الاستثمار واستخف بقواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التسيير الاجتماعي، أما المرحلة الثانية من سنة 1980 إلى سنة 1989 اعتمد على تحسين مستوى التسيير تحت شعار تثمين الطاقة مع إهمال واضح لحركة الاستثمار الإنتاجي.

إن هناك خللاً توازنياً في تسيير التجارة الخارجية من خلال هيمنة المحروقات على الصادرات، وأصبحت المورد المالي الخارجي الوحيد حيث بلغت نسبة المحروقات من الصادرات 97% وهذه النسبة تعبر عن عجز السياسة الاقتصادية عن تنويع الإنتاج الوطني، أما فيما يخص الواردات فاستمرت تبعية التنمية للخارج بنسبة 80% من وسائل الاستثمار ومن المعرفة التقنية والتكنولوجيا.

وهناك أيضا خلل توازني في استراتيجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة سواء أكانت مادية أم مالية أم بشرية؛ وهذا راجع إلى سوء تقدير أهمية القطاع الخاص الوطني المحلي و الخارجي، وهي استراتيجية تنموية أهملت إمكانيات القطاع الخاص واعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام [17].

ب. المرحلة الثانية: مرحلة تراجع النمو من 1985 إلى 1999:

جراء السياسات التوسعية المطبقة التي أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، وأدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاته في ظل ركود الإنتاج الوطني، وارتفاع معدلات المديونية، جعل الدولة تتخذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، هذه الإجراءات وفي ظل ظروف دولية ملائمة (ارتفاع النفط) أدت إلى تحقيق نتائج لا بأس بها من النمو وصلت حدود 5% خلال النصف الأول من الثمانينات.

لكن عند انهيار سعر النفط في النصف الثاني من الثمانينات ظهر خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، وهو ما جعل معدلات النمو سلبية لأول مرة بعد مرحلة مهمة من التطور في مجال النمو.

من خلال ما سبق فإن اعتماد الجزائر على البترول كمورد وحيد، وعدم وجود بدائل تستطيع من خلالها توفير مرونة في الصادرات، أي أن الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة اقتصاد قائم على الاستدانة وأن الوضع السابق افرز اختلالات كبيرة وضعف بنيوي لا يمكن معالجته ظرفيا بل يحتاج لإصلاح شامل بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

لقد كانت الإستراتيجية التنموية خلال1985 – 1989 تتمحور حول تنمية النشاطات في العمليات التعدينية، والصناعة الخفيفة، وتنظيم الإنتاج الموجه نحو صنع التجهيزات التكرارية، ويتضح أن الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية كانت حوالي 56.6%بالنسبة للقطاعات المنتجة و 48.4% بالنسبة للمنشآت الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، حيث بلغت الحصة المالية الممنوحة لقطاع الفلاحة 79 مليار دينار ما يعادل 15% من النفقات الإجمالية المقررة [18].

أما فترة (1990 – 1999) تميزت بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، خلالها عرفت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الجوهرية إضافة إلى لجوئها إلى المؤسسات المالية الدولية، حيث يظهر السياق التاريخي للإصلاح في الجزائر وجود ثلاث فترات انتقال ضمن إطار برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي:

الفترة الأولى والتي أطلق عليها بفترة الإصلاحات المحتشمة، عرفت أول اقتراب

للجزائر من المؤسسات المالية الدولية من خلال برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989 – 1991، اعتمدت فيه الجزائر على سياسة صارمة لإدارة الطلب من خلال تخفيض العملة الوطنية.

هذه الأخيرة صاحبتها سياسات أخرى كتحرير التجارة، وتعديل سعر الصرف الاسمي، وامتصاص السيولة، وخفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60%.

الفترة الثانية 1992 – 1993 التي أطلق عليها بفترة التردد والتراجع في الإصلاح، ظهر جليا تناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية، والتردد في تعديل سعر الصرف، ففي الوقت الذي عادت فيه الاختلالات الاقتصادية في الظهور، ساد مسار الإصلاح طابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، لذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات، حيث زادت نسبة الاستهلاك العمومي بـ 2% من إجمالي الناتج الإجمالي وارتفع الاستثمار الحكومي إلى 6% سنة 1994، كما انخفضت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج الإجمالي، إضافة إلى ذلك وبسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي أثر على الصادرات البترولية تعرضت الميزانية العامة لعجز قدره 10% سنة 1993.

الفترة الثالثة 1994 – 1998 والتي أطلق عليها بفترة الإصلاحات المتسارعة؛ حيث أجبرت الجزائر على إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي سنتي 1994 و 1995، هاتين الأخيرتين كانتا تهدفان الى تخفيض قيمة الدينار، حيث تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون.

لقد أبرمت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية الامتثال في شهر أفريل 1994، على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج للاستقرار الاقتصادي مدته سنة، متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات، حيث هدف الأول إلى إعادة التوازنات الداخلية والخارجية من خلال القروض المتأتية من طرف البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، وكذلك العمل على تقليص الاختلالات الداخلية، وتهيئة الظروف للبرنامج الثاني، وقد اعتمدت عدة إجراءات منها تقليص العجز الميزاني، ورفع الدعم على أسعار مواد الاستهلاك الواسع، وتخفيض الدينار، وتحرير معدلات الفائدة ومعدلات إعادة الخصم...أما برنامج التعديل الهيكلي فكان يسعى لهدفين رئيسين الأول قصير المدى، والآخر طويل.

بالنسبة للأهداف القصيرة المدى لبرنامج التعديل الهيكلي فتتمثل في تخفيض الطلب الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية، والإصلاحات الجبائية، وهذا التخفيض يكون

من خلال إعادة النظر في سياسة القروض؛ برفع نسب الفائدة حتى تكون جذابة لتشجيع الادخار الفردي والجماعي، وبالتالي تقليص الكتلة النقدية.

أما الأهداف الطويلة؛ فتتمثل في تطوير الصادرات خارج المحروقات، وكذا رفع القيود على القطاع الخاص مع تشجيع الاستثمار الخاص، ومحاولة جلب تحرير حركية رؤوس الأموال الخارجية.وفي العموم ترتكز السياسة الاقتصادية والنقدية في إطار برنامج التثبيت على تحقيق الأهداف الآتية [19]:

- الحد من توسع الكتلة النقدية، بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلي 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة) [20].

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17 % في افريل 1994 (1دولار مقابل 36 دج) ، بقصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق السوداء، تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف.

- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994، 6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.

- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، و بالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات، وتحسين فعالية الاستثمار، بالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة [21].

- جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%.

- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%، وتوفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية.

أما أهداف برنامج التعديل الهيكلي 1995 - 1998 فيتمثل في إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، ومن أهدافه: [22]

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.

- يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحيث سينخفض العجز من 6.9% من الناتج المحلي في 1994 – 1995 و إلى 2.2% خلال 1997 – 1998.

- توزيع الموارد مع مراعاة القطاع الإنتاجي، ودعم زيادة الاستهلاك للفرد الجزائري خلال فترة البرنامج، مع تفضيل للاستثمارات المباشرة الإنتاجية خارج المحروقات، مع إنجاز برنامج توسيع لقدرات تصدير الغاز، بمشاركة رأس المال الأجنبي.

كذلك من إصلاحات هذه المرحلة تطبيق عمليات الخصخصة؛ والتي تعني التحول الجزئي أو الكلي للملكية من المؤسسات التابعة للقطاع العام إلى الخاص [23].

لقد عرفت نفقات التجهيز انخفاضا بسبب انخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي بحيث انتقلت من 42.2% من هذا المجموع سنة 1993 إلى 24% سنة 1998.أما نفقات التسيير فقد عرفت ارتفاعا يمكن ترجمته بارتفاع نسب الأجور و الرواتب التي ارتفعت بنسبة 1.9% من سنة 1993 إلى سنة 1998، وفوائد الديون بنسبة 6.2% خلال نفس الفترة.

ورغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك و التي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التشغيل.وعليه تقهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل، نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة، و منه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة، و بذلك وصلت معدّلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998. أما عن النمو الاقتصادي فقد عرف في هذه الفترة معدلات سالبة (– 1% سنة 1988، – 1.2% سنة 1991، – 0.9% سنة 1994) ، والشيء نفسه يمكن قوله عن معدّلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1992 إذ بلغت حوالي 31.66%. غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة، نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، إذ بلغ نسبة 98.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك، و هذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازني[24]. رغم أن أواخر المرحلة عرف نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي؛ بسبب تحسن أسعار المحروقات، ولم يكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي، أو نتيجة الرشاد المالي كانخفاض معدلات التضخم إلى

أدنى مستوى ممكن والتي قاربت 0.34% وانخفاض معدلات الفائدة إلى 6% بعدما كان 21% سنة 1994.لكن من جهة أخرى فإن هذه النتائج تتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي؛ أما ما تعلق بجانب العرض الكلي فإن المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل بسبب ضعف الاداء الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء المحروقات [25].

فالهيكل الصناعي الجديد مع مكونات الصناعة الخفيفة أعاق نشوء القطاع الخاص في الصناعة، وفي الوقت نفسه فهي تعني إهمال مشروع الصناعة الأساس أي الصناعات المصنعة.

أنشأت هذه السلبيات ظواهر قلصت القطاع العمومي الصناعي، تجلت في عدم الاستثمار في أعقاب انسحاب الخزينة من التمويل؛ نظرا لندرة الموارد بفعل انخفاض أسعار البترول منتصف الثمانينات، وتعرض الصناعة للمنافسة من الواردات، وهذه الاعتبارات كانت لسوء الحظ غائبة في إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي في الجزائر [26].

بالنسبة للإصلاحات فبالرغم من أن الاختيارات الواجب اعتمادها قد تم تحديدها بوضوح؛ فإن وسائل تحقيقها المجسدة في المؤسسات المكلفة بتنفيذها (الإدارة، البنوك، العدالة، الجباية...) تبين أنها غير متكيفة من حيث طبيعتها، ومن حيث ذاتيتها، كما أن الاقتصاد الوطني أسيرٌ للمصالح الفئوية و الريوع المكتسبة وتباطؤ في تنفيذ القوانين التشريعية و التنفيذية خوفا من زيادة تفاقم الشرخ الاجتماعي، بالإضافة إلى العوائق البيروقراطية، وعدم تكيف منظومات التمويل التي أثرت على الاستثمار، و الذي يبقى جزء كبير منه حكرا على السلطات العمومية بالرغم من الحوافز العديدة الموجهة لتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛ على خلفية جمود في اتخاذ القرارات وتباطؤ في إدارة الإصلاحات و استكمالها، وهذا ما دفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى رفض الاستثمار؛ في غياب الشفافية، والحصول على ضمانات و تسهيلات من السلطات العمومية لإقامة المشاريع، و تبقى هذه الأخيرة عبارة عن رهون أمام منظومة غير فعالة وغالبا ما تكون مرتشية.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فإنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من أجل تنويع الصادرات؛ فإن سعر البترول يبقى المحدد المسيطر على رصيد ميزان المدفوعات بنسب تتعدى 97% وهذا ما يؤكد على قصر الإصلاحات، وأن سياسة الاعتماد على إيرادات المحروقات وتركيز التعامل مع الاتحاد الأوربي دون تنويع التعامل مع دول أخرى في مجال الاستيراد× من أكبر السلبيات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

أما الوضع الاجتماعي المزري؛ فيعد مؤشرا كافياً للحكم على مدى فعالية الإصلاحات

الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي، من المفروض أن يستفيد منه المجتمع بالدرجة الأولى، وهو عكس ما يثبته الواقع من انتشار للفقر والحرمان، وظهور عدد من الآفات الاجتماعية [27].

ت. المرحلة الثالثة: مرحلة عودة النمو من 2000 الى 2014.

رغم الإصلاحات الذي تناولناها سابقا فهي تبقى دون التطلعات، صحيح أنها سمحت بإعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى لكنها لم توفر كل الشروط الضرورية لوضع منظومة للاستثمار، ولاستحداث الثروات ومناصب الشغل بشكل دائم، لهذا حاولت الحكومة القيام بإصلاحات جديدة تهدف إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية، لتمكينها من التطور والتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد منفتح، هذه المرونة تستهدف التعبئة الحقيقية للاستثمار بكل أشكاله، وكذا الطاقات الفنية، والمادية، والبشرية.

فارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.3% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003.

وانطلاقا من سنة 2001 قامت الجزائر بإطلاق ثلاثة برامج استثمارية واسعة هي: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004، وبرنامج دعم النمو 2005 – 2009، والبرنامج المكمل لدعم النمو الاقتصادي 2010 – 2014، وقد كان لهذه البرامج الأثر الواسع على جل القطاعات الاقتصادية؛ ففي هذه الفترة عرفت الجزائر إنفاقا عموميا منقطع النظير منذ الاستقلال من حيث المبالغ التي تم تخصيصها في هذا الإطار ما مجموعه 222 مليار دولار، وقد وصلت نسبة هذا الإنفاق إلى نسب عالية من الناتج المحلي الخام.

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 ملايير دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار او ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا [28].

يتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والنقل والمنشآت، وتحسين المستوى المعيشي والتنمية المحلية...ومن بين أهداف هذا البرنامج يمكن ذكر ما يأتي:

إنهاء العمليات التي هي في طور الانجاز، إعادة الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها، توفير الوسائل وقدرات الإنجاز ولاسيما الوطنية، وقد مس هذا البرنامج مختلف القطاعات الاقتصادية [29].

- العمل على دعم الأنشطة الإنتاجية حيث خصص للفلاحة برنامج قدرت تكلفته بحوالي 65 مليار دج (0.86 مليار دولار) ، أما الصيد والموارد المائية فحوالي 9.5 مليار دج (0.12 مليار دولار) .

- التنمية المحلية والبشرية حيث قدرت حصة التنمية المحلية حوالي 113 مليار دج (1.5 مليار دولار) ، أما التشغيل والحماية الاجتماعية فقدرت تكلفته حوالي 16 مليار دج (0.21 مليار دولار) .

- الخدمات العامة وتحسين المعيشة خصص له مبلغ 210.5 مليار دج (2.8 مليار دولار) توزعت على النحو الآتي: 142.9 مليار دج للتجهيزات الهيكلية، 1.7 مليار دج لتأمين الموانئ والمطارات والطرقات 10 مليار دج للاتصالات، 22.22 مليار دج لأحياء الفضاءات الريفية وبالجبال والهضاب العليا والواحات.

- تنمية الموارد البشرية وقد قدرت تكلفة البرنامج حوالي 90.3 مليار دج (1.2 مليار دولار) .

كما رافق هذا البرنامج وبهدف الحصول على نتائج مرضية مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية تظهر في الجدول الآتي:

الجدول (3)

أهم التعديلات المؤسسية والهيكلية خلال 2001 - 2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0,5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0,7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

Source: Bilan du Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes, Septembre 2001 à Décembre 2003 , p 20

من خلال هذا البرنامج الذي يمكن اعتباره أداةً مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت الجزائر بها قصد إنشاء محيط ملائم لاندماج البلد في الاقتصاد العالمي، صحيح أن هذا البرنامج ورغم ضخامته لن يحل كل المشكلات المسجلة على مستوى الاقتصاد لكنه حاول ولو التخفيف منها على الأقل.

لقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 حوالي 478 مليار دج وكانت هيكلة الاستثمارات على النحو التالي:

تحسين ظروف المعيشة 155 مليار دج، البنى التحتية 124 مليار دج، الأنشطة المنتجة 74 مليار دج، حماية الوسط 20 مليار دج، الموارد البشرية والحماية الاجتماعية 76 مليار دج، البنى التحتية للإدارة 29 مليار دج، وعند أواخر ديسمبر 2003 كانت حصيلة المشاريع كما في الجدول الموالي:

الجدول (4)

حصيلة المشاريع أواخر ديسمبر 2003

القطاعات	المشروع
الموارد المائية	4386
السكن والعمران	2448
الاسغال العمومية	1868
الفلاحة	1596
البنى التحتية للشباب	1134
التعليم	1046
الاتصالات	564
الصحة	545
الصيد	330
الحماية الاجتماعية	223
الطاقة	167
البنى التحتية للثقافة	162
البنى التحتية للادارة	982
التعليم العالي والبحث العلمي	149

القطاعات	المشروع
التكوين المهني	174
البيئة	99
الصناعة	59
التعليم عن بعد	33
النقل	9
مجموع المشاريع	16063

Source: Services du chef du gouvernement, "Le plan de la relance économique 2001- 2004, les composantes du programme", P 2.

أما نسب المشاريع المنفذة فكانت: 73% من المشاريع منجزة أي حوالي 11811 مشروع، 26% في طور الانجاز أي حوالي 4093 مشروع، 1% في طور الانطلاق أي حوالي 159 مشروع.

ومن نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي أن النمو الاقتصادي تحسن مقارنة بالسنوات الماضية، بلغ خلال 2001 – 2004 في المتوسط حوالي 6.5% والذي تحقق أساسا بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية وكذا الخدمات، ومن حيث القيمة المضافة الإجمالية فإن مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال 1990 – 2003 كانت في الجدول التالي:

الجدول (5)

نسبة نمو القيمة المضافة خلال الفترة 1990 - 2003

	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
القيمة المضافة %	8,6	18,6	30	13	29

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول فإن مساهمة النشاطات المنتجة في النمو خلال هذه الفترة مازالت تحكمها المحروقات 30% وقطاع الخدمات 29%.

ـ برنامج دعم النمو الاقتصادي من 2009 – 2005

البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له

بمبلغ 8705 ملايير دينار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية.أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9680 مليار دينار، حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية، ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى [30].

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ 4202.7 مليار دينار جزائري (حوالي 57 مليار دولار) **مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية هي**:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 1908.5 مليار دينار جزائري (25.9 مليار دولار) ، ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية يقدر المبلغ المخصص له 1703.1 مليار دج (23 مليار دولار) ، أي40.5% من إجمالي البرنامج.

- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري: استفادت من 337.2 مليار دج (4.56 مليار دولار) ، وهو ما يمثل 8%من إجمالي البرنامج.

- القطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير أهم الهيئات الحكومية وإصلاحها على غرار: الداخلية، العدالة، المالية، تصل قيمته 203.9 مليار دج (2.73 مليار دولار) ، ما يعادل نسبة 4.8% من البرنامج التكميلي.

- قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال استفاد من 50 مليار دج (0.69 مليار دولار) ، ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي [31].

وقد كانت المبالغ المخصصة للبرنامج خلال الفترة كما يأتي:

الجدول (6)

المبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي خلال 2005 - 2009

المشاريع	المبلغ بمليار دج	النسبة المئوية
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها:	1908.5	45
السكنات	555	
الجامعة	141	

المشاريع	المبلغ بمليار دج	النسبة المئوية
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58.5	
الصحة العمومية	85	
تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127	
الشباب والرياضة	60	
الثقافة	16	
إيصال الغاز والكهرباء	65	
أعمال التضامن الوطني	95	
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1	
انجاز منشات للعبادة	10	
عمليات تهيئة الإقليم	26.4	
برامج بلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الجنوب	100	
تنمية مناطق الهضاب العليا	150	
ثانيا: برنامج تطوير المنشات الأساسية، منها:	1703.1	40.5
قطاع النقل	700	
قطاع الأشغال العمومية	600	
قطاع المياه	393	
قطاع تهيئة الإقليم	10.15	
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها.	337.2	8
الفلاحة والتنمية الريفية	300	
الصناعة	13.5	
الصيد البحري	12	
ترقية الاستثمار	4.5	
السياحة	3.2	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	4	

المشاريع	المبلغ بمليار دج	النسبة المئوية
رابعا: تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9	4.8
العدالة	34	
الداخلية	64	
المالية	65	
التجارة	2	
البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	16.3	
قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
خامسا: برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.1
المجموع البرنامج الخماسي 2005 2009	2202.7	100

المصدر: مجلس الامة (2005) ، «البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005 - 2009»، ص ص 6،7.

من خلال الجدول السابق يتضح سعي الدولة تطبيق إستراتيجية إنعاش محاولة مواصلة النمو، وتحسين مستوى المعيشة، حيث خصص لهذه الأخيرة 45.5% من مجموع الاستثمارات، مع توجيه نفقات الميزانية باتجاه الاستثمار في المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%.

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي** بقوام مالي إجمالي قدره 21214 مليار دينار، ما يعادل حوالي 286 مليار دولار بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9680مليار دينار، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دينار، ما يعادل 155 مليار دولار [32].

تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري (129.9 مليار دولار) ، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج (110.16 مليار دولار) ، بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: استفادت من 3500 مليار دج (45.9 مليار دولار) ، ما يمثل نسبة 16.05%من إجمالي البرنامج.

وعموما يمكن القول إن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر، يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي، ومستويات التشغيل [33].

لقد اعتمدت الجزائر مخطط إنعاش اقتصادي بقرابة 10 ملايير دولار ما بين 2000 و 2004 كوسيلة تسمح بتنشيط الاقتصاد، وكان الهدف منه اعتماد مقاربة كينيزية لدعم المؤسسات الجزائرية وتحفيز الطلب في السوق، وإعادة الاقتصاد الوطني، واستعادة المؤسسات لنموها للشروع في إحلال الواردات.ولكن مع ارتفاع نسبة النفقات العمومية برزت عدة اختلالات، من بينها عجز المؤسسات الجزائرية عن الإنجاز، ووضعيتها السيئة رغم عودة السلطات إلى خيار مسح الديون وإعادة رسملتها، فقد خصصت الدولة ميزانية إضافية قاربت إلى غاية 2008 حوالي 800 مليار دينار لمسح ديون المؤسسات وإعادة رسملة البنوك، كما خصصت سنويا بين 2001 – 2008 ما بين 5 إلى 16 مليار دولار لاستيراد مواد تجهيز ومواد موجهة لأدوات الإنتاج.

وعلى الرغم من ضمان استمرارية النفقات العمومية، مع تخصيص أكثر من 160 مليار دولار في برنامج دعم النمو الاقتصادي ما بين 2005 – 2009، فإن النتائج كانت سلبية.

فقد تم الكشف عام 2008 عن عمليات إعادة تقييم للمشاريع المعتمدة في برامج دعم النمو تفوق 40 مليار دولار، وتأخر في الإنجاز في عدد من المشاريع الإستراتيجية، فضلا عن ذلك، سجل أمام عجز المؤسسات الوطنية، استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات والمشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية، وتهميش الوطنية منها حتى على مستوى المناولة.

وبالمقابل فقد حدث تفكيك صناعي كبير في الجزائر تجلت معالمه في انتقال نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي من 15% وسط الثمانينيات إلى 5.5% فقط سنة 2006، هذا الانخفاض عمل لصالح المحروقات، فضعف نمو القطاع نسبة لنمو الاقتصاد ككل استمر في زيادة التفكيك الصناعي.

كما أنه خلال المرحلة 1999 – 1987 كان النمو المتوسط للصناعات التحويلية العمومية يقدر بـ 2.7 – % باستثناء عام 1998، فقد عرفت الصناعات التحويلية العمومية نموا سلبيا منذ 1989، فمؤشر إنتاجها سنة 2006 كان 65% فقط من ذلك التاريخ، **كما أن التفكيك الصناعي للقطاع العمومي أدى إلى**:

- الجلود والأحذية والنسيج والملابس فقدت على التوالي 90% و 77% من إنتاجهما.

- التعدين ومواد البناء والخشب والفلين فقدت ما بين 43% و 47% من حصتها بين الفترتين.

- صناعات الصلب والمنتجات التعدينية والميكانيكية والكهربائية، شهد مؤشر إنتاجها انخفاضاً بـ 60 % ما بين 1989 و 2006.

وما بين الفترتين 1990 – 1999 و2000 – 2006 كان هيكل الصناعة خارج المحروقات (العمومية والخاصة) يتأرجح من الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الخفيفة، ففي الواقع الصناعات الثقيلة التي يمكن أن نضيفها لفروع صناعات الصلب والمنتجات التعدينية والميكانيكية والكهربائية التي انتقلت حصتها من القيمة المضافة الكلية للصناعة خارج المحروقات من 22% إلى 13% ما بين 1990 – 1999 و2000 – 2005، بالمقابل الصناعات الزراعية انتقلت حصتها في الفترة نفسها من 33% إلى 41%، أما القطاع العام يبقي يهيمن على المناجم والمحاجر، وصناعات الصلب والمنتجات التعدينية والميكانيكية والكهربائية، ومواد البناء والكيماويات، البلاستيك والصناعات المتنوعة.

3. النتائج والاقتراحات:

رغم تنفيذ السلطات الجزائرية لتلك البرامج الاستثمارية الضخمة والتي أدت إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفياً لارتباطه بعوامل خارجية وبالأخص قطاع المحروقات بالإضافة إلى اختلالات أخرى يمكن إبرازها في النتائج التالية:

- إن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات كبيرة وضعف بنيوي لا يمكن معالجته ظرفيا بل يحتاج لإصلاح شامل بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

- إن الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري كانت نتاج الانعكاسات العالمية أكثر منها لدوافع داخلية؛ لكون هذه الإصلاحات تحمل بين طياتها عدداً من المتناقضات مع الواقع الجزائري وهذا ما حد من فعاليتها.

- إن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة التنمية في الفترة الأخيرة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فالزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي، بسبب المشكلات الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع الإنتاجي.

- بالرغم من تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، فإن الدولة لم تستفد من التجربة التنموية السابقة في تحسين الهدف التنموي، حيث مازالت تعاني من عدم القدرة على إنجاز المشاريع في آجالها المطلوبة.

- إن حرص السلطات على تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لم يرافقه الحرص نفسه، فيما يخص تنفيذ مسار الإصلاحات الاقتصادية وإكماله، الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات من القرن العشرين حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطؤاً إن لم نقل توقفا خلال الفترة نفسها مما أدى إلى تقليل فعالية هذه السياسة؛ إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتسم بنقص كفاءة وفعالية القطاع الصناعي، وعدم مسايرة المنظومة المصرفية والأجهزة الإدارية الحكومية للتطورات الاقتصادية؛ سيؤدي حتما إلى التقليل من النتائج المترتبة عن هذا الإنفاق.

- إن تأثير سياسات الإنفاق المنتهجة منذ سنة 2000 على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف وغير مستدام؛ إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

- حدث تفكيك صناعي في الجزائر تجلت معالمه في انتقال نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي من 61%خلال منتصف الثمانينات إلى5.5% سنة 2006، هذا الانخفاض عمل لصالح المحروقات.

وعلى ضوء النتائج السابقة الذكر نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تنفيذ البرامج الاستثمارية مع مرافقتها بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة أساسا في إصلاح المنظومة المصرفية وتحديث الإدارة.

- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يتطلبها كل قطاع، وذلك من خلال سياسة طويلة المدى مع التركيز على القطاعات الإنتاجية، وكذلك الاهتمام بالابتكار والتطوير.

- ضرورة بناء استراتيجيات تنموية ذاتية تتوافق مع الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية للجزائر.

- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري للوصول للرشادة الاقتصادية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الرجوع إلى تعاليم الدين الإسلامي، وبخاصة أننا نرى أن مشكلة التنمية في جزء كبير منها هي مشكلة أخلاقية أكثر منها استثمار وموارد، وبخاصة إن مظاهر الفساد والبيروقراطية واللامبالاة منتشرة بشكل واسع في الجزائر.

الهوامش:

1. - Mohamed el Hocine BENISSAD: Economie de développement de l'Algérie, Alger, OPU, 1982, p. 142.
2. - Samir AMIN: L'accumulation a l'échelle mondiale, éditions Anthropos. Paris et SFAN Dakar,1970.
3. عبد الله منصوري : السياسة النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات: حالة اقتصاد صغير مفتوح، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص 240 – 242.
4. محمد مسعي : سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 10، 2012، ص 148 – 149.
5. عبد الطيف بن اشنهو : تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر من 1962 الي 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص012.
6. احمد هني : اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 08.
7. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1967 – 1978، ماي 1980، ص 22.
8. - Yousef BENABDALLAH : Rente et désindustrialisation, confluence méditerranée, Numéro 71 , 2009,p 87.
9. عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، ص6
10. علي الناخ، إنشاء المخطط الرباعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص 10.
11. - Plan quadriennal 1974- 1977, rapport général.
12. - Mustapha MEKIDECHE : le secteur des Hydrocarbures, OPU, Alger, 1983, P 47.
13. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر

1990 – 2004، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 – 2006، ص 351.

14. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980 – 1984، 1985، ص50.

15. عبد الله منصوري، مرجع سابق، ص 240 – 242.

16. مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 120 – 121.

17. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 292 – 293.

18. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني –1985 1989، ص177.

19. الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومه، الجزائر، 1996، ص204.

20. - Société Interbancaire De Formation, Conférence, Système Bancaire Algérien, P90 .

21. - Mohamed el Hocine BENISSAD : L'ajustement structural- OPU, Alger- 1999- p 59- 64.

22. - Karim NASHASHIBI: F M I , Algerie , Stabilisation Et Transition a L Economie de Marche ,Memorandum sur les politiques économiques et financières de l Algérie pour la période Avril1995- Mars1998, P12- 16.

23. Youcef BENABDALLAH : Economie rentière et surendettement, spécificité de l'Algerian disease, these doctorat, Université Lyon 2 ,1999.

24. عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، مرجع سابق، ص6.

25. بن علي، بلعزوز، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية: واقع وآفاق، 2004، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 13 – 14.

26. - Youcef BENABDALLAH: op cit, p 90- 91.

× 60 بالمئة من استيرادات الجزائر من الاتحاد الاوروبي، اغلبها مواد اساسية غير منحلة محليا في مقدمتها المواد الغذائية.

27. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، (غير منشور) ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003، ص 323 – 325

28. محمد مسعي، مرجع سابق، ص147.

29. - Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001- 2004, les composantes du programme , P 6-7.

30. محمد مسعي، مرجع سابق، ص 147.

31. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائري الفترة 2000 – 2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص47.

32. محمد مسعي، مرجع سابق، ص 147.

33. نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 48.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. الخالدي، الهادي، (1996)، «المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي»، دار هومه، الجزائر.
2. الناخ، علي، (1971)، «إنشاء المخطط الرباعي»، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
3. بلعزوز، بن علي، كتوش، عاشور، (2004)، «دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية»، مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية: واقع وآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر.
4. بن اشنهو، عبد اللطيف، (1982)، «تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر من 1962 الى 1980»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. بن هنية، مختار، (2008)، «استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية»، اطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
6. بوفليح، نبيل، (2013)، «دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائري: الفترة 2000 – 2010»، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09.
7. حسن بهلول، محمد بلقاسم، (1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8. دراوسي، مسعود، (2006) ، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 – 2004»، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
9. ساكر، محمد العربي، (2003) ، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، (غير منشور) ، جامعة بسكرة، الجزائر.
10. شيبي، عبد الرحيم، بن بوزيان، محمد، شكوري، سيدي محمد، (2009) ، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي 16 لمنتدى البحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر.

11. مجلس الأمة، (2005) ، «البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005 – 2009»، الجزائر.

12. مسعي، محمد، (2012) ، «سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو»، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد العاشر.

13. منصوري، عبد الله، (2006) ، «السياسة النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات: حالة اقتصاد صغير مفتوح»، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.

14. هني، احمد، (1993)، «اقتصاد الجزائر المستقلة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

15. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، (1980) ، «ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1967 – 1978».

16. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، (1985) ، «التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980 – 1984».

17. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، (1990) ، «التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989».

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *AMIN, Samir, (1970), «L'accumulation a l'échelle mondiale», éditions Anthropos, Paris et SFAN Dakar.*

2. *BENABDALLAH, Yousef (2009), «Rente et désindustrialisation», confluence méditerranée, Numéro 71.*

3. *BENABDALLAH, Youcef, (1999), «Economie rentière et surendettement, spécificité de l'Algerian disease», thèse doctorat, Université Lyon 2.*

4. *BENISSAD, Mohamed el Hocine, (1999), «L'ajustement structural», OPU, Alger.*

5. *BENISSAD, Mohamed el Hocine (1982), «Economie de développement de l'Algérie», Alger, OPU.*

6. *Plan quadriennal 1974-1977, rapport général.*

7. *MEKIDECHE, Mustapha, (1983), «le secteur des Hydrocarbures», OPU, Alger.*

8. *NASHASHIBI, Karim (1998), «FMI, Algérie, Stabilisation Et Transition a L Economie de Marche, Mémorandum sur les politiques économiques et financières de l Algérie pour la période Avril 1995- Mars1998».*
9. *Services du chef du gouvernement, «Le plan de la relance économique 2001- 2004, les composantes du programme».*
10. *Société Interbancaire De Formation, Conférence, Système Bancaire Algérien*

22. Mikhail Bakhtin, "Discourse in the Novel," The Dialogic Imagination: Four Essays, Ed. Michael Holquist, Trans. Holquist and Caryl Emerson (Austin: University of Texas Press, 1981):293–4.

23. Homi Bhabha, "Cultural Diversity and Cultural Difference," The Post-Colonial Studies: A Reader, Ed. Bill Ashcroft, Gareth Griffiths and Helen Tiffin (New York: Taylor & Francis e-Library, 2003): 208.

24. Chinua Achebe, "An Image of Africa," Research in African Literature, Vol. 9, N °1 (Spring, 1978):9.

25. D. Emily Hicks, Theory and History of Literature (Minneapolis and Oxford: University of Minnesota Press, 1991):11.

26. Bill Ashcroft, Post-colonial Transformation (London: Routledge, 2001):68.

27. Youssef Yacoubi, "Edward Said, Eqbal Ahmad, and Salman Rushdie. Resisting the Ambivalence of Postcolonial Theory," Alif: Journal of Comparative Poetics, N°25 (2005):203.

28. Edward Said, The Representation of the Intellectual: The 1993 Reith Lectures (New York: Vintage Books, 1996): 89.

12. Shaobo Xie, "Writing on Boundaries: Homi Bhabha's Recent Essays," Ariel: A Review of International English Literature, Vol.27, N ° 4 (October, 1996): 164.

13. Bill Ashcroft, Gareth Griffiths, and Helen Tiffin, Key Concepts in Post-colonial Studies (Taylor and Francis e-Library, 2001): 207.

14. James Clifford, The Predicament of Culture: Twentieth-century ethnography, literature, and Art (New York: Routledge, 1988):95.

15. Rutherford Jonathan, "The Third Space: Interview with Homi Bhabha," Identity: Community, Culture, Difference (London: Lawrence and Wishart, 1990):210.

16. Peter Brooker, Qtd in Joel Kuortti and Jopi Nyman, "Introduction: Hybridity Today," Reconstructing Hybridity: Postcolonial Studies in Transition, Ed. Joel Kuortti and Jopi Nyman (New York: Rodopi, 2007):5.

17. Milica Živković, "Memory and Place in Michael Ondaatje's Running in the Family," Linguistics and Literature Vol.3, N °1 (2004): 99.

18. Ngugi Wa Thiongo', "Borders and Bridges: Seeking Connections Between Things," The preoccupation of Postcolonial Studies. Ed. Fawzia Afzal-Khan and Kalpana Seshadri –Crooks (Durham, North Carolina: Duke University Press, 2000):120.

19. Stanley Fish, "Interpreting the Variorum," Modern Criticism and Theory: A Reader, Ed. David Lodge (Essex: Longman, 2000):304.

20. Différance: A term coined by Jacque Derrida. It is composed of two words 'differ' and 'defer', and it means difference with the passage of time.

21. James Joyce, A Portrait of the Artist as a Young Man ((Harmondsworth: Penguin, 1975):189.

End Notes:

1. Ngugi Wa Thingo', "The Language of African Literature," Decolonizing the Mind: The Politics of Language in African Literature (Harare: Zimbabwe Publishing House, 1994):9.

2. Ngugi Wa Thiongo', Moving the Centre: The Struggle for Cultural Freedoms (Nairobi: East African Educational Publishers, 1993):53.

3. Michel Foucault, Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972 1977, in "Michel Foucault", Access 1st June 2010. http://www.mun.ca/phil/codgito/vo14/v4doc1.html

4. Bill Ashcroft, Gareth Griffiths, and Helen Tiffin, The Empire Writes Back : Theory and Practice in Post-colonial Literatures (New York: Routledge, 2002): 7.

5. Benjamin Lee Whorf, Language, Thought, and Reality: Selected Writings (Massachusetts: Massachusetts Institute of Technology, 1956):34.

6. Frantz Fanon, Black Skin, White Masks, Trans. Charles Lam Markmann (Grove Press, 1967): 17-18.

7. Paul de Man, "The Resistance to Theory," Modern criticism and theory: A Reader, Ed. Lodge David (Harlow: Pearson Education, 2000):339.

8. Ayo Rehinde, "Post-colonial Literatures as Counter Discourses: J.M. Coetzee's Foe and the Reworking of the Canon," Journal of African Literature and Culture. Access 1st March 2012 .<www.africaresearch.org/Papers/J07/J072Khn>

9. Edward Said, Culture and Imperialism (New York: First Vintage Books Edition, 1994): xiii.

10. Elleke Boehmer, Colonial and Postcolonial Literature: Migrant Metaphors (Oxford: Oxford University Press, 2005): 49.

11. Homi Bhabha, The Location of Culture (New York: Routledge, 1994):70.

Conclusion:

Bhabha's theory of cultural hybridity attempts to resist Eurocentrism and to tergiversate the traditional Manichean thinking. It downplays oppositionality and calls for an increasing intercultural dialogue and mutuality, preferring hybridity to a monolithic and exclusive culture. Indeed, binary opposition Self/Other, colonizer/colonized seem to collapse in the post-colonial context, which celebrate cultural hybridity and attempts to reconstruct the relationship between the Western and the non-Western cultures. Reading literary texts allows students to transgress the traditional dichotomies and deconstruct the myth of a pure and hermetic culture. The act of reading is a process of mixedness, interaction and interconnectedness of cultures. However, and despite the possibility of crossing cultural borders through literature, discrepancies and divergences should always be maintained. Hybridity should only promote intercultural dialogue but never lead to the effacement of difference or to the erosion one's essential cultural traits. Bhabha's theory encourages students to construct meaning in relation to their socio-cultural context and not just to parrot an authorial intention or some subjective critical readings that proffer erroneous attitudes and views, which students might imbibe without reflection. By adopting a strategy of 'writing back', students are impelled to criticize the imperial ideologies implied in the text, and to deconstruct its prejudices and stereotypes. They must distrust the text as a mimetic and representative of a fixed reality. Students are encouraged to fathom the real meaning and implications of the theories of hybridity themselves. Indeed, Bhabha's theory is pertinent to the 21st context in which the world is marked by globalization and conflicting cultures, whose struggle is ongoing for dominance. His insights are not restricted to the polarity colonizer/colonized. They can be extended to other polarities like WhiteBlack, Master/Slave, Male/Female, West/East, Self/Other, The English speaking world/the Others and so on.

> ***brooks no disagreement and certainly no diversity. Uncompromising freedom of opinion and expression is the secular intellectual's main bastion: to abandon its defense or to tolerate tamperings with any of its foundations is in effect to betray the intellectual's calling. That is why the defense of Salman Rushdie's Satanic Verses has been so absolutely central an issue , both for its own sake and for the sake of every other infringement against the right to expression of journalists , novelists, essayists, poets, historians .28***

Said considers Rushdie as a representative of any intellectual, who must strive to obliterate all barriers and attain the right of free expression.

Cultural hybridity in The Satanic Verses is viewed by Muslims as dissident. By misreading the Koran, Rushdie's book is not dissimilar to Western discourse, which denounces the sacred text, the Koran, which is one of the key components of culture. The reception of The Satanic Verses by Muslims as a blaspheme makes the West view Muslims as opponents of the freedom of opinion and the creative licence. Hence, Rushdie's book, which claims to celebrate hybridity, has, ironically, created new dichotomies. In fact, despite many of its merits, Bhabha's postcolonial theory of hybridity is vitiated by its focus on the semiotic and the performative levels of cultural interpretation. Hence, though the theory moves beyond the polarities of Self/ Other, other binaries are paradoxically replicated in the process and moment of postcolonial reading.

Since there are multifarious theories of hybridity, which embody a dizzying sway of critical practices, students are encouraged to use Bhabha's theory of hybridity to read those theories of cultural hybridity. A positive form of hybridity is that which is based on selection rather than on blind imitation. During the intercultural encounter, one should select and integrate only some positive cultural traits and reject others. This hybridity is likely to enrich one's culture. Indeed, there are many postcolonial theories, and none of them is Gospel. So, one needs to be careful with all postcolonial theories. The problem is not with hybridity itself but with how it is defined.

> ***authorship and indeed the authority of the Koran, have been drawn upon. ("The Third Space" 211)***

For Bhabha, Rushdie epitomizes hybridity in his questioning of the authority of the Koran and its original meaning. Indeed, hybridity becomes a heresy and a blaspheme when it amounts to the violation of the sacred things. Edward Said, a staunch advocate of hybridity, who endorses Bhabha's view, has defended Rushdie against the outrage of the Islamic world following the publication of The Satanic Verses. Commenting on Rushdie's book, Said states that the book is "but a spur to go on struggling for democracy that has been denied us, and the courage not to stop. Rushdie is the Intifada of the imagination."27 Said eulogizes Rushdie's novel as a daring attempt of any intellectual to strive for releasing his pent-up thoughts. He maintains that

> ***Rushdie is everyone who dares to speak out against power, to say that we are entitled to think and express forbidden thoughts, to argue for democracy and freedom of opinion. The time has come for those of us who come from this part of the world to say that we are against this fatwa and all fatwas that silence, beat, imprison, or intimidate people and ban, burn, or anathematize books. (Qtd in Youssef Yacoubi 204)***

So, very much like Bhabha, Said considers Muslims' vitriolic criticism and abhorrence of Rushdie's book as a religious fundamentalism. In discussing the issue of modernity and its entry into the Islamic world, Said states that it is "indeed the battle…[because it raises] the whole question of what tradition is, and the Prophet said, and the Holy Book said, and what God said…There is a school of writers, poets, essayists, and intellectuals, who are fighting a battle for the right to be modern, because our history is governed by turath, or heritage" (Qtd in Youssef Yacoubi 205). In Said's view, which echoes that of Bhabha, modernity involves the blurring of the rigid boundaries between the sacred and the profane. The intellectual, he writes, must

> ***be involved in a lifelong dispute with all the guardians of sacred vision or text, whose depredations are legion and whose heavy hand***

Contrariwise, those, who view the book positively, are seen by Bhabha as moderns (The Location of Culture 225). In fact, the novel has triggered vigorous and unrelenting criticism and condemnation since its publication. The misrepresentation and misreading of the Koran, in the novel, makes Muslims simmer with rage. They have received the book as a blaspheme, and in responding to the book in such a way, Muslims have used the power of hybridity and the writing back strategy to read this hybrid text.

In defense of Rushdie, against Muslims' scathing indictment of him, Bhabha states:

> ***It is not that the 'content' of the Koran is directly disputed; rather, by revealing other enunciatory positions and possibilities within the framework of Koranic reading, Rushdie performs the subversion of its authenticity through the act of cultural translation-he relocates the Koran's 'intentionality' by repeating and reinscribing it in the locale of the novel of postwar cultural migration and diaspora (The Location of Culture 226).***

So, is not the deconstruction of Koran's authorial intentionality a misreading and a misinterpretation of its content? The problem with Bhabha's theory is that it does not revere the sacred. It considers the Koran as any other literary or cultural text, which is open to a variety of interpretations. According to Bhabha, hybridity

> ***puts together the traces of certain other meanings or discourses. It does not give them the authority of being prior in the sense of being original: they are prior only in the sense of being anterior. The process of cultural hybridity gives rise to something different, something new and unrecognizable, a new area of negotiation of meaning and representation. A good example would be the form of hybridity that The Satanic Verses represents, where clearly a number of controversies around the origin, the***

to Bill Ashcroft, "the process of reading itself is a continual process of contextualization and adjustment directly linked to the constitutive relations within the discursive event."26 However, Bhabha's resistance to Western discourse is by no means a rejection of this discourse. In this regard, Bill Ashcroft states that "[r]esistance […] need not necessarily mean rejection of dominant culture, the utter refusal to countenance any engagement with its forms and discourse […] the colonized subject 'interpolates' the dominant discourse, and this word interpolate describes a wide range of resistant practices" (Post-colonial Transformation 47).

5-Writing back to Homi Bhabha's theory of Hybridity:

Applying Bhabha's theory to his book The Location of Culture, one might discern the major limitation or problem raised by his model of cultural hybridity and its hazards. Bhabha considers Salman Rushdie's The Satanic Verses a glaring example of hybridity. In his discussion of Rushdie's book, Bhabha admits that in the process of cultural hybridity, it is the foreign cultural elements, which enable the Other to enter modernity. As he puts it:"I am more engaged with the 'foreign' element that reveals the interstitial [. . .] that has to be engaged in creating the conditions through which 'newness enters the world' (The Location of Culture 227). Though Bhabha has a fervid desire for hybridity, his model seems to tilt the balance towards the foreign one. One ventures to say that such a model of hybridity runs the risk of making a foreign culture grow in the graveyard of the native one.

Bhabha sees Rushdie as a model for the Islamic world's entry to 'Modernity'. For any Muslim, Rushdie is blasphemous; using the Holy Koran as he did is inacceptable to any Muslim. For Bhabha, either you are like Salman Rushdie (and you are great), or you are a 'Fundamentalist'. The question of Hybridity as theorized by Bhabha lies at the heart of all this: Rushdie is a hybrid; therefore, he is 'modern'. The price of modernity is such hybridity- the rejection of the Koran (and blasphemy). One might ask if Bhabha's theory is an ideal model for the 'newness to enter to world' or is the Islamic world free to define its own modernity?

In his reading of Rushdie's The Satanic Verses, Bhabha describes as fundamentalists the Muslims, who have received the book as a blaspheme.

> ***its underlying assumptions (civilization, justice, aesthetics, sensibility, race) and reveals its (often unwitting) colonialist ideologies and processes (Key Concepts in Post-colonial Studies 192).***

In his critical commentary on John Stuart Mill's On Liberalism, Bhabha suggests a model of how to read texts. In his words,

> ***Rereading Mill through the strategies of 'writing' I have suggested, reveals that one cannot passively follow the line of argument running through the logic of the opposing ideology. The textual process of political antagonism initiates a contradictory process of reading between the lines; the agent of the discourse becomes, in the same time of utterance, the inverted, projected object of argument, turned against itself" (The Location of Culture 24).***

In this sense, reading involves readers in an intellectual cogitation, which makes them approach texts with a critical and a suspicious stance to decipher their real meaning. The same language that might be used to undermine and devalue the Other/colonizer might be used as a weapon against the Self/ colonized; this has become known in the post-colonial discourse as "Prospero-Caliban syndrome". During the intercultural dialogue through literature, "meanings and values are (mis)read […] signs are misappropriated" (The Location of Culture 34).

In the reading process, students are urged to reinterpret and reconstruct their identity/history. This reconstruction of identity and rewriting of history imply a reversal and displacement of hierarchical binary oppositions and a redefinition of otherness. The critic D. Emily Hicks states: "If writing is always a rereading, is not reading always a rewriting? Such a question points up the context in which border writing must be approached as a process of negotiation."25 Reading or interpreting the Other is very subjective, and it is not based on plausible or cogent arguments. Hence, history is 'his' story.

Readers are encouraged to dispel the western chauvinistic and stereotypical claims of cultural superiority. They have to create new worlds, new histories, from the words and the inscriptions found in the colonial discourse. According

literary critic and the English teacher, who claims to be able to interpret for his readers or students the real meaning of the text. The critical book is not the centre which offers the official or the correct interpretation.

4- The 'Writing Back' Strategy:

Bhabha's theory, which is a kind of counter-discourse, aspires to reconstruct meaning, identity, and history using a 'writing back' strategy. The term 'write back' is first coined by Salman Rushdie, and it is canvassed in Ashcroft et.al's The Empire Writes Back. Chinua Achebe, for instance, in his novel Things Fall Apart, writes back to Joseph Conrad's The Heart of Darkness, which depicts Africans as dehumanized subjects, primitive, without any civilization or history. It silenced Africans and portrays them as savages and cannibals. So, in his novel, Achebe restores dignity to the Africans by evincing that they have a rich culture and a great tradition, which they should be proud of. In his critical essays, he also expresses his violent diatribe on Conrad whom he considers as a "thoroughgoing racist."24

Indeed, 'Writing back' is not confined to writing. It also calls for the ardent commitment and engagement of the reader. Bhabha suggests that "the critic must attempt to fully realize, and take responsibility for, the unspoken, unrepresented pasts that haunts the historical present" (The Location of Culture12). So, if writing is a negation, reading is a negotiation or a restoration of what has been repressed and negated. Bhabha's theory aims at restoring voice to the silenced and the subaltern. It requires readers to be recalcitrant and enables them to circumvent the colonial and imperial power. Like Achebe, African readers are liable to interpret the novel as an account of the Europeans' greedy and heartless accumulation of ivory in the Congo. It demonstrates the West's fervid desire for imperialism and colonialism, nay it reveals the erroneous 'civilizing' mission in Africa.

In responding to literary texts, students should deconstruct all the stereotypes and correct what has been misrepresented. They are enticed to rewrite the text or interpret it in accordance with their socio-historical reality. A post-colonial reading, according to Ashcroft et.al, is

> ***a form of deconstructive reading most usually applied to works emanating from the colonizers (but may be applied to works by the colonized) which demonstrates the extent to which the text contradicts***

the authority of Western discourse. It upturns the colonizer's meaning and renders the text open to diverse possibilities of interpretation. To put it more succinctly, meaning is constructed during the palimpsestic process of inscription and erasure.

In the reading process, which opens a dialogue or an interaction between cultures to negotiate meaning, the reader is asked to be a hybrid one. According to Bhabha,

> ***by allowing ourselves to become hybrid readers, we can enter into dialogue with the texts and their political implications. We can understand what it means to be both inside and outside varied cultural contexts, and experience the different kinds of spaces and insularities that those contexts permit. In other words, we allow ourselves to be transformed and translated culturally, entering into dialogue with the work, its implicit readers, and the power relationships between them (The Location of Culture 208).***

Since the individual's identity is hybrid due to the hybrid nature of culture, and since the language in which literature is composed is also unstable; it follows that meaning is also fluid and hybrid.

The meaning of a text is always located in the in-between since it is read by a social group, which differs from that of the author. Bhabha states that "the very language of the novel, its form and rhetoric, must be open to meanings that are ambivalent, doubling and dissembling"("The Third Space" 212). Interpretation, in this view, is a process of dislocation, displacement, and distortion. It is an act of misreading in which words are detached from their original or fixed meanings and imbued with new shades of ambivalent meanings. Signs always mean more than what they say because language is marked by conflicting and contradictory interpretations. In Bhabha's view, textual liminality entails "a contradictory process of reading between the lines" (The Location of Culture 250). Thus, Bhabha's theory calls into question the truth of literary interpretation and the authority of Western discourse. Unfortunately, students' interpretation of texts is always uncritical; it mimics those of the Western critics. Bhabha's approach breaks the author as a logos, and more radically, it deconstructs the very authority of both the

Bhabha calls into radical question the view of language as a means of expressing a fixed meaning, which is inscribed in the words. The foreign language is remoulded and adopted to new usages when used by non-native speakers, who decenter its words from their original meanings. Hence, reading is not a reproduction of a pre-existing authorial meaning or intention; it is a productive process of constructing and reconstructing meaning.

Since language does not exist in a vacuum, its meaning is earmarked by idiosyncratic traits; it is to be sought in its (non)native speaker's intention and his context. Michael Bakhtin points out that

> ***[l]anguage, for the individual consciousness, lies on the borderline between oneself and the other. The word in language is half someone else's. It becomes 'one's own' only when the speaker populates it with his own intention, his own accent, when he appropriates the word, adapting it to his own semantic and expressive intention. Prior to this moment of appropriation, the word does not exist in a neutral and impersonal language (it is not, after all, out of a dictionary that the speaker gets his words!), but rather it exists in other peoples' mouths, in other people's contexts, serving other people's intentions: it is from there that one must take the word and make it one's own. 22***

When decontextualized, words cease to possess or attain any sense. Language is not a straightforward communication of meaning, and it does not express its native speakers' worldview when read or used in a different context. The meaning of the text and the meaning of its culture are not inherent in the author or in his culture. They are rather constructed by the reader who shapes meaning to fit his socio-historical and cultural matrix.

For Bhabha, the individual has a double vision or consciousness. The construction of meaning, which is liminal, requires a passage through a 'Third Space'. The latter "represents both the general conditions of language and the specific implication of the utterance in a performative and institutional strategy of which it cannot in itself be conscious. What this unconscious relation introduces is an ambivalence in the act of interpretation." 23 The concept of liminality, which is riven with the notion of ambivalence, questions

> ***their intentions. In other words, these strategies exist prior to the act of reading and therefore determine the shape of what is read rather than, as is usually assumed, the other way round. 19***

Thus, the writer and the reader of the same community are prone to infuse a text with the same meaning since they have a set of shared rules and attitudes. Interpretative communities, according to Fish, explain "the stability of interpretation among different readers (they belong to the same community) […] Of course this stability is always temporary (unlike the longed for and timeless stability of the text) Interpretative communities grow and decline"("Interpreting the Variorum" 304). So, even in the same interpretative community, meaning varies with time and circumstances. Due to the effect of différance20, meaning remains in a perpetual change.

Like Derrida, Bhabha focuses on the semantic slippage within the text. He emphasizes "how signification is affected by particular sites and contexts of enunciation and address" (The Location of Culture 119). The slippage of the colonial discourse occurs when the text is read in another context, where words, signs, and symbols acquire different meanings. When depicting a socio-cultural context other than its native speakers', language becomes liminal, unable to covey a stable or exact meaning. As Bhabha maintains, the "ill-fitting robe of language alienates content in the sense that it deprives it of an immediate access to a stable or holistic reference 'outside' itself" (The Location of Culture 164).The same text, in the same language, is open to a multiplicity of meanings when read by different readers, who belong to different cultures. In A Portrait of the Artist, Stephen Dedalus avows that a foreign language acquires a different meaning when spoken by non-native speakers. He says:

> ***The language in which we are speaking is his before it is mine. How different are the words home, Christ, ale, master, on his lips and mine! I cannot speak or write these words without unrest of spirit. His language, so familiar and so foreign, will always be for me an acquired speech. I have not made or accepted its words. My voice holds them at bay. My soul frets in the shadow of his language. 21***

the process of reading must be a counter-rewriting and rectifying act. For Bhabha, the colonial discourse, which has long empowered the colonizers, can disempower them. Hence, hybridity means the "the strategic reversal of the process of domination through disavowal […] It unsettles the mimetic or narcissistic demands of colonial power but reimplicates its identifications in strategies of subversion that turn the gaze of the discriminated back upon the eye of power" (The Location of Culture 112).

Due to the difference of writing itself, the utterance attains different ramifications of meaning. According to Bhabha,

> ***[t]he reason a cultural text or a system of meaning cannot be sufficient unto itself is that the act of cultural enunciation-the place of utterance-is crossed by the difference of writing. This has less to do with what anthropologists might describe as varying attitudes to symbolic systems within different cultures than with the structure of symbolic representation itself-not the content of the symbol or its social function, but the structure of symbolization. It is this difference in the process of language that is crucial to the production of meaning and ensures, at the same time, that meaning is never simply mimetic or transparent (The location of Culture 36).***

So, the text is open to a wide range of interpretations because of the difference of writing across societies and communities. In the act of writing, the author unconsciously employs a set of strategies, rules and assumptions, which are embedded in his community. Hence, within the same community, the author's intention and the reader's interpretation are likely to dovetail with each other. Of utmost significance, the same work is received differently by different societies. According to Bhabha, the "transfer of meaning can never be total between systems of meaning" (The Location of Culture 163). This view collides head on with that of Stanley Fish, who coins the term 'interpretative communities'. He writes:

> ***Interpretative communities are made up of those who share interpretative strategies not for reading (in the conventional sense) but for writing texts, for constituting their properties and assigning***

hybridity of language and meaning. According to him, "the who of agency bears no mimetic immediacy or adequacy of representation. It can only be signified outside the sentence" (The location of Culture 271). So, instead of representing a fixed reality, the text has a multiplicity of meanings, which differ in accordance with the reader's socio-cultural context. Challenging the mimetic view of language, Bhabha sees the literary text itself as a site of hybridity. He writes: "When the words of the master become the site of hybridity-the warlike sign of the native-then we may not only read between the lines, but also seek to change the often coercive reality that they so lucidly contain" (The Location of Culture 121).

Bhabha questions the ability of language to convey a stable and correct meaning, which might be taken for granted as the gospel truth. Very much like the post-structuralists and the deconstructionists, he postulates that writing, as a system of arbitrary signification, cannot capture or incarnate a stable meaning, because there is no essential link between the signifier and the signified. The ambiguity, unreliability and slipperiness of language makes it impossible to reach or embody any veracity or verity. Bhabha shares Derrida's view of the intrinsically ambivalent and metaphorical nature of language and its inability to convey a clear meaning or an absolute truth.

Bhabha's post-colonial theory, which borrows from post-structuralism, deconstructs all authoritative centres to which one might refer for a correct and valid interpretation. Indeed, eurocentrism has been deconstructed since Frederick Nietzsche's announcement of the death of God. Nietzsche's famous dictum, "There are no facts, there are only interpretations", remains a rallying crying for Bhabha whose theory is also based on skepticism and uncertainty. Bhabha's theory of cultural interpretation collides head on with that of Jacques Derrida, who asserts that meaning is infinitely interpretable and perpetually deferred. Thus, whenever one tries to find a centre, he/she ends in an aporia. In Dirrida's dictum, meaning is 'always already postponed'.

Concerning the post-colonial linguistic situation, Bhabha maintains that discourse is not entirely within the control of Western writers, who often put the Other into a passive voice or scant presence. He believes that the colonized, who have always been objectified by the colonized, finally become subjects capable of destabilizing the colonial authority. Therefore, students should take an active role by questioning the veracity of the stories conveyed in colonial discourse and by asserting their voice in literary interpretation. In other words,

process of border-crossing between antinomies in the 'Third Space', which knows no boundaries.

Bhabha's theory is often misunderstood as an attempt to create a universal culture, a leveling and an elimination of divergences in a world marked by difference and Otherness. However, hybridity implies a recognition of difference despite cultural mixedness and impurity. It entails a moderate coalition of cultures that would preserve their distinctiveness. Despite cultural border crossing, separatedness and difference are invincible. According to Ngugi, knowing the Other might enlighten us, but one should never forsake his own culture. In his words, "[w]hat has been in the colonial context is that the act of interpreting the Other culture that is far from us, has instead of clarifying real connections and each culture thereby illuminating the other, ended by making us captives of the foreign culture and alienating us from our own" ("Borders and Bridges" 119). The quote illustrates the fact that despite hybridity, separatedness and difference are maintained.

3-Literary Interpretation and the Liminality of Meaning:

Given the fact that literature is a signifier of the author's national and cultural identity, students, to decrypt the text's meaning, often resort to the author's culture and his social-historical context where they believe the meaning of the text lies. They take the author's intention as the only possible meaning and correct interpretation for the text. Edward Said evinces the danger of this method of reading literary texts. He states that « stories are at the heart of what explorers and novelists say about strange regions of the world; they also become the method the colonized people use to assert their own identity and the existence of their own history » (Culture and Imperialism Xiii).

Colonial discourse, according to Bhabha, is considered as a form of realism, because it claims to depict the real history of the people it writes about. Hence, he dismisses realism, which "resembles a form of narrative whereby the productivity and circulation of subjects and signs are bound in a reformed and recognizable totality. It employs a system of representation, a regime of truth that is structurally similar to realism" (The Location of Culture 71). So, Bhabha repudiates the purely mimetic view of language. He considers realism and historicism as historically and culturally specific. Bhabha insists on the arbitrariness of signification and emphasizes the open-endedness and

thinking and break the rigidly established barriers between the colonizer and the colonized. It is a daring attempt to find a common space or a contact zone where cultures meet. The critic Peter Brooker develops further this idea, pointing out that the meanings of the term hybridity refer to "the mixed or hyphenated identities of persons or ethnic communities, or of texts which express and explore these conditions." (16)

Following the path of post-structuralism, the theory of hybridity has purged the world from the traditional Manichean thinking which has long been rife in the West. This Manichean thinking divides the world into binary oppositions like the colonizer/the colonized, Self/Other, Man/Woman. It privileges the first polarity and undermines the second. Those polarities or binaries, to use a Derridean jargon, undergo a process of deconstruction in the post-colonial discourse. In fact, opposites are already united; they depend on each other integrally.

Since borders are fluid and cultures are not hermetic and self-sufficient, the Self is defined and constructed in relation to an Oher. As the critic Milica Zivkovic states, "[t]here can be no fixed or true identity, no origin or original […] There is no ultimate knowledge, representation is no longer a matter of veracity or accuracy but merely of competing."17 In this view, national identities are inclusive rather than exclusive. Hybridity shakes the verity of an authentic culture or a fixed reality. Borders, which are thought to be divisive, might be uniting. This view goes along the line of Ngugi wa Thiong'o's discussion of borders. In "Borders and Bridges", he writes:

> ***[I]f a border marks the outer edge of one region, it also marks the beginning of the next region. As the marker of an end, it also functions as the marker of a beginning. Without the end of one region, there can be no beginning of another. Depending on our starting point, the border is both the beginning and the outer edge. Each space is beyond the boundary of the other. It is thus at once a boundary and a shared space. (18)***

So, when dealing with alterity, one must accept to cross the border into the third space of interpretation, the realm of the in-between where ambivalence reigns. In dealing with Otherness, the whole interest lies in the incessant

> ***not only because there are other cultures which contradict its authority, but also because its own symbol-forming activity, its own interpellation in the process of representation, language, signification and meaning-making, always underscores the claim to an originary, holistic, organic identity (Bhabha, "The Third Space" 210).***

Bhabha refers to post-colonial religious situation in order to illustrate his theory of hybridity. Some natives of the colonized lands, who have never owned a book, view the Bible as "signs taken for wonders-as an insignia of colonial authority and a signifier of colonial desire and discipline" (The Location of Culture 102). Despite these people's attraction to the new religion, they did not imitate its ideas slavishly; they rather took a repulsive attitude towards it by "using the powers of hybridity to resist baptism and to put the project of conversion in an impossible position" (The Location of Culture 118).

In tracing the origin of the term hybridity, the critics Bill Ashcroft, Gareth Grifiths, and Helen Tiffin state that

> ***[o]ne of the most employed and most disputed terms in post-colonial theory, hybridity commonly refers to the creation of new transcultural forms within the contact zone produced by colonization. As used in horticulture, the term refers to the cross-breeding of two species by grafting or cross-pollination to form a third, 'hybrid' species. Hybridization takes many forms: linguistic, cultural, political, [or] racial" (Key Concepts in Post-Colonial Studies 118).***

In this sense, hybridity is used in post-colonial theory to refer to a linguistic and intercultural space, a zone of in-betweeness. It implies a direct contact between Self and Other or their fusion in a single, mixed and impure culture. This view collides head on with that of Said, one of the early theorists of cultural hybridity, who asserts that "[f]ar from being unitary or monolithic or autonomous things, cultures actually assume more 'foreign' elements, alterities, differences, than they consciously exclude."(Culture and Imperialism 15) Hence, hybridity is likely to reduce the sharp dualistic

[…]-that carries the burden of the meaning of culture" (The Location of Culture 38).

Bhabha's main thesis is that any cultural identity is located in the in-between. He denies cultural essentialism, stating that "[t]here is no 'in itself' and 'for itself' within cultures."15 Bhabha asserts that binary oppositions like Self/Other, colonizer/colonized, undergo a process of deconstruction, which results in the emergence of a hybrid space between them, which he also calls a "third space", a "liminal space", or an "interstice". Bhabha discusses the danger of "the fixity and fetishism of identities" (The Location of Culture 9). He challenges the view that cultures have fixed, pure, and original traits. He rather ascertains the fluidity of cultures as follows:

> ***The intervention of the Third Space of enunciation […] challenges our sense of historical identity of culture as a homogenizing, unifying force, authenticated by the originary Past, kept alive in the national tradition of the People […] It is that Third Space, though unrepresentable in itself, which constitutes the discursive conditions of enunciation that ensure that the meaning and symbols of culture have no primordial unity or fixity; that even the same signs can be appropriated, translated, rehistoricised and read anew (The Location of Culture 37).***

Between the Self and the Other, there is always an in-betweeness, a third space, which is, for Bhabha, a place of negotiation. The liminal space, a term coined by Bhabha, also refers to the borderlines of cultures. This liminality undermines the claim of an authentic culture. Bhabha's theory deconstructs the view of Western civilization as unique and superior. He emphasizes the mixedness of cultures, arguing that cultures are impure and inauthentic. This cultural impurity is the result of cultures' contact across history. Hence, cultural hybridity is a dynamic movement, a space of negotiation where identities are not stable but in constant change and construction. In his staunch criticism of the view of culture as a pure, monolithic, and exclusive entity, Bhabha states:

> ***Meaning is constructed across the bar of difference and separation between the signifier and the signified. So it follows that no culture is full unto itself, no culture is plainly plenitudinous,***

Deleuze and Guattari. According to them, a rhizome is

> ***[a] botanical term for a root system that spreads across the ground (as in bamboo) rather than downwards, and grows from several points rather than a single tap root […] in post-colonial theory it has been used to contest the binary centre/margin view of reality that is maintained by colonial discourse. The key value of the term is to demonstrate that the repressive structures of imperial power themselves operate rhizomically rather than monolithically.13***

To explain the impurity of cultures in the postcolonial context, Ashcroft et.al use the very interesting image of the "palimpsest", which is an old document whose writing is partially or completely erased to be replaced by another. In their words, "previous 'inscriptions' are erased and overwritten, yet remain as traces within present consciousness. This confirms the dynamic, contestatory and dialogic nature of linguistic, geographic, and cultural space as it emerges in post-colonial experience" (Key Concepts 176). This cultural and linguistic impurity is also highlighted by the American anthropologist James Clifford who asserts that everyone's identity is a hybrid one and that there is no pure race, language or religion. In his words, "it becomes increasingly difficult to attach human identity and meaning to a coherent 'culture' or 'language.'"[14] What Clifford implies is that cultural hybridity is an inevitable fate because no culture can survive and thrive apart from the other cultures; otherwise, it will perish and fade away in the mist of time.

Since its appearance in the 1990s, Homi Bhabha's post-colonial theory of hybridity has had a great influence on postcolonial studies. The theory of hybridity itself is hybrid since it borrows from a cluster of theories like that of Jacques Lacan, Jacque Derrida, Michel Foucault, Frantz Fanon, Edward Said, Antonio Gramsci, and Mikhail Bakhtin Bhabha, who is one of the pillars of the holy trinity of hybridity, which also includes Edward Said and Guayatri Spivak, suggests that the best term to describe cultural relations is intercultural dialogue rather than cultural antagonism. Bhabha states that it is "the 'inter'-the cutting edge of translation and negotiation, the in-between

> ***which are stereotypical but antithetically evaluated. The objective of colonial discourse is to construe the colonized as a population of degenerate types on the basis of racial origin, in order to justify conquest and to establish systems of administration and instruction. 11***

Hence, Western discourse reinforces the view of the Self as highly civilized, intelligent, pure, and stigmatizes the Other as inferior, uncivilized and impure. It fixes stereotypes and relegates the East to a zero degree.

Many students are hypnotized and mesmerized by the deluding Western culture, which they take as an ideal world to ape without reflection. Literary texts play a pivotal role in manipulating students' minds and in shaping their views about their own culture and history, which might be misrepresented in Western literature. Literature, if not read critically, is likely to lead to self-relegation and even to self-hatred, especially that students tend to view authors as purveyors of the truth or the right judgment. Colonial meanings are conveyed not just via literary texts but also reinforced by Western literary critics whose critical views most of the time tally with that of the author.

2- Homi Bhabha's Post-Colonial Theory of Hybridity

Post-colonialism calls into question a series of concepts like authority, centre, authenticity, truth, and so on. It is a daring attempt to give voice to the Other who is always silent and absent in Western discourse. According to Shaobo Xie, postcolonialism is "an act of rethinking the history of the world against the inadequacy of the terms and conceptual frames invented by the West."12 Hence, post-colonialism is a counter-discourse, which aims at deconstructing logocentrism, which perpetuates a rigid distinction between the centre and the margin. It opens a dialogue between the centre and the margin and frees the Other from being bound by any fixed truth or origin. Post-colonialism is an attempt to reassess the relationship between the colonizer and the colonized, and revises binaries which have been located eurocentrically.

Postcolonial theory has tergiversated the view of the rootedness of cultural identity. The latter is believed to be formed via rhizomatic intercultural relations. To describe cultural identity in the post-colonial context, Bill Ashcroft et.al use the image of the rhizome, a metaphor first employed by

being" (Moving the Centre 145). So, colonial discourse purveys colonial knowledge and power, and it reinforces the West's domination and hegemony. Very much like Ngugi, Ayo Kehinde states that the "English novel is the 'terra firma' where the self-consolidating project of the West is launched."8

Literature has been used as a means to confirm and consolidate Western hegemony and culture by internalizing Western knowledge and ideology in the readers' minds. Edward Said makes interesting connections between the novel and imperialism. He considers the novel as "immensely important in the formation of imperial attitudes, references, and experiences."9 Writing is used as a means to exercise power and erase others' cultural identity. The novel, in particular, helps reinforce colonial views and stereotypes and form a culture steeped in colonial ideologies.

The metaphor of nations as narrations has been employed to vindicate the very important position of the novel in the history of the empire. According to Said, the "power to narrate, or to block other narratives from forming and emerging, is very important to culture and imperialism, and constitutes one of the main connections between them" (Culture and Imperialism xiii). Reading literature in a foreign language might lead to the appropriation of the Other as Self. It might lead to the effacement of cultural differences and to the readers' identification with another culture.

Elleke Boehmer voices Said's view that imperialism and colonialism might be experienced textually through the novel. He states that "On a specifically literary level, the study of literature was advocated throughout the British Empire as a means of inculcating a sense of imperial loyalty in the colonized."10 Speaking another language makes the non-native speakers absorbers of the imperial worldview. Through literary texts, the colonizers have tried to make their culture regnant over all and to make the colonized subjects inferior copies of themselves.

Colonial discourse represents and vindicates the apotheosis of the West and its culture. In his definition of Western discourse, Homi Bhabha states that it

> ***is an apparatus that turns on the recognition and disavowal of racial/cultural/historical differences. […] It seeks authorization for its strategies by the production of knowledge of colonizer and colonized***

Language becomes the medium through which a hierarchical structure of power is perpetuated, and the medium through which conceptions of 'truth', 'order', and 'reality' become established. 4

According to the "Sapir-Whorf hypothesis", every language expresses the specific worldview of its native speakers and constructs their reality. For the linguist Benjamin Lee Whorf, human beings "dissect nature along lines laid down by [their] native languages."5 So, people who speak the same language are prone to have the same worldview. In line with this view, Ngugi asserts that "language as culture is the collective memory bank of a people's experience in history. Culture is almost indistinguishable from the language that makes possible its genesis, growth, banking, articulation and indeed its transmission from one generation to the next"("The Language" 289). According to this view, no other borrowed language can replace the native one in expressing its worldview. Frantz Fanon also finds cultural authenticity very difficult to preserve in a borrowed language. He considers that speaking the language of the oppressors implies the acceptance of their culture, because to speak "means above all to assume a culture, to support the weight of a civilization […] A man who has a language consequently possesses the world expressed and implied by that language."6 In this view, speaking a foreign language makes non-native speakers prey to the danger of discarding their authentic cultural identity. In other words, identity would consequently be at stake in the use of a foreign language. The colonizers have tried to depersonalize and alienate the colonized subjects by means of language. The latter not only alienates one from his/her cultural roots, but also perpetuates Western culture and its myth of supremacy. Paul de Man, in turn, asserts that language is not devoid of the stains of ideology. According to him, literariness and ideology are by no means mutually exclusive: "What we call ideology is precisely the confusion of linguistic with natural reality […] it follows that, more than any other mode of inquiry, including economics, the linguistic literariness is a powerful and indispensable tool in the unmasking of ideological aberrations."7

A cluster of thinkers consider literary texts the best means to deploy power since the author is the antennae of his race and the spokesman of his cultural identity. In Ngugi's words, "[l]iterature, and particularly imaginative literature, is one of the most subtle and most effective ways by which a given ideology is passed on and received as the norm in the daily practices of our

Bhabha's theory puts into radical question the mimetic view of language. Since the text is not immune from the taints of its author's ideology and his cultural demarcations, students' role is to resist imperial/colonial representations by correcting and dispelling many Western texts' stereotypes. Rather than slavishly imitating the author's intention or assimilating the target culture, they are enticed to appropriate the literary signs they read and to dislocate the text from its original context. As the paper evinces, the postcolonial strategy of 'writing back' would constitute great gains if applied in the literature class.

1- Language, the novel, and imperialism

Which language to speak has been a topic of great controversy among those who have tried to redefine cultural identity in the post-colonial context. The famous Kenyan writer and theorist Ngugi Wa Thingo' maintains that language is "the most important vehicle through which […] power fascinated and held the soul prisoner. The bullet was the means of the physical subjugation. Language was the means of spiritual subjugation."1 Ngugi assumes that speaking a foreign language makes the non-native speakers prey to the danger of assimilation, losing their authentic culture. He believes that Western language and culture are "taking us further and further from ourselves to other selves, from our world to other worlds" ("The Language" 288). So, the West attempts to dominate and spread its culture by means of language because "[a]n oppressor language inevitably carries racist and negative images of the conquered nation, particularly in its literature, and English is no exception."2 Ngugi, like many other post-colonial writers, is inspired by Michel Foucault's belief that discourse reinforces power relations, because those who have power spread their knowledge in the way they wish. In his study of the nexus between power and knowledge, Foucault asserts that power "reaches into the very grain of individuals, touches their bodies and inserts itself into their actions and attitudes, their discourse, learning processes and everyday lives."3 Believing that control over language is one of the main instruments of imperial oppression, Ashcroft et al also ascertain that

> ***[colonial education] installs a 'standard' version of the metropolitan language as a norm, and marginalizes all 'variants' as impurities […]***

Abstract:

The present paper aspires to vindicate Homi Bhabha's theorization of cultural hybridity and its implications in reading Western literary texts, which are not immune from imperialism and hegemony. The act of reading is a process of cultural hybridity in which the student's negotiation of meaning transcends the Manichean polarities us/them, Self/Other, colonizer/Colonized. The text itself is a hybrid, nomadic, and ryizomatic world where meaning is generated out of the transaction between the student's culture and that of the author. The intercultural encounter results in a liminal space, which is also dubbed Third Space or interstice, which prevails over dichotomies. The student's cultural identity and the text's meaning are both located in the in-between. Of outmost significance, the paper evinces the threat of cultural assimilation when reading the theories of cultural hybridity.

الحوار الثقافي عبر الأدب
أثار نظرية الهجنة الثقافية عند هومي باب

ملخص:

يدرس المقال نظرية الهجنة الثقافية لهومي باباوآثارها في قراءة النصوص الأدبية الغربية التي لا تخلو من الإمبريالية و الهيمنة. إن عملية القراءة تتضمن نوعاً من هذه الهجنة الثقافية، حيث إن استخلاص القارئ للمعنى يتجاوز الثنائيات المتضادة نحن/هم، والأنا/الاخر، والمستعمِر/المستعمَر. النّص في حد ذاته عالم هجين و فسيفسائي و متعدد المشارب. إن معناه يُستَنبط من خلال التداخل بين ثقافة الطالب و ثقافة الأديب. إن هذا الالتقاء بين الثقافات ينتج عنه عالم ‹الما بين› الذي يسمى بالفضاء الثالث، والذي يتجاوز الثنائيات. إن الهوية الثقافية للطالب ومعنى النص الأدبي كلاهما يتموقع في ‹الما بين›، ويوضِّح هذا المقال خاصة خطر التبعية الثقافية العمياء عند قراءة نظريات الهجنة الثقافية.

Cultural Dialogue Through literature: The Implications of Homi Bhabha's Theory of Hybridity in the Literature Class *

Leila Bellour **

* **Received: 17/6/2014, accepted: 27/9/2014.**
** **Assistant professor/ Department of Foreign Languages/ Mila University Centre.**

References:

1. Chattopadhyay, P. K. and Bose, T. K. 1986. Effect of NPK nutrition on growth and quality of Dwarf Cavendish , banana, Musa Cavendish Lamb. Indian Agriculturist, 30 (3): 213-222.

2. Dagade, V. G. 1986. Effect of graded levels of NPK fertilization on growth, yield and nutrient status of Basrai banana. Indian journal of Agricultural Chemistry, 19 (1)

3. Loneragen J. F, Snowball, K. and Simmons, W. J. 1968. Response of plants to calcium concentration in solution culture. Australian Journal of Agricultural Research, 19: 845-857.

4. Murray, D. B. 1960. The effect of deficiencies of the major nutrients on growth and leaf analysis of banana. Tropical Agriculture, Trinidad, 37 (2)

5. Ram, R. A., Prasad, J. and Pathak, R. K. 1989. Studies on performance of different culinary cultivars of banana. South Indian Horticulture, 37 (5)

6. Samson, J. A. 1986. Tropical Fruits. Newyork, Long wan Scientific and Tec.

7. Shaikh, M. K. and Rana, M. A. 1985. Effect of various NPK doses on the growth and production of Basrai banana. Pakistan Journal of Agricultural Research, 6 (3)

8. Tingwa, P. O. 1970. The Effect of NPK Fertilizer on the growth and yield of banana (Musa Cavendish . l) Faculty of Agriculture, Khartoum.

9. Palestinian, central Agricultural statistics. 2005. Ramallah – Palestine. 29-58

10. Banana, 2007. Palestinian Agricultural Information. Department of Rural Development. Ramallah- Palestine.10-17

Discussion:

Foliar application of fertilizer materials provides a quick method of supplying nutrients to plants. The results of this study demonstrated the response of banana suckers grown under nursery conditions to the foliar application of different combinations of NKP. This response is a good indication of the importance of fertilization at the nursery level to banana suckers. The beneficial effect of spraying different combinations of NPK on improvement of growth was clear from the findings of this study. The results showed that all treated suckers resulted in significantly greater values in growth parameters evaluated in terms of psuedostem height and girth, number of leaves, leaf area, relative growth rate, fresh and dry weights of different plant parts than control. These results are in general agreement with the findings of other investigators who applied different NPK combinations to the banana plants grown under plantation conditions (Tingwa, 1970; Shaikh and Rana, 1985).

Among the different treatments used in this experiment, however, slightly greater values of all measured growth parameters were associated with 19-19-19 and 19-6-20 sprayed suckers than the other two NPK combinations. These greater values might be due to the presence of higher content of nitrogen in their composition than the other two NPK combinations. These findings were in agreement with those reported by Tingwa (1970) who found greater increase in growth parameters of banana plants in NPK treatment containing the highest level of nitrogen than the other treatments.

It could be concluded from this study that 19-19-19 and 19-6-20 treatments were superior in almost all parameters studied in this experiment. Further research to study the effect root promoting and shoot enhancement substances such as organic acids, amino acids,…….etc on banana suckers should be carried out.

Table 4 shows the nutrient element contents of banana leaves as influenced by foliar application of various combinations of NPK. Significantly greater leaf-N, P, K, Mg and Cu contents were associated with all treated suckers than the control. There were no significant differences in Leaf-P, K, and Cu contents among the treated suckers. Significantly, greater leaf- N content was detected in 19-19-19 and 19-6-20 sprayed suckers than the other two treatments. Leaf– Mg content was significantly greater in 12-12-36 sprayed suckers than the other treatments which, on the other hand, showed no significant differences among them. Foliar application of 19-19-19 resulted in significantly greater leaf- Ca content than the other treatments which, on the other Hand , showed no significant differences among them. Leaf-Fe content was significantly greater in 12-12-36 sprayed suckers than the other treatments.

Table 4 Effect of foliar application of NPK fertilizers on nutrient contents of leaves of banana suckers grown under nursery conditions.

Treatment	Dry weight %					Dry weight (ppm)			
	N	P	K	Ca	Mg	Mn	Fe	Zn	Cu
$N_oP_oK_o$	1.8 c	0.16 b	3.8 b	1.0 b	0.17 c	220 b	238 c	23.3 c	4.5 b
$N_{19}P_{19}K_{19}$	2.5 a	0.18 a	4.2 a	1.2 a	0.21 b	265 a	238 c	35.7 a	7.5 a
$N_{12}P_{12}K_{36}$	2.3 b	0.18 a	4.2 a	1.0 b	0.22 a	225 b	384 **b**	25.2 b	7.5 a
$N_{15}P_5K_{30}$	2.1 b	0.19 a	4.2 a	1.0 b	0.19 b	255 a	326 **a**	28.0 b	7.5 a
$N_{19}P_6K_{20}$	2.5 a	0.18 a	4.2 a	1.0 b	0.19 b	225 b	244 **b**	25.0 b	7.5 a
CV%	4.5	10.9	12.5	8.9	5.2	5.27	4.96	12.7	12.9

*The same letters in column indicate no significant difference between means separated by Duncan,s Multiple Range Test, at 5% level.

Foliar application of 15-5-30 was associated with significantly greater leaf-Fe content than 19-19-19, 19-6-20 and control which, on the other hand, showed no significant differences among them. Significantly greater Leaf– Zn content was found in suckers sprayed with 19-19-19 than the other treatments which were not significantly different from each other.

dry weights of leaves, pseudostem, corms and roots among all treatments; however, the greatest values were associated with 19-19-19 and 19-6-20 treatments. No significant differences were noted in total fresh weights and that of leaves and pseudostems and total dry weights between 19-19-19 and 19-6-20 sprayed suckers or between 12-12-36 and 15-5-30 sprayed suckers; however, the former two treatments resulted in significantly greater values than the latter two treatments.

Table 3 Effect of foliar application of NPK fertilizers on total fresh and dry weights and those of different plant parts of banana suckers grown under nursery conditions

	Fresh weights (gm)					Dry weights (gm)				
Treatment	Leaves	Pseudo stems	Corms	Roots	Total	Leaves	Pseudo stems	corms	Roots	Total
$N_oP_oK_o$	148.0c*	200.9 c	113.7 b	347.6 b	810.3 c	20.2 b	14.7 b	16.5 b	26.0 b	77.3 c
$N_{19}P_{19}K_{19}$	22303 a	280.9 a	135.8 a	388.0 a	1027.5 a	27.9 a	17.5 a	19.0 a	29.0 a	93.4 a
$N_{12}P_{12}K_{36}$	193.1 b	232.4 b	132.5 a	373.8 a	931.8 b	25.5 a	16.9 a	18.4 a	28.8 a	89.0 b
$N_{15}P_5K_{30}$	191.5 b	238.3 b	131.8 a	383.5 a	945.0 b	25.2 a	17.3 a	18.5 a	28.9 a	89.5 b
$N_{19}P_6K_{20}$	204.0 a	279.0 a	137.8 a	388.5 a	1009.3 a	26.3 a	17.5 a	18.6 **a**	29.0 a	90.8 a
CV%	14.26	17.22	8.21	4.84	8.16	12.8	13.96	7.16	4.11	6.50

*The same letters in column indicate no significant difference between means separated by Duncan,s Multiple Range Test, at 5% level.

Treatment	Time from planting (month)								
	Two			Four			Six		
	PH	PG	NL	PH	PG	NL	PH	PG	NL
CV%	7.24	6.55	7.32	9.50	8.61	8.01	9.10	8.86	6.42

*The same letters in column indicate no significant difference between means separated by Duncan,s Multiple Range Test, at 5% level.

There were no significant differences in all tested parameters among the different combination of NPK fertilizer treatments; however, slightly greater values were associated with 19-19-19 and 19-6-20 sprayed suckers than the other treatments. Leaf area values showed the same trend (Table 2). Relative growth rates were significantly greater in the treated suckers than the control (Table 2).

Table 2 Effect of foliar application of NPK fertilizers on relative growth rate (RGR) and leaf area of banana suckers grown under nursery conditions

Treatment	Relative growth rate	Leaf area (cm2)
$N_oP_oK_o$	235.5 c*	531.2 b
$N_{19}P_{19}K_{19}$	354.0 a	558.8 a
$N_{12}P_{12}K_{36}$	291.0 b	547.4 a
$N_{15}P_5K_{30}$	309.0 b	548.4 a
$N_{19}P_6K_{20}$	344.0 a	555.0 a
CV%	13.5	

*The same letters in column indicate no significant difference between means separated by Duncan,s Multiple Range Test, at 5% level.

The differences in relative growth rate between 19-19-19 and 19-6-20 sprayed suckers and also between 12-12-36 and 15-5-30 sprayed suckers were not significant; however, the former two treatments resulted in significantly greater values than the latter two treatments.

All combinations of NPK resulted in significantly greater values of fresh and dry weights of different plant parts than the control (Table 3). There was no significant difference in values of fresh weights of corms and roots and

Where W1 and W2 are the initial and final fresh weight at t1 and t2 in days; t1 represents time of commencement of the experiment, whereas t2 represents time of termination of the experiment

Leaf area, which is the product of length and width multiplied by the factor (0.8), was calculated as reported by Murray (1960). The third leaf from the top of each sucker was taken for leaf sampling. Leaf samples were washed quickly and dried in a forced-air draft oven at 70 0C for 48 hours. After complete drying, the samples were ground in a Willey mill to pass a 40- mesh screen. Total nitrogen was determined using macro- Kjeldahl method. Leaf contents of K, Ca, Mg, Mn, Fe, Zn and Cu were determined using atomic absorption spectrophotometer (model Perkin Elmer 2380).

The treatments were arranged in a randomized complete block design with four replications. Treatment means were separated by Duncan's Multiple Range Test at the 5% level (Ram et al., 1989).

Results:

Foliar application of various combinations of NPK resulted in significantly greater increases in pseudostem height, girth and number of leaves as compared to the control throughout the experimental period (Table 1)

Table 1 Effect of foliar application of various NPK fertilizers on pseudostem height (PH), pseudostem girth (PG) in cm and number of leaves (NL) of banana suckers grown under nursery conditions.

Treatment	Time from planting (month)								
	Two			Four			Six		
	PH	PG	NL	PH	PG	NL	PH	PG	NL
$N_oP_oK_o$	17.0 b*	8.0 b	7.0 b	24.0 b	11.0 b	13.0 b	29.0 b	13.0 b	17.0 b
$N_{19}P_{19}K_{19}$	19.0 a	10.0 a	8.5 a	30.0 a	14.5 a	14.5 a	37.0 a	17.0 a	18.5 a
$N_{12}P_{12}K_{36}$	18.0 a	9.0 a	8.0 a	27.0 a	13.5 a	14.0 a	35.5 a	15.0 a	18.0 a
$N_{15}P_5K_{30}$	18.0 a	9.0 a	8.0 a	28.0 a	13.0 a	14.0 a	35.0 a	**15.0 a**	18.0 a
$N_{19}P_6K_{20}$	18.5 a	9.5 a	8.5 a	29.5 a	14.0 a	15.0 a	37.0 a	**16.0 a**	19.0 a

selected suckers were planted in nursery beds containing sand for the purpose of rooting and depletion of the stored-food materials. After one month from planting, the selected suckers were removed from the rooting medium and weighed for determination of the initial total fresh weight. The suckers were then planted in 45.7 cm clay pots containing 22 kg of river silt and sand mixed in 1:1 ratio. The suckers were allowed to grow for one month in a nursery before the initiation of the different treatments. This study was conducted in Jericho 400 meter below sea level. The low average of rainfall in the Jericho which (160mm-200mm) and the temperature range from (10-40 0C). For that to grow bananas we need about 3000 m3 of water every year for each Donum (Banana 2007).

The treatments consisted of foliar application of four fertilizers containing various combinations of NPK, namely, 19-19-19, 12-12-36, 15-05-30, 19-6-20 and a control (without treatment). All these fertilizers were sprayed at concentration of 20 g/l. The suckers were sprayed five times at monthly intervals through the experimental period of six months. Both upper and lower surfaces of the leaf blades were thoroughly sprayed with very fine droplets until the point of run-off.

The growth parameters evaluated were pseudostem height, pseudostem girth, number of leaves, relative growth rate (RGR), leaf area and fresh and dry weights of leaves, corms and roots. In addition to the element content of the leaves.

The distance from 2 cm above the base of the pseudostem to the point of the intersection of petioles of the two youngest leaves was measured to determine pseudostem height. Pseudostem girth was measured at 2 cm above the soil surface. Measurement of pseudostem height and diameter and number of leaves were recorded after two, four and six months from planting. At the termination of the experiment, the suckers were washed and weighed to determine the total fresh weight. The suckers were, then, divided into leaves pseudostem, corms and roots. The fresh and dry weights of all these parts were recorded.

The relative growth rate (RGR) of suckers was estimated using the equation of Loneragen et al. (1968) as follows:

$$RGR= \frac{W_2 - W_1}{t_2 - t_2} X\ 100$$

Introduction:

Banana (Musa sp.) is considered as one of the most important fruit crops grown in Palestine (in Jericho and AL-Aghwar area). The total area planted with banana in Jericho and Al–Aghwar is about 3,500 donums and the production is about 10,000 metric tons (Agricultural Statistics, 2009). Production of well-established banana suckers for permanent planting in a plantation of utmost importance. It is well known that fertilizer application, is one of the essential cultural practices. Nitrogen (N), phosphorus (P) and potassium (K) are essential macronutrients for plants. Adequate and balanced use of these nutrient elements is important for growth and development of plants.

The response of banana plants grown under plantation conditions to soil application of different combinations of NPK was reported by several investigators (Shaikh and Rana, 1985; Dagade, 1986 and Ram et al., 1989).

Tingwa (1970) found an increase in pseudostem height and girth and number of leaves in NPK treatment containing the highest level of nitrogen as compared to the other treatments. Chattopadhyay and Bose (1986) observed significant increased in pseudostem height and girth and number of leaves of banana plants as a result of application of different combinations of NPK than the control. The greatest response was associated with the highest rates of NPK. Ram et al. (1989) examined the nutrient concentration in leaf tissues of '' Robusta'' banana as influenced by application of different levels of NPK. They reported an increase in content of leaf elements.

In Palestine very little work was carried to determine the response of banana suckers to foliar application of NPK. This study was, therefore, initiated to evaluate the effect of foliar application of various fertilizer materials containing various combination of NPK on growth characteristics and nutrient contents of leaves of banana suckers grown under nursery conditions.

Materials and methods:

One–month-old sword suckers of banana (Musa,AAA- Group, Cavendish Subgroup 'Dwarf Cavendish') were selected from banana plantation. The

Abstract:

The effect of foliar application of four different combinations of NPK fertilizers, namely, 19-19-19, 12-12-36, 15-5-30 and 19-6-20 on growth and nutrient element contents of leaves of banana suckers grown under nursery condition was studied. There suckers were sprayed five times at monthly intervals at a concentration of 20 g/l.

Application of all fertilizers resulted in greater pseudostem height, number of leaves, leaf area, relative growth rate and fresh and dry weights of different plant parts as compared to the control. The greatest values of all these parameters were associated, with 19-19-19 and 19-6-20 fertilizers. The contents of nutrient elements in the leaves tended to vary depending on the treatment. Significantly greater values of leaf- N, P, K, Mg, Zn and Cu contents were found in banana suckers sprayed with various NPK fertilizer materials as compared to the control. Foliar application of 19-19-19 resulted in significantly greater leaf-Ca and Zn contents than the other treatments. Significantly, greater leaf-Fe content was detected in 12-12-36 sprayed banana suckers than the other treatments.

Key words: Banana suckers, foliar spray, combinations of NPK fertilizers.

تأثير استخدام تركيبات مختلفة من الأسمدة المركبة من النيتروجين والفسفور والبوتاسيوم بالرش الورقي على فسائل الموز

ملخص:

تمت دراسة تأثير استخدام أربعة تركيبات مختلفة من السماد المركب المحتوية على نسب مختلفة من النيتروجين والفسفور والبوتاسيوم (NPK) وهي 19–19–19، 36–12–12، 30–5–15 و 20–6–19 بالرش الورقي على النمو والمحتوى من العناصر الذائبة المختلفة لفسائل الموز تحت ظروف المشتل. رشت الفسائل خمس مرات بتركيز 20 جرام / لتر. وأسفرت النتائج عن رش الفسائل باستخدام التركيبات المختلفة من (NPK) إلى زيادة في طول الساق الكاذبة ومحيطها، وعدد الأوراق، ومساحة الورقة، ومعدل النمو الخضري والأوزان الرطبة والجافة لأجزاء الفسائل المختلفة مقارنة بالشاهد. ولوحظ أن أعلى قيم لهذه المعايير كلّها، وجدت في الفسائل التي رُشَّت باستخدام 19–19–19 و 20–6–19. كذلك وجد أن محتوى العناصر الغذائية في الأوراق يختلف باختلاف المعاملة التي استخدمت. أدى رش الفسائل باستخدام التركيبات المختلفة من (NPK) إلى زيادة معنوية في المحتوى الورقي للنيتروجين، والفسفور، والمغنسيوم والنحاس مقارنة بالشاهد. نتج عن الرش الورقي باستخدام 19–19–19 زيادة معنوية في المحتوى الورقي لعنصري الكالسيوم والزنك مقارنة بالمعاملات الأخرى. كذلك وجد أن الفسائل التي رشت باستخدام 36–12–12 تحتوي على أعلى زيادة معنوية من عنصر الحديد مقارنة بالمعاملات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: فسائل الموز، الرش الورقي، الأسمدة المركبة NPK.

Effect of Foliar Application of Various Combinations of NPK Fertilizers on Banana Suckers *

Dr. Alai Bitar **

* **Received: 9/6/2015, accepted: 5/12/2015.**
** **Associate Professor/ Assistant Chief of the open education program/ Al-Quds Open University/ Jerusalem.**

References:

1. T. Akiba, H. Yamamoto "Reliability of a 2-dimensional k-within-consecutive-(r,s)-out-of-(m,n):F System", Naval Research Logistics, Vol. 48, pp 625-837, 2001.

2. T.K. Boehme, and A. Kossow, A. Preuss, "A generalization of consecutive k-out-of-n: F system" IEEE Transactions on Reliability, Vol. 41, no. 3, pp. 451–457, 1992.

3. D. T. Chiang, and S. C. Niu, "Reliability of consecutive-k-out-of-n: F System" IEEE Transactions on Reliability, Vol. 30, no. 1, pp. 87-89, 1981.

4. Y. M. Chang and T. H. Huang, "Reliability of a 2-dimensional k-within-consecutive- $r \times s$ -out-of- $m \times n$: F system using finite Markov chains", IEEE Trans. Reliability, Vol. 59, 2010.

5. W. S. Griffith, "On consecutive k-out-of-n failure systems and their generalizations", Reliability and Quality Control, pp 157-165, 1986.

6. J. M. Kontoleon, "Reliability determination of r-successive out-of-n: F system" IEEE Transaction on Reliability, Vol. 41, no. 3, pp. 451–457, 1980.

7. M. V. Koutras "On a Markov chain approach for the study of reliability structures", Journal Applied probability, Vol. 33, pp. 357-367, 1996.

8. F. S. Makri, and Z. M.Psillakis, "Bounds for reliability of k-within-connected-(r,s)-out-of-(m,n) failure systems", Microelectronics Reliability, Vol. 37, 1217-1224, 1997.

9. I. I. H. Nashwan, "Reliability analysis of some consecutive systems", Doctoral thesis, Ain Shams University, 2010,

10. I. I. H. Nashwan, "New two algorithms to find the reliability and the failure functions of the consecutive k-out-of-n: F circular systems", The 13th International Arab Conference on Information Technology ACIT, pp 257-264, 2012.

$$P_C^2 = \begin{pmatrix} p^8 + 4p^7q + 2p^6q^2 & 4p^7q + 4p^6q^2 & 2p^6q^2 \\ p^8 + p^7 & 4p^7 + p^6 & 2p^6 \\ p^8 & 4p^7 + p^6 & 2p^6 \end{pmatrix}$$

$$R_C(2) = p^8 + 8p^7q + 8p^6q^2$$

$$P_C^3 = \begin{pmatrix} p^{12} + 8p^{11}q + 8p^{10}q^2 & 4p^{11}q + 20p^{10}q^2 + 12p^9 & 2p^{10}q^2 + 8p^9q^3 + 4p^8q^4 \\ p^{12} + 5p^{11}q + 3p^{10}q^2 & 4p^{11}q + 8p^{10}q^2 + p^9q^3 & 2p^{10}q^2 + 2p^9q^3 \\ p^{12} + 4p^{11}q + 2p^{10}q^2 & 4p^{11}q + 4p^{10}q^2 & 2p^{10}q^2 \end{pmatrix} \Rightarrow$$

$$R_C(3) = p^{12} + 12p^{11}q + 30p^{10}q^2 + 20p^9q^3 + 4p^8q^4$$

Conclusion:

In this paper, we compute the reliability of the 2-within-consecutive (2,2)-out-of-(m,n): F linear (rectangle) and circular (cylindrical) system using a Markov Chain. Furthermore, the computation process of the reliability of the cylindrical system is simpler than the rectangle system since the number of states of the Markov chain in the circular case is less than that of the linear case. We wish to generalize the used technique to find the reliability of the k-within consecutive **(r,s)** -out-of- **(m,n)** system.

$$P_L^2 = \begin{pmatrix} p^8+4p^7q+3p^6q^2 & 2p^7q+4p^6q^2 & 2p^7q+2p^6q^2 & 2p^6q^2 & p^6q^2 \\ p^8+2p^7q & 2p^7q+2p^6q^2 & 2p^7q+p^6q^2 & 2p^6q^2 & p^6q^2 \\ p^8+p^7q & 2p^7q+p^6q^2 & 2p^7q+p^6q^2 & 2p^6q^2 & p^6q^2 \\ p^8 & 2p^7q & 2p^7q & 2p^6q^2 & p^6q^2 \\ p^8 & 2p^7q & 2p^7q & 2p^6q^2 & p^6q^2 \end{pmatrix}$$

$$R_L(2) = p^8+8p^7q+12p^6q^2$$

$$P_L^3 = \begin{pmatrix} p^{12}+8p^{11}q+12p^{10}q^2 & 2p^{11}q+12p^{10}q^2+12p^9q^3 & 2p^{11}q+10p^{10}q^2+10p^9q^3 & 2p^{10}q^2+8p^9q^2+6p^8q^2 & p^{10}q^2+4p^9q^2+3p^8q^2 \\ p^{12}+6p^{11}q+6p^{10}q^2 & 2p^{11}q+8p^{10}q^2+3p^9q^3 & 2p^{11}q+6p^{10}q^2+2p^9q^3 & 2p^{10}q^2+4p^9q^2 & p^{10}q^2+2p^9q^2 \\ p^{12}+5p^{11}q+5p^{10}q^2 & 2p^{11}q+6p^{10}q^2+2p^9q^3 & 2p^{11}q+4p^{10}q^2+p^9q^3 & 2p^{10}q^2+2p^9q^2 & p^{10}q^2+p^9q^2 \\ p^{12}+4p^{11}q+3p^{10}q^2 & 2p^{11}q+4p^{10}q^2 & 2p^{11}q+2p^{10}q^2 & 2p^{10}q^2 & p^{10}q^2 \\ p^{12}+4p^{11}q+3p^{10}q^2 & 2p^{11}q+4p^{10}q^2 & 2p^{11}q+2p^{10}q^2 & 2p^{10}q^2 & p^{10}q^2 \end{pmatrix}$$

$$R_L(3) = p^{12}+12p^{11}q+37p^{10}q^2+34p^9q^2+9p^8q^3$$

Example 5.2: The reliability of 2 within (2,2) out of (3,4): F cylindrical system

$$\Theta_C^2 = \{\varnothing, 1, 2, 3, 4, 13, 24\}, \qquad [\varnothing]_C^2 \qquad [1]_C^2 = \{1,2,3,4\} \qquad [13]_C^2 = \{13,24\}$$

The transitive probability matrix P_C is

$$P_C = \left.\begin{array}{c|ccc|c} & [\varnothing]_C^2 & [1]_C^2 & [13]_C^2 & \Psi_C^2 \\ \hline [\varnothing]_C^2 & p^4 & 4p^3q & 2p^2q^2 & C_\varnothing \\ [1]_C^2 & p^4 & p^3q & 0 & C_1 \\ [13]_C^2 & p^4 & 0 & 0 & C_{13} \\ \hline \Psi_C^2 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{array}\right\} \Rightarrow P_C' = \begin{pmatrix} p^4 & 4p^3q & 2p^2q^2 \\ p^4 & p^3q & 0 \\ p^4 & 0 & 0 \end{pmatrix}$$

for example:

$$A_C^{i+1}\left(1,[1]^2\right) = \left\{Z \in [1]_C^2 : f_C^\alpha(x) \notin \{1\}, \forall \alpha = 1,3,4\right\} = \{3\} \Rightarrow d_1^1 = 1 \Rightarrow P_C[1,1] = p^3q$$

$$A_C^{i+1}\left(13,[1]^2\right) = \left\{Z \in [1]_C^2 : f_C^\alpha(x) \notin \{13\}, \forall \alpha = 1,3,4\right\} = \varnothing \Rightarrow d_1^{13} \Rightarrow P_C[13,1] = 0$$

2 x 2 -out-of- **m x n** : F system in a Markov chain, ***it consists of the following steps:***

1. Consider the consecutive 2-out-of-n: F system.

2. Set the equivalence classes of $\Theta^2_{L(C)}$, which are the states of the Markov chain.

3. Calculate the transient probabilities matrix $P_{L(C)}$.

4. Remove the last row and last column of $P_{L(C)}$, to take only the functioning states, and rename it P'_L, and then compute $P'^m_{L(C)}$

5. The reliability of the 2-within (2,2)-out-of-(m,n): F linear (rectangle) and circular (cylindrical) is the sum the first row in $P'^m_{L(C)}$.

Illustrative Examples:

Example 5.1: The reliability of 2 within (2,2) out of (3,4): F rectangle system

$$\Theta^2_L = \{\varnothing, 1, 2, 3, 4, 13, 14, 24\}$$

$$[\varnothing]^2_L \qquad [1]^2_L = \{1,4\} \qquad [2]^2_L = \{2,3\} \qquad [13]^2_L = \{13,24\} \qquad [14]^2_L = \{14\}$$

The transitive probability matrix P_L is

$$P_L = \begin{array}{c} \text{classes} \\ [\varnothing]^2_L \\ [1]^2_L \\ [2]^2_L \\ [13]^2_L \\ [14]^2_L \\ \Psi^2_{L(C)} \end{array} \begin{array}{c} \begin{array}{ccccc} [\varnothing]^2_L & [1]^2_L & [2]^2_L & [13]^2_L & [14]^2_L \end{array} \\ \left(\begin{array}{ccccc|c} p^4 & 2p^3q & 2p^3q & 2p^2q^2 & p^2q^2 & C_\varnothing \\ p^4 & p^3q & 0 & 0 & 0 & C_1 \\ p^4 & p^3q & 0 & 0 & 0 & C_2 \\ p^4 & 0 & 0 & 0 & 0 & C_{13} \\ p^4 & 0 & 0 & 0 & 0 & C_{14} \\ \hline 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{array}\right) \end{array} \Rightarrow P'_L = \begin{pmatrix} p^4 & 2p^3q & 2p^3q & 2p^2q^2 & p^2q^2 \\ p^4 & p^3q & 0 & 0 & 0 \\ p^4 & p^3q & 0 & 0 & 0 \\ p^4 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ p^4 & 0 & 0 & 0 & 0 \end{pmatrix}$$

For example

$$A^{i+1}_L\left(1,[1]^2\right) = \left\{Z \in [1]^2_L : |z - x| \geq 2\right\} = \{3\} \Rightarrow d^1_1 = 1 \Rightarrow P_L[1,1] = p^3q$$

$$A^{i+1}_L\left(1,[13]^2\right) = \left\{Z \in [13]^2_L : |z - x| \geq 2\right\} = \varnothing \Rightarrow d^{13}_1 = 0 \Rightarrow P_L[1,13] = 0$$

$$\forall W \in [X_u]^2_{L(C)} \Rightarrow p_W^i q_W^i = p_W q_W = p_{X_u} q_{X_u} = R(X_u), \text{and } \forall Z \in [X_v]^2_{L(C)} \Rightarrow$$

$$p_Z^{i+1} q_Z^{i+1} = p_Z q_Z = p_{X_v} q_{X_v} = R(X_v)$$

$$P_{L(C)}[X_u, X_v] = \frac{\sum_{W \in [X_u]^2_{L(C)}} \left(p^{n-d_{X_u}} q^{d_{X_u}} \sum_{Z \in A^{i+1}_{L(C)}(W,[X_v]^2)} p^{n-d_{X_v}} q^{d_{X_v}} \right)}{\sum_{W \in [X_u]^2_{L(C)}} p^{n-d_{X_u}} q^{d_{X_u}}}$$

$$P_{L(C)}[X_u, X_v] = \frac{\sum_{W \in [X_u]^2_{L(C)}} \left(R(X_u) \sum_{Z \in A^{i+1}_{L(C)}(W,[X_v]^2)} R(X_v) \right)}{\sum_{W \in [X_u]^2_{L(C)}} R(X_u)} = \frac{\left(\sum_{W \in [X_u]^2_{L(C)}} R(X_u) \right) \left(\sum_{Z \in A^{i+1}_{L(C)}(W,[X_v]^2)} R(X_v) \right)}{\sum_{W \in [X_u]^2_{L(C)}} R(X_u)}$$

$$= \sum_{Z \in A^{i+1}_{L(C)}(W,[X_v]^2)} R(X_v)$$

Since $W \in [X_u]^2_{L(C)} \Rightarrow \exists \alpha \in \mathbf{Z} \ni f^{\alpha}_{L(C)}(X_u) = W$, using Lemma 3.1, then

$$P_{L(C)}[X_u, X_v] = \sum_{Z \in A^{i+1}_{L(C)}(W,[X_v]^2)} R(X_v) = \sum_{f^{\alpha}(Z) \in f^{\alpha}_{L(C)}\left(A^{i+1}_{L(C)}(W,[X_v]^2)\right) = A^{i+1}_{L(C)}(X_u,[X_v]^2)} R(X_v) = d^{X_v}_{X_u} R(X_v)$$

Evaluation the proposed algorithm:

Few researchers used the Markov Chain to evaluate the exact reliability of the 2-dimensional linear (rectangular) & circular (cylindrical) k-within-consecutive- **r x s** -out-of- **m x n** : F system, Chang and Huang [4] used 2-dimensional discrete scan statistic to find the sample space of the columns of the rectangle system to define the states of a Markov chain, while the cylindrical system treated as an extension of the rectangle system with special assumption. Our proposed algorithm uses the equivalence relations for both the linear and circular consecutive 2-out-of-n: F system as in section 2 to reduce the state of the rows of the system to imbed the 2-within consecutive

$$P_{L(C)}\left[X_{s+1},X_v\right]=\begin{cases}0 & v\neq s+1\\ 1 & v=s+1\end{cases}.$$

2. For any i=1,2,..,m-1, u=0, i.e. $\left[X_0\right]^2_{L(C)}=\left[\varnothing\right]^2_{L(C)}$ then;

$$\sum_{v=0}^{s}P_{L(C)}\left[X_0,X_v\right]=\sum_{v=0}^{s}\frac{P\left(S_{i+1}=\left[X_v\right]^2_{L(C)},S_i=\left[X_0\right]^2_{L(C)}\right)}{P\left(S_i=\left[X_0\right]^2_{L(C)}\right)}=$$

$$=\sum_{v=0}^{s}\frac{\left(p^i_{X_0}\right)P\left\{A_{L(C)}\left(X_0,\left[X_v\right]^2_{L(C)}\right)\right\}}{\left(p^i_{X_0}\right)}=\sum_{v=0}^{s}P\left\{A^{i+1}_{L(C)}\left(X_0,\left[X_v\right]^2_{L(C)}\right)\right\}=$$

$$=\sum_{v=0}^{s}P\left(S_{i+1}=\left[X_v\right]^2_{L(C)}\right)=P\left\{\Theta^2_{L(C)}\right\}=R^2_{L(C)}=R_{L(C)}(1)$$

According to theorem 3.1 in Koutras [6], if $\boldsymbol{\delta}_0^{\,T}=\begin{bmatrix}1 & 0 & 0 & \cdots & 0\end{bmatrix}$ is the initial probability, and $\mathbf{u}=\begin{bmatrix}1 & 1 & \cdots & 1 & 0\end{bmatrix}^T$ is the row vector, then the reliability of the 2-within consecutive (2,2)-out-of-(m,n): F rectangle (cylindrical) system is

$$R_{L(C)}(m)=\boldsymbol{\delta}_0^{\,T}\left(\prod_{l=1}^{m}\mathbf{P}\right)\mathbf{u}$$

$$=\sum_{v=0}^{s}P^m_{L(C)}\left[X_0,X_v\right]=\sum_{\left[X_v\right]^2_{L(C)}\in\Theta^2_{L(C)}}P^m_{L(C)}\left[X_0,X_v\right]=R_{L(C)}(m)$$

3. If the components are i.i.d. $p^i_j=p:j=1,2,...,n;i=1,2,...,m$

$$P_{L(C)}\left[X_u,X_v\right]=\frac{\sum_{W\in\left[X_u\right]^2_{L(C)}}\left(p^i_W q^i_W\sum_{Z\in A^{i+1}_{L(C)}\left(W,\left[X_v\right]^2\right)}p^{i+1}_Z q^{i+1}_Z\right)}{\sum_{W\in\left[X_u\right]^2_{L(C)}}p^i_W q^i_W}$$

Using lemma 2.2

where $C_{X_u} = 1 - \sum_{v=0}^{s} d_{X_u}^{X_v} p^{n-d_{X_v}} q^{d_{X_v}}$ and $d_{X_u}^{X_v} = d_{A_{L(C)}^{i+1}\left(X_u,[X_v]^2\right)}$, $\left(\forall X_u \in \Theta_{L(C)}^2 \Rightarrow d_{X_u}^{\varnothing} = d_{A_{L(C)}^{i+1}\left(X_u,[\varnothing]^2\right)} = d_{\varnothing} = 1\right)$

Proof:

1. Consider the system in the functioning state, and assume the state of the subsystem with i layer (circle) is represented by any element of the class $[X_u]_{L(C)}^2 \in \Theta_{L(C)}^2 : u = 0,1,...,s$, and the state of the (i+1)th layer (circle) is any element of the class $[X_v]_{L(C)}^2 \in \Theta_{L(C)}^2 : v = 0,1,...,s$, the probability $P_{L(C)}[X_u, X_v]$ where $i = 1,2,...,m-1$, is

$$P_{L(C)}[X_u, X_v] = \frac{P\left(S_{i+1} = [X_v]_{L(C)}^2, S_i = [X_u]_{L(C)}^2\right)}{P\left(S_i = [X_u]_{L(C)}^2\right)} = \frac{\sum_{W \in [X_u]_{L(C)}^2} \left(p_W^i q_W^i P\left\{A_{L(C)}^{i+1}\left(W,[X_v]^2\right)\right\}\right)}{\sum_{W \in [X_u]_{L(C)}^2} p_W^i q_W^i}$$

$$= \frac{\sum_{W \in [X_u]_{L(C)}^2} \left(p_W^i q_W^i \sum_{Z \in A_{L(C)}^{i+1}\left(W,[X_v]^2\right)} p_Z^{i+1} q_Z^{i+1} \right)}{\sum_{W \in [X_u]_{L(C)}^2} p_W^i q_W^i}$$

For $u = 0,1,2,...s, v = s+1$, the probability $P_{L(C)}[X_u, X_{s+1}]$ indicates that the system moves from the functioning state $[X_u]_{L(C)}^2 \in \Theta_{L(C)}^2$ to the failure state $[X_{s+1}]_{L(C)}^2 \in \Psi_{L(C)}^2$, according Markov chain properties $P_{L(C)}[X_u, X_{s+1}] = 1 - \sum_{v=0}^{s} P_{L(C)}[X_u, X_v]$.

For $u = s+1$, i.e. $[X_{s+1}]_{L(C)}^2 = \Psi_{L(C)}^2$ describes the system's breakdown, this level corresponds to an absorbing state , hence the probability

representing the state of the ith layer (circle) as in definition 3.1, then

1. $P_{L(C)}\left[X_u, X_v\right]$ the probability that the subsystem moves from the state $\left[X_u\right]^2_{L(C)}$ with i layers (circles) to the state $\left[X_v\right]^2_{L(C)}$ with (i+1)th layers (circles) is

$$P_{L(C)}\left[X_u, X_v\right]=\begin{cases}\dfrac{\sum\limits_{W\in\left[X_u\right]^2_{L(C)}}\left(p^i_W q^i_W \sum\limits_{Z\in A^{i+1}_{L(C)}\left(Z,\left[X_v\right]^2\right)} p^{i+1}_Z q^{i+1}_Z\right)}{\sum\limits_{W\in\left[X_u\right]^2_{L(C)}} p^i_W q^i_W} & u,v=0,1,2,\ldots s\\ 1-\sum\limits_{v=0}^{s} P_{L(C)}\left[X_u, X_v\right] & u=0,1,2,\ldots s, v=s+1\\ 0 & u=s+1, v=0,1,\ldots,s\\ 1 & u=s+1, v=s+1\end{cases}$$

2. The reliability of the 2-within (2,2)-out-of-(m,n): F linear (rectangle) and circular (cylindrical) system is

$$R_{L(C)}(m)=\sum_{\left[X_v\right]^2_{L(C)}\in\Theta^2_{L(C)}} P^m_{L(C)}\left[X_0, X_v\right]$$

where $P^m_{L(C)}\left[X_0, X_u\right]$ is the m-step transition probability that the system moves from the state $\left[X_0\right]^2_{L(C)}$ to the state $\left[X_v\right]^2_{L(C)}$.

3. If the components are independent and identically distributed (i.i.d.) then, the probability transient matrix is expressed as :

$$P_{L(C)}=\begin{array}{c}\text{classes}\\ \left[\varnothing\right]^2_{L(C)}\\ \left[X_1\right]^2_{L(C)}\\ \left[X_2\right]^2_{L(C)}\\ \vdots\\ \left[X_l\right]^2_{L(C)}\\ \vdots\\ \left[X_s\right]^2_{L(C)}\\ \Psi^2_{L(C)}\end{array}\begin{array}{c}\begin{array}{ccccccc}\left[\varnothing\right]^2_{L(C)} & \left[X_1\right]^2_{L(C)} & \left[X_2\right]^2_{L(C)} & & \left[X_l\right]^2_{L(C)} & & \left[X_s\right]^2_{L(C)}\end{array}\\ \left(\begin{array}{ccccccc|c} p^n & d^{X_1}_{X_0}R(X_1) & d^{X_2}_{X_0}R(X_2) & \cdots & d^{X_l}_{X_0}R(X_l) & \cdots & d^{X_s}_{X_0}R(X_s) & C_{X_0}\\ p^n & d^{X_1}_{X_1}R(X_1) & d^{X_2}_{X_1}R(X_2) & \cdots & d^{X_l}_{X_1}R(X_l) & \cdots & d^{X_s}_{X_1}R(X_s) & C_{X_1}\\ p^n & d^{X_1}_{X_2}R(X_1) & d^{X_2}_{X_2}R(X_2) & \cdots & d^{X_l}_{X_2}R(X_l) & \cdots & d^{X_s}_{X_2}R(X_s) & C_{X_2}\\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots\\ p^n & d^{X_1}_{X_l}R(X_1) & d^{X_2}_{X_l}R(X_2) & \cdots & d^{X_l}_{X_l}R(X_l) & \cdots & d^{X_s}_{X_l}R(X_s) & C_{X_l}\\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots\\ p^n & d^{X_1}_{X_s}R(X_1) & d^{X_2}_{X_s}R(X_2) & & d^{X_l}_{X_s}R(X_l) & \cdots & d^{X_s}_{X_s}R(X_s) & C_{X_s}\\ \hline 0 & 0 & 0 & & 0 & \cdots & 0 & 1\end{array}\right)_{(s+2)\times(s+2)}\end{array}$$

Figure 3.1: The failure states of the 2-within- consecutive (2,2)-out-of-(m,n):F systems

Definition 3.1: Imbedding the 2-within-consecutive (2,2)-out-of-(m,n): F linear (rectangle) and circular (cylindrical) system in a Markov chain.

A. For any layer (circle) in the system, and without loss of generality, we can rearrange the finite failed component states $P\left(\mathbf{I}_n^1\right)$ of as $P\left(\mathbf{I}_n^1\right)=\left\{\left[\varnothing\right]_{L(C)}^2=\left[X_0\right]_{L(C)}^2,\left[X_1\right]_{L(C)}^2,\left[X_2\right]_{L(C)}^2,....,\left[X_s\right]_{L(C)}^2,\left[X_{s+1}\right]_{L(C)}^2=\Psi_{L(C)}^2\right\}$, where $\left[X_u\right]_{L(C)}^2\bigcap\left[X_v\right]_{L(C)}^2=\varnothing:\forall u\neq v$.

B. Consider the subsystem with i layers (circles) in the functioning state. Add a new layer (circle) to the subsystem and keep it in the functioning state, then the failed components in the (i+1) th layer (circle) depend only on the failed components on the ith layer (circle), they must be away from those in the ith layer (circle) at least 2 steps.

Now, if $S_i\in P\left(\mathbf{I}_n^1\right):i=1,2,...,m$ is a random variable represents any class $\left[X_u\right]_{L(C)}^2\in P\left(\mathbf{I}_n^1\right)$ $:u=0,1,...,s+1$ of the ith layer (circle), then the random variable S_{i+1} depends only on S_i but not on $S_{i-1},S_{i-2},...,S_1$, hence the sequence $\left\{S_i\right\},i=1,2,...,m$ forms a Markov chain

- The variables $S_i:i=1,2,...,m$ are defined on $P\left(\mathbf{I}_n^1\right)$ such that, $S_i=\left[X_u\right]_{L(C)}^2:u=0,1,...,s$ if and only if the ith layer (circle) in the subsystem with i layers (circles) has any functioning subset $Z\in\left[X_u\right]_{L(C)}^2$.
- $S_i=\left[X_{s+1}\right]_{L(C)}^2=\Psi_{L(C)}^2$ if and only if the subsystem consisting of i layers (circles) is failed.

Theorem 3.1: Consider the 2-within (2,2)-out-of-(i,n): F linear (rectangle) and circular (cylindrical) subsystem, the state of the subsystem is determined by the state of the ith layer (circle), $S_i\in P\left(\mathbf{I}_n^1\right):i=1,2,...,m$, the variable S_i

Note that $A^{i+1}_{L(C)}\left(\varnothing,[Y]^2\right)=[Y]^2_{L(C)}$ and $A^{i+1}_{L(C)}\left(X,[Y]^2\right)=\Theta^2_{L(C)}(X)\cap[Y]^2_{L(C)}$.

Lemma 3.1: $f^{\beta}_{L(C)}(X)=W\Rightarrow f^{\beta}_{L(C)}\left(A^{i+1}_{L(C)}\left(X,[Y]^2\right)\right)=A^{i+1}_{L(C)}\left(W,[Y]^2\right)$

Proof: If $Z\in f^{\beta}_{L(C)}\left(A^{i+1}_{L(C)}\left(X,[Y]^2\right)\right)\Leftrightarrow\exists H\in A^{i+1}_{L(C)}\left(X,[Y]^2\right)$ such that $Z=f^{\beta}_{L(C)}(H)\Leftrightarrow$

Circular system

$$\Leftrightarrow Z=f^{\beta}_{C}(H)\Leftrightarrow\varnothing=H\cap\left[\bigcup_{\alpha\in\{1,n-1,n\}}f^{\alpha}_{C}(X)\right]\Leftrightarrow$$

$$\varnothing=f^{\beta}_{L(C)}(H)\cap\left[\bigcup_{\alpha\in\{1,n-1,n\}}f^{\alpha}_{C}\left(f^{\beta}_{C}(X)\right)\right]=\underbrace{f^{\beta}_{L(C)}(H)}_{Z}\cap\left[\bigcup_{\alpha\in\{1,n-1,n\}}f^{\alpha}_{C}(W)\right]\Leftrightarrow Z\in A^{i+1}_{C}\left(W,[Y]^2\right)$$

Linear system

$$\Leftrightarrow Z=f^{\beta}_{L}(H)\Leftrightarrow|h-x|\geq 2:\forall h\in H,\forall x\in X\Leftrightarrow\text{since } f\text{ is bijection}$$

$$\left|f^{\beta}_{L}(h)-f^{\beta}_{L}(x)\right|\geq 2:\forall h\in H,\forall x\in X\Leftrightarrow|z-w|\geq 2:\forall z\in Z,\forall w\in W\Leftrightarrow Z\in A^{i+1}_{L}\left(W,[Y]^2\right)$$

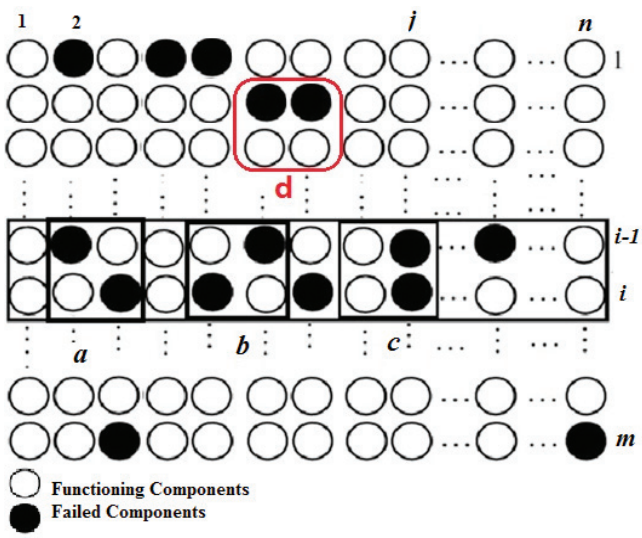

The System Failures

d: X represents layer (circle), $X\in\Psi^{L(C)}$

a,b,c: $X,Y\in\Theta^{L(C)}$ represent consecutive layers (circles),

$a,b:|y-x|<2,\forall y\in Y,\ \forall x\in X$

$:Y\cap\left[\bigcup_{\alpha\in\{1,n-1,n\}}f^{\alpha}_{C}(X)\right]\neq\varnothing$

$c:X\cap Y\neq\varnothing$

have a square that includes at least two connected failed components) see figure 3.1. Now, $P\left(\mathrm{I}_n^1\right)=\Theta_{L(C)}^2\bigcup\Psi_{L(C)}^2$ is a union of mutual disjoint classes, where,

$$\Theta_{L(C)}^2=\left\{[\varnothing]_{L(C)}^2=[X_0]_{L(C)}^2,[X_1]_{L(C)}^2,[X_2]_{L(C)}^2,...,[X_s]_{L(C)}^2\right\}=\bigcup_{j=0}^{s}[X_j]_{L(C)}^2\Rightarrow$$

$$P\left(\mathrm{I}_n^1\right)=\Theta_{L(C)}^2\bigcup\Psi_{L(C)}^2=\left(\bigcup_{j=0}^{s}[X_j]_{L(C)}^2\right)\bigcup\Psi_{L(C)}^2$$

$[X_{s+1}]_{L(C)}^2=\Psi_{L(C)}^2\Rightarrow P\left(\mathrm{I}_n^1\right)=\bigcup_{j=0}^{s+1}[X_j]_{L(C)}^2$ .Say where $[X_{s+1}]_{L(C)}^2$ is the only failed class.

Consider $X\in\Theta_{L(C)}^2$ represents the ith layer (circle), define $\Theta_{L(C)}^2(X)$ to be the set of all functioning subset $Z\in\Theta_{L(C)}^2$ in the (i+1) th layer (circle) that guarantees that Z must not cause the system fail, i.e. any failed components in the layer (circles) the ith and the i+1th are away from each other at least 2 steps, otherwise the whole system fails (see figure 3.1.) i.e. $\Theta_C^2(X)=\left\{Z\in\Theta_C^2:\mathrm{Z}\bigcap\left[\bigcup_{\alpha\in\{1,n-1,n\}}f_C^{\alpha}(X)\right]=\varnothing\right\}$ for the circular system, and $\Theta_L^2(X)=\left\{Z\in\Theta_L^2:|z-x|\geq 2\right\}$ for the linear system. (Note that $\Theta_{L(C)}^2(\varnothing)=\Theta_{L(C)}^2$).

Also, in the same context, consider $X\in\Theta_{L(C)}^2$ represents the ith layer (circle), define $A_{L(C)}^{i+1}\left(X,[Y]^2\right)$ to be the set of all functioning subset $Z\in[Y]_{L(C)}^2$ represents the (i+1) th layer (circle) that guarantee that Z must not cause the system fail, i.e.

$$A_C^{i+1}\left(X,[Y]^2\right)=\left\{Z\in[Y]_C^2:\mathrm{Z}\bigcap\left[\bigcup_{\alpha\in\{1,n-1,n\}}f_C^{\alpha}(X)\right]=\varnothing\right\}$$

$$A_L^{i+1}\left(X,[Y]^2\right)=\left\{Z\in[Y]_L^2:|z-x|\geq 2\right\}$$

X is a functioning subset, $\mathbf{I}^{r}_{r+k-1} \not\subset X \Rightarrow f^{\alpha}_{L}\left(\mathbf{I}^{r}_{r+k-1}\right) \not\subset f^{\alpha}_{L}\left(X\right) = Y$. If α is even $f^{\alpha}_{L}\left(\mathbf{I}^{r}_{r+k-1}\right) = \mathbf{I}^{r}_{r+k-1} \not\subset f^{\alpha}_{L}\left(X\right) = Y$ and if it's odd $f^{\alpha}_{L}\left(\mathbf{I}^{r}_{r+k-1}\right) = \mathbf{I}^{n-(r+k)+2}_{n+1-r} \not\subset f^{\alpha}_{L}\left(X\right) = Y$,which implies that Y is a functioning subset.

For the circular system, if $Y \in \left[X\right]^{k}_{C} \Rightarrow \exists \alpha \in \mathbf{Z}$ such that $f^{\alpha}_{L}\left(X\right) = Y$, since X is a functioning subset,

$$\bigcup_{\beta=0}^{k-1} f^{\beta}\left(r\right) \not\subset X \Rightarrow f^{\alpha}_{C}\left(\bigcup_{\beta=0}^{k-1} f^{\beta}\left(r\right)\right) = \bigcup_{\beta=0}^{k-1} f^{\beta}\left(f^{\alpha}\left(r\right)\right) = \bigcup_{\beta=0}^{k-1} f^{\beta}\left(\left(r \bmod n\right)+1\right) \not\subset f^{\alpha}_{C}\left(X\right) = Y$$

, which implies that, Y is a functioning subset (replace $\not\subset$ by $\subseteq$ for the proof of failed subset).

Lemma 2.2: In the consecutive k-out-of-n: F linear (circular) system, if the failed components are represented by $Z \in \left[X\right]^{k}_{L(C)}$, such that $p_j = p : j = 1,2,...,n$, then $R\left(Z\right) = R\left(X\right)$.

Proof: If $Z \in \left[X\right]^{k}_{L(C)} \Leftrightarrow \exists \alpha \in \mathbf{Z}$ such that $Z = f^{\alpha}_{L(C)}\left(X\right)$, since $f^{\alpha}_{L(C)}$ is a bijection function, then $d_Z = d_X$. Also $p_j = p$, it implies that,

$$R\left(Z\right) = p_Z q_Z = \prod_{j \notin Z} p_i \prod_{j \in Z} q_j = p^{n-d_Z} q^{d_Z} = p^{n-d_X} q^{d_X} = \prod_{j \notin X} p_i \prod_{j \in X} q_j = p_X q_X = R\left(X\right)$$

.Imbedding the 2-within-consecutive (2,2)-out-of-(m,n): F linear (rectangle) and circular (cylindrical) systems in a Markov chain.

Consider the 2-within-consecutive (2,2)-out-of-(m,n):F linear (rectangle) and circular (cylindrical) system, and $\mathbf{I}^{1}_{n}$ be the indices of the components at the ith layer (circle), then the failure space of the components of the ith layer (circle) is $P\left(\mathbf{I}^{1}_{n}\right)$.

If the system is in the functioning state, then any layer (circle) of the system has a functioning subset $X \in \Theta^{2}_{L(C)}$, otherwise the system fails (we

2. For the circular system, $\Theta_C = \left\{ X \in P\left(\mathsf{I}_n^1\right) : \bigcup_{\alpha=0}^{k-1} f^{\alpha}\left(r\right) \not\subset X; r \in \mathsf{I}_n^1 \right\}$ is the functioning space and Ψ^C is the failed space.

Consider the symmetric property of the components in the consecutive k-out-of-n: F linear and circular system and define a bijection functions for the linear and circular system respectively, $f_L, f_C : \mathsf{I}_n^1 \to \mathsf{I}_n^1$ where $f_L\left(r\right) := n+1-r$, for any $r \in \mathsf{I}_n^1$ and $f_C\left(r\right) := \left(r \bmod n\right)+1$ for any $r \in \mathsf{I}_n^1$, also define the two equivalence relations for any $X, Y \in P\left(\mathsf{I}_n^1\right)$, $X \sim (\equiv) Y \Leftrightarrow \exists \alpha \in \mathbf{Z}$ such that $Y = f_{L(C)}^{\alpha}\left(X\right)$ [9-10]. According to the set theory, $P\left(\mathsf{I}_n^1\right)$ can be written as a union of a finite partition of mutually disjoint classes $[X]_{L(C)}^k = \left\{ Y \in P\left(\mathsf{I}_n^1\right) : X \sim (\equiv) Y \right\}$, consequently, $\Theta_{L(C)}^k$ also may be written as a union of a finite partition of mutually disjoint classes. If s+1 is the number of these classes, then $\Theta_{L(C)}^k = \left\{ [\varnothing]_{L(C)}^k = [X_0]_{L(C)}^k, [X_1]_{L(C)}^k, [X_2]_{L(C)}^k, \ldots, [X_s]_{L(C)}^k \right\} = \bigcup_{u=0}^{s} [X_u]_{L(C)}^k$, therefore, $R_{L(C)}^k$ the reliability of the consecutive k-out-of-n: F linear (circular) system can be written as a sum of reliability of these disjoint functioning classes.

$$R_{L(C)}^k = \sum_{[X_u]_{L(C)}^k \in \Theta_{L(C)}^k} R\left[X_u\right]_{L(C)}^k = \sum_{u=0}^{s} R\left[X_u\right]_{L(C)}^k = \sum_{u=0}^{s} \sum_{Z \in [X_u]_{L(C)}^k} R\left(Z\right)$$

where $R\left[X_u\right]_{L(C)}^k$ is the reliability of the class $\left[X_u\right]_{L(C)}^k$.

Lemma 2.1: let X is a functioning (failed) subset of the consecutive k-out-of-n: F linear (circular) system, if $Y \in \left[X\right]_{L(C)}^k$, then Y is also a functioning (failed) subset.

Proof:

For the linear system, if $Y \in \left[X\right]_L^k \Rightarrow \exists \alpha \in \mathbf{Z}$ such that $f_L^{\alpha}\left(X\right) = Y$, since

reliability, Chang & Huang [4] evaluated the reliability of the system using 2 dimensional scan statistic and finite Markov chain approach.

In this paper, a new algorithm is obtained to imbed the 2-within-consecutive (2,2)-out-of-(m,n): F linear (rectangle) and circular (cylindrical) systems in a Markov chain; which can be expressed the reliability of the system in a simple form in terms of the transition probability matrix.

The following assumptions are assumed to be satisfied by the 2-within-consecutive (2,2)-out-of-(m,n): F rectangle (cylindrical) system:

1. The state of the component and the system is either " functioning" or "failed"

2. All the components are mutually statistically independent.

3. The consecutive k-out of n: F linear and circular system

In this section, the Index Structure Function [9] is used to present the consecutive k-out-of-n: F system. Let $\mathbf{I}_n^1$ denotes the indices of the components of the consecutive k-out-of-n: F linear and circular system, and $X \subseteq \mathbf{I}_n^1$ denotes the indices of the failed components. If the system is in the functioning state; we call the set X "functioning subset"; otherwise it is "failed subset", (e.g. in the consecutive 2-out-of 6: linear and circular system, the subset $X = \{13\} \subset \mathbf{I}_6^1$ or for simply 13, indicates that the 1st and the 3rd components are failed. In spite of these failed components, the system stills in the functioning state, so 13 is a functioning subset. On the contrary, the subset $12 \subset \mathbf{I}_n^1$ is a failed subset).

Now, according to probability theorem, the failure space of the components of the consecutive k-out-of-n: F linear (circular) system is $P\left(\mathbf{I}_n^1\right)$, we can divide it into two sub collection, $\Theta^{L(C)}$ and $\Psi^{L(C)}$ the functioning and failure space respectively

1. For the linear system, $\Theta^L = \left\{ X \in P\left(\mathbf{I}_n^1\right) : \mathbf{I}_{r+k-1}^r \not\subset X; \;\; r \in \mathbf{I}_{n-k+1}^1 \right\}$ is the functioning space, and Ψ^L is the failed space.

Introduction:

The consecutive k-out-of-n: F system is one of the most frequently studied system, due to its important applications in various engineering systems, it has a high reliability and low expense, (e.g. Telecommunication system with n relay stations, the pipeline of transmit oil system, etc.[3]). The consecutive k-out-of-n: F system consists of n components; it fails if at least k consecutive components fail. It is classified according to the connection between components into two types: linear and circular. Kontoleon's (1980) [6] was the first which studied the system under the name "r-successive-out-of-n: F system".

In 1986, Griffth [5] has introduced a generalization of the consecutive k-out-of-n: F system, "The consecutive k-within-m-out-of-n: F system", the system fails if there are m consecutive components, which include among them at least k failed components. When k=m, it becomes a consecutive k-out-of n: F system, the system has widespread applications in radar detection, quality control, acceptance sampling, safety monitoring systems, and DNA sequencing. An efficient lower and upper bounds were proposed by Sfakianikis et al. [13] and Papastavridis and Koutras [11].

In 1990, Salvia and Lasher [12] introduced a 2-dimensional consecutive system, Boehme et al. [2] present an application of the 2-dimensional consecutive system "the super vision system, and then many applications appeared like disease diagnosis on the X-ray, pattern detection.

This model was extended to linear or circular two dimensional k-within-consecutive (r,s) out-of-(m,n) : F systems, it consists of **m x n** components arranged like the elements of a **m x n** matrix (located on the intersections of m circles and n rays) and fails if and only if there are at least k failed components in a sub matrix **r x s** components. Many applications were appeared "the alarm systems" and "liquid crystal screen on a computer" [1] etc. The XGA (1024×768 = total 786432 dot) TFT display system fails if and only if more than or equal to 10 dot fail in 10×10 dot matrix, then the system become to be linear 10-within (10,10)-out-of (1024, 768): F system.

Makri and Psikallis [7] have provided an upper & lower bounds of its reliability, Akiba and Yamamoto [1] presented an algorithm for exact

Notations:

L(C)	: Linear (Circular)
$\mathbf{I}_j^i$	: The set $\{i, i+1, ..., j\}$
$P(\mathbf{I}_n^1)$	: The power set of $\mathbf{I}_n^1$
$f^{\alpha}(X)$	: $f(f.....(f(X)))$ composition function α times
d_X	: The cardinality (number of elements) of the set X.
$p_i\,(q_i)$	: The reliability (unreliability) of the ith component
$p_{ij}\,(q_{ij})$	: The reliability (unreliability) of the jth component at the ith layer (circle).
$p_Z\,(q_Z)$	: $p_Z = \prod_{j\notin Z} p_i, q_Z = \prod_{j\in Z} q_j$
$R(Z)$	: $= p_Z q_Z$
$p_Z^i\,(q_Z^i)$	: The reliability (unreliability) of the ith layer (circle), when the indices of failed components labeled by the set Z, $p_Z^i = \prod_{j\notin Z} p_{ij}, q_Z^i = \prod_{j\in Z} q_{ij}$
$P_{L(C)}$	: The transient probability Matrix of the 2-within consecutive (2,2)-out-of-(m,n): F linear (circular) system.
$R_{L(C)}(m)$	: The Reliability of the 2-within (2,2)-out-of-(m,n): F rectangle (cylindrical) system.

Abstract :

The 2-dimensional k-within-consecutive (r,s)-out-of-(m,n): F linear (rectangle) and circular (cylindrical) system fails if there is at least k failed components through the sub matrix $r \times s$ components. For example, the 2-within-consecutive (2,2)-out-of-(m,n): F linear (rectangle) and circular (cylindrical) system fails if there is at least 2 failed components through any sub matrix 2×2 components.

In this paper, a new algorithm is obtained to imbed the 2-within-consecutive (2,2)-out-of-(m,n): F rectangle (cylindrical) system in a Markov chain; this gives the possibility for computing the reliability in terms of the transition probabilities matrix of the considered Markov chain. Furthermore, the computational process of the reliability of the cylindrical system is simpler than the rectangle system since the number of states of the Markov chain in the cylindrical case is less than that in the rectangle case.

Keywords: Consecutive k-out-of-n: F system, connected (r,s)-out-of-(m,n): F system, Markov Chain, Transition probability matrix.

موثوقية النظام
"2-within Consecutive (2,2)-out-of-(m,n): F"
باستخدام سلاسل ماركوف

ملخص:

النظام التتابعي ذو البعد الثنائي (k-within-consecutive (r,s)-out-of-(m,n): F الدائري والمستطيل يفشل اذا فشل عدد k مكون خلال مصفوفة مكونة من r X s مكون، فمثلا النظام 2-within-consecutive (2,2)-out-of-(m,n): F الدائري والمستطيل يفشل في حال فشل مكونين خلال مربع مكون من 2X2 مكون.

في هذا البحث تم إيجاد اقتران موثوقية النظام (2-within-consecutive (2,2)-out-of-(m,n): F الدائري والمستطيل من خلال سلاسل ماركوف، هذا أعطى الإمكانية لايجاد مصفوفة الانتقال. وأكثر من ذلك فإن إيجاد اقتران موثوقية النظام الأسطواني أسهل من النظام المستطيل، وذلك لأن حالات سلاسل ماركوف بالنظام الأسطواني اقل.

كلمات مفتاحية: النظام التتابعي (k-out-of-n: F system) الخطي والدائري، سلاسل ماركوف، مصفوفة انتقال الاحتمالات

Reliability of 2-within Consecutive (2,2)-out-of-(m,n) : F Systems Using Markov Chain *

Imad I. H. Nashwan **

* Received:4/4/2015, accepted:2/8/2015.
** Assistant professor/ Faculty of Education/ Al Quds Open University/ Palestine.

Journal of
Al-Quds Open University
for Research & Studies
Vol. 1 - No. 38

Contents

Reliability of 2-within Consecutive (2,2)-out-of-(m,n) :
F Systems Using Markov Chain.
Imad I. H. Nashwan 9

Effect of Foliar Application of Various Combinations of NPK Fertilizers on Banana Suckers.
Dr. Alai Bitar 29

Cultural Dialogue Through literature: The Implications of Homi Bhabha's Theory of Hybridity in the Literature Class.
Leila Bellour 41

9. References should follow rules as follows:

   (a) If the reference is a book, then it has to include the author name, book title, translator if any, publisher, place of publication, edition, publication year, page number.

   (b) If the reference is a magazine, then it has to include the author, paper title, magazine name, issue number order by last name of the author.

10. References have to be arranged in alphabetical order by last name of the author.

11. The researcher can use the APA style in documenting scientific and applied topics where he points to the author footnotes.

Guidelines for Authors

The Journal of Al-Quds Open University For Research & Studies Publishes Original research documents and scientific studies for faculty members and researchers in Alquds Open University and other local, Arab, and International universities with special focus on topics that deal with open education. The Journal accepts papers offered to scientific conferences.

Researchers who wish to publish their papers are required to abide by the following rules:

1. Papers are accepted int both English and Arabic.
2. each paper should not exceed 30 pages or 7000 words including footnotes and references.
3. Each paper has to add new findings or extra knowledge in its field.
4. Papers have to be on a "CD" or "E-mail" accompanied by three hard copies. Nothing is returnable in either case: published or not.
5. An abstract of 100 to 150 words has to be included. The language of the abstract has to be English if the paper is in Arabic and has to be Arabic if the paper is in English.
6. The paper will be published if it is accepted by at least two revisers. The Journal will appoint the revisers who has the same degree or higher than the researcher himself.
7. The researcher should not include anything personal in his paper.
8. The owner of the published paper will receive one copy of the Journal in which his paper is published.

GENERAL SUPERVISOR PROFESSOR

Younis Amro

President of the University

Journal Editorial Board

EDITOR - IN - CHIEF

Hasan A. Silwadi

Dean of Scientific Research & Graduate Studies

EDITORIAL BOARD

Abdul Nasser Qasim Al- Farra
Faisal Husain Gawadrah
Mohamed Mohamed Al-shalash
Naji Mutlaq Al Dahoudi
Hani Hussein Abu AL-rob
Rushdi Yousef Al-Qawasmah
Imad Abd Al-Lateef shtayeh
Mutasem Tawfiq Al-Khader

Journal of Al-Quds Open University for Research & Studies

A Scientific Refereed Journal Published Every Four Months

Vol. 1 - No. 38 - June 2016

ISSUED BY:

Deanship of Scientific Research & Graduate Studies

Al-Quds Open University

ALL CORRESPONDENCE SHOULD BE ADDRESSED TO:

Editor - In - Chief

Deanship of Scientific Research & Graduate Studies

Al-Quds Open University

Al-Masyoun- Ramallah\ Palestine

P.O. Box: 1804

Tel: +970 - 2 - 2984491

+970 - 2 - 2952508

Fax: +970 - 2 - 2984492

Email: hsilwadi@qou.edu

sprgs@qou.edu

DESIGN & PRODUCTION:

Deanship of Scientific Research & Graduate Studies

Al-Quds Open University

© 2016 Deanship of Scientific Research & Graduate Studies. All Rights Reserved.

Journal of
Al-Quds Open University
for Research & Studies